

جرائم
القتل العمد

م. عبدی خلیل

المستشار
عبد الحى خليل

جرائم

القتل العمد

علماً وعملاً

جريمة القتل العمد — القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد —
القتل بالسم — اقتران القتل بجناية — ارتباط القتل بجناية
أو جنحة — القتل الذى يقع على جريح الحرب — قتل
الزوج زوجته المتلبسة بالزنا — الاشتراك فى القتل
والشروع فيه — اخفاء جثة القتيل —
الدفاع الشرعى

مع احكام النقض
التي صدرت بصدد هذه الجرائم

الاهـداء

الى ابنتى أمانى وحنان

توأم نفسى

أهدى هذا الكتاب

تقديم وتقسيم

لما كان الانسان هو الخلية الاولى للمجتمع ، ولا بقاء لهذا المجتمع اذا سمح لأفراده أن يعتدى كل منهم على حياة غيره أو جسده ، فإن كيان الانسان الروحي والجسدى يكون أهم المصالح الجديرة بحماية القانون ورعايته . ولهذا فقد أفرد المشرع المصرى الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات لبيان أحكام القتل والجرح والضرب ، وهى جرائم مختلفة الأثر والحكم إلا أنه يجمعها أنها صور متعددة من فعل واحد وهو الاعتداء على جسم المجنى عليه ، ولا يفرق بينها إلا الظروف الخاصة بكل حالة فقد يكون الفعل الواحد جرحاً (أو ضرباً) بسيطاً وقد يفضى الى الموت وقد يعمد القانون شروعاً فى قتل اذا اقترن بنية خاصة وقد ينتج قتلاً تاماً .

والقتل يراد به اطلاقاً ازهاق روح انسان بفعل انسان آخر . ولكن هذا التعريف يشمل صوراً متعددة من القتل فقد يكون الفعل مقترناً بنية القتل وعندئذ يسمى قتلاً عمداً . وقد يكون ناشئاً عن اهمال وعدم احتراز فيسمى قتلاً خطأ وكلاهما يعاقب عليه القانون بدرجات متفاوتة . وقد يحصل القتل مصادفة وعلى غير ارادة الفاعل أو نتيجة خطأ منه . فيسمى تجاوزاً قتلاً بالتضاء والقدر ولا يدخل فى نطاق التجريم .

وقد يقترن القتل العمد بظروف تجعله أشد خطراً من القتل العادى فيعاقب بعقوبة أشد . وهذه الظروف ترجع اما الى قصد القاتل وتصميمه واما الى الوسائل التى استخدمها واما الى الغرض الذى رمى اليه واما الى صفة المجنى عليه .

وقد يقترن القتل العمد بظروف استفزازية يتعرض لها الجانى حين يفاجأ بزوجه وهى تزنى فيعاقب بعقوبة أخف . بل قد يكون الجانى فى

حالة دفاع شرعى عن المال أو النفس حينما يرتكب جريمة القتل فيتوافر
بذلك فى حقه سببا من أسباب الإباحة ويعفى من العقوبة •

وسنخصص هذا الكتاب لجريمة القتل العمد وما يرتبط بها باعتبارها
من أهم الجرائم وأشدّها خطرا على المجتمع • وسيكون البحث فيها
على النحو التالى :

الفصل الأول : أركان جريمة القتل العمد

الفصل الثانى : الظروف المشددة

الفصل الثالث : الظروف المخففة

الفصل الرابع : الاشتراك

الفصل الخامس : أخفاء جثة القاتل

الفصل السادس : الشروع فى القتل

الفصل السابع : الدفاع الشرعى

وقد ذيل كل فصل من هذه الفصول بالتطبيقات القضائية الصادرة من
محكمة النقض عسى أن أكون بذلك قد ساهمت بجزء يسير فى توضيح
هذه الجريمة فقهاً وقضاء لرجال القاتون والمدارسين له والمشتغلين به •

والله ولى التوفيق

المؤلف

المستشار عدلى خليل

طنطيا

٣٢٢١٢٨

الفصل الأول

أركان جريمة القتل العمد

نص المشرع على جريمة القتل في المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات
فإنصبت هذه المادة على أن « كل من قتل نفسا عمدا من غير سبق إصرار
ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وجريمة القتل
الواردة بهذه المادة هي القتل العمد المجرد من أي ظروف مشددة أو
مخففة . ويجب أن يفهم من لفظ العمد هنا تعمد نية القتل لا تعمد
الاعتداء فقط . فإذا تعمد شخص الاعتداء على آخر بضرب أو جرح
ولم يكن ذلك مقترنا بنية القتل فلا يعد قتلا عمدا ولو أدى فعله إلى
موت المجنى عليه .

والقتل العمد هو صدور فعل أو ترك من إنسان يقصد به إزالة
حياة إنسان آخر بغير حق فيؤدي ذلك إلى وفاته .
ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الأركان الخاصة لجريمة القتل
العمد وهي :

الركن الأول : محل الاعتداء وهو حياة المجنى عليه
الركن الثاني : فعل أو ترك من شأنه إحداث الموت (الركن المادي)
الركن الثالث : أن يكون قصد الجاني إحداث الموت (الركن المعنوي)
وستعرض لشرح كل ركن من هذه الأركان في مبحث مستقل ثم
نوضح عقوبة القتل في مبحث آخر .

المبحث الأول

محل الاعتداء - حياة المجنى عليه

في طبيعة جريمة القتل معنى الاعتداء على الحياة فلا بد إذن أن
يكون المجنى عليه على قيد الحياة عند ارتكاب القتل . فلا يتحقق القتل
على معتدى عليه قد غارق الحياة قبل وقوع الاعتداء .

على أنه يكفي أن يكون المجنى عليه انسانا حيا ولو كان وليدا حديث العهد بدنيا الناس ، بل ولو كان وليدا لم يتم وضعه نهائيا مادام قد بدأ في الانفصال عن رحم الأم ودبت فيه أنفاس الحياة .

والعبرة في المجنى عليه بحياته لا بحيويته ، فيكفى أن يقع عليه فعل القتل وهو على قيد الحياة وان كان غير قابل لأن يعيش طويلا ، ولا يهم في المجنى عليه سوى أن يكون انسانا بصرف النظر عن أى اعتبار آخر كالسن أو الحالة الجسمية أو العقلية أو كالجنسية أو الجنس . ما لم يجعل القانون من القتل الواقع على مجنى عليه ذى صفة معينة جريمة خاصة متميزة عن عقوبة القتل العادى . كما في حالة القتل الذى يرتكب أثناء الحرب ضد جريح الحرب (م ٢٥١ مكرر من قانون العقوبات) وعلى ذلك لا يقبل من الجانى الاعتذار بأن المجنى عليه كان مصابا بمرض قاتل فى ذاته ولا بأنه كان محكوما عليه بالاعدام ، فيعد قاتلا الطبيب الذى يعطى مريضه جرعة من السم لينجى بموته ويخلصه من أسقام وأوجاع كانت ستؤدى به الى الوفاة حتما . كما يعد قاتلا من يقتل المحكوم عايه بالاعدام بغير الوسيلة المقررة قانونا أو دون أن يملك سلطة التنفيذ .

مبدأ الحياة

تبدأ الحياة فى ذات اللحظة التى تنتهى فيها مرحلة اعتبار المجنى عايه جنينا ، فالمرحلتان تتعاقبان دون ما فاصل أو ثغره بينهما ، فالمجنى عليه اما جنين ، واما انسان يحيا مستقلا عن جسم أمه .

والشارع يحمى الجنين بالنصوص التى تعاقب على الاجهاض (المواد من ٢٦٠ - ٢٦٥ عقوبات) فى حين يحميه فى مراحل حياته العادىة التالية بالنصوص التى تعاقب على القتل أو الجرح والضرب واعطاء المواد الضارة .

ولا صعوبة اذا ارتكب الفعل قبل أن تبدأ عملية الولادة حتى ولو كان الحمل فى لحظاته الأخيرة ، ولا صعوبة كذلك اذا ارتكب الفعل بعد

أن انتهت عملية الولادة بانفصال المولود نهائيا عن جسم أمه ، اذ في الحالة الأولى تطبق النصوص الخاصة بالاجهاض وفي الحالة الثانية تطبق النصوص الخاصة بالقتل أو الجرح العمد • ولكن تثور الصعوبة اذا ارتكب الفعل أثناء عملية الولادة خاصة حين تستغرق هذه العملية وقتا قد يطول اذا تعسرت الولادة • ونحن نميل الى الرأي القائل (١) بأن الحياة العادية للانسان تبدأ ببداية عملية الولادة لا بانتهائها أو بلحظة متوسطة بين بدايتها ونهايتها وعلة هذا التحديد أن المولود يحتاج في خلال الفترة التي تستغرقها الولادة — ويكون أثناءها في مقتول يده غيره وخاصة المولد — الى حماية القانون ازاء الأفعال غير العمدية التي تمس حياته والأفعال العمدية التي تؤذيه في سلامة بدنه • وتفسير هذه الحاجة أن المولود يتعرض خلال عملية الولادة الى أفعال لم يكن يتعرض لها حين كان مستكنا في جسم أمه •

ولكن متى تبدأ عملية الولادة وما هو الضابط لهذا التحديد ؟

ان عملية الولادة تبدأ ببداية احساس الحامل بالآلام التي تنشأ عن تقلص عضلات الرحم وتفضى في نهايتها الى القذف بالمولود الى خارج جسمها • فهذه الآلام تعنى تحرك المولود في طريقه الى العالم الخارجى وصورته بذلك صالحا كي يتلقى على نحو مباشر أثرا خارجيا • أى أن يتأثر في حياته وسلامة جسمه بالأفعال التي ترتكب في العالم الخارجى دون أن يكون متأثره بها نتيجة غير مباشرة لتأثر جسم الأم بها • فمبصر شأنه شأن غيره من الناس صالحا لأن يكون محلا مباشرا لأفعال الاعتداء التي ترتكب في العالم الخارجى ، وتقوم الحاجة الى حمايته ازاء هذه الأفعال •

وحين لا تكون الولادة طبيعية فان بدايتها تحددها لحظة تطبيق الأساليب الفنية — جراحية كانت أو غير جراحية — على جسم الحامل،

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى • القسم الخاص • طبعة ١٩٨١، ص ١٢ •

اذ الشأن في هذه الأساليب أن تفضى مباشرة الى اخراج المولود خارج جيبها فتعادل في الأهمية القانونية لحظة احساسها بالآلام .
 واذا بدأت عملية الولادة — ومن ياب أولى اذا انتهت — فالمولود تحميه نصوص القتل ولو كان غير صالح للحياة . فالقسطع بأنه سيموت بعد قليل أو بأنه اذا عاش فسيحمل أخطر الأمراض والعاهات لا يبيح الإعتداء على حياته (١) .

أما الشوائه التي تنجبها البرأة وتعد من شذاذ الخلق ، فقد يبدو الإقضاء عليها أمرا مباحا يتناسب المجتمع بل يعد من قبيل الشفقة بها .
 غير أن حكم القانون في تجريم القتل صارم الى حد لا يسوغ معه إعدامها ما لم تكن على شذوذ يخرجها من عداد المكائنات البشرية (٢) .

انتهاء الحياة

تنتهى الحياة حين يلفظ الانسان نفسه الأخير . وحتى هذه اللحظة يظل جديرا بحماية القانون ولو أصابه مرض ميؤوس من شفاؤه ومن شأنه أن يقوده الى الموت بعد وقت قليل ويظل القتل معاقبا عليه ولو ارتكب برضاء المجنى عليه بل ولو ارتكب بناء على طلبه (٣) .
 وتطبيقا لذلك فان الطبيب الذى يتبين له أن المريض مصابا بمرض سيئتهى به ختما الى الوفاة فيدفعه الحرص على تجنبه آلام المرض أو الاحتضار الى التعجيل له بالموت يعد قاتلا . بل يعد الطبيب قاتلا اذا أنهى حياة المريض بوسيلة صناعية في لحظة مقاربة لتلك اللحظة التي رجح أن الوفاة الطبيعية كانت تحل به نتيجة للمرض . فغلى الرغم أنه لم ينتس حياة المريض فقد أحدث وفاته بفعله الذى كان غاملا الى جانب المرض ساهم في احداث الموت . ولكن لا يعد قاتلا الطبيب الذى يخفف عن المريض آلام الاحتضار باعطائه مخدرا يغيبه عن وعيه

(١) الدكتور عبد المهين بيكر . رقم ٧ ص ١٥٠ .

(٢) الدكتور رمسيس بهنام . القسم الخاص . طبعة ١٩٥٨ . ص ١٣٧ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى . الموضع السابق . ص ١٤ .

حتى يحل به الموت • ذلك أنه لم يمتسز حياة المريض ولم يقتطفه فغلا
من شأنه أحداث وفاته التي حدثت نتيجة المرض وجده •

وكذلك لا يعد قاتلا الطبيب الذي يمتنع عن عمل طبي أو جراحي
من شأنه إطالة حياة المريض خلال وقت قليل ، ذلك أنه لا وجود للالتزام
يفرض على الطبيب اتيان هذا العمل ، اذ القواعد التي تحكم مزاوله
مهنة الطب لا تقرر مثل هذا الالتزام • ولا يتغير الحكم اذا طلب المريض
أو ذووه اجراء هذا العمل ، فليس من شأنه هذا الطلب ادخال التعديل
على قواعد ممارسة الفن الطبي •

عدم وجود جثة القتل

يجب أن يثبت أن المجنى عليه كان انسانا حيا قبل الاعتداء عليه
حتى تقع جريمة القتل بازهاق روحه كما سبق القول ، ولا ثبات توافر
هذا الشرط يتعين على المحقق أن يقوم بتحديد شخصية المجنى عليه
تحديدا دقيقا من حيث نوعه ولونه وسنه ومواصفاته وملابسته التي
كان يرتديها وغير ذلك مما يساعد على معرفته أو التعرف عليه • ومع
ذلك فان هذا التحديد ليس شرطا لازما اذا لم يكن في أوراق الدعوى
ما يشكك في كون المجنى عليه حيا وقت القتل ، وبالتالي فلا يشترط
لصحة الحكم أن يثبت في مدوناته صراحة توافر هذا الشرط طالما أنه
لم يكن مدارا للنزاع •

ولا يمنع من محاكمة الجاني عدم وجود جثة القتل متى أمكن
اثبات واقعة القتل في ذاتها ، انما يجب الاحتياط الشديد في هذه الحالة
حتى لا يعاقب شخص بجريمة لم يرتكبها ، فلا يكفي أن يثبت في هذه
الحالة أن المتهم كان آخر من اجتمع بالشخص المدعى بقتله قبل أن
يختفى أثره ، ولا أن ذلك الشخص كان في حضانة المتهم أو حراسته
أو كنفه • وليس على المتهم أن يثبت في هذه الحالة أن القتل لا يزال
حيا أو يدل على مكانه وإنما النيابة العامة هي المكلفة باثبات حصول
القتل وتوافر أركانه وصحة اسناده الى المتهم •

قتل الشخص نفسه (الانتحار)

يشترط لقيام جريمة القتل أن يكون الجانى شخصا آخر خلاف الجنى عليه ، فإذا قام الأخير بقتل نفسه — وهو ما يعد انتحارا — فلا تقوم جريمة القتل • ولم يتضمن القانون المصرى أى نص يعاقب على الانتحار أو الشروع فيه • وينتج عن هذا أن الاشتراك فى الانتحار لا يعاقب عليه أيضا • فمن تناول المنتحر سماً أو أمدّه بسلاح أو ساعده بأية وسيلة أخرى لا يعاقب لانعدام الجريمة الأصلية • ولكن يجب التفرقة بين من يساعد آخر على الانتحار ومن يقتل آخر بناء على طلبه فإن الفعل الثانى جريمة أصلية لا اشتراك فى انتحار وعقاب الجانى واجب •

وإذا تعاون اثنان على الانتحار واتفقا على أن يقتل كلاهما الآخر فى لحظة واحدة عدا قاتلين لا منتحرين ووجب معاقبة من ينجو منهما (١) • ويجب أن يلاحظ أنه إذا كان المنتحر ناقص الإدراك أو الاختيار ، فإن التحريض على انتحاره أو المساعدة فيه — من قبل الغير — يعتبر معاقبا عليه بدون حاجة الى نص • إذ المحرض فى هذه الحالة يعتبر فاعلا معنويا لجريمة القتل (٢) •

المبحث الثانى

فعل أو ترك من شأنه أحداث الموت

(الركن المادى)

الركن الثانى فى جريمة القتل العمد هو فعل أو ترك من شأنه أحداث الموت وهو ما يسمى بالركن المادى للجريمة • وهذا الركن يقوم على عناصر ثلاث :

- ١ — فعل الاعتداء على الحياة •
- ٢ — النتيجة التى تتمثل فى وفاة الجنى عليه •

(١) أحمد أمين • قانون العقوبات الاهلى • طبعة ١٩٢٣ ص ٣٩٠ •
(٢) انظر رسالة الدكتور فوزيه عبد الستار • المساهمة الاصلية فى الجريمة سنة ١٩٦٧ ص ٤٣٦ •

٣ - علاقة السببين بين الفعل والنتيجة • وسنخصص لكل عنصر مطلباً على حده •

المطلب الأول

فعل الاعتداء على الحياة

تحديد ماهية فعل الاعتداء

فعل الاعتداء على الحياة هو سلوك من شأنه أحداث وفاة المجنى عليه ، أى أنه فعل صالح بطبيعته لتحقيق هذه النتيجة • فإن حققها كانت جريمة القتل تامة ، وإن لم يحققها لأسباب لا ترجع إلى إرادة المتهم الذى توافر لديه قصد القتل اقتضت مسؤوليته على المشروع •

وقد حددت محكمة النقض الفعل الذى يقوم به القتل العمد فقالت أن القانون لا يتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدى بطبيعته إلى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة^(١) • وهذا التحديد لماهية فعل الاعتداء على الحياة يثير التساؤل عن الضابط فى استظهار صلاحية الفعل لأحداث الوفاة • هل هو ضابط موضوعى بحيث يتعين أن يكون الفعل صالحاً بطبيعته وفى ذاته لتحقيق هذه النتيجة أم هو ضابط شخصى بحيث يكفى أن يكون الفعل صالحاً فى تقدير الجانى واعتقاده لأحداث الوفاة ؟

نحن نرى أن الضابط الموضوعى هو الأجدر بالترجيح ، إذ أن هذا الضابط يتطلب أن يمثل الفعل لحظة ارتكابه خطراً على حياة المجنى عليه بحيث لو سارت الأمور سيرها المعتاد لحدثت وفاته بناءً عليه ، فخطورة الفعل على الحق الذى يحميه القانون هو علة تجريمه ، أما الضابط الشخصى فيجعل العبرة بنية الجانى التى يحددها فى ضوء علمه بخصوصائص فعله ، وهو علم قد لا يتفق مع حقائق الأمور • ويعيب

(١) نقض ١٢/٣/١٩٣٤. مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٢١ ص ٢٩٢ •

الضابط أنه يعتد بعناصر شخصية نفسية في تحديد أحد عناصر الركن المادى الذى ينبغى أن يقوم على أساس من اعتبارات موضوعية تتفق مع طبيعته (١) .

ولا يعنى الأخذ بالضابط الموضوعى اشتراط أن يكون الفعل قاتلا بطبيعته ، وإنما يعنى تقدير صلاحيته لأحداث الوفاة في ضوء الظروف التى عاصرت ارتكابه ، فهذه الظروف تتمثل فيها عوامل ذات آثار محتملة ، وإضافة هذه الآثار المحتملة الى الفعل هى التى تحدد صلاحيته لتكوين الركن المادى للقتل .

وبناء على ذلك فإن فعلا معيناً قد لا تكون له هذه الصلاحية بالنظر الى ظروف معينة ، وتكون له بالنظر الى ظروف مختلفة . فضرب شخص بمصارع ربيعة أو لطمة يسيرة على وجهه أو إيذاؤه نفسياً هى أفعال لا تصاحف في الظروف العادية لأحداث الوفاة ، ولكن تتوافر لها هذه الصلاحية إذا كان المجنى عليه طفلاً أو مريضاً أو طاعناً في السن . ولا يشترط أن يكون المتهم عالماً بالظروف التى تؤخذ في الاعتبار لتقدير خطورة فعله بل يكفي أن يكون في استطاعته العلم بها . وقاضى الموضوع هو المنوط بانعقظها هذه الظروف وإضافتها الى الفعل وتحديد مدى خطورته .

وقد استقر قضاء النقض في هذا الخصوص على أنه إذا كانت الأداة التى استعملت في الجريمة لا تؤدي بطبيعتها الى الموت فذلك لا يقلل من قيمتها كدليل مادامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بها كان بقصد القتل وأن القتل قد تحقق بها فعلاً بسبب استعمالها بقسوة (٢) . وأبنة لا يندح في سلامة الحكم أن تستعمل في القتل آلة غير قاتلة بطبيعتها وهى عضا غليظة مادامت هذه الآلة تحدث القتل (٣) . ويعمد

(١) محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ١٥ .

(٢) نقض ٢٧/١٠/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٥٦٢ .

(٣) نقض ١/١/١٩٥٣ مجموعة أحكام محكمة النقض س ٤ رقم ١٢٨ ص ٣٣٢ .

شروعاً في قتل استعمال بندقية غير صالحة لإخراج المقذوف ، وإطلاق
مقذوفات نارية لم تصب المجرى عليه لوجوده داخل سيارة مغلقة
زجاجها غير قابل للكسر ومانع من مرور الرصاص (١) . ووضع كمية
ضئيلة من السم في طعام المجرى عليه ، وقضى بالعقاب كذلك على الشروع
في التسميم عن طريق وضع زئبق في أذن المجرى عليه على الرغم من أن
هذا الفعل لا يؤدي إلى حدوث الوفاة إلا إذا كانت بالأذن جروح وهو
ما لم يكن متحققاً في حالة المجرى عليه (٢) .

وقد استخلصت محكمة النقض خطورة الفعل من الظروف التي
عاصرت ارتكابه كاستعمال وسيلة القتل بقوة أو إغصائها إلى القتل فعلاً،
وفي بعض الأحكام استخلصت خطورة الفعل من كونه يؤدي في الظروف
المعتادة وفقاً للمسير العادي للأمور إلى إحداث الوفاة كإطلاق سلاح
ناري أو وضع السم . ولم تر في طرء عوامل غير مألوفة كإغصاء السلاح
الناري دون علم المتهم أو تحصن المجرى عليه في مكان لا ينفذ إليه
الرصاص أو ضآلة كمية السم ما يجرد الفعل من هذه الخطورة .

الجريمة المستحيلة

تكون الجريمة مستحيلة في حالة ما إذا لم يكن في وسع الجاني — في
الظروف التي أتى فيها فعله — أو في وسع شخص آخر مكانه أن يحقق
النتيجة الإجرامية ، والجريمة المستحيلة أشبه بالجريمة الخائبة باعتبار
أن الجاني قد أتى كل نشاطه وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق النتيجة .
ولكن تتميز الجريمة المستحيلة بأن أسباب الخيبة فيها كانت قائمة
وقت اقتراف الفعل ، فهي ليست عارضة ، وإنما هي مقدرة منذ لحظة
بدء الجاني في مشروعه الإجرامي (٣) وأهم أمثلة للجريمة المستحيلة أن

(١) نقض ١٩٣٠/١٢/٢٥ . الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٦٨٦ ، ١٩٣٩/١٢/٢٥ .
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٣٤ ص ٦٠ .

(٢) نقض ١٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨ .

(٣) دكتور محمود نجيب حسنى ، القسم العام ، طبعة ١٩٧٧ ص ٣٧٣ .

يطلق شخص الرصاص على آخر بنية قتله فإذا به ميت من قبل أو أن يحاول شخص قتل آخر فيستعمل لذلك مادة غير سامة معتقدا أنها سامة أو يستعمل مادة سامة ولكن بكمية قليلة لا تكفى لحدوث الوفاة .

وقد أثارَت الجريمة المستحيلة مشكلة البحث في خطورة الفعل ومدى صلاحيته ليقوم به الشروع في القتل . بمعنى آخر هل يمكن تصور الشروع في القتل في الجريمة المستحيلة ؟ هنا يجب التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية .

فإذا كان الفعل ليس من طبيعته ولا من شأنه أن يؤدي للقتل ، كمن يحاول إطلاق سلاح ناري غير صالح البتة للاستعمال وكذا من يضرب سلاحا فارغا أو يستخدم السحر أو الوسائل الروحانية في القتل ، فلا يعد شارعا في القتل في كل هذه الصور وأشباهاها إذ الاستحالة هنا مطلقة لا تتحقق بها النتيجة في كافة الظروف والأحوال . أو بعبارة أخرى أوضح ليس من شأن هذه الأفعال ولا من طبيعتها أن تحدث الموت .

أما حالات الاستحالة النسبية بالنظر الى موضوع الجريمة أو الى وسائل ارتكابها ، فلا تمنع من العقاب على الشروع في القتل . كإطلاق النار على شخص في المكان الذي ألف الوجود أو البقاء فيه وقت الحادث فإذا به بعيدا عنه . أو استعمال مسدس صالح للإطلاق ومحشو دون أن يعرف الجاني كيفية استعماله فلا ينطلق في يده ، أو عدم أحكام التصويب فينجو المجنى عليه من الإصابة ، أو وجود المجنى عليه على مسافة أبعد من مرمى السلاح الناري ، ففي هذه الصور وأشباهاها يعاقب الجاني على الشروع في القتل مادام تعتمد أحداث الموت ، لأن من شأن هذه الأفعال أحداث الوفاة لو أنها استخدمت بمهارة وحذق كاف أو تكررت ، أو كانت ظروف الزمان والمكان مواتية (١) .

وقد اتجه القضاء الى التفرقة بين الاستحالة المطلقة والنسبية

(١) محمود ابراهيم اسماعيل . قانون العقوبات المصري . طبعة ١٩٥٠ ص ٩

وقرر العقاب على الثانية دون الأولى •

وسنعود لبحث الجريمة المستحيلة في البحث الثالث من الفصل

الخامس من هذا الكتاب عندما نتعرض لشرح الشروع في القتل •

وسائل الاعتداء

لا أهمية للوسيلة المستعملة في القتل فهي ليست من عناصر الركن المادى للجريمة ، فجميع الوسائل على قدم المساواة طالما كان من شأنها الاعتداء على جسم المجنى عليه • ولا استثناء في ذلك الا اذا كانت الوسيلة هي السم فيعد استعمالها ظرفا مشددا للقتل (م ٢٣٣ عقوبات) ويكون السم عنصرا جوهريا في الركن المادى •

وتطبيقا لقاعدة المساواة بين وسائل الاعتداء فانه لا تفرقة بين شخص يقتل ضحيته مستعينا بأداة كسلاح نارى أو غير نارى — وهو الغالب في جرائم القتل — أو أن يقتله غير مستعين بأداة كما لو خنقه بيده أو ركله ركلا شديدا • وهو ما يتصور اذا كان المجنى عليه طفلا أو محتضرا •

ولا تفرقة بين أدوات القتل ، فسواء وقع الاعتداء بإطلاق الرصاص أو الطعن بآلة حادة أو الضرب بآلة راضة أو الاحراق أو الاغراق أو الصعق بتيار كهربائى وغير ذلك مما يمكن للعقل أن يتصوره وللعلم أن يتكسفه •

وليس من الضرورى أن يصيب الجانى جسم المجنى عليه مباشرة ، بل يعد الجانى قاتلا اذا أعد وسيلة القتل بإرادته وهيا أسبابه ومقدماته بحيث تكون النتيجة التى قصدها أمرا محتوما تبعا للسير العادى للأهوار كمن يضع مواد مفرقة في طريق عدوه حتى اذا مر حدث الانفجار أو أصيب منه غمات ، أو حفر له حفرة في طريق مروره قاصدا قتله وغطاها بمواد هشة حتى اذا مر خصمه تردى فيها غمات ، أو نصب له فخا بقصد قتله فأدى فعله الى تحقيق قصده ، أو يحطم جسرا يعلم

أنه سيمر عليه ، أو يحبس في غرفة ويمنع الطعام عنه حتى يموت جوعاً • أو يضعه في مكان دوبوء بداء قاتل ، أو يعرضه لدرجة قاتلة من الحرارة •

ولا يتطلب القانون أن يؤدي الفعل الى احداث الموت فوراً ، فقد يترتب الموت بعد فترة من الوقت طويلة أو قصيرة طالما أن الشك لا يثور حول توافر علاقة السببية بين الوسيلة والموت •

وسواء أن يحدث الموت بفعل واحد أو أن يحدث بجملة أفعال كل منها على حدة لا يكفي لاحداث الموت ولكن تعاقبها واجتماع آثارها جعلها في مجموعها كافية لاحدائه ، كمن يوجه جملة ضربات الى المجنى عليه أو اعطائه جرعات من مادة سامة •

الوسائل المؤدية الى الوفاة

الوسائل المؤدية الى الوفاة كثيرة منها الاختناق وكتم النفس ، والخنق ، والاصابة بجروح طعنية أو نارية ، والشنق وستعرض لشرح كل وسيلة من هذه الوسائل على ضوء علم الطب الشرعى •

١ - الاختناق أو كتّم النفس

يشمل هذا النوع كل أنواع الاسفكسيا التي لا تحدث بضغط خارجي على القصبة الهوائية من العنق ، فهي تشمل كل أنواع الاسفكسيا ما عدا الشنق والخنق ، ويدخل فيه الغرق لأنه في الحقيقة اختناق بالماء • والاسفكسيا هي مجموع الاعراض الناشئة عن تكسجن الدم أو وقوفه ، وبعبارة أخرى هي نتيجة عدم التنفس أي انقطاعه • ويظهر بالوجه في بعض الحالات احتقاناً شديداً ممتداً الى العنق ويمتد في الغالب الى أعلى الصدر وتكون الحدقتان متسعيتين والعينان محتقنتين والشفقتان مزرقتان ، وقد يشاهد عليها زبد رغوي مدمم • ويكون الوجه والعنق في حالات أخرى باهتين والعينان والشفقتان محتقنتان ، ولا تظهر زرقة

أظافر اليدين والقدمين إلا في الأحوال التي يكون الوجه كثير الاحتقان^(١) .

٢ - الخنق

معظم حوادث الخنق جنائية ويستعمل الجاني في العادة قسوة شديدة في لف وربط الحبل لكي يتأكد من حصول الوفاة ، ولذلك يترك الخنق أثرا واضحا على العنق ، لا سيما إذا كان الحبل خشنا وصلبا مثل حبال الليف أو القيل أو الكتان أو الحلفاء .

ومن علامات الخنق يشاهد الوجه محتقنا ، وإذا نظر بعد عدة ساعات من الوفاة يرى متورما بدرجة محسوسة والعيقان محتقنتان والحدقتان متسعتان والاجفان مفتوحة تماما أو مسبلة ، ومقلتا العينين تكونان بارزة وبشعة المنظر ، والشفتان مزرقتان ومن المحتمل أن يوجد زبد رغوى بالفم والأنف وكثيرا ما يكون ملونا بالدم .

ومن الضروري عمل رسم كروكي أو فوتوغرافي قبل نزع الحبل عن العنق مع أخذ مذكرة بكيفية وضعه وعدد لفاته ونوعه ، وكذلك موضع وعدد وأوصاف العقد التي عملت ، وهل كان الحبل ملوث بالدم أو لا ، ثم يقاس طول الحبل وغلظه ويوضع في حرز ليعرض على الطبيب الشرعى .

ويلاحظ عند تشريح العنق وجود انسكاب دموى متخال سمك الأدمة الجلدية ويوجد بدرجة أوضح وأوسع في النسيج الرخوى تحت الجلد .

وكسر العظم السلاهي أكثر حصولا ، ويكون في العادة عند اتصال القرن الكبير بجسم العظم ، أو يحصل خلع في أحد المفصلين الموجودين ما بين جسم العظم وقرنية الكبيرين ، إذا لم يكن المفصلان تعظما

(١) الطب الشرعى . دكتور مدنى سمث والدكتور عبد الحميد عامر ص ٣٢٧ ، الطب الشرعى . الدكتور يحيى شريف والدكتور محمد سيف النصر والدكتور محمد مشالى ص ٦٦١ وما بعدها .

لتقدم السن (١) •

٣ - الوفاة في أحوال الإصابة بجروح

ان حصول الجروح الطعننية بالعنق أو بالظهر يرجع الكثير منها الى أنها جنائية ، وأما الجروح القطعية بالحلق فقد تكون انتحارا وقد تكون جنائية ويندر أن تكون عرضية •

وجروح الرأس تكون في الغالب اما عرضية أو جنائية ، فاذا حصلت عرضا كالسقوط من مرتفع يتواجد عادة كسر بالقمة •

والجروح الطعننية في الظهر تكاد تكون على الدوام جنائية ، أما الجروح الطعننية والقطعية بالبطن تكون في العادة جنائية ، ويجوز أن تحصل من الانتحار اذا كان المنتحر مجنونا اذ ينتحر بشق بطنه أو طعنها •

وتعدد الجروح له أهمية في الاستنتاج ، اذ أن كثرة الاصابات الجسيمة يرجح منها كثيرا أنها جنائية ، اذا استثنينا من ذلك حوادث دهس العربات والسقوط وهذه في العادة تكون ميسورة التمييز من شدة الاصابات •

ويمكن أن نستنتج معلومات مفيدة عن الحادثة من اعتبار وضع الجثة وكيفيته بالنسبة لما يحيط بها من الأشياء ، فتوجد الآلة المستعملة بجوار الجثة في أحوال الانتحار ، وقد يقع في بعض الاحيان أن يترك القاتل الآلة بجوار الجثة وتكون هذه الآلة في الغالب ملكا للمقتيل ، ويمكن من معاينة البقع الدموية بملابس المجرى عليه أن يستنتج قرائن ذات أهمية عن وضع المصاب عند حصول إصابته وهل عمل حركات أو انتقل بعد ذلك من عدمه •

ومن الضروري دوما أن تبحث في يدي وقدمي المتوفي عن جروح

(١) الدكتور مدني سمث والدكتور عبد الحميد عامر . المرجع السابق ص ٣٥٦ وما بعدها .

قبل نقل جثته من مكانها حيث يحتمل أن يوجد بمحل الحادث تاوث دموى من أصابع يد أو قدم ويتضح جليا أنها لم تحدث من المتوفى بل من شخص آخر •

وان وجود قطع من الملابس أو جزء من الشعر أو أشياء أخرى ليست مملوكة للمتوفى وممسوكة في يده يدل على قتل ، فيجب الاحتفاظ بمثل هذه الأشياء الى أن يفصل في القضية نهائيا • ومن الضروري أن تفحص الملابس بدقة قبل نزعها عن الجثة ومقارنة ما بها من القطوع بالجروح المقابلة لجسم المصاب ، ويبحث عما اذا كان بالملابس علامات لحصول تماسك أو مقاومة ، كعدم انتظام الملابس أو تمزيقها أو فقد الأزرار •

ومن اللازم معاينة مكان الحادث بدقة وعناية للبحث عن علامات مقاومة ، كأن يستنتج من اختلال أمتعة الحجرة أو آثار الدهس على الحشائش في الحقائق والحقول ، أو وجود آثار لأقدام غريبة بمحل الحادث ، وأن يستعلم عن الحالة العقلية للمجنى عليه وحالته المالية والعائلية ، لأن هذه النقط يكون لها في بعض الأحيان أهمية كبرى حيث تشير الى أن الحادث يجوز أن يكون انتحارا (١) •

٤ - الوفاة نتيجة الجروح النارية

عند انطلاق عيار نارى يخرج من المسورة - خلف المقذوف - غازات ولهيب ودخان وذرات غير محترقة من البارود ومواد الحشو • وإذا كانت المسافة بعض سنتيمترات من الجسم تصادم الغازات الجسم بشدة وتحدث بانتشارها تهتكاً وتمزيقاً في الأنسجة وتكون التمزقات في الغالب بشكل صليب ، ويحدث اللهب احتراقاً في الملابس وفي سطح الجرح وحوافه ، ويحدث الدخان هالة من الأسوداد حول ثقب الدخول ، وذرات البارود الغير محترقة ترتشق في الجلد حول الجرح

(١) الدكتور مدنى سمث والدكتور عبد الحميد عامر . المرجع السابق ص ١٦٨ .

وتحدث النمش البارودى ، وهذا لا يمكن ازالته من المجلد ، وقد تحدث ثقبوا رفيعة فى اختراقها الملابس • أما الحشار فيجوز أن يسير بضعة أمتار وقد يحدث احتراقا موضعيا بملابس المصاب كما يجوز أن يدخل فى الجرح مع المقذوف اذا أطلق على مسافة قصيرة ، ويحتمل أن تحصل الوفاة من اطلاق سلاح نارى محشو ببارود وحشار فقط اذا أطلق من مسافة قريبة •

ويختلف شكل الجرح النارى الحاصل من اطلاق بندقية صيد عادية بحسب اختلاف المسافات التى يطلق منها العيار • فانه الى غاية مسافة متر واحد يدخل جميع الرش كتلة واحدة فيحدث ثقبا واحدا كبيرا محترقا ويكون قطره حوالى ٢ سم ، واذا أطلق العيار من بندقية عادية من على مسافة أربعة أمتار فاننا لا نجد ثقبا مركزيا بل تدخل الرشوات فرادى وبعضها بشكل جماعات قليلة فتكون جميعها ما يسمى بالشكل الغربالى ، وتكون فتحات دخول الرش منتشرة على شكل مستدير قطره ١٦ سنتيمتر تقريبا •

وكما زادت المسافة عن ذلك كلما زادت بالتبعية سعة الشكل الغربالى ، أما الأسلحة المعدة لاطلاق رصاصة واحدة كالريفولفر والطبنجة الأوتوماتيك والبندقية المششخنة فانها تحدث فتحة دخول واحدة ولذلك يصعب معرفة المسافة ونوع السلاح المستعمل • والبارود المستعمل لحشو خراطيش المسدسات ، اما أن يكون أسود أو عديم الدخان (أبيض) ، فاذا استعمل بارود أسود فان الاسوداد والوشم يزدان بدرجة كبيرة جدا عما يحصل من البارود عديم الدخان • فاذا أطلق العيار النارى من مسافة لا تزيد عن متر ، فيجوز أن يحصل بعض نقط من النمش البارودى حول فتحة الدخول التى تكون مستديرة وفى سعة الرصاصة أو أصغر نوعا • واذا نفذت الرصاصة فيسكون جرح الخروج أكبر فى العادة من جرح الدخول ، أما اذا أطلق العيار من مسافات أبعد فانه لا يشاهد سوى الجرح نفسه •

وتختلف الاصابات الناشئة من اطلاق بندقية مششخنة اختلافا شاسعا ، فاذا اخترقت الرصاصة الجسم من غير أن تمس عظاما فان جرحى الدخول والخروج يكونان بحجم وشكل واحد على وجه التقريب، ويكون جرح الدخول أقل من قطر الرصاصة (١) .

هـ - اسفكسيا الغرق .

الأصل في الغرق أنه عند وقوع أى شخص في مجرى مائى أو عندما يقع شخص في هذا المجرى بسبب قوة الوقوع أو بسبب الثقل القوى للجسم فيقف التنفس بطريقة لا ارادية خوفا من استنشاق السائل وكننتيجة للوقوع . وتحدث الوفاة في العادة في مدة وجيزة تتراوح ما بين دقيقتين وخمس دقائق ويستمر القلب في ضرباته حتى يقف بعد بضع دقائق ، وأغلب حالات الغرق تكون عارضة ، ونادرا ما تكون نتيجة انتحار أو اسفكسيا جنائية بالتفريق .

والعلامات الأكيدة الداخية للغرق هي وجود الزبد الرغوى وأثر الطمى والنباتات المائية بالمجارى التنفسية وبالمعدة ، وكذا شكل الرئتين الخاص ، وعلامات الاسفكسيا العامة تظهر في احتقان الوجه وملحمتى العينين والشفتين وحلمتى الأذنين ومع زرقة سيانورية بالأظافر وكذا دكانة في لون الزرقة الرمية عن اللون الرمادى .

ونجد أن العلامات الأكيدة للوفاة في الغرق تتركز في علامتين من مجموع هذه العلامات ، هما التوتر الرمى بقبضة اليد واحتوائها على أجزاء نباتات مائية أو رمال أو حصى أو قطع حجارة ، وثانيهما شكله وكمية الزبد الرغوى الخارج من طاقتى الأنف والفم .

ومن العلامات الظاهرة أيضا هبوط درجة حرارة الجثة سريعا بتأثير بزودة المياه ، وتأثير برودة هذه المياه على درجة ومدى تعفن

(١) الدكتور سدننى سمث والدكتور عبد الحميد عامر . المرجع السابق ص ١٨٠ ، الدكتور يحيى شريف والدكتور محمد سيف النصر والدكتور محمد مشالى . المرجع السابق ص ١٩ وما بعدها .

الجثة • فجثة الغرقى يطرد فيها التعفن ببطء شديد طالما بقيت الجثة في الماء ، ولكن عند استخراج الجثة يسرع فيها التعفن (١) •

٦ - أسفكسيا الشنق

الوفاة بالشنق لا تحدث غالبا بأسفكسيا فقط وإنما يضاف إليها عامل الأنيميا المخية ، وينتج عنه غيبوبة ، كما يزداد عليها عامل الفعل المنعكس مما يؤدي الى الوفاة ببطء أو نتيجة لوقوف القلب ، والوفاة بهذه الطريقة غالبا ما يكون الحادث فيها انتحارا •

ويجب عند معاينة مكان الحادث أن يقاس الحبل المعلق به الجثة من موضع التعليق بأسقف أو شراعة النافذة ... الخ الى العنق ، ثم يقاس طول قامة المنتحر من موضع التعلق بالعنق حتى أصابع القدمين وارتفاع القدمين عن مستوى الأرض ، كما تذكر الملاحظات من وجود سلم أو كرسي بجوار جثة المنتحر مما قد يرجح أن يكون قد استعمله للصعود عليه لربط الحبل بالسقف ، ويجب وصف ملابس المجنى عليه لبيان ما اذا كانت خالية من آثار تشير الى حصول عنف أو مقاومة ، ثم يتم معاينة باقى المكان معاينة دقيقة •

ويلاحظ أن وجه الجثة غالبا ما يكون باهتا وفي حالات قليلة نجده محتقنا ، ونجد اللسان مندفعا مقابل الأستان في حالة ما اذا كان الفم مقفلا أو بارزا طرفه الى الخارج فيما بين الشفتين ، ويتلاحظ تساقط الريق الى الأمام وخاصة عند انثناء الرأس في هذا الاتجاه ، ويشاهد توزيع الزرقة اللمية في النصف الأسفل من الجسم اذا ما استمر تعليق الجثة مدة طويلة ، كما يخرج بعض الزبد المرغوى الخفيف المدمم من طاقتى الأنف ، أما عن أثر الحز فهو أهم ميزات الشنق وهو متنوع الشكل حسب استعمال الحبل كحلقة أو خية أو مزدوج ، والشنق

(١) الدكتور يحيى شريف والدكتور محمد سيف النصر والدكتور محمد مشالى • المرجع السابق ص ٦٦ •

الجنايى قلما يحدث كوسيلة للمقتل ولا يتم ذلك الا بعد أن يفقد الشخص وعيه عن طريق تخديره أو عن طريق المباغطة ، فمن المتعذر لشخص وحيد أن يشنق أحد الأشخاص والمعمول به في هذه الحالة ظهور معالم للمقاومة ظاهر بجسم المتوفى أو معالم سمية توضح أنه قد أجرى تسميم المتوفى قبل شنقه^(١) ويلاحظ أن وسائل المقتل لدى القانون سواء ونتيجة لوضع الشارع ووسائل القتل على قدم المساواة فلا يعيب حكم الادانة في جريمة قتل عدم التحدث عن الوسيلة التى استعملت في ارتكابها ، وان خطأ الحكم في تحديد نوع السلاح الناري الذى استعمل في القتل لا يعيبه ، كما لا يعيبه أيضا نسبته الى المتهم استعمل وسيلة غير ما جاء بأمر الاحالة . ولعل ذلك مرجعه أن آلة القتل ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة .

الوسائل النفسية

لم يشترط القانون وسيلة معينة للمقتل ، فجميع وسائل القتل على قدم المساواة وكما تكون وسيلة القتل مادية كما أشرنا في البند السابق تكون أيضا نفسية^(٢) اذ اقتصر القانون في المادتين ٢٣٠ ، ٢٣٤/١ عقوبات على قوله « من قتل نفسا عمدا . . . » ولا يستفاد من هذا النص تخصيص وسيلة معينة للمقتل .

ومن أمثلة الوسائل النفسية للمقتل احداث الرعب أو الألم المبرح لشخص مريض بالقلب ، أو التعذيب النفساني لمريض بالأعصاب ، أو اطلاق شخص عيارا ناريا على آخر وكان بجوارهما ثالث أفرغه اطلاق

(١) الدكتور يحيى شريف ، الدكتور محمد سيف النصر والدكتور محمد مشالى . المرجع السابق ص ٦٤٦ وما بعدها .

(٢) محمود نجيب حسنى . القسم الخاص ص ٢٦ ، رؤوف عبيد . جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال ١٩٦٠ ص ١٤ ، دكتور رمسيس بهنام . القسم الخاص . ١٩٥٨ ص ١٣٧ ، أحمد أمين . ص ٣٠٧ .

النار فمات من الفرع ، أو المتسبب في وفاة طفل بسبب ما أصابه من خوف نتيجة للاعتداء على أمه ، أو تهديد شخص أدى الى قفزه من المقطار أو قفزه في نهر مما أدى الى وفاته ، أو اثاره جواد مما أدى الى سقوط راكبه عنه بسبب الخوف مما أدى الى وفاته •

وقد ذهب رأى (١) الى نفى قيام القتل بالوسائل النفسية وصعوبة اقامة الدليل على توافر علاقة السببية بين هذه الوسائل وبين الوفاة • ولكن هذه الصعوبة لا تحول دون تقرير المبادئ القانونية الصحيحة ، ومن الأصوب أن تبحث ظروف كل حالة على حده ، فإن تبين من ظروف حالة معينة أن الموت لم يحدث الا بسبب هذه الأفعال وأثرها على الظروف السابقة للمجنى عليه وكان من شأنها احداث الوفاة قامت بذلك علاقة السببية ، ومثال الظروف السابقة مرض المجنى عليه أو حساسيته أو مقدار ثقته في أقوال الجاني وكل ذلك متروك لاختصاص قاضي الموضوع لاستنباط علاقة السببية بين الوسيلة النفسية والوفاة من ظروف وملابسات كل واقعة على حده • ولم تصدر أحكام من القضاء المصرى حتى الآن بعد في هذا الموضوع •

القتل بالترك

الترك أو الامتناع هو الاحجام عن اتيان فعل ايجابى ، والأصل في القتل أن يتم بفعل ايجابى فهل يمكن أن يتم بطريق سلبى أى بالترك أو الامتناع • فإذا امتنعت الأم مثلا عن ارضاع طفلها بقصد قتله فمات نتيجة لذلك ، أو الممرضة عن اعطاء الدواء لمريض عهد به اليها حتى قضى ، أو المتولى أمر غذاء الصغير فمنعه عنه حتى مات • فهل يسأل كل واحد من هؤلاء عن القتل العمد اذا ثبت أن امتناعه هو الذى أدى الى الوفاة وأنه قصد ازهاق روحه ؟

(١) الدكتور حسن أبو السعود . القسم الخاص . ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٣٣ .
الدكتور محمود مصطفى رقم ١٧٥ ص ٢٠٣ ، الدكتور حسن
صائق المرصفاوى ص ١١٥٤ ، الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٢٠٦
ص ٢٢٩ •

يذهب الفقه الى تصور أن يقع القتل عن طريق الترك أو الامتناع (١) إلا أنهم وضعوا لذلك شروطا وقيودا ، منها أن يكون على الممتنع الذى قصد القتل واجب قانونى أو التزام تعاقدى ، وأن تستقيم علاقة السببية المباشرة بين الامتناع والوفاة • ومثال الواجب القانونى واجب رجل الاطفاء فى انقاذ شخص من منزل يحترق وواجب الأم فى ارضاع طفلها أو ربط الحبل السرى له أو اطعامه وواجب الممرضة فى العناية بمريضها • ومثال الالتزام التعاقدى واجب الأجير فى ارشاد مستأجره الكفيف محافظة على حياته • فإذا كان الواجب مأمورا به فى القانون أو ناشئا عن التزام تعاقدى واستقامت علاقة السببية بين الترك والقتل مع توافر القصد الجنائى حقت عندئذ مسئولية الجانى ووجب عقابه • لأن الترك والامتناع فى هذه الأحوال هما كالفعل الايجابى يصدران عن ارادة مجرمه • ويجب أن يأخذ الفعل بنتيجته التى حرّمها القانون سواء كانت الوسيلة الى هذه النتيجة سلبية أو ايجابية • فمثل من يطلق النار على عدوه فيرديه ، كمثل الذى يتركه والنار تحيط به حتى تأكله ، كلاهما أزهق روحا وحقق نتيجة واحدة وهى القتل •

على أن الامتناع يتطلب بطبيعة الحال القدرة على التنفيذ ، أى أن يكون فى استطاعة الممتنع اتيان العمل الايجابى الذى من شأنه انقاذ الحياه • فلا تكليف بما لا يستطاع حتى ولو كان عليه التزاما قانونيا أو تعاقديا • وتطبيقا لذلك لا يعد قاتلا الأب الذى يشهد ابنه يصارع الموت غرقا فلا ينقذه لأنه لا يستطيع السباحة وليس فى وسعه أن يستعين بمن ينقذه بدلا منه • والأم لا تكون ممتنعة عن تقديم الطعام لوليدها إذا لم يكن لديها هذا الطعام ولم يمكنها الحصول عليه •

(١) محمود ابراهيم • ص ١٢ ، محمود نجيب حسنى ص ٢٠ ، أحمد فتحى سرور ص ٥٠٧ ، أحمد أمين ص ٣٠٨ ، رمسيس بهنام ص ١٣٧ ، محمود مصطفى • القسم الخاص طبعة ١٩٦٤ ص ١٨٩ والقسم العام طبعة ١٩٦٧ ص ٢٥٦ ، السعيد مصطفى السعيد • القسم العام طبعة ١٩٥٧ ص ٥٤ • على راشد • انقسم العام طبعة ٩٦٠ ص ١٥١ •

وجدير بالذكر أنه لا محل للمسئولية والعقاب اذا كان القاتل
أو الممتنع غير مكلف بالعمل قانونا أو بمقتضى اتفاق ولا سيما اذا كان
العمل يقتضى تضحية أو بذلا من جانب الممتنع • فالشخص الذى يرى
غريقا مشرفا على الهلاك أو انسانا تحيط به النار أو يفترسه حيوان
أو مشرفا على الموت جوعا ولم يتقدم اليه بالمعونة أو العطاء لا يصح
اعتباره قاتلا ولو أراد حدوث الموت لأن القانون لا يمكن أن يفرض على
الناس الشجاعة أو الاحسان • كذلك يكون الحكم ولو لم يقتضى العمل
تضحية أو بذلا ، فالذى يرى منزل جاره يحترق ولا يناول له سلما ايهبط
الى الأرض لا يعد قاتلا ولا يعاقب ولو كان راغبا فى احتراق جـاره
لعداوة بينهما •

ونخلص مما تقدم أن الترك أو الامتناع يصلح لتكوين الركن
المادى لجريمة القتل العمد بالشروط والقيود سالفة الذكر ويسأل
الممتنع عن تلك الجريمة اذا ما توافرت باقى أركانها ، واذا كان اثبات
المقصد فى جرائم القتل بالترك وعـر الملتمس فى بعض الأحوال ، الا أن
تلك الصعوبة لا شأن للقانون بها والقانون لا يستلزم الا توافر أركان
المقتل فاذا ما توافرت قامت المسئولية وحق العقاب •

وقد قالت محكمة النقض فى حكم لها « انه لا نزاع فى أن تعجيز
شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا وتركه فى مكان منعزل محروما من
وسائل الحياة بنية القتل يعتبر قتلا عمدا متى كانت الوفاة نتيجة مباشرة
لذلك الأفعال » (١) •

(١) نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٨ ص ٢٧ • وكما
يقول الدكتور محمود مصطفى أن الفاعل قد قام بعمل ايجابى ، ولكن
الوفاة لم تترتب على هذا العمل وانما على ترك المجنى عليه فى مكان
منعزل محروما من وسائل الحياة فلو كان الترك لا يساوى العمل
الايجابى لعوقب الفاعل على مشروع فى قتل (القسم الخاص هامش ٢
ص ١٨٩) •

ولا شك في أن الجاني في ذلك الحادث اذ ترك المجنى عليه عاجزا عن الحركة في مكان منعزل ، قد أعجزه كذلك عن الظفر بطعام ما تبعها لعزله المكان ، فاحجابه عن المجنى عليه بالطعام بعدئذ يعد استمرارا لذات الفعل الاجرامي الذي صار المجنى عليه بمقتضاه عاجزا عن اطعام نفسه ، وفي الوقت ذاته امتناعا عن تنفيذ التزام نشأ على عاتقه لظروف تسبب هو في ايجادها ولذا تقوم بين هذا الامتناع والوفاء التي تبعته ، صلة السبب بالمسبب.

المطلب الثاني

النتيجة التي تتمثل في وفاة المجنى عليه

وفاة المجنى عليه

تعد وفاة المجنى عليه النتيجة الاجرامية في القتل ، وبهذه النتيجة يستكمل الركن المادي كيانه بغض النظر عن وقوعها حال الاعتداء أو متراخية عنه . فاذا لم تحدث الوفاة على الرغم من ارتكاب فعل الاعتداء على الحياة وتوافر القصد اقتضت المسؤولية على الشروع في القتل .

وتتحقق الوفاة بانتهاء النفس الأخير الذي يلفظه المجنى عليه ، ولا يستعاض عن هذه النتيجة بأي حالة مرضية أخرى ولو كان من المؤكد أنها ستؤدي الى الوفاة طالما أن الوفاة لم تحدث بعد . ولا يحول دون ضرورة توافر هذا العنصر أن يكون الطب قد تدخل لانقاذ حياة المجنى عليه بعملية جراحية دقيقة أعادت اليه الحياة بعد أن كان قلبه قد توقف لبضع دقائق^(١) .

اثبات الوفاة

لم يشترط القانون اثبات الوفاة بطريقة معينة ، فهي تثبت بجميع الطرق بما فيها القرائن البسيطة . وليس من شروط المحاكمة من أجل القتل العثور على جثة المجنى عليه أو تقديم شهادة بموته ، بل أنه

(١) فتحي سرور . بند ٣٤٢ ص ٥١٤ .

لا يشترط أن تعين شخصيته ، وإنما ينحصر البحث في وفاة شخص ما وما إذا كانت هذه الوفاة تسند ماديا ومعنويا الى سلوك المتهم واراادته من عدمه .

ومجرد اختفاء شخص ليس دليلا على دوته ، مع مراعاة أن النيابة العامة هي المكلفة بإقامة الدليل على وفاة المجنى عليه . فلا يجوز تكليف المتهم بإثبات حياة المجنى عليه أو يدل على مكانه ولو كان هو المكلف برعايته أو حراسته . ولا يصلح دليلا على ارتكاب شخص قتل أنه كان آخر من اجتمع بالمجنى عليه قبل اختفائه (١) .

المطلب الثالث

علاقة السببية بين الفعل والنتيجة

متى حدثت وفاة انسان بالفعل على أثر سلوك انسان آخر ، يتعين للقول بتوافر جريمة القتل في حق هذا الأخير ، أن تكون وفاة ذلك الانسان مرتبطة بساوكة ارتباط المسبب بالسبب . أي يتعين لاستكمال الركن المادي لجريمة القتل أن تكون هناك رابطة سببية بين الفعل والنتيجة .

وهناك عدة نظريات فقهية في معيار علاقة السببية (٢) لن نتعرض لها في مجال هذا الكتاب ، بل سيقصر البحث على ما استقرت عليه محكمة النقض في هذا الخصوص .

مضمار علاقة السببية لدى محكمة النقض

قالت محكمة النقض في صياغة معيار علاقة السببية أنها « علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما كان يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا أتاه عمدا ... » (٣) .

(١) أحمد أمين ص ٣٠٣ .

(٢) راجع تصنيف هذه النظريات . محمود نجيب حسنى ص ٣٣ .

(٣) نقض ١١٩٥٩/١/٢٧ مجموعة أحكام النقض س. ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ ، نقض ١٩٦٧/٣/٢٧ س. ١٨ رقم ٨٢ ص ٤٤٥ .

ويعنى هذا القضاء أن المحكمة تقرر قيام معيار علاقة السببية على عنصرين :

أولا : عنصر هادى قوامه العلاقة المادية التى تصل ما بين الفعل والنتيجة وهى علاقة تقرر — فى تطبيقها على القتل — أن فعل الجانى كان أحد العوامل التى ساهمت فى احداث الوفاة .

ثانيا : عنصر معنوى قوامه أن تكون النتائج المترتبة على فعل الجانى مألوفة وأنه كان يجب على الجانى توقعها . والأمران غير منفصلين إذ أن وجوب التوقع يفترض استطاعته لأنه لا تكليف بما لا يستطاع، واستطاعته التوقع لا محل لها الا بالنسبة للنتائج المألوفة المعتادة . أما النتائج الشاذة غير العادية فليس فى استطاعة الجانى توقعها وليس ذلك واجبا عليه . ويمكن التعبير عن العنصر المعنوى بالقول بأنه يقوم « باستطاعة الجانى توقع وفاة المجنى عليه ووجوب ذلك عليه » (١) .

وقد سبق لمحكمة النقض أن وضعت نواة مذهبها سالف الذكر حين قررت أن « الفاعل مسئول دائما عن النتائج التى أمكنه أو وجب عليه افتراضها ، وأن الرابطة السببية موجودة بين الوفاة وبين الجروح التى أحدثت عمدا لا تنعدم الا اذا كانت الوفاة ناشئة فقط عن وقائع حدثت عرضا وبعد الاصابة بنوع أن الفاعل لم يمكن فى امكانه افتراضها » (٢)؛ وتطبيقا لهذا المعيار، قضت المحكمة بأن المتهم بالقتل العمد مسئول عن وفاة المجنى عليه التى لم تحدث الا بعد علاج دام ثمانية وخمسين يوما طالما أنه كان فى استطاعته ومن واجبه أن يتوقع هذه النتيجة (٣) . وقضت بمسئولية المضارب عن الفعل ولو ساهم فى احداث الوفاة تسمم معوى، نتج عن الحمرة اذ هى من الأمراض التى تنشأ عادة عن الجروح (٤) . وقضت بأن اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدى الى

(١) محمود نجيب حسنى . ص ٣٦ .

(٢) نقض ١٢/٣١/١٩١٠ : س ١٢ : رقم ٣١ ص ٧٧ .

(٣) نقض ٢٢/١١/١٩١٣ : الشرائع س ١ : رقم ١٨٥ : ص ٨٦ .

(٤) نقض ٢١/٣/١٩٣٨ : مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٨٥ ص ١٧٢ .

الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة^(١) .

وتطبيقا لهذا المعيار فان علاقة السببية في القتل العمد تنتفى في حالتين : اذا لم يكن فعل الجانى أحد العوامل التى ساهمت فى احداث الوفاة واذا ثبت أنه أحد هذه العوامل ولكن لم يكن فى استطاعة الجانى أن يتوقع بعض العوامل الأخرى التى ساهمت كذلك فى احداث الوفاة لأنها شاذة غير مألوف تدخلها فى التسلسل السببى . وبناء على ذلك لم يكن فى استطاعته توقع الوفاة لأن كيفية حدوثها هى على هذا النحو غير مألوف وغير معتاد^(٢) .

ومثال العوامل المألوفة التى لا تنتفى معها علاقة السببية مرض سابق يعانى منه المجنى عليه أو ضعف عام فى صحته أو خطأ يسير من الطبيب المعالج . ومثال العوامل غير المألوفة أو الشاذة والتى تنتفى معها علاقة السببية اهمال المجنى عليه فى العلاج لتجسيم مسئولية المتهم أو انتجار المجنى عليه أو الخطأ الفاحش فى العلاج .

سببية الترك أو الامتناع

سبق أن بينا أن الترك أو الامتناع قد يكون وسيلة لارتكاب جريمة القتل ، وأن الصعوبة لا تثور الا بصدد امكان توافر علاقة السببية بين الامتناع والوفاة . ولم يتحدد اتجاه القضاء بوضوح نحو هذه المشكلة ولم تسنح الفرصة بعد لكى تدلى فيها محكمة النقض برأيها صراحة .

الا أن الراجح هو الاعتراف بسببية الامتناع فى كل من الجرائم العمدية ومنها جريمة القتل العمد . وعلة ذلك أنه لما كان الفعل الايجابى الذى امتنع الجانى عن مباشرته كان من شأنه ألا يحقق النتيجة الاجرامية (الوفاة فى القتل العمد) فانه بمفهوم المخالفة يكون الامتناع

(١) . نقض ٩/١٠/١٩٦١ س ١٢ رقم ١٥٠ ص ٧٨٠ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٣٧ .

عن مباشرة هذا الفعل هو سبب حدوث هذه النتيجة (١) .

وكما يجوز أن تقوم صلة السببية بين الامتناع وبين النتيجة ،
يجوز أن تنقطع هذه الصلة إذا طرأ على سيرها امتناع يعد عاملاً جديداً
غير متوقع في سير التسلسل السببي . ويتحقق هذا بالنسبة لفعل كان
صالحاً لحدوث نتيجة كنتاك التي وقعت فعلاً ، غير أنه أحدث أثره في
ظروف كان مفروضاً فيها على وجه التأكيد واليقين أن يتدخل عامل
يوجب القانون التدخل به منعا لوقوع النتيجة ، ويتخلف مع ذلك هذا
العامل فتقع النتيجة تبعاً لتخلفه . وتطبيقاً لذلك لو أن مريضين تشاجرا
في مستشفى محدثاً أحدهما بالآخر جرحاً خطيراً ، ولم يسعف طبيب
المستشفى المريض الجريح بالعلاج حتى مات من أثر النزيف ، فإن صلة
السببية تنقطع بين الجرح والوفاة ، ذلك لأن وقوع الجرح على أثر
مشاجرة في المستشفى بالذات لا في مكان آخر قريب منه أو بعيد
عنه ، أمر كان من المتيقن معه أن يتدخل قطعاً طبيب من المستشفى لسد
الجرح وتضميده منعا للنزيف . فإذا امتنع المستشفى عن التدخل لعمد
أو خطأ فاحش من أحد عماله أو أطبائه ، لا يعد الجرح بعد سبباً
للوفاة الحادث من النزيف . بل تصبح هذه الوفاة مقطوعة الصلة
بالجرح من الناحية القانونية لا من الناحية العلمية المادية ، ويعتبر
سببها قانوناً الامتناع الواقع من جانب المستشفى (٢) .

سلطة المحكمة في إثبات علاقة السببية

إن الفصل في توافر رابطة السببية أو عدم توافرها بين سلوك ما
ونتيجة ما ، هو فصل في مسألة موضوعية لا رقابة عليها لمحكمة النقض ،
ما لم تكن الأمور التي ساققتها محكمة الموضوع للتدليل على السببية
لا تؤدي عقلاً إلى القول بتوافرها . فلمحكمة النقض أن تراقب قاضي

(١) أحمد فتحي سرور . بند ٣٤٧ ص ٥٢٣ .

(٢) راجع رمسيس بهنام . ص ١٤٦ .

الموضوع من حيث فصله في أن أمرا معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح • ومعنى ذلك أن لها الرقابة على المعيار الذي يأخذ به القاضي ، فإن أخذ بمعيار غير صحيح غلها أن ترده الى المعيار القانوني في تقديرها (١) • ويتضح ذلك من حرص المحكمة على تعريف علاقة السببية وبيان معيارها ، بالإضافة الى أن تحديد هذا المعيار هو فصل في مسألة قانونية باعتباره وضعاً لقاعدة تحكم أحد عناصر المسؤولية ، وتعتبر محكمة النقض عن ذلك بقولها أن لها الرقابة على قاضي الموضوع « من حيث الفصل في أمراً معيناً يصلح قانوناً لأن يكون سبباً لنتيجة معينة أو لا يصلح » (٢) •

وعلى محكمة الموضوع أن تثبت في حكمها بالادانة توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة (٣) اذ المسؤولية عن وفاة المجنى عليه غير متصورة في القانون ما لم تقم هذه العلاقة بينها وبين الفعل المسند الى المتهم بالقتل •

ويجب أن يكون بيان الحكم لعلاقة السببية واضحاً • واذا كان هذا البحث مقتضياً خبرة فنية ، فإن المحكمة تلتزم بأن تسند قولها بتوافرها الى واقع التقرير الفني ، وغالباً ما يكون — في جرائم القتل — تقريراً طبياً (٤) فيكون الحكم مشوباً بالقصور اذا أثبت علاقة السببية في صورة مجملة ، كما لو اقتصر على القول بأن الاصابات النارية هي التي أدت بحياة المجنى عليه دون أن يفصل الصلة بينهما من واقع الدلائل الفنية (٥) •

-
- (١) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ س ١١ رقم ١٥٦ ص ٨١٥ •
(٢) نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٧٥ ص ٣٧٠ •
(٣) نقض ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ رقم ١٨٨ ص ٩١٢ ، ١٩٧٣/٥/٢٧ س ٢٤ رقم ١٣٥ ص ٦٥٧ •
(٤) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ س ١٣ ص ٧٢٩ ، ١٩٦٩/١١/١٠ س ١٠ ص ٢٤٢ •
(٥) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ س ١١ رقم ١٥٦ ص ٨١٥ ، ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ رقم ٧٢ ص ٢٨٦ •

المبحث الثالث

أن يكون قصد الجاني احداث الموت (الركن المعنوى)

عنصرى القصد الجنائى

القصد الجنائى فى جريمة القتل — الركن المعنوى — يقوم على عنصرين : العلم بأركان الجريمة ، واتجاه الارادة الى الفعل الذى تقوم به الجريمة والى النتيجة التى تترتب عليه .

١ — العلم بأركان جريمة القتل

يجب أن يعلم الجانى أن اعتدائه منصب على انسان حى . فان اعتقد أن فعله ينصب على جثة فارقتها الحياة فلا يتوافر لديه القصد الجنائى ، وعلى ذلك فان الطبيب الذى يعتقد أنه يشرح جثة فاذا بصاحبها لا يزال حيا ، واذا بالوفاة تحدث نتيجة لفعله لا يعد القصد متوافرا لديه — وان أمكن نسبة الخطأ غير العمدى اليه — . ومن يعتقد أن شخص ميت فيدفنه وتحدث وفاته نتيجة لهذا الفعل لا يعد القصد الجنائى متوافرا لديه ، ولا يتوافر القصد لدى الجانى أيضا اذا وجه فعله الى حيوان كى يصيده أو الى شئ كى يثقله فاذا به يصيب انسان حيا فيقضى عليه .

ويجب أن يعلم الجانى أن نشاطه يمثل اعتداء على المجنى عليه ، أى أن يعلم أن من شأن فعله ازهاق روح المجنى عليه ، فان ثبت جهله لذلك فقد انتفى القصد الجنائى لديه . وعلى ذلك فمن ينظف سلاحا وهو يجهل وجود عيار به لا يعد قاتلا عمدا اذا ترتب على فعله انطلاق العيار وازهاق روح من أصيب به . ومن يطلق النار للارهاب أو فض مشاجرة فيكون معتقدا أنه ليس من شأن فعله اصابة أحد وازهاق روحه لا يعد القصد الجنائى متوافرا لديه اذا أصيب بالرصاص شخص ومات (١) . والممثل الذى يطلق مسدسه على ممثل آخر أثناء التمثيل

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٤ .

معتقدا بأن المسدس يحوى رصاصة فارغا لا يتوافر لديه القصد الجنائى اذا استبدل شخص آخر الرصاص دون علمه^(١) ويتعين أن يتوقع الجانى حين يأتى فعله النتيجة الاجرامية وهى وفاة المجنى عليه، أى يتوقع الوفاة كأثر لفعله . والنتيجة التى يجب أن يتوقعها الجانى هى النتيجة بعناصرها التى يحددها القانون وفى النطاق الذى يرسمه لها . فلا يشترط أن يتجه التوقع الى عناصر أو حدود أو آثار لا يدخلها الشارع فى فكرة النتيجة ، ولو كان من شأنها أن تعطىها مزيدا من التحديد . فيكفى أن يتوقع الجانى الوفاة باعتبارها واقعة مجردة ، أى أن يتوقع وفاة انسان أيا كان فلا يشترط أن يتوقع وفاة شخص معين ، ذلك أن تحديد الوفاة بشخص معين ليس عنصرا فى النتيجة الاجرامية للقتل ، اذ كل الناس لدى القانون سواء . وتطبيقا لذلك فاذا توقع الجانى وفاة شخص ولكن ترتب على فعله وفاة آخر فان القصد الجنائى يظل متوافرا لديه .

وحيثما يتوقع الجانى الوفاة فهو يتوقع فى الوقت ذاته كيفية تحققها ، أى يتوقع علاقة السببية التى تربط ما بين فعله والوفاة ، ولكن الغلط فى علاقة السببية لا ينفى القصد . فاذا توقع الجانى أن تحدث وفاة المجنى عليه بوسيلة معينة فاذا بها تحدث بوسيلة مختلفة فان القصد يظل متوافرا لديه . وتفسير ذلك ان القانون يضع على قدم المساواة كل الوسائل التى تقضى الى حدوث الوفاة . فاذا أراد شخص أن يقتل آخر بضربة على رأسه لافقاده الوعي ثم ذبحه ولكن حدثت الوفاة نتيجة لضربة الرأس وحدها ، أو أطلق شخص النار على غريمه الذى يقف على سطح بناء متوقعا أن يصيبه الرصاص اصابة مميتة تقضى عليه ولكنه أصيب اصابة بسيطة أدت مع ذلك الى اختلال

(١) وفى هذه الحالة يسأل الغير باعتباره شريكا بطريق المساعدة مع فاعل حسن النية عن القتل العمد اذا توافر لديه القصد الجنائى ويعتبر فاعلا معنويا لدى بعض الآراء (أحمد فتحي سرور ص ٥٢٨ هامش) .

توازنه وسقوطه من السطح وارتضامه بالأرض ووفاته ، فان القصد الجنائي يعد متوافرا في هذه الحالات . واذا اقتحم شخص على غريمه غرفته وبيده سلاح يوجهه اليه فحمله الفرع على القفز من النافذة فارتضم بالأرض ومات فان القصد الجنائي يعد متوافرا أيضا لديه وان كانت مسئوليته تقتصر على الشروع في القتل باعتبار أن علاقة السببية منتفية بين فعله والوفاة لأنه قد ساهم فيها عامل لم يكن في استطاعته توقعه (١) .

ولا يشترط أن يعلم الجاني بالمكان أو الزمان الذي يتحقق فيه القتل أو بشخصية المجنى عليه أو صفته أو مركزه لأن كل ذلك لا يعد ركنا في القتل أو عنصرا في أحد أركانه .

٢ - ارادة الفعل والنتيجة

يجب أن تتجه ارادة الجاني الى فعل الاعتداء على حياة المجنى عليه ، فاذا لم تتجه الارادة الى الفعل لأنه كان ثمرة اكراه فلا يتوافر القصد الجنائي . وعلى ذلك فمن يدفع شخص آخر بعنف فيسقط على طفل فيموت ، فلا يتوافر القصد الجنائي لدى من دفع ، ذلك أن ارادته لم تتجه الى السقوط على الطفل والتسبب على هذا النحو في وفاته (٢) .

كما يجب أن تتجه ارادة الجاني الى النتيجة وهي ازهاق روح المجنى عليه ، وهو ما يعبر عنه بنية القتل كقصد خاص في جريمة القتل العمد . ولا يغني عن ذلك توقع الجاني وفاة المجنى عليه أو اتجاه ارادته الى اقتراب الفعل الذي من شأنه احداث الوفاة ، فاذا أجرى طبيب عملية جراحية خطيرة لشخص اشتد عليه المرض وتوقع أن تحدث وفاته نتيجة لها ولكنه لم يرد هذه النتيجة بل كان راغبا عنها محاولا

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٦ .

(٢) حسن أبو السعود . رقم ٦٥ ص ٧٨ ، محمد السعيد رمضان رقم ٢١٢ ص ٢٤١ ، رمسيس بهنام . ص ١٠٥ .

تفاديه وانقاذ حياه المريض فحدثت على الرغم من ذلك ، لا يتوافر لديه القصد الجنائي ، وكذلك لا يتوافر القصد لدى من شاهد صديقا يصارع وحشا أو مجرما فأطلق النار بنية اصابة الوحش أو المجرم متوقعا مع ذلك أن تحدث وفاة صديقه ولكنه كان راغبا عن هذه النتيجة مجتهدا في تفاديه فحدثت على الرغم من ذلك • ولا تتوافر النتيجة أيضا لدى من يطلق أعيرة نارية بقصد الارهاب فيصيب أحدها شخصا ويؤدى بحياته • وتثير ارادة الوفاة مشكلة التمييز بين القصد المباشر والقصد الاحتمالى ومدى كفاية كل منهما ليقوم به قصد القتل •

القصد المباشر

القصد المباشر يقتصر على الحالات التى يتوقع فيها الجانى النتيجة الاجرامية وهى وفاة المجنى عليه كأثر حتمى لازم لفعله ، أما اذا توقعها كأثر ممكن للفعل فان ذلك مجاله القصد الاحتمالى •

وللقصد المباشر صورتان : صورة تكون فيها هى الغرض الذى يستهدف الجانى تحقيقه بفعله ، فهو قد ارتكب الفعل من أجل احداث الوفاة فكانت بذلك الحافز الذى دفعه اليه ، فالوفاة بذلك واقعة مرغوب فيها • مثال ذلك أن يطلق شخص النار على عدوه فى مقتل ويكون غرضه من ذلك ازهاق روحه •

أما الصورة الثانية للقصد المباشر فتفترض أن الوفاة ترتبط على نحو لازم بالغرض الذى استهدف الجانى تحقيقه بفعله ، فالجانى يسعى الى تحقيق واقعة معينة ولكن هذه الواقعة ترتبط بها الوفاة ارتباطا لازما بحيث لا يتصور بلوغ الجانى غرضه دون أن تتحقق الوفاة (١) مثال ذلك أن يريد مالك سفينة أن يحصل على مبلغ التأمين عليها فيضع فيها قبل أن تغادر الميناء قنبلة زمنية تنفجر اذا أصبحت فى عرض البحر ، فاذا حدث الانفجار كما توقعه وترتب عليه غرق السفينة وهلاك بحارتها والمسافرين عليها فان القصد المباشر يعد متوافرا لديه •

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٩ •

ولا جدال في كفاية القصد المباشر في صورتيه ليقوم به قصد القتل .

القصد الاحتمالي

يفترض القصد الاحتمالي أن الجاني قد توقع الوفاة كأثر ممكن لفعله يحتمل أن تحدث أو ألا تحدث ولكنه رحب باحتمال تحققها .
مثال ذلك من يشوه جسد آخر لسكى يعدة لاحتراف التسول فيتوقع وفاته ثم يمضى في فعله راضيا بهذا الاحتمال لعداوه يحملها له أو لأنه يطمع في ارثه أو في الزواج من امرأته بعد وفاته . ومثال ذلك أيضا من يقوم في سيرك بتصويب خنجر في اتجاه قريب من رأس شخص آخر لسكى يظهر مهارته فيتوقع لرضه أن يخطئ التصويب ويصيب هذا الشخص فيقضى عليه ولكنه رحب بهذا الاحتمال لعداوة يضررها له جعلته يرى في ذلك فرصة للتخلص منه . أو أن يسرع شخص بسيارته في مكان مزدحم بأشخاص يؤلفون مظاهرة سياسية فيتوقع أن يؤدي ذلك الى اصابة أحد المتظاهرين فيقبل هذا الاحتمال ويتمنى تحققه ليتخلص من بعض خصومه السياسيين الذي يؤلفون هذه المظاهرة .

والقصد الاحتمالي — محددًا على هذا النحو — يعادل القصد المباشر في القيمة القانونية . ويكفي مثله ليقوم به القتل العمد . ذاك أنه قد توافر له عنصرا القصد وهما العلم والارادة . فالعلم قد توافر بتوقيع الوفاة كأثر ممكن للفعل ، والارادة قد توافرت بقبول هذه النتيجة . ذلك أن القبول هو ارادة متجهة الى النتيجة . فمن ارتكب الفعل كى يحقق به غرضا معينًا (اثبات المهارة في الرماية مثلا) ثم يتبين له أنه من الممكن أن يؤدي الى نتيجة أخرى (وفاة زميلة في اللعب مثلا) فقبل هذه النتيجة واكتشف فيها غرضا يمكن أن يتجه اليه بفعله فارتكب الفعل من أجل تحقيق أى من الغرضين ، فان القصد الجنائي يعد متوافرا لديه بالنسبة لكل منهما ، والدليل على ذلك هو المساواة بينهما في تقديره ، فكل منهما يعادل الآخر أهمية ، واهتمامه بتحقيق أحدهما لا يقل

عن اهتمامه بتحقيق الآخر (١) •

القصد المحدد والقصد غير المحدد

القصد المحدد هو انصراف ارادة الجانى الى احداث وفاة شخص أو أكثر معينين بذواتهم ، كمن يطلق النار على شخص معين أو على أكثر من شخص معينين بذواتهم بقصد القتل • أما القصد غير المحدد فهو انصراف ارادة الجانى الى احداث وفاة شخص أو أشخاص أيا كانوا دون تحديد • كمن يطلق النار على جمع من الناس أو يلقي عليهم قنبلة بقصد اصابة أى عدد منهم دون أن تكون شخصياتهم معينة لديه ، وكمن يضع قنبلة فى مكان عام كمسرح أو قاعة اجتماعات أو قطار فيترتب على انفجارها هلاك أشخاص غير معروفين له ولا تتوافر لديه بواعث لقتلهم بالذات • وللقصد المحدد ذات قيمة القصد غير المحدد فى تكوين الركن الأدبى لجريمة القتل العمد ويكفى أحدهما لتقوم به هذه الجريمة (٢) • وعله هذه المساواة أنه قد توافرت لنوعى القصد العناصر التى تقوم عليها فكرة القصد ، فالجانى قد توقع الوفاة ، كواقعة مجردة ، واتجهت اليها ارادته • وهذا القدر كاف ليقوم به القصد ، اذ ليس من عناصره أن يتوقع الجانى ويريد وفاة شخص معين اذ حياة الناس كافة تمثل ذات القيمة فى نظر القانون •

وقد تناول المشرع هذه الحالة فى المادة ٢٣١ من قانون العقوبات واعترف بهذه الحقيقة ففى تعريفه سبق الاصرار استوى لديه أن يكون غرض المصّر « ايذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه » •

كما أقرت محكمة النقض هذه المساواة ، فقالت « اذا أطلق شخص عيارا ناريا على جماعة بنية القتل فأصاب آخر ليس من هذه الجماعة

(١) محمود نجيب حسنى ص ٥٠ •

(٢) أحمد أمين ص ٣١٧ •

المتشاجرة فقتله اعتبر قاتلا عمدا» (١) •

ولاً محل للخلط هنا بين القصد الاحتمالى والقصد غير المحدد فان القصد غير المحدد يكون عندما تتجه نية الجانى لا الى قتل شخص معين بل شخص أو أشخاص غير معينين وهو وحده كاف فى تكوين الركن المعنوى لجريمة القتل العمد ، أما القصد الاحتمالى فهو توقع وفاة شخص أو أكثر كأثر ممكن لفعله يحتمل أن تحدث الوفاة أولاً تحدث ولكنه رغب باحتمالى تحققها كما سبق الاشارة عند التعرض لتعريف القصد الاحتمالى •

وجدير بالذكر أنه فى حالة القصد غير المحدد لا تتعدد جريمة القتل بتعدد المجنى عليهم مادام الفعل المادى الذى أحدث وفاتهم واحدا •

الخطأ فى شخصية المجنى عليه والخطأ فى شخصه

قد يخطئ الجانى فى شخصية المجنى عليه كأن يقصد قتل عدوه زيد فيطلق النار فاذا بالقتيل شخص آخر • وهذه الصورة هى التى يسميها الشراح فى الاصطلاح « الخطأ فى شخصية المجنى عليه » • وحكمها أن الجانى يعد قاتلاً لأنه قصد القتل وانتواه ووجه ارادته اليه ، وانما كان خطأً فى شخصية القتل لظرف بعيد عن مقومات الجريمة وأركانها خالف الفعل الذى أتاها من شأنه احداث الموت ، ووقع على انسان يحرم القانون الاعتداء عليه مهما كانت شخصيته •

وقد يخطئ الجانى فى شخصية المجنى عليه بأن يصوب سلاحه على عدوه ويطلقه فلا يصيبه لعدم احكام الرماية وانما يصيب شخصاً آخر وجد على خط سير المقذوف فيقتله • وهذه الصورة أطلق عليها الشراح « الخطأ فى شخص المجنى عليه » ويسميها البعض منهم « الخطأ فى التصويب » (٢) • وحكمها اعتبار الجانى قاتلاً عمداً أيضاً

(١) نقض ١٩٢٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج١، رقم ٢٦٦ ص ٣٠٩ ،

انظر نقض ١٩٥٧/١٢/٣ ، احكام محكمة النقض س ٨ رقم ٢٥٨ ص ٩٣٩ ،

(٢) الدكتور على محمد راشد . محاضرات القانون الجنائى فى الجريمة والعقوبة والمجرم . طبعة ١٩٤٧ ص ٣٦٨ .

ولو أنه لم يرد بفعلته موت الشخص الذى أصيب • ولا تأثير لهذا المخطأ كذلك على قصده الجنائى فيبقى قائما ويعاقب بعقوبة القتل عمدا (١) •

وحالة الخطأ فى شخص المجنى عليه على ذلك النحو ، يعتبر الفاعل مرتكباً لقتل عمد بالنسبة للشخص الذى أصيب ، ولشروع فى قتل بالنسبة للشخص الذى لم يصب • وتتعدد فى حق الجريمة تعدداً سورياً محضاً لوحدة الفعل المادى فيعاقب على هذا الفعل بعقوبة الوصف الأشد وهو القتل العمد (م ٣٣/١ عقوبات) وبهذه العقوبة تستنفذ مسئوليته ، كما أن وحدة الفعل المادى تحول دون القول بأن القتل اقترن بجناية أخرى (٢) •

وقد قضت محكمة النقض فى هذا الخصوص بأنه متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع فى قتل زوجته وعن قتل المصابة • وذلك لأنه انتوى القتل وتعمد به فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخصية المجنى عليها (٣) •

متى يتوافر القصد الجنائى ؟

الأصل أن يعاصر القصد الجنائى الركن المادى للجريمة بكل عناصره ، فيتوافر وقت اقتراف الفعل ويظل متوافراً حتى تتحقق النتيجة الإجرامية • ولا يثير هذا الوضع صعوبة اذ يسأل المتهم عمدا • ولكن قد يعاصر القصد بعض عناصر الركن المادى دون البعض • ويمكن تصور ذلك فى صورتين :

١ - قد تتوافر الإرادة الإجرامية وقت الفعل ثم يتدم الجنائى بحيث يثبت انتفاؤها وقت تحقق النتيجة • مثال ذلك أن يضع شخص

(١) محمود إبراهيم ص ٢٣ •

(٢) رمسيس بهنام ص ١٥٦ •

(٣) نقض ١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد ج ٦ ر ٣٢٢ •

مادة سامة في طعام المجنى عليه قاصدا ازهاق روحه ثم يعدل عن نيته بحيث يثبت أن الارادة الاجرامية لم تكن متوافرة لديه وقت وفاة المجنى عليه .

٢ - قد لا يتوافر القصد الجنائي وقت الفعل ثم يطرأ حين تتحقق النتيجة . مثال ذلك الصيدلى الذى يخطئ في تحضير الدواء فيضع فيه دون عمد مادة سامة ويسلمه الى المريض ثم يكتشف خطأه فيمتنع عن التنبيه اليه فتحدث الوفاة .

والمقاعدة أن يعاصر القصد الفعلى ، وسواء بعد ذلك توافرت وقت تحقق النتيجة أم لم يكن متوافرا . وتعليل ذلك أن القصد أراده ، والارادة في الوقت نفسه عنصر في الفعل ، ومن ثم كان وقت الفعل هو الوقت الذى تتوافر فيه الارادة ويتحدد اتجاهها وقيمتها القانونية . أما وقت تحقق النتيجة فلا يعتد القانون بما يتوافر من ارادة . وتطبيقا لذلك فإنه اذا توافر القصد وقت الفعل ثم انتفى وقت تحقق النتيجة فلا جدال في مسئولية الجانى عمدا . فمن يضع السم عمدا في طعام آخر ثم ندم على فعله فهو مسئول عن جريمة التسمم . أما اذا لم يتوافر القصد وقت الفعل ولكنه توافر وقت تحقق النتيجة ، أى كان قصدا لاحقا على الفعل ، فلا يعتد به . فمن أصاب دون عمد شخصا بجراح خطيرة ثم اكتشف أنه عدو له فرحب باحتمال وفاته بحيث ثبت توافر القصد لديه وقت أن تحققت فهو لا يسأل الا مسئولية غير عمدية .

ومعيار انتهاء الفعل هو انقضاء السيطرة الارادية على الحركة العضوية وآثارها ، ويعنى ذلك أنه طالما ظل الجانى محتفظا بهذه السيطرة ففعله لم ينته بعد ، فان طرأ القصد لديه حينئذ كان مسئولا عمدا . فاذا اكتشف الصيدلى في المثال السابق خطأه في وقت يستطيع فيه تنبيه المريض ولكنه لم يفعل فهو مسئول عمدا ، أما اذا اكتشف الخطأ في وقت لم يعد في استطاعته هذا التنبيه فهو لا يسأل — اذا تحققت النتيجة الاجرامية — سوى مسئولية غير عمدية (١) . وان كان

(١) محمود نجيب حسنى ص ٥٩ . رمسيس بهنام ص ١٦٢ .

البعض يرى أن المتهم يسأل في هذه الحالة عن قتل بالامتناع — هو الامتناع عن التنبيه — وهو امتناع مخالف للالتزام تولد عن الفعل الاجرامى السابق • وقد عاصر القصد ذلك الامتناع^(١) •

نية القتل وتعدد المساهمين في الجريمة وتعدد المجنى عليهم •

نية القتل ذات طابع شخصى باعتبارها عنصرا في الركن المعنوى للجريمة • ومن ثم كان متصورا توافرها لدى أحد المساهمين في الجريمة وانتفاؤها لدى الآخر • فيسأل من توافرت لديه عن قتل عمد ويسأل الآخر عن جرح أو ضرب أفضى الى موت ، وتطبق في هذه الحالة المادتان ٣٩/٢١ ، ٤١/٣ من قانون العقوبات •

ولكن اذا ثبت علم أحد المساهمين بتوافر نية القتل لدى زميله ومع ذلك أتى من الأفعال ما حقق ماديات مساهمته ، فان ذلك يعنى توافر هذه النية لديه كذلك^(٢) وفي ذلك تقول محكمة النقض « من المقرر أنه متى أثبت الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل فان ذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك »^(٣) •

واذا تعدد المجنى عليهم وكان المتهم واحدا ، فليس في القانون ما يحول دون أن تعتبر نية القتل متوافرة لديه بالنسبة لأحدهم ومنتفية بالنسبة لسواه ، ويسأل في هذه الحالة عن جريمتى قتل عمد وجرح أو ضرب مفضى الى موت ، وكلا الجريمتين متميزتين^(٤) •

(١) الدكتور عبد المهين بكر رقم ٣٩ ص ٥٩ • ويرى الدكتور محمود نجيب حسنى هامش ص ٦٠ أنه لا داعى لاقحام فكرة الامتناع • ذلك ان استمرار سيطرة ارادة المتهم على آثار فعله الايجابى يعنى ان ذلك الفعل لم ينته بعد ومن ثم يكون القصد اطارىء قبل انتهاء هذه السيطرة قصدا معاصرا لذلك الفعل •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٦٥ •

(٣) نقض ١٩٦٣/٥/١٤٤ س ١٤ ص ٤١٩ •

(٤) نقض ١٩٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ١٥٢ •

البواعث على القتل •

القاعدة في القانون الجنائي الا عبره بالباعث في التجريم وفي العقاب • وانما للقاضي أن يتعقب البواعث بنظره فيتأثر بها تقديره للعقوبة تخفيفا أو تشديدا •

ولا عبرة في جريمة القتل بالباعث الذي حمل الجاني على ارتكاب القتل ، فسواء قصد القتل للانتقام أو التشفى ، أو لغاية دينية أو غرض سياسي ، أو لستر فضيحة أو عار ، أو للمسقة والحصول على مال الغير بالاكراه ، أو طمعا في ميراث أو وصية • فالباعث الذي يحرك القاتل للقتل لا اعتداد به شريفا كان أو خبيثا وسواء أكان هذا الباعث في نظر المجتمع خيرا أو شرا ، فلا عبرة به من الناحية القانونية لأنه لا يعتبر من عناصر القصد الجنائي •

وان كان لهذا الباعث من أثر فهو كائن في تقدير العقوبة من جهة القضاء ، فقد يرى القاضي من الباعث الشريف موجبا لتحقيق العقوبة ، كما قد يرى من الباعث الخبيث موجبا لتشديدها •

مع ملاحظة أن عدم معرفة الباعث لا يحول دون اعتبار القصد متوفرا ، وسبوت الحكم عن بيان الباعث على ارتكاب الجريمة لا يعيبه • وفي مجال الباعث على القتل تثار مسألتين ، الأولى القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه ، والثانية القتل تحت تأثير الاستفزاز • وسنعرض لهاتين المسألتين على النحو التالي •

القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه

قد يكون المجنى عليه في بعض الأحوال مريضا بمرض لا شفاء منه ويعانى من مرضه آلاما مبرحة قاسية لا يطيقها ، فيثير شفقة الغير فيقتله رحمة به وراحة له من آلامه ، وقد يكون ذلك بناء على طلب المريض نفسه ويعبر عن هذه الجريمة « بالقتل للشفقة » •

من المسلم به بلا جدال أن القتل شفقة بالمجنى عليه هو في حقيقته جنائية قتل يعاقب عليها القانون ، وقد سبق أن أوضحنا أن الباعث

على القتل أيا كان لا يغير مطلقاً من الطبيعة القانونية للجريمة عندما تتوافر جميع عناصرها القانونية . ولا يمكن في ظل القانون القائم وفي إطار الحضارة المعاصرة السماح باعطاء فرد من الأفراد الحق في القضاء على حياة شخص آخر مهما كان الباعث على ذلك ولو كان هو رضا المجنى عليه ، وعلى الرغم من أن الباعث في قتل المجنى عليه شفقة به هو في توفير الآلام القاسية التي يعاني منها . إلا أن هذا الباعث مسبوق بنية مؤثمة في القانون هي نية القتل ومن ثم يسأل عن هذه الجريمة العمدية . والسبيل الوحيد لمراعاة ظروف الجاني في هذه الحالة هو تخفيف العقاب في حدود الساحة التقديرية للمقاضي أو استعمال حق العفو عن العقوبة إذا وجد مقتضى لذلك . كما أن للنياية العامة في حدود سلطتها التقديرية أن تأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الأهمية مراعاة ظروف الجريمة^(١) .

القتل تحت تأثير الاستفزاز

قد يرتكب القتل تحت شعور عاطفي شديد انتاب الجاني كالغضب أو الاستفزاز الشديد ، ولا جدال في توافر القصد الجنائي في هذه الحالة ، إذ لا تتناقض بين نية ازهاق الروح وبين حالة الغضب أو الاستفزاز^(٢) . إلا أن هذه الحالة قد تنفي توافر سبق الاصرار إذا ما ثبت أنها قد حالت دون توفير الوقت الكافي للتفكير الهادئ المتزن . وانتفاء سبق الاصرار لا ينفي القصد الجنائي .

والقتل تحت تأثير الاستفزاز وان كان لا يصلح أن يكون ظرفاً مانعاً للعقاب إلا أنه يصلح أن يكون عذراً مخففاً للعقوبة ، بشرط أن تتوافر ظروف خارجية تثير الجاني وتدفعه الى ارتكاب القتل ، وهذه الاثارة تعتمد على تكوين الجاني النفسي والخلق . ومن هنا يجب

(١) أحمد فتحي سرور ص ٥٣٣ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٦٥ .

ضرورة فحص شخصية المجرم في القتل بالعاطفة فقد يتضح أنه على الرغم من أن الباعث على القتل كان هو الاثارة أو الاستفزاز الشديد إلا أن المجرم بالغ الخطورة ، وفي هذه الحالة لا تجدى في معالجته العقوبة المخففة بل لابد من معاملته عقابيا على نحو ملائم ، وقد يقتضى الأمر فرض تدبير احترازي عليه (١) .

ولم يعرف القانون القتل للعاطفة إلا في صورة واحدة هي القتل للاستفزاز في حالة زنا الزوجة ، فقد اعتبر هذا الاستفزاز عذرا مخففا للعقاب (م ٢٣٧ عقوبات) . وسنعود لشرح هذه الظروف في الفصل الثالث من هذا الكتاب عند التعرض للظروف المخففة للقتل ، أما ما عدا ذلك من أحوال الاستفزاز أو الاثارة فتخضع للقواعد العامة في الظروف المخففة العقاب ، أى يترك الأمر لطلق تقدير المحكمة وفقا لما تستبينه من ظروف الدعوى والمتهم .

اثبات القصد الجنائي

نية ازهاق الروح أى نية القتل هي أهم عناصر القصد الجنائي التي يثور البحث في اثباتها ، لأن نية القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه .

ونية القتل يستدل عليها بأى وسيلة حتى القرائن ، على أن المظاهر الخارجية التي يستدل بها على نية القتل كثيرة ، فقد تكون استعمال آلة قاتلة ، أو اصابة المجنى عليه في موضع من جسمه يعد مقتلا ، وقد تكون شدة الطعن وتعدد مراته ، أو وجود ضغينة مشهورة بين الجاني والمجنى عايه أو سبق تهديده له بالقتل . ولكن هذه المظاهر مجرد قرائن بسيطة . فلا يكفي أن تثبت المحكمة أحدها لكي تستخلص منه على نحو ضرورى توافر نية القتل ، فقد تستعمل آلة قاتلة أو تكون الاصابة في مقتل أو تعدد الطعنات دون أن يعنى ذلك توافر نية القتل ، اذ قد

(١) احمد فتحى سرور ص ٥٣٤ .

يكون قصد الجاني مقتصرا على مجرد احداث اصابات بالمجنى عليه .
ومن ناحية أخرى، يمكن للمحكمة أن تستخلص نية القتل على الرغم
من استعمال آلة غير قاتلة أو كون الإصابة في غير مقتل اذا توافرت
في الدعوى ظروف تقطع على الرغم من ذلك بتوافر نية القتل . فالعبرة
ليست بمظاهر خارجية معينة ، وإنما العبرة بما يمكن أن تدل عليه
المظاهر دلالة يقينية — في تقدير المحكمة — من توافر نية القتل .
ولا بأس عاينها في هذه الحالة من الاعتماد على سبيل الاستدلال من
استخلاصها المذكور على نوع الآلة أو الإصابة .

وغنى عن البيان أن طول مدة العلاج أو قصرها لا يؤثر على توافر
نية القتل ، ولا ينفي توافرها شفاء المجنى عليه من اصابته .

القصد الجنائي مسألة موضوعية

القصد الجنائي مسألة تتعلق بالموضوع ، لأنها أمر نفساني
يتوصل الى كشفه عن طريق وقائع الدعوى وملابساتها ، وهذه الوقائع
والملابسات متروكة لقاضي الموضوع يفصل فيها نهائيا ويستخلص منها
وجود القصد أو عدم وجوده . ولا معقب على قضائه ، على شرط أن
يكون استخلاص هذه النية من وقائع تؤدي اليها عقلا بغير شطط
ولا مجافاة للمعقول والا صح نقض الحكم . ومتى قال قاضي الموضوع
كلمته في شأن نية القتل اثباتا أو نفيا فلا تعقيب لمحكمة النقض عليه
الا اذا كان ثمة تناقض بين ما قرره وبين الوقائع التي استنتجها منها
أو كان العقل لا يتصور امكان دلالة هذه الوقائع على الخلاصة التي
انتهى اليها .

ولما كانت نية القتل عنصرا جوهريا في القتل العمد ، فإنه يجب
على المحكمة أن تثبت توافرها صراحة أو استقلا . أي أن تنص — في
عبارة صريحة وعلى حدة — على توافرها . والا كان حكمها قاصر التسبب
وتطبيقا لذلك فإنه لا يكفي أن تنفي المحكمة ما يدعيه المتهم من أن القتل
كان خطأ ، بل لابد أن يقرر الحكم أن نية القتل كانت رائدة في فعله .

ولكن لا يشترط أن يرد في الحكم لفظ العمد ، متى كان مجموع عبارات الحكم يشير في وضوح الى توافر هذه النية . وتسرى هذه القاعدة بطبيعة الحال على الشروع في القتل . اذ لا فرق بين القتل التام من حيث القصد .

وغالبا ما يتركز الطعن أمام محكمة النقض في جرائم القتل على عدم توافر تعمد ازهاق الروح أى نية القتل ، وتتشدّد المحكمة العليا في رقابتها على محكمة الموضوع من حيث التسبب السليم لتوافر نية القتل . ولا تكفى محكمة النقض بمجرد استدلال محكمة الموضوع على توافر هذه النية من مجرد توافر بعض الظروف كاستعمال آلة قاتلة أو أحداث إصابة جسيمة بالمجنى عليه أو إصابته في مقتل كما سبق القول ، بل لابد من أن تستظهر محكمة الموضوع بنفسها حقيقة القصد الجنائي وفي حدود اقتناعها وعلى ضوء كافة الوقائع الأخرى للدعوى .

المبحث الرابع

عقوبة القتل العمد

نصت المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الأولى على أنه من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وقد تضمنت هذه المادة عقوبة القتل في صورته البسيطة والسابق توضيحها في الفصل الأول من هذا الكتاب . وتنحصر هذه العقوبة في عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ويستطيع القاضي أن يحكم بعقوبة أقل من ذلك اذا قدر توافر ظروف مخففة لمصلحة المتهم ويهبط بالعقوبة بالقدر المحدد في المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وقد غلظ المشرع عقوبة القتل العمد في أحوال معينة وخففها في حالة واحدة كما سنبين في الفصلين التاليين .

تطبيقات قضائية

١ - الركن المادى فى جريمة القتل

الاعتداء على الحياة

● متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين عدة ضربات قاصدا متعمدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض هذه الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون فاعلا وعقابه ينطبق حقا على المادة ١٩٨ فقرة أولى من قانون العقوبات ، (تقابل المادة ٢٣٤/١ عقوبات) التى لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عايه يؤدى بطبيعته الى وفاته بنية قتله سواء أكانت الوفاة حصلت من جرح وقع فى مقتل أم من جرح وقع فى غير مقتل مادامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة والطعن بآلة قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات فلا يعيبه عدم بيان الجروح الواقعة فى مقتل والجروح الواقعة فى غير مقتل مادام أنه بينها جميعا ونسب حدوثها الى المتهم (جلسة ١٢/٣/١٩٣٤ طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٤٤ ق • مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٠ ص ٩٥٢ ، طعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٣/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٧٩) •

● ان سكب الزوج بترولاً على زوجته أثناء نومها ثم أشعل النار فيها قاصداً بذلك قتلها ظنا منه بوجود علاقة آثمة بينها وبين أخيه ، انتهاء فعله الى وفاتها • تتحقق به جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار • (طعن رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٤٥) •

● متى استبانت محكمة الموضوع من أدلة الدعوى وظروفها أن المتهم كان منتويا فيما صدر منه من الاعتداء قتل المعتدى عليه بفعل مادي موصل لذلك ، فلا يهم اذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك مادام الفعل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاه •

(جلسة ٢٢/١/١٩٣٤ طعن رقم ٣٥٥ لسنة ٤٤ ق • مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٥ ص ٩٥٣) •

ليس بشرط العثور على الجثة أو وسيلة الاعتداء متى أمكن اثبات واقعة القتل

● إذا كان الحكم قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً كما بين الظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهمين ، كما استخلص أن المتهمين استعملوا في الجريمة بقصد القتل — الفأس والحجارة — وهى وسائل على الصورة التي أوردتها الحكم — تحدث الموت — بل وتحقق بها القتل فعلاً ، فلا يقدح في هذا الثبوت عدم العثور على جثتي المجنى عليهما أو عدم ضبط الوسائل التي استعملت في الحادث .

(طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ س ١١ ص ٥٢١ . مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١ ص ٧٥٠) .

● مادامت المحكمة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبى أن المتهمين استعملوا في إصابة المجنى عليهم المستدس والمطاوى فلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط في التحقيق .

(جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤ طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ١٩ ق . مجموعة القواعد . ج ٢ رقم ٢٧ ص ٩٥٣) .

● لا تلزم في الادانة بالقتل أن يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتثريحها ، فإن القانون نفسه قد جعل من أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية أن يوجد المدعى قتله بعد الحكم على المتهم (المادة ٢٣٤ تحقيق) .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ١٨ ق . مجموعة الأحكام ج ٢ رقم ١٥٠ ص ٩٧١) .

● إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين ثبوت واقعة القتل ثبوتاً كافياً ، كما بين الظروف التي وقعت فيها الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الطاعن ، وكان ما قاله بشأن استدلاله بأن الجثة

للمجنى عليه ، سائغا ومؤديا الى ما انتهى اليه ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أدلة الثبوت له معينه الصحيح من الأوراق ، فان ما يثيره من منازعة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى ، مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، فضلا عن أنه لا يقدر في ثبوت جريمة القتل عدم العثور على جثة المجنى عليه .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧ س ٣١ ص ٤٦٢) .

آلة الاعتداء في القتل

● آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، فلا يفيد الحكم عدم تبيان نوعها في وصف التهمة .

(طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ص ٩٤ ، طعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ س ١٨ ص ٤٨٠) .

● ان آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، فلا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من قاله التناقض في وصف آلة الاعتداء ، اذ وصفها تارة بأنها ماسورة حديد وأخرى بأنها قطعة من الحديد ذلك أن الماسورة الحديد لا تعدو أن تكون قطعة من الحديد .

(طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ص ١١٠٣) .

● من المقرر أن آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، ومن ثم فلا على المحكمة ان هي لم تفض الحرز المحتوى على السلاح وتعرضه على الشاهد مادام المتهم لم يطلب ذلك منها .

(طعن رقم ١٦٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٤ س ٢٠١ ص ٢٩) .

● لما كانت الأداة المستعملة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية للجريمة ، وأنه لا فرق بين السكين والمطواة في احداث الجرح ، فان منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٤٠٢) .

● ان واقعه ثبوت احراز المتهم السلاح لا يلزم عنه حتما ثبوت واقعة الشروع في القتل بهذا السلاح مادامت المحكمة قد اقتنعت للأسباب التي بينتها في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، أن العيار الناري انطلق في الهواء من الفرد الذي كان يحمله المتهم ولم تكن لديه نية القتل .

(طعن رقم ٨٣٣ لسنة ٢٧ ق • جلسة ١٤/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٣ •
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤١ ص ٧٥٥) •

● الاعتداء بالبلطة لا يستتبع حتما أن تكون الاصابة الناتجة عنها قطعية ، بل يصح ما انتهى اليه الحكم أن تكون رضية تأويلا لامكان حصولها من الجزء غير الحاد منها •

(طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٩) •

● ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على اعداده للقتل ، ذلك أن الاستخدام المشروع للحبل شيء واختيار الطاعن له أداة لارتكاب جريمة بعد أن عقد العزم عليها واعداده لهذا الغرض شيء آخر •

(طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٤٣) •

● ان آلة الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ، ومن ثم فانه لا يقدر في صحة الحكم ، أن يكون قد نسب الى الطاعنين دون سند من قالة شاهد الرؤية — أنهما استعملا مع العصي سكيناً في الاجهاز على المجنى عليها ، مادام قد ثبت في حقهما بما لا يقبل الشك ، تواجدهما على مسرح الجريمة ومساهمتهما في الاعتداء على المجنى عليها مع توافر ظرف سبق الاصرار والترصد في حقهما بها يجعلهما مسئولين عن نتيجة الاعتداء •

(طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣/١/١٩٧١ س ٢٢ ص ١) •

● اذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد أقر بأنه أطلق النار على المجنى عليه من المبنديّة المضبوطة معه بقصد

اصابته ، كما ثبت من التقرير الطبى الشرعى أن البندقية وان كانت من نوع جرينز الا أنها تطلق الخرطوش ، وقد سلم الطاعن نفسه بذلك فى صحيفة طعنه ، ومن ثم فلا يجديه ما يثيره فى شأن نوع الذخيرة المستعملة (من أنه أطلق أعيرة جرينز ولم يطلق خرطوشا عيار ١٦) كما أن فى استناد الحكم الى أدلة الادانة التى أوردها ما يتضمن اطراحه لهذا الدفاع القائم على نفى التهمة .

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ص ١٢١٦) .

● البلطة لا تعدو — فى حقيقتها — أن تكون فأس يقطع بها الخشب أو نحو .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٧٦) .

القتل بالترك

ان تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا ، وتركه فى مكان منعزل محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلًا عمدا متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٢٨ طعن رقم ٢١٠٥ سنة ٦ ق . مجموعة القواعد ج ٦ رقم ١ ص ٩٥٠) .

علاقة السببية

● اذا كان الثابت من التقرير الطبى أن الوفاة نشأت عن الاصابة، فإن اهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي الى الوفاة لا تقطع علاقة السببية بين الاصابة والوفاة وهى النتيجة المباشرة التى قصد اليها المتهم حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله .

(طعن رقم ٥٦٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٩ س ١٢ ص ٧٨٠ . مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١٦ ص ١٩٠) .

● رابطة السببية بين الاصابة والوفاة فى جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى المحكم باستظهارهما والا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه ، فاذا

كان الحكم المطعون فيه في صدد حديته عن تهمة القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته بتقرير الصفة التشريحية عن الاصابات التي وجدت بالقتيل ، ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الاصابات والوفاة من واقع الدليل الفني غان النعى عليه بالقصور يكون مقبولا. ويتعين نقضه .

(نقض ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢ س ١٣ ص ٢٦٨) .

● من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من نتائج مألوفة لفعله اذا ما أتاه عمدا ، وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ، ومتى فصل فيها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(طعن رقم ١٤٤٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ص ٤٤٥) .

● اذا كان الحكم قد أورد نقلا عن الدليل الفني وهو التقرير الطبي الشرعي ، أن الاصابات التي نتجت عن الأعيرة النارية التي أطلقها المتهمون على المجنى عليه هي التي سببت وفاته ، فان في ذلك ما يكفي لتوافر رابطة السببية بين فعل المتهمين والنتيجة التي أخذهم بها الحكم ، ولا يكون هناك محل لما ينعونه على الحكم في هذا الشأن .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ص ٣١٩ ،

طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٤٣) .

● لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابات القتل — التي نقلها عن تقرير الصفة التشريحية — وبين وفاته في معرض سرده شهادة الطبيب الشرعي وما ورد فيها من مسائله الفنية بشأن ما لوحظ من عدم وجود دماء أسفل الجثة في مكان الحادث وفي خصوص تجلط الدم خلال فترة تتراوح من دقيقتين الى خمس دقائق وبقاء القتل فترة على قيد الحياة بعد اصابته حدثت فيها بعض

الجلط الدموية بالنزيف الموجود بالتجويف البطنى ، واذا كان ما قاله الحكم من شهادة الطبيب الشرعى له سنده من تقرير الصفة التشريحية الذى أثبتت فيه أن وفاة القتيل تعزى الى اصابته النارية بما أحدثته من تهتك بالأعضاء والأوعية الدموية بالبطن ونزيف بتجويفها ، فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعنان من قصور في هذا الصدد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . (طعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣/١١/١٩٥٧ س ٢٨ ص ٩٤٣) .

● لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه استظهر قيام علاقة السببية بين اصابة القتيل التى أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير قوله « وتعزى الوفاة الى الاصابات السابقة مجتمعة بما أحدثته من كسور بعظام الرأس وتهتك ونزيف بالمخ وكسور بعظام العضد والمرفق الأيسر وعظام اليدين وكسور بغضروف احدى الأضلاع اليمنى وقطوع بالرئة اليمنى ونزيف بالصدر » فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

(طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٩/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٤٣) .

٢ - الركن المعنوى في جريمة القتل

أولا : نية القتل

● قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى وتتم عما يضمرة في نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى المطروحة أمام المحكمة موكول لقاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

(طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٧/٢/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٤ ، طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠٣٤ ، طعن ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٩٤ ، طعن ٢٢٣٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢١٨) .

● يصح في القتل أن تكون نية القتل عند الجاني منتفية ولو كان قد استعملت في أحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا ، آلة قاتلة بطبيعتها (مسدس) وكان المقذوف قد أصاب من جسمه مقتلا من مسافة قريبة .
اذ النية أمر داخلي يضمنه الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره القاضي عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوعي بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي بينها وأسبس رأيها من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي رتبها عليه .
(جلسة ١٠/٥/١٩٥٥ • طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٥ ق • مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢ ص ٩٥٤) •

● لا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجاني أثر مشادة وقتية ، فاذا ما استخلصت محكمة الموضوع هذه النية على قيام هذا الظرف فلا تثريب عليها في ذلك •

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٩٣ ، طعن رقم ١٠١٢ ٤٩ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٧٩ س ٢٠ ص ٨٣٩ ، طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٧) •

● من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فان ذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا سائغا على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها وعلى علمه بذلك ، فان النعى على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد •

(طعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٤١٩) •

● ان سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان • فعدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر •

(جلسة ١٤/٥/١٩٥١ • طعن رقم ١٩٦ لسنة ٢١ ق • مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٩ ص ٩٥٣) •

● لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار ، فقد يتوافر القصد الجنائي مع اختفاء الاصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد فى جرائم الاعتداء على الأشخاص .

(طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٨ س ٢٣ ص ٦٧٢ ، طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ص ٤١٦) .

● متى كانت جريمة القتل العمد والضرب المسندتان الى المتهم تختلفان فى العناصر المكونة لكل منهما والتي يتطلبها القانون فلايس ثم ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر .

(طعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١٨ س ٨ ص ١٥٢ . مجموعة القواعد ج ٣ ص ٧٥١) .

● متى كان الثابت أن المتهمين قد دبوا الحادث للأخذ بالثأر وترصدوا لخصومهم على الطريق المألوف لهم سلوكه ، وكانوا مسلحين بالبنادق ، فإنه لا يعيب الحكم أن يجمع فى حديثه عن نية القتل بين المتهمين جميعا على الرغم من استقلال الوقائع المنسوبة لكل فريق منهم .

(طعن رقم ١٧٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١ س ٨ ص ٣٣١ . مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٤ ص ٧٥٢) .

● قول بعض شهود الاثبات أنهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاق النار على المجنى عليهما ، وقول البعض الآخر أنه لم يكن يقصد قتلا ، لا يقيد حرية المحكمة فى استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها .

(طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١٦ س ١٢ ص ٨٧) .

تتميز جريمة القتل بعنصر خاص . هو قصد ازهاق الروح . جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانونا بنية خاصة هى انتواء القتل وازهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائي العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم العمدية ، ومن الواجب أن يعنى الحكم

الصادر بالادانة في جرائم القتل والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه .
(طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ض ٥٩٨ ،
طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٩ س ٢٩ ض ٦٣٩) •

ثانيا : القصد الاحتمالي في القتل

• مادام الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن الاصابة التي أحدثها المتهم بالمجنى عليه ، فإنه يكون مسئولا عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن المجنى عليه كان متعمدا تجسيم المسؤولية •

(طعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ض ٨٥٨) •

• لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل استنادا الى تقرير الصفة التشريحية وأقوال الشهود على أن وهو أحد الجناة في الحادث قتل بعيارين ناريتين أحدهما أطلق من المدفع الرشاش الذي كان يحمله المحكوم عليه الأول ، والمقذوف الثاني (أطلق من بندقية الخفير وأن كلا العيارين قد ساهم بقدر متساو في احداث الوفاة ، بالإضافة الى أن كلا من الاصابتين منفردة وحدها قد تؤدي الى الوفاة ، فإن الجدل بعد ذلك فيما انتهى اليه الحكم من ادانة الطاعن بالجرائم المسندة اليه بما فيها جناية القتل التي كانت نتيجة محتلفة لمساهمة في جناية الشروع في السرقة ، انما ينحل الى جدل موضوعي مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٣ س ٢٨ ض ٧٥٩) •

• متى كان الحكم المطعون فيه اذ حمل المتهم مسؤولية الاشتراك في القتل العمد ، قد اقتصر على القول بأن امساك الطاعن بالمجنى عليه كان بقصد تمكين المتهم الأول الذي كان قادما خلفه من ضرب المجنى

عليه فوقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة ، دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن ما فعله من امساك المجنى عليه على ذلك النحو قد قصد به تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة ، وأن ذلك كان مساعدة منه له على ارتكابها ، ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصي منه عليه المقصود لذاته • متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه •

(جلسة ١٩/١١/١٩٥٤ طعن رقم ٢١٥٣ سنة ٢٣ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١١ ص ٩٦٤) •

مسئولية الفاعل أو الشريك عن جميع الجرائم المحتملة حصولها •
ولو كانت غير تلك التي قصد ارتكابها • متى وقعت كنتيجة محتملة للفعل المتفق عليه •

● من المقرر في القانون أن الفاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير التي قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناء على ارتكابها فاعلين كانوا أم شركاء ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الثاني من اقتصار المسؤولية عن النتائج المحتملة على الشريك دون الفاعل لا يكون سديدا في القانون •

(طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٠/١١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٨٠٩)

● الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كف وحده بحسب المادة ٤٣ من قانون العقوبات لتحميل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت نتيجة محتملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب جريمة أخرى • ذلك بأن الشريك المفروض عليه قانونا أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل عقلا وبحكم المجرى العادي للأمور أن تنتج عن الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها ، فإذا اتفق شخص مع

آخرين على سرقة منزل شخص معين فان القانون يفرض بحكم المادة ٤٣ عقوبات على هذا الشخص وعلى غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ المجنى عليه عند دخولهم منزله فيقاوم دفاعا عن ماله فيحاول اللصوص اسكاته خشية الافتضاح ، فاذا عجزوا عن اسكاته قضا على حياته ليأمنوا شره . تلك حلقات متسلسلة تتصل آخرها بأولها اتصال العلة بالمعلول ، فكل من كانت لديه في أولى الحوادث وهي حادثة السرقة يجعله القانون مسئولا بصفته شريكا عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل ، باعتبارها نتيجة محتملة للأولى ، واذا لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بنية مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك ، فان وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذه قانونا بقصده الاحتمالي فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل ان لم يكن توقعه فعلا ، ومسئوليته في القتل بنية احتمالية تتحقق ولو ثبت أنه لم يكن يحمل سكيना أو ساطورا أو أية أداة أخرى .

(جلسة ١٨/١/١٩٣٤ طعن رقم ١٠ سنة ٤٤ ق * مجموعة الأحكام

ج ٢ رقم ١٥١ ص ٩٧١) .

مادام الفاعل لم يساهم في الجريمة . سواء بطريق الاشتراك أو كفاعل أصلي . فلا يسأل عن النتيجة المحتملة لهذه الجريمة .

● متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة إعادة المحاكمة ساقطت في حكمها المطعون فيه ، وهي بصدد بيانها لواقعة الدعوى ، أن المطعون ضدهما الأول والثاني ، والمجنى عليه توجهوا ليلا لسرقبة أحد المحال ، وكان المطعون ضده الأول يحمل سلاحا ناريا « فرد خرطوش » وأنه والمجنى عليه تقدم الى المحل وحاول فتح نافذته بينما وقف المطعون ضده الثاني يرقب الطريق ، وعندما شعر بهم صاحب المحل وأطل عليهم من النافذة معنفا اياهم ، أطلق عليه المطعون ضده الأول عيارا ناريا من السلاح الناري بقصد قتله ، فأخطأه وأصاب المجنى

عليه وأودى بحياته ، ثم حصلت المحكمة أقوال المطعون ضده الثاني بما يفيد اقراره بأنه أثناء سيره مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه شعر باتفاقهم على ارتكاب جريمة سرقة ، ثم خلصت المحكمة الى عدم مساءلة المطعون ضده الثاني وبرأته مما أسند اليه لعدم مقارفته أى فعل من الأفعال المكونة للجريمة واطمئنانا منها لتصويره ، وان نيته لم تكن قد انعدت مع المطعون ضده الأول والمجنى عليه على ارتكاب جنسية السرقة . واذا كان هذا الاستخلاص ينبىء بذاته عن أن المحكمة كانت على بينة من أن المطعون ضده الثاني لم يكن مساهما في ارتكاب الجريمة، سواء بطريق الاشتراك أو كفعل أصلى ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد جانب صحيح القانون حين انتهى الى تبرئة ذلك المطعون ضده . ومن ثم فان ما تثيره النيابة العامة عن أن الحكم المطعون فيه فاته مساءلة المطعون ضده الثاني طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات . على اعتبار أن جنسية القتل كانت نتيجة متوقعة لجنسية الشروع في السرقة مع حمل سلاح التى قصد ارتكابها يكون غير سديد . (طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٩١٦) .

تقدير كون الجريمة الثانية . نتيجة محتملة للجريمة الأولى المتفق عليها . موضوعي .

● ان معيار الجريمة المحتملة هو أمر موضوعي متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق الاسلامي للقانون ، واذا ما كان الحكم قد استخلص في منطق سائغ أن قتل المجنى عليها كانت نتيجة محتملة لجنسية السرقة باكراه التى كانت مقصودة بالاتفاق وساهم المتهمون — ومن بينهم الطاعن الثاني — في ارتكابها ، واستدل على ذلك بما أورده في مدوناته وفي تحصيله للواقعة من أن طعن المتهم الثالث للمجنى عليها انما كان على أثر استغاثتها حال ارتكاب الطاعنين جريمة السرقة لتحول دون وقوعها ، مما دفع الطاعن

الثالث - خشية افتضاح الأمر - الى قتلها ، وهو ما يبين من تسلسل الوقائع على صورة تجعلها متصلة آخرها بأولها ، ومن ثم يكون الحكم سديداً اذ أخذ الطاعن الثانى بجناية القتل على اعتبار أنها نتيجة محتملة لجريمة السرقة باكرهه وفقاً للمجرى العادى للأمور ، اذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه اذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره ومحاولة الغير لضبطه أن يلجأ الى التخلص من ذلك عن طريق استعمال السلاح الذى يحميه ، ومن ثم فان محاولة الطاعن الثانى فيما استخلصه الحكم من اعتبار جريمة القتل نتيجة محتملة للسرقة يكون فى غير محله .

(طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢٩ ص ٨٠٩) .

● من المقرر أن اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون ، ولما كان المبين من الحكم المطعون فيه أنه إنما عاقب الطاعن على الاشتراك فى قتل المجنى عليها على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التى وقعت فيها ولم تقع الا تسهيلاً لارتكابها أثناء قيام الطاعن وزميله بتنفيذها بما يجعله فى صحيح القانون مسئولاً عن فعل القتل المرتكب ولو لم يكن باشره بنفسه بل ارتكبه آخر من المتفقين معه على ارتكاب جريمة السرقة ، وهو ما لا ينازع الطاعن فى صحة ما أورده الحكم فى شأنه ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من خطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٨ س ٣٠ ص ١١٨) .

ثالثاً : القصد المحدد والقصد غير المحدد

● النية المبيتة على الاعتداء يصح أن تكون غير محددة ، ويكفى

ففيها أن يدبر الجاني الاعتداء على من يعترض عمله كائنا من كان ذلك
المعترض .

(جلسة ١٦/١١/١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد
ج ٢ رقم ٣٣ ص ٩٥٤) .

● لا يعيب الحكم عدم افصاحه عن شخص من انصرفت نية
المتهم الى قتله أو أنه تردد في تحديد هذا الشخص ، ذلك أن عدم
تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره الى شخص
آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت واقعة الدعوى
لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ
في الشخص ، فان كانت الأولى فالمسئولية متوافرة الأركان ، وان كانت
الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى
اليها بفعله .

(طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ٣/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٣٩ .
مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٩ ص ٧٥٢) .

رابعاً : أثر الخطأ في شخصية المجنى عليه أو الخطأ في توجيه الفعل على نية القتل

● متى كان المتهم قد تعمد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان
المقتول شخصاً غير الذي تعمد قتله ، وذلك لأنه انتوى القتل وتعمد
فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القتل .

(جلسة ١٨/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق . مجموعة
الأحكام ج ٢ بند ٣٥ ص ٩٥٤) .

● يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل
الذي قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب
غير المقصود ، سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه
الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل فان جميع العناصر القانونية للجناية

تكون متوافرة في الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله .
(جلسة ١٠/٥/١٩٤٣ طعن رقم ١١٤٦ سنة ١٣١٣ ق . مجموعة الأحكام ج ٢ رقم ٣٦ ص ٩٥٤) .

● متى كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولا جنائيا عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة وذلك لأنه انتوى القتل وتعمده . فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها .

(جلسة ١٠/٤/١٩٤٤ طعن رقم ٣٨١ سنة ١٤١٤ ق . مجموعة الاحكام ج ٢ رقم ٣٧ ص ٩٥٤) .

● اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه فالمتهم يكون مسئولا عن جنائية الشروع في قتل المجنى عليهما الاثنان مادام العيار الذي أصابهما كان مقصودا به القتل ، ولا يهم اذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .
(جلسة ٧/٤/١٩٤١ طعن رقم ٩٢٨ سنة ١١١١ ق) .

● أنه وان كان صحيحا أنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون الجاني قد قصد بالفعل الذي قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود — سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل — الا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادية ذي بدء بالنسبة الى الشخص المقصود اصابتة أولا وبالذات فان سكت الحكم عن استظهار هذه النية كان معيبا .

(طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٥/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٧٨ .
مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٣ ص ٧٥٢ . طعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ ق
جلسة ١٣/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٤٣) .

● لا يجدى الطاعن التحدى بأن الحكم لم يفصح عن بيان نية القتل لمن أخطأ في شخصهم من المجنى عليهم لأن تحديد هذا القصد بالمجنى عليه الأول بذاته ، أو تحديده وانصراف أثره الى المجنى عليهم الآخرين لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفاء مادامت الواقعة كما أثبتتها الحكم لا تعذو أن تكون صورة من حالات الخطأ في الشخص التى يؤخذ الجانى فيها بالجريمة العمدية حسب النتيجة التى انتهى اليها فعلة ، ولأن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائى الذى ارتكبه تحقيقا لهذا الغرض ، ومن ثم فان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليه الأول ينعطف حكمه بطريق اللزوم الى جرائم القتل والشروع فيه الأخرى التى دانه بها .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥ س ٣١ ص ١١٣٣) .

خامسا : تناول العقاقير المخدرة وأثره في قصد القتل . وجوب تحقيق ما يثار من أن المتهم كان فاقد الشعور والاختيار وقت ارتكاب الحادث .

● جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى المتهم بها ، وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وفعلا ، ولا يصح في أى حال افتراضها ، فاذا كانت المحكمة قد استدلت على توافر نية القتل لدى المتهم ، بظروف الحادث واستعماله آلة قاتلة ، وطعنه بها المجنى عليه في مقتل ، معرضه عن حالة السكر التى تمسك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة أنه تعاطى الخمر باختياره ، فيكون مسئولا قانونا عن فعله ، فان حكمها يكون معيبا .

(جلسة ١٩٤٦/١١/٢٣ طعن رقم ٢٤٦ لسنة ١٧ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٠٤ ص ٩٦٣) .

● لما كان الحكم اذا استخلص نية القتل عند المتهم ، قد استند الى استعمال آلة حادة قاتلة بطبيعتها ، وطعنه بها المجنى عليه في مقتل وأن الطعنة كانت شديدة ، اذ نفذت الى التجويف البريتوني ، وكان بهذا الذي قرره الحكم ، وان أدى الى ثبوت نية القتل عند من يكون محتفظا بشعوره وادراكه ، الا أنه لا تتحقق به هذه النية عند من يكون فاقد الشعور ، مادامت جريمة القتل العمد تتطلب لتوافر أركانها قصدا خاصا ، لا يصح افتراضه ، ولا أن يقال بتوافره الا عند من يثبت أن قصده من الاعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرفا عن شعور وادراك الى ازهاق روحه . وكان الحكم قد أثبت على لسان المجنى عليه وأحد الشهود أن المتهم كان ثملا وقت ارتكاب الجريمة دون أن يبين ما اذا كانت المحكمة قد حققت الأمر ، وهل كان المتهم فاقد الشعور والاختيار بسبب حالة السكر أم لا . لما كان ذلك . فان هذا الحكم يكون قاضيا للبيان بما يستوجب نقضه .

(جلسة ٢١/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٥٩٠ سنة ٢٤ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١١٢ ص ٩٦٤) .

سادسا : لا تأثير للباعث على جريمة القتل

● الباعث على الجريمة ليس ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، وبذلك فالخطأ فيه لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أنه لم يتخذ منه دليلا في الادانة .

(طعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ جلسة ٣١/٥/١٩٦٦ س ١٧ ص ٧١٥ ، طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٩٣ ، طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٧) .

● سبب الجريمة ليس ركنا من أركانها ، أو عنصرا من عناصرها ، فلا يضير الحكم ألا يكون قد وفق الى ذكر السبب الصحيح للحادث ، مادام قد يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها

أن تؤدي الى ما رتبته عليها • ومادام سبب الجريمة لم يكن من العناصر التي استند اليها الحكم في قضائه بالادانة •

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ س ١٨ ص ٤٨٠) •

● لما كان طلب ضم القضية يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا من أركانها ، فلا على المحكمة ان هي التفتت عنه ، وهو بهذه المثابة لا يقتضى ردا صريحا مستقلا طالما أن الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود في الاثبات •

(طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٨٣) •

● الفصل في الباعث على الجرائم — وهي ليست من أركانها — من خصائص قاضي الموضوع •

(طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١ س ٢٠ ص ١٣٤٤) •

ينابعا : الاستفزاز أو الاثارة أو الغضب لا تنفي نية القتل

● الاستفزاز ذاته لا ينفى نية القتل •

(جلسة ١٢/٣/١٩٤٦ طعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٦ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ رقم ٣٨ ص ٩٥٤) •

● ان الاستفزاز لا ينفى نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب الفعل تحت تأثير الغضب •

(طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ص ٣٥٠) •

● لما كانت حالات الاثارة أو الاستفزاز أو الغضب لا تنفي نية القتل ، كما أنه لا تناقض بين قيام هذه النية لدى الجاني وبين كونه قد ارتكب فعله تحت تأثير أى من هذه الحالات وان عدت أعدارا قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها الى محكمة الموضوع بغير معقب عايتها من محكمة النقض •

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٣ س ٢٤ ص ٦٣١) •

٣ - دليل الاثبات في جريمة القتل

- تقدير الدليل في جريمة القتل العمد مرجعه لمحكمة الموضوع
- للمحكمة أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه
- متى كان له مأخذه الصحيح فى الأوراق

● ان تقدير الدليل موكل لمحكمة الموضوع ، ومتى اقتنعت به واطمأنت اليه فلا معقب عليها فى ذلك ، ولها فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقرائن الأحوال ، وهى من طرق الاثبات الأصلية فى المواد الجنائية ، واذ كان ما تقدم وكانت الأدلة والاعتبارات والقرائن التى أوردتها الحكم من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها من ثبوت مقارنة الطاعن لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التى دين بها ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع

(طعن رقم ١٨٤٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٧ س ٢٠ ص ١٦٨)

● من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق

(طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٤١)

● من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ، واذ كانت قد اطمأنت الى أقوال الشهود وأخذت بتصويرهم للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون المتهمين الآخرين اللذين قضت ببراءتهما ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزىء شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى • فان ما يثيره الطاعن فى صدد تعارض صور الواقعة وما أخذ به الحكم وما أطرّح من أقوال شهود الاثبات واعتماده على الدليل

المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٠) .

١- أقوال الشهود

● الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ومتى كان البين من الحكم المطعون فيه أن ما أورده من أقوال الطاعن الثاني واعتمد عليه في إدانة الطاعن لا يتناقض مع ما أورده من مؤدى التقرير الطبى الشرعى ، فإن النعى بهذا السبب لا يكون سديداً .

(طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٣٢ ،

طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٢١٨) .

● من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة ، وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ، ودون أن تلتزم بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أساس فيها ، ومادام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه . ومن ثم فإن النعى على الحكم بأخذه باحدى روايتى الطاعن الثانى دون الأخرى لا يكون سديداً .

(طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٨٣٢) .

● التناقض في أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى استخلص منها الأدلة استخلاصاً سائغاً بما لا يتناقض فيه . تقدير أدلة

الدعوى من اطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فان مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى تساق لحملها على عدم الأخذ بها .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ص ٧٨٠ ، طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ص ١١٢٤) .

● ان تناقض رواية الشهود فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم ، استخلاصاً سائغاً لا يتناقض فيه ، وعليه فانه لا يكون ثم محل لتعيب الحكم فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة واقتنعت بها ، ولا فى تعويله فى قضائه بالادانة على أقوال شهود الاثبات بدعوى تعدد رواياتهم وتضارب أقوالهم .

(طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠ ، طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٣٠ ص ٢٨٤) .

● لا يقدح فى استدلال الحكم ، ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التماسق التام ، مادام قد استخلص الادانة منها بما لا يتناقض فيه ، وكان لها حله الحكم من رواية الشهود سنده ومأخذه الصحيح حسبما بين من شهادتهم فى جلسة المحاكمة . اذ الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة ، فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته ، بل يكفى أن يثبت من جماعها .

(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ص ١٤١٥)

● تأخر الشاهد فى أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ، مادامت قد اطمأنت اليها . ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع ، ومن ثم فان كل جدل يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٥١)

● **لحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق — لما كان ذلك — وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهاداتهم ، وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع ، تنزله المنزلة التى تراها ، وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان تناقض بعض الشهود فى بعض تفاصيلها ، لا يعيب الحكم أو يقدرح فى سلامته ، مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائعا ، لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن اليها فى تكوين عقيدته ، كما هو الحال فى الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد ، ينجل الى جدل موضوعى فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .**

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ص ٧٧٣) .

● **من المقرر أنه ليس فى القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه الى صحة ما أدلى به المجنى عليه للشاهدين سالفى الذكر وعول على ما نقله عنه من أنه قال ان الطاعن هو ضاربه ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام النقض .**

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥٢٠) .

● **ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة**

التي تراها وتقدره التقدير الذي تطهئن اليه ، وهي التي أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيدها أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ س ٣٠ ص ٢٩٤ ، طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٣ س ٣١ ص ٣١٣) .
● من المقرر أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

(طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٣ س ٣١ ص ٣١٣) .
● لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو تخالفت ، مادامت قد أسست الادانة في حكمها بما لا يتناقض فيه .

(طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٣ س ٣١ ص ٣١٣) .
● من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت أقواله أمامها ، ولما كان الأصل أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها . وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تتكون بعقيدة المحكمة ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه ، لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن من أن الشاهد . . لم يكن قد تعرف عليه ، وأن الشاهدة . . . والتي لم تكن قد تعرفت عليه هي الأخرى

قد عدلت عن أقوالها أمام المحكمة لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢١١٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٧ ،

طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢/١١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٠٤٢) .

● من المقرر أنه من حق المحكمة أن تعتمد على أقوال الشاهد متى وثقت بها واطمأنت إليها ، ولا تثريب عليها ان هي أخذت بأقوال المجنى عليه وهو يحتضر مادامت قد اطمأنت إليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

(طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣١/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٤٨) .

● من المقرر أن للمحكمة أن تعرض عنقالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم مادامت لم تستند اليها . . وان في قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها ما يتضمن بذاته الرد على شهادة شهود النفي وأنها لم تطمئن الى صحة أقوالهم فأطرحتها .

(طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٩٨ ،

طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣١٣) .

٢ - الاعتراف (١) :

● من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه كدليل اثبات في الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .

(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٤٥٩) .

● من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

(طعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٠٤) .

(١) راجع شروط صحة الاعتراف وتجزئته . وجميع أحكام النقض الخاصة به . كتابتنا « اعتراف المتهم فقها وقضاء » طبعة ١٩٨٥ .

- المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشف عنها .
- (طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣) .

٣ - وجود آثار دماء ببعض المضبوطات

- متى كان الثابت أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان من تقرير التحليل ، من وجود آثار دماء آدمية ببعض المضبوطات ، وانما هي استندت الى وجود تلك الآثار من الدماء ببعض المضبوطات كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، واذ لم يقطع الحكم في نسبة تلك الآثار من الدماء الى المجنى عليهم ، ولم يطلب الطاعنون تحقيقا معينا في هذا الشأن ، فانه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضاؤه مادام أنه لم يتخذ من تقرير التحليل دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

- (طعن رقم ١٤٨١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ص ١١٢٤) .
- من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكفل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، ومن ثم فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصد منها الحكم ومنتجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . لما كان ذلك ، فان ما يثيره الطاعن في شأن الدليل الذي استمده الحكم من وجود سكين بحدين ملوثة بالدماء مردود عليه بأنه لم يكن لها أثر في تكوين عقيدة المحكمة أكثر من أنها قرينة تعزز باقى الأدلة والعناصر الأخرى التي أوردتها الحكم .

- (طعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ص ٢٥٥) .
- متى كان يبين مما أوردته الحكم أنه استند الى وجود دماء آدمية بملابس الطاعن ، كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ،

ولم يتخذ منه دليلاً أساسياً في ثبوت الاتهام قبل الطاعنين ، فان النعى على المحكم استناداً الى « أن الدماء لم تعرف فصيلتها وبالتالي فان عجز الطاعن عن تعليل وجودها لا يؤدي الى القول بأنها من دماء المجنى عليه ولا يسوغ الاستدلال بها » • يكون غير مقبول •

(طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٣ س ٢٢ ص ١) •

● من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ومن ثم فانه لا تشريب على المحكمة ان هي استندت الى وجود آثار دماء آدمية على نصل المطواة المضبوطة والتي استعملها الطاعن في ارتكابه الجريمة ولو لم يثبت أن هذه الدماء للمجنى عليه •

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ص ٣٦٧) •

● متى كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على التذكرة الطبية التي عثر عليها في محل الحادث ووجد عليها بقعة دماء ، كقرينة معززة لصدق اعتراف الطاعن ، ولم تعول المحكمة على من حررها ، فان ما أثاره في دفاعه من أنها لم تكن محررة بخط المجنى عليه وأنه عثر عليها مؤخراً ، انما كان دفاعاً موضوعياً لم تكن المحكمة ملزمة بتعقبه والرد عليه استقلاً ، واذا كان الثابت من محاضر الجلسات أن الدفاع لم يكن قد طلب اجراء تحقيق معين في هذا لاستجلاء ما اذا كانت تلك الشهادة محررة بخط المجنى عليه من عدمه ، فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها •

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٣٦ ص ٣٦٧) •

● لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير المعامل من وجود دماء آدمية بالعصى المضبوطة بمنزل الطاعن ، وانما استندت الى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، فانه لا جناح

على الحكم أن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ، مادام أنه لم يتخذ من تقرير المعامل دليلا أساسيا في ثبوت التهمة قبل الطاعن ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ص ١٢٦) .

٤ - استعراف كلب الشرطة

● لا جناح على الحكم اذا ما استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها مادام أنه لم يتخذ من هذه الاستعراف دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ س ١٨ ص ١٨٩) .

● لا جناح على الحكم اذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ، مادام أنه لم يتخذ من هذا الاستعراف دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه انما استند الى استعراف كلب الشرطة ومطابقة الصندوق المعثور عليه بمكان الحادث لتقديم الطاعن كقرينين يعزز بهما أدلة الثبوت التي أوردتها ، ولم يتخذ منهما دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل الطاعن ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٣ س ٢١ ص ٩٥٠) .

٥ - تحريات الشرطة

● لا تثريت على المحكمة ان هي أخذت بتحريات المباحث ضمن الأدلة التي استندت اليها ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقتة من أدلة .

(طعن رقم ٥١٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ١٢٨) .

● للمحكمة أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها مغززة لما ساقته من أدلة ، ولها أن تجزئها فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ماعداها ، إما كان ذلك وكان الحكم قد حصل أقوال رئيس المباحث وتحرياته بما لا شبهة فيه لأى تناقض ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد تعارض صور الواقعة التى تناولتها التحريات ، وما أخذ به الحكم وما أطرح من أقوال الضابط وتحرياته واعتقاده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهمين الآخرين لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٤٠ ، طعن رقم ٢٠٠٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣١٣) .

٦ - وجود آثار أقدام بمكان الحادث

● لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من تقرير خبير الأدلة الجنائية عن وجود آثار أقدام تتفق وطبيعة أقدام الطاعنين الثانى والثالث بالقرب من مكان الحادث ، وفي الاتجاه الذى قالت الشاهدة الثانية بأن الطاعنين قد سلكوه ، وإنما استندت الى وجود تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التى أوردتها ، فإنه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى اعتمد عليها في قضاؤه مادام أنه لم يتخذ من تقرير خبير الأدلة الجنائية دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٣٠/١١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٧٧٣) .

٧ - احراز المتهم سلاح نارى أو وجود اصابات به

● اذا كان الطاعن لم ينازع في صحة ما أثبتته الحكم من أنه كان

محرزا سلاحا ناريا ، فلا على المحكمة ان هي اتخذت من هذه الواقعة دليلا من أدلة ثبوت واقعة القتل في حقه ، مادام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ص ٩٠) .

● ان ما يثيره الطاعن في شأن اصابته وكيفية حصولها واتخاذ المحكمة منها دليلا على اقترافه واقعة القتل ، لا يعدو أن يكون جذلا موضوعيا في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقرير فيها بغير معقب من محكمة النقض .

(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ سالف الذكر) .

٨ - التقارير الطبية

● التقارير الطبية وان كانت لا تدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم ، الا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في أقوال الشهود ، فإنه يعيبه التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما اذا كانت اصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ، مادام لم يأخذ بهذا التصوير ، وبذلك ينحسر عنه عيب الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢١٠ ص ٨٠٢) .

٩ - تقرير الخبير

● الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره ، متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها .
(طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٣ س ١٨ ص ١٨٩ ، طعن رقم ٥١٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٦ س ٢٧ ص ١٢٨) .

● مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات الى محكمة الموضوع ، التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير والأخذ بما ترتاج اليه منها لتعلق

هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ، مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها ، ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم من عدم رده على المطاعن الموجهة الى التقرير الذى عول عليه في قضائه لا يكون له محل .

• (طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٦) •

● لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالمتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما غداه ، اذ الأمر يتعاق بسلطتها في تقدير الدليل ، ومتى كانت المحكمة المطعون في حكمها ، قد أخذت بتقرير مدير دار الاستشفاء للصحة العقلية والنفسية ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت باقى التقارير المقدمة في الدعوى ، دون أن تلتزم بأن تعرض لها في حكمها أو ترد استقلالاً عليها ، ويكون نعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

• (طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٦) •

كفاية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء ببراءة المتهم

● يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة الى المتهم لى يقضى بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك ما يطمئن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، ومتى كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام ، ثم أفصح — من بعد — عن عدم اطمئنان المحكمة الى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التى أوردتها والتى تكفى لحمل النتيجة التى خلص اليها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

• (طعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ص ٨٠٢) •

● من المقرر أنه يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى في

صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، مادام المظاهر من الحكم ، أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ١٠٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ص ٥٣١ ، طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ص ٣٣٧) .

● من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصرا من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، فلها — بهذه المثابة — أن تطرحه إذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب عليها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائعة ، وأنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى ببراءته مادامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من عيوب التيسيب ، واذا كانت المحكمة — بعد أن أحاطت بواقعة الدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها — قد أفصحت ، على النحو المتقدم بيانه وفي حدود سلطتها التقديرية ، عن عدم اطمئنانها الى صحة اعتراف المطعون ضده — بضربه المجنى عليه بعصا من السنط وتركه في مكانه — لما كشفت عنه المعاينة من وجود دماء على بعد بضعة أمتار من مكان جثة المجنى عليه ، ولما ثبت من التقرير الطبي الشرعي من أن اصابات المجنى عليه التي أودت بحياته لا تنشأ عن الاعتداء بعصا من السنط بل من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة ذات جافة حادة أو شبه ذلك . كما أنها انتهت الى أن التهمة محل شك لخلو الأوراق مما يفيد حصول تماسك بين المجنى عليه والمطعون ضده يصح أن تتجم عنه السحجات الظفرية والمشاهدة بيد الأخير ، ولعدم معرفة فصيلة الدم الموجود على جلبابه ، وخلو الساطور المقول بضبطه في منزله من أى أثر لدماء ، لما كان ذلك ، وكانت هذه الأسباب ، التي بررت بها محكمة الموضوع اطراحها اعتراف المطعون ضد وتشككها في صحة اسناد التهمة اليه ، من شأنها أن تؤدي

الى ما رتب عليها ، وكانت الطاعنة لا تمارى فى أن الحكم قد التزم فى تحصيله للواقعة ، الحقائق المثابتة بالأوراق ، فان ما تعييه عليه الطاعنة من فساد وقصور لا يعدو — فى حقيقته — أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هى اليها مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٥/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٥) .

صحة القضاء بالبراءة عند الشك فى صحة اسناد التهمة أو عدم كفاية الأدلة . رهن باحاطة المحكمة بالدعوى عن بصر وبصيرة . مثال قتل عمد وسلاح .

لما كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفى ، فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الاثبات . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد من بين أدلة الاتهام التى ساققتها النيابة العامة ما شهد به ضابط مباحث مركز تلا من أنه بناء على اذن من النيابة العامة انتقل الى مسكن المطعون ضده الأول حيث أسفر تفتيشه عن فرد خرطوش صناعة محلية عيار ١٦ وبداخل ماسورته طلقة فارغة من نفس العيار مخبأ وسط أكوام من الحطب على سطح المنزل ، وكان يبين من الاطلاع على التقرير الطبى الشرعى المرفق بالمفردات المضمومة أن حالة المجنى عليه الاصابية بالرأس ، حدثت من عيار نارى معمر بالرش الذى استقر به ومن الممكن حدوث هذه الحالة الاصابية باستعمال مثل السلاح المضبوط على النحو الذى قرره المصاب وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة ، وأن السلاح المضبوط عبارة عن فرد خرطوش بروح واحدة صناعة محلية يدوية ماسورته غير مششخنة عيار ١٦ صالح للاستعمال وقد أطلق فى تاريخ

يعاصر تاريخ الواقعة • لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدليل من أدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها فيه ، كما لم تعرض في أسباب حكمها لتهمتي احراز السلاح والذخيرة المستدتين للمطعون ضدهما مع ما تضمنه منطوق الحكم من القضاء بمصادرة السلاح المضبوط ، فان ذلك تنبىء عن أنها أضدرت حكمها دون أن تحيط بعناصر الدعوى وتمحص أدلتها بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة •

(طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ بس ٢٨ ص ١٥٢) •
تبرئة المتهم من تهمة القتل العمد على أساس الشك في صحة الاسناد • مؤداه • عدم التعرض لتهمة احراز السلاح المنسوبة اليه كأداة لذلك •

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن القضاء ببراءة المتهمين من تهمة القتل كان على أساس الشك في صحة اسناد الواقعة الجنائية ماديا اليهم ، بما تتضمنه من فعل احراز السلاح والذخيرة أداة القتل والمرتبطة بهذه الجريمة ارتباطا لا يقبل بطبيعته أى تجزئة ، فانه لا محل لما تثيره النيابة الطاعنة في خصوص عدم تعرض الحكم لتهمتي احراز ذلك السلاح وذخيرته الذى كان الأداة المستعملة في جريمة القتل آنفة الذكر •

(طعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ بس ٢٥ ص ٣٧١) •

٤ - عقوبة القتل العمد

عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد • تقديرها

● تقضى المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة • كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة

المؤقتة الا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة . ومن ثم فان العقوبة المقررة بها على الطاعن . وهى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات — تكون في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجرائم الشروع في القتل واحراز السلاح والذخيرة التى دين بها .

(طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٦٩) .

● تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعتها الى توقيع العقوبة بالقدر الذى رآته .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤١٦) .

● من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، دون الاشارة اليها ، لا يعيب حكمها ، مادامت العقوبة التى أوقعتها تدخل في الحدود التى رسمها القانون ، مادام تقدير تلك العقوبة هى من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٢٣١) .

● اذا كان الحكم المطعون فيه رغم خطئه في التعرض لجريمتى القتل العمد السابق تبرئة المتهم منهما ، لم يقضى على الطاعن بغير العقوبة السابق القضاء بها عن جرائم الشروع في القتل العمد واحراز السلاح الناري المششخن والذخيرة ، وكانت هذه العقوبة — وهى الأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة — مقررة قانونا للجرائم الثلاث التى دان الطاعن بها ، حتى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وكان الطاعن لم يثر بأسباب طعنه شيئاً عن هذه الجرائم فإنه لا يجديهِ النعى على الحكم من ادانته بجريمتى القتل العمد .

(طعن رقم ١٦٢١ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٥٥) .

● إذا كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهى الأشغال الشاقة خمس عشر سنة تدخل فى الحدود المقررة لجناية المقتل مجردة عن أى ظرف مشدد فلا مصلحة لهم فيما أثاروه من تخلف ظرف سبق الاصرار، ويكون النعى على الحكم فى هذه الخصوصية غير سديد .

(طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٢٩) .

● لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى من الطعن فى الحكم الذى دان الطاعن بجرائم القتل العمد واحراز سلاح نارى مششخن وذخيرته بغير ترخيص مطبقا المادة ٣٣ من قانون العقوبات للارتباط ، على اعتبار أن الطاعن دين بجريمة احراز السلاح المششخن وذخيرته بغير ترخيص ، وأن العقوبة المقررة بها مقرررة قانونا لهذه الجريمة ، مادام أن الطاعن ينازع فى طعنه فى الواقعة التى اعتنقها الحكم بأكملها ، سواء فيما يتعلق بمن كان يمسك بالبندقية منذ البداية ، أو فى كيفية انطلاق المقذوف منها ، واصابته للمجنى عليه ، نافيا إطلاقه النار على المجنى عليه بقصد قتله ، إذ أن مؤدى الطعن على هذا النحو متصل بتقدير الواقع ، مما يتعين معه إعادة استظهار الواقعة يرمتها وتقدير العقوبة على ضوءها . ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٧٣ س ٢٣ ص ٤٨٧) .

● إذا كان الحكم قد انتهى الى ادانة الطاعن بجريمة القتل العمد المعاقب عليها بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، وبجريمى احراز السلاح النارى والذخيرة بغير ترخيص ، وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، واستعمل الرأفة معه وطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة سنة واحدة عن جميع التهم المنسدة اليه والمصادرة ، وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون

العقوبات ، تبديل العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بوصفها عقوبة الجريمة الأشد بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة أشهر ، وكانت المادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تجيز للمحكمة أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، اذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بجعل العقوبة المقضى بها الحبس سنة واحدة مع الشغل بدلا من السجن بالاضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .

(طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ص ١٢١٦) .

ضرورة الإشارة الى نصوص القانون الموضوعية في حكم الإدانة .
اذ نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأخيرة عن أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم به عليه ، فقد أبانت بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الإشارة الى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنه من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أما اغفال الإشارة الى نص قانون الاجراءات الجنائية فانه لا يبطل الحكم .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ س ١٨ ص ٤٨٠) .

تقدير العقوبة . العبرة بذات الواقعة . لا ما يسبغ عليها من أوصاف
● لا يغير من خطأ الحكم أن تكون العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار أو ترصد المنصوص عليها في المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات ، اذ أن تقدير العقوبة يكون بالنسبة الى ذات الواقعة الجنائية ، لا بالنسبة الى الوصف القانوني الذي وصفته به المحكمة ، ذلك أن الحكم قضى بمعاقبة المطعون ضده بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات ، وهو الحد الأقصى لجريمة الضرب المفضي الى الموت بغير سبق اصرار أو ترصد - التي

عدل الوصف اليها خطأ — مما يشعر بأنه لم يكن ثمة ما يمنع المحكمة من زيادة هذه العقوبة لولا أن تقديرها لها كان تحت تأثير الوصف القانوني الذي أعطته للواقعة .

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ص ٤٩٣) .

● لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أمر قيام عذر الاستفزاز طالما أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود عقوبة القتل العمد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، ولا يغير من هذا النظر ما يذهب اليه الطاعن من أن المحكمة عندما أخذته بالראفة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الخاطئ الذي أعطته للواقعة وأنها لو توقفت على هذا الخطأ لكنت قد نزلت بالعقوبة الى حدها الأدنى ، إذ أن هذا القول مردود بأن مناط تقدير العقوبة هو ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني ، لا بالوصف الذي تكيفها به المحكمة ، وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تتناسب مع الواقعة ، ولو أنها أرادت النزول بها الى أكثر مما قضت به لما امتنع عليها ذلك .

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ص ٨١٧) .

تقدير توافر الارتباط بين الجرائم وفقاً للمادة ٣٢/٣ عقوبات موضوعي .

● ان تقدير توافر شروط المادة ٣٢/٣ من قانون العقوبات ، أو عدم توافرها أهر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، مادامت تقييم قضائها على ما يحمله قانوننا ، واذ كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من اعتراف المتهم ومن أقوال الشهود أنه أطلق النار على المجنى عليه من السلاح المضبوط معه وقت الحادث ، وانتهى في منطق سليم الى القول بأن الجرائم الثلاث المسندة الى المطعون ضده ، وهي القتل العمد واحراز السلاح وذخيرته بدون ترخيص ، قد ارتكبت لفرض واحد وأنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، الأمر الذي

فيوجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة القتل العمد ، فان الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون •

(طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٥/١١/١٩٧٠ س ٢ ص ١٠٧٩) •

تقدير قيام الارتباط في الأصل موضوعي • كون وقائع الدعوى تستوجب تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات • وجوب تدخل محكمة النقض للتصحيح •

● انه وان كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الارتباط بين هذه الجرائم وأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط والتي تقتضي تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح عملاً بالحق. المخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض من نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن • ولما كان الحكم قد أورد في مدوناته — وهو في معرض نفى قصد القتل عن المطعون ضده — أنه لم يعتد على الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام قانون المخدرات حالة كونه يحمل سلاحاً ويحدث بهم الاصابات موضوع التهمتين الأولى والثانية الا بقصد الخلاص من جريمة احراز المخدر المضبوط — موضوع التهمة الثالثة — فان مفاد ذلك أن الجرائم الثلاث تجميعها وحدة الفرض على نحو يقتضي اعمال حكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات والاكتفاء بالعقوبة المقررة لأشدها ، وهي العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه عن جريمة التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ أحكام قانون مكافحة المخدرات ، مما يؤذن لهذه المحكمة بأن تنقض الحكم لمصلحة المتهم نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبتي السجن والغرامة فقط عن

جريمة الحراز المخدر موضوع التهمة الثالثة وتصححه بالغائهما :
(طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ص ٣٩٩ ،
طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١٥ س ٢٧ ص ٩٠٥) .

● من المقرر أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى - على النحو الذي حصله الحكم - لا تتفق قانونا مع ما انتهى إليه من عدم قيام الارتباط بين الجرائم وتوقيعة عقوبة مستقلة عن كل منها فإن ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعن بعقوبة مستقلة عن كل من جريمتي القتل العمد والضرب البسيط اللتين ذاتهما بهما رغم ما تنبئ عنه صورة الواقعة كما أوردها في أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٢١ من قانون العقوبات ، مما كان يوجب الحكم على الطاعن بعقوبة الجريمة الأشد وحدها وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة للقانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٢٨ س ٣١ ص ٥٥٥) .

مناط توافر الارتباط بين الجرائم وفقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، مثال : قتل وسرقة .

● لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن

انطباق المادة ٣٢/٣١ من قانون العقوبات بقوله « وحيث انه عن الطلب الخاص بتطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات فانه لما كان الثابت من الأوراق ان الجنائية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية والتي حكم فيها على المتهمين كانت سابقة بمدة على الجنائية الحالية ومختلفة موضوعا فمن ثم لا يمكن القول أن الجريمتين قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكماة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية التي عاناها الشارع بالحكم الوارد بالمادة ٣٢/٢ عقوبات ، بل ان في حصول الجريمتين في تاريخ وأمكنة وظروف مختلفة ، هو ما يعتبر بذاته ان ما وقع من المتهمين في كل جريمة لم يكن وليد نشاط اجرامى واحد ، وبذلك لا يتحقق الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجريمة وموضوع الدعوى ، مما يكون معه هذا الطلب على غير أساس سليم فيتعين رفضه » . وهذا الذى أورده الحكم يتفق في جملته، وصحيح القابون ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات تنص على أنه اذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ، وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . فتطبيق هذا النص يتطلب توافر شرطين ، أولهما ، وحدة الفرض ، والثانى ، عدم المقابلية للتجزئة . لما كان ذلك وكان لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يختص بالأفعال المسندة إلى الطاعن الا اذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فاذا اختلف فان السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الفرض ، ولما كان الحق المعتدى عليه في الجنائية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ باب الشعرية هو قتل بقصد السرقة ، يختلف اختلافا بينا عن الحق المعتدى عليه في الجنائية موضوع الطعن وهو شروع في سرقة بالاكراه ، فان النعى في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(- طعن رقم ١١٥٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨ س ٢٨ ص ٥٤٧) .

● الارتباط الذى تتأثر به المسؤولية عن الجريمة الصغرى طبقا

للمادة ٣٢ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية ، ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(طعن رقم ٤٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٧ س ١١ ص ٦٠٠ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢ ص ١٦٦) .

معاقبة المتهم عن عدة جرائم في حدود العقوبة المقررة للجريمة الأشد . لا ينال من ذلك عدم ذكر الجريمة ذات العقوبة الأشد .

لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبتها الطاعنون الأول والثالث والرابع المستوجبة لعقابهم ، وأنها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم على كل منهم بعقوبة واحدة ، هي المقررة لأشد هذه الجرائم . وكان الحكم قد قضى على كل من هؤلاء الثلاثة بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المباداة ، ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد ، لما كان كل ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .
(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ س ٢٨ ص ٨٧٥) .

اتهام المتهم بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لأحدها — اعمالاً للمادة ٣٢ عقوبات — عدم قبول تعفيه عن باقي الجرائم

لما كان الطعن وارداً على إحدى الجرائم التي دين الطاعن بها ، وهي القتل العمد ، دون جريمة احراز السلاح الناري المششخ بغير ترخيص ، وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة منه ، ودلت عليها ، بما لا يمارى فيه الطاعن ، باعترافه بها ، ولم توقع المحكمة عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث — قتل عمد وشرع فيه واحراز سلاح — التي دانته بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، المقضى بها وهي الأشغال الشاقة عشر سنوات والمصادرة تدخل في حدود العقوبة المقررة لأحدها وهي جريمة احراز السلاح

النارى المششخن بغير ترخيىص التى دين الطاعن بها ، فانه لا يكون للطاعن مصلحة فيما يثيره بأسباب طعنه .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٥٥ ،

طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٣١٤٣) .

قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بما نص عليه من عقوبات أخف للمتهمين الأحداث . يعتبر قانون أصلح لهم . لمحكمة النقض تطبيقه وتصحيح العقوبة .

إذا كان الدفاع عن الطاعنين الأول والثالث قد أبدى أمام محكمة النقض بالجلسة أنهما لم يبلغا وقت وقوع الجريمة سن الثامنة عشرة ، وقد تبين — بعد أن أمرت المحكمة الاستعلام عن ذلك — من شهادتى ميلادهما المرفقتين أن الأول من مواليد ٢٨/٥/١٩٥٥ وأن الثانى من مواليد ١٥/٣/١٩٥٥ ، أى أنهما لم يكونا قد بلغا سن الثامنة عشر عند اقتراف الجريمة بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٣ ، وكان قد صدر — بعد صدور الحكم المطعون فيه فى ٢١/١٠/١٩٧٣ — القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ونص فى مادته الأولى على أنه « يقصدت بالأحداث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشر سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » . ونص فى المادة ١٥ منه على أنه « إذا ارتكب الحدث الذى تريد سنه على خمس عشر سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن » ، وكان هذا القانون لا ريب أصلح للطاعنين سالفى الذكر بما تضمنه من عقوبات أخف ، فان لمحكمة النقض عملاً بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض — من تلقاء نفسها — الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً لمصلحة الطاعنين وتصحيحه بمعاقبتهما بالعقوبة المقررة بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ،

ولما كان ما تقدم فانه يتعين معاقبتهم — في نطاق ما تخوله المادة ١٥ سالفه الذكر — بالسجن لمدة عشر سنوات بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المقضى بها عليهما • ورفض الطعن موضوعا بالنسبة الى الطاعن الثانى •

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥١٣) •

ارتباط القتل العمد واحراز السلاح والذخيرة • يجعل الاختصاص لمحاكم أمن دولة • عدم جواز الطعن بالنقض

● متى كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت الجريمتان الثانية والثالثة اللتان حوكم الطاعن من أجلهما — وهى حيازة سلاح وحيازة ذخيرة مما تستعمل فيه ، بغير ترخيص — من الجرائم التى تختص محاكم أمن الدولة أصلا بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية ، كما يمتد اختصاصها بنظر الجريمة الأولى — وهى القتل عمدا — تبعاء بموجب هذا الأمر كذلك ، لقيام الارتباط بينها وبين الجريمتين الأولين ، وإذا كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليه ، يكون غير جائز •

(طعن رقم ٢١٥٢ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٦٣) •

٥ — موانع العقاب

(١) الجنون والعاهة العقلية •

● من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما

سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية ، ومن ثم فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن (الشخصية السيكوباتية) — بفرض صحته — لا يؤثر في سلامة عقليته وصحة إدراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، صحيح في القانون .

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ بس ٢٢ ص ٥٩٠ ،

طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢١/١١ بس ٣١ ص ٢١٨) .

● المحكمة غير ملزمة بندب خبير فني في الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى ، إذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقابية من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع في الفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، فالمحكمة لا تلتزم بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يعذر أن تشق طريقها فيها .

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ سالف الذكر) .

● استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه استدلال سليم لا غبار عليه ، مادام يبين من الحكم أنه اتخذ من هذه التصرفات وتلك الأقوال بعد الحادث قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ سالف الذكر ،

طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ بس ٢٤ ص ٥٨٦) .

● لا يعيب الحكم خطؤه في التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام ، من حيث أثر كل منهما في قيام المسؤولية الجنائية مادام أن الثابت من مطالعة الحكم ، ان ما تزيد اليه في هذا الصدد لم يكن له من أثر في منطقة أو في النتيجة التي انتهى اليها ، وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص — في منطق سائغ واستنادا الى دليل فني يكفي وحده لحمل قضائه — الى خلو الطاعن من الأمراض العقلية

المؤثرة في مسئوليته أيا كانت مسمياتها ، وإلى أنه قد ارتكب جريمته باختياره وهو في كامل شعوره وإدراكه ، وأطرح — في حدود سلطته التقديرية — قاله أصابته بمرض الفصام .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٩/٤/٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٨٦) .

● مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعا — على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها . ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز والغضب تملكتهما عقب الاعتداء على عمهما وكبير أسرتهما ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

(طعن رقم ٤١٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٥٣ س ٢٤ ص ٦٣١) .

● لما كان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون بسبب هذه الحالة راجعا إلى ما تنص به المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، وكان المستفاد من مدونات الحكم أن الطاعن كان في حالة من حالات الاثارة أو الاستفزاز تملكته فألجأته إلى فعلته عندما سمع بحمل أخته سفاحا ، مما لا يتحقق به الجنون أو العاهة في العقل — وهي مناط الاعفاء من المسؤولية — ولا يعد في صحيح القانون عذرا معفيا من العقاب ، بل يعتبر عذرا قضائيا مخففا ، يرجع مطلق الأمر في أعماله أو أطراحه لتقدير محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، وهو ما يبدو أن الحكم قد التفت إليه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦) .

● متى كان ما أورده الحكم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن ، ذلك بأنه انتهى في قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون إلى أن المرض الذي

يدعيه الطاعن — على فرض ثبوته — لا يؤثر على سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة الى الخبير أو إعادة مناقشته مادام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون ، وهو الأمر الذي لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت اليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقها ، فان ما يثيره الطاعنون يفحل الى جدل موضوعي في تقدير الأدلة ، لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ص ٩٩٤) .

على المحكمة في حالة الحكم ببراءة المتهم أن تأمر بحجزه في إحدى المحال المعدة للأمراض العقلية .

توجب المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المحكمة — في حالة الحكم ببراءة متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله — أن تأمر بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جريمة القتل العمد ، انتهى الى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها دون أن تصدر المحكمة أمراً بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، فان الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه وفق القانون .

(طعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٤٨) .

(ب) الغيوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة

الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا أو على غير علم بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٦ ص ٤٢٤) .

٦ - تسبب الأحكام بالنسبة للركن المادي

● لا أهمية لعدم بيان السبب الذي حال دون اتمام الجريمة في تهمة الشروع في القتل مادام سياق الحكم يفهم منه هذا السبب .

(جلسة ٥/١٢/١٩٣٣ طعن رقم ٢٤٢١ سنة ٣ ق مجموعة القواعد .

ج ٢٠ رقم ١٩ ص ٩٥٢) .

● أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلزم المحكمة بالتحدث عنها في الحكم مادام قد ثبت وقوع القتل فعلا .

(طعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٤/١/١٩٥٨ س ٩ ص ٤٣ .

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٢ ص ٧٥٥) .

تعدد المساهمين في جريمة القتل . لا يشترط أن يحدد الحكم محدث الضربة التي نتج عنها الوفاة .

● متى أورد الحكم نقلا عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه سببها نزيف دموي وتهتك بالماخ وصدمة عصبية نتيجة الاصابات المتعددة الجسيمية التي هيئمت المخ ، ثم أثبت أن المتهم هو وآخر قد أحدثا تلك الاصابات بنية قتله وأنها معا كلنا ينهالان بعضى غليظة على رأسه ، فهذا المتهم يكون مسئولا عن وفاة المجنى عليه مهما كانت الضربة التي أحدثتها به ، وأذن فعدم امكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(جلسة ٧/١/١٩٤٦ طعن رقم ٥١ سنة ١٦ ق . مجموعة القواعد

ج ٢٢ رقم ٢٢ ص ٩٥٣) .

● إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن التقرير الطبي أن وفاة المجنى عليه قد نشأت عن كسور متشعبة ومنخسفة بعظام الجمجمة في مساحة كبيرة جدا وما صاحبها من أعراض دماغية ، كما أثبت الحكم أيضا أن الطاعنين أحدثا بالمجنى عليه تلك الإصابات بنية ازهاق روحه وأنهما معا انهالا على رأس المجنى عليه ضربا بالعصى الغايظة بوحشية وقسوة غير معهودة تدلان على تعدد القتل فإن كلا الطاعنين يتَّوَن مسئولا عن جريمة القتل العمد بغض النظر عن الضربة التي أحدثها مادام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة ، واذن فعدم إمكان تعيين من منهما هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

(جلسة ١٩٥٤/٧/١ طعن رقم ٥٩٤ سنة ٢٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٣ ص ٩٥٣) .

● إذا بين الحكم الصادر في جريمة القتل العمد بدون سبق إصرار ما يفهم منه أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين فيكون هذا الحكم قد أصاب إذا هو اعتبر كلا من هذين المتهمين فاعلا أصليا . ولا يصح الطعن في هذا الحكم بزعم أنه لم يبين ما هو مسند الى كل من المتهمين على حده من الأفعال التي جعلته مسئولا على انفراد عن جريمة القتل العمد مادام الفعل الذي قارقه كل منهما على انفراد كان من شأنه أن يحدث الموت .

(جلسة ١٩٣٢/٢/٢٨ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٨ ص ٩٥٢) .

إدانة عدة متهمين بجريمة قتل دون بيان الاتفاق بينهم . قصور

● إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المجنى عليه هي من عيار ناري واحد واستبعد ظرف سبق الإصرار . ومع ذلك أذان عدة متهمين بالقتل العمد دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل

فانه يكون قاصر البيان واجب النقض •
(جاسة ١٢/١٣/١٩٤٨ طعن رقم ١٥٥٥ سنة ١٨ق • مجموعة
القواعد • ج ٢ • رقم ٢٤ ص ٩٥٣) •

**تزويد الحكم فيما لا يؤثر على منطقه أو النتيجة التي خاص اليها •
لا يفييه •**

● اذا كان المستفاد مما أثبتته الحكم أن المحكمة تطعت في أمر
اطلاق أحد المتهمين الذي عينته العيار الثاني الذي أصاب مؤخرة رأس
المجنى عليه ونشأت عنه وفاته ، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك ،
قالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر ، فانها اذا كانت مع
ذلك قد تريدت فساقطت في حكمها ، على سبيل الجدل ، الفروض المحتملة
ونفت أثرها على ما ارتأت في حقيقة التهمة ، فهذا منها لا يمكن أن يغير
من الحقيقة التي أثبتتها في الحكم على وجه التعيين من أن هذا المتهم هو
الذي أطلق المقتول الذي أحدث الإصابة القاتلة •

(جاسة ٣٠/١٠/١٩٤٤ طعن رقم ١٥٤٥ لسنة ١٤ق • مجموعة
القواعد • ج ٢ قاعدة ٢١ ص ٩٥٢ ، طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٧ق جاسة
١٦/١/١٩٧٨ ص ٢٩) •

**استناد الحكم الى مجرد وجود دماء آدمية بملابس المتهم • دون
أن يثبت أن هذه الدماء من دماء القتيل • عيب •**

● ان عجز المتهم عن تعليل وجود دماء آدمية بملابسه لا يؤدي
الى القول أن هذه الدماء هي من دماء المجنى عليها ضرورة وبلا شك
حتى يصح الاستدلال عليه بهذا السبب ، ذلك بأنه لا يكون لهذا الاستدلال
محل الا اذا ثبت لدى المحكمة أن الدماء التي وجدت بملابسه هي من
دماء القتيلة نفسها • ومتى كانت المحكمة قد خالفت هذا النظر وعولت
صراحة في قضائها بادانة الطاعن ، على ما جاء بالتقرير الطبي من مجرد
وجود بقع دماء آدمية بثوبه ، رغم أنها لم تفحص فنيا عن طريق تحليل
فصائل الدماء ، ودون أن تتناول المحكمة بالبحث نفى علاقة تلك الدماء

بالجروح التي ثبت وجودها بجسم الطاعن ، أو تثبت في حكمها أنها من دم القتيلة نفسها ، وكان لا يعلم ما كانت تنتهي اليه المحكمة لو أنها تفتنت الى فساد ذلك الدليل الذي ركنت اليه في قضائها . فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(طعن رقم ١٩٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ص ٤٤١) .

وجوب بناء الأحكام الجنائية على الجزم واليقين لا على الظن

والاحتمال .

● اذا كان الحكم المطعون فيه في مجال التوفيق بين الداليل القولى والفنى ، قد افترض من عنده أن المجرى عليه كان عند اطلاق النار عليه قد خر على الأرض منكشاً على نفسه ، ليستقيم له تصحيح رواية شامدى الحادث ، ودو في ذلك قد نقض ما سبق له أن أثبته نقلا عنهما ، من رؤيتهما رأى العين للواقعة على الصورة التي أدليا بها ، والتي مؤداها أن المجرى عليه كان واقفا يستدير المتهمين عند اطلاق العيار الأول عليه ، ثم يستقبلهما عند الصابته بالعيار الثانى ، وجهد في المواءمة والملاءمة بين هاتين الصورتين المختلفتين باعتبارات عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال ، وكان هذا الافتراض لا سند له ولا شاهد عليه ، حسبما أثبته الحكم وبينه في مدوناته ، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بالجزم واليقين على الواقع الذى يثبته الدليل المعتبر ، ولا تؤسس بالظن والاحتمال على الفروض والاعتبارات المجردة . فان الحكم المطعون فيه يكون فاسدا الاستدلال معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ص ١٢٤) .

اثبات الحكم — استنادا الى التقرير الطبى — وجود ثقب بواجهة منزل المجرى عليه . لا خطأ في الاستناد . ولو ورد في معاينة النيابة وجود ثقبين .

● متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا من معاينة النيابة لمكان الحادث أنه وجد بواجهة منزل المجرى عليه ثقبان لمقذوفات نارية،

وأورد عن التقرير الطبي الشرعى أن الثقب نتيجة عيار نارى معمر بمقدوف مفرد يتعذر تعيين نوعه أو السلاح المستعمل نظرا لعدم استقرار المقذوف في الثقب ، وأنه أطلق على مسافة أكثر من نصف متر ، وقد تصل الى بضعة أمتار ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وجود ثقب يواجه منزل المجنى عليه يجوز حدوثه من عيار نارى له سنده الصحيح من معاينة الطبيب الشرعى التى ضمنها تقريره المرفق بالمفردات المنضمة ، كما أنه يتفق ومؤدى ما أثبتته وكيل النيابة المحقق فى معاينته، مما تنحصر به عن الحكم دعوى الخطأ فى الاسناد ، وكان خطأ الحكم فيما قاله من أن هذا الثقب وجد من حوله « احترق أو اسوداد أو نمش بارودى » ، ومن أن معاينة النيابة أثبتت وجود ثقبين بالحائط بينما دل تقرير الطب الشرعى على وجود ثقب واحد ، كل ذلك لا يعيب الحكم مادام هذا الخطأ لا يؤثر فى جوهر الواقعة التى اقتنعت بها المحكمة من أن ثمة ثقب وجد بالفعل فى واجهة منزل المجنى عليه ، وقد نتج من عيار نارى أطلقه الطاعن الثالث للارهاب على حشد تصوير الشاهدين الذين اطمأن الحكم الى أقوالهما وأنس الصدق فيها ، بما لا يعقب عليه . وهو عين ما انتهى اليه الطبيب الشرعى فى تقريره بالرغم من عدم تخلف آثار قرب الاطلاق . ذلك أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم مادام لا أثر له فى منطقته أو على سلامة النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ص ٦٥٥) .

العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة . • هى بسياقه الذى ورد فيه . **لفظ ضرب ولفظ قتل .**

● العبرة فى تحرى حقيقة معنى اللفظ فى اللغة هى بسياقه الذى ورد فيه ، فقد تدل لفظة الضرب ، على القتل كما تدل لفظة القتل على مجرد الضرب فحسب ، وذلك بحسب وضع الكلمة فى سياق العبارة التى تكون موضع التأويل . ولما كان البين من اعتراف الطاعن

في جلسة المحاكمة ، أنه اعترف بضرب المجنى عليه انتقاماً منه لأنه ضرب أخاه فقتله ، فان صرف معنى الضرب الى المقصود من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ في الاسناد ، وانما هو تأويل صحيح للفظ مما يحمله معناه في سياقه الذي ورد فيه . وعلى النحو من ذلك يكون تأويل عبارة الحكم من وصف فعلة إبطاء بأنه ضرب المجنى عليه حتى أزهى روحه أى ضرباً مميتاً كما يجرى مألوف الحديث دون أن يسوّن المقصود هو وقوع الموت متصلاً بالاعتداء مباشرة .

(طعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٨١) .

اشتغال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدعوى وأخذها بها جميعاً يجعله متناقضاً معياً بالقصور

مضى كانت مدونات الحکم المطعون فيه قد اشتملت على صور متعارضة عن الحادث ، فأورد للشاهدة ابنة المجنى عليه روايتين مختلفتين ، كما نقل من أقوال شهود الاثبات أن السلاح المستعمل في الحادث هو فرد خرطوش في الوقت الذي أورد فيه عن تقرير الصفة التشريحية أن الفرد الخرطوش المضبوط لم يستخدم في ارتكاب الجريمة وأن السلاح المستعمل هو فرد بلدى صناعة محلية وأنه غير مشسّخن الماسورة لعدم وجود ميازيب على الغلاف المعدنى للمقذوف المستخرج من الجثة ، وانتهى — على خلاف ذلك وبغير سند من الأوراق — الى ادانة المحكوم عليه بجريمة احراز سلاح نارى مشسّخن بغير ترخيص ، كما أنه بعد أن أورد في تحصيله لأقوال الشاهدة سالفه الذكر والعمدة والخبر عن اصابة المجنى عليه في رأسه بأنها نتيجة الاعتداء بمقبض الفرد نقل عن شاهدين آخرين رواية عن المجنى عليه أنها حدثت من الضرب بعصى . ولما كان ما أورده الحكم من تلك الصور المتعارضة لوقائع الدعوى وأخذها بها جميعاً يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة فضلاً عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن

واضحة لدى المحكمة الى الحد الذي يؤمن به الخطأ في تقدير مسئولية
المحكوم عليه — الأمر الذي يجعل الحكم متخاذلاً متناقضاً بعضه مع
بعض معيياً بالقصور .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ س ٣٤ ص ٧٥٨) .

**عدم بيان الحكم في جريمة القتل للجروح الواقعة في مقتل والجروح
الواقعة في غير مقتل . لا يعييه**

● متى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل والطعن بآلة
قاتلة وحدوث الوفاة من الطعنات ، فلا يعييه عدم بيان الجروح الواقعة
في غير مقتل مادام أنه بينها جميعاً ونسب حدوثها الى المتهم وحده دون
غيره وبغير مشاركة .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٣ س ٢٣ ص ٣٧٩) .

**اقامة الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعييه . مثال
في جريمة القتل**

● لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند — فيما استند
اليه — في ادانة الطاعن على أقوال الشهود بتحقيقات النيابة وبالجلسة
بقوله « وشهد بالتحقيقات والجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى
في مقابلة المجنى عليه صباح يوم الحادث وبجواره الشاهدان الآخران
شاهد المتهم قادماً من الطريق بحالة هادئة وفوجيء به يعتدى بمطواة
على المجنى عليه أصابه في ظهره فسقط أرضاً ولاذ المتهم بالفرار وأضاف
أن هذا الأخير قدم من خلف المجنى عليه وطعنه من الخلف — وشهد
. بالتحقيقات وبالجلسة أنه أثناء جلوسه بمقهى صباح
يوم الحادث برفقة المجنى عليه والشاهد الرابع فوجيء بالمجنى عليه
يمسك بكتفه متلفاً خلفه مردداً عبارة « كده يا حمدي » فتلفت هو
أيضاً وشاهد الدماء تنزف من المجنى عليه ورأى المتهم يعدو على مسافة
عشرين متراً وكان يحمل مطواة وذكر أن سبب الحادث هو الثأر لمقتل
والد المتهم — وشهد بالتحقيقات وبالجلسة بمضمون ما شهد به
الشاهد السابق » . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة

المحاكمة أن هؤلاء الشهود قد اقتضرت شهادتهم على القول بإصابة
 المجرى عليه أثناء جلوسهم معه بالمقهى ونفوا رؤيتهم الطاعن يعتدى
 على المجرى عليه أو يفر من محل الحادث فور وقوعه حاملاً سكيناً
 أو مطواه ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استخلص مقارفة الطاعن للجريمة
 مستبدلاً على ذلك بأقوال هؤلاء الشهود بجلوسه المحاكمة يدون قد أقام
 قضاءه على ما لا أصل له في الأوراق ، ولا يغير من الأمر أن يكون
 بالحكم قد أخذ بأقوالهم بتحقيقات النيابة : مادام أنه استدل على جديتها
 بأقوالهم بجلوسه المحاكمة بما لا أصل له في الأوراق ، ولا يرتفع هذا
 العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية
 متساندة والمحاكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها
 أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في
 رأى الذى انتهت اليه .

(طعن رقم ١١٣٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢١/٦ س ٢٨ ص ١٩٨) .

● متى كان يبين من الأوراق أن الحكم قد عول على ادانة الطاعن
 على اعترافه في التحقيقات الابتدائية ، واصراره على هذا الاعتراف
 عند سؤاله أمام المحكمة ، مع أن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة
 المحاكمة أن الطاعن قد أنكر التهمة المسندة اليه ولم يعترف بها ، فإن
 الحكم يكون معيباً بالخطأ في الاسناد . ولا يغير من الأمر أن يكون قد
 أخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات الابتدائية — وهو ما له سند
 بالأوراق — مادام قد استدل على جديته من اصرار الطاعن عليه عند
 سؤاله أمام المحكمة ، وهو ما لا أصل له في الأوراق .

(طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٩ س ٢٠ ص ٦٠٢) .

● متى كان الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت
 بالأوراق أن جلاباب الطاعن الثانى وجدت به تلوثات ثبت أنها من جرم
 آدمى وعول على ذلك في ادانة هذا الطاعن ، فإنه يكون معيباً بالخطيأ
 في الاسناد .

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ س ١٩ ص ٣٨١) .

أخالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر • شرطه • أن تنصب الشهادتين على واقعة واحدة وألا يوجد فيها خلاف •

● من المقرر أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ، ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا بأس على الحكم أن هو أجال في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة ، أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فانه ، يجب لسلامة الحكم بالادانة ، إيراد شهادة كل شاهد على حده • ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات المنضمة أن الشهادة الأولى قررت في تحقیقات النيابة أنها ذهبت الى مكان الحادث بعد اصابة المجنى عليها الأولى ولم تر واقعة إطلاق النار عليه ، وأنها لم تشهد سوى واقعة إطلاق النار على المجنى عليه الثاني ، وهما الواقعتان اللتان أنصبت عليهما شهادة الشاهد الثاني واتخذت منها المحكمة ذليلا على مقارفة الطاعن لجريمتي ضرب كل من المجنى عليهما ضربا أفصى الى موته ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه ، اذ أجال في بيان ما شهدت به الشهادة الأولى الى مضمون ما شهد به الثاني ، مع اختلاف الواقعة التي شهد عليها كل منهما يكون فوق قصوره منطويا على الخطأ في الاسناد مما يبطله ويوجب نقضه •

(طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ص ٧١٥) •

● من المقرر بأنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر ، مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، وكان الطاعن لا يجادل في أن أقوال رئيس وحدة البحث الجنائي وشيخ الخفراء في التحقيقات متفقة مع الأقوال التي أحال

عليها الحكم ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .
(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/١ س ٢٧ ص ٨١٧ ،
طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٣٥ س ٢٨ ص ٥٢٠) .

**ايراد مؤدى أقوال الشهود جملة . لا يعيب الحكم . مادام ينصب
على واقعة واحدة . لا خلاف فيها .**

من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ،
ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر
الذى رواه ، وبين ما أخذته من قول شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه
الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب اليهم معا ، مادامت ما أخذت به
من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله
عنهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر ، وجمع في بيان
واحد مؤدى الدليل المستمد من أقوال سبعة من شهود الاثبات ممن
كانوا بمكان الحادث ، والذين تطابقت أقوالهم فيما حصله الحكم
واستند اليه منها ، فلا بأس عليه ان هو أورد مؤدى شهادتهم جملة
ثم نسب اليهم جميعا تفاديا من التكرار الذى لا موجب له .

(طعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ص ١٣٦ ،
طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ص ٣٤٣) .

ادانة الطاعنة بالقتل . تأسيسا على مجرد مشاهدة الجنى عليها

معها قبل وفاتها . عدم كفاية . ولو توافر في حقتها القصد الجنائى .
لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى
من أدلتها وسائر عناصرها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها
سائغا وأن يكون الدليل الذى تعول عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من
نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تناهر مع حكم العقل والمنطق .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد
استدل في ادانة الطاعنة بأقوال شهود الاثبات التى اقتضت على مجرد
رؤيتهم الطفلة المجنى عليها وهى على قيد الحياة مع جدتها الطاعنة

في مركز الشرطة قبيل اعلان الأخيرة عن موتها ، وعلى ما جاء بتقرير
الصفة التشريحية من وفاة المجنى عليها بسبب اسفكسيا كتم النفس
ولما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم قد خلت مما يفيد رؤيتهم
الطاعنة ترتكب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة اليها ، وكان الحكم
لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدي بطريق اللزوم الى ثبوت مقارفة
الطاعنة لواقعة كتم نفس المجنى عايتها التي أودت بحياتها • ولم يبين
كيف انتهى الى هذه النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد ،
ولا يغنى عن ذلك ما أورده عن توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار
في حقها ، طالما أنه لم يقيم الدليل على ثبوت اقترافها الفعل المادى
المكون لهذه الجريمة • لما كان ما تقدم • فان تدليل الحكم يكون
غير سائغ وقاصرا عن حمل قضائه •

(طعن رقم ١٢٨٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨/٣/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٣٦٦) •

عدم بيان الصلة بين وفاة المجنى عليه والاصابات الموصوفة به •
قصور •

● اذا كان الحكم الصادر بادانة المتهم عن جريمة القتل العمد
لم يبين كيف انتهى الى أن الاصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية
هى التى سبقت وفاة المجنى عليه ، فانه يكون قاصرا متعينا نقضه ،
ولا يقدح في ذلك ما أورده الحكم في ختامه من أن الاصابات النارية
أودت بحياة المجنى عليه • ذلك أنه أغفل عند بيانه مضمون التقرير
الطبي ، صلة الوفاة بالاصابات التى أشار اليها من واقع الدليل
الفنى — وهو الكشف الطبى — مما يجعل بيانه هذا قاصرا قصورا
لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب سلامة استخلاص الحكم
لرابطة السببية بين فعل المتهم والنتيجة التى آخذه بها •

(طعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٦٠ س ١١ ص

٨١٥ • مجموعة القواعد • ج ٣ بند ٤٤ ص ٧٥٦) •

متى يكون تحديد الحكم لمسافة اطلاق النار على المجنى عليه ضروريا •

● متى كانت أقوال من سئل من الشهود من رجال الحفظ في جلسة المحاكمة لا تساند الحكم فيما حصله من أن رؤية المجنى عليه للمتهم الطاعن وقت الاعتداء عليه وتمييزه كانا ممكنين ، اذ قرروا بأن الظلام كان سائدا وقت الحادث ، وكان يبين من المفردات ، أن رجال الحفظ شهدوا بتحقيقات النيابة ، بتعذر الرؤية واستحالة التعريف ، اذ قرروا بأن « الدنيا كانت عتمة والرؤية متعذرة » وكان الحكم لم يكشف عن تحديد مسافة اطلاق الأعيرة النارية فيما أثبت بتقرير الصفة التشريحية حتى يمكن القطع بيقين في أمر الرؤية والتمييز بالنسبة لظروف الضوء والظلام وقت الحادث ومسافة تلك الرؤية ، واذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه قد أورد على خلاف الثابت بأقوال الشهود ان الرؤية كانت ممكنة ، وتمييز الطاعن كان مستطاعا ، وعول على ذلك في ادانته دون أن يعنى باستجلاء حقيقة الأمر في ذلك على ضوء ما جاء بتقرير الصفة التشريحية خاصا بمسافة الاطلاق ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الاسناد والقصور في البيان •

.. (طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٩١) •

تعويل المحكمة على الدليلين القولى والفنى • دون رفع التناقض بينهما • قصور •

● لما كان يبين مما أثبتته المحكمة عند تحصيله للواقعة ما يقيد أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارين بقصد قتله فأزهق روحه ، عابى خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى ، من أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، فإن ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها على المصورة المتقدمة يشكل تناقضا بين الدليل الفنى والدليل القولى • وكان الحكم لم يعن برفع هذا التناقض بما يدل على أن المحكمة لم تفتن اليه ، ولو أنها فطنت لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى • فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه •

(طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢/٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٧٣) •

● متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن المجنى عليه لم يصب الا باصابة واحدة ، وكان ما نقله الحنكم من تقرير الصفة التشريحية وأورده منه ، أن المجنى عليه أصيب بإصابات رضية — بصفة الجمع — وهو ما يفيد تعدد إصابات المجنى عليه ، انما يخالف الثابت بتقرير الصفة التشريحية ، من أن المجنى عليه أصيب باصابة واحدة . واذا ما كان هذا الخطأ مؤثرا بحيث لا يعرف رأي المحكمة لو أنها فطنت اليه ، وكان ما أثاره الدفاع من قيام التناقض بين الدليلين ، القولى والفنى ، يعد جوهريا . مما كان يتعين معه على المحكمة أن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٣ س ١٨ ص ٤٧٢) .

● متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في تحصيله لأقوال شاهد الرؤية الوحيد في الدعوى ، أن الطاعن الثانى كان ممسكا بعصا ضرب بها المجنى عليه تحت أذنه اليسرى فسقط ، ثم أورد الحكم إصابات المجنى عليه من واقع التقرير الطبى الشرعى الذى خلا مما يثبت وجود أثر لإصابة فى هذا الموضع ، وكان الثابت فضلا عن ذلك من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين أثار أمر هذا التعارض فى مقام تكذيب الشاهد المذكور ، وكان الحكم قد استند فى القول بثبوت الواقعة حسب تحصيله لها الى أقواله والى التقرير الطبى الشرعى معا على ما بينهما من تعارض ، فانه اذ لم يتعرض لهذا الخلاف بين الدليلين القولى والفنى بما يرفعه يكون قاصرا مما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٨٥٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٧٩) .

● لما كان الثابت من مدونات الحكم أنه قد ورد بتقرير الصفة التشريحية أن إصابات المجنى عليه نوعان ، رضية تحدث من جسم صلب راض ثقيل أيا كان نوعه وتنتجت عنها كسور بالجمجمة والاضلاع ،

وقطعية تحدث من آلة حادة كسكين وتنتجت عنها اصابات قطعية بالجسم ، وأن الوفاة نتجت عن الاصابات الرضية والقطعية وما أحدثته من كسور بالجمجمة والاضلاع ونزيف على سطح المخ وما سحب ذلك من نزيف خارجي وصدمة عصبية ، وكان الحكم مع تعويله على هذا التقرير لم يعرض لرفع الخلاف بين ما ورد به من وجود اصابات رضية بالمجنى عايه تحدث من جسم صلب راض ثقيل — علاوة على ما جاء به من اصابات قطعية يجوز حدوثها من سكين — وبين الصورة التي استخلصها هو لواقعة الدعوى من جماع الأدلة والتي جاءت مقصورة على أن المجنى عليه قد طعن بسكين ، الأمر الذي يشكل تعارضا بين الدليلين الفني والقولي ، كما لم يرد بالحكم في الوقت ذاته ما يقطع ، استنادا الى دليل فني ، بأن الاصابات التي وجدت بجسم المجنى عليه من هذه السكين — والتي اقتضت عايتها مساءلة المحكوم عليهما وفقا لتصوير الحكم — كانت كافية وحدها لاحداث الوفاة ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة — يكون قاصرا قصورا يعيبه •

(طعن رم ١٨٥٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٩ س ٢٧ ص ٢٧٩) •

الدفع بالتناقض بين الدليلين القولي والفني • يعد جوهريا • على المحكمة أن ترد عليه في حكمها •

● إذا كان الحكم قد عول في قضائه بالادانة — من بين ما عول عايه — على أقوال المجنى عليها الثانية وعلى التقرير الطبي الشرعي ، على الرغم مما بينهما من تناقض واضح في بيان السلاح الذي استعمله الطاعن الثاني في اصابة المجنى عليها المذكورة ، وما اذا كان بندقية روسية الصنع حسب شهادتها ، أم المدفع الرشاش المضبوط حسبما جاء بالتقرير الطبي الشرعي ، وأنه بالرغم من أن الدفاع قد أثار أمر هذا التناقض في مرافعته — كما يبين من محضر جلسة المحاكمة — إلا أن الحكم سكت عن التعرض له • لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الدفاع

من أمر هذا التناقض بين الدليلين القولي والفنى يعد جوهرى ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تورد فى حكمها ما يفيد أنها عندما قضت فى الدعوى كانت على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل هذا التعارض ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة • (طعن رقم ٣٢١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٨ س ٢٣ ص ٧٩٦) •

اثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام محكمة النقض • غير جائز •

لما كان الواضح من محضر جلسة ••••• التى تناولت فيها المرافعة واحتجته بصدور الحكم المطعون فيه ، أن المدافع عن الطاعن لم يثير شيئا عما أورده بوجه الطعن بشأن قالة التناقض بين قالة •••••••• و •••••••• وبين الدليل الفنى المستمد من التقارير الطبية الشرعية ، ومن ثم فلا يسوغ له أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأنه دفاع موضوعى ولا يقبل منه النعى على المحكمة باغفال الرد عليه مادام لم يتمسك به أمامها •

(طعن رقم ٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥٢٠) •

تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى ليس بالازم • مادام جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى

● من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق • ولما كان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه من أقوال الشاهد أن الطاعنين لم يقتصروا على اطلاق ثلاثة أعيرة نارية أو أربعة — كما جاء بأسباب الطعن — كما لم ينتقل عن الشاهد أن الطاعنين كانوا فى مكان واحد ، فإن قالة التناقض بين أقوال الشاهد وما ورد بتقرير الصفة التشريحية تكون ولا سند لها •

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ص ٨٧٨) •

● إذا كانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم تتعارض مع تقرير
الصفة التشريحية الذي أثبت أن إصابة المجنى عليها قطعية طعنية
تحدث من مثل الطعن بآلة صلبة ذات جافة حادة أيا كان نوعها مثل
السكين أو المطواة ، وأنه يجوز حدوث إصابتها طبقا لتصوير الشهود ،
فإن ذلك لما ينحصر به دعوى القصور في التسبيب . .

(طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٨٨/٢١/٢٠ س ١٩ ص ٢٤٥) .

● الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل
الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى ، كما أخذت به المحكمة ،
غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ،
لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال شهودى لإثبات
— من أنه أثر خروج الطاعنين من مكنهم اتجه الطاعن الأول إلى
المجنى عليه وضربه بعصا على رأسه من الخلف فسقط من فوق دابته
على الأرض وواصل الطاعن المذكور وشقيقه الطاعن الثانى الاعتداء
عليه بالضرب بالعصى على رأسه ووجهه بينما وقف الطاعن الثالث
على مقربة منهما يحمل بندقية للارهاب وشد أزرهما — لا يتعارض
بل يتلاءم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن بالمجنى
عليه سبع إصابات رضية حديثة معظمها بجانبى الرأس والوجه حديث
من المصادمة بجسم أو أجسام راضة ثقيلة ، ويجوز حدوثها من الضرب
بالعصى . وكان قول الحكم — فى مجال الرد على دعوى الخلف
بين الدليلين القولى والفنى — أن الشاهدين لم يحددا منطقة الرأس
التي ضرب عليها المجنى عليه ، وإنما حددا موقف الطاعن الأول من
خلفه عندما ضربه بالعصا على رأسه ، لا يخالف الثابت بأقوال الشاهدين ،
فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٣ س ٢٦ ص ٧٧٣) .

● لما كان البين من مطالعة الحكم أنه عرض لتقرير الصفة
التشريحية وحصله بقوله « وثبت من تقرير الصفة التشريحية أن جثة

المجنى عليه لطفل يبلغ خمس سنوات ولا يوجد بها ما ينفي حصول الوفاة جنائيا على النحو الذى قرره المتهم أو نتيجة الخنق أو لسكتة النفس ثم القائه بالساقية التى وجد فيها حيث أن العنف اللازم لخنق أو كتم نفس من هم فى عمر المجنى عليه من المنتظر أن يكون هينا بالدرجة التى لا يترك فيها أثارا عضوية جسمية ، وإذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك وأكدت له لديها — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — ، وكان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى أقوال شهود الاثبات واعتراف الطاعن والمحكوم عليها كما أوردها الحكم من أن الطاعن ضغط بيده على عنق المجنى عليه ووالى ضربه على بطنه حتى خارت قواه ، ثم ألقاه المحكوم عليها فى البئر — لا تتعارض بل تتواءم مع ما نقله عن تقرير المصفة التشريحية فيما تقدم •

(طعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ص ١٠٥) •

● لما كان ما أورده الحكم المطعون عليه فى بيان كيفية إصابة المجنى عليه الثانى ••••• أخذا من أقوال شهود الاثبات أن الطاعن عاجله بعبارة نارى عندما هرع لمساندة والده ••••• الذى ترنح فور إصابته ، بالعيارين الذين أطلقهما عليه الطاعن لا يتعارض مع ما نقله التقرير الطبى الشرعى من أن إصابة المجنى عليه الثانى ••••• نارية رشيبة بجبهته اليسرى من جسمه بالجانب الأيسر للجزع وبوحشية يسار مقدم البطن وبوحشية أعلا الفخذ الأيسر ، باتجاه فى أمام ويسار ومن مسافة تقدر بنحو ستة أمتار فيما لو كان السلاح المستعمل طويل المسبورة ، وأنها حدثت فى وقت معاصر لتاريخ الحادث ، وكان لو صح قول الطاعن بأن التقرير الطبى الشرعى وردت به عبارة أن المجنى عليها كانا فى امتدادهما الطبيعى حال إطلاق النار عليهما — لا يشكل

تعارضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق على ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات من أن المجنى عليه الثانى * * * * * بادر لمساندة أبيه أو هم برفعه فور إصابته ، ولا يعنى — ما يجنح اليه الطاعن — من أن هذا المجنى عليه انحنى أو مال فعلاً مغيراً بذلك من امتداده الطبيعى حال إطلاق النار عليه • ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو عول على هذين الدليلاين القولى والفنى بغير أن يشوبهما تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتدقيق ، مما يغدوا معه النعى على الحكم فى هذا الشأن على غير أساس سليم •

(طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ٩٩٥) •

• لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول بقتله المجنى عليه عمداً استناداً الى أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية ، وكان مؤدى أقوال الشهود — حسبما حصلها الحكم — أن الطاعن الأول أحدث بالمجنى عليه الأول عدة طعنات بمطواة أسفل يمين العنق وأعلا الخاصرة اليسرى ومنتصف يمين الظهر ، وكان الثابت بالحكم أن تقرير الصفة التشريحية أفاد بأن وفاة المجنى عليه الأول ترجع الى إصابته سالفه الذكر فقط دون إصابة أسفل الساعد الأيسر ، فانه لا يكون هناك تناقضاً بين الدليلاين القولى والفنى بل هناك تطابق بينهما ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن الأول بشأن التناقض بين الدليلاين القولى والفنى غير سديد ، أما ما يثيره الطاعنون فى اعتناق الحكم لصورة الواقعة حسبما صورها شهود الإثبات مع أن أقوالهم بالتحقيقات تناقض ما ثبت بتقرير الصفة التشريحية ، إذ قرروا بأن المجنى عليه الأول والطاعن الأول كان كل منهما فى مواجهة الآخر وقت الاعتداء ، بينما ثبت من تقرير الصفة التشريحية وجود إصابة بظهر المجنى عليه الأول ، فانه لما كان جسم الانسان متحركاً ولا يتخذ وصفاً ثابتاً وقت الاعتداء مما يجوز معه حدوث إصابة الظهر والضارب له واقف أمامه أو خلفه حسب الوضع الذى يكون فيه الجسم وقت الاعتداء ، وتقدير ذلك لا يحتاج الى خبرة خاصة ، فانه لا يكون هناك ثم تناقض بين ما قرره

الشهود. وتقرير الصفة التشريحية ولا يكون هناك تناقض مع الجثث فيما قرره الشهود من أن المجنى عليه أصيب في ظهره والمضارب له واقف أمامه ويكون منعى الطاعنون في هذا غير سليم .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٢٨ ، طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ س ٣١ ص ٩٢٩) .

● لما كان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن أطلق العيار على المجنى عليه فأصابه ، لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله التقرير الطبي الشرعى الذى أثبت أن أصابه المجنى عليه بيمين العنق والوجه نشأت من أصابته بعيار نارى وأن أصابة العيار كانت باتجاه أمانى من اليمين الى اليسار وعلى فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن هذا الشاهد قرر فى التحقيقات أن الاطلاق كان من الخلف على خلاف ما أثبتته التقرير الطبى الشرعى من أن الاطلاق كان من اليمين الى اليسار ، فإنه لا تثريب على الحكم ان كان قد عول على شق من أقوال الشاهد وهو ما تعاق باطلاق الطاعن العيار على المجنى عليه ولم يعياً بقالته فى الشق الآخر أن الاطلاق كان من الخلف ولم يورد هذا الشق الآخر فى بيانه مضمون أقواله ، ولا يعتبر هذا الذى تنهى اليه الحكم افتئاتا منه على الشهادة أو ما يقوم به المتعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص . اذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود الا ما تنقسم عليه قضاؤها ، ولها أن تجزء الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال اذ المرجع فى هذا الشأن الى اقتناعها هى وحدها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٤١) .

تمسك الدفاع بأن الشاهد ضعيف الابصار . ولا يستطيع رؤية مطلق العيار . دفاع جوهرى . يجب تحقيقه أو الرد عليه بأسباب سائغة ● اذا تمسك الدفاع عن المتهمين بالمقتل بعدم التعويل على شهادة

الشاهد ، قولا منه بأنه ضعيف الابصار الى حد اعتباره في حكم الضعير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطاق مقذوفا ناريا على آخره ، فان هذا يعتبر دفاعا هاما ، من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية المتهمين • واذن فإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله « لا سند في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئا على هذا الشاهد ولا قال المتهمون في جميع أدوار التحقيق شيئا بهذا الخصوص » • فان ما قال الحكم من ذلك لا يصلح ردا على ما دفع به المتهمون ، اذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين بهذا العجز أو سكوت المتهمين عن الاشارة اليه في التحقيق ، ليس من شأنه أن يؤدي الى نفى دفاعهما ، وكان من المتعين على المحكمة ، أما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للموقف على مدى قوة ابصاره ، ان كان لذلك وجه ، أو تطرحه استنادا الى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالادانة ، فان حكمها يكون قاصرا قصورا مستوجبا للنقض •

(طعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ص ١٢٩ •
مجموعة القواعد • ج ٣ • بند ٣٧ ص ٧٧٥) •

● ان ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قوه ابصار شاهد الاثبات الأول وتعدر رؤية المتهمين وقت الحادث ، فمردودا بما اطمأنت اليه المحكمة من أقوال ذلك الشاهد من أنه تمكن من رؤية المتهمين أمام محل تجارة شحاته أمين فور خروجه من منزله وذلك على ضوء مصباح مضاء في مكان وجودهما ، وبما اطمأنت اليه كذلك من أنه تمكن من رؤية المتهمين عند اطلاق أولهما العيار الناري صوبه على بعد مترين من مكانه ، وقد تأيد ذلك بتقرير الطبيب الشرعي بما أورده في تقريره من أن مسافة الاطلاق بين فوهة السلاح وجسم المجنى عليه المذكور حوالي أربعة أمتار وأن مسافة الاطلاق نصف ذلك التقدير ، أو ثلثاه في حالة استعمال فرد أو مقروطة على التوالي • ومعنى ذلك أن المسافة بين

فوهة الفرد الذى كان يمسك به المتهم الأول وبين جسم المجرى عليه عويس وقت اطلاق العيار النارى عليه كان متران ، وقد أجمع شهود الحادث على امكان الرؤية بوضوح فى وقت الحادث ، ولذا يتعين اطراح ذلك الدفاع • ولما كان هذا الذى أورده الحكم فى شأن قدره شاهد الاثبات الأول على رؤية المتهمين سائغا ومنطقيا ومن شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه ، فان ما أثاره الدفاع بشأن ضعف قوة ابصار الشاهد وتعذر رؤيته المتهمين وقت الحادث • يكون مردودا •

(طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٤٥١)

● متى كان الدفاع قد قصد من طلب المعاينة أن تتحقق المحكمة من حالة الضوء لقتبين مدى صحة ما أدلت به الشاهدة زوجة المجرى عليه فى شأن امكان رؤية الجناة عند مقارفتهم للجريمة ، وهو من الطلبات الجوهرية لتعلقه بتحقيق الدعوى لاطهار الحقيقة فيها ، وكان ما قالته المحكمة — من أنه لا جدوى من اجراء تلك المعاينة لأن جسم المجرى عليه متحرك ومن الطبيعى أن تكون اصابته فى الأمكنة التى أوضحها الطبيب الشرعى فى تقريره بسبب حركته أبان الحادث — لا يصلح ردا على هذا الطلب • فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يتعين النقض والاحالة •

(طعن رقم ١٤٥٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٢٤٩)

تمسك المتهم بأن شاهد الرؤية لم يتعرف عليه عند اجراء تجربة الرؤية بمعرفة النيابة • دفاع جوهرى

متى كان الحكم المطعون فيه — وقد سلم بدفاع الطاعنين بأن شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى لم يستطع التعرف على الطاعن الأول عند اجراء تجربة الرؤية بمعرفة النيابة — فانه كان يتعين عليه أن يقوله كلمته فى هذا الدفاع • وهو دفاع جوهرى يترتب عليه — لو صح — أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، واذ لم تظن المحكمة الى فحواه ، ولم تقسطه حقه ، ولم تعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل

اكتفت بقولها أن الشاهد المذكور رأى الطاعنين لحظة وقوع الحادث ،
وهي عبارة قاصرة لا يتقيم بها الرد على ما اثاره الطاعنون في هذا
الصدد فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة .

.. (طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧١ س ٢٠ ص ٦٤٧) .

الدفع باستحالة الرؤية وتحديد الضارب بسبب الظلام . دفع
موضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة .

● الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام يعد من أوجه اندفاع
الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ، مادام
الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي
يورها الحكم .

.. (طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٩/٤/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٤٣ ،
طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤١) .

● إذا كانت المحكمة قد قطعت أن الحادث قد وقع قبل غروب
الشمس ، وكانت الرؤية متيسرة ، وكان تحديد وقت وقوع الحادث
لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي
ساققتها الى أن شهود الاثبات قد رأوا الطاعن وهو يصوب بندقية في
اتجاه المجنى عليه ، وكان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من
الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم
مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت
التي أورها ، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

.. (طعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٥/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩٠٥) .

● الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام
هو من أوجه الدفاع الموضوعية ، التي بحسب الحكم ردا عليها أخذه
بأدلة الثبوت في الدعوى ، وإذا كان البين من المفردات أن ما رد به
المحكم على هذا الدفاع من وضوح الرؤيا وقت الحادث له سند من
أقوال الشاهد المذكور التي اطمأن إليها ، فإن منعى الطاعنين الأولين

على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .
(طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/٦/١٩٧٩ نس ٣٠ ص ٦٥١ ،
طعن رقم ٢١١٤ لسنة ١٧/٣/١٩٨٠ نس ٣١ ص ٤٠٧) .

تمسك المتهم — تدليلا على براءته — بأنه ضبط ببلدته بعيدا عن
مكان الحادث . التفات المحكمة عن هذا الدفاع وأقوال شهود النفي
المؤيدة له . يجب أن يكون بأسباب سائفة تحملها الأوراق

● لما كانت المحكمة قد استندت في اطراح دفاع الطاعن وأقوال
شهود النفي الى أن المدة التي انقضت بين وقوع الحادث وضبطه
تسمح له بالسفر الى بلدته بعد ارتكاب الحادث ، وأن الدفاع لم
يشكك في امكانية ذلك . واذ كان لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ
الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل واجب المحكمة أن تقيم الدليل
على عوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هي أطرحته ، وكانت
المحكمة لم تبين مصدر هذا الذي استندت اليه في اطراح دفاع الطاعن
وشهود النفي ، وقد خلت الأوراق من تحديد ساعة ضبطه ببلدته وما يفيد
أنه ضبط بعد حصول الحادث بوقت يسمح له بالسفر اليها ، فان الحكم
يكون قد أطرح هذا الدفاع وأقوال شهود النفي بما لا سند له في
أوراق الدعوى وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١/٤/١٩٧٩ نس ٣٠ ص ٤١٩) .

نفي وقوع حادث القتل في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى
عليه . دفاع جوهرى . يجب تحقيقه أو الرد عليه .

متى كان الدفاع عن المتهمين قد قام على نفي وقوع الحادث في
المكان الذي وجدت جثة المجنى عليه فيه ، ودل على ذلك بشواهد
منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء أو طلقات في مكانها
رغم أن المجنى عليه أصيب بأعيرة نارية وهو راقد على الأرض ولم
تستقر المقذوفات النارية بجسمه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل
دلالة ذلك وهو — في صورة الدعوى — دفاع جوهرى لما يبنى عليه

— لو صح — النيل من أقوال شاهد الإثبات ، مما كان يتمين على المحكمة أن تفتن اليه وتورده في حكمها وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد أغفلته جملة فانه يكون معيبا بالقصور الذي يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٥/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٥٠ ، طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٧ ، طعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٦٣) .

منازعة الدفاع في قدرة المجنى عليه على التحدث بعد أصابته .
دفاع جوهرى . عدم تحقيقه أو الرد عليه . اخلال بحق الدفاع .

● لما كان مفاد ما أورده الطاعن في دفاعه أنه ينازع في استطاعة المجنى عليه النطق بعد أربع ساعات من أصابته الجسيمة ، وأن المدة التي حددها الطبيب الشرعى في تقريره لا مكان للمجنى عليه من التكلم بتعقل عقب أصابته — والتي وصفها بأنها فترة قصيرة — كانت قد انقضت قبل وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء ، ولما كان الحكم المطعون فيه استند — من بين ما استند اليه — في ادانة الطاعن الى أن المجنى عليه قد تكلم وقت وصول رئيس النقطة وشيخ الخفراء ، وأنه أفشى اليهما باسمى الجانبين ، واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هذين الشاهدين ، بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعن الجوهري ، أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — فان المثقات الحكم عن هذا الاجراء يخل بدفاع الطاعن . ولا يقدر في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بأن اثاره هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه — ولا يرفع هذا العوار أن يكون الحكم قد استند في ادانة الطاعن الى أدلة أخرى ، وذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث اذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على

مبلغ الأثر الذى كان بالدليل الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(طعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ص ٢٣٢) .

● متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار عدم ثورة المجنى عليه على التحدث بتعقل بعد اصابته ، وأن التقرير الطبى الشرعى وان أثبت أن اصابات المذكور لا تمنعه من ذلك ، الا أنه قصر تلك القدرة على فترة معينة سماها بالفترة البيضاء ، وأنه لا دليل على أن المجنى عليه قد مر بهذه الفترة ، يؤيد ذلك ما أثبتته الضابط فى محضره من أن المجنى عليه سقط فى غيبوبة عقب ادلائه بأقواله ، وكان الدفاع على هذه الصورة يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ، ولأن الواقع يشهد له ويبسانده ، ذلك أن الطبيب الشرعى وان قرر أن اصابات المجنى عليه لا تمنع من قدرته على التحدث بتعقل بعدها خلال الفترة البيضاء وهى الفترة الزمنية التى تعقب زوال غيبوبة الارتجاج المخى وتسبق غيبوبة الضغط المخى ، الا أنه أثبت تعذر تحديد المدة الزمنية التى تستغرقها الفترة البيضاء ، وأنه يجوز أن تمتد الى حوالى ست ساعات ، وأن ذلك يتوقف على مدى مقاومة المجنى عليه للصدمة العصبية المصاحبة للاصابات ، كما أثبت الضابط فى محضره أنه عقب سؤال المجنى عليه أخذ يهذى ويتحدث كلام غير مفهوم ، فان المحكمة اذ لم تقطن الى دفاع الطاعن ولم تقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل سككت عنه ايراد له وردا عليه ، يكون حكمها معينا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٦ س ٢١ ص ١٦٢) .

● لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب اصابته بالمقذوف النارى الذى مزق القلب ، يعد دفاعا جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها ، اذ قد يترتب

على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وذلك من طريق المختص وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لو لم تفعل فأنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ، ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوى عن طريق الخبير الفنى ، واستند فى الوقت نفسه الى أقوال شاهدى الاثبات التى يعارضها الطاعن ، ويطلب تحقيق دفاعه فى شأنها للمقطع بحقيقة الأمر فيها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شابه من قصور مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠٢١/٢٦ س ٢٧ ص ٩٩١) .

● متى كان محامى الطاعنين قد تمسك بكذب المجنى عليه فيما قرره من أن الطاعن الأول أطلق عيارا ناريا وأنه عقب اصابته بالمقذوف النارى جرى خلفه وتمكن من اللحاق به ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنون حول قدرة المجنى عليه على الجرى عقب اصابته بالمقذوف النارى الذى أصاب البطن والظهر ، يعد دفاعا جوهريا فى صورة الدعوى ومؤثرا فى مصيرها ، اذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وذلك عن طريق المختص فنيا ، وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل ذلك فأنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند من بين ما استند اليه فى ادانة الطاعنين الى أقوال المجنى عليه التى يعارضونها ، بغير أن يعنى بالرد على دفاع الطاعنين الجوهري ، أو يعمل على تحقيقه عن طريق المختص فنيا - وهو

الطبيب الشرعى - فان التفات الحكم عن ذلك يخل بدفاع الطاعنين ، ولا يقدح في هذا انشأن أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن اثاره هذا الدفاع - في خصوص الواقعة المطروحة - يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو الرد عليه .

(طعن رقم ١٩٩٩ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٢ س ٣٠ ص ٤٢٢) .

تمسك المتهم بأن المجنى عليها توفيت بعد الموعد الذى جاء في

اعترافه . دفاع جوهرى وجب تحقيقه . والا كان اخلايا بحق الدفاع

● متى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن - من أن المجنى عليها لم تقتل بيده بعد ظهر يوم الحادث كما جاء في اعترافه الباطل بل ماتت في الساعة الخادية عشر صباحا نتيجة لاعتداء زوجها - على ما أقر به الأخير في التحقيقات ، واستند في دفاعه الى ما دلت عليه الصفة التشريحية التى أجريت ظهر اليوم التالى للحادث ، من مشاهدة الجثة في نهاية دور التيبس الرمى ، وهى ظاهرة لا تحل بالجثة عادة قبيل مرور أربع وعشرين ساعة على الوفاة ، مما يؤكد وفاتها قبل ظهر يوم الحادث - يعد دفاعا هاما قد ينبنى عليه - لو صح - تغير وجه المرائى في الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحت أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، بأن تجيب الطاعن الى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستيفاء دفاعه في هذا الشأن ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١٢/١١ س ١٨ ص ١٢٥٠)

تمسك المتهم بأن وفاة المجنى عليه لم يقع في اليوم الذى قيدت

فيه الواقعة . دفاع جوهرى . يجب تحقيقه

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن دفاع الطاعنين قد انبنى على أن الحادث لم يرتكب في الساعة الأولى من صباح اليوم الذى قيد فيه تاريخ حصول الواقعة ، كما هو مفهوم

أقوال شهود الاثبات واستدلا على ذلك بالتقارير الطبية المقدمة منهما ،
وقد أصدرت المحكمة ، بهيئة سابقة ، قرارا بارسال تقريرى الطبيب
الشرعى والتقارير الاستشارية المقدمة من الدفاع الى السيد كبير
الأطباء الشرعيين لبدء الرأى فى تاريخ وفاة المجنى عليه وهل ترجع
الى الساعات الأولى من صباح اليوم الذى عد تاريخا لحصول الواقعة ،
أم الى تاريخ لاحق ، الا أن الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه
قد غضت الطرف عن تنفيذ هذا القرار ، استنادا الى ما ورد فى التقرير
الطبى الشرعى الثانى من أن تحديد تاريخ وفاة المجنى عليه أمر متعذر
فنيا بالنسبة لتداخل عوامل متعددة فى درجة تطور التغيرات الزمنية
التي على أساسها تحدد المدة التى مضت على حصول الوفاة ، وعلى
ما انتهى اليه هذا التقرير من أنه من الجائز أن تكون الوفاة معاصرة
لتاريخ الذى حدده الشهود وهو الساعات الأولى من صباح اليوم
الذى قيد فيه تاريخ حصول الواقعة • وكان الدفاع الذى أبداه
الطاعنان يعد - فى خصوصية هذه الدعوى - دفاعا جوهرى لتعلقه
بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى والمستمد من أقوال شهود الاثبات
- وهو دفاع لو صح تغير به وجه الرأى فى الدعوى - فان المحكمة
لم تظن الى فحواه وتنقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بالاستجابة الى
طلب الدفاع انتظارا ورود تقرير كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته
واستيفاء دفاع الطاعنين ، وانتهت الى أن الحادث قد وقع فى الساعات
الأولى من صباح اليوم الذى قيد تاريخا لحصول الواقعة استنادا الى
تقرير طبى شرعى لا يؤدى: فنيا الى هذه النتيجة التى انتهت اليها •
فان حكمها يكون فضلا عن قصوره قد انطوى على اخلال بحق الدفاع
بما يعيبه ويوجب نقضه •

(طعن رقم ٦٢١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٥/٣١ س ٢١٢ ص ٧٨٣) •

**التمسك بحدوث الوفاة في وقت سابق على ذلك الذي أثبت الضابط
سؤاله للمجنى عليه فيه • دفاع جوهرى • وجوب تحقيقه فنيا أو الرد
عليه بأسباب سائغة**

● متى كان ما أثاره المدافع عن الطاعنين من دلالة حالة التيسر
الرمى على حدوث الوفاة قبل الوقت الذي أثبت فيه ضابط المباحث
بمحضره سؤال المجنى عليه ، إنما يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل
المقدم في الدعوى — المستمد من أقوال هذا الضابط ومحضره — ولأنه
دفاع قد ينبنى عليه لو صح تغير وجه الرأى في الدعوى ، مما كان
يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة ، باعتبارها من
المسائل الفنية البحث ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها — عن
طريق المختص فنيا — بلوغا الى غاية الأمر فيها ، أما وهى ولم تفعل
ورفضت طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في هذا الصدد بحجة
أن ما جاء بتقريره — من مضي مدة أقل من يوم على الوفاة — يتلاءم
مع اخطار المستشفى باحضار المجنى عليه اليها متوفيا ومع محضر
ضابط المباحث المتضمن سؤاله للمجنى عليه شفويا ، في حين أن اخطار
المستشفى لا يغنى عما هو مطلوب من تحديد وقت الوفاة وأن ما تضمنه
محضر الضابط من سؤاله للمجنى عليه إنما هو بذاته الأمر المراد نفى
حصوله عن طريق تلك المناقشة ، ومن ثم يكون ما جاء بحكمها في هذا
الخصوص من قبيل المصادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل
تحقيقه ، فإن الحكم فوق اخلاعه بحق الدفاع يكون مشوبا بالفساد
في الاستدلال •

(طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٨ س ٢٩ ص ٩٨٠)

**تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرمى • مسألة فنية
يحتة • المنازعة فيه • دفاع جوهرى**

● لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة من
تعارض الوقت الذى حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة

التشريحية عن حالة التيبس الرمى ، يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدى الاثبات ، وهو دفاع قد ينبئى عليه - أو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة - وهى مسألة فنية بحثة - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - ، أما وهى لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع •

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ص ٤٥١ ، طعن رقم ١٢٠٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٧ س ٢٦ ص ٧١٢) •

● لا يقدر فى اعتبار دفاع الطاعن جوهريا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن فى تحديد الوقت الذى يقع فيه الحادث ، يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده •

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/١ سالف الذكر) •
تمسك الدفاع بأن الحادث وقع فى ساعة سابقة على تلك التى حددها شاهد الاثبات وطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى ذلك •
التفات الحكم عن هذا الدفاع أخذا برأى علمى • قصور واخلال بحق الدفاع •

● لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض الى ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه رد عليه بقوله « انه لما كان من المعروف علميا أن التيبس يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فيصيب أولا الوجه ثم يتدرج فى غضون ساعتين أخريتين فيصيب الرقبة وأعلى الكتفين ثم يشمل الصدر والظهر والبطن فى أربع ساعات أخرى • ويسكتل بعموم الجسم بعد أربع ساعات تالية وهذا الاكتمال يتم بهيئة عامة من حوالى عشرة الى اثنى عشرة ساعة بعد الوفاة ، وبعد الاكتمال يبدأ التيبس

الرمى بالشكل والتوزيع الذى بدأ به ، إلا أن هناك عوامل كثيرة تحكم هذا القيس فيبدأ سريعا ويزول سريعا في حديث الولادة والسن وكذا الشيوخ ، كما أنه يطرأ سريعا أثر المجهودات العضلية قبل الوفاة ، كما أن حرارة الجو تساعد على حدوثه ويحدث سريعا في الصيف عنه في الشتاء (راجع الطب الشرعى البوليس الفنى الجنائى للدكتور يحيى شريف • الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨ ص ٢٩٥ وما بعدها) ، وباعمال هذا النظر بشأن المجنى عليه ذاك الشاب البالغ من العمر عشرين عاما الذى ثبت من التحقيق أنه كان عائدا من حقله قائدا دابته المحملة بكمية من القمح في ظهيرة الأول من يونيو سنة ١٩٧٥ بصعيد مصر ، فان القيس الرمى بالنسبة لجثته يبدأ سريعا في الظهور والاكتمال ، فان ما قال به الدفاع من أنه قد مرت مدة ثمانى ساعات على الأقل على وقوع الحادث لا يمكن الركون اليه وتطمئن المحكمة الى ما قرره شهود الواقعة من أن الحادث قد وقع حوالى الساعة الحادية عشرة صباحا ولا ترى المحكمة مبررا لإجابة الدفاع الى طابه « . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه وان كان للمحكمة أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا انه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك رأيا عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال ومتى كانت المواقيت التى حددها تختلف زمانا وكانا وهو ما يقتضى استثنائا بحالة الجو يوم الحادث من معين سليم وإطلاع مستبصر بوصف حالة الجثة من واقع التقرير الطبى ثم الادلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ، ذلك بأن القضاء بالادانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين ، واذا كان الدفاع الذى أثاره الطاعن في الدعوى المطروحة من تعارض الوقت الذى حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة القيس الرمى يعد دافعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم والمستمد من أقوال شاهدى الاثبات وهو دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغيير وجه الرأى في الدعوى ،

مما كان يقتضى من المحكمة وهي تراجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا لغاية الأمر فيها بأن تجيب الطاعن الى طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته واستيفاء دفاعه فى هذا الشأن • أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون مغيبا بالقصور فضلا من الاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والاحالة .
(طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٣ س ٢٩ ص ٤١٣ ، طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٣ س ٣٠ ص ١٦٧) •

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى • ما دامت الواقعة قد وضحت لديها

• لما كان البين من الحكم أنه عرض لطلب الطاعن استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فى وصف اصابات المجنى عليه وما اذا كانت قولية أو عرضية وهل حدثت من فأس أو من بلطة ورد عليه بصدد تدليله على صدق أقوال الطاعنين الثلاثة الأول فى قوله « وقد تأيدت هذه الأقوال أيضا بما جاء بالتقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن الاعتداء على المجنى عليه وقد وقع بآلة حادة ثقيلة نوعا كسب بلطة أو ما فى حكم ذلك ، ولا شك أن الفأس هى مما يدخل تحت لفظ « ما فى حكم ذلك » ، ولا تجدى منازعة الدفاع من أن الضربة بالفأس تحدث إصابة مستعرضة وأن الإصابة بالبلطة تحدث إصابة طولية ، ذلك أن إصابة الفأس كما تحدث إصابة مستعرضة يمكنها أيضا أن تحدث إصابة طولية وحدوث الإصابة على هذا النحو أو ذاك يختلف باختلاف وضع كل من المجنى عليه والضارب ، ولا شك فى أن الاثنين كانا فى وضع غير ثابت وهذا القول من البديهيات التى تطمئن اليها المحكمة دون حاجة فى ذلك الى سماع أقوال الطبيب الشرعى اجابة الى طلب الدفاع » ، واذا كان هذا الذى رد به الحكم على طلب استدعاء الطبيب الشرعى سائغا فى رفض هذا الطلب ، لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها

ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ولأن البطلنة لا تعدو — في حقيقتها — أن تكون فأسا يقطع بها الخشب ونحوه ، ومن ثم فان ما يعييه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٧٦) .

● المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب لمناقشته ، بل لها أن ترفض هذا الطلب اذا هي رأت أنها في غنى عن رأيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها . واذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى ببراءة المطعون ضدهم من التهمة المسندة اليهم ورفض دعوى الطاعن المدنية المقامة قباهم — تبعا لذلك — إلا بعد أن ألت بكافة ظروف الدعوى وأوضحت على النحو المتقدم بيانه ، أوجه التناقض في أقوال « الطاعن » — شاهد الإثبات الوحيد فيها — والتي من أجلها لم تطعن المحكمة الى شهادته بل رأت عدم التعويل عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم من مختلف رواياته ، فانه لا تثريب على المحكمة — من بعد أن وضحت الواقعة لديها — ان هي انتهت ، للأسباب السائغة التي ضمنتها حكمها ، الى أن طلب الطاعن مناقشة الطبيب الشرعي — لمحاولة اثبات امكان وقوع الحادث وفقا للصورة الواردة بأقواله — هو طلب غير منتج ، ذلك بأنه يفرض ثبوت هذا الذي يتغياها الطاعن من طأبه ، فانه ان يغير من واقعة تناقضه تناقضا أدى الى تشكك محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — في أقواله برمتها ، ومن ثم فان تعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع والقصور في الرد على طلب مناقشة الطبيب الشرعي لا يعدو في حقيقتها أن يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وهو ما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس فتعينا رفضه .

(طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ص ٣٣٧ ،

طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/١١ س ٣١ ص ٢١٨) .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين
لمناقشته فيما اختلف فيه التقرير الطبى الشرعى والتقرير الاستشارى .
مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

● وحيث أن المدافع قدم فى فترة حجز الدعوى للحكم تقريراً
استشارياً ومذكرة طلب فيها إعادة القضية للمرافعة لمناقشة كبير
الأطباء الشرعيين فيما اختلف فيه الطبيبان الاستشارى والشرعى بعرض
الطلبات المضبوطة عليه إلا أن المحكمة أصدرت حكماً دون أن تجيب
هذه الطلبات وقد عرضت لها فى حكمها بقولها « فضلاً عن التفاتها عن
طلب المدافع فى شأن التشكيك فى ارتكاب المتهمين للحادث بالإضافة الى
عدم اطمئنانها الى التقرير الطبى الاستشارى وما انتهى من تقارير
تعارض مع التقرير الطبى الشرعى المقدم فى الدعوى وأقوال الشهود
الى دعمت التقرير وأقوال الطبيب الشرعى الذى شهد بالجلسة ، بإمكان
وقوع الحادث على نحو ما ظهر من التحقيقات وما ظهر من أدلة
الاثهام السابق شرحها والذى تطمئن اليه المحكمة كامل الاطمئنان » ،
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقرير آراء الخبراء والمفاضلة بين
تقاريرهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ، مرجعة الى
محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير
الخبير المقدم اليها ، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها أن تأخذ
بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد
اطمأنت الى ما تضمنته التقارير الطبية الشرعية متفقاً مع ما شهد به
الطبيب أمامها وأطرحت — فى حدود سلطتها — طلبه استدعاء كبير
الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم
تره من جانبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى —
حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، واذا كان من المقرر أن استناد المحكمة
الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى
المقدم فيها وليس يلزم عليها أن ترد على هذا التقرير استقلالاً ، فان

النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .
(طعن رقم ٨٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٥٠) .

لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب أو الرد عليه . إلا إذا كان مقدمه قد أصر عليه . مثال طلب مناقشة الطبيب الشرعى .

● من المقرر أن المحكمة لا تكون مازمة بإجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من مقدمه قد أصر عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التى نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه ، بطلب مناقشة الطبيب الشرعى والذى كان قد أبداه أمام هيئة سابقة ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع أم يبدأ أمامها أو من ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٢٢) .

الالتفات عن تحقيق دفاع المتهم بعجزه عن حمل آلة الاعتداء عن طريق المختص فنيا . اختلال بحق الدفاع .

● من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية يجب أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن الدفاع أبدى بعجز الطاعن الثانى عن حمل عصا بسبب إصابته بعاهة فى يده وطلب تحقيق دفاعه عن طريق الطبيب الشرعى ، بيد أن الحكم المطعون فيه قد أطرح هذا الطلب بمقولة عدم جديته ، تأسيسا من الحكم على أن الشهود قد أجمعوا على رؤية هذا الطاعن يحمل عصا ويضرب بها المجنى عليه ، وأنه لم يثر ذلك الدفاع من بادىء الأمر . دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالاختلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٤٤٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩/٥/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٧٤) .

دفاع المتهم باستحالة حدوث الإصابة من رصاصة واحدة • دفاع

جوهري • وجوب تمحيصه أو الرد عليه بما يبرر رغبته •

لئن كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، إلا أنه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألمت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن ملتفتا كلية عن التعرض لدفاعه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من استحالة أن تحدث رصاصة واحدة فتحتى دخول في المستعرض وفتحتى دخول في الهايط ، مقدما كتابا طبيا به صورة القولون المستعرض والمقولون المطروحة — هاما ومؤثرا في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته ، أو أن ترد عليه بما يبرر رغبته ، أما وهي لم تفعل ، فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجب النقض •

(طعن رقم ١١٠٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٤ س ٢١ ص ٩٥٠) •

المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء تجربة رؤية أو معاينة أو ضم قضية ، إذا كانت هذه الطلبات لا تتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة •

لما كان طلب إجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طلب ضم قضية وطلب معاينة مكان الحادث هي طلبات لا تتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت اليها المحكمة ، فلا عليها ان هي أعرضت عنها والتفتت عن اجابتها • وما يثيره الطاعن في شأنها ينحل في حقيقته الى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب •

(طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/٢٥ س ٢٤ ص ٢٤٣ ،

طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٢٨) •

الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه ، دفع
جوهرى • وجوب مناقشته والرد عليه • عدم جواز اثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض •

من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير
الاكراه ، هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد
عليه • وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في أدانة الطاعنين
على أقوال الشاهد بغير أن يرد على دفاعهما بأن تلك الأقوال قد أدلى بها
الشاهد نتيجة اكراه وقع عليه ويقول كلمته فيها فإنه يكون معيبا بالقصور
في التسبيب ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك
أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض ومنها مجتمعة
تتكون عقيدة القاضى ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على
مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة •
(طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٨٧٤) •

● إذا لم يثر الطاعنون لدى محكمة الموضوع أن اكراها وقع على
الشاهد ، أو أن أقواله صدرت تحت تهديد أو وعيد فلا يقبل منهم أن
يطالبوا المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ولا يجوز لهم أن يثيروا
هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا
تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض •

(طعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/١٢/١٩٧١ س ١٢ ص ٧٦٧) •

حق المحكمة فى الاعتراض على سماع شهود النفى ما لم يتبع
الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية •

بفرض اصرار الطاعن على طلب سماع شهود النفى فى ختام
طلباته ، فإنه لا جناح على المحكمة أن هى أعرضت عن هذا الطلب مادام
الطاعن لم يتبع الطريق الذى رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المواد
١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم

أمام محكمة الجنايات •

(طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/٣١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٢٤٠ ،

طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٢٨) •

لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية •

● لا تثريب على المحكمة ان هي لم تأبه لقالة الطاعن بوجوده برفقة ابنته المصابة في المستشفى يوم الحادث ولم ترد على شهادة المستشفى المقدمة بالجلسة اثباتا لذلك ، لأن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية ، فلمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي ثبتت لديها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، وهى غير ملزمة — من بعد — بالرد صراحة على دفاع المتهم الموضوعى مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من قضائها بادانته استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها • هذا الى أن المحكمة لم تسند الى الطاعن وجوده على مسرح الجريمة يوم الحادث وانما دانته لاشتراكه فيها بطريق الاتفاق ، ومن ثم فان ما ينعاه على حكمها في هذا الشأن يكون في غير محله •

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٧٦) •

● من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم مادام الرد عليه مستفادا ضمنا من الحكم بالادانة اعتمادا على أدلة الثبوت التي أوردتها ، اذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في شأن عدم تواجده على مسرح الجريمة وقت وقوعها بدلالة الشهادة الصادرة من وحدته العسكرية ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن

عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٣٣) .

**تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى جريمة أخرى أو
إضافة ظرف مشدد دون لفت نظر الدفاع .** **إخلال بحق الدفاع . أمثلة .**
— من قتل عمد الى قتل خطأ .

● تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ — دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه — ينطوى على إخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الإهمال الى المتهم ، وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الإحالة ، ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ س ٨ ص ٥٧ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٩ ص ٧٥٥) .

— من شروع في قتل عمد الى عاهة مستديمة

● التغيير الذى تجريه المحكمة في الوصف من جنائية شروع في قتل الى جنائية ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ، ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنائيات — عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية — اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهى نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة ، وهى الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت نظر الدفاع عنه الى ذلك .

(طعن رقم ٦٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٠ س ٧ ، طعن

رقم ١٠٦١ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ص ٨٠٨) .

ب- من قتل عمد الى قتل خطأ

● التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من قتل عمد بالسهم الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة الى الطاعن فى أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة ، عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة فى أمر الاحالة ، — وهى واقعة المقتل الخطأ — مما كان يتعين معه على المحكمة الى ثلثت الدفاع الى ذلك التعديل ، وهى اذ لم تفعل فان حكمها يكون مشوباً بالبطلان مما يستوجب نقضه .

(. طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق، جلسة ١٩٦٣/٦/٤ س ١٤ ص ٤٩٢ ، طعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٧ س ٢٣ ص ١٣٩٣ .)

ب- اضافة واقعة جديدة

● الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة ، كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور ، بل ان من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى أنه الوصف القانونى السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة ، والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد ، فاذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التى أقيمت بها الدعوى ، وبنيانها القانونى والاستعانة فى ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التى أقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، فاذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم الى هذا التغيير فى التهمة فانها تكون قد أخلت بحقه

في الدفاع ، ومتى كان مفاد ما أورده الحكم أن المحكمة قد اتخذت من تعدد الأعيمة النارية من الطاعن الأول عنصرا من عناصر الاثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها ونسبت في الوقت نفسه الى هذا الطاعن أنه هو وحده المحدث لجميع اصابات المجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى ، تتضمن اطلاق الأعيمة واحداث تلك الاصابات من الطاعنين معا ، فانه — في واقعة الدعوى — كان يتعين على المحكمة ، وقد اتجهت الى تعديل التهمة باسناد واقعة جديدة الى الطاعن الثاني (وهي اشتراكه مع الطاعن الأول بطريق التحريض والاتفاق على ارتكاب جريمة القتل العمد) ، ثم أدانته على هذا الأساس ، أن تنبهه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، ومتى كان لا يبين من محاضر الجلسات أن المحكمة نبهته الى ذلك ، فان اجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الاخلال بحق الدفاع •

(طعن رقم ١٣٢٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٢/١٩ س ١٧ ص ١٢٥٧)

● متى كانت المحكمة قد اتخذت من تعدد الطعنات وتكرارها من شخص بعينه ثلاث مرات متوالية ، عنصرا من عناصر الاثبات التي تداخلت في تكوين عقيدتها بتوافر نية القتل ، ونسبت في الوقت نفسه الى المتهم أنه هو وحده المحدث لجميع هذه الطعنات بالمجنى عليه ، مع أن الواقعة التي شملها أمر الاحالة ورفعت بها الدعوى تتضمن حدوث هذه الطعنات الثلاث من المتهم وآخر ، فانه كان يجب على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة ، باسناد واقعة جديدة الى المتهم ، ثم ادانته على أساسها ، أن تنبهه الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، فاذا لم تفعل فان اجراءات المحاكمة تكون مثبوبة بعيب جوهرى أثر في الحكم بما يبطله •

(طعن رقم ٤٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٥/٦ س ٩ ص ٤٧١ •

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٣ ص ٧٥٥) •

— من قتل عمد الى ضرب مع سبق الاصرار

لما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الاصرار واحداثهم به الاصابات الأخرى المبينة بالتقرير الطبى عدا الاصابة التى رفعت بها الدعوى من تهمة القتل العمد ، فقد كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة المسندة ، باسناد هذه الواقعة الجديدة الى الطاعنين ثم ادانتهم على هذا الأساس أن تنبئهم الى هذا التعديل الجديد ليبدوا دفاعهم فيه ، ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة قد خلت مما يدل على أن المحكمة قد نبهتهم الى ذلك ، ولم يبد في جلسات المحاكمة ، سواء من النيابة أو من الدفاع ما يدل صراحة أو ضمنا على الالتفات الى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت اليه فى المداولة من تعديل التهمة ، فان اجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الاخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٧ س ١٩ ص ٥٩٥) .

— من قتل عمد والشرع فيه الى قتل عمد والشرع فيه مع سبق الاصرار

لما كان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية أحييت الى محكمة الجنائيات بوصف القتل العمد والشرع فيه وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشرع فيه مع سبق الاصرار ، فقد كان لازما على المحكمة وقد اتجهت الى تعديل التهمة باضافة ظرف سبق الاصرار المشدد أن تنبه الطاعنين الى هذا التعديل لبدء دفاعهما فيه ، أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة مما يشير الى قيام المحكمة بتنبيه الطاعنين الى تعديل التهمة ، فان اجراءات المحاكمة تكون معيبة لاخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه . ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التى أوقعها الحكم مقرررة فى القانون للجرائم المسندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد . مادام البين من مدونات الحكم انه عول على هذا الظرف فى نفي قيام حالة

الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنين •
(طعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٦٦) •

— من عاهة الى شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد
لما كان التغيير الذى أجرته المحكمة فى التهمة ، من جنائية جرح
نشأت عنه عاهة مستديمة الى جنائية شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار
والترصد ، انما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه
الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لأنه يتضمن عناصر جديدة
الى الواقعة هى قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتى قد يثير
الطاعنون جدلا فى شأنها ، كالمجادلة فى توافر نية سبق الاصرار وغير
ذلك ، مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ من
قانون الاجراءات الجنائية ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى
على اجراء باطل يعيبه • لما كان ذلك وكان لا محل — فى خصوص
هذه الدعوى — لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدم الجدوى
من الطعن ، على اعتبار أن العقوبة المقررة لجنائية الجرح الذى نشأ عنه العاهة
المستديمة ، وذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة
عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجنائية
الشروع فى القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، وهو ما يشعر
بأنها انما وقفت عند حد التخفيف الذى وقفت عنده ، ولم تستطيع
النزول الى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذى يحتمل معه
أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى •

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٤ س ٢٧ ص ٧٠١) •

حق المحكمة فى رد الواقعة الى وصفها القانونى الصحيح دون
لفت نظر الدفاع • شروط ذلك • أمثلة •

— من قتل عمد الى ضرب أفضى الى موت

● الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه
النيابة على الفعل المسند الى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا

بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن
ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم الذي ترى
انطباقه على واقعة الدعوى • واذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر
الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها
الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعنين به ، وكان
مرد التعديل هو عدم توافر الدليل على ثبوت نية القتل لدى المحكوم
عليهم ، واستبقاء ظرفي سبق الاصرار والترصد المشددين دون أن
يقتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن
الأولى • فإن الوصف الذي نزلت اليه المحكمة في هذا النطاق حين
اعتبرت الطاعنين مرتكبي جريمة الضرب المفضي الى الموت ، لا يجافي
التطبيق السليم في شيء • ولا محل لما يثيره المتهم من دعوى الاخلال
بحق الدفاع ، اذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة ، تنبيه المتهم
والمدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد
عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى •

(طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٦٢ ،
طعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٩ س ٣١ ص ٨٦٩) •

● ان الوصف المعدل الذي انتهت اليه المحكمة حين اعتبرت الطاعنين
أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما — قد ارتكب جناية شروع في قتل
مقترن ، بدلاً من قتل عمد مع سبق الاصرار مقترن ، لا يجافي التطبيق
السليم في شيء ولا يعطى للطاعنين حقا في اثارة دعوى الاخلال بحق
الدفاع ، اذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم
أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف ، مادامت قد اقتصر
على استبعاد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى •

(طعن رقم ٩٩٥ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ص ٧٢١) •

— من قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد الى قتل عمد من غير سبق
اصرار *

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات ، بدون
سبق تعديل للتهمة ، الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها
الجريمة الموجهة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظرف
المشدد * واذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد
مع سبق الاصرار والترصد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة قتلا
عمدا بدون سبق اصرار ، فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لفت الدفاع
الى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى *

(طعن رقم ١١٨٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٧٠)
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٨ ص ٨٥٣) *

— أخذ المتهم بالقدر المتيقن في حقه واعتباره مرتكبا لجريمة ضرب
بسيط بدلا من القتل العمد

لما كانت الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف
الجديد الذى دان الطاعن به وكان مرد التعديل هو استبعاد نية
القتل وعدم اطمئنان المحكمة الى أن الطاعن هو محدث الطعنة التي
أودت بحياة المجنى عليه ، فأخذت هذا الطاعن بالقدر المتيقن في حقه
دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف
عن الأولى فان الوصف المعدل الذى نزلت اليه المحكمة حين اعتبرت
الطاعن مرتكبا لجريمة الضرب البسيط بدلا من القتل العمد لا يجافى
التطبيق السليم في شيء ، ولا يعطى هذا الطاعن حقا في اثارة دعوى
الاخلال بحق الدفاع ، اذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة
بتنبية المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل الوصف مادامت
قد اقتضرت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى
وأخذته بالقدر المتيقن في حقه ومن ثم فقد انحصرت عن الحكم قالة
الاخلال بحق الدفاع *

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٤٦)

**تعديل وصف التهمة — في حدود الواقعة التي تضمنها أمر
الاحالة — بادخال متهم آخر مجهول ***

● ، كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تعديل وصف التهمة المسندة الى الطاعن بادخال متهم آخر مجهول دون لفت نظره الى ذلك ، وكان التعديل على هذه الصورة لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة ، وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعن ، بل هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليتدافع على أساسه ، ومن ثم فان النعى على الحكم لاخلاله بحق الدفاع يكون غير سديد .

(طعن رقم ٤٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٦٠٤ ، طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ١١٣٢) .

**تعديل وصف التهمة — في حدود الواقعة التي تضمنتها أمر
الاحالة — بجعل المتهم فاعلا أصليا بدلا من اعتباره شريكا ***

● اذا رفعت الدعوى على المتهمين باعتبارهما شريكين بطريقى الاتفاق والمساعدة في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد ، فاعتبرتهم المحكمة فاعلين في الجريمة المذكورة ، وتبين من الحكم أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد الذي أخذت به المتهمين هي ذات الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون أن تضيف اليها شيئا ، فان المحكمة لا تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع ولا تكون ملازمة بلفت نظره الى هذا التعديل .

(جلسة ٩/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ ق مجموعة الأحكام ج ٢ بند ٢٨ ص ١٢٠٥ ، جلسة ١٥/١٢/١٩٥٤ طعن رقم ١١٨١ لسنة ٢٤ ق * مجموعة الأحكام ج ٢ بند ١٠٠ ص ١٢١٧) .

● للمحكمة وهي تحكم في الدعوى أن تعد المتهم شريكا لا فاعلا في الجريمة المرفوعة بها الدعوى مادامت لم تستند في ذلك الا على الوقائع التي شملها التحقيق ورفعت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة ، ولا وجه للتظلم من ذلك لأن مرافعة المتهم يجب أن تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصوفة بكل الأوصاف التي يصح أن تعطى لها قانونا لا بالوصف المرفوعة به الدعوى وحده ، فان هذا الوصف بطبيعة الحال مؤقت وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعدله في أى وقت الى الوصف الذى ترمى هى الى تصحيحه .

(طعن رقم ٥٥٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧١٦ .

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٣٢ ص ٢٣٠ ، طعن رقم ٥٥٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/١ س ٢٨ ص ٨٣٥) .

تعديل وصف التهمة — في حدود الواقعة التى تضمنها أمر الاحالة —

بجعل المتهم شريكا فى الجنائية بدلا من اعتباره فاعلا أصليا .

متى كانت الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا فى الجنائية هى بعينها الواقعة التى رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهى بذاتها الواقعة التى كان يدور عليها الدفاع ، فلا على المحكمة اذا هى لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه الى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة ، ولا ينطوى هذا التعديل الذى ارتأته على مساس بحق للمتهم ، بل دعاها اليه التزامها بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة فى الدعوى ، مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية . وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتما قبل قضائها فى الدعوى أيا كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة فى المادة ٣٠٤/٢١ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة

الأدلة بكامل حريتها باستيفاء ما تطمئن الى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تطمئن اليه منها دون ابداء رأيها للمتهم مقدما • ولا يعطى ذلك للمطاعن حقا في اثارة دعوى الاخلال بالدفاع •

الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها ، وتقدير (طعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٣٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٣ س ١٤ ص ٤١٩) •

**تعديل وصف التهمة — في حدود الواقعة التي تضمنها أمر الاحالة —
بجعل المتهم شريكا لفاعل أصلى غير معين من بين المتهمين بدلا من كونه
شريكا لشخص معين في جناية القتل •**

● المحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذى يصدر منها بالمعقوبة وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير سبق تعديل في التهمة بشرط ألا توجه الى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق ، وألا يكون التغيير الذى تجريه من شأنه أن يخل بحق الدفاع ، فإذا اعتبرت المحكمة متهما شريكا في القتل ، وهو مقدم اليها بصفته فاعلا أصليا ، وكانت الأفعال التى وصفتها بالوصف الجديد هى بعينها الأفعال المسندة اليه في أمر الاحالة والتى هى أساس الاتهام • فانها لا تكون قد خالفت القانون فى شيء • وكذلك لا مخالفة للقانون اذا قدم متهم الى المحكمة باعتباره شريكا بالاتفاق والمساعدة لشخص معين فى جناية قتل فاعتبرته شريكا لفاعل أصلى غير معين من بين المتهمين • لأن أساس الاتهام واحد فى الجاليتين لم يتغير وهو الاشتراك فى القتل بطريق الاتفاق والمساعدة •

(جلسة ٩/٥/١٩٣٨ طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٨ ق • مجموعة الأحكام ج ٢ بند ٩٢ ص ١٢١٠) •

ما لا يعد تعديلا في التهمة مما تلتزم معه المحكمة بلفت نظر الدفاع
● متى كان الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن القتل حدث بالخنق وكنتم النفس معا ، وكان هذا التقرير من بين الأوراق الأساسية التى كانت مطروحة على بساط البحث فى الجاسة والتفت اليه الدفاع فى مرافعته ، وكان بيان وسيلة القتل بالاستناد الى الدليل الفنى المعروض

وكونه تم باسفكسيا الخنق وكتم النفس معا دون الاجتزاء بأحدهما ، لا يعتبر — في صورة الدعوى — تعديلا في التهمة مما تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع اليه ، خصوصا اذا كان هو قد نبه عليه والتفت اليه وتراجع على أساسه ، وانما هو استظار للصورة الصحيحة للحادث من واقع الأداة المقدمة في الدعوى ، مما تماكه محنة الموضوع من تلقاء نفسها في خاوة المداولة ، وكانت المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى ما التفت هو اليه وكان الحكم قد حصل من اعتراف الطاعن الثانى أن القتل حصل خنقا برباط وأنه ضرب المجنى عليها بالحجر على وجهها ، اذ همت بالصياح وعول على تقرير الصفة التشريحية في بيان كيفية القتل واسهام كتّم النفس مع الخنق في احداثه ، وجعل هذين الدليلين ضميمتين متكاملتين في تحصيل الواقعة بغير تعارض بينهما • فان ما أثاره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون له من وجهه ولا يعتد به •

(طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٣٤٤) •

● لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التى وقع بها القتل على غير ما جاء بأمر الاطالة ، ذلك بأنه وان كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التى رفعت بها الدعوى عليه ، الا أن التغيير المحظور هو الذى يقع فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التى يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلزم المتهم بموضوع الاتهام ، كمحل وقوع الجريمة ، فان للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التى تضمنها أمر الاحالة والتى كانت مطروحة على بساط البحث •

(طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٦٠) •

● لا يعيب الحكم أن نسب الى الطاعن استعمال الاسكين خلافا لما جاء بأمر الاحالة — من أنه وآخر قتلا المجنى عليه بأن ألقيا عليه حجرا وطعنه المتهم الآخر بسكين — مادام أن الحكم لم يتناول التهمة التى رفعت بها الدعوى بالتعديل ، وهى تهمة القتل العمد مع سبق

الاصرار ، ومادام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها واستنادا إلى المنطق والعقل ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة — وبغض النظر عن الوسيلة — إلا عن جريمة القتل العمد وهي الجريمة التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى .

(طعن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣ س ١٢ ص ٧٦٩) .

يتعين في حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة . المقصود
بعبارة « بيان الواقعة » .

● من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، والا كان الحكم قاصرا . والمقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه في بداية أسبابه من صورة الواقعة على نحو ما أثبتته محرر محضر جمع الاستدلالات أن هذه الصورة لا يتوفر فيها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجناية الشروع في القتل بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه القانون ويتغياها من هذه البيان ، هذا إلى أنه يبين من تحصيل الحكم لشهادة الشهود أن صورة الواقعة قد اضطربت في ذهن المحكمة على نحو لا يعلم معه ما استقرت عليه في هذا الصدد مما يعيب الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/١٩ س ٢٣ ص ٧٧٧)

● من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن

الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المأخذ ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة الى نتيجة تقرير الصفة التشريحية دون أن يبين مضمونه من وصف الاصابات المنسوب الى الطاعن احداثها ، وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها ، حتى يمكن التحقق من مدى مؤامرتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل المسام شاملا يهيء لها أن تمحيصه التامحيص الشامل الكافي الذي يدل على أنها قناعت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا لمحكمة النقض من التعرف على صحة الحكم من فساد ، فان الحكم يكون قد تعيب بالقصور الموجب لنقضه .

(طعن رقم ١١٤٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ص ١٢٨٨ ، طعن رقم ٩٥٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ص ٥٧) .

لم يرسم القانون شكلا معينا لصياغة بيان الواقعة • لا تلتزم المحكمة إلا بالأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها •

لم يرسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة لاعتوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون • والأصل أن المحكمة لا تلتزم في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ومن ثم فانه لا يقدر في سلامة الحكم اغفاله تحصيل المعاينة والتحدث عنها لأنها لم تكن ذات أثر في قضاء المحكمة ولم تعول عليها •

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦١٤ ، طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ص ٤٩٢) .

**حكم الادانة • وجوب تبيان مضمون كل دليل من أدلة الثبوت
وفكر مؤداه والا كان باطلا •**

● جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب أن يبين كل حكم
بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ، ويذكر مؤداه حتى يتضح
وجه استدلاله به وسلامة مأخذه ، تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار في الحكم
والا كان باطلا •

(طعن رقم ٤٢٧ لسنة ٤٣٠ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤ س ٢٠٤ ص ٧١٥) •

٧ - تسبب الأحكام بالنسبة للركن المعنوي

**ضرورة أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني انتوى ازهاق
روح المجنى عليه • وأن تدل على ذلك بالأدلة المؤدية الى توافر هذه النية •**
● في جناية القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن
الجاني انتوى ازهاق روح المجنى عليه وأن تدل على ذلك بالأدلة
المؤدية الى توافر هذه النية ، وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني
في جرائم القتل العمد والمضرب المفضى الى الموت والقتل الخطأ تتحدد
في مظهرها الخارجي ، وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن
الأخرى هي النية التي عقدها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون
لها • فممتى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب
على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدل عليه بالتدليل
الكافي حتى لا يكون هناك محل لاشك في أن الموت هو نتيجة جريمة
ضرب أفضى الى الموت أو اصابة خطأ وحتى يتييسر لمحكمة النقض
مراقبة صحة تطبيق القانون •

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٩ طعن رقم ٩٣ لسنة ٩٠ ق • مجموعة المقواعد
ج ٢ بند ٤٥ ص ٩٥٥) •

● ان جناية القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على
المنفس بعنصر خاص يختلف عن المقصد الجنائي في سائر الجرائم ، وهذا

العنصر هو انتواء الجاني ازهاق روح المجنى عليه • ولذلك يجب دائما عند الحكم بالادانة استظهار هذا العنصر صراحة مع ايراد الأدلة على توافره ، وذلك على النسواء فاعلا أصليا كان المحكوم عليه أو شريكا •
(جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ١٠ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦٥ ص ٩٥٨) •

● يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل العمد أن تقيم الدليل عن أن المتهم كان يقصد قتل المجنى عليه أي ازهاق روحه ، ولا تكفى بأن تثبت عايه الفعل المادى الذى تعمد ارتكابه والا كان حكمها معيبا واجبا نقضه •

(جلسة ١٩/٣/١٩٥١ طعن رقم ١٨١٨ لسنة ٢٠ ق • مجموعة الأحكام ج ٢ بند ٥٤ ص ٩٥٦) •

قصد القتل أمر موضوعي • سلطة محكمة الموضوع في توافر هذا القصد • ورقابة محكمة النقض •

● نية القتل العمد أمر موضوعي يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التى أثبتتها وأسس رأيه عليها من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى رتبها •

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ٤/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٥٥ ، طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٧٢) •

● لا مصلحة للطاعن في النعى على الحكم بالقصور في استظهار قصد القتل مادامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا القصد •

(طعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٣٠/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١١٣٣ ، طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦) •

● قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر ، وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتينا الجاني وتنم عما يضمره في نفسه ، وهو موكول الى قاضى الموضوع — في حدود سلطته التقديرية — لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم

المطعون فيه سائغ وكاف في التدليل على توافر قصد القتل في حق
الطاعن فإن منازعته في ذلك لا يكون لها محل .

(طعن رقم ٣٣١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٤ س ٢١٥ ص ٤٥٣ ،
طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٤٩٢ ، طعن
رقم ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ٨/١/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٤) .

● لئن كان استخلاص نية القتل لدى الجاني وتقدير قيام هذه
النية أو عدم قيامها ، أمرا موضوعيا متروكا لمحكمة الموضوع دون معقب ،
إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا ، وأن تكون الوقائع
والظروف التي استندت إليها وأسست عليها رأيها تؤدي عقلا إلى
النتيجة التي رتبها عليها ، ومحكمة النقض أن تراقب ما إذا كانت
الأسباب التي أوردتها تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ٨/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٩٣) .

ما يكفي لثبوت نية القتل • تسبب غير معيب • أمثلة •

● متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف
الواقعة وتعتمد الطاعن أحداث أصابت قاتلة ، فإنه لا يقدح في ذلك أن
يكون المتهمان قد استعملوا في القتل آلات غير قاتلة بطبيعتها وهي عصا
غليظة ، مادامت هذه الآلة تحدث القتل ، ومادام الطبيب قد أثبت
حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من
الضرب بعصا .

(جلسة ١/١/١٩٥٣ طعن رقم ١٠١٤ سنة ٢٤ ق • مجموعة القواعد •
ج ٢ رقم ٣٠ ص ٩٥٤) .

● ان إصابة المجنى عليه في غير مقتل ، لا تنتفى معه قانونا توافر
نية القتل .

(جلسة ١١/١/١٩٥٥ طعن رقم ١٢١٨ سنة ٢٤ ق • مجموعة القواعد •
ج ٢ رقم ٣١ ص ٩٥٤) .

● إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله « وحيث أن الحاضر مع المتهم الأول طاب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطواه التي استعملها في طعن ليست قاتلة بطبيعتها ولا تتبىء عن نية القتل ، وحيث أن هذا الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعى من نفاذ الجرح الى التجويف الضدرى وأن الاصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها الى المجنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه المجنى عليه ازهاق روحه » . فان هذا الذى قرره الحكم من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه .

(طعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢/٢٧ س ٧ ص ٢٦٧) .

● متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل في جريمة القتل العمد المسندة للمتهم واستظهرها في قوله « وحيث أنه عن توفر نية القتل عند المتهم أنه استل سكيناً ذات حد واحد مدبب الطرف طوله ١٥ سم طعن بها المجنى عليه طعنة شديدة وسدها بقوة الى مواضع قاتلة للقلب والحجاب الحاجز والكبد والمدافع على ارتكاب جريمة القتل سابقة اتهام أخ القتل في مقتل ابن عم المتهم قبل هذا الحادث بيومين » . فان هذا الذى قاله الحكم سائغ في استخلاص نية القتل لدى المتهم وصحيح في القانون .

(طعن رقم ٨٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٤/٢ س ٧ ص ٤٧٨) .

مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٩ ص ٧٥١) .

● استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملابساتها ومن حداثة سن المجنى عليه ومرضه وهزاله ومن ضربه بشدة وغنف بحذاء خشبي ضربات متوالية في مواقع قاتلة من جسم الضئيل واستمرار المتهمة في الضرب الى أن حضرت الشاهدة وانتزعت المجنى عليه منها ،

- هو استخلاص سائق سليم يكفى في اثبات توافر نية القتل •
- (طعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/٧ س ٨ ص ٤٨٣)
- مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١٦ ص ٧٥٢) •

● إذا استنتجت المحكمة نية القتل من معاينة « الكريك » الذى استعمل في ضرب المجرى عليه ومن موضع الاصابة وجسامتها وشدة المضربة ومن باقى ظروف الحادثة التى استعرضتها في حكمها فلا يعيب حكمها أن يكون قد أوضح مع ذلك ما يفيد أن المتهم ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، ولا أنه لم يرد على دفع المتهم بأنه كان يحمل « الكريك » الذى استعمله في القتل بمقتضى صناعته ، إذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين تونه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب ، لأن الغضب يبعد سبق الاصرار فقط ، ولأن وجود الكريك بيد المتهم لا يمنع المتهم عند انفعاله من أن ينوى القتل في الحال وينفذ نيته بما في يده •

- (جلسة ١٩٤٢/٣/٢٨ طعن رقم ١٥٨٩ سنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٦٠ ص ٩٥٧) •

● إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الثانى أنه فاعل أصلى في الجريمة التى دانه بها مع المتهم الأول بما جمع بينهما من وحدة المقصد على ارتكابها والظهور على مسرحها واتيانه دورا مباشرا في تنفيذها ، وأثبت ترصدهما للمجرى عليه في طريق مروره ، وأن المتهم الأول أطلق النار عليه لتنفيذا لهذه النية المبيتة ، وكان ما أورده الحكم في التدايل على توافر نية القتل لدى المتهم الأول ، كما ينسحب عليه ينسحب بطريق اللزوم على المتهم الثانى ، فان ما يثيره هذا الأخير في طعنه في شأن القصور في تسبيب توافر نية القتل لديه يكون على غير أساس •

- (طعن رقم ٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٣٢) •

● إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن نية القتل قائا « ان نية القتل ثابتة من اعتراف المتهم في بدء التحقيق من أنه بدأ بإطلاق النار على المجرى عليه ومن أنه صوب الى المجرى عليه طبنجة

محشوة بالرصاص وهو سلاح قاتل بطبيعته استمر يطلقها عليه حتى أفرغها فأصيب المجنى عليه بثلاثة أعيرة منها ، وملا بسة بعيار رابع ، والحائط بعيارين ، ولا شك أن تعدد الإطلاق الأعيرة على المجنى عليه وإصابة بعضها لمقتل مع ملاحظة ظروف الحادث مما يقطع بتوافر نية الإجهاز عليه وإزهاق روحه • ومن ثم فلا محل لاعتبار الحادث قتل خطأ • فان ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه اقتناع المحكمة بقيام نية المقتل لدى المتهم كاف في العقل للاستدلال على ثبوتها •

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٤ طعن رقم ٩٣ سنة ٢٤ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ رقم ٨٦ ص ٩١ •)

● إذا كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها في قوله « وحيث أنه عن نية القتل فالثابت مما تقدم أن المتهم تخير لارتكاب الجريمة وقتا كان المجنى عليه فيه نائما وجثم فوقه حتى يشل حركته اذا ما استيقظ وطعنه ثلاث طعنات بألة قاتلة هي سكين ، وفي إحدى هذه الطعنات أغمد المتهم سكينه في جدار الصدر الأيسر للمجنى عليه فوق حلقة الثدي الأيسر تماما ، فنفذت الطعنة الى تجويف الصدر الأيسر وأصابته مقتلا من المجنى عليه ، وذلك يدل على أن المتهم قصد إزهاق روح المجنى عليه متوافرا في حقه المقصد الجنائي الخاص » • فان ما قاله الحكم من ذلك سائغ • أما مجرد عدم قول المجنى عليه أن نية الطاعن كانت منصرفة الى القتل ، أو قوله أنه لا يعرف قصد الجاني فإنه ليس من شأنه أن يقيّد حرية المحكمة في استخلاص ذاك القصد من كافة ظروف الدعوى •

(جلسة ٢٢/٦/١٩٥٤ طعن رقم ٥٥٦ سنة ٢٤ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ رقم ٩١ ص ٩١ •)

● متى كان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر نية القتل لدى الطاعنين ، من إحاطتهم بالمجنى عليه وقت أن ظفروا به ، وطعنهم له العديد من الطعنات بالسكين في مقاتل من جسمه ، في رقبتة وصدره وبطنه ، وقيام الطاعن الثاني بذبحة بعد أن سقط أرضا ، ولم يتركوه

الا بعد أن تيقنوا من الاجهاز عليه وأنه أصبح جثة هامدة ، وأن دافعهم في ذلك الأخذ بثأر والد المتهم الثانى الذى أتهم المجنى عليه في قتله ، ولكن حكم ببراءته قبل الحادث بيومين ، مما أثار حفيظة النجاة للأخذ بثأرهم ، فان ما أورده الحكم تدليلا على قيام تلك النية لدى الطاعنين من الظروف والملايسات التى أوضحتها في هذا الشأن سائق وكاف لاثبات نية القتل لديهم .

(طعن رقم ١٩٢١٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ص ١٤٥ .

طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦١٤) .

● لما كان الحكم قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حق المتهمين في قوله ، بأن نية القتل ثابتة من استعمال المتهمين لسلح نارى قاتل بطبيعته ، ومن تعدد الأعيرة النارية بجسم المجنى عليه ، ومن إصابته في مقتل بالطرف العلوى الأيمن والصدر والبطن والركبية اليسرى ، ومن اطلاق النار على المجنى عليه على مقربة منه فيما أصابه من إصابة على بعد نصف متر الى متر ، فان الحكم يكون قد دلل بذلك على قيام هذه النية تدليلا سائعا .

(طعن رقم ٥٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ص ٣١٩ ، طعن

رقم ١١٥٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ص ١٢٩٢ ، طعن

رقم ٢٧٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٧ س ٢١٥ ص ٣٩٠) .

● لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهمين من قيامهم مجتمعين بالاعتداء على المجنى عليها بعضا غليظة أحدثت القتل ، وبضربات متعددة من جسمها ، وكذلك في رأسها وهى مقتل ، اذ حرك فيهم كوا من الحقد والغضب الذى يحملونه بين جوانبهم لقتيلهم الراحل فأقدموا على فعلتهم غير عابئين بنتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يترتب عليها من مسئوليات ، ولم يتركوها الا قتيلة وهو ما ابتغاه المتهمون ومن اعتراف المتهم الأول تفصيلا في التحقيقات » واذا كان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائعا في التدليل

على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، فإنه لا محل للنعي عليه في هذا الصدد .

• (طعن رقم ٨٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ص ٣٧٣) •

● لما كان الحكم قد ساق على قيام نية القتل تدليلاً سائغاً واضحاً في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بالاطباق على رقبة المجنى عليها بيديه ووضع جليباها في فمها حتى منع عنها النفس ، ومن ذهابه الى منزلها في هذا الهزيع الأخير من الليل ، وسؤالها عما سمع من الأطفال وما أدلت به من حملها سفاحاً ، وكذلك من اعترافه بالقتل وأنه قصد ازهاق روحها » •
• ين ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد •

• (طعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ص ٥٦) •

● لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله « وحيث أنه عن نية القتل العمد فثابتة في حق المتهم — الطاعن — من استعماله لسلاحين (خنجر وطوبى) من شأنهما إحداث الموت وطعنه للمجنى عليه بأحدهما وهو الخنجر في مواضع متعددة في جسمه وفي رأسه ووجهه وظهره عند طعنات وكانت إصابة الظهر في مقتل ، كما هو ثابت من تقرير الصفة التشريحية ، وقد والى المتهم كيل الطعنات للمجنى عليه بهذا الخنجر حتى انتبى مرتين ولم يرده ذلك على الكف على الاعتداء بل واصل اعتدائه بطلعة حجر كبيرة أجهز بها على المجنى عليه بضربة في الجانب الخفى الأيسر من فروة الرأس ، الأمر الذى تستظهر منه المحكمة بيقين ثابت أن المتهم انتوى ازهاق روح المجنى عليه » • وكان ما يتحدى به الطاعن من أن إصابة الرأس وحدها هي التي تعزى اليها الوفاة — فضلاً عن أنه منقوض بما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية بشأن ما ساهمت به باقى الاصابات في الوفاة من نزيف وصدمة عصبية — فهو مردود بأن القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة

بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيتها الجانى وتتم عما يضمرة فى نفسه • ومن ثم فان استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل الى محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية مادام تدليلها على توافرها كافيا •

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٦ بس ٢٧ ص ٧٣٨) •

● متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل فى قوله « وكان يبين من أقوال الشهود أن كلا من المتهمين ضرب واحدا معينا من المجنى عليهم ، ولم يشترك اثنان منهم أو يشترك ثلاثتهم فى ضرب شخص واحد من بين المجنى عليهم ، وكانت ضرباتهم من الضراوة والبشاعة والعمق وتوجيهها الى مقاتل المجنى عليهم توتغدها فى أكثر من مقتل بالنسبة للمجنى عليهما الأولين ، واستعمالهم آلات صلبة ذات حافة حادة » مطواة « فى مقارفة الحادث على نحو يقطع بتوافر نية ازهاق أرواح المجنى عليهم فى جانبهم » ••••• لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافيا وسائغا فى المتدليل على توافر نية القتل ، فان ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن يكون غير سديد •

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٨ بس ٢٩ ص ٤٣٨) •

● لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها فى حق الطاعن بقوله « ومن حيث أنه عن نية القتل فقد استخلصتها المحكمة استخلاصا سائغا من واقع الدعوى ومتطق سياقها المتمثل فى الشجار الذى نشب بين الفريقين ثأيقظ حفيظة المتهم وأثار فيه كوامن العدوان والرغبة فى الاجهاز على المجنى عليه فانعكس ذلك فى الأداة القاتلة التى صوبها الى مقتل من المجنى عليه ثم أطلقها عليه ••••• » فان هذا حسبه للتدليل على نية القتل حسبما هى معرفة به فى القانون ، وليس على المحكمة من بعد أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التى تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت الى أدلة الثبوت التى أوردتها وينحل جدل الطاعن فى توافر نية القتل بدوره الى جدل

موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى. واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ص ٤١) •
● واذا كان الحكم قد ساق على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعن بقوله « وحيث أن نية القتل ثابتة قبل المتهم من قيامه بتغريق المجنى عليه بقصد ازهاق روحه وعدم افلاته لرأس المجنى عليه الا بعد أن تحقق مأربه وتيقننه من وفاته » ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن استدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ص ٢٣٢) •
● واذا كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في اثبات توافرها لدى الطاعنين في قوله « أنهما استعملتا سلاحين نارين من شأنهما أحداث القتل وصوب كل منهما سلاحه الى المجنى عليه وأطلقا منه عدة أعيرة عليه قاصدا من ذلك قتله وازهاق روحه وأصابه أحد الأعيرة في جسمه والدافع لهما على اعتراف جريمة القتل سابقة اتهامهما المجنى عليه » . فان منعى الطاعنين في خصوص قصد القتل يكون غير سديد .

(طعن رقم ٧٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٣١٥ س ٣٠ ص ٢٩٤) •
ما لا يكفي لثبوت نية القتل • تسبب معيب • أمثلة •

● استعمال سلاح قاتل بطبيعته واصابة مقتل من المجنى عليه لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني •

(طعن رقم ٧٩٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/١٦ س ٧ ص ١٠٤٢ ، رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ص ٤١١ • مجموعة القواعد ج ٣ رقم ١.١ ص ٧٥١) •

● ان مجرد استعمال سلاح ناري والحاق اصابات متعددة بمواضع

خطرة من جسم المجنى عليه لا يفيد حتما أن المتهم قصد ازهاق روحه ،
ولا يكفي الاستدلالات بهذه الصورة في اثبات قيام هذا القصد •

(طعن رقم ١٢٠٠ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/١/٢١ س ٩ ص ٧٩ •
مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٠ ص ٧٥٢) •

● متى كان الحكم لم يبين من ظروف الدعوى وأداتها وما استند
اليه لاثبات أن المتهم حين أطلق العيار على المجنى عليه وأصابه في ابهام
يده كان قاصدا القتل ، وكان ما قاله من استعمال المتهم سلاحا ناريا
قاتلا ورغبته في استعادة زوجته بالقوة لا يلزم منه حتما أن المتهم عند
إطلاق العيار كان قاصدا قتل المجنى عليه لا مجرد إصابته ، فإن ما ذكره
الحكم تدليلا على توافر قصد القتل والشروع فيه يكون مشوبا بالقصور •
(طعن رقم ١١٩٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/٢٥ س ٨ ص ٩٢٦ •
مجموعة القواعد ج ٣ ص ٧٥٢) •

● لما كان ما أورده الحكم يفيد أن المحكمة قد استندت — ضمن
ما استندت اليه — في اثبات القصد الخاص لجريمة الشروع في القتل
الى إصابة المجنى عليه ، في حين أن الثابت من الحكم أن المطاعن أطلق
العيار على المجنى عليه فأصابه في فخذه الأيمن ونفذ منه الى فخذه
الأيسر وهي أجزاء من الجسم ليست من المقاتل ، كما جاء بالتقرير
الطبي — حسبما حصله الحكم — خلوا من اثبات أن إصابات المجنى
عليه في مقتل ، ولما كان إطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه
لا يفيد حتما أن الجاني انتوى ازهاق روحه ، وكانت الإصابة في مقتل
لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل الا اذا ثبت أن الجاني صوب العيار
الى المجنى عليه متعمدا إصابته في الموضع الذي يعد مقتلا من جسمه ،
وهو ما لم يدل عليه الحكم ، فانه يكون معيبا بالقصور في البيان •

(طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ص ٨٤٠) •

● اذا كان الحكم في بيان واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث
وقع في وضوح النهار ، وأن المسافة بين المتهم وبين إصابها العيار
الذي أطلقه لم تكن بعيدة ، وأن إصابتها كانت في الساعد ، وأن العيارات

التي أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة ، وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء ، وأن هذا المتهم كان بجانبه زميل له يحمل سلاحا لم يستعمله ، وأن غريمه الذي حمله على ارتكاب فعلته بضربه اياه وتعننته معه لم تصله أية إصابة ، وأن ساعد المجنى عليها كان مرفوعا الى أعلى وقت أن صادف المقذوف ، ومع ما أثبتته من كل ذلك قد انتهى الى القول بقيام نية قتل المجنى عليه لدى المتهم على أساس أنه كان في استطاعته لو لم يكن منتويا. القتل أن يطلق بندقيته الى أعلى للتخويف • فهذا فساد منطق لا يصح أساسا للحقيقة القانونية التي أقامها الحكم عليه لأنه يؤدي الى نقيضها • ... (جلسة ١١/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٥ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٠٠ ص ٩٦٢) •

● إذا كان الحكم قد تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله أنها « ثابتة ثبوتا قاطعا من الاصابات المتعددة القاتلة التي لحقت المجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا ، وأحدثت تهشما في الجمجمة وتهتكا في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال » • فانه يكون قاصرا • لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته الى ثبوت قصد القتل • (جلسة ٢٨/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٢٥ سنة ٢١ ق • مجموعة الأحكام ج ٢ بند ١٠٨ ص ٩٦٤) •

● إذا كان الثابت من الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه أن فريقا من رجال الشرطة (مخبرين) من بينهم المتهم (الطاعن) كانوا كاهنين في الزراعة حين أقبل المجنى عليه يحمل بندقية • ولما تنبه الى وجودهم ناداه المتهم محذرا اياه من محاولة التهرب ولكنه استدار يريد العودة من حيث أتى فعاجله المتهم بعبارة نارية أرداه قتيلا ثم ضبط البندقية التي كان يحملها • متى كان ذلك وكانت الواقعة على هذه الصورة ليس فيها ما يدعو المتهم الى ازهاق روح المجنى عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ دانه بجناية القتل العمد واستدل على توافر نية القتل لديه من أن اطلاق النار على المجنى عليه كان مخالفا لتعليمات

رئيسه وأنه كان يتعين عليه أن يبدأ بارهابه ثم بإطلاق النار على غير
مقتل من جسمه — ما استدل به الحكم من ذلك لا يفيد توافر القصد
الخاص في جنائية القتل العمد ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقصور
متعينا نقضه •

(طعن رقم ٣١٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ١٦ ،
طعن رقم ٧٠١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٧٥) •

● ولما كان استدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب
وظروف الحال في الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن ، لم يكن
سوى مجرد رأى استنتاجي لا يفيد العلم الحقيقي بنية الفاعل ، ثم
أن تخلفا عن مستوى التصويب واتجاهه الى الناحية التي كان بها
المجنى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب في هذه الصورة كان
بقصد ازهاق روحه ، وكان ما قتله الحشم من عنف الخصومة في المعركة
وعدد الأعيان المسند الى الطاعن اطلاقها ، لا تؤدي حتما الى اثبات نية
القتل لديه ، لاحتمال أن لا تتعدى نيته في هذه الحالة مجرد الاصابة
وهو لا يكفي في اثبات نية القتل ، كما أن تعدد الأعيان التي أطلقت دون
أن تحدث اصابة الا من واحد منها مما يتعذر معه القول بأن مطلقها
وهو خفير نظامي عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل • ومن ثم
فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يكفي في الكشف عن القصد الخاص
في جريمة القتل التي دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه
مما يعيبه بما يستوجب نقضه •

(طعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ص ٨٥٩) •

● لما كان ما أورده الحكم بيانا لنية القتل العمد لا يفيد سوى
الحديث عن الفعل المادي الذي قارقه الطاعن الأول من أنه كان يحمل
سلاحا ناريا معمرا بالرصاص وقد أطلق منه طلقات أصابت احداها
المجنى عليه ، دون أن يكشف الحكم عن قيام نية القتل بنفس الطاعن
الأول ، وكان لا يغنى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن الأول أطلق

المقذوف الناري الذي أصاب المجنى عليه « بقصد قتله عاى أثر كشف واقعة السرقة والتماسا للخلاص منها دون ضبط الجناة » . وهذا الذى ذهب اليه الحكم فى هذا الخصوص لا يفيد حتما وبطريق اللزوم أن الجانى انتوى ازهاق روح المجنى عليه ، وهو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية على توافره ، وهو ما لم يدل عليه الحكم ، اذ قد يكون اطلاق النار بقصد التعدى فقط أو شل حركة المجنى عليه أو مجرد ارهابه ، الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ص ٦٦٤ ،

طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ص ٦٨٩) .

● متى كان الثابت من الحكم أن المجنى عليه أصيب من العيار الناري أثناء الشجار ، فى فحده الأيسر ، وهذا الجزء من الجسم ليس من المقاتل ، وكان اطلاق العيار الناري صوب المجنى عليه ومن مسافة قريبة ، لا يفيد حتما أن الجانى انتوى ازهاق روحه ، وهو ما لم يدل عليه الحكم . فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٦ س ٢١ ص ١٠٠٩)

● لما كان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن نية القتل استقلالا ، وانما عرض لها فى صدد بيانه لواقعة الدعوى وفى معرض رده عاى دفاع الطاعن ، وكان ما أورده فى هذا الخصوص استدلالا منه على توافرها لدى الطاعن ، من تصويبه البندقية نحو المجنى عليه واطلاقه منها عيارا ناريا عليه ، لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المسمى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته ، واطلاق عيار نارى منه على المجنى عليه ، وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ، مادام لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الطاعن ، ولا يغنى فى ذلك ما قاله الحكم — سواء فى معرض بيانه لواقعة الدعوى أو فى مقام رده على دفاع الطاعن — من أن الطاعن قد أطلق المقذوف الناري الذى أصاب المجنى عليه قاصدا قتله أو يقصد ازهاق روحه ، اذ أن قصد

ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه ،
• فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالمقصور .

(طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ص ٤٨٧ ،
طعن رقم ١١٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤ س ٢٥ ص ١٨٠) •

● لما كان الواضح من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه حين عرض للحديث عن توافر قصد ازهاق الروح لدى الطاعن اقتصر على ذكر تعمد الجاني اتيان الفعل المسمى المتمثل في مناداته للمجنى عليها وتكليفها برفع « التندة » الحديدية التي شحنها بتوصيلة كهربائية ممتدة بسلك من محله ، دون أن يعرض لدفاعه ، القائم على نزوعه الى المداعبة عن طريق ائصال سلك كهربائي بالتندة حتى اذا ما أمسك به الأولاد وارتعشوا ضحك عليهم ، ويقول كلمته فيه ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه وإلحالة .

(طعن رقم ٣٣٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ص ٤١٩) •

● لما كان ما أورده الحكم لا يفيد سوى الحديث عن الفعل المسمى الذي قارفه الطاعن ، ذلك أن اطلاق النار صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجاني انتوى ازهاق روحه لاحتمال أن لا تتجاوز نيته في هذه الحالة مجرد الارهاب أو التعدي ، كما أن أصابه المجنى عليه في مقتل لا يكفي بذاته لثبوت نية القتل في حق الطاعن ، إذ لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه ، لأن تلك الاصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ، ولا يغني في ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قصد قتل المجنى عليه ، إذ أن قصد ازهاق الروح انما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بايراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه ، لما كان ما تقدم ، وكان ما ذكره الحكم على ما سلف تدليلاً على توافر نية القتل لا يكفي لاستظهاره فإنه يكون مشوباً بالمقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ص ٦٧٦) •

الفصل الثاني

الظروف المشددة

للقتل العمد ظروف تجعله أجسم خطرا وأشد وقعا فيستأهل تشديد العقوبة وهذه الظروف المشددة حددها المشرع على النحو التالي •

أولا : تشديد يكون مرجعه نفسية الجاني وقصده • وتعنى به سبق الاصرار (م ٢٣٠ عقوبات) •

ثانيا : تشديد يتعلق بكيفية تنفيذ الجريمة ويندرج في هذا النوع :
أ - القصد (م ٢٣٠ عقوبات) • ب - استعمال السم في القتل (م ٢٣٣ عقوبات) •

ثالثا : تشديد يتعلق بنشاط الجاني وغرضه ويندرج في هذا النوع

(أ) اقتران القتل بجناية (م ٢٣٤/٢ عقوبات) •

(ب) ارتباط القتل بجناية أو جنحة (م ٢٣٤/٢ عقوبات) •

رابعا : تشديد يرجع الى صفة المجنى عليه • وتعنى به القتل الذي

يقع على جريح الحرب (م ٢٥١ مكررا عقوبات) •

ويلاحظ أن كل أسباب التشديد تفترض ابتداء توافر أركان القتل

العمد في صورته البسيطة ، فجرائم القتل المشددة ليست جرائم خاصة،

وانما هي جرائم قتل اقترنت بظروف مشددة من شأنها تغيير وصف

الجريمة • ومن ثم كان متعينا قبل البحث في توافر سبب التشديد

التحقق من توافر أركان القتل البسيط •

كما يلاحظ أيضا أن أسباب التشديد جميعها وجوبية ، فليست

للقاضي السلطة التقديرية في أن يحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد

البسيط على الرغم من توافر الظروف المشددة الا اذا قرر تطبيق الظروف

المخففة واستعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات •

وأَسباب التشديد عموماً ترتفع بعقوبة القتل العمد إلى الإعدام
عدا حالة ارتباط القتل بجناية أو جنحة التي ترفع فيها العقوبة إلى
الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

وأَسباب التشديد لها طابع مادي أو عيني ، ومن ثم فهي تسرى على
كل المساهمين في القتل . ويستثنى من ذلك ظرفاً سبق الإصرار وارتباط
القتل بجناية أو جنحة اللذان يتميزان بطابع شخصي ، فلا يتأثر بهما
من المساهمين غير من ثبت توافرها لديه (١) .
وسنعرض لحالات التشديد في جريمة القتل العمد كل في مبحث
مستقل .

المبحث الأول

سبق الإصرار

تعريف سبق الإصرار

سبق الإصرار هو التفكير الهاديء في الجريمة قبل التصميم عايتها
وتنفيذها . فهو يعني أن فكرة الجريمة قد خطرت للجاني قبل أن ينفذها
بوقت كاف أيتح له فيه أن يفكر بهدوء وسيطره على نفسه وأن ينتهي
إلى التصميم على ارتكابها بعد تقليب الأمر على وجوهه المختلفة (٢) .
وقد عرف المشرع سبق الإصرار في المادة ٢٣١ من قانون العقوبات
بقوله « الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب
جناية أو جنحة يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو غير
معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر
أو موقوفاً على شرط » .

والبين من نص المادة سالفة الذكر أن المشرع اهتم ببيان أن
يكون تفكير الجاني قد سبق إقدامه على تنفيذها ، ولكنه لم يبرز

(١) الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٢١٨ ص ٢٥٢ .

(٢) محمود نجيب حسنى . ص ٧٢ .

عنصره الأساسي ، وهو هـدوء الجاني في تفكيره وتخلصه من الانفعالات القوية التي تجعله غير منسيطر على نفسه • مما حدى بمحكمة النقض الى تفادي هذا النقص وقالت أن سبق الاصرار « يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطط تنفيذها بعيدا عن سورة الانفعال ، مما يقتضى الهدوء والرؤية قبل ارتكابها ، لا أن تكون الدفعة الأولى في نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره » (١) •

عناصر سبق الاصرار

يقوم سبق الاصرار على عنصرين :

١ - عنصر زمني يقتضى أن يكون التفكير في الجريمة قد سبق الاقدام على تنفيذها بوقف كاف طال أو قصر •

٢ - عنصر نفسي يقصد به حالة الهدوء والسيطرة على النفس التي يجب أن تتوافر للجاني حينما يفكر في ارتكاب جريمته بحيث يتاح له أن يقلب الأمر على وجوهه المختلفة •

والعنصر النفسى أهم من العنصر الزمنى لأن علة التشديد ترجع الى اعتبارات متعلقة بالعنصر النفسى • بل الحقيقة أن العنصر الزمنى ليست له أهمية ذاتية ، وإنما هو متطلب من أجل العنصر النفسى • ذلك أن التفكير الهادى يستغرق زمنا ، فهو غير متصور اذا صمم الجاني على الجريمة ونفذها بمجرد أن خطرت له فكرتها •

والعنصر الزمنى غير كاف في ذاته ، فاذا ثبت مضي فترة من الزمن بين التفكير في الجريمة والتصميم عليها وتنفيذها ، ولكن ثبت كذلك أنه لم يتوافر للجاني خلال هذا الوقت الهدوء في التفكير والسيطرة على النفس فان سبق الاصرار لا يعد متوافرا • وقد أكدت محكمة النقض ذلك فيما قالت « أن مناط سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة

(١) نقض ٢٥/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٥٧ •

وهو هادئ البال بعد اعمال فكرورويه » • ويترتب على ذلك أن الجاني الذي يقارن القتل مدفوعا بعامل الغضب والانفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق اصرار •

غلة تشديد العقاب

غلة تشديد العقاب عند توافر سبق الاصرار أن من يصمم على الجريمة وينفذها بعد أن فكر فيها تفكيرا هادئا أتاح له أن يقدر ما يترتب عليها من أضرار ومخاطر — سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمجنى عليه — هو أكثر خطورة ممن صمم على جريمته ونفذها تحت تأثير انفالات قوية حرمة هذا التقدير فلم يدرك ما تنطوي عليه الجريمة من أضرار ومخاطر • فسبق الاصرار اذن ينم عن نفسية خطيرة في الجاني الذي كانت ميسرة أهله فرصة العدول عن ارتكاب الجريمة ومع ذلك ظل متمسكا بعزمه عليها •

ملائمات سبق الاصرار

قد يكون سبق الاصرار مقتربا بقصد محدد حين تكون ارادة المفاعل منصرفة الى قتل شخص أو أشخاص معينين بالذات ، أو بقصد غير محدد كأن يبيت الجاني النية على قتل كل من يعترض طريقه كائنا ما كان • تؤيد ذلك المادة ٢٣١ بإشارتها الى « ايذاء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه » المصير •

وقد يكون سبق الاصرار مقتربا بقصد جنائي موقوف على حدوث أمر أو معلق على شرط • وقد صرح المشرع بذلك ، فقرر اعتبار سبق الاصرار متوافرا سواء كان « القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط » (المادة ٢٣١ عقوبات) ومن قبيل سبق الاصرار المقترب بقصد معلق على شرط • أن تبيت امرأة النية على قتل عشيقها اذا لم يتزوج بها ، ومن صمم بعد تفكير هادئ على قتل شخص اذا بدر

(٢) نقض ١٩٦٨/٥/١٩ س ٢٠ ص ٧٤٣ ، ١٩٧٠/١/٢٥ س ٢١ ص ١٥٧ •

منه اعتداء على كرامته أو غازل إحدى قريباته أو طالبه بدين في ذمته
أو حضر إلى داره •

ومتى تحقق سبق الاصرار يؤاخذ عنه المتهم ولو وقع خطأ في
شخص المجنى عليه أو في شخصيته ، فلا يعفيه خطؤه في الحالتين من
عقوبة القتل مع سبق الاصرار • لأن القتل وقع تنفيذا لارادة اجرامية
وقصد جنائي مقترن بالتدبير للقتل • وهذا القصد المصمم عليه لا يؤثر
فيه كون القتل وقع على فرد آخر غير الذي أراد الجاني ازهاق روحه •
ذلك بأن القانون يجعل من سبق الاصرار ظرفا مغنويا متصلا بالقصد
الجنائي (١) •

سبق الاصرار وتعدد المتهمين

لسبق الاصرار طبيعة شخصية باعتباره يقوم على عناصر نفسية،
ويمثل صورة من القصد • ومقتضى ذلك أنه قد يتوافر لدى بعض
المساهمين في الجريمة دون أن يتوافر لدى مساهمين آخرين في ذات
الجريمة • وفي هذه الحالة يتأثر بالتشديد من توافر لديه دون من
لم يتوافر عنه باعتباره ظرفا شخصيا (٢) (المادتين ٣٩ ، ٤١ عقوبات) •
والأصل أنه اذا ثبت الاتفاق بين المساهمين كان ذلك قرينة على
توافر سبق الاصرار لديهم جميعا • ذلك أن ما يقتضيه انعقاد الارادات
من وقت قد يطول يفترض مناقشة المشروع الاجرامي وتقليبه على وجوده
المختلفة بما يوفر عناصر سبق الاصرار (٣) • ولكن هذه القرينة غير
مطلقة ، فقد يتفق المساهمون على القتل في وقت لا تكون نفوسهم
خلاله هادئة أو يكون الاتفاق فجائيا سابقا على تنفيذ القتل بلحظات
فلا تتوافر عناصر سبق الاصرار • وقد قالت محكمة النقض بأنه

(١) محمود ابراهيم ص ٣٣ بند ٤٣ •

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ١٩١ ص ٢١٨ ، الدكتور عمر السعيد

رمضان رقم ٢٢٠ ص ٢٥٧ ، الدكتور عبد المهيم بكر رقم ٤٨ ص ٦٩ •

(٣) محمود نجيب حسنى ص ٧٧ •

« لا تناقض بين نفي سبق الاصرار واقتضاد وبين ثبوت حصول الاتفاق على الفعل بين الفاعلين الأصليين » (١) •

ولكن هل يعنى ثبوت سبق الاصرار لدى المتهمين تحقق الاتفاق بينهم في ذات الوقت ؟

ذهبت محكمة النقض الى ذلك نقضت بأن « مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لاغادة الاتفاق غير ما تبنته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار » (٢) ولكن هذا القضاء أن عبر عن الوضع الغالب ، فهو لا يعبر عن وضع مطلق الصحة • فالغالب أنه اذا اتحد موضوع التفكير والتصميم تحقق بذلك الاتفاق • ومع ذلك فمن المتصور أن يصر شخصان — كل على حده — على تنفيذ القتل دون أن يكون بينهما اتفاق ، كما لو أصر شخصان على قتل عدو مشترك لهما ثم قارفا فعليهما في ذات الوقت أو في وقتين متقاربين (٣) •

اثبات سبق الاصرار

قد يتعذر وجود سبق الاصرار أحيانا ، لأن الاصرار أمر نفساني متصل بالقصد • ولهذا فان سبق الاصرار يخضع في الاثبات لقواعد قربية من قواعد اثبات القصد الجنائي •

ولما كان سبق الاصرار أمر نفساني فلا يمكن اثباته على نحو مباشر ، اذ ليس له كيان مادي ملموس يمكن أن ترد عليه وسائل الاثبات ، وإنما يستفاد من وقائع خارجية تكون بمثابة القرائن التي تكشف عن وجوده • وهذه القرائن عديدة • فقد تكون أقوالا صدرت عن المتهم

(١) ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ص ٨٧٦ ، ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨ •

(٢) نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ رقم ١٨ ص ٨٥ ، ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ رقم ٨٩ ص ٤٢٧ •

(٣) الدكتور عمر السيد رمضان رقم ٢٢٠ ص ٢٥٧ •

وأعلن فيها خطته الإجرامية أو تهديدات ضدرت عنه * وقد تكون أعمالاً تحضيرية سابقة على التنفيذ كسراء سلاح ناري أو شخصت سكان * وقد يستنتج سبق الاصرار من كون الجريمة قد نفذت دون أن يكون ثمة سبب واضح يفسر الاقدام عليها ، أو كون بيئة المتهم تسود فيها عادة الأخذ بالثأر ، أو ارتكاب الجريمة بمجرد التقاء الجاني بعدوه من غير مناقشة بينهما .

ولكن هذه جميعاً قرائن بسيطة فقد ينتفى سبق الاصرار على الرغم من توافرها * ومن ثم يتعين على القاضي أن يكون حذراً في استناده اليها للقول بتوافر سبق الاصرار .

واثبات سبق الاصرار مسألة موضوعية يدخل اليحيث فيه والقول بتوافره أو عدم توافره في سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض ، طالما أن موجب الوقائع والظروف التي استخلصها منها لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، ولا ينطوي على تشويه لدلول سبق الاصرار ، أو لا تكفي بذاتها للقول بثبوته ، كأن تذكر محكمة الموضوع أن سبق الاصرار ثابت من الضعائن بين عائلتي المجنى عليه والمتهم مقتصرة على ذلك * ولا يصح أن تعتمد المحكمة على شهادة الشهود في قيام سبق الاصرار لأن استخلاص هذا الظرف هو من عمل المحكمة مسترشدة بالوقائع والقرائن التي تدل عليه .

ولا تلزم المحكمة بأن تذكر سبق الاصرار بصريح لفظه ، بل يكفي أن تبرد من الوقائع أو الملابسات أو الظروف ما يستخلص منه عقلاً توافر عناصر سبق الاصرار .

ويلاحظ أن اعتبار سبق الاصرار متوافراً لدى المتهم يتضمن استبعاد دفعة بأنه كان في حالة دفاع شرعي * لأن الدفاع الشرعي يفترض المفاجأة بالاعتداء والإضطراب العاجل الى إثبات فعل الدفاع * في حين يعني سبق الاصرار التدبير الهاديء غير المتعجل للفعل الإجرامي .

وغنى عن البيان أن هناك تنافر بين الاستفزاز وسبق الاصرار •
فمن عناصر سبق الاصرار ألا يكون المتهم واقعا تحت تأثير الاستفزاز ،
وهو ما يفترض التفكير الهادىء ولكن قد يتوافر سبق الاصرار فى
حالة قتل الزوج زوجته حين مفاجأتها متلبسة بالزنا اذا كان مرتابا
فى سلوكها فصمم فى هدوء على قتلها اذ تيقن من خيانتها • اذ يكون
سبق الاصرار معلقا على شرط •

ولا تلازم بين نية القتل وسبق الاصرار ومن ثم فلا تناقض فى
نفى أحدهما وإثبات الآخر ، فقد تكون نية القتل وليدة استفزاز مفاجىء •
ومن ناحية ثانية فقد يتوافر سبق الاصرار وتنتفى نية القتل وتوجد
نية الايذاء فحسب •

عقوبة القتل المصحوب بسبق الاصرار

اذا ثبت اصطحاب القتل العمد بسبق الاصرار كانت العقوبة
الاعدام وهو ما نصت عليه المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات •

المبحث الثانى

الترصد

تعريف الترصد وتحديد

عرفت المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الترصد بأنه « تربص
الانسان لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت
أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايذاءه بالضرب
أو نحوه » •

وقد عرفت محكمة النقض الترصد فقالت « المعبرة فى قيام الترصد
هى بتربص الجانى وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن طاللت أم قصرت
فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن
يؤثر فى ذلك أن يكون الترصد فى مكان خاص بالجانى » (١) •

(١) نقض ١٩٦١/٢/٦ ، س ١٢ ص ١٧٤ ، ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٥٣١ ،
١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٨١ •

وبيتضح مما تقدم أن جوهر الترصّد هو التربص ومفاجأة المجرى عليه ، أى انتظار الجانى له فى مكان اعتقد ملائمة لتنفيذ الجريمة تنفيذًا مفاجئًا • كأن ينتظره فى زراعة أو مستقرا خلف مبنى • أو ينتظره فى المكان الذى اعتاد التردد عليه وقد يكون هذا المكان خاص بالجانى نفسه • ويستوى أن يكون التربص فى مكان ثابت أو فى طريق عام أو بالسير فى بعض الطريق انتظارا لقدم المجرى عليه من مكان حتى اذا ما قدم هذا الأخير ظفر به الجانى وقتله •

والعبرة فى الترصّد بمفاجأة المجرى عليه بالذات ولو تم ذلك دون تخف وعلى مرأى من الناس • ولا عبرة بطول أو قصر المدة التى انتظر خلالها الجانى ضحيته •

والترصّد يتعلق بكيفية تنفيذ الجريمة ومن ثم فهو ظرف عيني لا شأن له بقصد الجانى ، ويترتب على ذلك امتداد أثره الى غير المترصّد من الفاعلين أو الشركاء فى الجريمة سواء علموا أو لم يعلموا • بخلاف سبق الاصرار الذى يعتبر ظرفًا شخصيًا •

وكون الترصّد ظرف عيني فهو لا يتأثر بما يعرض للقصد الجنائي من أوصاف ، فيتوافر الترصّد ولو كان القصد غير محدد ، كما لو تربص شخص ليطلق النار على جماعة كى يصيب منهم من يصيب دون تحديد أشخاصهم ، أو كفوضوى يتربص لقتل أى شخص تسوقه الظروف أمامه • ويتوافر الترصّد ولو كان تنفيذ القتل معلقا على شرط ، وقيد يكون الشرط تصرفا يصدر من المجرى عليه ، ولا يحول دون توافر الترصّد أن يقع غلط فى شخص المجرى عليه أو شخصيته ، فمن تربص ليطلق النار على عدوه فأصاب شخصا آخر معتقدا أنه عدوه أو أصابت النار شخصا كان يسير الى جانب عدوه يسأل عن قتل مصحوب بالترصّد •

علة التشديد

لقد شدد المشرع العقوبة فى جريمة القتل عند توافر ظرف الترصّد، وعلة التشديد أن الترصّد عمل خارجى يقوم به الجانى ويسهل له تنفيذ

جريمته ، اذ يفاجئ المجنى عليه فيغتاله بغتة دون أن يتيح له أن يدافع عن نفسه المدافع الذى كان يستطيعه لو واجهه فكانت لديه فرصة المقاومة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان المترصد يكشف عن خطورة شخصية الجانى ، فهو يتخير الظروف الملائمة لتنفيذ جريمته ، ثم هو يجبت عن مواجهة غريمه ويطعنه من الخلف فى نذاله وخبث (١) .

وقد أجملت محكمة النقض هذه العلة فقالت أن « الشارع وجد أن المترصد وسيلة للقاتل يضمن بها تنفيذ جريمته غيلة وغدرا فى غفلة من المجنى عليه وعلى غير استعداد منه للدفاع عن نفسه فاعتبر تلك الوسيلة بذاتها من موجبات التشديد لما تدل عليه من نذالة الجانى وامعانه فى ضمان نجاح فعلته ولما تثيره فى الأنفس بأنتيها الهلاك من حيث لا يشعر » (٢) .

العلاقة بين المترصد وسبق الاصرار

يختلف المترصد عن سبق الاصرار فى أنه يتعلق بالركن المادى للجريمة لا بالركن المعنوى ويترتب على ذلك استقلال كل منهما عن الآخر وأمكان وجوده دونه . فيتصور أن يتوافر المترصد دون سبق اصرار . كما لو تربص شخص لآخر بمجرذ أن خطرت له فكرة قتله أو بغد أن فكر خلال وقت فى قتله ولكن كانت نفسه هائجة بحيث لم يتوافر له الهدوء فى التفكير الذى يقتضيه سبق الاصرار .

كما يتصور توافر سبق الاصرار دون المترصد ، كما لو أصر شخص على قتل آخر وواجهه بفعله دون أن يتربص له .

ودليل المغايرة بين الطرفين أن المشرع اكتفا بأحدهما لتشديد

(١) الدكتور رؤوف عبيد ص ٦٧ ، حسن المرصاوى ص ١٨٨ ، عبد المهيمن بكر ص ٧١ ، عمر السعيد رمضان ص ٢٥٨ ، محمود نجيب حسنى ص ٨١ .

(٢) نقض ١١٢/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٥ ص ٤٥ .

العقاب ، ووضع لكل منهما تعريفا متميزا عن تعريف الآخر (١) .
وقد استقر قضاء النقض - في الوقت الحاضر - (٢) على تقرير استقلال كل من الطرفين عن الآخر فهي تقرر أن القسامون قد « غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يشترط لوجود الترصّد أن يكون مقتربا بسبق الاصرار بل يكتفى بمجرد ترصد الجاني للمجنى عليه بغض النظر عن كل اعتبار آخر » (٣) .

ويترتب على ذلك أنه يجب على المحكمة تشديد العقاب عند توافر الترصّد دون أن تكون ملزمة بإثبات أنه قد توافر سبق الاصرار ، كذلك لا يعيب حكمها قضاؤها بالعقوبة المشددة استنادا الى الترصّد دون أن تقرر توافر سبق الاصرار ، وليس للمحكوم عليه بهذه العقوبة مصلحة في أن ينفي سبق الاصرار طالما أنه قد ثبت الترصّد في حقه .

اثبات الترصّد

الترصّد واقعة مادية يرد عليها الدليل المباشر ، وكل الأدلة مقبولة قضاء في اثباتها . والقول بتوافر الترصّد من شأن قاضي الموضوع ، فلا تعقيب عليه من قبل محكمة النقض .

وإذا شدد الحكم العقوبة بسبب الترصّد وجب أن يقيم الدليل على توافره ولو بدون ذكر اللفظة . فيكفي في بيان الترصّد أن يثبت الحكم أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به بصرف النظر عن قصر مدة الانتظار . أو أن المتهم وجد مختبئا بسلحه بجوار نخيل في طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أي مبرر مع ثبوت

(١) الدكتور عبد المهيم بكر ص ٧٣ ، الدكتور عوض محمد ص ٧٨ .

(٢) كانت محكمة النقض قديما تبنت فكرة أن الترصّد نوع من سبق الاصرار فكل ترصد يعتبر من قبيل سبق : (نقض ١٩/١٠٢/١٩١٤ الشرائع ص ٢ ص ١١٥) .

(٣) نقض ١٨/٥/١٩٤٢ : مجموعة القواعد ج ١٠ ص ٦٦٤ ، نقض ١٢/١٢/١٩٦١ ص ١٢ ص ٩٨٥ .

الضغينة بينهما • أو أن المتهم تربص للمجنى عليه في طريقه المعتاد الى زراعته حتى اذا ما اقترب من مكمنه أطلق النار عليه فخر صريعا •
وجدير بالذكر أن نفي القصد لا يستتبع نفي نية القتل ، وانما يبقى القتل غير مشدد ، وقد يقترب بسبب تشديد آخر •

عقوبة القتل المصحوب بالترصد

اذا ثبت اصطحاب المقتل بالترصد كانت العقوبة بالاعدام وهو ما نصت عليه المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات •

المبحث الثالث

القتل بالسم

تنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات على أن « كل من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام » •

ولا تختلف جريمة القتل بالسم أي جريمة التسميم عن جريمة القتل العمد في أركانها الخاصة سوى في الركن المادي ، فقد قصره المشرع في المادة ٢٣٣ عقوبات على استعمال جواهر من شأنها إحداث الموت ، وذلك عن طريق تخصيص الفعل الذي من شأنه إزالة الحياة • وفيما عدا هذا الركن المادي يجب أن يتوافر الركنان الثاني والثالث لجناية القتل العمد بأن تقع الجريمة على انسان حي ويقصد الموت •

وعلة اعتبار السم ظرفا مشددا هو ما ينطوي عليه هذه الوسيلة من عذر وخيانة ، إذ لا يتبين المجنى عليه وجود السم في طعامه أو شرابه فلا يتاح له أن يواجه الخطر الذي يهدد حياته ويدراه • كما أن هذا الفعل غالبا ما يصدر عن أشخاص يثق فيهم المجنى عليه فلا يتخذ ازاءهم احتياطات لأنه لا يتصور أن يصدر عنهم شر ، فضلا عن أن اكتشاف السم قبل أن ينتج أثره وانقاذ حياة المجنى عليه أمر عسير

وهى وسيلة سهلة التنفيذ صعبة الاثبات^(١) ، وغالبا ما يصطحب القتل بالسم بسبق الاصرار، اذ أن اعداد السم وتحين الفرصة الملائمة اوضعه في طعام المجنى عليه و شرابه يتطلب وقتا يتاح خلاله للجانى التفكير الهادى فى مشروعه الاجرامى^(٢) ، وان كان ذلك ليس حتميا فمن المتصور وقوع التسميم بغير تدبير سابق ومع ذلك تكون العقوبة الاعدام أيضا . ولما كانت جريمة القتل بالسم هى صورة من جريمة القتل تتميز بوسيلة الاعتداء على الحياة ، فان أغلب ما يتميز به القتل بالسم من أحكام يتعلق بركنه المادى، أما الركنان الثانى والثالث وهما وقوع الجريمة على انسان حى والقصد الجنائى فيخضعان للأحكام العامة فى جريمة القتل والسابق الاشارة اليهما فى الفصل الأول من هذا الكتاب . ولذلك سنعرض فى مجال جريمة التسميم للركن المادى ثم نوضح بايجاز بعض الصعوبات التى يثيرها الركن المعنوى .

أولا : الركن المادى لجريمة القتل بالسم

يقوم الركن المادى فى جريمة القتل بالسم — شأنه شأن جريمة القتل — على عناصر ثلاث هى فعل الاعتداء على الحياة والنتيجة الى تتمثل فى وفاة المجنى عليه وعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة ، وأهم ما يثيره البحث فى الركن المادى من صعوبات هو تحديد العنصر الأول أى فعل الاعتداء وتحديد مدلول هذا الفعل باعتباره المميز لجريمة القتل بالسم عما عداه من صور القتل . كما يتعين الاشارة أيضا الى بعض الصعوبات التى تثيرها علاقة السببية بين الفعل والنتيجة وبعض الصعوبات التى يثيرها المشروع فى التسميم والتمييز بينه وبين الاعمال التحضيرية .

(١) أحمد أمين ص ٣٢٥ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٨٦ .

الجواهر السامة

يراد بالجواهر التي يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا ، كما عبر نص المادة ٢٣٣ عقوبات ، المراد التي تؤثر في أجهزة الجسم فتؤدي الى الوفاة • وعلى الرغم من أن المشرع لم يتطلب صراحة أن تكون المادة المعطاه « سما » مكتفيا بقوله « من قتل أحد عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا » ، الا أن اشتراط أن تكون سما مستخلص من وصفه بعد ذلك معطى هذه « الجواهر » — أى المواد — بأنه « يعد قاتلا بالسم » (١) • ولا تقوم الجريمة الا اذا ثبت للمحكمة على وجه القطع واليقين أن المادة المستعملة في الوفاة هي مادة سامة وأن توضح ذلك في حكمها والا كان قاصر التسبب •

والأصل أن تحديد طبيعة المادة ووصفها بأنها سامة مسألة فنية يستعين القاضي للبت فيها برأى أهل الخبرة ، وان كان رأيهم غير الزامى له ، باعتبار أنه الخبير الأعلى في الدعوى • وانما عليه أن يقيم حكمه على دلائل وأسباب سائغة تؤدي الى ما تنتهي اليه من نتيجة •

والمواد القاتلة تمارس تأثيرها على الجسم في أحد أسلوبين : أسلوب كيميائي يتخذ صورة التفاعل ، وذلك بإتلاف نوايا بعض الخلايا الحيوية في الجسم أو شك بعض الأعصاب • وأسلوب حركي أو ميكانيكي يتخذ صورة تمزيق الأنسجة وتحطيم الوحدة الطبيعية لجهاز حيوى في الجسم • والمواد السامة هي التي تؤدي الى الموت عن طرق التفاعل الكيميائي (٢) • أما اذا ارتكب القتل عن طريق اعطاء مواد تمزق أنسجة الجسم ، كما لو وضع الجاني في طعام المجنى عليه مسمارا صغيرا احدث بالمعدة أو الأمعاء جرحا أدت الى الوفاة فلا يعد ذلك تسميما (٣) والذي

(١) أحمد أمين ص ٣٣٠ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٨٧ •

(٣) أحمد فتحي سرور ص ٥٤٥ •

يعطى آخر كمية كبيرة من الخمر قاصدا قتله فيموت ، والذي يضع زجاجا مسحوقا في طعام لآخر فيتناوله ويموت بفعل الزجاج في أخشائه لا يعد كل منهما قاتلا بالسم .

وإذا ثبت أن المادة المستعملة في الوفاة سما فلا غبرة بالضرورة التي تتخذها ، فقد تكون هذه المادة صلبة أو سائلة أو غازا . وكذلك لا غبرة بمصدرها ، فقد تكون حيوانية أو نباتية أو معدنية . ويستوى أن يكون السم سريع الأثر أو بطيئة يترك آثارا في البجثة أو لا يترك ولكن يشترط أن تعطى المادة في ظروف تبقى لها طبيعتها للنباتية ، فإذا مزجت المادة السامة بمادة أخرى أزال آثارها الضارة بحيث كان المزيج مادة غير سامة فلا تقوم جريمة التسميم بإعطاء هذا المزيج . وتطبيقا لذات المبدأ فانه إذا مزجت مادتين كل منهما على حده غير سامة ، ولكنهما كونتا بقائعهما مادة سامة ، فإن إعطاء هذا المزيج تتحقق به جريمة التسميم (١) .

فعل الاستعمال

عبر المشرع عن الفعل الذي يقوم به الركن المادى لجريمة القتل بالتسم بأنه « استعمال تلك الجواهر » ، ويعنى استعمال التسم في مواجهة المجنى عليه إعطاء له . ويستوى أن يكون هذا الاعطاء بواسطة التجانى نفسه أو الاستعانة بشخص آخر وقد يكون هذا الشخص هو المجنى عليه .

وضور الاعطاء كثيرة ومتعددة فقد توضع المادة السامة في متناول يد المجنى عليه ، أى جعلها في موضع يرجح فيه - وفقا للسير العادى للأمر - أن يتناولها ، كأن تمزج بدوائه أو شرابه أو طعامه أو توضع قرب فراشه كي يتناولها عند نهوضه من نومه أثناء الليل دون أن يتاح له التحقق من طبيعتها . وقد تسلم المادة السامة للمجنى عليه ليتناولها دون أن يدري من حقيقتها شيئا .

(١) عمر السعيد رمضان رقم ٢٢٤ ص ٢٦٣ .

كما يعد اعطاء أن يكره الجاني المجنى عليه على تناول المادة السامة ، سواء أحاطه علما بضررها أو بنفعها أو أخفى عليه ذلك .

وكل صور الاعطاء سواء فيستوى لدى القانون أن يتناول المجنى عليه المادة السامة عن طريق الحقن أو الفم أو الأنف كما لو كانت غازا ساما - فاستنشقه . أو أن توضع على جلده فتتسرب خلال مسامه أو على جرح فتنفذ خلاله الى الدم .

علاقة السببية بين استعمال السم وبين الوفاة

. تخضع علاقة السببية في جريمة القتل بالسم للقواعد التي تخضع لها في جرائم القتل عامة . فيتعين وفقا للضابط الذي أقرته محكمة النقض أن يثبت أن اعطاء المادة السامة كان أحد العوامل التي ساهمت في احداث الوفاة التي كانت نتيجة مألوفة لذلك ، ومن ثم كان يجب على الجاني أن يتوقعها .

ولكن علاقة السببية قد أثارت في جريمة القتل بالسم بصفة خاصة بعض الصعوبات مرجعها أن المادة السامة التي يعطيها الجاني الى الشخص الذي يريد قتله قد تتناولها أيد كثيرة ويتناولها شخص أو أشخاص لم يكن يريد قتلهم وقد لا يعرف على الاطلاق شخصياتهم . فهل تعد علاقة السببية متوافرة بين اعطاء السم ووفاة هؤلاء الأشخاص ؟ مثال ذلك أن يدعو المجنى عليه أشخاصا لمشاركته الطعام الذي وضعت فيه المادة سامة فيموت بعضهم ، أو أن يتخلى المجنى عليه عن السم ليلتقطه شخص آخر ويتناوله فيموت ، أو سرقة شخص ثم يتناوله ويموت .

وهذه الصعوبات يمكن حسمها اذا ما حددنا على نحو دقيق النتيجة التي يتعين أن تتوافر علاقة السببية بينها وبين استعمال السم وهذه النتيجة — وفقا للقواعد العامة في القتل — ليست وفاة شخص معين يريد الجاني قتله ، وانما هي وفاة انسان أيا كان ، فالنتيجة تحدد على نحو مجرد باعتبارها « الاعتداء على الحياة » ، ولا أهمية للشخص

أو الموضوع الذى يتحقق فيه هذا الاعتداء ، وتطبيقا لذلك تعدد علاقة السببية متوافرة إذ ثبت أن استعمال السم ساهم فى أحداث وفاة انسان أيا كان وثبت أنه كان فى استطاعة الجانى ومن واجبه توقع هذه الوفاة لأنها نتيجة مألوفة لاستعمال السم ، ولا يشترط بعد ذلك أن يكون فى استطاعته ومن واجبه توقع العوامل التى ساهمت الى جانب فعله فى جعل الوفاة تتحقق فى شخص معين قد يكون غير من أراد ، وهو ما ليست له أهمية قانونية ومن ثم ينبغي أن تستبعد من نطاق العناصر التى يقوم عليها معيار علاقة السببية ، وغنى عن البيان أن المقصد الجنائى يعد متوافرا اذا أفضى اعطاء السم الى وفاة شخص غير من أراد الجانى ، طالما قد ثبت أنه قد توقع وأراد وفاة انسان أيا كان ، أى توقع وأراد الوفاة كنتيجة مجردة^(١) ذلك أن تكييف هذا الوضع أنه صورة من « الخطأ فى توجيه الفعل » باعتبار أن الفعل لم يتجه على النحو الذى أراده الجانى فتحققت النتيجة المقصودة فى موضوع غير المقصود ، وليس من شأن هذا الخطأ أن ينفي المقصد^(٢) .

وقد عرض الأمر على القضاء فى قضيتين :

القضية الأولى : تخلص وقائعها فى أن شخصا أراد قتل آخر بالسم فأعطاه فطيره فيها زرنينخ فأكل جزءا منها ثم داخله الشك فى أمرها فعرضها على والد المتهم بعد أن أخبره باحتمال وجود السم فيها فأكل الوالد منها قاصدا إزالة ما عند المجنى عليه من شك فمات وشفى المجنى عليه المقصود أصلا بالسم . وقد قضت المحكمة بأن المتهم مسئول فحسب عن الشروع فى تسميم المجنى عليه وليسكنه غير

(١) محمود نجيب حسنى ص ٧٩ .

(٢) محمدا مصطفى القللى . مجلة القانون والاقتصاد س (١٩٣١ : ١) ص ٨٨٢ ،

حسن المرصفاوى ص ١١٦ .

مُسئول عن وفاة والده^(١) • وقد نفت المحكمة علاقة السببية بين فعل المتهم ووفاة والده باعتبار أن إرادته الأخير قد تدخلت كعامل شاذ في أحداث النتيجة ، إذ ليس من المألوف أن يتعاطى شخص مادة أخطر متقدما باحتمال أن تكون سامة •

والقضية الثانية : تخلص وقائعها في أن المتهم أراد قتل أخته « هانم » لشكته في ساءوكها فأعطادها وهي في الحقل حاوى بها زرنوخ مثوقعا أن تأكلها على الفور فتموت ولكنها استيقظت معها حتى عادت الى بيتها ، وفي الصباح عثرت ابنة عمها « ندا » على تلك الحاوى فأكلت جزءا منها كما أكلت منها ابنة عمها الثانية « فهيمه » فظهرت عليهما أعراض التسمم ثم ماتت « فهيمه » وشفيت « ندا » • وكانت محكمة الجنايات في هذه القضية قد حكمت ببراءة المتهم من تهمة قتل « فهيمه » عمدا والشروع في قتل « ندا » فأقرتها محكمة النقض على ذلك وخلصت الى مسؤولية المتهم عن الشروع في تسميم أخته وعدم مسؤوليته عن تسميم « فهيمه » والشروع في تسميم « ندا »^(٢) على أساس عدم توافر القصد الاحتمالى • وقالت تعليلا لذلك « الضابط العملى الذى يعرف به وجود القصد الاحتمالى أو عدم وجوده هو وضع السؤال الآتى والاجابة عليه : هل كان الجانى عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات مريدا تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه الى الأمر الاجرامى الآخر الذى وقع فعلا ولم يكن مقصودا له فى الأصل أم لا ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب تحقق وجود القصد الاحتمالى ، أما اذا كان بالسلب فهناك لا يكون فى الأمر سوى خطأ يعاقب عليه أو لا يعاقب بحسب توافر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها » • وبتطبيق هذا الضابط انتهت المحكمة الى أن المتهم لو تحقق له أن نتيجة فعله ستكون وفاة احدى

(١) محكمة جنايات الاسكندرية فى ١٣/٤/١٩١٠. المجموعة الرسمية
س ١١ رقم ١١٢ ص ٣٠٥ .

(٢) نقض ٢٥/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٣٥ ص ١٦٨ •

بنيتى عمه وظهور أعراض التسمم على الثانية لكان قد أحجم عن فعله ، اذ هو لا يريد بهما سوء وانما قصده مقتصر على قتل أخته .

وهذا القضاء محل نظر : ففي القضيتين توافر لعلاقة السببية بعنصريها المادى والمعنوى . فقد توافر عنصرها المادى ذلك أن اعطاء الفطيرة المسمومة عامل ساهم فى وفاة والد المتهم فى القضية الأولى كما أن اعطاء الحلوى المسمومة عامل ساهم فى وفاة ابنة عم المتهم الأولى وظهور أعراض التسمم على الثانية . وقد توافر عنصرها المعنوى ، اذ أن حدوث الوفاة — أيا كانت شخصية المتوفى — واقعة مألوفة ومن واجب الجانى توقعها ، ولا عبرة بأن تناول والد المتهم الفطيرة هو عامل شاذ ، ذلك أن كل قيمته هى جعل الوفاة تتحقق فى شخص دون آخر وهو ما ليست له أهمية قانونية لاستواء حياة الناس فى نظر القانون ، ويعنى ذلك أن العامل السابق مجرد من القيمة القانونية ، فلا أهمية لكونه شاذاً أو مألوفاً ، فالأمران يستويان لأن العامل بذاته مستبعد من نطاق البحث فى علاقة السببية . وفى القضية الثانية فإن القصد الاجتماعى باعتباره « نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجانى » ينصرف الى نتيجة مجردة — هى الوفاة بصفة عامة ، لا وفاة شخص معين بالذات — هذا القصد قد توافر لدى المتهم بالنسبة للوفاة مجردة . ولا أهمية لكون من مات كان شخصاً غير الذى للجانى مصلحة فى قتله ، وحقيقة الأمر الذى توافر لدى المتهم كان « قصداً مباشراً » ذلك أنه حين أعطي مادة سامة وهو عالم بذلك فقد توقع الوفاة كأثر لازم لفعله وأرادها فتوافرت بذلك كل عناصر القصد المباشر (١) .

وجدير بالذكر أنه اذا توسط بين السبب والنتيجة حلقة غريبة تشذ عن المتعارف المعتاد والمألوف ، كما اذا وضع الطعام المسموم فى مكان أغلقه الجانى حتى يحضر المجنى عليه ويتناولته فاختلسه لضم وأكل منه فمات ، أو اذا سقط الطعام المسموم من مكانه فالتقطه أحد الناس

(١) محمود نجيب حسنى ص ٩٢ .

وأكله أو سلمه لغيره فاستعمله في غذائه ، أو اشتبه المجنى عليه فيه
فألقاه حيث تلقى المهملات فامتدت اليه يد عابثة استعملته غذاء • فكل
حلقة من هذه الحلقات تعتبر قاطعة لسلسلة السببية وتقف مسئولية
الجاني عند حد النتائج التي سبقتها ان ساغ العقاب عليها (١) •

وفساة المجنى عليه

تعد وفاة المجنى عليه النتيجة الاجرامية في جريمة القتل بالسم
شأنه شأن سائر صور القتل ، فلا تعتبر جريمة القتل بالسم تامة الا اذا
تسبب عنها الموت فعلا ، أما اذا لم يمت المجنى عايه اقتضرت مسئولية
الجاني على الشروع في هذه الجريمة (٢) •

ولا نثير دراسة الوفاة أى صعوبة ، ويرجع في شأنها للقواعد العامة
في جريمة القتل والسابق بيانها في الفصل الأول من هذا الكتاب •
وانما قد تثار الصعوبة بالنسبة للشروع في القتل بالسم أو استحالة
الجريمة وهو ما نتعرض له على النحو التالي •

الشروع في القتل بالسم

يصعب التمييز بين ما يعتبر أعمالا تحضيرية فقط وما يعتبر شروعا
معاقب عليه ، الا أنه من المسلم به أن شراء الجواهر السامة أو صنعها
أو تجهيزها أو اختزانها أو مزجها بالطعام أو الشراب الذي يراد تقديمه
للمجنى عليه لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا فقط ولا يبدأ الشروع
المعاقب عليه الا بتقديم الطعام أو الشراب المسموم الى المجنى عليه
أو بوضعه تحت تصرفه • وبالنسبة لمزج السم بالغذاء أو الشراب
يشترط لكونه عملا تحضيريا أن يقتصر عمل الجاني على هذه المرحلة

(١) محمود نجيب حسنى ص ٩٤ •

(٢) وذلك خلافا للقانون الفرنسى الذي يعتبر جريمة التسميم تامة ولو لم
يقضى السم على حياة المجنى عليه (م ٣٠١ من قانون العقوبات
الفرنسى) وبالتالى فان ما يعتبر شروعا في القتل بالسم في نظر القانون
المصرى يعد جريمة تامة في نظر القانون الفرنسى •

وحدتها دون أن يتجاوزها • أما إذا قدم الطعام المسموم للمجنى عليه فعلا أو حكما يعتبر بادئا في التنفيذ وشارعا في ارتكاب الجريمة • وعلى ذلك يعتبر شروعا وجود الغذاء بين يدي المجنى عليه بحيث يسهل عليه تعاطيه ، أو إذا وضع في المكان الذي إذا وجد فيه المجنى عليه كان تناوله منه أمر محققا أو راجحا على الأقل • فبالجاني يكون في الحالتي قد استنفذ كل نشاطه الإجرامي ، فإذا أحجم المجنى عليه بعد ذلك عن تناول السم أو تناول منه جزءا يسيرا ولفظه لشبهه في طعمه ، أو ابتلع منه ما لا يكفي لقتله ، فالجريمة قد وقعت غير تامة ويجب عقاب الجاني على الشروع الذي لم يتم للأسباب لا تتصل بارادة الجاني وعلى ذلك يعتبر شروعا وضع مادة سامة في اناء الطعام المعد لأن يتناول المجنى عليه غذاءه منه ، أو في آنية شربه أو في قارورة دوائه أو في قدح شرابه •

وجدير بالذكر أن عدم كفاية مقدار السم لاحداث الموت تجعل من فعل التسمم شروعا • وإذا أعطى الجاني السم للمجنى عليه بكميات ضئيلة على عدة مرات متوالية ، وحدثت الوفاة نتيجة لذلك كان الجاني معاقب على الجريمة التامة ، فإن اكتشفت الجريمة قبل ذلك كان الفعل شروعا •

وتثور بعض الصعوبات في حالة ما إذا سلم الجاني المادة السامة الى وسيط عهد اليه باعطائها الى المجنى عليه : هل يعد التسليم الى الوسيط عملا تحضيريا أم شروعا ؟

هنا يجب التفرقة بين فرضين : الفرض الأول • إذا كان الوسيط جاهلا بطبيعة المادة فهو أداة بريئة في يد من أعطاه المادة الذي يعد فاعلا ، وقد بذل كل ما في وسعه من نشاط إجرامي ، ومن ثم يعد تسليمه السم شروعا في الجريمة ، ونتيجة لذلك فإذا عدل الوسيط عن تقديم المادة بعد أن تبين له أنها سامة ، فلا يستفيد معطيه من هذا العدول ، اذ هو بالنسبة له عدول غير اختياري •

والفرض الثانى : اذا كان الوسيط عالما بطبيعة المادة فهو يتخذ لنفسه - باعتباره المبكف بتقديمها - صفة الفاعل ، أما معطى المادة فهو شريك بالمساعدة ، ومن ثم يتحدد وصفه القانونى كشريك على أساس نشاط الفاعل . فاذا لم يصدر عن الأخير نشاط يوصف بأنه شروع فلا وجود لفعل أصلى ينصرف اليه الاشتراك ، ويعنى ذلك من ياتى أولى أن مجرد تسليم السم الى ذلك الوسيط هو عمل تحضيرى ، ونتيجة لذلك فاذا عدل الوسيط عن تقديم السم فلا محل لمساعدة معطى السم عن شروع ، وانما يعد نشاطه شروعا فى اشتراك ، ولا عقاب عليه وفقا للقواعد العامة (١) .

ويسأل المتهم عن شروع اذا أعطى السم للمجنى عليه فتناوله ولكن لم تحدث وفاته لاسعافه بالعلاج مثلا أو وجود مقاومة ذاتية اذا تأثر المادة السامة ، ويسأل المتهم عن شروع كذلك اذا حدثت وفاة المجنى عليه ولكن ثبت انتفاء علاقة السببية بين اعطائه السم ووفاته وهو ما يتحقق اذا ساهم فى احداث الوفاة عامل غير مألوف ليس فى استطاعة الجانى توقعه كاصابة المجنى عليه يمدوى فى المستشفى الذى ينقل للعلاج فيه أو تعرضه لاعتداء اجرامى لاحق . وقد يعدل الجانى عن جريمته بعد بدء تنفيذها ، فكما اذا أتلّف الجانى بارادته ما أعده من الطعام المسموم قبل أن يصل ليد المجنى عليه ، أو حال بينه وبين تعاطى ما أعده له من طعام مسموم ، أو استبعاد الشئ مما كلفه بحمله الى حيث يوجد المجنى عليه . فلا جريمة عليه ولا عقاب .

ويدخل فى نطاق العدول عدول الجانى عن اتمام الجريمة، بارادته اختيارا فلم تحدث وفاة المجنى عليه كما لو أعطاه ترياقا أو أجرى له غسيل المعدة ، فتنتفى عنه مسئولية الشروع ، اذ لم يعد متوفرا له ركن الخفية لأسباب لا ترجع الى إرادة الفاعل . وسواء فى ذلك أن يكون

(١) محمود نجيب حسنى ص ٩٣ .

عدم تحقق الوفاة راجعا الى مجهود الجانى الشخصى أو الاستعانة بآخر كطبيب يكلفه بانقاذ ضحيته^(١) . وذلك لأن السياسة الجنائية يجب أن تفسح للجانى مدى العدول عن جريمته للمحافظة على حياة الناس وحرصا على مصلحة المجتمع فقبل منه حتى بعد أن يبدأ فى الجريمة عذره بعدوله عنها بإرادته ، ففى نجاة خصمه نجاة له من المسؤولية^(٢) .

ويلاحظ أن عدم مساءلة المتهم عن الشروع فى القتل بالسم — فى حالة العدول الاختيارى — لا يحول دون مساءلته عن جريمة اعطاء المواد الضارة (المادتين ٢٣٦ ، ٢٦٥ من قانون العقوبات) اذا ما توافرت جميع أركانها .

الجريمة المستحيلة

إذا كانت المادة غير سامة ولكن المتهم اعتقد أنها سامة كانت الجريمة مستحيلة استحالة مطلقة ولا عقاب عليها حتى ولو قام الدليل على قصد القتل ، والسبب فى ذلك أن الجوهر الذى استخدم هو جوهر غير سام ، فالركن المادى لجريمة التسميم غير قائم ، كما لا يعتبر شروعا لأن المجنى عليه لم يتناول غير مادة لا ضرر فيها ولا خطر منها ولا يتحقق بها النتيجة باطلاق . وبديهي أن ذلك لا يعتبر استعمالا لمواد ضارة مما نصت عليه المادة ٢٦٥ عقوبات . فجريمة التسميم فى هذه الصورة ، لعدم امكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها أو لانعدام صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها كما تقول محكمة النقض^(٣) . وسواء فى ذلك أن تكون المادة بطبيعتها غير سامة أو أن تكون مزيجا من مادتين كل منهما أو احدهما على حده سامة ولكن مزجها أنتج مادة غير سامة .

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ص ٤٥ .

(٢) أحمد أمين ص ٣٢٧ .

(٣) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٥٤ ص ٥٦٩ ،

١٩٣٦/٥/١١ ج ٣ رقم ٤٦٦ ص ٦٠١ .

أما إذا كانت المادة سامة ولكنها أعطيت في ظروف جعلتها لا تحدث الوفاة كما لو أعطيت بكمية أقل مما يقتضيه أحداث الموت أو كان طعمها السيئ حائلا دون تناول كمية كبيرة منها أو كانت لا تحدث الموت إلا إذا كان بالعضو الذى وضعت عليه من الجسم جروح فان الاستحالة في هذه الحالة تكون نسبية وتعد نوعا من الشروع ويعاقب عليه بهذه المصفة .

اثبات التسميم

يستعان على اثبات التسميم برأى أهل الخبرة في ذلك وبطريق التحليل لبيان كون المادة سامة أو غير سامة وأنها تسبب الوفاة ، وهى من المسائل العلمية الفنية التى يحددها أهل الخبرة تحت رقابة محكمة الموضوع دون أن يتوقف ذلك على ما يحدده قانون مزاولة مهنة الصيادلة .

وليس ضروريا أن توجد بقايا السم بالجثة بعد الوفاة للحكم بالادانة في جناية القتل بالسم ، فقد كشف العلم الحديث من أنواع السموم ما لا يترك له أثرا بالأحشاء ، وهذه الأحوال وان كانت نادرة ، إلا أنها لو ثبت وقوعها لكان الفعل تسميما متوافرا الأركان مستوجبا للعقاب . مادام القتل قد وقع نتيجة للتسميم أيا كان طبيعة السم ووسيلة استخدامه .

وإذا تمسك الدفاع عن المتهم بطلب ندب خبير فنى في الجواهر السامة فحكمت بالادانة دون أن تتعرض لهذا الطلب أو ترد عليه فان حكمها يكون معينا مستوجبا للنقض لأهمية هذا الطلب وتعلقه بتحقيق الدعوى في سبيل تعرف الحقيقة فيها .

ثانيا : الركن المعنوى لجريمة القتل بالسم

القصد الجنائى

سبق أن بينا أن جريمة القتل بالسم هى صورة من القتل يميزها عن صورته البسيطة اقترانها بسبب للتشديد ، وفيما عدا ذلك يجب

ان تتوافر لها أركان القتل العمدى •

والركن المعنوى فى جريمة القتل بالسّم هو ذات الركن المعنوى فى جريمة القتل البسيط بكل ما يخضع له من أحكام ومن أهم عناصره « نية ازهاق الروح » فلا تقوم جريمة القتل بالسّم الا اذا ثبت اتجاه ارادة الجانى الى احداث وفاة المجنى عليه ، فاذا انتفى القصد انتفت هذه الجريمة • وقد تقتصر مسئولية الجانى على جريمة القتل أو الاصابة المخطأ أو جريمة اعطاء المواد الضارة •

ويخضع القصد الجنائى فى جريمة القتل بالسّم لكل ما تقرره النظرية العامة للقصد من قواعد : فالقصد المحدد يستوى بالقصد غير المحدد ، فمن يضع السّم فى مورد عام للمياه أو فى طعام معد لعائلة أو لمرضى مستشفى أو تلاميذ مدرسة فمات عدة أشخاص لا تربطهم بالجانى صلة المعرفة السابقة كان مسئولاً عن جريمة القتل بالسّم ، فالقصد غير المحدد لا يؤثر فى القصد الأصيل ولا يستنفده • ومن يضع السّم فى وعاء لحفظ الماء الذى يشرب منه أفراد أسرة وقصد من ذلك أن يتناول منه عدوه وحده ، غتناول منه غيره ممن لم يرد الجانى أن يقضى عليه ، يعتبر قاتلاً بالسّم •

ولا ينتفى القصد الجنائى بالغلط فى شخصية المجنى عليه أو الخطأ فى توجيه الفعل • فمن وضع السّم فى طعام وتركه فى غرفة عدوه حتى اذا ما دخلها تناول منه ، فانتهى الحادث بوفاة صديق للجانى تصادف أن دخل الى المكان وأكل من الطعام فمات ، فالجناية قائمة والجانى قاتل بالسّم ولو لم يتحقق أمله فى اغتيال عدوه ، ويعد أيضاً شارعاً فى قتل عدوه بالسّم ولو لم يتناول هذا منه شيئاً ، لأن الجانى قد وضع السّم فى متناول خصمه ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن ارادة الجانى وهو غياب المجنى عليه مؤقتاً عن غرفته ، وهو ظرف لم يتوقعه الجانى ولا دخل لارادته فيه •

جريمة القتل بالسم وجريمة القتل الخطأ

إذا انتفى القصد لدى معطى السم بأن كان التسميم غير متعمدا
أى نتيجة خطأ أو إهمال فيعتبر الجانى مسئولا عن الاصابة أو القتل
الخطأ (المادتان ٢٤٤ ، ٢٣٨ من قانون العقوبات) تبعا للنتيجة التى
تتم بعد تناول السم • فإذا ناول شخص دواء من زجاجة بها سم وهو
غير قاصد القتل بل بسبب إهماله وعدم تحرزه ، أو إذا وصف طبيب
لمريضه بغير قصد دواء فيه عناصر سامة ركبت بنسبة كبيرة ، أو إذا
أخطأ الصيدلى فى تجهيز الدواء فيضع فيه مادة سامة بدلا من المادة
الشافية • فلا يسأل الا عن القتل أو الاصابة الخطأ •

ويتوافر القتل الخطأ كذلك إذا أراد الجانى أن يخطئ المادة
السامة قبل إعطائها الى المجنى عليه بمادة تزيل آثارها الضارة ، ولكن
بقيت لها هذه الآثار فترتب على إعطائها الى المجنى عليه وفاته (١) •

وإذا انتفى القصد والخطأ معا لدى معطى السم فلا قيام لجريمة
لانتفاء ركنها المعنوى • مثال ذلك الممرضة التى بذلت كل ما فى وسعها
من احتياط للمحافظة على دواء المريض ولكن شخصا وضع فيه دون
أن يكون فى وسعها أن تعلم بذلك سما فترتب على إعطائها الدواء
للمريض وفاته •

جريمة القتل بالسم وجريمة اعطاء المواد الضارة

من الجرائم التى تقارب جريمة القتل بالسم من حيث الشكل ،
جريمة اعطاء المواد الضارة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ عقوبات
فى باب القتل والجرح والضرب ، وفى المادة ٢٦٥ عقوبات فى باب
انقاذ الحوامل وصنع وبيع الأشرية والجواهر المغشوشة المضرة بالصحة •
ففى المادة ٢٣٦ عقوبات ألحق المشرع اعطاء المواد الضارة باحداث
الجرح والضرب ، وعاقب على هذه الجريمة إذا أفضت الى الموت

(١) محمود نجيب حسنى ص ٩٦ •

— وبغير قصد القتل — بعقوبة من يحدث بغيره اصابات ولم يقصد منها قتله ولكنها أفضت الى موته •

وفي المادة ٢٦٥ عقوبات جعل المشرع من اعطاء الجواهر غير القاتلة الذى ينشأ عنه مرض أو عجز وقتى عن العمل ، جريمة مشبهة بجريمة الجرح وعاقب عليها طبقا لأحكام المواد ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ عقوبات على حسب جسامة النتيجة التى حدثت من اعطاء تلك الجواهر. وجريمة اعطاء المواد الضارة تفترق عن جريمة القتل بالسم من ناحيتين :

الناحية الأولى : القصد الجنائى فى جناية القتل بالسم هو اتجاه نية الجانى الى ازهاق روح المجرى عليه بمناولته السم ، فهو لا يقصد الا موته ، أما فى جريمة اعطاء المواد الضارة فلا يريد الجانى هذه الغاية ولا يقصدها ، وإنما تتجه نيته الى الايذاء البدنى أى. احداث ضرر أو عجز بصحة المجرى عايه ، فإذا توفى الأخير بعد ذلك كان الجانى مسئولا طبقا للمادة ٢٣٦ عقوبات الخاصة بالضرب المفضى الى الموت •

الناحية الثانية : طبيعة المواد — فنص الشارع فى جناية القتل بالسم على اعطاء الجواهر التى يتسبب عنها الموت (السامة) واقتصر فى المادتين ٢٣٦ ، ٢٦٥ عقوبات على ذكر الجواهر غير القاتلة وهى المواد الضارة فقط •

وعلى ذلك فمن يعطى لخصمه مادة ضارة بقاصدا قتله ، لا يعاقب طبقا لاحدى المادتين ٢٣٦ أو ٢٦٥ عقوبات ، لأن قصده لم يقف عند نية الايذاء أو الاضرار بصحة المجرى عليه أو تعطيله عن عمله ، بل تجاوزه الى قصد القتل ، وإذا كانت المادة ٢٣٣ عقوبات تشترط أن تكون المادة سامة ، فاستعمال مادة ضارة تختلف عن السم فى صورته النوعية بحيث تنعدم النسبة بينهما لا يمكن اعتباره تسميما منطبقا على المادة ٢٣٣ عقوبات وإنما قتلًا عمدا منطبقا على احدى المادتين ٢٣٠ أو ٢٣٤ عقوبات أو شروعا فى القتل عمد ، لأن وسائل القتل كلها سواء فى نظر القانون •

ومن جهة أخرى اذا أعطى انسانا لخصمه مادة سامة قابدا
الاضرار بصحته فقط ، بأن استعمل من السم كمية ضئيلة جدا ، وثبت
أنه أراد احداث مرض للمجنى عليه أو حصول عجز له ، فلا يعاقب
على جريمة الشروع في التسميم لتخلف القصد الجنائي لهذه الجريمة .
وانما يعاقب طبقا للمادة ٢٦٥ عقوبات واذا مات المجنى عليه عوقب
الجاني طبقا للمادة ٢٣٦ عقوبات وذلك رغم طبيعة المادة المستعملة
وكونها سامة . والا لو اقتصر النظر على المادة ٢٣٣ عقوبات وحدها
لما أمكن عقاب هذا الجاني ، اذ مع توفر الركن المادى لجريمة
التسميم ، يجب لتطبيق هذه المادة توفر الركن الأدبى (القصد
الجنائى) وهو مرفوع في هذه الصورة ، فاذا انتقلنا الى المادة ٢٦٥
وقلنا بامتناع تطبيقها لكون المادة المستعملة سامة لا ضارة ، لبقى
هذا الفعل الاجرامى لا عقاب عليه ، وهو أمر تأباه العدالة (١) .

والخلاصة أن للتمييز بين التسميم واعطاء المواد التى تضر بالصحة
يجب أن يتجه النظر الى الناحية المعنوية أولا ، أى الى النية والقصد ،
فاذا ثبت قيام قصد القتل فلا محل لتطبيق أحكام المنصوص الخاصة
باعطاء المواد الضارة ذلك بأن الأفعال الاجرامية المتشابهة من الناحية
المادية ، لا يفرق بينها فى الحقيقة الا قصد الجانى منها .

جريمة القتل بالسم وسبق الاصرار

تصطبب جريمة القتل بالسم عادة بسبق الاصرار بالنظر الى أن
اعداد السم يقتضى فترة من الزمن يتاح خلالها التفكير الهادى . وسبق
أن بينا أن هذا العامل من العوامل التى قامت عليها علة التشديد فى
جريمة القتل بالسم . الا أن ذلك ليس قاعدة مطلقة فقد تتجرد جريمة
القتل بالسم أحيانا من سبق الاصرار كما لو تنازع شخصان فأقدم
أحدهما وهو فى ثورة الغضب على دس السم لخصمه . وعلى الرغم

(١) محمود ابراهيم اسماعيل ص ٥٠ .

من انتفاء سبق الاصرار فان القتل بالسم يظل مشددا ، فثمة اعتبارات أخرى تبرر التشديد كما سبق القول •

وعند المقارنة بين جريمة القتل بالسم وسبق الاصرار كطرفين مشددين للقتل نلاحظ أن لأولهما طبيعة مادية موضوعية في حين يتميز ثانيهما بطبيعة نفسية شخصية ، وعلى حين يقتصر تأثير سبق الاصرار على من توافر لديه فان التسميم يتأثر به جميع المساهمين حتى من كان جاهلا بتوافره (١) •

بيانات حكم الادانة في جريمة القتل بالسم

يجب أن يتضمن كل حكم بالادانة عن القتل بالسم ما يثبت طبيعة المادة المعطاه وكونها سامة ، وأن يثبت توافر قصد القتل والا كان الحكم قاصرا • واذا نازع المتهم في طبيعة المادة أو في توافر القصد لديه تعين على المحكمة أن ترد على دفعه قبولا أو رفضا ردا مؤيدا بالدليل • وليس على المحكمة أن تذكر في حكمها بالادانة مقدار المادة السامة أو كفايتها لاحداث الموت اذ أليس ذلك من عناصر القتل أو الظرف المشدد •

عقوبة القتل بالسم

عقوبة القتل بالسم هي الاعدام طبقا لنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات •

المبحث الرابع

اقتران القتل بجناية

نص المشرع على هذا الظرف المشدد في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في قوله « ومع ذلك يحكم على فاعل تلك الجناية (أى جناية القتل العمد) بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » •

(١) رؤوف مبيد ص ٧٢ •

والعلة في تشديد العقاب عند اقتران القتل بجناية هو خطورة المجرم الذي يتمادى في اجرامه بحيث يرتكب القتل مع جناية أخرى في فترة زمنية واحدة ، ومثل هذا المجرم يستهين على نحو ملحوظ بأحكام القانون وبأهم الحقوق التي يحميها ، فضلا عن أن تعدد آثار اجرامه تزيد في اضطراب المجتمع وارتياحه ، فلا نزاع في وجوب تشديد مسؤوليته •

وتشديد العقاب في هذه الحالة جاء استثناء من القواعد العامة التي وصفها المشرع في المادتين ٣٢ ، ٣٣ من قانون العقوبات • فمقتضى المادة الأولى يجب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم اذا تعددت وكان ارتكابها لغرض واحد ، وبمقتضى المادة الثانية تتعدد العقوبات المقيدة للحرية ، عند عدم وجود هذه الرابطة بينها الا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ ، ٣٦ عقوبات •

ويشترط لقيام الظرف المشدد الواقع في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات الشروط الآتية :

- أولا : أن تكون الجريمة الأصلية جناية قتل أو شروع فيه •
- ثانيا : أن تكون الجريمة الأخرى التي اتصلت بالقتل جناية •
- ثالثا : أن تكون بين الجنايتين تقارب زمني •

الشرط الأول : أن تكون الجريمة الأصلية جناية قتل أو شروع فيه
يتعين أن تكون الجريمة الأصلية جناية قتل ، سواء قتل بسيط أو قتل مع سبق الاصرار أو التردد • لأنه ليس هناك ما يحول دون وجود طرفين مشددين في وقت واحد • أحدهما اقتران القتل بظرف سبق الاصرار ، والآخر اقتران القتل بجناية أخرى • وانما الذي يمتنع قانونا في هذه الحالة هو توقيع عقوبتين على أساس أن المتهم ارتكب

(١) المادة ٣٥ عقوبات خاصة بالحبس والمادة ٣٦ خاصة بوضع حد أقصى لتنفيذ العقوبات المقيدة للحرية •

القتل بسبق الاصرار وارتكب معه جناية أخرى غير مرتبطة به • لا يصح ذلك لأن مجرد اقتران القتل بجناية أخرى يقتضى توقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٢٣٤/٢ عقوبات • وعلى ذلك فإذا وقعت من المتهم جريمة قتل مع سبق الاصرار والترصد وتلقاها جريمة قتل أخرى من غير سبق اصرار ولا ترصد فمن الخطأ فى تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين (١) •

وعلى أى حال فإن العقوبة واحدة ، فهى الاعدام للمقتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد ، وهى الاعدام أيضا للمقتل البسيط المقترن بجناية •

ولا يحول دون توافر الظرف المشدد وقوف جريمة القتل الأصلية عند مرحلة الشروع ، فيتوافر الظرف المشدد فى أحوال الشروع فى القتل المقترن بجناية آخر وهنا يجب تطبيق المادتين ٤٥ ، ٤٦ عقوبات مع المادة ٢٣٤/٢ عقوبات • وهنا تقول محكمة النقض « ان الشارع فى الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات (المادة ٢٣٤ من القانون الحالى) قصد بربط جناية القتل العمد بجناية أخرى تقارنها أو تتلوها أو تسبقها أن ينزل هذه الجناية الأخرى منزلة الظرف المشدد لجريمة القتل المذكورة • ولما كان لا مانع يمنع من أن يكون لجناية القتل العمد المقترنة بظرف مشدد شروع يعاقب عليه القانون وجب تطبيق هذه الفقرة على الشروع فى القتل العمد اذا اقترنت به أو سبقته أو تلتها جناية أخرى ولو كانت هذه الجناية الأخرى شروعا فى قتل كذلك » (٢) •

ويترتب على اشتراط كون الجريمة الأصلية جناية قتل أو شروع فيه حتى تشدد العقوبة أنه لا محل لهذا التشديد اذا كانت الجريمة

(١) نقض ١٩٣٩/١/٩ ، مجموعة القواعد القانونية ج٤ ص ٣٢٦ •

(٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٤ مجموعة القواعد ج١ رقم ١٨ ص ٣٦ •

الأصلية قد اقترن بها العذر القانوني الوارد في المادة ٢٣٧ عقوبات (القتل في حالة التلبس بالزنا) أو كانت قتلا غير عمدى ، وانما تطبق في الحالتين القواعد العامة في تعدد العقوبات (١) .

الشرط الثاني : أن تكون الجريمة الأخرى جناية

يجب أن تكون الجريمة الأخرى التي اتصلت بالقتل جناية . فان كانت جنحة فلا محل للتشديد .

وكل الجنايات لدى القانون سواء : فلا يلزم أن تكون من نوع معين ، فيجوز أن تكون هي الأخرى قتلا أو شروع فيه ، ويجوز أن تكون جناية أخرى من الجنايات المساسة بالأشخاص في أبدانهم كالضرب المفضى الى موت أو عاهة . أو جناية من الجنايات المساسة بالأشخاص في أعراضهم كالاغتصاب أو هتك العرض ، أو جناية من الجنايات المساسة بالناس في أموالهم كالسرقة باكره . مع ملاحظة أنه في جناية الاغتصاب اذا قتل الجاني امرأة ثم فسق بها بعد موتها فلا يتوافر الظرف المشدد لأنه لم يرتكب اغتصابا ، لأن الجثة لا تصلح موضوعا لهذه الجناية ، ولكن لو اغتصب المجنى عليها ثم قتلها فيتوافر الظرف المشدد . ويتوافر هذا الظرف كذلك اذا ارتكب الاغتصاب خلال الفترة التي كانت المجنى عليها تتلقى فيها الضربات القاتلة ، ولو ثبت ابتداء ارتكابه في اللحظات الأخيرة من حياتها ، ولا عبرة باستمراره بعد وفاتها (٢) .

ويتعين أن تكون الجناية الأخرى ذات كيان مستقل عن القتل بحيث تتوافر لها جميع أركانها لو افترضنا أن القتل لم يرتكب . وتكون الجناية المقترن بها القتل جناية أخرى ولو كانت قتلا اذا ما ارتكب الجاني القتل مرتين متواليين ، أى بفعلين ماديين ، كما اذا كان يطارده اثنان فقتل أحدهما ثم قتل الآخر . أما اذا أتى فعلا ماديا واحدا

(١) الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٢٢٧ ص ٢٦٦ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ١٠٠ .

قتل عدة أشخاص كاطلاق النار أو القاء قنبلة على جمع محتشد فإن تعدد القتلى لا يترتب عليه تعدد في جنايات القتل ، وإنما تعتبر الجناية واحدة لوحدة الفعل المادى وتكون هذه الوحدة مانعا من تطبيق الظرف المشدد .

ولا تكون الجناية الأخرى مستقلة عن القتل — حتى مع تعدد الفعل المادى — حين يكون القتل ركنا داخلا في تكوينها ، كما هو الحال في جناية السرقة باكره حين تكون وسيلة الاكره فيها هو القتل . فالسرقة باكره في هذا المثال ليست مستقلة في أركانها عن القتل ، إذ القتل أحد عناصرها ، ولو صرفنا النظر عنه لما كانت السرقة غير مجرد جنحة ، وهى بهذا الوصف غير كافية لتوافر الظرف المشدد . والقول بغير ذلك يعنى مساءلة الجانى عن القتل مرتين : مرة باعتباره جناية مستقلة ، ومرة باعتباره ركنا في جريمة أخرى . ولكن قد يتوافر في هذه الحالة ظرف ارتباط القتل بجنحة السرقة اذا توافرت بينهما السببية على النحو الذى يحدده القانون .

ولا يحول دون توافر الظرف المشدد أن ترتكب الأفعال المتعددة أثناء مشاجرة واحدة أو لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائى واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة اذ العبرة بتعدد الأفعال وتمييز كل منهما عن الآخر بالقدر الذى يكون به كل منهما جناية مستقلة (١) .

ويتعين كذلك أن تكون الجناية الأخرى معاقب عليها ، فإن انتفتبت المسئولية عنها لسبب اباحة أو مانع عقاب فإن القتل الذى اقترن بها لا تتسدد عقوبته الى الاعدام ، كما اذ ارتكب شخص قتلا دفاعا شرعيا عن نفسه ثم قتل آخر كان يطارده للقبض عليه . واذا علق القانون تحريك الدعوى الناشئة عن الجناية على تقديم شكوى من المجنى عليه فلا يكون للتشديد محل الا اذا قدمت الشكوى على الوجه الصحيح .

(١) نقض ١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٢٢٨ ص ٢٨٢ .

فلو أن ابنا ارتكب بالاكراه سرقة على والده ، وبعد بضع ساعات من ارتكابها قتل والده اذ هدده هذا بإبلاغ السلطات عن السرقة ، فانه لا يكون هناك سبيل الى تقديم الشكوى وبالتالي لامحل لتشديد العقوبة، والقول بغير ذلك معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها الا بتقديم الشكوى^(١) . ويكون الحكم كذلك اذا قدمت الشكوى ثم تنازل عنها مقدمها قبل أن يصير الحكم باتا^(٢) . واذا كان مع المتهم مساهمون في الجنايتين ولكن لا يستفيدون مثله من مانع العقاب فانه يطبق عليهم — دونه — المظرف المشدد^(٣) .

الشرط الثالث : أن تكون بين الجنايتين تقارب زمني

يجب أن تكون بين جنائية القتل والجنائية الأخرى تقارب زمني ، وهذا الشرط مستمد مباشرة من علة التشديد ، وهو التغليظ على من يرتكبون جرائم متعددة خلال فترة من الزمن قصيرة فيكشفون بذلك عن شخصية إجرامية خطيرة .

ولا يعنى التقارب الزمني ارتكاب احدي الجنايتين عقب الأخرى على الفور أو ارتكابهما في يوم واحد ، فمن الجائز ارتكابهما في يومين متتاليين اذ لا يعنى ذلك حتما وجود فاصل زمني ملحوظ بينهما . ولأن القانون لم يحدد مدى هذا التقارب الزمني اللازم توافره حال اقتران القتل بجنائية أخرى ، فان القول بقيامه يتوقف على تقدير قاضى الموضوع ويستترشد في ذلك بمدى جرأة الجانى وخطورته حين يقوم في وقت واحد على ارتكاب أكثر من جنائية أحدها جنائية قتل .

(١) نقض ١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد ج٦ رقم ٥٧٨ ص ٧١٣ .
(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ص ٩٢٢ هامش . الدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٠٤ . عكس ذلك الدكتور رمسيس بهنام ص ١٧٩ حيث يرى أنه لا تعد من قبيل اسباب الاباحة وموانع العقاب تيسود رفع الدعاوى الجنائية لانها تتعلق بشكل القانون الجنائي لا موضوعه . وبالتالي فان الجانى في المثال السابق يستحق عقوبة الاعدام رغم أن جنائية السرقة باكراه لم يبلغ عنها والده الذى قتله .

(٣) نقض ١٩٤٥/٥/٢١ السابق الاشارة اليه .

ولا يشترط أن يفصل بين الجنائيتين قدر معين من الزمن ، بل على العكس من ذلك ، فكلما اقتربت الجنائيتان زمنا كان ذلك كاشفا عن توافر المصاحبة الزمنية التي يتطلبها القانون .

ولا يتطلب القانون ترتيبا معيناً في تعاقب الجنائيتين ، فسواء أن يتقدم القتل الجنائية الأخرى أو أن يعقبها . فالتشديد واجب حينما تكون الجنائية الأخرى المقترنة بالقتل سابقة عليه أو معاصرة إياه أو لاحقة له . على أنه بطبيعة الحال يتعين أن يكون المسئول عن الجريمتين شخصا واحدا ، سواء باعتباره فاعلا أصليا أو شريكا في الجريمتين أو فاعلا في إحداهما وشريكا في الأخرى^(١) ، أو كان فاعلا أو شريكا في إحداهما وكانت الثانية نتيجة محتملة لها (وفقا للمادة ٤٣ من قانون العقوبات) أما إذا لم تكن نتيجة محتملة اقتضت مسئوليته على الجنائية التي ارتكبها أو ساهم فيها ولم يكن مسئولا عن الجنائية الأخرى . ويعنى ذلك أن ينتفى ظرف الاقتران بالنسبة له ، إذ يفترض هذا الظرف المسئولية عن الجنائيتين معا وذلك على التفصيل الوارد في الفقرة التالية .

الاقتران وتعدد الجناة

إذا ساهم عدد من الجناة في ارتكاب القتل والجنائية المقترنة به توافر ظرف الاقتران بالنسبة لهم ، وسواء في ذلك أن يكونوا جميعا فاعلين للجنائيتين أو يكون أحدهم أو بعضهم فاعلا لأحدى الجنائيتين وشريكا في الأخرى أو أن يكون قد اقتصر على مجرد الاشتراك في الجنائيتين^(٢) .

أما إذا نسب إلى أحد الجناة أنه فاعل أو شريك في إحدى الجنائيتين ولم ينسب إليه أنه فاعل أو شريك في الأخرى فان ظرف الاقتران لا يتوافر بالنسبة له إلا إذا كانت الجريمة الأخرى نتيجة محتملة لجريمة

(١) أحمد مفتحي سرور ص ٥٤٩ .

(٢) رؤوف عبيد ص ٧٧ .

لقتل • فإذا ساهم عدد من الجناة في ارتكاب جنائية السرقة المعنى بسس عليها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات بأن كانت السرقة ليلاً وكان أحدهم يحمل سلاحاً ظاهراً كان أو مخبئاً ثم قتل أحدهم المجنى عليه تسهيلات تنفيذ السرقة فإن من ارتكب القتل يتوافر بالنسبة له دون صعوبة ظرف الاقتران ، إذ قد أضاف إليه جنائية سرقة مسئول عنها كذلك • ولكن سائر المساهمة في السرقة — فاعلين كانوا أو شركاء — يتوافر بالنسبة لهم ظرف الاقتران كذلك باعتبار أن القتل نتيجة محتملة للسرقة • أما إذا أضاف أحد المساهمين في جنائية القتل العمد جنائية هتك عرض أو اغتصاب امرأة تصادف وجودها في مكان القتل فإنه يتوافر بالنسبة له وحده ظرف الاقتران ويسأل عن قتل مقترب بهتك عرض أو اغتصاب ، أما المساهمون معه في القتل فلا يتوافر بالنسبة لهم هذا الظرف • إذ هم ليسوا مسئولين عن الجنائية الأخرى — جنائية هتك العرض أو الاغتصاب — لأنها ليست نتيجة محتملة للمقتل ولا يسألوا بالتالي إلا عن القتل العمد •

ما لا يتطلبه الظرف المشدد

يكفى لتخليط العقاب عملاً بهذا الظرف المشدد أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتربة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام الصاحبة الزمنية بينهما ، ولا يتطلب القانون أن تربط الجنائيتان برابطة سببية بأن يكون القصد من القتل تسهيل ارتكاب الجنائية الأخرى أو أن ترتكب الجنائيتان لغرض واحد • ومن هنا يتضح الفارق بين ظرفي الاقتران والارتباط ، فحينما يتطلب الأول صلة الزمنية دون السببية ، يتطلب الثاني صلة السببية ولا يشترط رابطة الزمنية • ولكن إذا توافرت رابطة السببية بالإضافة إلى رابطة الزمنية في الاقتران تحقق الظرف المشدد من باب أولى •

ولا يتطلب القانون في الاقتران أن ترتكب الجنائيتان في مكان واحد ، فقد تختلفان مكاناً دون أن يباعد الزمن بينهما • ولكن في

المغالب يتحد مكان الجريمتين اذا توافرت رابطة الزمنية بينهما • اذ أن الفترة القصيرة التي ترتكب الجريمتان خلالها لا تسمح للجاني بأن ينتقل من مكان ارتكاب احدهما الى مكان بعيد عنه حيث يرتكب الثانية • ولذلك كان اتحاد مكان الجريمتين قرينة على توافر رابطة الزمنية بينهما • ولكنها قرينة يجوز اثبات عكسها (١) •

كما لا يتطلب الاقتران وحدة المجنى عليه في الجنائيتين أو ارتكابهما لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة أو تصميم جنائي واحد •

• عقوبة القتل المقترن بجناية •

اذا ثبت اقتران القتل بجناية كانت العقوبة الاعدام طبقا للمادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات • ويعد الاعدام عقوبة عن القتل والجناية الأخرى معا ، فقد أدمج المشرع الجنائيتين في وحدة قانونية غير قابلة للتجزئة وقرر لهما عقوبة واحدة لكل منهما نصيب منها ، بل ان الجناية الأخرى تفقد استقلالها وتتحول الى مجرد ظرف للقتل • ولا يجوز توقيع عقوبة مستقلة لها (٢) • فيخطئ القاضي في تطبيق القانون لو وقع عقوبة هذه الجناية الى جانب عقوبة القتل ، بل لا يجوز له أن يفعل ذلك اذا توافر للقتل ظرف آخر كسبق الاصرار أو الترصد يكفي بذاته لتوقيع عقوبة الاعدام من أجله ، فالجناية الأخرى تبقى هاقدة كيانها طالما ظلت مقترنة بالقتل •

ولكن اذا لم يثبت ارتكاب المتهم القتل أو ثبت انتفاء أحد أركانها استردت الجناية الأخرى كيانها القانوني وتعين أن يوقع العقاب من أجلها • وعليه يجوز للمحكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الأصلية وتحكم بادانته لارتكابه الجناية الأخرى، ولو أن الجناية الأخيرة لم ترفع بها الدعوى الا كظرف مشدد للجناية الأصلية • ويجوز للمحكمة أن

(١) محمود نجيب حسنى ص ١٠٦ •

(٢) أحمد فتحي سرور ص ٥٤٦ •

تتصدى تلقائيا لهذه الجناية الأخرى ، اذ أن رفع الدعوى بجناية القتل الأصلية المقتترنة بجناية أخرى يتضمن حتما رفعها عن الجناية المقتترنة . وتوقع عقوبة الاعدام ولو وقفت الجناية المقتترنة عند مرحلة الشروع طالما كان القتل تاما . ولا محل لتخفيف العقاب طبقا للمادة ٤٦ من قانون العقوبات ، اذ أن تكييف الواقعة في مجموعها واعتبارها شروعا أو جريمة تامة انما يكون بالنظر الى الجريمة الأصلية (وهى القتل) دون الجناية المقتترنة بها (١) . وتطبيقا لذلك توقع عقوبة الاعدام اذا كانت الجريمة الأصلية تامة وسواء كانت الجريمة الأخرى جريمة تامة أم وقفت عند مرحلة الشروع ، وتطبق العقوبة المخففة طبقا للمادة ٤٦ عقوبات اذا كانت الجريمة الأصلية شروعا وسواء كانت الجريمة الأخرى تامة أم وقفت عند مرحلة الشروع .

المبحث الخامس

ارتباط القتل بجناية أو جنحة

نص المشرع على هذا السبب للتشديد في الشق الأخير من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في قوله « وأما اذا كان القصد منها (أى من جناية القتل) التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » . ويفترض هذا السبب للتشديد أن القتل قد ارتكب من أجل التمكن من ارتكاب جريمة أخرى أو من أجل التخلص من المسؤولية الناشئة عنها . أى أن ثمة صلة سببية نفسية تربط في ذهن الجانى بين القتل والجريمة الأخرى .

(١) أحمد أمين ص ٣٢٣ .

وعلة التشديد لتوافر هذا الظرف أن الجاني قد بلغ به الاستهتار حد الاقدام على ازهاق روح من أجل تنفيذ جرائم أخرى أو الفرار من عقوبتها وهي غاية إجرامية قد تكون في ذاتها قليلة الأهمية بالنسبة لجناية القتل •

نطاق التشديد

يدل ظاهر النص أن المشرع أراد أن يقصر التشديد على حالة ارتباط القتل بجنحة مما يعنى استبعاده إذا كان القتل مرتبطا بجناية • وقد أخذ بهذا الرأي بعض المشرّاح^(١) • ولكن هذا الرأي يعيبه أنه يؤدي إلى معاملة من ارتكب القتل ثم أضاف إليه جريمة جنسية معاملة أخف ممن ارتكبه ثم أضاف إليه جريمة قليلة الجساماة على الرغم من أن الأول أكثر خطورة على المجتمع من الثاني • فلا يعقل مثلا أن يشدد العقاب على من ارتكب القتل تخلصا من مسئولية سرقة بسيطة ولا يشدد على من ارتكب القتل تخلصا من مسئولية سرقة باكره • فضلا على أن علة التشديد متوافرة في الحالتين • ومن ثم فإن نطاق التشديد يمتد إلى القتل سواء ارتبط بجنحة أو جنائية^(٢) •

وقد كانت المادة ٢١٣ من قانون العقوبات الصادرة سنة ١٨٨٣ تنص على «ارتكاب القتل إذا كان القصد التأهب لفعل جنائية أو جنحة... الخ» فلما عدل قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ حذف كلمة «جنائية» حتى لا يقع الخلط بين أحكام الفقرتين الثانية والثالثة • وما كان هناك موجب لهذا الحذف ، لتباين الحالتين اللتين تناولتهما الفقرتين الثانية والثالثة تباينا ظاهرا •

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٢٠٦ ص ٢٣١ ، الدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٠٩ ، الدكتور بهنام ص ١٨٠ •

(٢) أحمد فتحي سرور ص ٥٥٠ ، محمود نجيب حسنى ص ١٠٨ ، محمود إبراهيم اسماعيل ص ٦٢ ، أحمد أمين ص ٣٣٥ ، الدكتور حسين أبو السعود رقم ١٣٧ ص ١٤٨ ، الدكتور عمر السعيد رمضان رقم ٢٣٢ ص ٢٧٣ •

شروط التشديد

يتطلب التشديد شرطين أساسيين هما ارتكاب جناية أو جنحة الى جانب القتل وتوافر صلة سببية تربط بينهما • مع مراعاة أن يكون القتل غير مخفف ، فلا يتوافر التشديد اذا كان القتل مقتربا بمذر استقزاز الزوج (م ٢٣٧ عقوبات) •

١ - ارتكاب جنحة أو جناية

جوهر المظهر المشدد هو التعدد المادي في الجرائم شأنه في ذلك شأن الاقتران • ويقضى ذلك أن تكون الجريمة الأخرى معاقب عليها بصفتها جناية أو جنحة وأن تكون مستقلة عن القتل • وسواء وقعت الجريمة الأخرى كجريمة تامة أو كشروع فيها •

على أنه يشترط في الجناية أو الجنحة سواء وقعت تامة أو في حالة الشروع أن تكون معاقب عليها ، فلا محل للتشديد اذا كانت غير معاقب عليها لسبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع المساواة أو العقاب • وتطبيقا لذلك لا يتوافر ظرف التشديد اذا ارتكب شخص القتل كي يتمكن من اخفاء زوجة أو أصله أو فرعه من جهة القضاء ، اذ يستفيد من مانع العقاب من أجل الجريمة الأخيرة (م ١٤٤ من قانون العقوبات الفقرة الأخيرة) • ولا يتوافر التشديد أيضا اذا أخفى القاتل جثة القتيل ، اذ الاخفاء من ذبول القتل وتصرف طبيعي للمقاتل ، فلا عقاب عليه الا اذا صدر عن شخص سواه (١) •

واذا علق القانون تحريك الدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة الأخرى على شكوى المجنى عليه كالسرقة بين الأزواج والأصول والفروع (م ٣١٢ عقوبات) فان التشديد لا يكون له محل الا اذا قدمت الشكوى ولم ينزل عنها مقدمها حتى صدور الحكم البات في الدعوى (٢) •

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٢٠٦ ص ٢٣١ ، الدكتور حسن المرصفاوى ص ٢٠٩ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ١١٠ ، نقض ١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٥٧٨ ص ٧١٣ •

واذا انقضت مدة تقادم الدعوى الناشئة عن الجريمة الأخرى فلا يحول ذلك دون التشديد ، لأن هذه الجريمة تندمج مع القتل في وحدة قانونية لا تقبل التجزئة • وتكون مدة التقادم التي تسرى عليهما معا هي مدة تقادم الدعوى الناشئة عن القتل •

ويعنى استقلال الجناية أو الجنحة عن القتل تعدد الأفعال التي صدرت عن المتهم بحيث يقوم القتل بأحد هذه الأفعال وتقوم الجريمة الأخرى بفعل ثان مستقل • ويقتضى ذلك بدهاءة أن يرتكب الفعل الذي تقوم به هذه الجريمة • وعلى خلاف ذلك فتفسد ذهب رأى الى أنه يكفي في التشديد أن يرتكب القتل بقصد تسهيل ارتكاب الجريمة الأخرى ولو لم ترتكب بالفعل • كما لو قتل شخص حارس بيت لسرقة محتوياته ثم قبض عليه قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة • وحجة هذا الرأي مستمد من ظاهر عبارة النص ، وخاصة قوله أن القصد من القتل هو « التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها ... » مما يفهم منه اكتفاء المشرع بمجرد اصطحاب تنفيذ القتل بقصد أو باعث معين^(١) • الا أن هذا الرأي مرجوح ذلك أن المشرع لا يقيم التشديد على توافر باعث سببي فحسب ، ولكن يقيمه على تعدد الجرائم كذلك ، وهو يفترض علاقة سببية بين الطرفين ، فاذا كانت الجريمة الأخرى لم ترتكب فلا وجود للدارف الثانى الذى تربط هذه العلاقة بينه وبين القتل • ومن ناحية أخرى فان الجريمة التي لم تنفذ - ولو في صورة شروع معاقب عليه - ليس لها وجود قانونى ولا يجوز أن يعتد بها المشرع على أى صورة خاصة وأن تشديد عقاب القتل هو بمثابة عقوبة اضافية مستمدة من عقوبة الجريمة الأخرى ، فاذا كانت هذه الأخيرة لم تنفذ فلا عقوبة من أجلها يمكن أن يستمد منها تشديد عقوبة القتل • وأخيرا فإنه لا يمكن أن يعنى حكمه على مجرد باعث يحيط به الغموض فى الغالب

(١) الدكتور حسن المرصفاوى ص ٢١٠ ، رؤوف عبيد ص ٨٠ ، عوض

محمد ص ١٠٢ •

ويصعب إقامة الدليل عليه إذا لم يكن المتهم قد عبر عنه بعمل خارجي (١) ونخلص من ذلك أن الحد الأدنى المتطلب للتشديد هو أن يصدر من المتهم شروع في الجناية أو الجنحة المرتبطة بالقتل معاقب عليه . أما إذا كان ما صدر عنه مجرد عمل تحضيرى أو شروع غير معاقب عليه فلا يقوم بذلك التشديد .

ولم يشترط القانون كون الجناية أو الجنحة المرتبطة بالفعل من نوع معين ، فقد تكون جريمة عمدية أو غير عمدية كسرقة يرتكب في سبيلها قتل بواب أو قتل خطأ يرتكب في سبيل التخلص من المسئولية عنه قتل عمد على شاهد أو رجل الشرطة . كما لم يشترط القانون كون الجناية أو الجنحة المرتبطة بالقتل منصوص عليها في قانون العقوبات ، فقد تكون هذه الجريمة منصوص عليها في قانون مكمّل لقانون العقوبات .

٢ - رابطة السببية

لا يتوافر الظرف المشدد إلا إذا ارتبطت الجنحة أو الجناية بالقتل ارتباطا سببيا معينا ، بأن يرتكب القتل من أجل الجنحة أو الجناية لا أن ترتكب هذه الجريمة من أجل القتل . بمعنى أن تكون جريمة القتل هي الوسيلة وتكون الجريمة الأخرى هي الغاية ، أما إذا انعكس الوضع فكان القتل هو الغاية والجريمة الأخرى هي الوسيلة فلا يتوافر الظرف المشدد .

وتتحقق رابطة السببية في صورتين :

الصورة الأولى : تفترض أن القصد من القتل هو ارتكاب للجريمة الأخرى ، أى التأهب لارتكاب جنحة أو جناية أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل . مثال ذلك حارس الطريق الذى يقتل أحد رجال الشرطة بقصد تمكين زملائه من ارتكاب السرقة ، أو قتل بواب المنزل من أجل التمكن

(١) محمود نجيب حسنى ص ١١٠ ، أحمد فتحى سرور ص ٥٥١ ، محمود ابراهيم اسماعيل ص ٦٥ ، أحمد أمين ص ٣٣١ .

من دخوله وسرقته أو قتل المجنى عليه ليتمكن الجانى من اتمام تنفيذ السرقة •

ويقتضى هذا الشرط أن يكون الجانى قد توافر لديه المقصد الجنائى اللازم لارتكاب الجنحة أو الجناية أو أنه قد ارتكب القتل تنفيذا لهذا المقصد • وليس من المحتم أن يكون القتل نتيجة محتملة لارتكاب الجنحة وفقا للمجرى العادى للأمور^(١) •

الصورة الثانية : تفترض أن المقصد من القتل هو التخلص من المسئولية الناشئة عن ارتكاب الجريمة الأخرى • أى مساعده مرتكبى الجنحة أو الجناية أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة • مثال ذلك من يقتل أحد رجال الشرطة لمنع من القبض على متهم بجنائية أو جنحة ، ومن يقتل من شهد جريمته تخلصا من شاهد الاثبات ضده •

ولا تتطلب رابطة السببية تعدد المجنى عليهم بتعدد الجرائم بحيث يكون لكل جريمة مجنى عليه فيها • فيجوز أن ترتكب الجريمتان اضرارا بشخص واحد ، كمن يسرق مال شخص ثم يقتله ليتخلص من مطاردته له أو احتمال شهادته ضده •

ونظرا لأهمية رابطة السببية فإنه يجب على المحكمة أن تعنى باستظهارها فى حكمها ويثبت أن ارتكاب القتل كان لأحد المقاصد المبينة فى المادة ٢٣٤/٢ عقوبات ، فإن أغفل الحكم بيان ذلك وقضى بالعقوبة المشددة كان قاصرا • والقول بتوافر رابطة السببية هى مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض •

ما لا يتطلبه الظرف المشدد

لا يتطلب القانون توافر رابطة زمنية أو رابطة مكانية بين القتل والجريمة الأخرى المرتبطة بها اكتفاء بتوافر الرابطة السببية • فإذا توافرت رابطة السببية كانت كافية لتوافر الظرف المشدد • فقد يباعد

(١) أحمد فتحى سرور ص ٥٥١ •

المكان أو الزمن بين الجريمتين دون أن تنفك رابطة السببية بينهما ، كمن يقتل شخصا كي يسهل سرقة سوف ترتكب بعد عدة أيام اضرارا بتركة المقتول ، أو من يسرق ثم يلتقى بعد وقت طويل بالمجنى عليه فيقتله خشية أن يكون شاهد اثبات ضده .

وإذا كان لا يشترط رابطة زمنية أو مكانية في حالة التشديد للارتباط إلا أنه إذا توافرت هاتان الرابطتان أو أحدهما الى جانب رابطة السببية تحقق التشديد من باب أولى .

ولا يتطلب التشديد كذلك أن يكون مرتكب القتل والجريمة الأخرى شخصا واحدا — خلافا لما قررناه بشأن القتل المقترن — فقد يرتكب الجاني القتل من أجل تمكين غيره من ارتكاب جنحة أو جناية أو الفرار منها^(١) وهنا تحققت عناصر التشديد فقد توافر لدى القاتل القصد الذى حدده القانون ثم تحقق التعدد فى الجرائم . ولا يعترض على ذلك بأن التعدد لم يتحقق بالنسبة لذات الشخص (أى القاتل)^(٢) فذلك شرط لم يتطلبه القانون ، فقد تطلب التعدد مطلقا ، وأقام التشديد على عنصر نفسى هو القصد السيئ ، وعنصر موضوعى يتمثل فى الخطورة على المجتمع ، وقد تحقق بتعدد الجرائم^(٣) .

تعدد الجناة

إذا تعدد الجناة وساهموا فى الجريمتين معا كفاعلين فإنه يتعين فحص ظرف الارتباط بالنسبة لكل منهم على حده ، فبالنظر الى طبيعته النفسية يتصور أن يتوافر بالنسبة لبعضهم دون البعض . فيسأل من توافر المقصد السيئ لديه عن الظرف المشدد دون من لم يتوافر لديه . ويكون الحكم كذلك من باب أولى اذا ساهم جميع الفاعلين فى القتل

(١) أحمد فتحي سرور ص ٥٥٢ .

(٢) عمر السعيد رمضان ص ٢٧٥ .

(٣) محمود نجيب حسنى ص ١١٤ .

وساهم بعضهم فقط في الجريمة الأخرى (١) •
وإذا كان بعض المساهمين شركاء فإن الشريك الذي ساهم في
الجريمتين معا وتوافر لديه المقصد السيئ يكون مسئولا عن الظرف
المشدد •

أما إذا ساهم الشريك في إحدى الجريمتين فحسب فالحكم يختلف
باختلاف ما إذا كانت هذه الجريمة هي القتل أم الجريمة الأخرى • فإن
كانت القتل وكان يعلم بالغرض منه طبق عليه الظرف المشدد • أما إذا
كانت الجريمة الأخرى فلا يسأل عن القتل إلا إذا كانت نتيجة محتملة
لها • وفي هذه الحالة تطبق عليه القواعد العامة في تعدد الجرائم والعقوبات
فلا يسأل عن الظرف المشدد ، إذ المسئولية عن هذا الظرف تفترض
المساهمة في القتل كفاعل أو شريك مع توافر المقصد الذي حدده القانون،
لا مجرد المساءلة عنه كنتيجة محتملة (٢) •

عقوبة القتل المرتبط بجناية أو جنحة

إذا توافر هذا الظرف المشدد كانت العقوبة هي الاعدام أو الأشغال
الشاقة المؤبدة وفقا للمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات •
وتعتبر الجناية أو الجنحة مجرد ظرف مشدد للقتل ، فإن كان الجاني
واحدا لجناية القتل والجريمة المرتبطة بها فلا توقع عليه سوى عقوبة
واحدة ، هي العقوبة سالفة الذكر وتعد عقوبة عن الجريمتين معا •
ولا يعدل القاضى عن ذلك إلا إذا امتنع العقاب من أجل القتل ، فهنا
تسترد الجريمة الأخرى كيائها كجريمة مستقلة ويوقع العقاب عليها
وحددها •

وجدير بالذكر أن العقوبة الواردة في المادة ٢/٢٣٤ عقوبات
توقع ولو وقفت الجريمة الأخرى عند حد الشروع طالما أن القتل قد

(١) محمود نجيب حسنى ص ١١٤ •

(٢) أحمد أمين ص ٣٣٨ •

وقع تاما • أما اذا وقف القتل عند مرحلة الشروع فان العقوبة السابقة تخفف تطبيقا للمادة ٤٦ من قانون العقوبات ولو كانت الجريمة الأخرى تامة • فالعبرة في تحديد ما اذا كانت الواقعة تامة أو مجرد شروع انما تكون بالنظر الى الجريمة الأصلية وهى القتل دون الجريمة الأخرى •

واذا كان مرتكب القتل شخصا لا تربطه بهن ارتكب الجريمة الأخرى رابطة المساهمة الجنائية ، وقعت على القاتل العقوبة المشددة ووقعت على الآخر عقوبة جريمته •

أما اذا كان مرتكب الجريمة المرتبطة لا تربطه بهن ارتكب جريمة القتل رابطة المساهمة الجنائية فانه يسأل عن الجريمة المرتبطة دون القتل الا اذا كان شريكا مع القاتل في الجريمة المرتبطة وكان القتل نتيجة محتملة لهذه الجريمة الأخيرة (م ٤٣ عقوبات) •

المبحث السادس

القتل الذى يقع على جريح الحرب

نصت المادة ٢٥١ مكرر من قانون العقوبات على أنه « اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل (ويتعلق بجرائم القتل والجرح والضرب) أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الاصرار والقرصنة » •

وواضح من سياق المادة سالفة الذكر أن نطاق التشديد لا يقتصر على القتل وانما يشمل جرائم الجرح والضرب كذلك • ولهذا الظرف نظير في جريمة السرقة نصت عليه الفقرة التاسعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات (١) •

(١) راجع شرح السرقات التى ترتكب أثناء الحرب على الجرحى • كتابتنا « جريمة السرقة » طبعة اولى ١٩٨٤ ص ٥٣ وما بعدها •

حكمة التشديد

ان حكمة التشديد مرجعها اعتبارات انسانية تجمل في توفير رعاية خاصة لجرحى الحرب لعجزهم — بالنظر الى جراحتهم — عن الدفاع عن أنفسهم ، الأمر الذى يجعل ارتكاب الجريمة سهلا • ومن جهة أخرى فان هذا التشديد يتجاوب مع الاهتمام بتجريد الحروب الحديثة من مظاهر القسوة التى لا تقتضيها ضرورات الكفاح المسلح بين المتحاربين • وقد مد المشرع نطاق الحماية الى الجرحى من الأعداء استجابة لاعتبارات المروءة ومراعاة لـكونهم قد صاروا غير ذى خطر على البلاد • ولا شك أن من يعتدى على جريح يكشف عن ندالة شخصية ، اذ يهاجم ضعيفا عاجزا ليس في وسعه مواجهة المعتدين عليه (١) •

شروط التشديد

يتطلب التشديد توافر شرطين : ١ — أن يكون المجنى عليه جريح حرب ٢ — أن يرتكب الاعتداء أثناء الحرب •

الشرط الأول : أن يكون المجنى عليه جريح حرب

يشترط لتوافر الظرف المشدد أن يكون المجنى عليه جريح حرب ، ويراد بجريح الحرب كل شخص أصيب في سلامة جسمه وكان مرجع اصابته الى العمليات الحربية • أى توافرت صلة السببية بينهما • والعمليات الحربية تشمل كل أعمال الكفاح المسلح بين المتحاربين سواء بوشرت في البر أو البحر أو الجو •

وشرى — مع البعض — (٢) ضرورة أن تكون جراح المجنى عليه على شئ من الخطورة بحيث تعجزه عن الدفاع عن نفسه على النحو الذى تتوافر به علة التشديد • وقاضى الموضوع هو المنوط به تقدير جسامة الاصابات ومدى كفايتها ليتوافر بها الظرف المشدد •

(١) عمر السعيد: رمضان رقم ٢٣٥ ص ٢٧٩ •

(٢) عوض محمد رقم ٧٧ ص ١٠٩ ، محمود نجيب حسنى رقم ١٢٤ ص ١١٦ •

وايسى يلزم أن يكون جريح الحرب عسكريا ، فقد يكون مدنيا أصيب في غارة جوية أو جرح أثناء الحرب .
ويستوى أن يكون الجريح من الوطنيين أو من الأعداء أو الجيوش المتحالفة . كما يستوى أن تكون الإصابة راجعة الى العمليات الحربية التي باشرت بها جيوش البلاد أو جيوش الأعداء أو الجيوش المتحالفة .

الشرط الثاني : أن يرتكب الاعتداء أثناء الحرب

يتعين وقوع الاعتداء على المجنى عليه أثناء الحرب ، أى أثناء قيام حالة الحرب والمرجع في تحديد بداية الحرب وانتهائها قواعد القانون الدولي . ومن المقرر في فقه هذا القانون أن الهدنة لا تنهى الحرب ، وإنما يقتصر أثرها على مجرد إيقاف عمليات القتال ، ولكن تنتهى الحرب بأسباب أهمها عقد معاهدة الصلح بين المتحاربين (١) .
وجدير بالذكر أن حالة الحرب لا تكون إلا بين دولتين أو أكثر ، ولذلك لا تأخذ حكمها حوادث العصيان المسلح أو التمرد أو الثورة الداخلية .

والعبرة بوقوع الاعتداء أثناء الحرب لتوافر الظرف المشدد حتى لو وقعت الوفاة بعد انتهاء حالة الحرب (٢) .
وغنى عن البيان أنه يشترط في الاعتداء أن يكون معاقبا عليه وفقا للقواعد العامة ، فلا مجال للظرف المشدد إذا توافر سبب من أسباب الإباحة أو مانع من موانع المسؤولية .

العقوبة

يترتب على توافر شروط التشديد توقيع ذات العقوبة المقررة للمقتل إذا اقترن بسبق الإصرار أو القرصن وهى عقوبة الإعدام طبقا للمادة ٢٥١ مكررا من قانون العقوبات .

(١) محمود نجيب حسنى ص ١١٦ .

(٢) أحمد فتحى سرور ص ٥٥٤ .

تطبيقات قضائية

أولا : سبق الاصرار

شرط توافر سبق الاصرار • ماهيته

● ان سبق الاصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجانى قد فكر فيما اعتزمه وتدبر عواقبه وهو هادىء البال • فاذا كان لم يتيسر له التدبير والتفكير وارتكب جريمته وهو تحت تأثير عامل من الغضب والمهياج فلا يكون سبق الاصرار متوافرا •

(جلسة ٢١/٦/١٩٣٧ طعن رقم ١٣١١ لسنة ٧ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢ ص ٧٤٤) •

● ان سبق الاصرار يكون متوافرا قانونا فى حق المتهم اذا كان قد تردى فى جريمته ثم أقدم على مقارفتها مهما كان الوقت الذى حصل فيه التردى ، فاذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر فى أمر الجريمة ويعمل على جمع عشيخته واعداد عدته فى سبيل مقارفتها ومن سيره مسافة كيلومترين حتى وصل مكان الحادثة فلا تقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض فى شأن توافر هذا الظرف •

(جلسة ٢٨/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ١٠ ق مجموعة القواعد ج ٢ بند ٤ ص ٧٤٤) •

● اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته المجنى عليه مارا بمنزله أخذ السكين وتعقبه الى المكان الذى وقف فيه يتكلم وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين مترا ثم انقض عليه وطعنه بالسكين فان هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافى للتدبر والتروى فيما أقدم عليه •

(جلسة ١٤/١٢/١٩٤٢ طعن رقم ١٩١٨ لسنة ١٢ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦ ص ٧٤٤) •

● الجاني الذي يقارف القتل مدفوعا بعامل الغضب والانفعال يعد مرتكبا لجناية القتل عمدا من غير سبق إصرار ، بخلاف ما اذا كان قد أقدم على القتل وهو هادئ البال بعد أن زال عنه تأثير الغضب فإنه يعد مرتكبا لجريمة القتل عمدا مع سبق الإصرار .
(جلسة ٢٥/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣٠٠ ق ٠ مجموعة المقواعد ج ٢ بند ٥ ص ٧٤٤) .

● سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ولا يضيره أن يستظهر هذا الظرف من المضيئة القائمة بين المتهم والمجنى عليه والتي دلت على قيامها تدليلا سائغا .
(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٣٠ ق جلسة ٩/١٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٩٤ ، طعن ٧٢٦ لسنة ٤٨٠ ق جلسة ١٢/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٤٣ ، طعن ٤١٢ لسنة ٥٠٠ ق جلسة ٨/٥/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٣١) .

● لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار ، فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص ولما كان الحكم المطعون فيه قد استبعد سبق الإصرار لما تبينه من أن الحادث كان وليد مشاجرة بين المجنى عليه وبين الطاعنين وغير مسبوق بفترة من الوقت تسمح لهم بأعمال الفكر في هدوء وروية ، فهو استخلاص سائغ لا تناقض فيه .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩٠ ق جلسة ٢١/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٥٣١ ، طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٤٤٠ ق جلسة ٢١/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤١٦) .

● من المقرر في تفسير المادة ٢٣١ من قانون العقوبات ، أن سبق الإصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب —

يتحقق باعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن الانفعال ،
مما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعية
الأولى في نفس جاشت بالاضطراب ، وجمع بها الغضب حتى خرج
صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها ،
صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة
على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ،
قصد بها شخصا معين أو غير معين صادفه ، حتى ولو أصاب بفعله
شخصا وجده غير الشخص الذي قصده ، وهو ما لا ينفي المصادفة
أو الاحتمال ، وسبق الاصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل
التي تلابس الفعل المادى المكون للجريمة •

(طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١١ ص ١٥٧ ،
طعن رقم ١١٨٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٦ س ٢٨ ص ٣٢٧ ، طعن
رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ص ١٢٦) •

● ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته
بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل
العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني
انتهى بتفكيره الى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان
ظرف سبق الاصرار متوافرا ولا تقبل المنازعة فيه أمام النقض •

(طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) •

أثر توافر ظرف سبق الاصرار

● الأصل أن الجاني يسأل عن جريمة القتل العمد المتى يرتكبها
مع غيره — متى توافر سبق الاصرار — وان قل نصيبه من الأفعال المكونة
لها ، فلا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني
قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال •

(طعن رقم ٥٣١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٢ س ١٢ ص ٧٦٩ ،
طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/١/٤ س ١٧ ص ٢٥ ، طعن
رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ص ٩٤) •

● من المقرر أن سبق الإصرار المبنى على نبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه .

(طعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ص ٤٥١ ، طعن رقم ٧٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ص ٦٦٢) .

● من المقرر أن مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يازم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها ، وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنى عليه بما يرتب تضامنا فى المسئولية ، يستوى فى ذلك أن يكون الفعل الذى قارفه كل منهم محددا بالذات أو غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى مؤاخذه الطاعن بوصفه فاعلا أصليا فى جريمة القتل التى وقعت تنفيذا لذلك بالتصميم لا يكون قد أخطأ فى شيء .

(طعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ص ٨٥ ، طعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ص ٤٢٧ ، طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ س ٢٩ ص ٢٧٥) .

● لما كان الحكم قد أثبت فى تدليل سائغ على توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعن ووالده مما يرتب فى صحيح القانون تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية ، فان الحكم اذ انتهى الى مساءلة الطاعن بوصفه فاعلا أصليا طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١١ س ٢٦ ص ٤٠٥ ، طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ س ٢٨ ص ٨٧٥ ، طعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٩ س ٣١ ص ٣٤٣) .

لا عبرة بالآلة التي يستعملها المتهم في توفر سبق الاصرار

● يكفي أن تتبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الاصرار البواعث التي اجتمعت لدى القاتل فدفعته الى التصميم على جريمة القتل وانه ارتكب هذه الجريمة فعلا. تنفيذا. لهذا التصميم وسواء بعند ذلك أكانت الآلة التي استعملها هي سكيناً كما وصفها الحكم أو كانت مطواة كما يصفها القاتل . فان كلتا الآلتين آلة قتل ، وسواء أكان القاتل معتاداً على حمل هذه الآلة أم لم يكن معتاداً ، فلا أهمية لذلك مادام انه على كل حال قد فكر في استعمالها للقتل وأعدّها له .

(جلسة ٥/١٢/١٩٣٣ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٣٣ مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٠ ص ٧٤٤) .

● لا يحول دون قيام سبق الاصرار أن يكون ما تسليح به المتهم هو من الأسلحة النارية التي لم تخصص أصلاً للضرب والايذاء ، لأن سبق الاصرار هو وصف للقصد الجنائي لا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وايدائه نتيجة لهذا القصد المصمم عليه من قبل .

(طعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٦ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٥ ص ٥٩٢) .

توفر سبق الاصرار سواء انصرف غرض المتهم الى الاعتداء على شخص معين أو غير معين .

● لا يشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرض المصمم هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ، ومن ثم فان تصميم المتهمين فيما بينهم قبل ارتكاب الجريمة على القتل بأي فرد يصادفونه في السوق من أفراد عائلة غريمهم يتوفر به ظرف سبق الاصرار .

(طعن رقم ١٢٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٩/١٢/١٩٥٧ س ٨ ص ٩٦٤ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٢ ص ٧٠٤) .

● لا يشترط لتوافر سبق الاصرار أن يكون غرض المصر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة ، ومن ثم فإن ما أثبتته المحكم من تصميم المتهمين على القتل بمن يصادفهم من أفراد العائلة التي بينها وبين عائلتهم ثأر ويناصبونها العداء ، واعتقادهم أن المجنى عليه الأول من أفراد عائلة غريمهم جعلهم يبادرون الى الاقتتال به وبصهره - المجنى عليه الثاني - الذي كان الى جواره ، وهو ما يرتب بينهم تضامناً في المسؤولية ، يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أم غير محدد ، وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، اذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهما ، فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهما تنفيذاً لهذا الاتفاق والتصميم الذي انتووه دون تحديد لفعل كل طاعن ومحدث الاصابات التي أدت الى وفاتهما بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها ، وهي الوفاة ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

(طعن رقم ٨٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/١١/٨ س ١٤ ص ٨٢٣ ، طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٥٧) .

توفر سبق الاصرار ولو أخطأ المتهم في الشخص الذي يقصده

● ان المتفق عليه أن القتل يعتبر مقترناً بسبق الاصرار ولو أصاب المقاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله ، لأن ظرف سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم أخطأ وأصاب الجاني غيره .

(جلسة ١٩٣٤/١٠/٢٢ طعن رقم ١٦١٠ لسنة ١٢ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١ ص ٧٤٥) .

● ان سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له فمتى قام بتنفيذ الجريمة التي أصر على ارتكابها فيعتبر هذا الطرف متوافرا في حقه ولو كان الفعل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .

(جلسة ١٨/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٢ ص ٧٤٥ ، طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٦/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٥٧) .

● متى توافر ظرف سبق الاصرار فان القتل يعتبر مقترنا به وملازما له ولو أخطأ الجاني الهدف فأصاب آخر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين بالنسبة لواقعة قتل فان هذين العنصرين يعتبران قائمين في حقهما كذلك بالنسبة للواقعتين اللتين اقترفتا بها زمانا ومكانا وهما قتل والشروع في قتل واو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انتوى الطاعنان ارتكابه وعقدا عليه تصميمهما وأعدا له عدته على نحو ما سلف .

(طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٤٣) .

توافر سبق الاصرار ولو كان معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط ● ان ظرف سبق الاصرار لا يتأثر توافره قانونا بأن يكون الأذى الذي وقع فعلا كان معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط .

(جلسة ٢٣/١٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٩ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٣ ص ٧٤٥) .

● ان القانون في المادة ٢٠١ عقوبات يعد الجريمة واقعة بسبق اضرار ولو كان ارتكابها موقوفا على حدوث أمر أو معلقا على شرط ، وإذن فان اصرار المتهم على استعمال القوة مع المجنى عليهما ، اذا منعه عن إزالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلا

الى محل الحادثة ومعه السلاح — ذلك يدل على توافر سبق الاصرار عنده كما عرفه القانون •

(جلسة ٢٨/٤/١٩٤١ رقم ١٠٧٧ سنة ١١ ق مجموعة القواعد ج٢ بند ١٤ ص ٧٤٥) •

● لا يمنع من توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سبوح الفرصة للظفر بالمجنى عليه حتى اذا سنحت نتيجة الظروف التي تصادف وقوعها ليلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا عليه النية من قبل •

(جلسة ١٤/٤/١٩٥٢ طعن رقم ٤٣٦ سنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد ج٢ بند ١٥ ص ٧٤٥) •

● لا يحول دون قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهم أن يكون قصده في الايذاء معلقا على حدوث ممانعة من جانب المجنى عليه في تنفيذ ما يطلبه منه •

(طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٥/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٤٠٦ • مجموعة القواعد ج٣ بند ٥ ص ٥٩٢ ، طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٣/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٥٧) •

اثبات توافر سبق الاصرار يفيد استبعاد حالة الدفاع الشرعى

● متى أثبت الحكم توفر سبق الاصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم من انه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس • (جلسة ١٦/١١/١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق • مجموعة القواعد ج٢ بند ١٦ ص ٧٤٥) •

● من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة سواء بتوافر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها أو التحايل لارتكابها انقضى حتما موجب الدفاع الشرعى •

(طعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٨ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٣٦ ، طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٩٢٩) •

سبق الاصرار من الظروف المشددة ولو لم يقترن بظرف الترصد

● سبق الاصرار من الظروف المشددة التي لقاضى الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقدم لديه من الدلائل • ومتى قرر أن هذا المظرف متوافر للأسباب التي بينها في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه الا اذا كانت المقدمات التي أثبتها الحكم لا تؤدي منطقيا الى النتيجة التي وصل اليها • وللمحكمة أن تستنتج سبق الاصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين لجانبى الطريق الذى كان المجرى عليه سائرا فيه عند عودته من عمله ومفاجأته باطلاق الأعيرة عند اقترابه من مكنهم ومن وجود الباعث على الانتقام وهو •••••

(جلسة ١٩ / ٢ / ١٩٣٤ طعن رقم ٥٦١ سنة ٤٠ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٨ ص ٧٤٥) •

● ثبوت سبق الاصرار كاف وحده لتطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات بغير حاجة الى اقترانه بظرف التربص فاذا كان الحكم الذى طبق هذه المادة به ما يفيد ثبوت سبق الاصرار فليس مما يطعن عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف التربص لا سند لها فيه •

(جلسة ١٤ / ١١ / ١٩٣٢ طعن رقم ١٥ سنة ٣٠ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٩ ص ٧٤٥) •

لا تعارض بين نفى قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين

ثبوت اتفاقهما على الاعتداء •

● لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجرى عليه • وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابهما واسهامهما في الاعتداء على المجرى عليه ، فاذا ما آخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة التي لحقت بالمجرى عليها لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت الى وفاتها ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التي قصدا احداثها

وهي الموافقة ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٣١ ، طعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦ س ٢٠ ص ٧٨٠ ، طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٨١) .

● من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ، اذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل ارادة المشتركين فيه . ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل متهم قد قصد قصد الآخر في ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم فجأة . ومن ثم فلا تعارض بين انتفاء سبق الاصرار وبين ثبوت اتفاق المتهمين الخامس والسادس والسابع على قتل المجنى عليه مما مقتضاه مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا أصليا عن النتيجة التي وقعت تنفيذا لهذا الاتفاق من غير حاجة الى تقصى محدث الاصابات التي نشأت عنها الموافقة .

(طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ س ٣٠ ص ٥٩٨) .
استنتاج ظرف سبق الاصرار . موضوعي

● سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل في سلطة محكمة الموضوع ، مادامت قد دلت على ذلك بأدلة سائغة .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ص ٩٩٤ ، طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ س ٣١ ص ٩٢٩) .

● سبق الاصرار ظرف مشدد ووصف للقصد الجنائي ، والبحث في وجوده أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع ، ولاذ كان هذا المظرف من الأمور النفسية الذي قد لا يكون له في الخارج أثر

محسوس يدل عليه مباشرة ، فللقاضى أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفا ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا من هذا الاستنتاج ، ومادامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القانون .

(طعن رقم ١٠٩٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٩٦ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٣ ص ٧٥٤ . طعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٣٣ ق
جلسة ٤/٢/١٩٦٣ س ١٤ ص ٧٢) .

ما يكفى لاستظهار ظرف سبق الاصرار . تسبب غير معيب . أمثلة .

● إذا استخلصت المحكمة قيام ظرف سبق الاصرار من الضغينة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ومن مجيء المتهم من بلدته الى مكان الحادث الذى يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ومن تربصه له بجوار الطريق الذى سيمر به حتى اذا رآه انقض عليه وطعنه تلك الطعنات التى أودت بحياته . فهذا استخلاص يؤدي اليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب .
(جلسة ١٥/٥/١٩٤٤ طعن رقم ٤٩٥ لسنة ١٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢٤ ص ٧٤٦) .

● يكفى في اثبات توافر ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها ، ان المتهمين قد أثار حفيظتهما الاعتداء على قريبيهما في الليلة السابقة ، فاتفقا معا على تدبير اعتداء مماثل على المجنى عليه الذى كان معروفا انه لابد أن يتوجه الى حقله لارشاد النيابة عند اجراء معاينة ، فأعدا السكين التى حملها المتهم الأول والبلطة التى كانت مع الثانى ، وتخييرا مدخل منزل واقع في الطريق الضيق الذى لابد أن يسلكه المجنى عليه عند عودته من الحقل في طريقه الى منزله ، وكما في هذا المكان وعند مرور المجنى عليه خرجا عليه فجأة وارتكبا اعتدائهما بصربه بالآلتين اللتين أعداهما وفرا هاربين .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢٥ ص ٧٤٦) .

● اذا كان الحكم قد استظهر ظرفي سبق الاصرار والتردد بقوله « ان سبق اصرار المتهمين الأول والثالث على ارتكاب جريمتها ثابت من الباعث عليها وهو الثأر لقتيلهما من المجنى عليه وثابت مما تكشف عنه التحقيقات من ترقبهما المجنى عليه وتعقبهما له وترصدهما اياه فنبلا عن اثباتهما مع بعض الأشخاص ممن كانوا معه للاختفاء في زراعة الذرة لقطع الطريق عليه وانتهاء حياته وخروج هؤلاء الآخرين على المجنى عليه وهو يجري يلتبس النجاة وسدهم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه المتهمان الأول والثالث شاهدين مسدسيهما للقضاء عليه ثم اطلاق المتهم الأول والثالث عدة أعيرة نارية على المجنى عليه أودت بحياته مما يقطع بأنهما ارتكبا جريمة القتل باصرار سابق ونية عقداها من قبل » . فانه يكون قد دل على توفر هذين الظرفين تدليلا سائغا . (جلسة ١٩٥٤/٦/٧ طعن رقم ٦٢٠ سنة ٢٤ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ٢٨ ص ٧٤٦) .

● من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند اليها في قضائه ، وان استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال انه قضى بعلمه . ولما كان ما قرره الحكم في معرض حديثه عن توفر ظرف سبق الاصرار من أن الأخذ بالثأر في بيئة المتهم الأول أمر لا محيص عنه ولا سكوت عليه لا يعتبر من المعلومات الشخصية ، وانما هي معلومات حصلتها المحكمة في مجلس القضاء واستخلصتها كنتيجة سائغة عقلا ومنطقا من أقوال شاهدي الاثبات اللذين شهدا بأن المتهم الأول كان يطلق النار بعد الحادث معلنا فرحه للأخذ بثأر والده وأن الزغاريد كانت تنطلق من منزله تعبيرا عن مشاعر الفرح بهذه المناسبة ، فان ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٩٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٢٠ س ٢٠ ص ١٤٥) .

● متى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الاصرار في قوله « أن العمد وسبق الاصرار متوافران في حق المتهمين من ذلك التدبير والتخطيط واحتساء الثانى والثالث للخمير حتى يفقدا شعورهما ويقوى قابليتهما فلا تأخذهما بالمجبى عليه شفقة ولا رحمة وأنها تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو » فان ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢١ س ٢٠ ص ٨٣٢) .

● لا يضير الحكم أن يكون قد جمع بين ظرفي سبق الاصرار والترصد عند تحدثه عنهما مادام قد دلل على نفيهما تدليلا سليما .

(طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٣) .

● لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به دافعة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها وأورد الأدلة على ثبوتها لديه ، وتعرض لظرف سبق الاصرار فقال « كما أن سبق الاصرار ثابت مما قرره بنفسه (أى المتهم) بتحقيق النيابة بأنه انتوى قتلها الليلة السابقة على وقوع الحادث ومن ثم فقد كان أمانه وقت كاف لى يدبر أمر قتلها فى هدوء وروية مما يوفر سبق الاصرار » .

لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو معرف به فى القانون ، فانه يتعين رفض الطعن .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ س ٢٨ ص ٣٠٥) .

● لا ينال من صحة استخلاص المحكمة لتوافر سبق الاصرار الخطأ فى تاريخ المشاجرة السابقة على وقوع الحادث ، والباعثة على ارتكابه .

(طعن رقم ٤٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ص ٥١٠) .

● لما كان الحكم قد دلل على توافر ظرف سبق الاصرار فى حق الطاعن بقوله « وحيث أن سبق الاصرار متوفر من الظروف التى ساققتها المحكمة من قبل ومن وجود النزاع والضغينة المسبقة فيما بين المتهم

والمجنى عليه : هذا النزاع الذى دار حول منصب العمودية بالبلدة فأقدم المتهم على ائتمه بعد أن تردى فى تفكيره وتدبر أمر الخلاص من المجنى عليه معداً مطواة (سلاحاً مميتاً) يزهق بها روح المجنى عليه وراصداً خطوات المجنى عليه ومتتبعاً مساره وكامناً له بالطريق حتى إذا ما ظفر به عند أوبته لبلدته انهل عليه طعننا بالمطواة محدثاً به الإصابات التى أودت بحياته على ما أورده التقرير الطبى الشرعى ، ، فإن ما استظهره الحكم على توافر سبق الإصرار يكون سائغاً ولا محل للطعن عليه .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣) •

● لما كان ما قاله الحكم فى تدليله على توافر ظرف سبق الإصرار فى حق الطاعنين من أنهم أرادوا الثأر للاعتداء الذى وقع صباح يوم الحادث من ابن عم المجنى عليه الأول على الطاعن الثانى فكبر ذلك عند الطاعنين وأعدوا الأسلحة النارية اللازمة لذلك وقصدوا الى مكان جلوس المجنى عليه الأول وبادروا بإطلاق النار عليه وضربه بالعصا دون مقدمات ، وإن ما استظهره الحكم للاستدلال على ثبوت ظرف سبق الإصرار من وقائع وأمارات كشفت عنه ولها مأخذها من أوراق الدعوى هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١٠/٢٣ س ٢٨ ص ٨٧٥) •

● لما كان الحكم قد استظهر توافر سبق الإصرار فى قوله « ان المتهمين اتفقا على ارتكاب الحادث منذ ثلاثة أشهر سابقة وبداً اعدادهما لارتكابها . منذ هذا التاريخ بأن أعد كل منهما عدته لارتكابها وأخذ المتهم الأول فى توثيق علاقة المتهم الثانى بالمجنى وتقدمه له والتردد على مسكنه ومراقبة المنزل من الخارج أملاً بالانفراد بالمجنى عليه الأول ثم عزمهما بعد ذلك على قتل المجنى عليه الأول وابنه ثم توجهها يوم الحادث الى المسكن حيث أجهزا عليهما بالصورة سائلة

البيان ، مما يدل على أن المتهمين قد ترويا وفكرا في جريمتها ثم صمما عليها وأقدا على ارتكابها وهما هادئى النفس مطمئنا البال متحرران من تأثير الانفعالات النفسية » فان ما أورده الحكم يكفى لاستظهار ظرف سبق الاصرار حسبما هو معرف به فى القانون .

(طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٤٨ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩١٦) .

ما لا يكفى لاستظهار ظرف سبق الاصرار . تسبب معيب . أمثلة

● اذا كان الحكم حين أدان المتهم فى جناية القتل العمد مع سبق الاصرار لم يذكر عن سبق الاصرار الا قوله أنه ثابت من الضعائن التى بين عائلتى المجنى عليه والمتهم فانه يكون قاصر البيان متعينا نقضه اذ الضعائن وحدها لا تكفى بذاتها للقول بثبوت سبق الاصرار .

(جلسة ٣/٦/١٩٤٦ طعن رقم ٨٩٨ سنة ١٦ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ٣١ ص ٧٤٧) .

● ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الاجانى فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وانما هى تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، واذن فقول المحكمة أن الشهود شهدوا بسبق الاصرار لا يجدى فى اثباته ، كما لا يجدى فى اثباته أن تعتمد المحكمة على أن أحد المتهمين قرر « ان ثم خصومه قائمة بينه هو وأهله وبين المجنى عليه وأهله وأن هذه الخصومة ترجع الى سنة قبل الحادث ، وسلم بحصول المشاجرة التى حصل بسببها الاعتداء وأن المجنى عليه شهد هو وأمه بسوء جوار المتهمين ورغبتهم الملحة فى اجلائه هو وأهله من منزله وبحصول مشاجرة بينهم فى أمسية يوم الحادث » .

(جلسة ١٥/١١/١٩٤٨ طعن رقم ١١٩٨ سنة ١٨ ق . مجموعة

القواعد ج ٢ بند ٣٣ ص ٧٤٧) .

● اذا كان ما أثبتته الحكم فى صدد سبق الاصرار لا يقيد أن المتهمين كانوا وقت الحادث فى حالة هدوء وأن تفكيرهم فى ارتكابه لم يكن

في ثورة غضب فانه يكون قاصر البيان قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .
(جلسة ٢٨/٣/١٩٤٩ طعن رقم ٥٢٧ سنة ١٩ ق • مجموعة القواعد
ج٢ بند ٤٣ ص ٧٤٧) •

● اذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمها في صدد التدليل على توافر
ظرف سبق الاصرار يعتبر بذاته أن الاعتداء انما كان على أثر النقاش
الذى وقع بين المتهم والمجنى عليه وبسببه فهذا يتنافى مع قولها بأن
الاعتداء كان بناء على اصرار سابق •
(جلسة ١٨/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٦١٩ سنة ١٩ ق • مجموعة القواعد
ج٢ بند ٣٥ ص ٧٤٧) •

● اذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة المجنى عليه انما
نشأت من عيار نارى أطلقه عليه واحد من المتهمين فقط ومع ذلك أدانت
المتهمين جميعا في القتل العمد مع سبق الاصرار بانية قولها بثبوت سبق
الاصرار على ما كان منهم من تدبير سابق واعدادهم العدة بالتسليح
لتنفيذ الجريمة في المجنى عليه انتقاما منه بسبب اعتدائه على أحد
أقاربه من سنة سابقة في حين أنها في صدد نفى ظرف القرصد قد قالت
ان الذى ثبت لها هو أن مقابلة المتهمين المجنى عايه انما كانت عن طريق
الصدفة فانهالوا عليه ضربا للضعيفة السابق ذكرها ، فان ما قالته في
صدد ثبوت سبق الاصرار فضلا على أنه يتعذر التوفيق بين بعضه وبين
بعض ما قالته في صدد نفى ظرف القرصد قاصرا في التدليل على ثبوت
سبق الاصرار وما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعا
عن القتل العمد •

(جلسة ٢٣/١٠/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ ق • مجموعة القواعد
ج٢ بند ٣٧ ص ٧٤٧) •

● ان سبق الاصرار يستلزم أن تسبق الجريمة فترة من التفكير
تكفى لأن يدبر الجانى أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ويقلب الراى
فيما عقد العزم مقدرا خطورته ناظرا الى عواقبه ، فاذا كان ما قاله

الحكم هو أن الطاعن اذ عرف في يوم الحادث أن والده أرسل اليه عمه ليوقظه ليذهب الى الحقل مبكرا ، فكر في التخلص من أبيه ويعد أن سار مع عمه برهد تركه على انه ذاهب الى الحقل ولكنه عاد الى مكان قريب كان يخفى فيه بندقيته ، ولما رأى والده منفردا اتجه اليه وأطلق النار عليه — فان ما قاله الحكم من ذلك لا يكفي للتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمته بعد أن أعمل تفكيره الهادئ المطمئن مما يستلزمه ظرف سبق الاصرار قانونا •

(جلسة ١٩٥٣/٦/٨ طعن رقم ٨٠٠ لسنة ٢٣٣ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٣٨ ص ٧٤٨) •

● ان سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، فعدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توافر الآخر •
(جلسة ١٩٥١/٥/١٤ طعن رقم ١٦٩ لسنة ٢١ ق • مجموعة القواعد ج ٢ قاعدة ٢٩ ص ٩٥٣) •

● لما كان ما أورده الحكم عن سبق الاصرار وان توافرت له في ظاهر الأمر مقدمات هذا الظرف كما هو معرف به في القانون ، الا أن ما ساقه الحكم في هذا الشأن من عبارات مرسلة ليس في حقيقته الا ترديدا لوقائع الدعوى كما أوردها في صدره وبسطا لمعنى سبق الاصرار وشروطه • ولا يعدو أن يكون تعبيرا عن تلك الحالة التي تقوم بنفس الجاني والتي يتعين على المحكمة أن تستظهرها بما يدل عليه وأن تبين الوقائع والامارات والمظاهر الخارجية التي تكشف عنها مما كان ينبغي على المحكمة أن توضح كيف انتهت الى ما قالته من أنه « قد سبقت الجريمة فترة من التفكير منه رأى الطاعن حلى المجنى عليها تبرق في يديها فدبر أمر ارتكاب جريمة قتلها وسرقة حليها في هدوء وروية » • وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى المتمثلة في اعتراف الطاعن وتحريات ضابط المباحث مما يدل على ذلك يقينا • ولا يقدر فيما تقدم ما اعتنقه الحكم ودل عليه من أن الطاعن فكر في سرقة الحلى وصمم

على ذلك ، لأن توافر نية السرقة والنصميم عليها في حق الطاعن لا ينعطف أثره حتما إلى الإصرار على القتل لتغاير ظروف كل من المجرمين .
وهن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٢٢ س ١٧ ص ١٩٣) .

● متى كان الحكم قد عوله في توافر ظرف سبق الإصرار لدى المحكوم عليه على ما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدة من مطاردته لوالدها أكثر من مرة للخلاص منه ، وكان يبين من المفردات المضمومة أن الشاهدة قررت في التحقيقات أن المحكوم عليه قد باغتها ووالدها من قبل عدة مرات على نحو استنتجا منه رغبته في الاعتداء ، إلا أنها لم تقل صراحة أو ضمنا أنه كان يقصد في تلك المرات قتل والدها ولم يتعد قولها أنه جاء إلى الحديقة عدة مرات ، وأنها ووالدها كانا يبادران إلى مغادرة الحديقة لدى استشعارهما بقدومه في كل مرة فيعود ادراجه ، مما يعيب الحكم بالخطأ في الاسناد .

(طعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/١٧ س ٢٤ ص ٧٥٨) .

● لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إصرار الطاعن على قتل المجنى عليه وإزهاق روحه انتقاما منه لسرقة بضاعته ، وعقده العزم على اقتتراف جريمته في روية وتفكير وهدوء بنفسى وبعد تقايب الرأي ، لا يرتد إلى أصول ثابتة في التحقيقات ولا تسانده أقوال الشهود والأدلة التي عول عليها فيما خلص إليه في هذا الخصوص ، فإن الحكم إذ أقام قضاءه على ما لا سند له من أوراق الدعوى وحاد بالأدلة التي أوردها على ثبوت توافر قصد القتل وظرف سبق الإصرار عن نص ما أنبأت به وفحواه ، يكون باطلا لاقتنائه على أساس فاسد .

(طعن رقم ٨٤٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ص ٨٥٥) .

في عقوبة القتل العمد مع سبق الإصرار .

● لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرف سبق الإصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة إليه مادامت العقوبة المحكوم

بها. وهي الأشغال الشاقة المؤبدة. مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق
إصرار ولا ترصد

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢٧ س ٢٨ ص ٣٠٥ ،
طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٩ س ٣١ ص ٤٢٩) .

● حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق
الإصرار . . . وإثبات توافر أولهما يغنى عن إثبات توافر ثانيهما . . .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/٢٣ س ١٥ ص ٣٦٦ ،
طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٤/١٩ س ٢٧ ص ٤٤٣) .

● غير الشارح بين ظرف سبق الإصرار وظرف الترصد ، ولم
يستلزم اجتماعهما لتوقيع العقوبة المغالطة المنصوص عليها في المادة
٢٣٠ من قانون العقوبات ، فإذا كان الحكم قد استخلص توافر نسبة
القتل وظرف الترصد استخلاصا سليما يتفق مع ما هما معرفان به في
القانون ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره في شأن عدم قيام ظرف سبق
الإصرار

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ص ٩٥٨) .

● أوجبت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات عند انتفاء موجبات الرأفة
انزال العقوبة الوحيدة وهي عقوبة الإعدام لكل من قتل نفسا عمدا
مع سبق الإصرار على ذلك والترصد ، في حين قضت المادة ٢٣٤ من
قانون العقوبات في فقرتها الثالثة على أنه وأما إذا كان القصد
منها نـ أي من جنائية القتل العمد المجرد من سبق الإصرار والترصد -
التأهب لتفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم
على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة
المؤبدة » . ولما كان الحكم المطعون فيه - وعلى ما يبين من مدوناته -
قد جمع في قضائه بين الطرفين المشددين - سبق الإصرار والترصد -
وجعلهما معا عماده في انزال عقوبة الإعدام بالطاعن ، فإنه وقد شاب
استدلال الحكم على ظرف سبق الإصرار قصور يعيبه فلا يمكن -

والمحالة هذه - الوقوف على ما كانت تنتهي اليه المحكمة لو أنها تفتنت الى ذلك ، ولا يعرف مبلغ الأثر الذى تتركه تخلف الظرف المشار اليه في وجدان المحكمة لو أنها اقتصرت على اعمال الظرف المشدد الآخر - وهو الارتباط - الذى يترد عند توافره توقيع عقوبة تخيرية أخرى مع الاعدام • مما يتعين نقض الحكم •

(طعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ س ١٩٦٦/٢/٢٢٢ س ١٧ ص ١٩٣) •

● اذا كان الحكم الأول الصادر بالادانة قد قضى بمعاقبة الطاعن الثالث عن الجرائم الثلاث المسندة اليه ، وهى القتل العمد مع سبق الاصرار وجريمتى احراز السلاح المششن والذخيرة ، بعقوبة واحدة وهى الأشغال الشاقة المؤبدة بالتطبيق للمادة ٣٢ عقوبات ، لما بين هذه الجرائم من ارتباط لا يقبل التجزئة ، بينما قضى الحكم المطعون فيه بعد نقض الحكم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة عن جناية القتل العمد مع سبق الاصرار ، وبالحبس مع الشغل سنة واحدة عن جريمتى احراز السلاح المششن والذخيرة مستبعدا تطبيق المادة ٣٢ عقوبات ، وكان نقض الحكم السابق حاصلا بناء على طلب هذا الطاعن وغيره من المحكوم عليهم دون النيابة العامة ، وكان توقيع الحكم المطعون فيه عقوبتين - على الطاعن المذكور - بعد أن كان الحكم الأول المنقوض قد اقتصر على عقوبة واحدة عليه عن الجرائم المسندة اليه جميعا لما بينها من ارتباط لا يقبل التجزئة ، هو مما يضر بالطاعن لأنه ما كان يجوز من بعد توقيع عقوبة عليه عن جريمتى احراز السلاح والذخيرة ، اذ الأصل أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه طبقا للمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام النقض •

(طعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٠ س ١٩٧٠/٥/٤ س ٢١ ص ٦٥٥) •

● متى كان الحكم قد طبق فى حق الطاعن المادة ٣٢ عقوبات ، وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد ، وهى المقررة لجريمة القتل العمد

مع سبق الاصرار والترصد ، فإنه لا مصلحة لهذا الطاعن فيما يثيره من بطلان اتصال المحكمة بدعوى جريمة احراز السلاح لرفعها بغير الطريق القانوني .

(طعن رقم ١٦٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ص ٩٠) .

● لما كان لا تلازم بين ظرف سبق الاصرار وتوفر العذر القضائي المخفف للعقاب ، وكان الحكم قد انتهى في مجال تقدير العقوبة الى النزول فيها الى الأثنغال الشاقة المؤقتة — وهو ما لم يخطئ الحكم فيه — لظروف الدعوى وملابساتها ، فان ما يثيره الطاعن في دعوى التناقض في التسبب ينكون غير سديد .

(طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٨ ص ٤٩٢) .

● لا يعيب الحكم خلوه من ايراد نص المادة ٢٣١ من قانون العقوبات التي أعمل مقتضاها في حق الطاعنين ، لأن هذه المادة من المواد التعريفية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة .

(طعن رقم ١٧٩٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٢٥ س ٣٠ ص ٢٩٤) .

ثانيا : الترصد

متى يتحقق ظرف الترصد وماهيته

● ان ظرف الترصد يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف أنه سوف يأتي منه ، سواء كان ذلك بالتربص له في مكان معين منه أو بالسير في بعض الطرق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقله مادام الجاني كان مترقبا في الطريق مجيئه للفدك به .

(جلسة ١٩٥٢/١٢١/٣٠ طعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد

جا بند ١ ص ٣٢٨) .

● ان العبرة في قيام الترصد هي بتربص الجاني وترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن قصرت أم طالت ، في مكان يتوقع قدومه اليه

ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه ، دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترسد في مكان خاص بالجاني نفسه .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٥ طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٢٤ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٣ ص ٣٢٨ ، طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٦ س ١٢ ص ١٧٤ ، طعن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٤/٨ س ١٨ ص ٥٤٤) .

● الترسد ظرف عيني مشدد وصفة لاصقة بذات الفعل المكون للجريمة .

(طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٩ س ١٦ ص ٨٣٣) .

● يكفي لتحقيق ظرف الترسد مجرد تربع الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى محتاجاته بالاعتداء عليه .

(طعن رقم ٢١٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ص ٥٥٩ ، طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣) .

الترسد ظرف مستقل عن سبق الاصرار

● الترسد ظرف مستقل ، حكمه في تشديد عقوبة القتل المعتمد حكم سبق الاصرار تماما ، فاذا أثبت حكم توافر ظرف الترسد ، وقصر عن بيان توافر ظرف سبق الاصرار ، فلا ينقض ، وذلك لأن القانون ، اذ نص في المادة ١٩٤ عقوبات على عقاب من يقتل نفسا عمدا مع سبق الاصرار أو الترسد ، فقد غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الاصرار مع الظرف الثاني وهو الترسد ، بل يكفي في نظره ثبوت مجرد الترسد ماديا على من يقتل متعمدا ، بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٥ طعن رقم ٢٤٢١ لسنة ٣٠ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٤ ص ٣٢٨) .

● ان القانون اذ نص في المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو التردد فقد غاير بين الطرفين وأفاد أنه لا يشترط لوجود التردد أن يكون مقترنا بسبق الاضرار بل يكتفى بمجرد تردد الجاني للمجنى عليه بقطع النظر عن كل اعتبار آخر .
(جلسة ١٨/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٣٠٠ ق ٠ مجموعة القواعد
جا ١ بند ٦ ص ٣٢٩) .

● متى أثبت الحكم على الطاعن ظرف التردد بالكلام في سبق الاضرار غير منتج .
(جلسة ١٩/٦/١٩٣٣ طعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣٠٠ ق ٠ مجموعة القواعد
جا ١ بند ٩ ص ٣٢٩ طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣١٠٠ ق ٠ جلسة ١٢/١٢/١٩٦١
س ١٢ ص ٩٨٥) .

● حكم ظرف التردد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاضرار ،
فاثبات توفر أولهما يغني عن اثبات توافر الظرف الثاني .
(جلسة ١٩/٢/١٩٣٤ طعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠٠ ق ٠ مجموعة القواعد
جا ١ بند ١٠ ص ٣٢٩) .

أثر توافر ظرف التردد

● اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهما
اقتربا جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والتردد ، فقد وجبت
مساءلتهما عنها سواء ارتكباها وحدهما أو مع غيرهما . ويكون ما انتهى
اليه الحكم في حدود سلطته التقديرية من مساءلتهما وحدهما عن النتيجة
صحيحا في القانون .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣٥٠ جلسة ٤/١/١٩٦٦ س ١٧ ص ٢٥) .

● الأصل أن الجاني يسأل عن الجريمة التي يرتكبها مع غيره
متى توافر ظرف سبق الاصرار أو التردد ، وإن قل نصيبه في الأفعال
المبادية المكونة لها . ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون
أن يثبت أن الجاني قد قام بنصيب أوفى من هذه الأفعال — وهو ما ثبت

في حق الطاعنين — ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بلفت نظر الدفاع الى مثل التعديل الذي تم في الدعوى .

(طعن رقم ١٨٦٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ص ٩٤) .

● اذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين مما يرتب في صحيح القانون تضامنا بينهما في المسؤولية الجنائية ، فان كلا منهما يكون مسئولاً عن جريمة القتل التي وقعت تنفيذا لقصدهما المشترك الذي بيتا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، يستوى في هذا أن يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوماً ومعيّناً من بينهما أو غير معلوم .

(طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ص ٥٥٩) .

لا تلازم بين الترصد وبين اعتياد المرور من طريق ما .

● لا تلازم بين التربص وبين اعتياد المرور من طريق ما ، ولا بين سبق الاصرار وبين هذا الاعتياد ، ولا تنافي بين أيهما وبين عدم الاعتياد ، فسواء أكان المجنى عليه معتاداً سلوك هذا الطريق ، أم كان غير معتاد سلوكه ، فما ذلك بضار شيئاً فيما يقوم من الأدلة على توافر أي من هذين الطرفين .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٧٣ لسنة ٣ ق . مجموعة القواعد

ج ١ بند ٨ ص ٣٢٩) .

عدم توافر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل

● عدم توافر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء الى ارادة القتل ، مادامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك . والما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يستظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أوردته المحكمة تدليلاً عليها يكفي لحمل قضائها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة

لنناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة • فان النعنى على الحكم بالقصور
يكون منتفيا •

(طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٣ ص ٤٣٤) •

سلطة محكمة الموضوع في تقدير ظرف الترصد

● الترصد وسبق الاصرار هما من الظروف المشددة ، والبحث في
وجود أيهما أو عدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع مثلها مثل
العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة تماما ، وللقاضي أن يستنتج
توافر أي منهما مما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها ومتى كان
بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك اللهم الا اذا كانت تلك
الظروف والقرائن التي بينها لا تصح عقلا لهذا الاستنتاج •

(جلسة ١٩٣٢/١٠/٢٤ طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٠ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٧ ص ٣٢٩) •

● البحث في توافر ظرف سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضي
الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها مادام موجب تلك
الظروف وهذه العناصر لا يتنافر مع ذلك الاستنتاج •

(طعن رقم ٣٠٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ص ٤٣٠ ،

طعن رقم ١٥٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ص ٤٩٢) •

ما يكفي لقيام ظرف الترصد • تسبب غير معيب • أمثلة

● متى أثبت الحكم أن المتهم تربص للمجني عليه في الطريق
للفتك به ، فذلك يكفي • في بيان توافر ظرف الترصد ، ولا يغير من ذلك
قصر هذا الانتظار ، واذ كان الترصد ظرفا قائما بذاته حكمه في تشديد
عقوبة القتل العمد بمقتضى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات حكم
سبق الاصرار تماما ، فان قيامه وحده يبرر توقيع العقوبة المنصوص
عليها في المادة المذكورة • واذن فمتى أثبت الحكم توافره فلا تكون
للمتهم مصلحة في أن يتمسك بعدم توافر ظرف سبق الاصرار أيضا •

(جلسة ١٩٤٢/١١/٢٣ طعن رقم ١٥٨٨ سنة ١٢ ق • مجموعة القواعد

جا بند ١١ ص ٣٢٩) •

● يكفي في بيان ظرف الترصّد كما عرفه القانون ، أن يثبت الحكم أن المتهمين انتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به ، ولا تأثير لقصر مدة هذا الانتظار ، فان المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن « الترصّد هو التربص بشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أم قصيرة للتوصل الى قتله أو الى ايدائه » . وإذا كان الترصّد ظرفا مستقلا ، حكمه في تشديد العقوبة حكم سبق الاضرار ، فان قيامه وحده يكفي ولو لم يتوفر ظرف سبق الاضرار .
(جلسة ١٠/٥/١٩٤٣ طعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ ق . مجموعة القواعد جا بند ١٢ ص ٣٢٩) .

● يكفي في استظهار ظرف الترصّد أن يقول الحكم انه متوفر من تربص المتهم للمجنى عليه في طريقه الى زراعته حتى اذا ما اقترب من مكمنه أطلق النار عليه فخر صريحا .
(جلسة ١٣/٣/١٩٥٢ طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٢١ ق . مجموعة القواعد جا بند ١٤ ص ٣٢٩ ، طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٦/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٧١٣) .

● يكفي لتوافر الترصّد — كما هو معرف به في القانون — في حق المتهم ما استخلصه الحكم من تربصه بالمجنى عليه وانتظاره اياه على مقربة من المدار التي يعلم بوجوده بها ، وترقبه مغادرته لها للاعتداء عليه ، ومباغتته بخبره بالعصا عندما ظفر به ، وذلك بصرف النظر عن حالة المتهم الذهنية وقت مقارفته الجريمة ، اذ أن هذه الحالة لا يعتد بها الا في صدد التدليل على ظرف سبق الاضرار .

(طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٦٣ س ١٤ ص ٢٤٥) .

● يكفي لتحقيق ظرف الترصّد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه اليه ، ليتوصل بذلك الى مفاجأته بالاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصّد بغير استخفاء .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٣/١١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٢١) .

● خطأ الحكم في بيان أوصاف المكان الذي اتخذهُ الطاعنون
مكمنًا لترقبهم المجنى عليه لا يقدح في سلامته ، طالما أن هذا الخطأ
غير مؤثر في منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٢١) .

ما لا يكفي لقيام ظرف الترصد • تسبب مهيب • فساد في الاستدلال

● لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تربص الطاعنين
للقتل في طريق مروره اليومي ، لا يستقيم مع القول بأنهم تبعوه مسافة
طويلة قبل إقدامهم على قتله ، لأن هذا التتبع يرشح إلى القول بوقوع
الفعل بغير مفاجأة أو غدر وهما من عناصر الترصد ، ومن ثم يكون الحكم
معيبا بالفساد في استدلاله على ظرف الترصد .

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٤٤) .

في عقوبة القتل المشدد بظرف الترصد

● حكم ظرف الترصد في تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق
الاجرار ، وإثبات توفر أولهما يعني عن إثبات توافر ثانيهما .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ٧٢١ ،

طعن رقم ٧٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩/٤/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٤٣) .

● ظرف الترصد لا يقصد به إلا أن يكون مشددا للعقوبة وليس
عنصرا يدخل في تكوين الجريمة بحيث يؤثر في المسؤولية وجودا أو عدما .

(طعن رقم ١٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ٨/٢/١٩٧٠ س ٢١ ص ٢٥٥) .

ثالثا : الاقتران

الجناية الأخرى المقترنة بالجناية الأصلية • يجب أن يكون معاقبا
عليها .

● ان القانون حين نص في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على
تغليظ عقوبة جناية القتل اذا تقدمته أو اقترنت به أو تلتها جناية أخرى
... الخ ، قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منهما عقوبتها بالنسبة

اليه ، فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغاظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين ، ومتبضى ذلك أنه اذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فان التغليظ لا يكون له من مبرر • واذا قتل الابن أباه لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغاظة عايه • اذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها •

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ٧٤٦ سنة ١٥ ق • مجموعة القواعد بئد ١٢٤ ص ٩٦٧) •

الجنائية المترنة مستقلة عن الجنائية الأصلية وتمتيزه عنها • وجوب تعدد الأفعال لا وحدتها •

● ان كل ما تشترطه المادة ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات هو ألا تكون الجنائتان ناشئتين عن فعل واحد كضرب يطاق عمدا فيقتل شخصين أو قذبة تلقى فتصيب أكثر من شخص ، اذ وحده الفعل تكون حينئذ مائعا من انطباقها ، أما اذا تعدد الفعل ، كما اذا أطلق الجاني قاصدا القتل عيارين على شخصين فأصاب كل منهما بعيار ، كانت تلك الفقرة الثانية هي المنطبقة مادامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجنائتين ، ولا يشترط لتطبيقها مضي فترة محددة من الزمن بين الجنائتين بل العكس ، فان هذه الفقرة في نصها على تغليظ العقاب متى كانت جنائية القتل العمد قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جنائية أخرى ، ما يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده •

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣ طعن رقم ١٢٢٢ سنة ٩ ق • مجموعة القواعد ج١ بئد ١٣٥ ص ٩٦٨) •

● يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات (المقابلة للمادة ٢٣٤/٢) التي تقضى بعقوبة الاعدام ، أن تكون الجريمة المترنة أو المرتبطة مستقلة عن جنائية القتل وتمتيزه عنها ،

واذن فهي لا تنطبق على من يطلق عيارا واحدا بقصد القتل فيصيب به شخصين ، اذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد كون جريمتين والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(جلسة ٥/٤/١٩٣٧ طعن رقم ٩٥٢ سنة ٧ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٣٤ ص ٩٦٨) •

● ان الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات اذ نصت على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد اذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، فانها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة زمنية وأن تكون الجريمة الأخرى التي قارفها المتهم مع القتل جناية ، واذن فلا يشترط أن يكون بين الجنايتين رابطة أخرى كاتحاد المقصد أو الغرض ، كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، اذ النص انما ذكر « جناية أخرى » لا « جناية من نوع آخر » • فيصح أن تكون الجناية المقترنة بالفعل جناية قتل أيضا ، ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المكون لها مستقلا عن فعل القتل، بحيث أنه اذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلا أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون الا جريمة واحدة، فلا ينطبق ذلك النص ، أما اذا تعددت الأفعال وكان كل منهما يكون جريمة، فإنه يجب تطبيق النص المذكور متى كانت إحدى الجرائم قتلا ، والأخرى جناية كائنا ما كان نوعها ، وذلك بغض النظر عما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الغرض ، وبناء على ذلك فان اطلاق المتهم عيارا ناريا بقصد القتل أصاب به شخصا ثم أطلق عيارا ثانيا أصاب به شخصا آخر ، ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية المذكورة ، لأنه مكون من فعلين مستقلين متميزين أحدهما عن الآخر • وكل منها يكون جناية •

(جلسة ٢/١١/١٩٤٣ طعن رقم ١٨٩٩ سنة ١٢ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٣١ ص ٩٦٨) •

● إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جنائية الشروع في قتل المجنى عليه باطلاق أعيرة نارية أصابته ، وانهم في الوقت نفسه ارتكبوا جنائية سرقة أمتعته ايلا ، فليس للمتهمين أن يعيبوا الحكم بزعم أنهما وقع منهم لا يكون الا جريمة واحدة هي جنائية السرقة بالاكراه المتوافر بالاصابات النارية التي أحدثوها بالمجنى عليه ، لأن المحكمة ، وقد استبعدت ظرف الاكراه ولم تحاسبهم عليه في جريمة السرقة ، على أساس أن الفعل المكون له يكون في الوقت ذاته فعل الشروع في القتل الذي أدانتهم به ، لا تكون قد أخطأت في اعتبار الجنايتين اللتين أثبتتهما على المتهمين مستقلةين لأنهما كذلك في الواقع .

(جلسة ٣١/١٠/١٩٧٨ طعن رقم ١٦١٠ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٢١ ص ٩٩٦) .

● ان الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تغليظ العقاب في جنائية القتل العمد اذ « تقدمتها أو اقترنت بها أو تاتتها جنائية أخرى » يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على الفعل المكون لجنائية القتل ، أي فعل آخر مستقل عنه متميز منه ومكون بذاته لجنائية من أي نوع كان ترتبط مع القتل برابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر ، وذلك مهما كان الغرض من كل منهما أو الباعث على مقارفته ، اذ المعبرة في ذلك ليست الا بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالقدر الذي يكون به كل منها جنائية مستقلة ، وبوقوعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها — لتقارب الأوقات التي وقعت فيها — مرتبطة بعضها ببعض من جهة الظرف الزمني . فإذا كان الثابت بالحكم أن جنائية الشروع في السرقة وقعت أولا ثم أعقبتهما على الفور جنائية الشروع في القتل ، فان معاقبة المتهم بمقتضى المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤/٢ تكون صحيحة ، اذ لا يهتم في هذا الخصوص — مادام لم يتضح بين الفعلين زمن مذكور — أن يكون فعل القتل لم يقع الا بعد

فعل الجناية الأخرى أو أن يكون الثانى لم يقع الا بعد أن تم
الفعل الأول .

(جلسة ١٩/٣/١٩٤٥ : طعن رقم ٦٨٠ لسنة ١٥ ق . مجموعة القواعد
ج ٢ بند ١٣٨ ص ٩٦٩) .

● إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملا
بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في الحارة بالجهة التي كان واقفا فيها
المجنى عليه وأطلق عيارين ناريتين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه
فأحدث به الإصابات التي تسبب عنها وفاته وأصاب الآخر أشخاصا
آخرين فأحدث بهم الإصابات المبينة بالكشف الطبى ، فان هذا المتهم
يكون قد ارتكب فعلين مستقلين كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة ،
وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين احدهما بالأخرى لوحدة المقصد
مما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات ، ولكن
هذا لا ينفي وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ (المقابلة
للمادة ٢٣٤/٢) على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية القتل
اقتترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه لأن حكم هذه الفقرة
جاء على سبيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فتجب مراعاة تطبيقها
دون غيرها من النصوص الأخرى .

(جلسة ٢٨/١٠/١٩٣٥ : طعن رقم ١٧٧٥ سنة ٥ ق . مجموعة القواعد
ج ٢ بند ١٣٩ ص ٩٦٩) .

● إذا كان المتهم قد انتوى قتل المجنى عليهما فأطلق عيارا ناريا
على كل منهما أوداه قتيلا فانه يكون مرتكبا لجنايتين على أساس ارتكابه
فعلين مستقلين كل منهما يكفى لتكوين جريمة القتل وتنطبق عليه الفقرة
الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات .

(جلسة ١٧/١٠/١٩٤١ : طعن رقم ١٦٢١ سنة ١١ ق . مجموعة
القواعد ج ٢ بند ٤٠ ص ٩٦٩) .

● جعل الشارع في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات بنفقرتها الثانية والثالثة ، من الجنائية المقترنة بالقتل العمد أو من الجنحة المرتبطة به ظرفا مشددا لجنائية القتل التي تشدد عقابها في هاتين الصورتين ، ففرض عقوبة الاعدام عند اقتران القتل بجنائية ، وعقوبة الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة عند ارتباطه بجنحة ، ومقتضى هذا أن تكون الجنائية المقترنة بالقتل مستقلة عنه ، وألا تكون مشتركة مع القتل في أى عنصر من عناصره ولا أى ظرف من ظروفه التي يعتبرها القانون عاملا مشددا للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جنائية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجنائية القتل العمد وجب عند توقيع العقاب على المتهم ألا ينظر اليها إلا مجردة عن هذا الظرف ، ومتى تقرر ذلك ، وكان كل من جنايتي القتل العمد والسرقة بالاكراه إذا نظر اليهما معا يتبين أن هناك عاملا مشتركا بينهما وهو فعل الاعتداء الذي وقع على المجنى عليها ، فإنه يكون جريمة القتل ويكون في الوقت نفسه ركن الاكراه في السرقة ، فيكون عقاب المتهم طبقا لنص المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة لا الثانية التي أعمل نصها الحكم ، على أن ما انتهى اليه الحكم في التكييف القانوني واعتباره القتل مقترنا بجنائية السرقة بالاكراه — وإن كان يخالف وجهة النظر سالفه الذكر — إلا أن ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم ، ذلك بأن عقوبة الاعدام التي قضى المحكم بها مقرررة أيضا لجنائية القتل المرتبطة بجنحة ، كما هي مقرررة أيضا للقتل العمد مع سبق الاصرار الذي أثبتته الحتم في حق المتهم ، فإذا رأت المحكمة توقيع هذه العقوبة للظروف والملايسات التي بينتها في أسباب الحكم فإن قضاءها يكون سليما .

(طعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٤/٢٥ س ١١ ص ٣٥٦ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣ ص ٢٤١) .

التقارب الزمني بين الجنائية الأصلية والجنائية المرتبطة

● لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٢٣٤/٢) أن يكون قد مضى بين جنائية القتل عمدا

والجناية الأخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن ، بدليل أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا اقترنت جناية القتل بجناية أخرى ، فظاهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية وهي لا تتطلب أن يكون بين الجنايتين أى فارق زمنى على الإطلاق . (جلسة ٢٩/١٠/١٩٣٤ طعن رقم ١٦٢٦ سنة ٤٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٢٩ ص ٩٦٧) •

● ان الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات يتناول بنصه على تغليظ العقاب في جناية القتل العمد متى (تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى) جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أى فعل مستقل متميز عنه مكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة زمنية ولو كانت الأفعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تدت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، اذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها بعضها عن بعض بالتقدير الذي يعتبر به كل منها مكونا لجريمة مستقلة ، فاذا أثبت الحكم على المتهم أنه عقب ارتكابه فعل القتل على شخص ، شرع في قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات فإنه يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح . (جلسة ٣٠/١٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٩١٦ سنة ٩٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٣٦ ص ٩٦٨) •

تقدير توافر ظرف الاقتران • موضوعي

● لما كان ما يثيره الطاعنون من نعى على الحكم في خصوص عدم توافر ظرف الاقتران ، مردودا بأنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقتترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما وأن تكون الجنايتين قد ارتكبا في وقت واحد أو في فترة

قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى قدر المحكم قيام رابطة المصاحبة الزمنية هذه لا تجوز اثاره الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٢/٣٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٩٩٤)

فى عقوبة الاقتران

● متى اقتنعت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكا فى قتل اقترنت به جناية أخرى وطبقت المادتين ١٩٨/٢ ، ١٩٩ عقوبات وأوقعت بالمتهمين جميعا عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء لجهول بينهم فى جناية القتل المقترن بالجناية الأخرى ، فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة كل من الجريمتين اذ لا دخل لأيهما فى العقوبة الواجب تطبيقها فى هذه الحالة .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٣٤ طعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٤ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١١٨ ص ٩٦٥) .

● اذا توافر أكثر من ظرف مشدد واحد فى جناية القتل العمدة لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨/٢ عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المنصوص عليه فيها ، فاذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق الاصرار والقرصد ، تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق اصرار ولا ترصد ، فمن الخطأ فى تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنهما قاترا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل منهما .

(جلسة ٩/١/١٩٣٩ طعن رقم ١٩٠٤ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٢٣ ص ٩٦٧) .

● رفع الدعوى الجنائية بجناية القتل العمد المقترن بجناية أخرى يتضمن حتما رفعها بالجناية المقترنة ، فاذا لم تثبت الجناية الأصلية كان للمحكمة أن تتصدى للجناية المقترنة التى تسترد استقلالها فى هذه الحالة وتقضى فى موضوعها . فاذا كان الطاعن قد أحيل الى محكمة

المجانيات لمحاكمته وآخر عن جنائية قتل عمد مع سبق الإصرار وقيد تلك الجنائية جنائية أخرى هي شروع في قتل آخر عمد ، وكانت المحكمة قد انتهت الى عدم ثبوت التهمة الأولى ، فان تصديها لجنائية الشروع في القتل المسندة الى الطاعن لا يعتبر تعديلا للتهمة مادامت المحكمة لم تجرى تغييرا للواقعة المسادية التي كانت أساسا للاتهام . الأمر الذي لا يستلزم منها لفت نظر الدفاع .

(طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ جلسة ١٩٦٦/١١/١ س ١٧ ص ١٠٦٩)
● ان قانون العقوبات اذ تعرض للحالات المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على ما نهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ من فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها ، بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها ، وأوجب في تلك الحالات بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الأقصى المقررة لأشدها ، وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من أنه اذا كان القصد من ارتكاب جنائية القتل العمد من غير سبق اضرار ولا ترصد هو التأهب لفعل الجنحة أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيصمم بالأعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٤ طعن رقم ٢١٣٩ سنة ٢٣ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٢٧ ص ٩٦٧)

● يكفي لتعليق العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جنائية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . ولا أهمية لما اذا وقعت الجنائيات المتعددة لغرض واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، اذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتميزها عن بعضها البعض بالقدر

الذى يُعتبر كل منهما مكونا لجريمة مستقلة عن الأخرى .

(طعن رقم ١١٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ص ٧١٥ ، طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ س ٣١ ص ١٠٦٥) .

● من المقرر أن انتزاع حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها ، لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ومادام تقدير تلك العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أوجبها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى ادانة المتهم عن الجريمتين المسندتين اليه والى وجوب معاقبته بعقوبة الجريمة الأشد المقررة لأولاهما وهى المنصوص عليها فى المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات ، مما كان يتعين معه أصلا معاقبة المتهم بالاعدام ، وكانت المحكمة لم تشر فعلا الى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فى حق المتهم ، الا أنه لما كان للمحكمة أن تنزل بهذه العقوبة تطبيقا لحكم المادة ١٧ من قانون العقوبات الى الحد الذى نزلت اليه ، وهى اذ نزلت الى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، فقد دأت على أنها أعملت حكم هذه المادة .

(طعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ص ٢٣١) .

● لما كان الطاعنون لا يبنون فيما أثبتته الحكم من توافر ظرف سبق الاصرار فى جريمتى القتل اللتين دينوا بها ، وكانت العقوبة التى أوقعها عاينهم — بعد تطبيق المادتين ٢٣٢/٢ ، ١٧ من قانون العقوبات — وهى الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة للطاعن الأول والأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة بالنسبة للطاعن الثانى والثالث ، تدخل فى الحدود المقررة لأى من جريمتى القتل العمد مع سبق الاصرار مجردة من ظرف الاقتران ، فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما أثاروه من تخالف هذا الظرف .

(طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/٥/٣١ س ٢٧ ص ٥٧٤) .

رابعاً : الارتباط

يجب أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٤ عقوبات .

● ان المادة ٣١/٢٣٤ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ، وهي القتل الجاني جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعده مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وإذا كان يبين من الحكم الذي طبق هذه المادة أن المحكمة استخلصت من عبارة التهديد التي صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى الحاق الأذى به بالكيفية التي يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لذاته وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها وان القتل والسرقة كائهما كانا من الأذى الذي انتوى المتهم الحاقه بزوجة المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي أوقع من أجلها العقوبة المغلظة الواردة بتلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبينة فيها ، ولا يغير من هذا ما قالته المحكمة من أن المتهم وزميله بيتا النية على سرقة المجنى عليها ، ولما ذهبا لتنفيذ ما استوياه اعترضتهما المجنى عليها فقتلها خنقا — فان ذلك لا يفيد حتماً أن القتل كان بينه وبين السرقة رابطة السببية اذ يحتمل أن يكون اعتراض المجنى عليها لهما هو الذي هيا لهما الفرصة لتنفيذ وعيد المتهم .

(جلسة ٢٩/١١/١٩٤٩ طعن رقم ٨٧٤ لسنة ١٩ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٤٥ ص ٩٧٠ ، طعن رقم ١١٩٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ٤/١٠/١٩٦٦ ص ١٧ ص ٩٢٥) .

● يجب لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات (المقابلة للمادة ٣١/٢٣٤) أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينبغي معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل ، هل كان القتل للسرقة

أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو تثنى لتتجهيم ارتكابها بالفعل أم أن السرقة كانت تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب • إذ أن ثبوت القتل لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المغلظة المنصوص عليها بالفقرة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا الشرط ، بل كانت جريمة القتل وقعت لغرض آخر غير المنصوص عليه واقتترنت بها أو تلتها جنحة السرقة وليس بين الجريمتين سوى مجرد الارتباط الزمنى فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق •

(جلسة ١١/١١/١٩٣٢ طعن رقم ٢٤٣٨ سنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٤٢ ص ٩٦٩) •

● ان الرابطة التى يجب توافرها طبقا للمادة ١٩٨ عقوبات فى الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر فى أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من عقوبة •

(جلسة ٢٢/٤/١٩٣٥ طعن رقم ٨٩٥ سنة ٥٠ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٣٣ ص ٩٦٨) •

● ولو أن ظاهر عبارة الشرط الأخير من المادة ١٩٨ ع قد يفيد أن النص يشير الى حالة حصول الجريمتين من شخصين مختلفين الا أنه لا نزاع فى أن النص يتناول أيضا حالة ما اذا وقعت الجناية أو الجنحة من شخص واحد •

(جلسة ٢٢/٤/١٩٣٥ طعن رقم ٨٩٥ سنة ٥٠ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١٩ ص ٩٦٦) •

استقلال الجريمة المرتبطة وتميزها عن جناية القتل

● انه وإن كان يكفى لتغليظ العقاب عملا بالمادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المرتبطة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام الارتباط السببى بينهما ، الا أنه لا جدال فى أن لكل من الجريمتين أركانها وظروفها والعقوبة المقررة لها •

(طعن رقم ٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢٢/٢١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٩٣) •

الجمع بين جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار • وجريمة القتل عمدا المرتبط بجنحة • لا يخالف القانون •

● وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين جميعا اتفقوا فيما بينهم على قتل المجنى عليها لسرقة بغض أموالها ، وعهدوا الى الطاعن الأول والطاعنة الثالثة باستدراج المجنى عليها من منزلها الى غرفة الطاعن الثانى حيث تواجدوا فيها جميعا ، وقام الطاعن الثانى بخنقها بعد أن أطبق يديه على عنقها وضغط بشدة ، بينما أمسك الطاعن الرابع بيدى المجنى عايتها لشل مقاومتها ، بينما كانت الطاعنة الثالثة تقف خلف باب الغرفة موصده اياه بظهرها ، ثم قام الطاعن الثانى بربط قطعة قماش حول رقبة المجنى عليها ليستوثق من الاجهاز عليها ، وانتزع ثلاثة أساور ذهبية كانت تتحلى بها المجنى عليها من ساعدها وناولها للطاعنة الثالثة ، وتوجه الطاعنون الثلاثة الأول حيث قاما الطاعنان الثانى والثالثة ببيع المصوغات المسروقة ائى وبعد أن قام الطاعنون الأول والثانى والرابع بالخلاص من الجثثة والقبائنها بالطريق بعيدا عن الغرفة ، توجهوا جميعا الى مسكن المجنى عليها بعد فتحه بمفتاح كانت تحتفظ به المجنى عليها بحقيبة يد . كانت تجميلها وقت الاجهاز عليها ، وقام الطاعن الثانى بسرقة مبالغ مائتى جنيه من نمالية بردهة الشقة ومذباعا ، وقام الطاعن الأول بسرقة مذياع آخر ، ثم توجه الطاعنون الأربعة الى منزل الطاعن الأخير حيث اقتسموا جميعا النقود المسروقة فيما بينهم ، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها .. وخلص الحكم الى ادانة الطاعنين جميعا بوصفهم فاعلين أصليين فى ارتكاب جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التى كان القصد منها ارتكاب جريمة السرقة وأنزل عليهم العقاب المنصوص عليه فى المواد ٢٣٠ ، ٣٢١ ، ٢٣٤ من قانون العقوبات • لما كان ذلك وكان لا يوجد فى القانون ما يحول دون الجمع بين جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار

المنصوص عليها في المادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات وجريمة القتل العمد المرتبط بجنحة المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ متى توافرت أركانها .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢/٢١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٧٩٨) .

ما لا يكفي لقيام الارتباط . تسبب معيب

● لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد سرقة حليها دون أن يعنى بإيراد الأدلة على قيام رابطة السببية بين القتل والسرقة ، ذلك بأن ما خصه الحكم من أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول يفيد أن القتل إنما كان انتقاماً من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ، وما أورده الحكم من مؤدى أقوال الشاهد الرابع وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة حليها ، ألا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ، كما أن ما خصه الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى قيام الارتباط السببي بين القتل والسرقة ، وغاية ما قد تنم عنه عبارات الاعتراف هو أن القتل كان بقصد استرداد إيصال الدين وقائمة المنقولات — المحررين من الطاعن كشرط لاتمام الزواج الذى رفضته المجنى عليها — مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن هذين السندين معا وكان للطاعن ، والسرقة لا تقع إلا على مال منقول مملوك للغير ، ومن ثم فإن أدلة الدعوى انتهى ساقها الحكم تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة . مما يعيب الحكم بما يبطله .

(طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥٨٩) .

● لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه من تحريات المقدم وما حصله من مؤدى اعتراف الطاعنين الأولين وإن دل على قيام علاقة زمنية بين قتل المجنى عليه وسرقة السيارة ، إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة فإن أدلة الدعوى التى ساقها الحكم

تكون قاصرة عن استظهار رابطة السببية بين القتل والسرقة مما يعيبه
بما يطله .

(طعن رقم ٣٢٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٤٠٨) .

في عقوبة الجناية المرتبطة

● ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل
الأصرا ر عليه لتسهيل السرقة ، واذن فلا مانع من اعتبار المتهم شريكا
مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل المقترن بسبق الاصرار وتطبيق
الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت ،
على أساس أنه وباقي من أدانته المحكمة قارفوا جريمة القتل مع سبق
الاصرار لتسهيل السرقة ، واذا كانت المحكمة قد قررت أن عقوبة الاعدام
هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا المتهم أيضا فلا معقب
عليها في ذلك . اذ أن عقوبة الاعدام جائز توقيعها على الشريك سواء
في جريمة القتل العمد المقترن بسبق الاصرار أو في جريمة القتل المرتكب
لتسهيل السرقة .

(جلسة ٢٤/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٨١ سنة ٢١٠ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١٢٦ ص ٩٦٧) .

خامسا : القتل بالسبم

يكفى أن تكون المادة المستعملة للتسمم سالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة

● متى كانت المادة المستعملة للتسمم سالحة بطبيعتها لاجداث

النتيجة المبتغاه ، فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة . لأن

مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقا

لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة ، أو لعدم صلاحية

الوسيلة التي استخدمت لارتكابها ، أما كون هذه المادة (هي في

القضية مادة سلفات النحاس) لا تحدث التسمم الا اذا أخذت بكمية

كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسمم الجنائي لخواصها

الظاهرة ، فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ،

وانما هي ظروف خارجة عن ارادة الفاعل . فمن يضع مثل هذه المادة

في شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - اذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الجنائية لا الجريمة المستحياة ، لأنه مع صلاحيته لاحداث الجريمة المبتغاه قد خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ ع ، فاذا لم يثبت أن الفاعل كان ينوى القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمدا عالما بضررها فأحدثت في صحة المجنى عليه اضطرابا ولو وقتيا اعتبر هذا الفعل جريمة اعطائه مواد ضارة منطبقة على المادة ٢٢٨ عقوبات . فاذا لم يثبت هذا ولا ذاك انعدمت في هذا الفعل الجريمة بكافة صورها .

(جلسة ٢٣/٥/١٩٣٢ طعن رقم ١٧٠٥ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد

ج ٢ بند ١١٤ ص ٩٦٥) .

وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله . يعتبر من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسّم . مادامت تلك المادة تؤدي في بعض صورها الى النتيجة المقصودة .

● وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسّم مادامت المادة المستعملة تؤدي في بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما اذا كان بالأذن جروح يمكن أن ينفذ منها السّم الى داخل الجسم ، فاذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا في قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك ، لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه . ولا محل للقول باستحالة الجريمة مادام أن المادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها .

(جلسة ٨/٤/١٩٣٥ طعن رقم ٨١٦ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد

بند ١١٥ ص ٩٦٥) .

جريمة القتل بالسّم كجريمة القتل . يجب على المحكمة أن تثبت من نية ازهاق الروح .

ان جريمة القتل بالتسمم هي كجريمة القتل بأي وسيلة أخرى ،

يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله منتويا
القبضاء على حياة المجنى عليه ، فاذا سكت الحكم عن إبراز هذه النية
كان مشوباً بالقصور بما يعنيه ويوجب نقضه .

(جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٣٦ طعن رقم ٦٣٠ سنة ٦ ق . مجموعة القواعد)
ج ٢ بند ١١٦ ص ٩٦٥) .

في عقوبة القتل بالتسمم

● متى كان الحكم قد دان المتهم بجناية الشروع في القتل العمد
بجواهر يتسبب عنها الموت المنصوص عليها في المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٣
من قانون العقوبات ، وعاقبه بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات بعند
تطبيق المادة ١٧ من ذلك القانون ، وكانت العقوبة المقررة بها تدخل
في حدود العقوبة التي نص عليها بعد تطبيق المواد سالفة الذكر ، فإن
الحكم حين أنزل العقوبة بالمتهم يكون قد طبق القانون تطبيقاً
صحيحاً ، ولا مخل للنعي بأن أعمال المادة ١٧ عقوبات كان يقتضي
النزول بالعقوبة الى السجن أو الحبس .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧ / ٥ / ٦ س ٨ ص ٤٦٥)
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٤ ص ٧٥٤) .

● متى كانت المحكمة قد دانت المَطْعُون ضده بجريمة القتل بالتسمم
وذكرت في حكمها أنها رأت أخذه بالرأفة ، ثم قضت في منطوق حكمها
بحبسه سنة مع الشغل ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، إذ
ما كان لها أن تنزل بالعقوبة عن الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ،
ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المَطْعُون فيه في أسبابه مخالفاً لمنطوقه
من أن المحكمة رأت معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة ، إذ العبرة
فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس
القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يعول على الأسباب التي يدونها القاضي
في حكمه الذي يصدره ، إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومدعمة
للمنطوق ، لما كان ذلك ، وكان الخطأ الذي بنى عليه الحكم لا يخضع

لأى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد الاتهام ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون ، وذلك اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٦/٢٣ س ٢٦ ص ٥٧٨) .

سادسا : الحكم بالاعدام

ضرورة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الاعدام • علة ذلك •
● ان القانون اذ اوجب على المحكمة أخذ رأى المفتى فى عقوبة الإعدام قبل توقيعها انما قصد أن يكون القاضى على بينة بما اذا كانت أحكام الشريعة تجيز الحكم بالاعدام فى الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون لازدا بالأخذ بمقتضى الفتوى • فليس المقصود اذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى فى تكييف الفعل المسند الى الجانى ووصفه القانونى •

(جلسة ١٩٣٩/١/٩ طعن رقم ٢٣٤٤ سنة ٨ ق • مجموعة الأحكام

ج ٢ رقم ١٤٨ ص ٩٧١) •

● لا يوجد فى القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالاعدام بعد أخذ رأى المفتى أن تبين هذا الرأى فى حكمها • وكل ما أوجبته المباداة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأيه قبل اصدار هذا الحكم •

(جلسة ١٩٤٣/١/٢٦ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١١ ق • مجموعة الأحكام

ج ٢ رقم ١٤٩ ص ٩٧١) •

إذا صدر الحكم حضوريا بالاعدام وجب على النيابة عرض القضية على محكمة النقض •

● تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن

حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه « مع عدم الاخلال بالأحكام المتقدمة ، اذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » . ولما تبان العيب الذي لحق الحكم المطعون فيه يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ ، التي أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ص ٥٨٩ ، طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٢/٢ س ٢٥ ص ٧٩٨) .

الميعاد الذي يتعين على النيابة أن تعرض فيه الحكم الحضورى الصادر بالاعدام على محكمة النقض . تنظيمى .

● لئن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم عملا بنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا القانون ، الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، ذلك أن المشرع انما أراد بتحديدده ، مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا الى غير نهاية ، والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا ، وعلى أى الأحوال فان محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها ، سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم ، وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده

وجوب الاجماع عند أخذ رأى المثنى أو توقيع عقوبة الاعدام

● ان المنص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، قد ورد فى الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية الخاص بالاجراءات أمام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارع بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المقتى ، وهو الاجراء الذى كان يستلزمه الشارع قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام . فأصبح الحكم به وفقاً لهذا التعديل مشروطاً باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر ، بحيث اذا تخلف أحدهما أو كلاهما بطل الحكم ، فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام ، وقد أصبح المنص عليه فى الحكم شرطاً لصحته ، ولكنه لم يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه العقوبة بالالغاء أو التعديل ، ولا ينشئ لمقارفيها اعداراً وظروفاً تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قرر أن عقوبة القتل العمد مع سبق الاصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة مادامت المحكمة لم تجمع على توقيع عقوبة الاعدام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

(طعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ص ١٢) .

● النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثه الشارع بتعديل الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يعدو أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطاً لصحته ولكنه لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ولا ينال الجرائم التى يعاقب عليها القانون بهذه

العقوبة بالالغاء أو التعديل ولا ينشئ لمقارفها ظروفًا تغير من طبيعة تلك الجرائم والعقوبة المقررة لها بل يقتصر على تنظيم الحكم بهذه العقوبة ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار التي دان الطاعن بها اعمالاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات بدلاً من عقوبة الاعدام المقررة لهذه الجريمة دون النص على الاجماع في الحكم فإنه يكون صحيحاً فيما قضى به .

الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تدبير لاقراره من محكمة النقض •
• لما كان الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من اعترافه الصريح في تحقیقات النيابة العامة ومن أقوال شهود الاثبات وتقارير الصفة التشريحية وتقارير المعامل الكيميائية وكلها مردودة الى أصولها المثبتة في الأوراق ، وتؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، كما استظهر الحكم نية القتل وظرفي الاقتتان والارتباط على ما هما معرفان به في القانون ، وتناول الدفع ببطلان الاعتراف المعزوم الى المحكوم عليه دحضه في منطق سائن وجاء الحكم خلواً من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقاً للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعدها قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى اليه بالنسبة الى المحكوم عليه ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة واقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

(طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ص ١١٧٦ ،
طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/١١/٢٠ س ٢١٩ ص ٨٠٠٩ ،
طعن رقم ٣٦١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ س ٣١ ص ١٠٦٥) •

رقابة محكمة النقض لأحكام الإعدام • شمولها عناصر الحكم موضوعية كانت أو شكلية • نقضها الحكم للخطأ في القانون أو البطلان من تلقاء نفسها • أساس ذلك •

● لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه، « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادراً جبرورياً بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » • ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضي من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أي حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه • لما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المحكوم عايه قدم شكوى مؤرخة ١٩٧٦/١١/٢ إلى النائب العام أوضح فيها أنه سبق أن أدخل مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية في ٨/٤/١٩٧٥ للعلاج من مريض عقلي وأن لديه شهادة من المستشفى بأن يعامل معاملة الأطفال وانتهى إلى تحقيق هذا الدفاع، غير أن النيابة العامة لم تحقق في ذلك • لما كان ذلك، وكان هذا الدفاع مطروحاً على المحكمة وهو من بعد دفاع جوهرى إذ أن مؤداه - أو ثبت إصابة المتهم بعاهة في العقل وقت ارتكابه الأفعال المسندة إليه -، انتفاء مسئوليته عنها عملاً بنص المادة ٦٣ من قانون العقوبات • وكان من المقرر أن تقرير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها، إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليماً

أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما ، لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسبابا سائغة تبني عليها قضائها برفض هذا المطالب ، وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذي وقع منه ، ولما كانت المحكمة لم تفعل شيئا من ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بعيب القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله • لما كان ذلك وكان البطلان الذي لحق الحكم يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بتنقض الحكم إذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل فإنه يقتضى قبول عرض النيابة للقضية وتنقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه والاحالة •

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٦٤٩) •

الفصل الثالث

الظروف المخففة

قتل الزوج زوجته اذا فاجأها متلبسة بالزنا

تضمنت المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات القتل العمد في صورته المخففة فنصت على أنه « من فاجأ زوجته بحالة تلبسها بالزنا بقتلها في الحال هي ومن يزنئ بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ » .

والقتل الذي يتصل عليه هذه المادة ليس مجرد ظرف قضائي يكون الإقاضي معه بالخيار بين أن يقضى على الزوج بعقوبة الجنائية وبين أن ينزل بها إلى عقوبة الجنحة ، وإنما هو عذر قانوني تغير به وصف الفعل من جنائية إلى جنحة ومن ثم كان التخفيف وجوبيا .

وينطاق هذا العذر لا يقتصر على القتل بل يمتد إلى الضرب المفضي إلى الموت ، ومن باب أولى ، إلى الضرب المفضي إلى العاهة باعتبار أن العاهة أهون من الموت . ويستوى في تطبيق هذا العذر أن يقتل الزوج زوجته وعشيقتها معا أو أن يقتل أحدهما فقط .

ويلاحظ أن نطاق العذر يشمل كل صور القتل العمد حتى اذا كان مقتربا بظرف سبق الاصرار أو الترصد .

حكمة التخفيف

ان الحكمة من تخفيف المشرع للعقوبة هي عذر الاستفزاز الذي يعاني منه الزوج حينما يفاجأ بمشاهدة زوجته متلبسة بالزنا (١) . وهو استفزاز يرجع إلى شعوره بفداحة المساس بشرفه وشرف أسرته ، فتكون نتيجة ذلك أن تنتابه ثورة نفسية تفقده السيطرة على نفسه ، فيندفع إلى

(١) احمد أمين ص ٣٨٥ .

فعله غير مقدر مخاطره على النحو الذي كان يقدرها به او كان في حالته المعادية .

طبيعة القتل العمد المخفف

القتل العمد المخفف والوارد في المادة ٢٣٧ عقوبات هو نوع من القتل العمد اثره المشرع بعقوبة مخففة لاعتبارات قدرها ، هي التي سبقت الاشارة اليها ، والنتيجة التي تترتب على ذلك هي وجوب أن تتوافر ابتداء جميع أركان القتل العمد قبل بحث عناصر العذر المخفف ، أي لا محل للبحث في عناصر العذر قبل التحقق من توافر أركان القتل العمد .

وقد اعتبر المشرع جريمة القتل العمد المخفف جنحة ، لأنه قرر لها عقوبة الجنحة وجوباً وهي الحبس ، والقاعدة العامة طبقاً للمادة ١١ من قانون العقوبات (١) أن كل جريمة يقرر لها القانون عقوبة الحبس هي جنحة . ويترتب على ذلك أن يكون الاختصاص بالنظر في هذا القتل لمحكمة الجنح دون محاكم الجنايات ، وأنه لا عقاب على الشروع في هذا القتل لأنه جنحة ، اذ العقاب على الشروع في الجنح رهن بوجود نص خاص يقرر مبدأ العقاب ويحدد مقداره ولا وجود لهذا النص في هذه الحالة . الا أنه اذا ترتب على الشروع في القتل المخفف المساس بسلامة جسم المجنى عليه في صورة جروح أو ضربات عوقب الزوج على الجرح والضرب دون أن يتجاوز العقوبة الحبس باعتباره عقوبة القتل . وتفسير ذلك أن المشرع لم يقرر لمصلحة الزوج سبب يمنع عقابه ، فليس له سوى أن يستفيد من عذر يخفف العقاب ، وليس بمقبول من جهة ثانية أن يتجاوز عقوبة الجرح أو الضرب عقوبة القتل (٢) .

(١) المعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ . الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر الصادر في ١١/١١/١٩٨١ .

(٢) محمود نجيب حسنى من ١٠٨ .

شروط التخفيف

ففضلا عن وجوب توافر الأركان العامة لجريمة القتل العمد فإن القانون يتطلب ثلاث شروط ليستفيد الجاني بالعدر المخفف .

- ١ - صفة الزوج في الجاني .
- ٢ - مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا .
- ٣ - قتلها في الحال هي ومن يزني بها أو أحدهما .

الشرط الأول : صفة الزوج في الجاني :

لا تتوافر هذه الجريمة كجناية قتل الا اذا كان الفاعل فيها هو زوج من فوجئت متلبسة بالزنا . أى أن الزوج وحده هو الذى يستفيد من تخفيف العقاب . أما أقارب الزوجة أو أقارب الزوج أو أصدقائهما فلا يستفيدون بهذا التخفيف ، وان كان بعضهم وثيق الصلة بالزوجة كأبيها أو أخيها أو ابنها . كما لا تستفيد الزوجة أيضا من سبب التخفيف اذا فاجأت زوجها متلبسا بالزنا فقتلته لأن نص المادة صريح وقاصر على الزوج الذى يفاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا .

وعلى ذلك فإن أقارب الزوجة وأقارب الزوج يسألون عن قتل عمد عاذى اذا اقترعوا فعل الاعتداء على حياة الزوجة في ذات الظروف التى كان الزوج فيها يستفيد من تخفيف العقاب .

ويتعين الرجوع الى القواعد التى تقررها قوانين الأحوال الشخصية لتحديد صفة الجاني ، ونشير في هذا المقام أن المطلاق الرجعى لا ينهى - وفقا للشريعة الاسلامية - صلة الزوجية . في حين أن المطلاق البائن ينهى هذه الصلة . وعلى ذلك فإن من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم فاجأها خلال فترة المدة متلبسة بالزنا فقتلها يستفيد من العذر المخفف .

ولا نرى علة لحصر نطاق الاستفادة من العذر المخفف على الزوج وحده ، فما دامت حكمة التخفيف هي الاستقراز الراجع الى الإهانة وخدش الشرف الذى يشعر به الزوج المخدوع ، فإن هذه الحكمة تتوافر لدى الزوجة أيضا اذا صادفت ذات الظروف . ولذلك كان واجب

على المشرع المساواة بين الزوج والزوجة في هذا الظرف المخفف .
ولا يعترض على ذلك بأن زنا الزوجة أكثر خطورة على العائلة من زنا الزوج . فهذا الاعتبار قد يبرر الاختلاف في العقوبة بين جريمتيهما .
ولكنه لا يبرر التفرقة بينهما من حيث الاستفادة من العذر طالما كانت حكيمته متوفرة لديهما بذات القدر (١) . بل أنه من المنطقي أن يتسبب نطاق العذر الأقربين من أهل الزوجة كأصولها وفروعها وأخوتها لأنهم وثيقوا الصلة بها وتتوافر حكمة التخفيف لديهم .

الشرط الثاني : مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا

هذا الشرط يتضمن عنصرين : عنصر المفاجأة ، وعنصر المتلبس بالزنا .
وعنصر المفاجأة هو الذي يثير نفس الجاني ويولد لديه الاستغراق الذي يفقده السيطرة على نفسه ويجعله يندفع إلى فعله ، وهو بذاته علة التخفيف . فيتعين أن يفاجأ الزوج وزوجته حال تلبسها بالزنا .
... ويتحقق المفاجأة في صورتها الكاملة إذا كان الزوج واثقا من اخلاص زوجته وحسن سلوكها ثم شاهدها متلبسة بالزنا ويتحقق المفاجأة كذلك إذا كان الزوج يشك في سلوك زوجته ثم شاهدها متلبسة بالزنا ، سواء شاهدها عرضا ، أي كانت الظروف هي التي أتاحت له ذلك ، أم راقبها وانجتهد ، ولو بالحيلة ، في التحقق من سلوكها فتبين من خيانتها (٢) .
وتطبيقا لذلك إذا ترامت للزوج اشاعات عن صلة بين زوجته ورجل غيظاها بالذهاب إلى السوق ، ولكنه كمن في بيته حتى إذا حضر غشيق زوجته واختل بها وداعبها ثم اعتلاها برز الزوج من مكمنه وانهاه على غريمه بالسكين حتى قتله فانه يستفيد من العذر المخفف .

أما إذا كان الزوج متيقنا من سوء سلوك زوجته وخيانتها ومن أنها ترزى فكان مدفوعا بالرغبة في الانتقام منها ، ولكنه يريد قتلها في

(١) محمود نجيب حسنى ص ١١٩ ، رؤوف عبيد ص ٨٩ ، السعيد مصطفى

السعيد ص ٧٢٩ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ١٢٢ .

ظروف تثبت فيها خيانتها ، فاحتال حتى ضبطها متلبسة بالزنا فقتلها ، فهو لا يستفيد من سبب التخفيف لانتفاء ركن المفاجأة •

• أما عنصر التلبس فليس المقصود به مشاهدة الزوج زوجته أثناء اتصالها الجنسي بعشيقتها • اذ لو فهم التلبس على هذا المعنى لضاق نطاقه على نحو غير مقبول ، فضلا عن أن ثورة الزوج ليست قاصرة على هذه الحالة •

ولا يفهم التلبس كذلك في المدلول الذي تحدده المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، اذ قيد حد.د.المشرع هذا المدلول مستهدفا اعتبارات اجرائية لا شأن لها بسبب التخفيف (١) • وانما يفهم التلبس في المدلول الذي تعنيه المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات وتعتبره من بين الأدلة على الزنا • ويعنى التلبس في هذا المدلول - بالاضافة الى مشاهدة الزوجة أثناء الاتصال الجنسي - كل وضع لا يدع مجالا لشك في أن الزنا قد ارتكب أو هو على وشك أن يرتكب • وعلى ذلك يعد من قبيل مشاهدة الزوجة متلبسة بالزنا • أن يضبطها زوجها مع شريكها بغير سراويل وقد وضعت ملابسها الداخلية بعضها بجوار بعض ، أو أن يضبطها وهي لا ترتدى غير جلابية النوم بينما يختفى شريكها تحت السرير خالعا حذاءه ، أو أن يضبط شريكها أسفل السرير ونصفه الأسفل عاريا •

ونشير الى أنه يجب أن يشاهد الزوج حالة التلبس بنفسه ، فلا يكفي أن يخبره الغير بأنه عاين الزوجة في هذا الوضع • ذلك أن الاستفزاز الذي يبرر قيام العذر لا يتوافر الا بهذا الشرط •
وغنى عن البيان أن قاضي الموضوع يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تكيف الوضع الذي فوجئت فيه الزوجة والقول بما اذا كان يعتبر تلبسا من عدمه •

(١) رمسيس بهنام ص ١٨٧ ، أحمد فتحي سرور ص ٥٥٦ ، محمود محمود مصطفى ص ٢٢٧ ، حسن المرصفاوى ص ٢١٤ ، عمر السعيد رمضان ص ٢٨٣ •

الشرط الثالث : القتل في الحال

يعنى هذا الشرط التعاصر بين المفاجأة بالزنا — وما ينبعث عنها من استفزاز — وبين ارتكاب القتل حتى يكون القتل قد ارتكب تحت تأثير الثورة النفسية . أما اذا لم يرتكب الزوج فعله الا بعد مضي فترة على مشاهدة زوجته متلبسة بالزنا هدأت خلالها نفسه واسترد العقل حكمته فلا محل للتخفيف . ويكون فعل المتهمم هو انتقام عادى وليس اندفاعا تحت تأثير الثورة النفسية ومن ثم تتوافر به جنائية قتل عادية . ولا يعنى هذا الشرط أن يرتكب القتل في ذات لحظة مشاهدة الزوجة متلبسة بالزنا ، اذ القول بذلك يضيق من نطاق المَعذر على نحو غير مقبول ، ويؤدى الى تنقي العذر على الرغم من توافر علقته ، وانما المقصود بعبارة « وقتلها في الحال » الواردة في المادة ٢٣٧ عقوبات أن يقتنع القتل ولو بعد فترة زمنية يسيرة من مفاجأة الزوج لزوجته وهى متلبسة بالزنا مادام الزوج قد ارتكبه وهو لا يزال واقعا تحت تأثير الثورة النفسية الفجائية . كما لو قتلها بعد وقت استغرقه في البحث عن سلاح في غرفة مجاورة أو مكان قريب لمكان ضبط زوجته ، فالهمم ألا يفضي من الزمن ما يستفاد منه عدول الزوج ولو مؤقتا عن تنفيذ القتل تبعا لزوال حالة الهياج الفجائي عن نفسه .

وتقدير الوقت الذي يفصل بين المفاجأة والقتل متروك لقاضي الموضوع فهو الذي يقدر ما اذا كان قد مضى وقت يبرر القول بأن القتل لم يرتكب في الحال من عدمه .

« واذا توافرت شروط العذر على النحو المتقدم استفاد منه الزوج دون أن يطالب باثبات أنه كان تحت تأثير الاستفزاز حينما ارتكب القتل ، فهذه الشروط قرينة قانونية قاطعة على توافر الاستفزاز ولا يجوز للنيابة اثبات عكسها .

المساهمون مع الزوج في قتل الزوجة

عذر الزوج حين يقتل زوجته المتلبسة بالزنا نوع من الظروف التي

تغير من وصف الجريمة ، فيسرى عليها حكم هذا النوع من الظروف من حيث تأثيرها على غير ما توافرت لديه من المساهمين (المبادتين ٣٩/٢ ، ٤١ من قانون العقوبات) •

وتطبيقا لذلك اذا ارتكب الزوج القتل وساهم معه فيه شريك كان يعام بعوامل الاستفزاز فانه يستفيد بدوره من تخفيف العقاب • أما اذا كان يجهل ذلك ويعتقد أنه يساهم في قتل عادي فهو لا يستفيد من التخفيف • وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من المادة ٤١ عقوبات التي تنص على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بقتل الأحوال » • أما اذا ارتكب القتل غير الزوج فهو بداهة لا يستفيد من تخفيف العقاب وتعد جريمته جريمة قتل عادية ، فاذا ساهم معه فيها الزوج فهو لا يستفيد من تخفيف العقاب لأنه ساهم في جريمة قتل عادية واستمد اجرامه من اجرام فاعلها •

وغنى عن البيان أن الفاعل لا يخفف عنه العقاب لكون الزوج شريكه ، اذ القاعدة أن الفاعل لا يتأثر بظروف الشريك ولو كان عالما بها (١) •

واذ ساهم مع الزوج شخص آخر باعتباره فاعلا معه كان لكل منهما وصفه القانوني الخاص • فالزوج يستفيد من تخفيف العقاب وزميله يسأل عن قتل عادي • اذ لاقتل الذي يرتكبه كل منهما قدر من الخطورة على المجتمع يتحدد تبعا لما اذا كانت شروط التخفيف متوافرة أم غير متوافرة • وهي متوافرة بالنسبة للزوج وغير متوافرة بالنسبة للفاعل معه • بالاضافة الى ذلك فالقاعدة هي الاستقلال بين الفاعلين من حيث الظروف التي تتوافر لدى أحدهم ، فاذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم (م ٣٦ عقوبات) •

(١) محمود نجيب حسنى ص ١٢١ •

العذر القانوني وتسبق الاصرار

عند يتبادر للوهلة الأولى أن ثمة تناقضا بين توافر هذا العذر والقول بتسبق اضرار الزوج على قتل زوجته • لأن تسبق الاصرار يعني ارتكاب الفعل بعد تفكير هادئ وقروى استغرق وقتا ، في حين يقتضض هذا العذر أن القتل قد وقع حالا وفي ثورة الاستفزاز •

الا أنه في حقيقة الأمر لا يوجد تناقض بين توافر العذر المخفف وبين سبق الاصرار • فقد يتوافر العذر المخفف مصحوبا بتسبق الاصرار • ويمكن تصور ذلك اذا ساورت الزوج شكوك حول سلوك زوجته ففكر في تهديء ثم أضر على قتلها اذا تحققت له خيانتها ، فلما شاهدها متلبسة بالزنا قتلها • فهنا تحقق العذر المخفف — لتحقيق المفاجأة — كما تحقق تسبق الاضرار المشروط •

أما اذا كان الزوج متأكد من خيانة زوجته فأصر على قتلها حينما يشاهدها متلبسة بالزنا وفعل ذلك • فقد تخلف العذر — لتخلف المفاجأة — وأضحى ظرف سبق الاصرار لا أهمية له •

ونخلص من ذلك الى أن ظرف سبق الاصرار لا أهمية له في ذاته وإنما الأهمية لتأثيره على شروط العذر بما يكون شأنه نفيها أو بقائها •

عقوبة قتل الزوج زوجته المتلبسة بالزنا

إذا توافرت شروط العذر المخفف والسابق بيانها تخفف عقوبة القتل العمد الى الحبس بين حديه الأدنى والأقصى (أى لمدة تتراوح ما بين ٢٤ ساعة و٣ سنوات) وتوقع هذه العقوبة سواء قتل الزوج زوجته وحدها أو عشيقها وحده أو قتلتهما معا •

وقد صرخ القانون باستفادة الجاني من التخفيف سواء ارتكب قتلًا أو جرحًا أو ضربًا أفضى الى الموت • الا أنه يستفيد من باب أولى اذا ارتكب جنائية ضرب أفضى الى غاهة مستديمة • لأن المعاهة أهون من الموت •

أما اذا شرع الزوج في قتل زوجته الزانية أو شريكها فلا محل لمعاقبته لأنه لا عقاب على الشروع في المجنح الا بنص كما سبق القول ولا يوجد نص يعاقب على الشروع في هذه الحالة • الا أنه اذا ترقب على هذا الشروع اصابة فيعاقب على جنحة الضرب البسيط •

تطبيقات قضائية

الظروف المخففة •

● ان القانون المصرى لا يعتبر الغضب عذرا مخففا الا في حالة خاصة هي حالة الزوج الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا ، فقتلها هي ومن يزنى بها •

(طعن رقم ٢٥/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣٠٣ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١٤٦ ص ٩٧) •

● الأعدار القانونية استثناء لا يقاس عليه ، وعذر الزوج في قتل الزوجة خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة •

(طعن رقم ٢١٣١ سنة ١٨٠٣ ق جلسة ٢١/١٢/١٩٤٨ • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢٦ ص ٨٥٠) •

● لما كان مفاد ما أورده الحكم أن الطاعن لم يكن قد فاجأ زوجته متلبسة بجريمة الزنا ولم يكن قتله لها حال تلبسها بالجريمة المذكورة ، فإذا كان الحكم قد أطرَح ما دفع به الطاعن عن تمسكه بأعمال المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الخصوص غير سديد ، لما هو مقرر من أن الأعدار القانونية استثناء لا يقاس عليه وعذر الزوج في قتل زوجته خاص بحالة مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا ، فلا يكفى ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة •

(طعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٨١٧) •

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ عقوبات • هي جنحة
بحكم القانون • تختص بها محكمة الجنح لا محكمة الجنايات •

• ان القانون اذ نص في المادة ٢٣٧ عقوبات على أن « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ » قد أفاد أنه أراد أن يجعل من القتل في هذه الاحالة جريمة خاصة أقل جسامه ، ثم أنه لما كان قد عرف في المادة ١٠ عقوبات الجنح بأنها هي المعاقب عليها بالحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى ، فان الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة تكون بحكم القانون جنحة • لأن عقوبتها الأصلية هي الحبس وجوبا ، لا جوازا ، كما هو الشأن في الجنايات التي تلبسها الظروف المخففة القضائية أو الأعذار القانونية • فاذن فان الحكم فيها يكون من اختصاص محكمة الجنح لا محكمة الجنايات • وذلك طبقا للمادة ١٥٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص بأن « يحكم قاضى الأمور الجزئية في الأفعال التي تعتبر جنحا بنص قانونى » ، والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أن « الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنايات ما عدا ما يكون الحكم فيه من خصائص محاكم مخصوصة » • ولا يصح القول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك الى محاكم الجنايات ، فان القانون لا يوجد فيه نص يقضى بذلك ، أو باخراج الوقائع التي تعتبر جنحا لما لا لبسها من عذر قانونى مخفف من اختصاص محاكم الجنح • وخصوصا أن القانون الصادر فى ١٩١٩/١٠/١٩٢٥ قد نص فى مادته الأولى على أنه « فى حالة ما يرى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يجوز له ، بدلا من تقديم المتهم الى محكمة الجنايات ، أن يصدر أمرا باحالة الدعوى الى القاضى

الجزئي المختص ، إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعدار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ ، ٣١٥ من قانون العقوبات (٦٦ ، ٢٥١ من القانون الحالي) أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجرح . . . » الخ . وهو وإن لم يذكر ضمن الجنايات ، التي يجوز لقاضي الاحالة تقديم مرتكبها الى محكمة الجرح بدلا من محكمة الجنايات الأفعال التي يلابسها الظرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات ، إلا أن عدم ذكرها اياها لا يمكن أن يحمل على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا الظرف الذي لا يختلف في طبيعته عن العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ عقوبات إلا من جهة أنه يجب على القاضي متى ثبت له قيامه أن يطبق عقوبة الجرح ، على حين ترك له الخيار في أن يطبق عقوبة الجناية أو الجرح إذا ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ عقوبات ، ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنايات بتقدير الأعذار القانونية أطلاقا ، لكان الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ عقوبات ، لأن العقوبة المقررة أصلا الجريمة المقررة بهذا العذر هي عقوبة الجناية ، في حين أن العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ هي عقوبة الجرح ، وإنما السبب في هذا الاغفال — على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الايضاحية المرفوعة عن مشروع القانون القاضي بجعل بعض الجنايات جنحا — هو أن المشرع يعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ جنحة لا جناية مادام العقاب المقرر لها هو الحبس . ولذلك لم يبرهن هناك من حاجة الى المنع على جواز إحالتها الى محكمة الجرح . فقد جاء بتلك المذكرة أن « الغرض المقصود منه هو إيجاد طريقة . . . لا تحول دون مقتضيات الزجر ولكنها تحول الفصل في القضايا التي لا تتجاوز العقوبة فيها عادة بسبب الظروف العقوبات المنصوص عليها في مواد الجرح . ثم جاء بها في موضع آخر أن المشرع رأى أن يسترشد في بيان الجنايات التي يجوز لقاضي الاحالة إحالتها الى محكمة

الجنح « بنوع العقوبة المنصوص عليها قانوننا » • وهذا الشطر لا ينصح الاعتراض عليه بأن المادة الأولى من ذلك القانون نصت على الجريمة التي يلابسها العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ ضمن الجرائم التي يجوز لنقاضي الاحالة احالتها الى محكمة الجنح ، مما مفاده أنه يجوز له أيضا أن يحيلها على محكمة الجنايات مع أن العقاب المقرر في تلك المادة هو الحبس فقط ، لا يصح الاعتراض بذلك لأن العذر المنصوص عليه في المادة ٦٠ يقصل يثخص الجنائي فقط ، ولا تأثير له في طبيعة الجريمة التي يرتكبها الصغير من حيث خطورتها وجسامتها الذاتية • أما الظرف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ فهو متصل بذات الجريمة يخفف من وقعها ويقلل من جسامتها •

(طعن رقم ١١ سنة ١٤٠٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد جا بند ٢٥ ص ١٢٦) •

لا عقاب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات
• لا عقاب على الشروع في هذه الجريمة لأنها جريمة قائمة بذاتها وتعتبر جنحة لا جنائية وذلك عملاً بالمادة ٤٧ عقوبات •

(نقض ١/٤/١٩١٥ مشار اليه بعماد المراجع للاستاذ عباس فضلى ص ٤٥٠ ، ومجموعة المبادئ الجنائية للاستاذ جندى عبد الملك سنة ١٩٢٧ ص ٥٦٦) •

ترصد الزوج للزوجة عند تشككه في سلوكها • لا ينفي عنصر المفاجأة
الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزنئ بها بعد ترصده لهما ، لا يعد معذرا في حالة حصول الترصد بعد تيقن الزوج من خيانة زوجته تيقنا لا ريب فيه ، لأن الدافع للمقتل في هذه الحالة هو القسفى ، وانما يعد الزوج معذورا اذا قتلها وكان الاختفاء نتيجة شكوكه ورغبة منه في الوقوف على الحقيقة لأن الدافع على المقتل في هذه الحالة هو الانفعال الفجائى بما يضيع معه الرشيد •

(طعن رقم ١٥٣٠/٤٢٠ ق جلسة ٣/١١/١٩٢٥ مشار اليه في مجموعة المبادئ الجنائية للاستاذ جندى عبد الملك ص ٥٦٥) •

لا يشترط أن يضبط الزوج زوجته أثناء العملية الجنسية

إذا كان يتعين لتطبيق نص المادة ٢٣٧ عقوبات أن يفاجئ الجاني زوجته متلبسة بالزنا ، إلا أنه لا يشترط أن يضبطها أثناء العملية الجنسية ، بل يكفي أن يشاهدها أو شريكها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن الزنا قد وقع ، كما إذا شاهدهما بغير سراويل وقد وضعت ملابسها الداخلية بجوار بعض .

(نقض ١٨/٣/١٩٤٠ • مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٨٠ ص ١٤٢ • مشار إليه بالتعليق على قانون العقوبات للاستاذ أحمد صبرى أسعد • طبعة ثانية ص ٢٣٧) •

الفصل الرابع

الاشتراك في القتل

قد يقوم فرد واحد على ارتكاب الجريمة ، فيتحمل مسئوليتها وحده ، وقد يتعاون في الجريمة عدة أشخاص فيساهم كل منهم فيها بقدر • وتختلف صور التعاون في الجريمة بين الجناة المتعددين باختلاف ظروف الواقعة وما يقوم به كل منهم في سبيلها • فقد يقتصر بعضهم على الدعوة الى ارتكابها وتدبيرها ، ويعد البعض الآخر الوسائل اللازمة لارتكابها ، ويتم غيره تنفيذها ، ويخفى الباقيون معالمها ، الى غير ذلك من صور المعاونة وهي كثيرة ، ويقال لهؤلاء جميعا انهم شركاء في الجريمة ، مهما اختلفت أعمالهم ، ومهما كان وجه اتصالهم بالفعل المكون للجريمة ، والاشتراك بهذا المعنى وصف عام قصد به المساهمة في الجريمة •

والأعمال المختلفة التي يقوم بها الجناة المتعددين في سبيل الجريمة تنقسم الى نوعين :

أولهما : أعمال تدخل في الفعل المكون للجريمة التي وقعت ، وبذلك يكون مقارناتها قد اشترك في هذه الجريمة بطريق مباشر ويسمى « فاعل الجريمة » اذا انفرد بهذا الوصف أو « فاعلا مع غيره » اذا تعدد المقارنون للأفعال التي من هذا القبيل •

أما النوع الثاني من الأعمال فلا تدخل في الفعل المكون للجريمة ، بل تكون خارجة عنه ولكنها تتصل به بطريق غير مباشر ، كالدعوة الى ارتكابها أو تسهيلها بالمساعدة في الأعمال المجهزة لها ، ويكون مقارن هذه الأفعال قد اشترك في الجريمة اشتراكا ثانويا ويسمى الجاني فيه « شريكا » •

مع مراعاة أن المساهمة في الجريمة لا تقوم الا مع تعدد الجناة ووحدة الجريمة ، فإذا كان الجانى واحدا فلا قيام للمساهمة ولو تعددت جرائمه . وانما تعدد حالاته حالة « تعدد في الجرائم » وهى متميزة عن المساهمة الجنائية . واذا تعدد الجناة وتعددت جرائمهم بحيث كان كل واحد منهم مرتكباً على حده جريمة مستقلة فليست هذه الحالة بدورها حالة مساهمة جنائية ، ولو ارتكبت هذه الجرائم في وقت أو مكان واحد أو صدرت عن باعث واحد .

وستقسم هذا الفصل الخاص بالاشتراك أى بالمساهمة في هذه الجريمة الى بحثين ، المبحث الأول خاص بالفاعل والمبحث الثانى خاص بالشريك . وذلك في النطاق الذى يخدم جريمة القتل موضوع هذا الكتاب .

المبحث الأول

فاعل الجريمة

أهمية التفرقة بين الفاعل والشريك

يفرق القانون في الجناة المتعددين في الجريمة الواحدة بين نوعين منهم ، الفاعل والشريك ، على أساس ما يقوم به كل منهم في سبيل الجريمة ، من حيث اتصاله بالفعل المكون لها أو بعده عنها . (وان كان المشرع قرر في الأصل عقاب الشريك على مقتضى النص القانونى الذى يعاقب الفاعل بمقتضاه) طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، الأمر الذى يوحى بعدم جدوى التفرقة بين من يعد فاعلاً وبين من يعد شريكاً في الجريمة ، الا أن الواقع أن لهذه التفرقة أهمية تظهر في عدة وجوه أهمها :

١ — ينص القانون في بعض الأحوال على عقوبة للشريك تختلف عن عقوبة الفاعل الأصلي ، كما هو الشأن في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات ، الخاصة بالاشتراك في القتل اذ جعلت عقوبة الشريك الاعدام

أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، في حين أن عقوبة الفاعل هي الاعدام •
٢ — ان القانون ، وان كان يقضى في الأصل بمعاقبة الشريك بعقوبة الجريمة التي وقعت من الفاعل ، الا أنه قد خرج عن ذلك بعدة استثناءات ترجع الى ما قد يتوافر في أحدهما من ظروف شخصية من شأنها تغيير العقاب ، ففرق بين أثر هذه الظروف في الفاعل وأثرها في الشريك • مما يجعل للتفرقة بينهما أهمية كبرى في العقوبة التي توقع على كل منهما تبعا لمدى ما يتأثر به من ظروفه أو ظروف غيره من الجناة •

٣ — بعض الجرائم يتوقف توافر أركانها أو عدم توافرها على التحقق من الدور الذي قام به المتهم في ارتكابها ، فان كان شريكا لم تقم الجريمة ، وان كان فاعلا توافرت لها أركانها • فالانتحار في ذاته ليس جريمة ، فمن شارك فيها بالتحريض مثلا فهو غير مسئول جنائيا ، ولكن من جاوز نشاطه مرحلة الاشتراك فأتى العمل التنفيذي الذي اعتدى به على حياة المراغب في الموت ، كأن أطلق الرصاص عليه برضائه ، فهو مسئول عن قتل • لأن قتل الغير برضائه يخضع للنصوص التي تعاقب على القتل على النحو السابق تفصيله •

٤ — قد يكون الفعل الذي يقع من شخص مباحا له لعله خاصة ، كما لو كان استعمالا لحق مقرر له في القانون • فمن يشترك معه لا يعاقب لأن الاشتراك لا يكون الا في جريمة ، ولكن هذا الغير اذا باشر بنفسه الفعل ، بحيث يصبح فاعلا له ، فانه يعاقب لأن اجرامه يستمد في هذه الحالة من فعله المباشر وهو جريمة بالقياس له (١) •

٥ — يجعل القانون تعدد الجناة في بعض الجرائم ظرفا مشددا له كما هو الشأن في جريمة السرقة ، وليست من بين هذه الجرائم جريمة القتل •

(١) الدكتور السعيد مصطفى السعيد • الاحكام العامة في قانون العقوبات طبعة الثالثة سنة ١٩٥٧، ص ٢٦٨ •

تحديد معنى الفاعل للجريمة

عرف القانون الفاعل للجريمة في المادة ٣٩ بقوله « يعد فاعل للجريمة » :

أولا : من يرتكبها وحده أو مع غيره .

ثانيا : من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة أعمال فيأتى عمدا
عملا من الأعمال المكونة لها » .

فهذه المادة تنص على حالتين يعد الجانى في أيتهما فاعلا للجريمة .

١ - انفراد شخص بالدور الرئيسى في الجريمة

يعد الجانى منفردا بالدور الرئيسى في الجريمة اذا اقترف كل الفعل الذى يقوم عليه ركنها المادى فتحتقت النتيجة على النحو الذى يحدده القانون ، ويعنى ذلك أنه يرجع الى نشاط الجانى تحقق جميع عناصرها فكلها ثمرة لسلوكه الاجرامى ، وليس من بينهما ما يعد ثمرة لسلوك شخص آخر .

واذا كان الركن المادى يتكون من جملة أفعاله فتفترض هذه الصورة ارتكاب الجانى لجميع هذه الأفعال وتحقيقه بذلك كل العناصر المطلوبة لقيام هذا الركن (١) فاذا كانت الجريمة قتلًا فالجانى هو الذى أطلق الرصاص على المجنى عليه أو اعمل خنجره في جسده أو وضع المادة السامة في طعامه فحدثت بذلك وفاته .

وقد أشار الشارع الى هذه الصورة في قوله « يعد فاعلا للجريمة » .
من يرتكبها وحده » .

٢ - تعدد الجناة الذين قاموا بأدوار رئيسية في الجريمة

تتضمن هذه الصورة حالتين :

الحالة الأولى : اذا ساهم الجناة المتعددين في ارتكاب الفعل أو الأفعال التى يقوم عليها الركن المادى للجريمة . أى اذا قسام

(١) محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام طبعة رابعة سنة ١٩٧٧ ، ص ٤١٥ .

بارتكاب هذا الفعل شخصان أو أكثر • مثال ذلك اذا انهال عدد من
الجنادة ضربا على المجنى عليه قاصدين ازهاق روحه فمات نتيجة ذلك ،
أو حملوه بين أيديهم وقذفوا به من أعلى بناء فارتطم بالأرض ومات •
أو أطلق كل منهم أعيرة نارية عليه قاصدين قتله فاصابوه ونشأ عن
الجروح اصابات أودت بحياته •

وقد أشار المشرع الى الحالة الأولى بقوله « يعد فاعلا للجريمة...
من يرتكبها مع غيره » •

الحالة الثانية : قد يتمثل نشاط الجاني في فعل خارج عن الركن
المادى للجريمة وتكون له على الرغم من ذلك أهمية كبيرة تبرر وصفه
في مصاف الفعل الذى يقوم به هذا الركن • مثال ذلك الامساك بالمجنى
عليه لمنع من المقاومة تمكينا لآخر من أعمال السلاح في جسده ، وإيقاف
العربة التى يستقلها المجنى عليه تمكينا لآخر من اطلاق الرصاص عليه •
فالأمسك بالمجنى عليه لتعطيل مقاومته وإيقاف العربة التى يستقلها
لتمكن آخر من اطلاق النار عليه فعلا لا يدخلان في الركن المادى
لجريمة القتل ، اذ تقوم هذه الجريمة بفعل الاعتداء على الحياة وقد
ارتكبه من أعمال السلاح أو أطلق الرصاص • وعلى الرغم من ذلك
فإن هذين الفعلين يمثلان أهمية كبيرة في تنفيذ جريمة القتل وتكاد
أهميتهما لا تقل عن أهمية فعل الاعتداء على الحياة •• وقد أشار المشرع
الى هذه الحالة بقوله « يعد فاعلا للجريمة... من يدخل في ارتكابها اذا
كانت تتكون من جملة اعمال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها » •
فهذه الحالة تشترط وقوع عدة أفعال من أشخاص متعددين بقصد
تحقيق جريمة معينة ولو أن من هذه الأفعال ما يخرج عن الفعل المكون
لجريمة كما عرفها القانون • فلا يشترط اذن لاعتبار الجاني فاعلا في
الجريمة أن يكون عمله هو الذى أحدث النتيجة ، أو أنه كان كافيا في
ذاته لحدوثها ، بل يكفي أن يكون الجاني قد ارتكب فعلا في سبيل
تنفيذها • وبعبارة أخرى يكفي أن يكون هناك أفعال متعددة وقعت تنفيذا

لقصد مشترك ، فكل من يرتكب فعلا من هذه الأفعال يعد مرتكبا للجريمة لو كان قد ارتكبها وحده .

ومادام الأمر كذلك فإنه يتعين وضع ضابط لتمييز عمل الفاعل بهذا المعنى من مطلق الأعمال المادية التي ترتكب في سبيل الجريمة وتكون خارجة عن ركنها المادى ، وخصوصا أن المادة ٣٠/٣ من قانون العقوبات تجعل من حالات الاشتراك المساعدة في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة ، وهى أعمال تتداخل في الأعمال الداخلة في التنفيذ بالمعنى المتقدم . والتي يعد مرتكبها فاعلا .

لقد وضعت تعليقات الحقانية على المادة ٣٩ من قانون العقوبات الضابط الآتى ، وهو أنه يكفى لاعتبار ما وقع داخلا في الأعمال المكونة للجريمة أن يكون هذا العمل كافيا بذاته لاعتبار مرتكبه قد بدأ في تنفيذ الجريمة ، بحيث يعد شارعا فيها وفقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات على فرض أن الجريمة لم تتم . وعلى ذلك ينظر الى الفعل الذى وقع ، فإذا كان كافيا لتكوين ركن البدء في التنفيذ في الشروع عد مرتكبه فاعلا أصليا للجريمة إذا ما وقعت ، أما إذا كان هذا العمل لا يخرج عن كونه عملا تحضيريا فلا يعد مرتكبه فاعلا إذا وقعت الجريمة ، وإنما هو شريك وفقا للمادة ٤٥ عقوبات إذا توافرت شروط الاشتراك . ويتبين من ذلك أن فيصل التفرقة بين عمل الفاعل وعمل الشريك في الجريمة هو بعينه المميز بين العمل التنفيذى والعمل التحضيرى . فمن يرتكب عملا يعد به شارعا إذا لم تتم الجريمة ، يعد فاعلا أصليا إذا ما وقعت . وعلى هذا جمهور الشراح (١) .

وتطبيقا لهذا الضابط ، فإن من يقتصر نشاطه على مجرد اعداد السلاح الذى يستعمل في القتل لا يعد فاعلا لهذه الجريمة وإنما شريكا بالمساعدة لأن فعله لا يعدو أن يكون مجرد عمل تحضيرى لهذه الجريمة .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٧١ ، على بدوى ص ٢٦٨ ، ص ٢٨٢ وما بعدهما ، محمود نجيب حسنى ص ٤١٩ .

ولكن من يمسك بالمجنى عليه كى يمكن آخر من قتله يرتكب فعلا يعد بدءا فى تنفيذ القتل فيعتبر لذلك فاعلا لهذه الجريمة ، ومن يمسك العربة التى يستقلها المجنى عليه ليمكن آخر من قتله يعد فاعلا فى الجريمة لأن فعله المذكور يعد بدءا فى تنفيذ القتل • وإذا أطلق شخصان النار على المجنى عليه بنية قتله فكل منهما فاعلا للقتل ولو ثبت أن الرصاص الذى أطلقه أحد المتهمين لم يصب المجنى عليه وأنه إنما أصيب وقتل برصاص المتهم الآخر وحده •

وقد استقر قضاء النقض على الأخذ بهذا الضابط على ما سيجىء فى التطبيقات القضائية •

ويلاحظ أن مجرد كون الفعل عملا تنفيذيا لا يكفى وحده لاعتبار مرتكبه فاعلا للجريمة بل يتعين أن يأتية وقت تنفيذها ، أى أن يعاصر فعله الوقت الذى تنفذ فيه الجريمة • وكما قالت محكمة النقض فيمن يعد فاعلا للجريمة « باتيانته فعلا يمثل دورا رئيسيا فيها حسب خطتها وكيفية توزيع الأدوار بين الجناة وأن يظهر به على مسرح الجريمة » • ولم تضع محكمة النقض تعريفا لمسرح الجريمة • إلا أنه يمكن تحديده بأنه المكان الذى يتاح فيه للجانى — حسب خطة الجريمة — أن يقوم بدوره الرئيسى أثناء تنفيذها ، ويعنى ذلك أن مسرح الجريمة لا يقتصر عن مكان ارتكاب الفعل المكون لها ، فلا يشترط إذن أن يشهد الجانى تنفيذ الجريمة أو أن يلمس ذلك بحاسة من حواسه ، وإنما يمتد مسرح الجريمة الى رقعة تختلف مساحتها باختلاف ظروف كل جريمة بحيث يكون فى استطاعة من يوجد فيها أن يقوم بدوره الرئيسى الذى عهد به اليه (١) •

• قصد التداخل فى الجريمة

لكى يعد الجانى فاعلا أصليا للجريمة بالمعنى الوارد فى المادة ٣٩/ثانيا ، يجب أن يكون قد ارتكب الفعل « عمدا » كما جاء بالنص •

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٢٤ •

وهو لفظ يقصد به أن يكون عند الجانى نية التداخل فى الجريمة ، وأنه ارتكب ما ارتكبه من الأفعال فى سبيلها تنفيذا لهذه النية ، وهو شرط لازم فى هذه الصور لامكان مساءلته عن النتيجة التى أحدثها غيره ، لأن فعله هو لم يصل الى درجة الفعل المنفذ للجريمة فى ذاتها • فإذا لم يكن لدى الجانى نية التداخل فى الجريمة فلا يسأل الا عن فعله الذى وقع منه فى ذاته • فإذا شرع شخص فى قتل آخر وبعد أن طعنه تركه على أنه مات ، ثم جاء شخص آخر وقتل المجنى عليه ، فلا يسأل الجانى الأول الا عن الشروع فى القتل (١) •

وقصد التداخل فى الجريمة ليس من خصوصيات الحالة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات ، بل أنه شرط لازم فى كل أحوال تعدد الجناة فى الجريمة الواحدة ، لأنه هو الذى يحقق الرابطة الذهنية التى تربط الجناة المتعددين بالقياس الى الفعل الذى وقع بحيث يجعلهم جميعا مسئولين عنه بوصفه جريمة واحدة • فان وحدة الجريمة لا يقصد بها وحدة النتيجة المادية التى وقعت ، فذلك يكون فقط عن اشفراد الجانى ، فإذا تعدد الجناة وجب أن يقوم مع وحدة النتيجة وحدة فى المقصد تربط ما بين أعمال الجناة المتعددين •

وجوهر الرابطة الذهنية التى يتعين أن تجمع بين الفاعلين أن عناصر الركن المعنوى لدى كل فاعل يتعين أن تشمل كل ماديات الجريمة ، ما كان منها ثمرة لنشاطه وما كان ثمرة لنشاط سائر الفاعلين معه • فيتعين أن يعلم كل فاعل بماهية فعله ويتوقع نتيجته المباشرة ونتجه ارادته اليهما معا ، وبالإضافة الى ذلك فإنه يتعين أن يعلم بالأفعال التى يرتكبها الفاعلون الآخرون وأن يتوقع النتيجة الأخيرة التى تترتب على فعله متضامنا مع هذه الأفعال ونتجه ارادته اليها والى النتيجة (٢) • وكما قالت محكمة النقض « أن يكون كل متهم قصد قتل الآخر فى ايقاع

(١) انظر تعليقات الحقانية على المادة ٣٩ عقوبات •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٤٣٤ •

الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور في تنفيذها» (١) •
وجدير بالذكر أنه يكفي لاعتبار الشخص فاعلا مع غيره أن يكون قاصدا الدخول في الجريمة التي يرتكبها هذا الغير وأن يعمل على ذلك تنفيذي على ما تقدم بيانه ، وسيان بعد ذلك أن يكون الفاعل الآخر عالما بدخوله وقابلا له أو غير عالم (٢) •

ارتكاب الجريمة بواسطة الغير — الفاعل المعنوي

الأصل أن الجاني لا يعد فاعلا للجريمة الا اذا كان قد ساهم فيها بعمل مادي ، وهو الاستفادة من المادة ٣٩ من قانون العقوبات • ومع ذلك قد يكون الشخص فاعلا لجريمة لم يباشر هو بنفسه أعمالها المادية وهو ما يسمى بالفاعل المعنوي • ومثال ذلك من يسخر غيره في ارتكاب الجريمة بغير أن يكون مدركا لها ، بحيث يكون هذا الغير في حكم الآلة في يده ، كما لو كان مجنونا أو صغيرا غير مميز ، أو كان منوما تنويما مغناطيسيا •

وقد أقر القضاء في بعض أحكامه نظرية الفاعل المعنوي ، فاعتبر من يضع السم في حلوى ويوصلها الى المجنى عليه بواسطة شخص سليم النية فاعلا للمقتل بالسم (٣) •

عقوبة الفاعل الأصلي

اذا انفرد الفاعل بالجريمة فانه يعاقب بالعقوبة المقررة لها في القانون ، أما اذا تعدد المفاعلون في جريمة واحدة فيتحمل كل فاعل عقوبتها كما لو كان هو وحده الذي ارتكبها •

ويترتب على ذلك أن عقوبة الفاعل في جريمة القتل بصفة خاصة لا تتأثر بوجود فاعلين معه ، أي أن تعدد الجناة ليس ظرفا مشددا

(١) نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٥٠ •

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٦٨ •

(٣) نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٨ رقم ١٣ ص ٢٥ •

في هذه الجريمة • كما أن الفاعل في جريمة القتل لا يتأثر بالظروف الخاصة بغيره من الفاعلين فيها ، بخلاف الظروف المادية المتصلة بالجريمة ذاتها •

عدم تأثر الفاعل بالظروف الخاصة بأحد الفاعلين

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه « اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يتعدى أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية علمه بها » • وقد تضمنت هذه المادة قاعدة مؤداها أن الفاعل لا يتأثر بالظروف الخاصة بغيره من الفاعلين ، والمقصود بالظروف ، هي الظروف الشخصية المتعلقة بالفاعل وليست الظروف المادية المتعلقة بالجريمة نفسها • وقد أشار المشرع الى أربعة أنواع من الظروف الشخصية •

١ - تغيير وصف الجريمة لوجود ظروف خاصة بأحد الفاعلين • مثال ذلك كون الفاعل زوجا فاجأ زوجته متلبسة بالزنا (المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات) فاذا كان أحد الفاعلين للقتل زوجا للمجنى عليها فهو وحده الذى يستفيد من تخفيف العقاب ، أما زميله فتوقع عليه عقوبة القتل غير المخففة • فالأصل فى الفعل أنه قتل لولا صفة « الزوج » والظروف التى يوجد فيها فقرره المشرع عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلا للقتل العمد • وهذا الطرف الخاص « بالزوج » من شأنه تغيير وصف جريمته الى أخرى أخف منها ولا يستفيد منه سوى الزوج وحده دون غيره من الفاعلين •

٢ - تغيير العقوبة بسبب وجود ظروف خاصة بأحد الفاعلين • مثال ذلك كون أحد الفاعلين صغير السن أى حدثا ، ففي هذه الحالة يطبق عليه وحده العقوبة المخففة طبقا لقانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ المعدل فقد نصت المادة ١٥ من هذا القانون على أنه « اذا ارتكب الحدث الذى يزيد سنه على خمس عشر سنة ولا تتجاوز ثمانى عشر سنة

جريمة عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن — وإذا كانت الجنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلثي الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون — أما إذا ارتكب الحدث جنحة يجوز فيها الحبس ، فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون » ونصت المادة ١٦ من قانون الأحداث على أنه « إذا ارتكب الحدث الذي لا تزيد سنه على خمس عشر سنة جريمتين أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الحدث ارتكب جريمة أخرى، سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم » .

ونخاص من ذلك أنه إذا كان أحد الفاعلين في جريمة القتل حدثا فتطبق عليه العقوبات المخففة الواردة في قانون الأحداث والسابق ذكرها ، أما ما عداه من الفاعلين فيطبق عليهم العقوبة المشددة الواردة في قانون العقوبات والخاصة بهذه الجريمة .

٣ — تغيير وصف الجريمة بالنظر الى قصد الفاعل . كما لو ارتكب شخصان جنائية قتل وكان أحدهما فقط مصرا على القتل من قبل ولم يكن لدى الثاني سبق اصرار . فيعاقب الأول بالعقوبة المشددة التي تقررها المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات وهي الاعدام ، في حين يعاقب الثاني بالعقوبة غير المشددة التي تقررها المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات وهي الأشغال المؤبدة أو المؤقتة .

٤ — تغيير وصف الجريمة بالنظر لكيفية علم الفاعل بها • فإذا ارتكب شخصان جريمة اخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة وكان أحدهما يعلم أنها تحصلت من جريمة ذات عقوبة أشد مما تقرره المادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات في حين لا يعلم الثانى بذلك ، فإن وصف الجريمة يتغير بالنسبة للأول فتشدد عقوبته في حين يظل للجريمة وصفها وعقابها بالنسبة للمتهم الثانى •

المبحث الثانى

الشريك

نصت المادة ٤ • من قانون العقوبات على أنه « يعد شريكا في الجريمة (أولا) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض ، (ثانيا) كل من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقع بناء على هذا الاتفاق ، (ثالثا) من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شىء آخر مما تستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتمة لارتكابها » •

وبين من هذا النص أنه لوجود الاشتراك المعاقب عليه يجب توافر أركان ثلاث هي :

- ١ — وقوع فعل معاقب عليه •
 - ٢ — أن يقع الاشتراك باحدى الطرق المبينة في القانون •
 - ٣ — أن يكون الشريك قد قصد الاشتراك في هذا الفعل •
- وسنقسم هذا المبحث الى مطلبين ، نخصص الأول لأركان الاشتراك، ونخصص الثانى لعقوبة الشريك •

المطلب الأول

أركان الاشتراك

الركن الأول : وقوع فعل معاقب عليه

يجب أن يكون الفعل جريمة •

يقضى الاشتراك أن يكون هناك فعل أصلى معاقب عليه ، أى أن

يخضع نشاط الفاعل لنص تجريم حتى يكتسب بذلك الصفة غير المشروعة وامتداد هذه الصفة الى نشاط الشريك • أما اذا ثبت أن الفعل لا يكون جريمة ولا يعاقب عليه فمعنى ذلك أنه مشروع ، فمن اشترك فيه قد أتى بدوره نشاطا مشروعا • فمن يحرص غيره على الانتحار أو يساعده عليه لا يعاقب ، لأن فعل الانتحار لا جريمة فيه ولا عقاب عليه • ومن يعين آخر في الأعمال التحضيرية للجريمة ثم لا يبدأ الفاعل في تنفيذها لا يعد في لغة القانون شريكا ، اذ لا عقاب على هذه الأعمال باعتبارها تحضيرا لجريمة معينة ، ولكن اذا جرمها القانون في ذاتها فان من يساهم فيها يسأل عن الجريمة التي تقوم بها •

واذا كان يشترط أن يكون الفعل الأصلي معاقب عليه فيستوى في ذلك أن تقوم به جريمة تامة أو مجرد شروع ، وعلى ذلك يمكن تصور الاشتراك في « جرائم الامتناع » •

العبء بوصف الفعل وليست بمسئولية الفاعل

يكفى أن يكون الفعل الذي حدث الاشتراك فيه معاقبا عليه في ذاته ، ولو كان فاعله الأصلي لا يعاقب لسبب يرجع لشخصه ، كما لو كان غير مسئول عن عمله كالمجنون (م ٦٢ من قانون العقوبات) • أو توافرت فيه سبب من أسباب الإباحة أو كان حسن النية (م ٤٢ من قانون العقوبات) • ففي هذه الحالات لا يعاقب الفاعل ولكن ذلك لا يمنع من معاقبة الشريك بالعقوبة التي يفرضها القانون •

عدم خضوع الفعل لسبب إباحة أو عفو شامل أو تقادم

وجود سبب من أسباب الإباحة يجرّد نشاط الفاعل من الصفة غير المشروعة ، ويفقد الشريك بالتالي المصدر الذي يستمد منه فعله غير المشروع • فمن يقتل دفاعا شرعيا عن نفسه أو ماله يأتي نشاطا مشروعا لكونه سببا من أسباب الإباحة ، ومن يساعده في هذا الدفاع انما يساعد في فعل قد تجرّد من الصفة غير المشروعة فيضحي نشاطه بدوره مشروع •

والعفو الشامل اذا محى جريمة الفاعل الأصلي وزال آثارها ، فان ذلك يستتبع حتما سقوط هذه الجريمة عن الشريك أيضا ، لأن اجرام الشريك متفرع عن اجرام الفاعل الأصلي ، والفرع يتبع الأصل (١) . وعلى الخلاف من العفو الشامل نجد أن أثر العفو عن العقوبة مقتصر على من صدر لمصالحته فلا يستفيد منه غيره مما ساهموا معه في الجريمة . ذلك لأن العفو عن العقوبة لا أثر له على التكيف القانوني للفعل اذ يبقى له صفته غير المشروعة فيبقى بذلك للشريك المصدر الذي يستمد منه فعله غير المشروع ، فضلا عن أن العفو عن العقوبة هو مجرد سبب لانقضاء الالتزام بتنفيذه ، وهو يفترض صدور حكم نهائي بالادانة ، لذلك كان المنطق القانوني مقتضيا أن يندحر أثره فيمن نشأ هذا الالتزام على عاتقه بصدور الحكم (٢) .

ولو سقطت جريمة الفاعل بمضى المدة فان الشريك يستفيد من ذلك فلا تجوز محاكمته عن الفعل نفسه (٣) .

استقلال الفاعل عن الشريك من حيث الاجراءات الجنائية

الأصل أن الاجراءات الجنائية الخاصة بالفاعل مستقلة تماما عن الاجراءات الخاصة بالشريك ، فمن سلطة النيابة العامة أن تحرك الدعوى الجنائية ضد أحد المساهمين أو بعضهم دون سائرهم ، فيتصور أن يقدم الشريك الى القضاء في حين لا تحرك الدعوى ضد الفاعل ، كما لو كان هذا الفاعل مجهولا أو كان قد توفى .

واذا أقيمت الدعوى ضد الفاعل والشريك فحظ كل منهما من حيث الادانة أو البراءة مستقل عن حظ زميله فقد يدان أحدهما دون الآخر ، ولا يتقيد القاضي بغير التزامه بأن يحقق الاتساق بين أجزاء حكمه بحيث لا يكون بينها تناقض . أى لا تكون ادانة أحد المتهمين تناقض

(١) أنظر نقض ١٠/٤/١٩٣٣ مجموعة القواعد ج٣ رقم ١٠٥ ص ١٥٨ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٤٤٤ .

(٣) أنظر نقض ١٤/١١/١٩٣٨ مجموعة القواعد ج٤ رقم ٢٧٥ ص ٣٣٣ .

براءة الآخر • فإذا ثبت أن نشاط الفاعل غير مشروع وأن نشاط الشريك قد استمد منه هذه الصفة ، فقد يتبين للقاضي توافق مانع من المسؤولية أو مانع من العقاب لمصلحة أحدهما دون الآخر أو يتبين توافق القصد الجنائي لدى أحدهما وانتفاؤه عند الآخر فيقضى ببراءة من انتفتت مسؤوليته أو امتنع عقابه أو انعدم القصد الجنائي لديه ، ويحكم بإدانة من توافرت بالنسبة له أركان المسؤولية والعقاب (١) •

ولكن لا يجوز للقاضي أن يقضى ببراءة الفاعل لأنه لم يبدأ في تنفيذ الجريمة أو لأن فعله لا يخضع لنص تجريم أو لأن سبب إباحة يسرى عليه ثم يقرر في الوقت نفسه إدانة الشريك ، إذ ينطوي هذا الحكم على تناقض ، لأن براءة الفاعل لسبب من الأسباب السابقة تعنى حتما براءة الشريك •

عدول الفاعل وعدول الشريك

إذا عدل الفاعل الأصلي عن ارتكاب الجريمة بعد أن اتفق مع الشريك وأعدا العدة لارتكابها ، فإن الشريك يستفيد من هذا العدول ولو كان برغم إرادته ومن أجل ذلك لا يمكن أن يكون هناك شروع في الاشتراك •

أما عدول الشريك نفسه فلا يفيد إذا وقعت الجريمة ، بل يؤاخذ عليها بصفته شريكا ، ذلك لأن عمله في الجريمة يتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك ، على ما سيجيء ، فإذا عدل بعد ذلك فلا يفيد هذا العدول ، إلا إذا استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها • وهذا لا يتأتى في كل صور الاشتراك ، فمن يحرض على ارتكاب جريمة لا يمكنه بعد ذلك أن يتدخل من اشتراكه بعد أن بث فكرة الجريمة في الفاعل • أما إذا كان قد وعد الجاني بجعل مقابل ارتكاب الجريمة ولكنه عدل وسحب وعده قبل ارتكابها ، أو كان قد أمدّه

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٤٥ •

بسلح لينفذ به جريمته ثم استطاع بعد عدوله أن يسترد هذا السلح
أو يعدمه أو يجعله غير صالح للاستعمال في تنفيذ الجريمة فلم ترتكب •
فان عدول الشريك في هذه الصور وأمثالها يقيه من العقاب •

الاشتراك في الاشتراك •

قد يتجه نشاط الشريك الى حمل شخص ثان على أن يأتي نشاطا يقوم
به الاشتراك في الجريمة، فهل يجوز توقيع العقاب على الشريك الأول الذي
توسط بين الشريك الثاني والفاعل • مثال ذلك أن تطلب امرأة من صيدلى مادة
سامة لقتل زوجها فيرفض، ولكن عشيقها يحرضه على ذلك باعطائه مبلغا من
المال فيعطيهها المادة فترتكب الجريمة • فالعشيق هو الشريك الأول
بالتحريض، والصيدلى هو الشريك الثانى بالمساعدة، والمرأة هى الفاعل •
أو بعبارة أخرى العشيق شريك الشريك، والصيدلى شريك، والمرأة
فاعل •

انقسم الرأى في شأن شريك الشريك، فرأى ذهب الى القول بأن
العقاب لا يوقع على شريك الشريك لأن العلاقة ينبغي أن تكون مباشرة
بين الشريك والفاعل • ويستند أنصار هذا الرأى الى نصوص القانون
فيقولون أنها تعاقب « من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة »
أو من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة « أو « من أعطى الفاعل
أو المفاعلين سلحا أو آلات أو أى شىء آخر أو ساعدهم بأية طريقة
أخرى » ، وكل هذه العبارات صريحة في أن القانون يفترض أن نشاط
المحرض قد اتجه الى الفعل الاجرامى مباشرة وأن الاتفاق كان مع
فاعل الجريمة نفسه، وأن اعطاء الأسلحة والآلات أو المساعدة بأية
طريقة أى كان للفاعل أو المفاعلين • ولا يتحقق هذا الوضع حينما يتجه
التحريض الى مجرد شريك أو يكون الاتفاق معه أو المساعدة له
دون الفاعل •

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٨٦ ، على بدوى الاحكام العامة في القانون
الجنائى طبعة ١٩٣٨ ص ٢٧٣ هامش ٢ ، رؤوف عبيد ص ٣٠٤ ، محمود
نجيب حسنى ص ٦١ •

ويذهب رأى ثان الى أن القانون لم يتطلب أن تكون العلاقة مباشرة بين الشريك والفاعل ، بل كل ما تقتضيه القواعد العامة هو أن تتوافر علاقة السببية بين نشاط الشريك والجريمة ، وهذه العلاقة قد توافرت ، اذ لولا هذا النشاط ما صدر عن الشريك نشاطه وما ارتكب الجريمة على النحو الذى ارتكبت به . والحجة المستمدة من نصوص القانون انما تقوم على تفسير حرفى لها يستتر فيه القصد الحقيقى للشارع خلف ألفاظها ، فاذا كان الشارع قد أشار الى الوضع المألوف فليس معنى ذلك أنه أراد أن يقصر حكمه عليه ، بل كل ما استهدفه أن يحدد أركان الاشتراك ، فان ثبت توافرها لم يكن بد من التسليم بقيامها . ولذلك يكون الحكم الصحيح فى مشكلة الاشتراك فى الاشتراك رهنا بالبحث فى أركان الاشتراك ، ولا جدال فى أنها متوافرة . فنشاط شريك الشريك يتخذ صورة احدى وسائل الاشتراك ، اذ هو تحريض أو اتفاق أو مساعدة ، وعلاقة السببية متوافرة بينه وبين الجريمة ، والقصد الجنائى متوافر لديه كذلك ، والعلاقة بين نشاطه والجريمة تجعله يستمد منها صفته غير المشرعة التى يقوم بها الركن الشرعى للاشتراك ، بل يمكن القول بأن نشاط الشريك باعتباره قد استمد الصفة غير المشروعة من الجريمة فهو بدوره يصلح مصدرا يستمد منه نشاط شريك الشريك صفته غير المشروعة^(١) ونحن نؤيد هذا الرأى وقد سلمت به محكمة النقض^(٢) .

الركن الثانى : حصول الاشتراك باحدى الطرق التى نص عليها القانون
لكى يعد الشخص شريكا فى الجريمة يجب أن يكون قد تدخل فيها بوسيلة من الوسائل التى بينها القانون . وقد حددت المادة ٤٠ من قانون العقوبات هذه الوسائل على سبيل الحصر وهى ثلاث (١) التحريض (٢) الاتفاق (٣) المساعدة . وكل عمل لا يدخل فى نوع من هذه

(١) محمود نجيب حسنى بند ٤٨٠ ص ٤٥٩ .

(٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ص ٥٩١ .

الأنواع الثلاث لا يعد غاعله شريكا في الجريمة التي وقعت • ومن أجل ذلك يجب على قاضي الموضوع في حالة ادانة المتهم بالاشتراك أن يضمن حكمه ، فضلا عن الجريمة التي أعده شريكا فيها ، بيانا واضحا لونسية الاشتراك •

ووسائل الاشتراك المتقدمة نوعان : معنوية ومادية • فالمعنوية تكون بالتحريض أو الاتفاق ، وهذه غالبا لا يكون لها مظهر مادي خارجي • وأما المادية فتكون بالمساعدة بأفعال لها مظهر خارجي على ما سيجيء فيما يلي •

الوسيلة الأولى : التحريض •

التحريض هو خلق فكرة الجريمة لدى شخص ثم تدعيمها كي تتحول إلى تصميم على ارتكابها (١) • أو بعبارة أخرى هو دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة • والتحريض نوعان : فردي وعام • وكلاهما يجعل القائم به شريكا في الجريمة إذا توافرت شروطه •

التحريض الفردي

التحريض الفردي هو التحريض الوارد في الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من قانون العقوبات ويشترط لتوافر الاشتراك به شرطان :
١ - حصول تحريض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة •
٢ - أن يقع هذا الفعل بناء عليه •

الشرط الأول : حصول التحريض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة . لم يحدد القانون طرقا أو وسائل معينة يقع بها التحريض ، على خلاف ما كانت عليه الحال في قانون سنة ١٨٨٣ الذي حصر وسائل التحريض بأن يكون بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو بارشاد أو باستعمال ما للمحرض من الصولة على مرتكب الجريمة (المادة ٦٨ من قانون سنة ١٨٨٣) •

(١) الدكتور عبد الفتاح الصيفي • الاشتراك بالتحريض وموضعه من النظرية العامة للمساهمة الجنائية ١٩٥٨ :

وقد رأى المشرع عند تعديل قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ ألا يقيد التحريض بطرق معينة وترك الأمر في تقدير ما يعد تحريضاً إلى القاضي ولعل ذلك مرجعه أن بعض الحالات التي عرضت في الحياة العملية كانت لا تكفى لقيام الاشتراك لأن التحريض فيها لم يكن عن طريق إحدى الوسائل التي حصرها القانون * ومثال ذلك مجرد النصيحة * ولكن لا يوجد في القانون ما يحول دون اعتبار التحريض قائماً بالنصيحة ، وخاصة إذا ما اقترنت بالالاحاح أو أفرغت في أسلوب مقنع مؤثر على تفكير من وجهت إليه (١) .

وطرق التحريض التي وردت في القانون القديم هي التي يغلب الالتجاء إليها بحيث يندر أن يتحقق التحريض عن غير طريقها (٢) وهي بالإضافة إلى ذلك أظهر حالات التحريض ، فلا يتردد القاضي بالقول بتوافرها فيها في حين أنه قد يتردد بالنسبة لغيرها .

ويجب أن يكون التحريض مباشراً ، أي أن ينصب على فعل غير مشروع ، ولكن القانون لا يتطلب أن ينصب التحريض على فعل واحد معين بكل ظروفه ، فيتصور التحريض على جملة أفعال كي ترتكب جميعها أو يرتكب الفاعل واحداً منها حسب اختياره * أما التحريض غير المباشر ، وهو ما كان موضوعه غير ذي صفة إجرامية ولكنه أفضى إلى ارتكاب جريمة فهو لا يصلح وسيلة للاشتراك * مثال ذلك من يخلق العداوة والبغضاء بين شخصين لدرجة أن أحدهما ارتكب ضد الآخر جريمة فلا يعد من أوقع بينهما شريكا في هذه الجريمة لأنه لم يحرض عليها مباشرة .

وسبل التعبير عن التحريض كثيرة ، فقد تكون بالقول أو بالكتابة أو بالإيحاء — إذا كانت له بالنظر إلى الظروف التي صدرت منها دلالة واضحة .

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٤٩ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٩٠ .

وتقدير قيام التحريض مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع نهائيا مادامت تعلل ما تستنتجه بطريقة تسوغ اعتقادها بحقيقة حصوله .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل المكون للجريمة قد وقع بناء على التحريض . وهذا الشرط منصوص عليه صراحة في المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، وهو شرط عام في جميع وسائل الاشتراك . فلا يكفي وقوع الفعل . بل يجب أن يكون مرتبطا .

التحريض العام :

التحريض العام هو الذي يكون موجها الى الجمهور ، عن طريق وسيلة من وسائل العلانية وهو أخطر من التحريض الفردي ، لأنه لا يوجه الى شخص أو أشخاص معينين بل الجمهور كافة ، وقد يكون من بين من يوجه اليهم من هو سهل التأثير فيكون أسهل انقيادا له ، فضلا عن اتساع نطاقه بحكم توجيهه بوسيلة من وسائل العلانية .

وقد نص القانون على التحريض العلني في المادة ١٧١/٢٤١ من قانون العقوبات فقرر أن « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو إيحاء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها اذا ترتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل — أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في العقاب على الشروع » .

ويختلف التحريض العام عن التحريض الفردي في أمرين :

١ — أنه لا يكون الا بطريقة علنية ، خلافا للتحريض المنصوص عليه في المادة ٤٠/١ من قانون العقوبات ، فقد يحدث في غير علانية . وقد بينت المادة ١٧١ عقوبات طرق العلانية على سبيل البيان لا على سبيل الحصر .

٢ - أن لا يكون الا في الجنايات والجنح • أما التحريض المنصوص عليه في المادة ١٤٠/١ فيكون في كل جريمة حتى المخالفات •

وفيما عدا ذلك لا يختلف التحريض العام عن التحريض الفردي، سواء من حيث معنى التحريض أم من حيث وجوب كونه مباشرا أو في اشتراط وقوع الجناية أو الجنحة نتيجة له •

التحريض باعتباره جريمة قائمة بذاتها •

يعاقب القاتلون في بعض الأحوال على التحريض في ذاته اذا لم ينتج أثرا ، أى اذا لم تقع الجريمة المحرض عليها • ويعاقب المشرع عليه باعتباره جريمة قائمة بذاتها وليس اشتراكا في الجريمة المحرض عليها • ويكون ذلك في بعض الجنايات الخطيرة •

مثال ذلك ما جاء بالمادة ٩٥ من قانون العقوبات والخاصة بالتحريض على ارتكاب الجنايات المصرة بالدولة من جهة الدخل • فقد نصت هذه المادة على أنه « كل من حرّض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٠ مكررا ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالإشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن اذا لم يترتب على هذا التحريض أثرا » • ولا يشترط في هذا التحريض أن يكون علنيا ، بل انه من نوع التحريض الفردي السابق الاشارة اليه •

ومثال ذلك أيضا ما جاء بالمادة ١٧٢ من قانون العقوبات والخاصة بالتحريض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل والنهب والحرق والجنايات المخلة بأمن الحكومة • فقد نصت هذه المادة على أنه « كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنایات القتل أو النهب أو الحرق أو جنایات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم تترتب على تحريضه أية نتيجة يعاقب بالسجن » • ويشترط في هذا التحريض أن يكون علنيا كما هو الشأن في التحريض العام والسابق الاشارة اليه في البند السابق •

إثبات التحريض

يفتقر التحريض في أغلب حالاته الى مظهر خارجي تلمسه الحواس ، لذلك يعتمد على القرائن كطريق لاثباته ، ولكن مناط ذلك أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض في ذاته وأن يكون استخلاص الدليل منها سائغا لا يتنافى مع المنطق أو القانون ، والا تدخلت محكمة النقض لتصحيح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون .

ويجوز الركون الى وقائع لاحقة على الجريمة لاستخلاص الدليل على التحريض .

الوسيلة الثانية : الاتفاق

الاتفاق هو انعقاد ارادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة ، ويفترض الاتفاق عرضا من أحد الطرفين صادفة قبول الطرف الآخر . وأن كان الاتفاق في جوهره حالة نفسية الا أنه له مظهر مادي يستفده من وسائل التعبير عن الإرادة ، وهذه الوسائل متنوعة ، فقد تكون قولا أو كتابة أو ايحاء .

ويشترط لتوافر الاشتراك بالاتفاق شرطان : الأول . أن يحصل اتفاق على ارتكاب الجريمة ، ويقصد بالاتفاق اتحاد شخصين أو أكثر واجتماع ارادتهم على ارتكاب الجريمة ، فهو يتضمن اتصال الرايين وانعقاد عزم المفاعل والشريك على ارتكابها . والثاني . أن تقع الجريمة بناء على الاتفاق كما هو الشأن في الاشتراك بالتحريض . فاذا لم تقع الجريمة فلا اشتراك .

والفرق بين التحريض والاتفاق أن ارادة المحرض تعلو على ارادة من يحرضه ، اذ الأول صاحب فكرة الجريمة ثم هو الذي يبذل الجهد لاقتناع الثاني وخلق التصميم الاجرامى لديه ، وعلى ذلك نجد ارادات المتفقين تتعادل أهمية ، فكل منهم مقتنع بفكرة الجريمة ، واذا كانت فكرة الجريمة قد نبتت لدى أحدهم فان عرضه يصادف قبولا فوريا ،

ولذلك يتصور وجود الاتفاق دون تحريض (١) •

وجدير بالذكر أن الاتفاق يختلف من حيث طبيعته ودوره القانوني عن سبق الإصرار • ولا تلازم بينهما فمن المتصور أن ينتفى سبق الإصرار ويتوافر الاتفاق •

ويجب على المحكمة أن تثبت في حكمها وجود الاتفاق وأنه قد انبنى عليه ارتكاب الجريمة • وهو أمر يتعلق بالموضوع فتفصل فيه المحكمة نهائياً • وليس من اللازم أن تبين المحكمة الوقائع المبادية المكونة له لأن الاتفاق حالة داخلية ربما لا تظهر بعلامات خارجية ولا تقع تحت الحواسي ، إلا أنه يجب عليها أن تبين الأسباب التي بنت عليها اعتقادها بوجود الاتفاق • ويكفى لذلك أن تكون قد عللت ما استنتجته من وجود الاتفاق بطريقة تسوغ اعتقادها بحقيقة حصوله •

الاتفاق باعتباره جريمة قائمة بذاتها •

إذا كان القانون قد نص على الاتفاق في المادة ٢/٤٠ من قانون العقوبات كوسيلة من وسائل الاشتراك في الجريمة • إلا أن هذه الوسيلة غير معاقب عليها في ذاتها ولولا صلتها بالفعل الإجرامي الذي يرتكبه الغير لما وقع من أجلها عقاب إلا أن القانون في بعض الأحوال يعاقب على الاتفاق في ذاته إذا لم ينتج أثراً ، أي إذا لم تقع الجريمة المتفق عليها • وذلك إذا ما توافرت شروط الاتفاق الجنائي وفقاً للمادة ٤٨ من قانون العقوبات •

الفرق بين الاتفاق والتوافق

أن جوهر الاتفاق هو انعقاد ارادتين أو أكثر ، أي تلاقيها عند موضوع واحد ، أما التوافق فيعني مجرد اتجاه الارادات نحو موضوع واحد دون أن تتلاقى • وقد عرفتته محكمة النقض بأنه «قيام فكرة الاجرام بعينها عند كل من المتهمين ، أي توارد خواطرهم على الاجرام واتجاه

(١) محمود نجيب حسنى ص ٤٥٢ •

خاطر كل منهم اتجاهها ذاتيا الى ما تتجه اليه خواطر سائر أهل فريقه من تعمد ايقاع الأذى بالمجنى عليه» (١) •

والاتفاق وسيلة للاشتراك ولكن المتوافق ليس كذلك (٢) • فإذا خطرت لشخص فكرة قتل عدوه وخطرت لآخر فكرة قتل ذات المجنى عليه دون أن يكشف أحدها للآخر عما انعقد عليه عزمه وتصميمه ثم نفذ أحدهما عزمه فالثاني لا يعد شريكا له في جريمته • وإذا نفذ كلاهما الجريمة في نفس الوقت فكل منهما يعد فاعل لجريمة مستقلة •

اثبات الاتفاق

الاتفاق وان كان في جوهره حالة نفسية الا أن له مظهرا خارجيا يتمثل في وسائل التعبير عنه ، وللقاضى أن يستخلصه من جميع طرق الاثبات بما في ذلك القرائن • ويجوز الركون الى وقائع لاحقة على الجريمة لاستخلاصه • ويعتبر سبق اصرار المتهمين على الجريمة قرينة قاطعة على اتفاقهم عليها (٣) •

الوسيلة الثالثة : المساعدة •

المساعدة هي تقديم العون — أيا كانت صورته — الى الفاعل فيرتكب الجريمة بناء عليه •

ويتضح من هذا التعريف أن المساعد يقدم الى الفاعل الوسائل والامكانيات التي تهىء له ارتكاب الجريمة أو تسهل له ذلك أو هو يزيل عقبات كانت تعترض طريقه أو على الأقل يضعف منها (٤) •

وقد نص المشرع على المساعدة في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات فقرر أنه يعد شريكا « من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع

(١) ١٨/٤/١٩٦٧. س ١٨. ص ٥٤٤ •

(٢) نقض ١٩/١٠/١٩٦٥. س ١٦. ص ٧١٨ ، ١١/٦/١٩٦٧. س ١٨. ص ١٠٨٢ •

(٣) نقض ١٣/١/١٩٦٩. س ٢٠. ص ٨٥ ، ٢٦/٣/١٩٧٣. س ٢٤. ص ٤٢٧ •

(٤) محمود نجيب حسنى ص ٥٤ •

علمه بها أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها » •

والشطر الأول من هذا النص يذكر تقديم « الأسلحة والآلات أو أى شىء آخر » ، على أن تقديم الأسلحة والآلات التى تستعمل فى ارتكاب الجريمة يدخل فى عموم الشطر الأخير من النص « أو ساعدهم بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها » ، اذ أن العبارة الأخيرة عامة تشمل كل صور المعاونة فى الجريمة • ومن أجل ذلك يبدو أن تخصيص الأسلحة والآلات بالذكر ليس له فائدة بل انه تزيد ، وهو ما لحظه الشارع فعلا عند وضع قانون سنة ١٩٠٤ ، ولكنه أبقى النص عليه ، وقد كان موجودا فى قانون ١٨٨٣ (المادة ٦٨ منه) خشية أن يؤدى حذفه الى الخطأ والى التضيق من نطاق المساعدة باستبعاد اعطاء الأسلحة الى الفاعل من عداد صورها (١) •

صور المساعدة

صور المساعدة عديدة وتختلف باختلاف وظروف كل جريمة ، وهى تكون بأى وسيلة لها مظهر خارجى ، وليس بشرط أن تكون بأعمال مادية ، فقد تكون بتقديم معلومات عن كيفية التمكن من المجنى عليه فى القتل ، أو باعطاء تعليمات أو ارشادات الى الفاعل توضح له كيفية ارتكاب الجريمة أو التخلص من الصعوبات التى تعترض تنفيذها ، فتتحقق هذه المساعدة مثلا بارشاد القاتل الى كيفية صناعة المادة السامة أو كيفية دخول مسكن المجنى عليه ، أو بارشاده عن كيفية التخلص من مقاومة المجنى عليه اذا حاول الدفاع عن نفسه •

وقد تكون المساعدة سابقة على بدء الفاعل فى تنفيذ الجريمة وتوصف بأنها « مساعدة فى الأعمال المجهزة للجريمة » • كتقديم أسلحة أو آلات ، سواء أكانت أسلحة بطبيعتها كالبنادق والسيوف والسكاكين ، أم أدوات تستخدم عرضا فى الاعتداء كالفتوس والمطارق • وتتحقق المساعدة كذلك

(٣) انظر تعليقات الحقانية على المادة ٤٠ من قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ •

بتقديم أى شىء آخر يمكن أن يعين فى تنفيذ الجريمة كتقديم مادة سامة لارتكاب جريمة القتل ، أو اعارة مسكن ترتكب فيه الجريمة •

وقد تكون المساعدة معاصرة لتنفيذ الجريمة ، وتوصف حينئذ بأنها « مساعدة فى الأعمال المسهلة أو المتمة للجريمة » • وهى تفترض تدخل المساعد حين يأتى الفاعل الأعمال التنفيذية للجريمة لتمكينه من الاستمرار فيها وانتهاءها على النحو الذى يحقق النتيجة الإجرامية • والفرق بين المساعدة المسهلة والمساعدة المتمة هو فرق زمنى يتعلق بالوقت الذى يتدخل فيه المساعد بالنسبة الى نشاط الفاعل • فتتحقق المساعدة فى الأعمال المسهلة والفاعل لا يزال فى المراحل التنفيذية الأولى وتستهدف تمكينه من الاستمرار فى تنفيذ الجريمة ، أما المساعدة فى الأعمال المتمة فتتحقق والفاعل فى المراحل الأخيرة لتنفيذ الجريمة وتستهدف تمكينه من انتهاء هذا التنفيذ وتحقيق النتيجة الإجرامية •

ومن أمثلة المساعدة فى الأعدال المسهلة للجريمة أن يترك خادم باب المسكن مفتوحا لتمكين الجانى من الدخول • ومن أمثلة المساعدة فى الأعمال المتمة أن يعوق المساعد وحصول الطبيب لانقاذ المجنى عليه الذى أصابه الجانى بجراح مميتة فيزيل بذلك العقبات التى تعترض سير الأفعال التنفيذية فى مرحلتها الأخيرة ويمكن بذلك تحقيق النتيجة الإجرامية •

واعتبار المساعدة فى الأعمال المسهلة أو المتمة للجريمة معاصرة لتنفيذها ، وكون الفاعل الأصلي للجريمة هو من يأتى عملا تنفيذيا ، يثير الخلط والتداخل بين عمل الشريك وعمل الفاعل الأصلي ويصعب التفرقة بينهما ، مما يتعين معه ايجاد ضابط للتفرقة فى الأعمال التى تخرج عن الفعل المكون للجريمة ولكنها تقترب به وتعاصره ، بين ما يعد منها من قبيل عمل الفاعل وما يعد من قبيل الاشتراك • وهذا الضابط يتمثل فى تواجد الشخص وقت تنفيذ الجريمة أو عدم تواجده ، فلكى يعد الجانى فاعلا أصليا فى هذه الحالة يجب أن يكون حاضرا لتنفيذ الجريمة ، فاذا

لم يكن خاضرا وقت التنفيذ فلا يعد فاعلا بل هو مجرد شريك ولو كان فعله يعد بدءا في التنفيذ وفقا لضابط الشروع^(١) • وتطبيقا لذلك يعد شريكا لا فاعلا الخادم الذي يترك باب المسكن مفتوحا ليتمكن الجاني من الدخول اذا لم يحضر تنفيذ الجريمة •

لا تتحقق المساعدة بأفعال لاحقة على الجريمة

المساعدة لا تعد اشتراكا الا اذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة، أما اذا كانت أعمال المساعدة لاحقة على ارتكاب الجريمة فلا تعد اشتراكا ، وإنما قد تكون جريمة مستقلة بذاتها • وأساس ذلك أن المساعدة تفترض تقديم العون الى الفاعل لتمكينه من تنفيذ الجريمة ، فاذا ما انتهى التنفيذ لم يعد محل للعون أو التعضيد ، وعلى ذلك فان إخفاء جثة القتل لا يعد اشتراكا بالمساعدة في جريمة سابقة ولكنها جريمة مستقلة على ما سيجيء فيما بعد •

ولتطبيق هذه القاعدة يتعين تحديد عناصر الركن المادي للجريمة، فاذا ثبت أن المساعد قد أتى نشاطه قبل اللحظة التي تكتمل فيها لهذا الركن عناصره كانت لمساعدته صفة الاشتراك في الجريمة • وغنى عن البيان أن الركن المادي للجريمة لا تكتمل له عناصره الا اذا تحققت النتيجة بكل أجزائها ، وبالنسبة لجريمة القتل فان النتيجة تتحقق بوفاة المجنى عليه على ما سبق بيانه^(٢) •

المساعدة عن طريق الامتناع

يذهب رأى الى القول بأن المساعدة في كل صورها تتطلب نشاطا ايجابيا يبذله المساعد ويقدم عن طريقة العون الى الفاعل ، أما الموقف السلبي الذي يتمثل في مجرد الامتناع عن الحيلولة دون وقوع الجريمة على الرغم من استطاعة ذلك أو الامتناع عن ابلاغ أمرها الى السلطات

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٩٧ •

(٢) راجع المطلب الثاني من المبحث الثاني من الفصل الاول من هذا

الكتاب ص ٢٩ •

المعاملة قبل وقوعها كى تعمل على درئها فهو غير كاف لتحقيق المساعدة .
ولا يغير من هذه القاعدة كون الجانى ملتزما بالعمل الذى امتنع عنه .

وهذا الرأى موضع نقد^(١) . فليس بشرط أن تكون المساعدة عن طريق امداد الفاعل بالوسائل التى لم تكن متوافرة لديه ، وانمسا تتحقق كذلك بزالة العقوبات التى تعترض تنفيذ الجريمة ، بل أن المساعدة السلبية قد تكون فى بعض الظروف أجدى من المساعدة الايجابية ، وجدير بالذكر أنه اذا كان المتهم ملتزما طبقا للقانون بالحيلولة دون وقوع أى جريمة بصفة عامة — سواء بمجهوده المباشر أو بإبلاغ السلطات العامة عنها — فان القانون يضع بهذا الالتزام عقبة فى طريق تنفيذ هذه الجريمة . ولهذه العقبة وجود حقيقى باعتبار أن الأصل هو أن يطبق القانون التطبيق السليم . ولذلك فان الامتناع عن القيام بالواجب الذى يفرضه القانون يعنى ازالة هذه العقبة وجعل تنفيذ الجريمة أسهل مما يكون فى الوضع العادى ، وفى هذا التسهيل مساعدة لا شك فيها . ولا ينال من هذا الرأى القول بأنه ليس لهذه العقبة وجود مادى ، ذلك أن لها وجودا قانونيا فعليا ، اذ يفترض المشرع فى أحكامه أن تطبق وتنتج آثارها^(٢) .

بيان وجه المساعدة فى الحكم

تختلف وسيلة الاشتراك بالمساعدة عن الاشتراك بالتحريض أو الاتفاق فى أن المساعدة يكون لها مظهر خارجى . ومن أجل ذلك يتعين على المحكمة عند الحكم بالادانة واعتبار المتهم شريكا بهذه الوسيلة أن تبين الوقائع التى تكون اشتراكه .

(١) انظر فى نقد هذه القاعدة الدكتور محمود مصطفى رقم ٢٣٩ ص ٣٤٤ ، الدكتور رمسيس بهنام ص ٧٨١ ، الدكتور أحمد فتحى سرور رقم ٣٢٧ ص ٥٦٥ ، الدكتور مأمون سلامة ص ٤٠٣ .

(٢) محمود نجيب حسنى بند ٤٧٨ ص ٤٥٨ .

• علاقة السببية بين نشاط الشريك والجريمة •

يتعين توافر علاقة السببية بين نشاط الشريك والجريمة التي اشترك فيها ، وقد حرص المشرع على توافر هذه العلاقة ، فحينما تكلم عن التحريض عن الفعل المكون للجريمة اشترط وقوعه بناء على هذا التحريض ، وحينما تكلم عن الاتفاق على ارتكاب الجريمة اشترط وقوعها بناء عليه ، وحينما تكلم عن المساعدة على ارتكاب الجريمة اشترط أن تكون الأسلحة أو الآلات قد استعملت في ارتكابها ثم تطب بصفة عامة وقوع الجريمة بناء على المساعدة •

وتعد علاقة السببية متوافرة بين نشاط الشريك والجريمة اذا ثبت أنه اذا لم يأت نشاطه فان الجريمة ما كانت ترتكب على النحو الذي ارتكبت به ، أى ما كان الفاعل يأتى نشاطه وما كانت النتيجة تتحقق بالصورة التي تحققت به • فاذا ثبت أن الجريمة ما كانت ترتكب اطلاقا اذا لم يأت الشريك نشاطه فان علاقة السببية تعد متوافرة بين الجريمة وهذا النشاط •

وبالنظر الى هذه الأهمية لعلاقة السببية فان محكمة الموضوع تتترم اذا أدانت المتهم باعتباره شريكا في جريمة أن تثبت توافر هذه العلاقة بين سلوكه وبين الجريمة والا كان حكمها قاصرا •

الركن الثالث : أن يكون الشريك قد قصد الاشتراك في الفعل

القصد الجنائي شرط لوجود الاشتراك فلا يكفى الأعمال المادية وحدها لاعتبار من يقارنهما شريكا ، بل يجب أن يكون من ارتكبها قد قصد المشاركة في الجريمة التي وقعت ، ويجب أن يكون القصد متوافرا وقت ارتكاب الجريمة لا بعدها فاذا انتفى القصد الجنائي لدى الشريك فهو غير مسئول عن الجريمة ولو كانت أفعاله قد ساهمت من الناحية المادية في وقوعها •

والقصد الجنائي في الاشتراك قوامه عنصران : العلم والارادة • فالعلم ينصرف الى أركان الجريمة ، والارادة تتجه الى الفعل الذي تقوم عليه والنتيجة التي تترتب عليه •

علم الشريك

يتطلب القصد الجنائي لدى الشريك علما بماهية نشاطه وادراكا لاتجاهه نحو المشاركة في الجريمة، فمن ساعد على جريمة ينبغي أن يعلم أن من شأن الوسيلة التي يقدمها أن تعين على ارتكابها • فيدرك فعلا أن المسادة التي يعطيها للمقاتل هي مادة سامة ، فان اعتقد أنها غير ضارة فلا يعد القصد الجنائي متوافرا لديه •

كما يتطلب القصد الجنائي لدى الشريك علما بنتيجة نشاطه ، وهذه النتيجة هي الجريمة التي يرتكبها الفاعل^(١) ، ويطلق على العلم اذا ما انصرف الى واقعة مستقبلية تعبير « المتوقع » • فالشريك يتعين أن يتوقع أن من آثار فعله اقدام شخص على ارتكاب جريمة ، وهذا العلم مركب ، اذ ينصرف الى وقائع متعددة ، ذلك أن جريمة الفاعل عديدة العناصر ، وكلها ينبغي أن يحيط العلم بها ، فمن أعطى غيره سلاحا لا ينسب اليه قصد الاشتراك في القتل الا اذا توقع أن من تسلم السلاح سوف يستخدمه في الاعتداء على حياة انسان وأن وفاة المجنى عليه سوف تتحقق كنتيجة لهذا الفعل^(٢) •

واذا انقضى العلم فلا يتوافر القصد الجنائي ، فمن سلم غير سلاحا ليستعمله في الصيد لا يسأل كشريك في القتل الذي يرتكب به •

ارادة الشريك

يجب أن تتجه ارادة الشريك الى الماديات التي تقوم عليها جريمة الاشتراك ، ويعنى ذلك وجوب اتجاهها الى النشاط الذي تتمثل فيه وسيلة هذا الاشتراك والى نتيجته وهي الجريمة التي يرتكبها الفاعل ، فمن أعطى غيره سلاحا فيستعمله في قتل يجب أن تكون ارادته قد اتجهت الى التخلي عن حيازته وادخاله في حيازة القاتل ، أما اذا كان

(١) الاستاذ على بدوي ص ٢٨٦ ، الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٢٤٦

ص ٣٥٧ ، الدكتور على راشد ص ٤٧٣ ، الدكتور رؤوف عبيد ص ٣٤٥ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٤٦٥ •

القاتل قد انتزعه عنوة أو استولى عليه خلسة فلا ينسب الى حائز السلاح قصد الاشتراك في القتل • كما يجب أن تتجه ارادة الشريك الى الجريمة التي ترتكب بناء على نشاطه • فمن أعطى القاتل سلاحا لا يتوافر لديه قصد الاشتراك الا اذا ثبت أنه كان يريد أن يتمكن القاتل من الاعتداء على حياة المجنى عليه واحداث وفاته ، ولا يكفى لمسئولية الشريك أن يثبت اتجاه ارادته الى أن يتمكن الفاعل من اطلاق النار على المجنى عليه بل يجب أن يثبت أنه أراد احداث وفاته عن طريق ذلك الفعل • وتطبيقا لذلك فلا يعد شريكا في قتل صانع السلاح الذي يبيعه لشخص يعلم أنه قد يستعين به في ارتكاب هذه الجريمة •

ووجوب اتجاه ارادة الشريك الى الفعل الذي تقوم به وسيلة الاشتراك والى نتيجته المتمثلة في الجريمة التي يرتكبها الفاعل ، عبرت عنه محكمة النقض بقولها « الاشتراك لا يتحقق الا اذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، بأن تكون لديه نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله » (١) •

والقصد الجنائي بهذا المعنى المتقدم يتوافر حتما كلما كان هناك تحريض على ارتكاب الجريمة أو اتفاقا عليها ، لأن من يحرض أو يتفق على جريمة يكون قاصدا الاشتراك فيها • ومن أجل ذلك لم ينص القانون عليه في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٠ • والأمر في المساعدة على خلاف ذلك فقد تقدم لفاعل الجريمة ممن لا يعلم عن الجريمة شيئا، كمن يترك سلاحا له وديعه عند آخر لحفظه فيستعمله في جناية قتل • ومن أجل ذلك تنص المادة ٤٠/٣ صراحة على أن يكون الشريك عالما بالجريمة في حالة المساعدة (٢) •

ويجب على القاضي أن يثبت توافر الاشتراك في حكمه ، على أنه لا يشترط أن يذكره صراحة اذا كان يفهم ضمنا من أعمال الاشتراك ، كما في التحريض أو الاتفاق •

(١) نقض ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨١٨ •

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٩٨ •

المطلب الثانى

عقوبة الشريك

يثير بحث عقوبة الشريك عدة مسائل تدور حول تحديد مقدار عقوبة الشريك ، ومدى تأثيرها بظروف الجريمة ، وما الحكم اذا ارتكب المفاعل جريمة مختلفة عن التى ارادها الشريك ، هل توقع عليه عقوبة الجريمة التى ارتكبت فعلا أم عقوبة الجريمة التى اراد الاشتراك فيها .

أولا : تحديد عقوبة الشريك

حددت المادة ١/٤١ عقوبة الشريك فنصت على أنه « من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى بنص خاص » . ومقتضى هذا أن عقوبة الشريك هى العقوبة التى يقررها القانون للجريمة التى اشترك فيها . فقد ساوى المشرع بين المفاعل والشريك فى الخضوع لنص واحد وفى استحقاق العقاب المقرر فيه . وعلى أساس هذه المساواة فلا مصلحة للمحكوم عليه باعتباره فاعلا فى أن يطعن فى الحكم الذى أدانته محتجا بأنه مجرد شريك .

وتعنى هذه المساواة كذلك أن عقاب كل من المفاعل والشريك يخضع لأحكام واحدة ، فله نفس الحد الأدنى ونفس الحد الأقصى ، وان كانت للجريمة عقوبات متنوعة سواء أكانت كلها أصلية أم كان بعضها تبعيا أو تكمليا فكلاهما — المفاعل والشريك — معرض لأن توقع عليه طالما أنه تصادف لديه محل .

وهذه المساواة القانونية يقابلها تفريد قضائى فى حدود السلطة التقديرية للقاضى ، بمعنى أن كل مساهم يستقل عن الآخر فى مسئوليته وفى العقاب الذى يستحقه . فقد يحكم القاضى على الشريك بعقوبة أشد أو أخف من العقوبة التى يقضى بها على المفاعل ، طالما أن العقوبة التى يقضى بها منحصرة ما بين الحد الأدنى والحد الأقصى الذى يقرره القانون . وللقاضى أيضا أن يطبق الظروف المخففة على أحدهما دون الآخر ، وله أن يوقف تنفيذ عقوبة أحدهما فقط ، وحينما تتعدد عقوبات

الجريمة على سبيل الخيرة فله أن يقضى على أحدهما بعقوبة مختلفة عن العقوبة التي يحكم بها على الآخر .

ولا يلتزم القاضي بأن يفصح في أسباب حكمه على علة التفرقة بين الفاعل والشريك في العقاب الذي قضى به على كل منهما ، لأن ذلك استعمالا لسلطته التقديرية وهو أمر متروك لفطنته وما يستخلصه من ظروف الجريمة والمتهم .

وإذا كانت هذه هي القاعدة العامة في عقوبة الشريك ، إلا أن محل تطبيقها ألا يرد في القانون نص يقرر للشريك في جريمة معينة عقوبة مختلفة عن العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، ومن أمثلة ذلك عقوبة الشريك في جريمة القتل .

عقوبة الشريك في جريمة القتل

وضع المشرع نصا خاصا في شأن عقوبة الشركاء في القتل العمد المعاقب عليه بالاعدام ، وخرج فيه على القواعد العامة في تحديد عقوبة الشريك . فنصت المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات على أنه « المشاركون في القتل العمد المعاقب عليه بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة » والقاعدة العامة في عقوبة الشريك كانت تقضى بمعاقبة الشريك بعقوبة الاعدام في جريمة القتل المعاقب عليه بهذه العقوبة ، وذلك تطبيقا للقاعدة العامة الواردة في المادة ١/٤١ من قانون العقوبات والتي تقضى أن كل من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ، إلا أن المشرع خرج عن هذه القاعدة وأجاز للقاضي أن يحكم على الشريك - دون الاستجاء الى الظروف المخففة - بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبذلك تكون للشريك عقوبة أقل من عقوبة الجريمة . وعلة هذا التخفيف كون الاعدام عقوبة ذات حد واحد ، فقرر المشرع أنها قد تكون قاسية على شريك كان دوره في الجريمة محدودا ، فأراد أن لا تكون تلك العقوبة قضاء محتما على الشريك^(١) .

(١) نقض ١١١/٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٢٨١ ص ٣٤٨ .

ثانيا : تأثير الظروف على عقوبة الشريك

نص المشرع على حكم هذه الظروف في المادتين ٤١ ، ٤٢ من قانون العقوبات . فالمادة ٤١ تقرر أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » وتقرر هذه المادة كذلك أنه « اذا تغير وصف الجريمة نظرا الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها » وتضيف الى ذلك المادة ٤٢ قولها « اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا » .

ويبين من النصوص سالفة الذكر أن الظروف التي تكتنف الجريمة أنواع ، منها ظروف عينية تتصل بالجريمة نفسها ، ومنها ظروف خاصة بالفاعل ، ومنها ظروف خاصة بالشريك . ولكل حكمة من حيث أثره في عقوبة الشريك .

١ - الظروف المتصلة بالجريمة

الظروف المتصلة بالجريمة هي الظروف العينية التي تتصل بذات الجريمة وتؤثر فيها . ولم ينص القانون على حكم هذه الظروف ، ولكن المتفق عليه في شأنها هو أنها ، بحكم كونها متصلة بذات الجريمة ، تؤثر فيها فتغيرها ، ولذلك فهي تسرى على كل من يساهم فيها سواء بوصفه فاعلا أم بوصفه شريكا ، علم بها أو لم يعلم^(١) . وهذا الحكم مطلق فلا تفرقة بين هذه الظروف تبعا لما اذا كانت مشددة أو مخففة .

ويسرى هذا الحكم أيضا على الظروف التي تكون مبررة للفعل الذي يرتكب ، والظروف المبررة للفعل هي أسباب إباحة ، كالدفاع

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٣٠٧ ، محمود نجيب حسنى ٤٧٥ .

الشرعى ، فإنه يبيح الفعل نفسه ويجعله غير معاقب عليه فى ذاته ،
فلا عقاب على من يساعد آخر فى الدفاع عن نفسه بأن يعطيه سلاحا
فيقتل به المعتدى ، كما لا يعاقب الفاعل الآن الفعل فى ذاته لا يعد جريمة .
كما يسرى هذا الحكم أيضا على الظروف المادية التى تتخذ
صورة ازدياد جسامة النتيجة الاجرامية ، كحدوث الموت أو العاهة
فى الجرح أو الضرب وحدوث الموت فى الحريق • فالشريك فى الجرح
أو الضرب أو الحريق يسأل عن الموت وتغلط عقوبته ولو لم يتوقع
افضاء الفعل اليه •

٢ - الظروف الخاصة بالفاعل •

بينت المادتان ٢/٤١ ، ٤٢ من قانون العقوبات حكم الظروف
الخاصة بالفاعل وأثرها فى عقوبة الشريك • وهذه الظروف منها ظروف
من شأنها تغيير وصف الجريمة ، ومنها ظروف لا تغير وصف الجريمة
وانما تغير فى العقوبة اما بالتشديد واما بالتخفيف ، وقد تكون من
شأنها منع العقوبة اطلاقا •

الظروف التى تغير وصف الجريمة

هذه الظروف هى بعض العناصر القانونية التى تقوم عليها الجريمة
فى وصفها الجديد ، واذا كان جميع المساهمين يسألون عن الجريمة بهذا
الوصف ، فمن الطبيعى أن يقرر القانون تأثر الشريك بهذه الظروف ،
ولكن المشرع لم يطلق قاعدة تأثر الشريك بهذه الظروف بل قيدها
باشتراط علم الشريك بتوافرها وقت اتيان النشاط الذى تقوم به
مساهمته فى الجريمة • فقد نصت المادة ٢/٤١ على أنه « لا تأثير
على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل والمقتضى تغيير وصف
الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » •

والظروف التى تغير وصف الجريمة هى التى تغير من نوعها أو فى
شروط العقاب عليها مما يترتب عليه تغيير العقاب ، كصفة الطبيب فى
فاعل الاجهاض (م ٢٦٣ عقوبات) فلا يشدد عقاب الشريك الا اذا علم

وقت المشاركة بصفة الفاعل هذه • وتسرى هذه القاعدة على الأعذار المخففة ، فإذا علم الشريك أن فاعل القتل زوج قد فاجأ زوجته متلبسة بالزنا (م ٢٣٧ عقوبات) فإنه يستفيد بدوره من سبب التخفيف ، ذلك أن المشرع قد اعتبر هذه الصورة من القتل أقل خطرا من صورة الأخرى ، وخطورة فعل الشريك مستمدة من خطورة نشاط الفاعل ، فلا يتصور أن يكون الأول أشد من الثاني خطرا ، وعلّة التخفيف مرتبط باعتبارات نفسية مردّها ثورة الزوج ، لذلك كان منطقيا أن تعلق استفادة الشريك بالتخفيف على عامه بعوامل هذه الثورة وأسبابها •

ويشترط أن يكون العلم بالظروف متوافرا في الشريك عند دخوله في الاشتراك فإذا كان يجهله وقت أن حرض أو اتفق مع الفاعل أو ساعد فيه ، ثم علم بعد ذلك ، فلا عبرة بهذا العلم ولا يؤاخذ الشريك بالظرف • والعلّة من سريان هذه الظروف على الشريك إذا كان عالما بها ، هو تفادى ما قد يؤدي إطلاق تطبيق القاعدة المقررة في المادة ١/٤١ من تشديد للعقاب بسبب ظروف يجهلها الشريك وربما لا يرضى بالدخول في الجريمة لو كان يعلمها • وهو أمر تأباه العدالة (١) •

الظروف التي تغير العقوبة

لم تذكر المادة ١/٤٢ شيئا عن أثر هذه الظروف في عقوبة الشريك ، خلافا لما اتبعه المشرع في شأن الفاعل مع غيره كما سبق أن بينا من قبل (م ٣٩/٢١) • على أن الاستفادة من سكوت المشرع عن بيان حكمها ، مع النص على سريان الظروف التي تغير وصف الجريمة على الشريك إذا كان عالما بها ، أن هذه الظروف لا أثر لها في عقوبة الشريك ، سواء أكان يعلمها أو كان يجهلها • والظروف التي تغير العقوبة قد تكون مشددة وقد تكون مخففة ، وجميعها ظروف شخصية تسرى على الفاعل فقط ولا يستفيد منها الشريك ، مثال ذلك أن يكون الفاعل حدثا صغير السن (المواد ١٥ ، ١٦ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) ففي

(١) تعليقات الحقانية على المادة ٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ •

هذه الحالة يطبق عليه وحده العقوبة المخففة دون الشريك معه .
الظروف المعفية من العقوبة

إذا وجدت ظروف تعفى الفاعل من العقوبة فلا يحول ذلك دون توقيع العقوبة على الشريك . وذلك تطبيقاً لاستقلال الشريك في مصيره عن الفاعل . فقد نصت المادة ٤٢ عقوبات على أنه « إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانوناً » .

وتشير هذه المادة الى حالات ثلاث لا يوقع فيها العقاب على الفاعل ، وهي أسباب الإباحة — عدم وجود القصد الجنائي — الأحوال الأخرى الخاصة بالفاعل . ولا شك أن إشارة النص الى أسباب الإباحة كسب إذا توافر في الفاعل لا يمنع من عقاب الشريك ، تبدو غير متسقة والمبادئ الأساسية في القانون ، ذلك لأن سبب الإباحة أثر موضوعياً ينعكس على الفعل ذاته فيجبره من صفة غير المشروعة ، فإذا صار الفعل مباحاً فقدت الجريمة ركنها الشرعي ، وفقد الاشتراك كذلك أحد أركانه ، إذ لا يتصور الاشتراك إلا في فعل غير مشروع وإذا كان من العسير أن تفهم « أسباب الإباحة » في مدلولها الحقيقي فقد حاول الفقه أن يؤول دلالة هذا التعبير ويحدد له المعنى الذي يجعل حكمه متسقاً والمبادئ الأساسية في القانون (١) .

وكذلك يعاقب الشريك ولو امتنع عقاب الفاعل « لعدم وجود القصد الجنائي » وذلك نتيجة حتمية لاستقلال الشريك عن الفاعل في قصده . وهي القاعدة التي قررها المشرع صراحة حينما جعل كلا منهما مسئولاً حسب قصده ، فإذا كانت مسئولية كل منهما تختلف باختلاف القصد المتوافر لديه ، فإن هذه المسئولية يتعين أن تختلف لدى

(١) انظر في تفصيل الآراء الفقهية في هذا الموضوع . السعيد مصطفى مصطفى السعيد: ص ٣١ وما بعدها ، محمود نجيب حسنى ص ٤٨٣ وما بعدها .

من انتفى قصده وتقوم لدى من توافر القصد عنده .
كما يعاقب الشريك ولو امتنع عقاب الفاعل « لأحوال أخرى خاصة به » كالجنون أو صغر السن أو الاكراه ... الخ . كما يدخل في ذلك موانع العقاب . فإذا توافر هذا المانع لدى الفاعل فلم يوقع عليه عقاب وجب مع ذلك توقيعه على الشريك .

٣ - الظروف الخاصة بالشريك

تنقسم هذه الظروف الى قسمين : ظروف تغير من وصف الجريمة، وظروف تغير من العقوبة . فإذا توافرت ظروف تغير من وصف الجريمة لدى الشريك فلا تأثير لها على عقوبة الفاعل ، بل لا تأثير لها على عقوبة الشريك نفسه . لأن الوصف القانوني للجريمة يتحدد على أساس من ظروف الفاعل باعتباره الذى ارتكب الفعل المكون لها ، والجريمة بهذا الوصف هى التى يسأل عنها الفاعل والشريك ، وبذلك يتضح أن الوصف القانوني للجريمة لا يتحدد على أساس ظروف الشريك . فالفاعل يستمد اجرامه من نشاطه والشريك يستمد اجرامه من هذا النشاط ، أما نشاط الشريك فلا تكمن فيه صفة اجرامية ، ولذلك لا يستمد منه الفاعل أو الشريك اجرامهما . وهذه الظروف قد تكون مشددة وقد تكون مخففة ، ولها فى الحالين نفس الحكم . فإذا كان الشريك فى الاجهاض طبييا فى حين لم يكن الفاعل كذلك ، أو اذا كان الشريك فى القتل زوجا فاجأ زوجته متلبسة بالزنا وكان الفاعل أجنبيا عنها فلا يخفف عقاب أيهما . وان كان المشرع لم يصرح بهذه القاعدة ، الا أنها مستخلصة من الفكرة الأساسية التى تقوم عليها المساهمة الجنائية ، فكرة استعارة الشريك اجرامه من نشاط الفاعل ، وهذه الفكرة بكل نتائجها واجبة التطبيق ما لم يرد الشارع استبعاد احدها (١) . وان كان البعض يرى أن الشريك يستفيد من كل ظروفه ، فالزوج يستفيد من تخفيف العقاب اذا اشترك فى قتل زوجته التى فاجأها متلبسة بالزنا (٢) . الا أن هذا

(١) محمود نجيب حسنى ص ٨١ وهامشها .

(٢) الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٣١٣ .

الرأى يعود الى السند القانونى حين يفرق بين ظروف الشريك المشددة وظروفه المخففة ، فاذا كانت الظروف المشددة الخاصة بالشريك التى تغير وصف الجريمة لا تسرى عليه فالمنطق يقضى كذلك بأن ظروفه المخففة لا تسرى عليه • واذا كانت قاعدة عدم استفادة الشريك من ظروفه المخففة منطوية على الشذوذ باعتباره كان يستفيد منها ولو كان فاعلا ، فهى ليست أكثر شذوذا عن قاعدة عدم تأثر الشريك بظروفه المشددة ، اذ كان يضار منها لو كان فاعلا ، فالمقاعدتان تابعتان عن نفس الفكرة ، ولا سبيل الى التسليم باحدهما دون الأخرى •

هذا هو الشأن بالنسبة للظروف التى تغير من وصف الجريمة ، أما اذا توافر لدى الشريك ظرف يغير من العقوبة — كالسن مثلا — دون أن يمس وصف الجريمة تأثر بها الشريك ونحوه دون الفاعل سواء كان هذا الظرف مشدد أو مخفف للعقوبة •

اختلاف قصد الشريك عن قصد الفاعل

تنص المادة ٤١ فى فقرتها الأخيرة على أنه « اذا تغير وصف الجريمة الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يعاقب الشريك بالعقوبة التى يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها » •

والقاعدة الواردة بهذا النص هى بعينها التى تقررها المادة ٣٩ فى شأن الفاعلين حيث يعاقب كل منهم على حسب قصده من الجريمة أو كيفية علمه بها • وهى بالقياس الى الشريك استثناء من القاعدة الأصلية التى تقر عقابه بالعقوبة المقررة للجريمة التى وقعت فعلا • فقد يختلف قصد الفاعل عن قصد الشريك • أو تختلف كيفية علم أحدهم بالجريمة عن كيفية علم الآخر • ويكون هذا الاختلاف مغيرا لوصف الجريمة ، فلو طبقت القاعدة المقررة بالفقرة الأولى من المادة ٤١ لأدى ذلك الى مؤاخذه الشريك بالعقوبة التى يقررها القانون للجريمة وفقا لقصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها • وقد يكون فى ذلك تشديد

على الشريك لا تسبغه العدالة أو تخفيف عليه لا تبرره المصلحة ومن أجل ذلك نص القانون على هذا الاستثناء حتى يؤخذ كل من الفاعل والشريك بحسب قصده شخصيا وكيفية عامه بالجريمة التي وقعت •

ويتغير وصف الجريمة تبعا للقصد ، كما في القتل العمد ، فإذا ما توافر سبق الاصرار في الفاعل دون الشريك ، فإن الفاعل يعاقب بالعقوبة الأشد المقررة في المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، أما الشريك فلا يعاقب الا على مقتضى المادة ٢٣٤ من ذات القانون • وقد يؤدي تغيير وصف الجريمة تبعا للقصد الى معاقبة الشريك بعقوبة أشد من الفاعل ، كما لو حرض الشريك الفاعل على التعدى بالضرب على شخص انسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل • فيفرض الضرب الى الموت بسبب المرض ويكون الشريك قصد حصول هذه النتيجة ، مع أنه لو لم يكن هذا المرض لما أفضى الضرب الى هذه العقوبة القاتلة ، ففي هذه الحالة يكون الشريك مدانا بالقتل عمدا ويكون الفاعل مدانا بضرب أفضى الى موت (١) •

أما تغيير الوصف تبعا لكيفية العلم بالجريمة فيكون اذا علم الفاعل في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة بمصدرها في حين لم يعلم الشريك بذلك (م ٤٤ مكرر عقوبات) فهنا تكون لكل منهما عقوبته •

ثالثا : وقوع جريمة غير التي قصدها الشريك

إذا ارتكب الفاعل جريمة مختلفة عن التي أرادها الشريك ، فهل توقع عليه عقوبة الجريمة التي ارتكبت فعلا أم عقوبة الجريمة التي أراد الاشتراك فيها •

تختلف مسئولية الشريك في هذه الحالة ، فقد تكون الجريمة التي يرتكبها الفاعل أقل جسامة من الجريمة التي أرادها الشريك • وقد تكون أشد جسامة •

(١) راجع تعليقات الحقانية على المادة ٤١ من قانون سنة ١٩٠٤ •

مسئولية الشريك في حالة ارتكاب الفاعل جريمة أقل جسامة

إذا أراد الشريك أن يساهم في جريمة جسيمة فارتكب الفاعل جريمة أقل جسامة ، سئل الشريك عن الثانية دون الأولى ، لأنه يسأل عما ارتكب فعلا لا عما أراد أن يرتكب .

فإذا حرض الشريك على قتل فارتكب الفاعل ضربا أو جرحا أو اقتصر نشاطه على الشروع في القتل ، فالشريك مسئول عن الضرب أو الجرح أو الشروع في القتل ولا محل لأن يسأل عن قتل تام .

ولكن هل هذه القاعدة مطلقة ؟ يحد من إطلاقها كون القصد الجنائي من أركان الاشتراك في الجريمة العمدية ، فلا يسأل الشريك عن جريمة إلا إذا اتجه قصده إليها . ويتجه قصد الشريك بداهة إلى الجريمة التي أراد المساهمة فيها ، وهو لا يتوقع في الغالب أن يقتصر نشاط الفاعل على جريمة أقل منها جسامة ، ولكن ذلك لا يعنى أنه لا يسأل إطلاقا عن هذه الأخيرة ، وإنما يعنى أن مسئوليته عنها مشروط بأن يشملها قصده ، أى أن تكون شاملة للجريمتين ، الجريمة التي أراد المساهمة فيها والجريمة التي ارتكبت فعلا ، ويتحقق هذا الشمول إذا اشتركت الجريمتان في أغلب ماديتهما ، أى توافرت للجريمة الأشد العناصر المادية التي توافرت للجريمة الأقل ثم امتازت الأولى بماديات لم تتوافر للثانية ، واشتراك الجريمتين في ماديتهما على هذا النحو يؤدي إلى أن يكون القصد الجنائي المتجه إلى الجريمة الأشد جسامة شاملا في الوقت نفسه الجريمة الأقل جسامة ، وعلى هذا النحو ، فالقصد المتجه إلى القتل يشمل في الوقت نفسه الشروع في القتل كما يشمل الضرب أو الجرح (١) . ولذلك يسأل من أراد الاشتراك في قتل عن الشروع فيه أو عن الضرب أو الجرح .

فإذا انتفى هذا الشرط ولم يكن قصد الشريك متجها إلى الجريمة التي ارتكبت فعلا فلا يسأل الشريك عن أيهما . فهو لا يسأل عن الأولى

(١) محمود نجيب حسنى ٤٨٧ .

لأنها لم ترتكب ، ولا يسأل عن الثانية لانقضاء قصد الاشتراك فيها .
ومثال ذلك اذا حرض شخص على قتل فارتكب المفاعل قذفا أو سبا
ضد المجنى عليه ولم يرتكب القتل ، فلا يسأل الشريك هنا عن أى
الجريمتين .

مسئولية الشريك فى حالة ارتكاب الفاعل جريمة أشد جسامة

قد يرتكب المفاعل جريمة أشد جسامة من التى أرادها الشريك .
مثال ذلك أن يحرض شخص على سرقة أو اتلاف فيقتل المفاعل المجنى
عليه أو شخصا آخر حاول مقاومة تنفيذ الجريمة .

وقد حدد المشرع مسؤولية الشريك فى هذه الحالة فى المادة ٤٣ من
قانون العقوبات ، فقد نصت هذه المادة على أنه « من اشترك فى جريمة
فعليه عقوبتها ولو كانت غير التى تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التى
وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتخريض أو الاتفاق أو المساعدة التى
حصلت » .

والبين من هذا النص أن مسؤولية الشريك عن جريمة الفاعل لا تقوم
الا بتوافر شرطين : ١ — توافر أركان الاشتراك ٢ — كون الجريمة
المرتبكة نتيجة محتملة لأفعال الشريك .

وبالنسبة للشرط الأول يبرره أن نصوص القانون الخاصة بالمسئولية
عن النتيجة المحتملة انما تطبق على الشريك ، ولا يعد المتهم شريكا الا اذا
توافرت أركان الاشتراك التى يتطلبها القانون ، وأهم هذه الأركان أن
يتجه نشاط الشريك الى فعل غير مشروع ، فان لم يتوافر هذا الركن
فكان اتجاهه الى فعل مشروع ثم ارتكبت جريمة تعد نتيجة محتملة له
فلا يسأل عنها غير من ارتكبها (١) . ذلك أن من صدر عنه هذا النشاط
ليست له صفة الشريك فى نظر القانون ، فلا محل لأن تطبق عليه أحكام
وضعت للشريك (٢) فاذا طلب شخص الى آخر أن يمنع ثالث من دخول

(١) الاستاذ على بدوى ص ٣٠٣ ، الدكتور محمود محمود مصطفى ص ٣٦٧ ،

الدكتور رؤوف عبيد ص ٣٥٩ ، الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٥٨٠ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٤٨٩ .

عقار فارتكب الشخص الذى طلب اليه ذلك قتلا لينفذ هذا الأمر ،
فلا يعد الأمر مسئولا عن القتل ولو كان نتيجة محتملة للأمر .

ويتطلب الشرط الثانى كون الجريمة التى يرتكبها الفاعل نتيجة
محتملة لأفعال الشريك . وتعد جريمة الفاعل نتيجة محتملة لأفعال الشريك
إذا كانت متوقعة وفقا للمجرى العادى للأمور أى كان فى استطاعة الشريك
أن يتوقعها ولو لم يكن قد توقعها فعلا (١) . ذلك أن الشريك مفروض عليه
قانونا أن يتوقع كافة النتائج التى يحتمل عقلا وبحكم المجرى العادى
للأمور أن تنتج عن الجريمة التى أراد المساهمة فى أركانها (٢) ، فهو
مسئول سواء توقع النتيجة أم لم يتوقعها مادامت هى متوقعة فى ذاتها .

ويلاحظ أن مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة وفقا للمادة ٣٠٤
عقوبات تستلزم أن يكون الفعل الأصلى المتفق على ارتكابه جريمة
فى ذاته ، فإن لم يكن كذلك فلا يسأل عن نتائج المحتملة الا من يحدثها فعلا
ومن المستقر عليه أن القتل يعد نتيجة محتملة للاشتراك فى السرقة
أو الاتلاف أو الوقاع .

هذا وتقدير كون الجريمة نتيجة محتملة للاشتراك الحاصل بين
المتهمين أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع على ضوء ظروف
الواقعة وملابساتها .

تطبيقات قضائية

أولا : التفرقة بين الفاعل والشريك

متى يعتبر المتهم فاعلا لا شريكا

● انه يؤخذ من عبارات المادة ٣٩ من قانون العقوبات وتعليقات
نظارة الحقانية عليها والأمثلة التى وردت فى هذه التعليقات شرحا لها
أنه يعتبر فاعلا : (أولا) من يرتكب الفعل المكون للجريمة كلها سواء أكان

(١) الدكتور على راشد ص ٤٨٢ ، الاستاذ على بدوى ص ٣٠٤ ، الدكتور

محمد مصطفى القللى . مجلة القانون والاقتصاد ، س ١ ص ٨٨٠ .

(٢) نقض ٢٠ / ١ / ١٩٦١ س ١٢ ص ١٥٦ .

وحسده أو كان معه غيره (ثانيًا) من تكون لديه نية التدخل في ارتكاب الجريمة فيأتي عمداً. عملاً من الأعمال التي ارتكبت في سبيل تنفيذها متى كان هذا العمل في ذاته يعتبر شروعاً في ارتكابها ولو كانت الجريمة التي نتم به إنما تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها • ومن قبيل ذلك ما جاء في التعليقات المذكورة من أنه • إذا أوقف زيد مثلاً عربية عمرو ، ثم قتل بكر عمرا ، فزيد فاعل للمقتل إذا كان أوقف العربية بقصد القتل ، وإذا اتفق شخصان فأكثر على ارتكاب جريمة قتل ، ثم اعتدى كل منهم على المجنى عليه تنفيذاً لما اتفقوا عليه ، فإن كلا منهم يعتبر فاعلاً لا شريكاً ، ولو كانت وفاة المجنى عليه قد نشأت عن فعل واحد منهم بعينه •

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٨٧ سنة ١٣٠٠ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٣٨ ص ٢٦١) •

● يعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة كل من أتى عملاً مادياً من الأعمال المكونة لها والداخلية في تنفيذها ، فإذا دلت المحكمة في حكمها على توافر ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليها ثم أثبت أن قصد أحدهما من ضربه المجنى عليها بالعصا على ساعدها الأيمن إنما كان لافقادهما المقاومة للمتهم الآخر الذي ضربها بالضربة القاضية ، ثم عدت المتهمين كليهما فاعلين أصليين في جناية القتل ، فإنها تكون قد أصابت ولو أن الضربات التي أوقعها أحد المتهمين لم تكن قاتلة بذاتها •

(جلسة ٢/١١/١٩٣٦ طعن رقم ٢٠٨٨ سنة ٦٠٠ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ١١ ص ٩٥١) •

● إذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين اتفقوا على قتل المجنى عليهم وأصرروا على ذلك فانتظروهم حتى مروا بهم وانهالوا عليهم ضرباً بالعصى الغليظة وأيدي البدالات وألقوا بهم في النيل ، وكانوا كلما حاول المجنى عليهم النجدة والعودة إلى الشاطئ يضربونهم ويقذفونهم بالطوب حتى فاضت أرواحهم وابتلعهم اليم ، ففيما ذكره الحكم من اتفاق المتهمين على

قتل المجنى عليهم وإصرارهم عليه ومساهمة كل منهم في مقارفته بمباشرة عمدا عملا من الأعمال المكونة له ، ما يدل بجلاء على أن كلا من المتهمين ارتكب جناية القتل العمد مع سبق الإصرار •

(جلسة ٣٠/٥/١٩٣٨ طعن رقم ١٢٩٤ سنة ١٩٣٨ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٢٠٢ ص ٢٥٩) •

● إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم وآخر غير معلوم أطلقا ، بقصد القتل وبناء على إصرار سابق ، أربع رصاصات على المجنى عليه فأصابته فمات ، فإن كلا منهما يكون على مقتضى المادة ٣٩ عقوبات ، فاعلا للقتل ، سواء أكان الفعل الذي تسبب عنه الوفاة قد وقع من المتهم أو من زميله •

(جلسة ١٤/١٢/١٩٤٨ طعن رقم ١٩٤٨ سنة ١٩٤٨ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٣٧ ص ٢٦١) •

● إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم وحده المحدث للإصابات إلى أودت إلى القتل ، فإنه يكون مسئولا عن هذه الجناية ولو كانت الإصابات تدل على تعدد القاتلين ، مادام الثابت أنه قد تدخل في ارتكابها بأن أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها •

(جلسة ١٣/٦/١٩٤٤ طعن رقم ١٣٥٤ سنة ١٩٤٤ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٣٩ ص ٢٦١) •

● إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهمين اتفقا على قتل المجنى عليه فلما أبصراه قادمًا في الطريق انقضا عليه ، وضربه أحدهما بالعصا ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا أصابه فتوفي من هذه الإصابة ، فإن الضارب بالعصا يكون هو أيضا فاعلا في جناية قتل المجنى عليه ولو أن الوفاة لم تحدث من الضرب الذي أوقعه •

(جلسة ٤/٦/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٢٠ سنة ١٩٤٥ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٤١ ص ٢٦٢) •

● متى كان الثابت في الحكم أن المتهمين اتفقا معا على قتل كل من

المجنى عليهما ، ثم ذهبا الى مكان وجودهما وأطلق كل منهما عيارا ناريا صوبهما فقتل أحدهما وأصيب الآخر ، كان كل من المتهمين قد أتى عملا من الأعمال المكونة لكل من الجريمتين اللتين وقعتا بناء على اتفاقهما ، ويكون الحكم صحيحا اذ اعتبرهما فاعلين أصليين في جنايتي القتل والشروع فيه .

(جلسة ١٩٤٩/٥/٩ طعن رقم ٦٣٠ لسنة ١٩ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٤٢ ص ٢٦٣ ، طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ص ٧٦٠) .

● متى كان الثابت من مدونات الحكم أن العمل الذي قام به المتهم الثالث وهو وجوده بمسرح الجريمة وإطلاقه النار على كل من يحاول الاقترب ابدينه وقت ارتكابها ، يكون بحسب ظروف ارتكاب الجريمة وتوزيع الأعمال المكونة لها بين المتهمين — دورا مباشرا في تنفيذها اقتضى وجوده علي مسرحها لإقيام به وقت ارتكابها مع المتهمين الأول والثاني — فهو بهذا يعتبر فاعلا أصليا وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/١١ س ٨ ص ١٤٤ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٢ ص ٢٢٨) .

● يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥ س ١٤ ص ٥٧٨ ، طعن رقم ٣٠٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ص ٦٥٦) .

● متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة السائغة التي ساقها ، وجود الطاعن على مسرح الجريمة لشد أزر زميله وقت إطلاقهما النار على المجنى عليهما تنفيذا لقصدتهما المشترك الذي بيتا النية عليه ، فان في هذا ما يتحقق به مسئولية المتهمين معا في جنايتي قتل أحد المجنى عليهما عمدا والشروع في قتل الآخر — كفاعلين أصليين فيها طبقا لما تنص عليه المادة ٢/٣٩ من قانون العقوبات . يستوى في هذا أن يكون

مطابق العيار الناري الذي قضى على المجنى عليه الأول معلوما ومعيّنا بالذات أو غير معلوم .

(طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٣١/١٩٦٣ س ١٤ ص ٦٤٩) .

● البين من نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات في صريح لفظه وواضح دلالتيه ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه ، وهو المادة ٣٧ من القانون الهندي ، أن الفاعل إما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره في ارتكابها ، فإذا أسهم فاعلا أن يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، وإما أن يأتي عملا تنفيذيا فيما إذا كانت الجريمة تتركب من جملة أفعال ، سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره إذا صحت لديه نية التدخل في ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده ، بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا معه فيها ، عرف أو لم يعرف ، اعتبارا بأن الفاعل مع غيره هو بالضرورة شريك يجب أن يتوافر لديه على الأقل ما يتوافر لدى الشريك من قصد المساهمة في الجريمة والا فلا يسأل الا عن فعله وحده .

(طعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٨ س ١٩ ص ٧٥٠ ، طعن رقم ١٤/١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ص ٤٠٧) .

الاتفاق بين المتهمين على ارتكاب جريمة القتل يرتب تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية . اعتبارهم جميعا فاعلين أصليين .

● تضامن المتهمين في المسؤولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما معا على ارتكاب هذه الجريمة .

(طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥/١/١٩٥٦ س ٧ ص ٧٧ ، مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٥ ص ٧٥١) .

● لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظروف سبق الاصرار في حق المتهمين وبين ثبوت اتفاقهما على الاعتداء على المجنى عليه وظهورهما سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها واسهامهما في الاعتداء

على المجنى عليه ، فاذا آخذت المحكمة المتهمين عن النتيجة النى لاحتت بالمجنى عليه تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد الاصابات التى أدت الى وفاته ، بناء على أن تدبيرهما قد أنتج النتيجة التى قصدا احداثا وهى البوفاة ، فلا تثريب عليها فى ذلك .

(طعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٣١ ، طعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٢١ س ٣٠ ص ٥٩٨) .

● متى كان الحكم المطعون قد حدد الأفعال التى قارفتها كل متهم ، وأثبت عليه اتفاقهم على قتل المجنى عليه والشروع فى قتل الباقيين عمدا مع سبق الاصرار ، ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة وقت مقارفتها ، واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت ، واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده ، يكفى لتضامنهم فى المسئولية الجنائية باعتبارهم فاعلين أصايين فى جريمة القتل والشروع فيه ، وليس بلازم والحال كذلك أن يحدد الحكم الأفعال التى أثارها كل منهم على حده .

(طعن رقم ٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/١٧ س ١٢ ص ٤٤٢) .

● يتحقق حتما قصد المساهمة فى الجريمة أو نية التدخل فيها اذا وقعت نتيجة اتفاق بين المساهمين ولو لم ينشأ الا لحظة تنفيذ الجريمة تحقيقا لقصد مشترك هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قصد الآخر فى ايقاع الجريمة المعينة وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم فجأة وان لم يبلغ دوره على مسرحها حد الشروع .

(طعن رقم ٩٤٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٠/٦/٢٤ س ١٦ ص ٧٥٠ ، طعن رقم ٣٠ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١ س ٢٣ ص ٦٥٦) .

● من المقرر أن الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على أركان الواقعة الجنائية التى تكون محلا له ، وهو غير التوافق الذى هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ، ولو كان كل منهم

على حده قد أصر على ما تواردت الخواطر اليه ، وهو مالا يستوجب
مساعدة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة
في القانون على سبيل الحصر — كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣
من قانون العقوبات — أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمعاقبة المتهم
عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون.
(طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ س ٣٠ ص ٣٦٩) •

● اذا كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على اتفاق المتهمين
على القتل ، من معييتهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصدور
الجريمة عن باعث واحد ، واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها ،
وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في ايقاعها ، بالاضافة الى وحدة الحق
المعتدى عاياه ، ومن ثم يصح طبقا للمادة ٣٩ عقوبات اعتبارهم فاعلين
أصليين في جناية القتل العمد المقترن بجناية قتل أخرى ويرتب بينهم في
صحيح القانون تضامنا في المسؤولية الجنائية عرف محدث الاصابة القاتلة
منهم أو لم يعرف •

(طعن رقم ١٦٣٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ص ١٥٧ ،
طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/١٣ س ٢٨ ص ٢٧٥ ، طعن
رقم ١٢٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ص ٩٩٤) •

مجرد التوافق لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية •

أثره • اعتبار كل منهم مسئول عن نتيجة فعله •

● مجرد التوافق وان كان لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين
المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة
فعله الذي ارتكبه ، الا أنه اذا أثبت الحكم في حق كل من المتهمين أنه
ساهم في احداث الاصابات التي أدت الى وفاة المجنى عاياه وداخهما على
هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا •

(طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/١٨ س ٩ ص ٣٠٩ •
مجموعة القواعد • ج ٣ بند ٢٨ ص ٢٣٠) •

● التوافق هو مجرد توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم في نفسه مستقلا عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل متهم على حده قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه وهو لا يستوجب مساءلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم الا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل الحصر • كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات • أما في غير تلك الأحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد في القانون •

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩/١٠/١٩٦٥ س ١٦ ص ٧١٨ ، طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩/٣/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٣٦٩) •

● الأصل أن التوافق هو توارد خواطر الجناة على ارتكاب فعل معين واتجاه كل منهم بذاته الى ما اتجهت اليه خواطر الباقين دون أن يكون هناك ثمة اتحاد بين ارادتهم •

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٨/٤/١٩٦٧ س ١٨ ص ٥٤٤) •

● اذا كانت النيابة العامة قد اتهمت الطاعنين الثالث والرابع والخامس بأنهم قتلوا عمدا أحد المجنى عليهما في الدعوى ، كما اتهمت الطاعنين السادس والسابع والثامن بأنهم قتلوا عمدا المجنى عليه الآخر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان هؤلاء الطاعنين جميعا عن قتلهم المجنى عليهما ، وكان ما أورده الحكم في أسبابه وان دل على التوافق بين المتهمين فهو لا يفيد اتفاقهم على ارتكاب هاتين الجريمتين ، كما لم يثبت في حق كل من الطاعنين أنه ساهم في احداث الاصابات التي أدت الى وفاة المجنى عليهما ، فانه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه • ذلك أن مجرد التوافق لا يرتب في صحيح القانون تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية بل يجعل كل منهم مسئولا عن نتيجة فعله الذي ارتكبه •

(طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ٨٧٦ ، طعن رقم ٤٨٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٦/٤/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦١٩) •

متى يعتبر المتهم شريكا لا فاعلا

● إذا كانت الوقائع التي أوردها الحكم بادانة المتهمين في جنائية القتل العمد المقترون بظرف من الظروف المشددة التي أوردها القانون لا تؤدي الى نسبة وفاة المجنى عليه لفعل جنائي مادي وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الادانة قد بنيت على أساس توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد لديهم ، فذاك يقتضي قانونا اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة لفاعل مجهول من بينهم ، فاذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين في هذه الجنائية فانه يكون قد أخطأ في هذا الاعتبار ، ولكن اذا كان هذا الحكم مع ذلك ام يقض على المتهمين الا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وهي العقوبة المقررة لاجناتية الاشتراك في القتل التي قارفوها فعلا والتي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها فتكون مصلحتهم في التمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني للفعل الجنائي الذي وقع منه دفن في (جلسة ٢٣/١/١٩٣٩ طعن رقم ٢١١٧ سنة ق ٠ مجموعة القواعد ج١ بند ٥٤ ص ٢٦٣) .

● إذا كان الظاهر من الواقعة الثابتة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة باطلاق عيارين ناريتين على المجنى عايه أوديا بحياته وأن الآخر انما صحبه وقت ارتكاب هذا الفعل لشد أثره ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال الداخلة في الجريمة فان كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر في جناتية القتل وذلك لتعذر معرفة من منهما الذي باشر القتل ، ولكن اذا أخطأت المحكمة فاعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة فان هذا الخطأ لا يستوجب نقض حكمها ، لأن العقوبة التي وقعت على كل منهما مقررة لاجناتية الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت المتهمين بالرافة ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته

للواقعة وذلك لأن المحكمة انما تقدر ظروف الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية التي تتبين وقوعها لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تعطيه الواقعة فلو انها كانت رأت أن تلك الظروف تقتضي النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها ذلك الوصف الذي وصفته بها • أما وهي لم تنزل الى الحد الأدنى فانها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها على الواقعة التي أثبتتها بصرف النظر عن وصفها القانوني •

(جلسة ٢٣/١٠/١٩٣٩ طعن رقم ١٠١٨ لسنة ٩ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٥٥ ص ٢٦٤) •

• اثر عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة •

● ان عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة لا تأثير له على مسئولية الجنائية اذا وقعت الجريمة ، فيؤاخذ عليها بصفته شريكا ، ذلك بأن مساهمته في الجريمة تتم بمجرد قيامه بالأفعال المكونة للاشتراك ، وعدوله بعد ذلك لا يفيد الا اذا كان قد استطاع أن يزيل كل أثر لتدخله في ارتكاب الجريمة قبل وقوعها •

(طعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٨/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦٧٢) •

• محاكمة الشريك غير معلقة على محاكمة الفاعل الأصلي

● أنه وان كان صحيحا أن الاشتراك لا يتحقق الا في واقعة معاقب عليها تقع من الفاعل الأصلي ، وأن الشريك لا يجوز عقابه اذا كان ما وقع من المفاعل الأصلي غير معاقب عليه ، الا أن ذلك لا يستلزم أن تكون محاكمة الشريك معلقة على محاكمة الفاعل الأصلي والقضاء عليه بالعقوبة ، اذ ذلك يؤدي الى عدم معاقبة الشريك اذا تعذرت محاكمة الفاعل الأصلي لكونه مجهولا أو متوفى أو غير معاقب لانعدام المقصد الجنائي عنده أو لأحوال خاصة به •

(جلسة ٤/٥/١٩٤٢ طعن رقم ١٢٠٦ سنة ١٢ ق • مجموعة المقاعد

ج ١ بند ٢ ص ٢٥٦) •

عدم تصور سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لفعل
الاشتراك قبل وقوع الجريمة من الفاعل الأصلي .

● ان فعل الاشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية الا بوقوع
الجريمة التي حصل الاشتراك فيها ، ومن ثم لا يتصور سقوط الحق
في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذا الفعل قبل وقوع الجريمة من
الفاعل الأصلي ، كذلك مادام الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة
لهذه الجريمة بعد وقوعها ، لم ينقضى بمرور الزمن ، لا يمكن أن تسقط
الدعوى بالنسبة للشريك .

(جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ طعن رقم ٢٣٤٣ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد
جا ١ بند ١ ص ٢١٥٦) .

الشريك يستمد صفته من الجريمة ذاتها لا من الفاعل الأصلي

● ان المادة ٤٠ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في
الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة،
وكل ما توجبه هو أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على
ارتكاب الفعل المكون لها ، أو بناء على اتفاقه على ارتكابها مع غيره أيا
كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة
أو المتمة لها ، يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا،
أو بعيدا أو بالواسطة . اذ المدار في ذلك — كما هو ظاهر النص — على
علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهروا
معه فيها ، والشريك انما يستمد صفته بحسب الأصل من فعل الاشتراك
الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه .

فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها ، واذن فمتى وقع
الاشتراك في الجريمة — كما هو معرف به في القانون — فلا يصح القول
بعدم العقاب عليه بمقولة أنه لم يقع مع الفاعل بل وقع مع شريك له .

(جلسة ١٢/٣/١٩٤٩ طعن رقم ٢٢٧ سنة ١٦ ق . مجموعة القواعد
جا ١ بند ٣ ص ٢١٥٦ ، طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩

س ٢٠ ص ٥٩١) .

● الشريك انما يستمد بصفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه حتى ولو مع شريك له .

(طعن رقم ٧٠٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/٢٦ س ٧ ص ٩١٠ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢ ص ٢٢٧) .

● لما كانت المادة ٤٠ من قانون العقوبات لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل الأصلي للجريمة ، ومن ثم يكفي لتحقيق اشتراكه في الجريمة بطريق التحريض أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها ، اذ الشريك انما هو في الواقع شريك في الجريمة ذاتها يستمد صفته من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، لما كان ذلك فان ما يقول به المطاعن من أنه لا عقاب على الاشتراك في الاشتراك يكون غير صحيح ، ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٧٦) .

الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراف الجريمة أو معاصرة لها . لا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة

● أنه وان كان من المقرر أن الأفعال المكونة للاشتراك يجب أن تكون سابقة على اقتراف الجريمة أو معاصرة لها ، اذ أن المادة ٤٠ من قانون العقوبات تشترط لتحقيق الاشتراك بطريق التحريض والاتفاق أن تقع الجريمة بناء عليهما ، ولقيام الاشتراك بطريق المساعدة يجب أن تنصب المساعدة على الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكاب الجريمة، الا أنه لا حرج على المحكمة أن تستنتج فعل الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ طعن رقم ١٨٣٣ لسنة ١٧ ق . مجموعة القواعد
القواعد ج ١ بند ٤ ص ٢٥٦) .

● أنه لا جدال في أن الاشتراك في الجريمة لا تكون الا من أعمال ايجابية ولا ينتج أبدا عن أعمال سلبية ، كما لا جدال في أن أعمال التحريض والاتفاق لا تكون الاشتراك المعاقب عليه الا اذا كانت سابقة على تنفيذ الجريمة ، وأن أعمال المساعدة لا تعد اشتراكا الا اذا كانت سابقة أو معاصرة للجريمة ، واذن فلا اشتراك بأعمال لاحقة للجريمة . إلا أنه مما تجدر ملاحظته أن الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا يكون له مظهر خارجي يدل عليه . واذ كان القاضي الجنائي ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون منها بنوع معين من الأدلة ، حرا في أن يستمد عقيدته من أي مصدر شاء فان له ، اذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما له أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على الجريمة من أعمال لاحقة لها .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٩٦ سنة ١٥ ق مجموعة القواعد

ج ١ بند ١٢ ص ٢٥٧) .

● الأصل في القانون أن الاشتراك في الجريمة لا يتحقق الا اذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها ، وأن تكون المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وأن يكون وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك ، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة .

(طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ص ٣٩٢ ، طعن رقم ٦٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ٢٨٤) .

ثانيا : طرق الاشتراك

● الأصل في القانون أن المساهمة التبعية تتحقق من الشريك باحدى وسائل الاشتراك التي نص عليها القانون في المادة ٤٠ عقوبات ، وهي التحريض والاتفاق والمساعدة .

(طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٥/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٧) .

الاشتراك بالاتفاق والتحريض

● الاتفاق على ارتكاب جريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل ارادة كل المشتركين فيه ، ولا يشترط لتوفره مضي وقت معين ، فمن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة .

(جلسة ١٩٣٥/٢١/٤ طعن رقم ٤١٨ لسنة ٥٠ ق . مجموعة القواعد ج١، بند ٧ ص ٢٥٧ ، طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١٥ س ١١ ص ٢٤٢ . مجموعة القواعد ج٣ بند ١٠ ص ٢٢٨) .

● الاشتراك بالاتفاق انما يتحقق من اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه . وهذه النية أمر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ويكون للقاضي الجنائي اذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو ما شاكل ذلك أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه كما له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة له .

(طعن رقم ٤٠٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢١٤ ص ٦٧٨ ، طعن رقم ١٥٧٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢١ س ٣١ ص ٨٢٦) .

● الاشتراك بالاتفاق انما يتكون من اتحاد نية المفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية من مخبات الصدر ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس ، وليس لها أمارات ظاهرة ، كما أن الاشتراك بالتحريض قد لا توجد له سمات أو شواهد ظاهرة تدل عليه ، وللقاضي الجنائي اذا لم يقيم على الاتفاق أو التحريض دليل مباشر أن يستدل عليها من قرائن الدعوى وملابساتها .

(طعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٧ س ٢١ ص ١٢٥٠ ، طعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٤/٨ س ٣٠ ص ٤٦١) .

● الاتفاق يتطلب تقابل الارادات تقابلا صريحا على ارتكاب الواقعة الجنائية التي تكون محلا له .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧١٨ ، طعن رقم ٢١٠٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ص ٤١٤) .

الاشتراك بالمساعدة

● ان الاشتراك بالمساعدة لا يتحقق الا اذا ثبت أن الشريك قصد الاشتراك في الجريمة وهو عالم بها ، وأنه ساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها .

(جلسة ١١/١/١٩٥٥ طعن رقم ١٩٠٣ لسنة ٢٤ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٩ ص ٢٥٧ ، طعن رقم ٩٤٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨١٨) .

● لا يكفي في اسناد الاشتراك بالمساعدة المعاقب عليه قانونا ، تعاصر الفعل مع ما وقع من غيره ، بل لابد أن يكون لدى الشريك نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ، ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك . (جلسة ٢٦/١٢/١٩٥٥ طعن رقم ٨٢٨ لسنة ٣٥ ق . مجموعة الأحكام ج١ بند ١٠ ص ٢٥٧) .

● لا يشترط لتحقيق الاشتراك بطريق المساعدة المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤٠ من قانون العقوبات أن يكون هناك اتفاق سابق بين الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ، بل يكفي أن يكون الشريك عالما بارتكاب الفاعل الجريمة وأن يساعد في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

(جلسة ٨/٤/١٩٥٢ طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٣ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ١١ ص ٢٥٧ ، و جلسة ٣٠/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٢ لسنة ٣٠ ق مجموعة القواعد ج١ بند ٨ ص ٢٥٧) .

● يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطا لعقاب الشريك .

(طعن رقم ١٧٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢١٠ ص ١٠٨) .

سلطة المحكمة في استخلاص فعل الاشتراك •

● لما كان الاشتراك بالاتفاق والتحريض يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه • فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم •

(جلسة ١١/١١/١٩٥٥ طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٥ ق • مجموعة القواعد

ج ١ بند ١٣ ص ٢٥٧) •

● من حق القاضي — فيما عدا الحالات الاستثنائية التي قيده القانون فيها بنوع معين من الأدلة — إذا لم يقيم على الاشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة شهود أو غيره ، أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقدم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به ، فإذا كان ما ساقه الحكم من أدلة الاشتراك يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فإنه بذلك لا يكون قد تجاوز سلطته في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى •

(طعن رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢١/٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٤٩ •

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٨ ص ٢٢٨) •

● مناط جواز اثبات الاشتراك بطريق الاستنتاج استنادا إلى القرائن أن تكون القرائن منصبة على واقعة التحريض أو الاتفاق في ذاته ، وأن يكون استخلاص الحكم للدليل المستمد منها سائغا لا يتجافى مع المنطق أو القانون • فإذا كانت الأسباب التي اعتمد عليها الحكم في إدانة المتهم والعناصر التي استخلص منها وجود الاشتراك لا تؤدي إلى ما انتهى إليه فعندئذ يكون لمحكمة النقض بما لها من حق الرقابة على صحة تطبيق القانون أن تتدخل وتصحح هذا الاستخلاص بما يتفق مع المنطق والقانون •

(طعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٧ •

مجموعة القواعد ج ٣ بند ١١ ص ٢٢٨ ، طعن رقم ٧٩١٠ لسنة ٤٣ ق جلسة

٢٥/١١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٠٤٧) •

ثالثا : مسئولية الشريك وعقابه

مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة •

● ان مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة المنصوص عليها في المادة ٤٣ عقوبات لا تقتأى الا اذا كان الفعل الاصلى المتفق على ارتكابه يكون فى حد ذاته جريمة ما •

(جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٣٥ طعن رقم ٦٥ سنة ٥٥ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ٥٦ ص ٢٦٤) •

● ان المادة ٤٣ من قانون العقوبات لم تشترط ، لمساعدة الشركاء فى الجريمة ، عن الجريمة أو الجرائم التى تكون من نتائجها المحتملة ، أن تكون الجريمة الأولى لم تتم ، واذن فيصح العقاب على الشروع فى القتل باعتبار جريمة محتملة للسرقة ولو كانت جريمة السرقة قد تمت مقارفتها بالفعل •

(جلسة ١٠ / ١ / ١٩٤٩ طعن رقم ٢١٦٠ سنة ١٨ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ٥٧ ص ٢٦٤) •

● ان ظرف حمل السلاح ظرف مady يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ولو لم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله ، واذا استعمل حامل السلاح سلاحه فى جرح أو قتل وجبت مؤاخذه جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها وذلك عملا بأحكام المادة ٤٣ عقوبات •

(جلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٣٤ طعن رقم ١٦١١ سنة ٤ ق • مجموعة القواعد ج١. بند ٥٨ ص ٢٦٤ ، طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢ / ١ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٣١) •

● ان المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، وان وردت فى باب الاشتراك ، الا أنها جاءت فى باب الأحكام الابتدائية ، فدل الشارع بذلك وبعبارتها الصريحة المطلقة أنها انما تقر قاعدة عامة هى أن تحديد مناط تقدير الاحتمال انما يكون بالنظر الى الجريمة التى اتجهت اليها ارادة الفاعل

اولا وبالذات وما يحتمل أن ينتج عنها فعلا وبحكم المجرى العادى للامور .
(طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥ س ٨ ص ٧١٧)

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٦ ص ٢٣٠) .

● من المقرر فى فقه القانون أن الشاعل أو الشريك يتحمل مع فاعل الجريمة المسئولية الجنائية عن الجريمة التى يرتكبها هذا الأخير ولو كانت غير تلك التى قصد ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التى اتفق النجاة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦ ، طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٩/١١/٢٢ س ٢٠ ص ١٤٥١) .

اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . موضوعي .
● اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/١٧ طعن رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٦٢ ص ٢٦٥) .

● الاحتمال أمر متعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم للقانون .

(طعن رقم ٧١٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ص ٥٥٦) .

متى يسأل الشريك عن الظروف الخاصة بالفاعل والتي تقتضى تغير وصف الجريمة .

● إذا كان الفعل الجنائى قد تغير وصفه بالنسبة للفاعل الأصلى بتسبب ظرف خاص به فلا يكون المتهم بالاشتراك مسئولا على أساس وجود هذا الظرف الا اذا كان عالما به . ويجب فى هذه الحالة أن يثبت الحكم عليه توافر هذا العلم .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٨ طعن رقم ١٥٩ سنة ١٠ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٥٩ ص ٢٦٤) .

عدم استفادة الشريك بالظروف الخاصة بالفاعل

● ان المادة ٤٢ من قانون العقوبات اذ نصت على أنه « اذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي لديه أو لأحوال أخرى خاصة به ، وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا » . فقد جاءت بعبارة عامة يتناول حكمها الجرائم كافة ويسرى على الاشتراك بجميع الطرق التي يقع بها . وهذا هو الذي يتسق مع ما نصت عليه المادة ٤١ من قانون العقوبات ، من أن عقوبة الشريك هي العقوبة المقررة للجريمة دون ذكر الفعل ، مما مفاده أن الشريك يعاقب بغض النظر عن معاقبة الفاعل ، ومع ما نصت به المادة ٤٠ التي عرفت الشريك في الجريمة دون أن تشترط في حقه أن تكون له علاقة مباشرة بالفاعل ، مما مفاده أن الشريك — بحسب الأصل — يستمد صفته من الجريمة التي وقعت ومن فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده هو من فعلته ، وانه لا يجب لمعاقبته أكثر من أن تكون الجريمة قد وقعت بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو اتفاهه على ارتكابها مع غيره أيما كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المساعدة أو المتمة لها . يستوى في ذلك كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبواسطة . فعلى مقتضى ذلك يصح أن يكون الشريك عالما بالجريمة التي يشترك فيها وبجميع الظروف المحيطة بها ، والفاعل الأصلي يباشر ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو بحسن النية غير عالم بأنه يرتكب جريمة .

(جلسة ١٩٤٣/٢/٧ طعن رقم ٩٦٥ سنة ١٣٠٠ ق . مجموعة القواعد

جا بند ٦١ ص ٢٦٥) .

عقاب الشريك وعقوبته

● يشترط لعقاب الشريك في جنائية القتل الممد ثبوت علمه بها وقت

مقارفته فعل الاشتراك .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٨ طعن رقم ٦٣٢ سنة ٩٠٠ ق . مجموعة القواعد

جا بند ٦٣ ص ٢٦٥) .

● يعاقب القانون الشريك بالعقوبة المقررة للجريمة التي تقع بناء على اشتراكه ، ويجعله مسئولاً عن جميع الظروف المشددة التي تقتدر بنفس الجريمة ولو كان يجهلها ، ويحاسب على كل جريمة تقع ولو كانت غير التي قصد ارتكابها مجرد كونها نتيجة محتملة لفعل الاشتراك الذي قارفه .

(جلسة ١٤/١١/١٩٣٨ طعن رقم ٢٣٤٣ سنة ٨ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٦٤ ص ٢٦٥) .

● مادام الحكم قد عاقب المتهم على الاشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة محتملة لاتفاقه مع آخرين على ارتكاب السرقة بظروفها التي وقعت ، لا على أساس الاتفاق على القتل مباشرة ، فلا يقبل النعى عليه أنه لم يقيم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل .

(جلسة ٦/٤/١٩٤٨ طعن رقم ٣٧٥ سنة ٣٨ ق . مجموعة القواعد ج٢ بند ١٤٣ ص ٩٧٠) .

● ان عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجبة لعقوبة الاعدام ، وشرعتها جاءت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الاعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة الفادحة قضاء محتملاً على الشريك ، أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في القتل فان سبيل موازنتها يكون باستعراض عقوبة الفاعل الأصلي فيها ، ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة العامة الثابتة وهي من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها .

(جلسة ٢/١١/١٩٣١ طعن رقم ٣٠٤ سنة ١ ق . مجموعة القواعد ج٢ بند ١٤٧ ص ٩٧١) .

● ان القانون في تقدير العقوبات لم يجر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصلي أشد من عقاب الشريك ، بل أنه ترك الى المحكمة تقدير العقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررها كل من يساهم في الجريمة فاعلاً كان أو شريكاً ، ولا رقابة في ذلك لمحكمة النقض

مادامت العقوبة المحكوم بها داخلة في حدود النص القانوني المنطبق على الواقعة • واذن فالمحكمة اذا أوقعت على الشريك عقوبة أشد من عقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتعطيل ذلك •

(جلسة ٢١/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١١٧٩ لسنة ١٠ اق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢٢ ص ٨٤٩) •

● لا جدوى للطاعن مما يثيره من جدل حول ما يدعيه من خطأ الحكم في اعتباره فاعلا أصليا لا شريكا في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار مادامت الأشغال الشاقة المؤبدة التي قضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة المذكورة ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه ، إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها ، لا بالنسبة الى وصفها القانوني • ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك اعتبارها الطاعن فاعلا أصليا فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها الحكم •

(جلسة ١٧/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٥ اق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٣٨ ص ٨٥١ ، طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢/١٢/١٩٧٤ س ٢١٥ ص ٧٩٨) •

● عقوبة الاشتراك في جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة طبقا لنص المادة ٢٣٥ عقوبات ، ويجوز النزول بالعقوبة الأخيرة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات الى عقوبة السجن •

(طعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ٦/١/١٩٦٩ تن ٢٠ ص ١٢) •

رابعاً : تسبيب الأحكام بالنسبة الى الاشتراك

● مجرد اثبات سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة من المصيرين عليها ، وليست المحكمة

ملزمة ببيان وقائع خاصة لاغادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة
لسبق الاصرار .

(جلسة ١٩/١١/١٩٣٣ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٦٥ ص ٢٦٥) •

● ليس على المحكمة أن تدل على حصول الاشتراك في ارتكاب
الجريمة بطريق الاتفاق بأدلة مادية محسوسة بل يكفيها القول بحصول
الاشتراك أن تستخلص حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون
في وقائع الدعوى نفسها ما يسوغ الاعتقاد بوقوعه •

(جلسة ١٠/١٢/١٩٣٤ طعن رقم ١٩ سنة ٥ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٦٩ ص ٢٦٦) •

● يجب أن يبين الحكم القاضي بادانة متهم في الاشتراك في جريمة،
طريقة الاشتراك والعناصر التي استخلص منها وجوده • فإذا خلا الحكم
من ذلك وجب نقضه •

(جلسة ٢٨/١١/١٩٣٨ طعن رقم ٩ سنة ٩ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٧٠ ص ٢٦٦) •

● الاشتراك في جناية القتل سواء أكان بطريق الاتفاق أم بغيره
قد يكون وليد اللحظة التي تلاها وقوع الجريمة ولا يتحتم أن يكون
وليده سبق الاصرار ، فلا تعارض اذن بين ما يقول به الحكم من انتفاء
سبق الاصرار لدى المتهمين على مقارفة الجريمة ، وقوله أنهم جميعا
اتفقوا قتل المجنى عليه فجأة عندما رأوه يمر عليهم واتفقوا على ذلك
في هذه اللحظة ذاتها •

(جلسة ٦/١/١٩٣٩ طعن رقم ١٩٠٤ سنة ٨ ق • مجموعة القواعد
جا بند ١٢ ص ٢٦٦) •

● اذا أدان الحكم متهمين في جناية قتل على أساس أن كلا منهم
مجرد شريك لفاعل أصلي من بينهم بسبب تعذر معرفة الفعل الذي قام
به كل منهم في تنفيذ الجريمة التي اتفقوا على ارتكابها ، فيكفى أن يبين

الحكم وقوع الجنائية منهم وطريقة اشتراكهم فيها على الصورة المذكورة دون حاجة الى بيان الأعمال التي قام بها كل منهم بالذات في تنفيذها .
(جلسة ١٩٣٩/٥/٨ طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٩ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ٧٣ ص ٢٦٦) .

● اذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها عالماً بها قاصداً الاشتراك فيها فان ذلك يكون من الحكم قصوراً يعيبه مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٢١/٢٧ س ٧ ص ٢٦٤ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٠ ص ٢٣٠) .

● خطأ الحكم في بيان عدد الأعيان التي أصابت القاتل لا يعيبه مادام الخطأ لا يؤثر في جوهر واقعة الاشتراك في القتل المنسوبة الى المتهم (طعن رقم ١١٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ س ٧ ص ١٣٠٢ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣١ ص ٢٣٠) .

● اشارة الحكم الى المادة ٤٠ من قانون العقوبات تكفي في بيان مادة القانون التي طبقتها المحكمة على المتهم بوصف كونه شريكاً ، ولو لم تشر الى فقرتيها الخاصتين بطريقة الاتفاق والتحريض .
(طعن رقم ٤٥٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٦/١٠ س ٨ ص ٦٤٠ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٢ ص ٢٣١) .

● متى كان الحكم قد استند في ادانة المتهم بالاشتراك في جريمة القتل العمد الى اتفاقه مع الفاعل على اقتراف الجريمة ومساعدته على ارتكابها بمصاحبته له الى مسرح الجريمة لشد أزره وبقصد تحقيق وقوعها ثم هربه معه عقب ارتكاب الحادث ، فانه يكون معيباً ، ذلك أن ما قاله لا يؤدي وحده الى ثبوت قصد الاشتراك وتوافر نية القتل لدى هذا الشريك .

(طعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/١٠ س ٨ ص ٩٨٣ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٣ ص ٢٣١) .

الفصل الخامس

إخفاء جثة القتيل

نصت المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات^(١) على أنه « كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة » .

وقد نص القانون على إخفاء جثة القتيل كجريمة خاصة في باب القتل والجرح والضرب وهو الباب الأول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات، وقد تعرضنا لهذه الجريمة باعتبارها — في أغلب الأحوال — متصلة بجريمة القتل العمد وتقع عادة بمناسبة حدوثه . ولكنها ليست قاصرة على الأحوال التي تقع فيها جريمة القتل ، لأنها جريمة خاصة قائمة بذاتها لا شأن لها بالجناية أو الجنحة الأصلية ولا تعد اشتراكا فيها .

وغرض المشرع من العقاب على هذه الجريمة الخاصة ، هو ما في إخفاء جثة القتيل من تهيئة الفرصة للجاني للافلات مما يستحقه من عقاب ، قد يبقى أمر القتل مجهولا ، ولا يتاح لسلطات التحقيق معرفة أسباب الوفاة ، وكيفية إيقاعها . بل إنه يقضى على كل دليل تحمله الجثة ، كبصمات القاتل أو نوع الإصابات التي أدت إلى الوفاة ، أو معاينة الجثة وما عليها من ملابس وعلامات حتى يستخلص منها الكشف عن الحقيقة .

وتقوم هذه الجريمة على أركان ثلاث .

- ١ — فعل مادي هو إخفاء جثة القتيل أو دفنها .
- ٢ — عدم إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، وقد شمل التعديل العقوبة فقط ، فكانت قبل التعديل « الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا » .

الركن الأول : فعل مادی هو اخفاء الجثة أو دفنها

الفعل المادی الذى يشكل الركن الأول لهذه الجريمة هو اخفاء أو دفن جثة القتيل ، ولا يراد بلفظ القتل هنا من وقعت عليه جريمة قتل ، بل يدخل فى النص كل شخص لم يموت موتاً طبيعياً . فیدخل فى ذلك حالة القتل عمداً والقتل بغير عمد والقتل الخطأ والانتحار والموت العرضى ، أى يستوى أن يكون الموت جنائى أم غير جنائى .

واخفاء الجثة هو فعل يقع من الجانى ويكون غرضه منه مواراة جسد الميت بحيث يتعذر كشف مكان وجوده . أما دفن الجثة فهو طمرها فى التراب أو وضعها فى مقبرة (١) .

ولا يتطلب القانون أن يكون من شأن نشاط الجانى إبعاد الجثة عن نظر السلطات العامة على نحو دائم ، فالأخفاء المؤقت معاقب عليه أيضاً ، ولو كان الوقت الذى انقضى حتى كشف أمر الجثة وقتاً قصيراً ، تمكن الجناة منها من الهرب وإضاعة أدلة الجريمة التى ارتكبوها ، فلو أن شخصاً أخفى جثة القتيل فى منزله عدة أيام ثم أراد التخلص منها فنقلها الى الطريق أو وضعها فى حقيبة كبيرة وسلمها لأحدى محطات السكة الحديد لنقلها الى مكان آخر ، فكشف أمرها بعد تسليمها بفترة قليلة ، لكان الفعل اخفاء يسأل عنه المخفى . لأنه ولا شك أن ظهور الجثة بعد اخفائها بوقت قصير قد يصعب معه تحرى الحقيقة عن القتل بمضى زمن على وقوعه . فالحكمة التى أرادها الشارع متحققة سواء كان الاخفاء دائماً أو مؤقتاً .

ولا عبء بالوسيلة التى تحجب بها الجثة ، فقد تكون بطمرها فى التراب أو وضعها فى مقبرة أو أحراقها أو تحليلها بطريقة علمية أو بالقائها فى ترعة أو مصرف أو بئر ، أو مكان مهجور بالصحراء أو بين

(١) محمود ابراهيم اسماعيل: ص ١٦٤ .

أنقاض مبنى ، كما يتحقق بتقطيعها قطعا والقاء كل قطعة في مكان بعيد عن سائر القطع ، ويتحقق بفصل الرأس عن الجسم ثم اخفاء الرأس (١) •

أما اذا تصرف الجاني في الجثة على نحو لم يبعدها به عن أعين السلطات العامة فلا يعد بعد الفعل اخفاء • مثال ذلك القاؤها في طريق عام أو وضعها في زراعة قريبة من مكان الحادث بحيث يسهل العثور عليها أو نقلها من مكان الحادث الى مكان آخر تدركه العين •
والتمثيل بالجثة — ان لم يكن من شأنه اعدام الأدلة التي تحملها — لا يكفي لقيام الجريمة •

الركن الثاني : عدم اخبار السلطات وقبل الكشف على الجثة

الركن الثاني للجريمة يتمثل في حصول الاخفاء أو الدفن بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف على الجثة وتحقيق أسباب الوفاة ، وجهات الاقتضاء هي السلطة المختصة بتلقى البلاغات في شأن الجرائم • ولكن الاخبار وحده غير كاف لنفي الجريمة بل يتعين الحصول على اذن بالدفن ، ولا يعطى هذا الاذن الا بعد الكشف على الجثة وتحقيق حالة الموت وأسبابه •

ولعل ذلك متمشيا مع الغرض من العقاب في المادة ٢٣٩ وهو تمكين أولى الأمر من تحقيق حوادث الموت الذي يقع في صورة غير طبيعية لمعرفة ما اذا كان الموت جنائيا أو غير جنائى وتسهيل سبيل الوصول الى اكتشاف الجرائم واجراء مقتضيات العدل في مثل هذه الأحوال •

الركن الثالث : القصد الجنائى

القصد الجنائى المتطلب في هذه الجريمة هو قصد عام • فيتطلب علم الجاني أن الجثة لشخص مات موقتا غير طبيعى أو حتى اذا كان الموت مدل شبهة جنائية أو نتيجة لحادث عرضى ، وعامه أنه لم يصدر اذن

(١) محمود نجيب حسنى • القسم الخاص • ص ١١٦ •

بدفن الجثة ، واتجاه ارادته الى اخفاء الجثة عن أعين السلطات • وعلى ذلك فان القصد الجنائي ينتفى اذا اعتقد الجاني أن الجثة لشخص مات موتاً طبيعياً أو اعتقد أنه قد صدر اذن بدفنها •

وينتفى القصد الجنائي كذلك اذا لم تتجه ارادة الجاني الى الاخفاء، كما لو تركها في مكان الجريمة منتويا لبلاغ رجال السلطة العامة فنقلها شخص آخر الى مكان أخفاها فيه •

ويكفى العلم والرادة كي تتوافر للقصد عناصره ، ذلك أنه قصد عام ، فلا يشترط أن تكون نية الجاني متجهة الى عرقلة التحقيق وتعطيل سيره لأن ذلك افترضه المشرع في تجريم الاخفاء والعقاب عليه ، كما لا يشترط كذلك أن يقصد الجاني من اخفاء الجثة تمكين شخص معين من تجنب المسؤولية الناشئة عن القتل^(١) ولو كان هذا الشخص هو القاتل •

العلاقة بين اخفاء جثة القتل وجريمة القتل

جريمة اخفاء جثة القتل جريمة مستقلة عن القتل ، فهي ليست صورة للاشتراك فيه ، اذ لا يكون الاشتراك بنشاط لاحق على ارتكاب الجريمة^(٢) •

وليس من الضروري لوجوب العقاب على جريمة اخفاء جثة القتل، أن تكون جريمة القتل موضع محاكمة أو أن يصدر حكمها فيها ، فالاخفاء جريمة مستقلة بذاتها ، مستوجبة للعقاب حتى ولو كان القتل مباحاً كما في حالة الدفاع الشرعي ، بل ويعاقب المخفى على اخفاء الجثة رغم صدور حكم بالبراءة عن القتل ، أو حفظ تهمة القتل لعدم الجنائية أو لعدم كفاية الأدلة أو لعدم معرفة الفاعل ، لأن علة العقاب على هذه الجريمة هو أن اخفاء الجثة يعرقل عمل السلطات في سبيل كشف الحقيقة كلما كانت الوفاة محلاً للاشتباه كما سبق القول •

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ٢١٦ ص ٢٤٠ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ١٦٠ •

وإذا أتى فاعل القتل العمد فعل الاخفاء أو الدفن فلا يسأل عن هذه الجريمة ولا تقام الدعوى بها عليه ، اذ تعد في هذه الحالة ذبلاً من ذبول جريمة القتل نفسها لا يمكن فصله عن الجريمة الأصلية ومعاقبته على انفراد (١) ، شأنه في ذلك شأن اخفاء المال المسروق بالنسبة لليسارق اذ هو من ذبول السرقة ، فكما أن السارق لا يعاقب الا على السرقة باعتبارها تملكاً دون الاخفاء الذي هو أهون من الممتلك ، فإن القاتل لا يعاقب على القتل دون اخفاء الجثة الذي هو أهون من القضاء على حياة صاحبها (٢) .

ولكن إذا لم يسأل القاتل عن جريمته لتوافر سبب من أسباب الإباحة كما لو كان القتل دفاعاً شرعياً عن النفس أو المال ، أو لتوافر مانع مسئولية أو لانتفاء القصد والخطأ معا ، فإن جريمة اخفاء جثة القاتل تسترد استقلالها ، ويجوز — اذا توافرت جميع أركانها — محاكمة القاتل عنها وتوقيع العقاب عليه .

التغيرات الرمية للوفاة

ويتعين في هذا المجال شرح التغيرات الرمية للوفاة ، اذ يساعد ذلك على البت في حصول الوفاة ومعرفة الوقت الذي مضى على الجثة من حين الوفاة أو من حين الوفاة حتى نقلها على وجه التقريب . وتتمر الجثة بعدة تغيرات — من واقع علم الطب الشرعي — هي : التبيس الرمي ، والتوتر الرمي ، والرسوب الرمي أو الزرقة الرمية ، والتعفن الرمي ، وتصبب الجثة . وسنقوم بشرح كل حالة من هذه الحالات على الوجه التالي .

١ — التبيس الرمي

بالرغم من أن الشخص قد غارق الحياة فإن أنسجته الانفرادية وخلاياها ليست كذلك ، ولا يزال بها الاحساس بمختلف المنبهات . أما

(١) أحمد أمين ص ٣٨١ .

(٢) رمسيس بهنام ص ١٩٠ .

إذا لم نشاهد في هذه الأنسجة هذه البقية الباقية فهذا ما يسمى بموت الوحدة أى موت الخاية ، خلافا للموت العام الذى يتميز بأن بعض الأنسجة تبقى حافظة لبعض خواصها الحيوية لمدة معينة • ويشاهد التيبس الرمى فى العادة بعد أربع ساعات أو خمسة من الوفاة بدرجة محسوسة ، ويلاحظ وجوده عادة فى عضلات الفك الأسفل فى ظرف ثلاث ساعات من الوفاة ، كما يبدأ بعد ساعتين من الوفاة فى معظم الأحوال بأجفان العين ، وبعد تيبس الفك والوجه والعنق تتيبس كل عضلات الجثة الارادية والغير ارادية ، فبعد تيبس الصدر تتيبس الأطراف العليا والجذع ويعقب ذلك الأطراف السفلى •

والتيبس الرمى يبقى لمدة تتراوح بين ٢٤ — ٢٦ ساعة فى الشتاء فى مصر ، وهو سريع الظهور فى فصل الصيف قصير الإقامة فلا يبقى كثير من الأجوال الا جزء من التيبس بعد مرور مدة تترايط بين ٢٤ ، ٢٥ ساعة على الوفاة •

٢ — التوتّر الرمى

هو عبارة عن تيبس يعقب الوفاة مباشرة لا سيما اذا حصلت الوفاة فى حالة تقلص أو اصابة المراكز العصبية أو الصدر ، وأهمية هذا التيبس ينحصر فى أنه يشاهد عادة فى حالات الانتحار ، فكثيرا ما يشاهد المنتحر قابضا بيده على السلاح الذى قتل به نفسه •

٣ — الرسوب الرمى أو الزرقة الرمية

يرسب الدم فى أجزاء الجثة المنخفضة التى ليس عليها ضغط ، ويكون الجاد بلون أرجوانى محمر ظاهر للعين ويسمى هذا بالرسوب الرمى • ويظهر هنا التلون فى العادة قبل أن تأخذ الجثة فى التيبس بقليل من الزمن ، وبفحص أجزاء الجثة بعد مرور أربع ساعات تقريبا على الوفاة — ومن غير أن تنتقل من مكانها — يشاهد هذا التلون فى الأجزاء الغير مضغوط عليها •

٤ - التعفن الرمى

التعفن الرمى لا يتبين للحواس الا بعد مرور يومين أو ثلاثة على الوفاة في فصل الشتاء أو مرور يوم واحد في فصل الصيف ، مع أنه يبتدىء من وقت الوفاة فتبدأ التغيرات التى طرأت على الأعضاء الباطنة في الوضوح للنظر ، بما يشاهد من البقع ذات اللون الأصفر المخضر بأسفل جدار البطن المقدم وبالأكثر في جانبها الأيمن ، وتتكاثر الجراثيم اللاهوائية بسرعة في الأوعية الدموية ، وتشاهد فقائيع الغاز بسهولة فيها ، ويصل انتفاخ البطن بالغازات في بعض الأحيان الى حد كبير ، ويشاهد هذا الانتفاخ جليا بالصفن عادة ، وفي بعض الأحيان تتفجر جدران البطن من تأثير الضغط وذلك يحصل في العادة اذا ضعفت الجدران أو تأكلت نوعا بالديدان ، وليس وجود الغاز بقاصر على الأمعاء والتجاويف ، بل ان كل النسيج الحاوى ينتفخ من جراء وجوده ، فتنتفخ العينان ويبرز اللسان من تجويف الفم ، بينما يشاهد زبد رغوى مدمم على شكل فقائيع في فتحات الفم والأنف والعينين ، ويتورم الوجه كله وتفقد تقاطيعه معالمها وتنتفخ الأطراف العليا والسفلى وهكذا .

وتظهر الفقائيع الرمية في فصل الصيف في أقل من أربعة وعشرين ساعة . أما في الشتاء فلا يمكن مشاهدتها عادة قبل اليوم الثالث أو الرابع ، اللهم الا في الأشخاص ذوى الأجسام الممتلئة أو اذا كان هناك أوزيما .

ويستطيع الانسان بعد مضى ثلاثة أيام أو أربعة على الوفاة في فصل الصيف أن ينزع بشرة جلد اليدين بسهولة ، وفي أغلب الأحيان يكون نزعها على هيئة قفاز ومعه الأظافر ، ويمكن الاستفادة ببشرة الجلد اذا أريد أخذ بصمة الأصابع .

٥ - تصبن الجثة

يحصل التصبن اذا كانت الجثة في الماء أو في أرض رطبة في الظروف العادية ، ويحصل هذا التغير باستحالة المواد الدهنية الموجودة بالجثة كالرئتين الى أحماض دهنية راقية شيئا فشيئا ، وهذا التغير يبقى

الجثة حافظة لشكلها الطبيعي مما يسهل اكتشاف ما بها من الجروح بعد سنين طويلة ، أما المدة اللازمة للتصبن فهي على الأقل ثلاثة أسابيع في فصل الصيف وأكثر من ذلك في فصل الشتاء (١) •

ضرورة معاينة المكان الذى وجدت به الجثة ووضعها

عند معاينة الجثة والمكان الذى وجدت به يجب ملاحظة وضع الجثة ومكانها بالنسبة لما يجاورها من الأشياء التى توجد فى نفس المثل ، واما اذا كانت هناك أدلة على نقل الجثة من مكانها بعد الوفاة أم أن المكان الذى وجدت به هو ذاته مكان الحادث •

وينبغى للمحقق أن يجول بنظره فى كل أرجاء المكان فاحصا ما يجده تحت الجثة أو ما وقعت عليه أو اصطدمت به أثناء سقوطها ، أو وجود شخص أو أشخاص آخرين فى نفس المكان ساعة الوفاة أو بعدها •

واذا عثر على سلاح أو أى شئ آخر فيجب عليه أن يتحرى عما اذا كان ملكا للقتيل ، ثم يفحصه لمعرفة ما اذا كان قد استعمل حديثا أم لا ، وكذلك اذا استلقت نظره وجود بقايا لسم أو أثر له فيتحفظ عليها لارسالها للفحص والتحليل • واذا أريد تمييز بقع دموية ملوثة لأى شئ وجد بالمكان فليؤخذ للتحليل • أما اذا عثر على شئ أو على حائط عليه علامة اصبع مخضب بالدماء فيجب التحفظ عليه حتى يتم فحصه وتحليله ان أمكن بمعرفة المختصين (٢) •

عقوبة الجريمة

يعاقب من أخفى جثة القتل بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، كما نصت على ذلك المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ •

(١) الدكتور سدننى سمث والدكتور عبد الحميد عامر • المرجع السابق ص ٤١ ، الدكتور يحيى شريف والدكتور محمد سيف النصر والدكتور محمد مشالى • المرجع السابق ص ٢٨٥ •

(٢) الدكتور سدننى سمث والدكتور عبد الحميد عامر • المرجع السابق ص ٥٤ •

وإذا وقع الاخفاء من القاتل أو من شريكه في القتل ، فلا يعتبر الاخفاء مستقلا عن القتل ومنفصلا عنه ، لأن الاخفاء ليس في هذه الصورة سوى استمرارا لحلقة إجرامية واحدة ، ورغبة من القاتل في الاغلات بنفسه من وزر القتل الذي ارتكبه ، فلا يمكن اعتبار الاخفاء بالنسبة له جنحة مستقلة كما سبق القول ، بخلاف ما اذا قام بذلك غيره .
مما لم يساهم في القتل فاعلا أو شريكا .

وعلى ذلك لا يمكن تطبيق المادة ٢٣٤/٣ على القاتل الذي يخفى جثة المجنى عليه بعد قتله لأنه لم يرتكب باخفاء الجثة جنحة مستقلة في كيانها عن جريمة القتل . وإنما يعتبر الاخفاء في هذه الصورة تنمة لاجرام القاتل ، واخفاؤه جثة من قتل هو فعل يختتم به جريمة القتل فرارا من مسئولية ما ارتكب واغلاتا من العقاب . ولا يمكن فصل فعل القتل عن فعل الاخفاء وقد تداولتهما يد واحدة لم ينقطع نشاطها الاجرامي الا باخفاء الجثة .

تطبيقات قضائية

اخفاء جثة القتيل

● العمدة الذي يصرح بدفن جثة قتيل مع علمه بذلك وقبل اجراء التحقيق ومع اثباته بشهادة الوفاة أن الموت عادي يكون واقعا تحت المادة ١٢٦ مكرر ، ٢٣٩ ، ٣٢٢ عقوبات .

(نقض ٢٩/١٠/١٩١٣ مج ١٥ عدد ٣ . مشار عليه في عماد المرجع للأستاذ عباس فضلى ص ٤٦٢ ، والأستاذ جنسدى عبد الملك ص ٧١ مجموعة المبادئ الجنائية .

● المادة ٢٠٣ عقوبات (المقابلة للمادة ٢٣٩) تنطبق على اخفاء جثة منتحر أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها

وتحقيق حالة الموت وأسبابه لأن المنتحر يعتبر قتيلا بالمعنى المقصود
في تلك المادة •

(بنى سويف الابتدائية ١٥/٤/١٩١٤ مج ١٥ عدد ٨٧ • مشار اليه
في مجموعة المبادئ القانونية للأستاذ جندى عبد الملك ص ٧٢) •

● يعاقب بالمادة ٢٠٣ عقوبات (المقابلة للمادة ٢٣٩) من ارتكب
جريمة القتل ولم يحكم عليه بعقوبة لتوافر حالة الدفاع الشرعي عن
النفس •

(أنسيوط ٢٧/١٠/١٨٩٨ الحقوق ١٣ ص ٣٤٥ • مشار اليه
في مجموعة المبادئ القانونية للأستاذ جندى عبد الملك ص ٧٢) •

الفصل السادس

الشروع في القتل

وضع المشرع تعريفا للشروع في الجريمة في المادة ٤٥ من قانون العقوبات فتنصت هذه المادة على أن « الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها » ويحدد هذا النص أركان الشروع فيجعلها : البدء في تنفيذ فعل ، وقصد ارتكاب جناية أو جنحة ، وإيقاف أثر الفعل أو خيئته لأسباب غير راجعة إلى إرادة الجاني .

ماهية الشروع

جريمة الشروع جريمة تخلفت بعض عناصرها ، فهي جريمة ناقصة ، أما إذا توافرت هذه العناصر جميعا فالجريمة تامة ولا محل للبحث في الشروع . وموضع النقص هو النتيجة الاجرامية .

ولتخلف النتيجة صورتان : الأولى تفترض أن النتيجة لم تتحقق على الإطلاق ، كمن يطلق النار على خصمه بنية قتله فلا يصيبه . الثانية تفترض أن النتيجة التي أرادها الجاني قد تحققت ولكن بناء على سبب آخر غير فعله ، أي أن علاقة السببية قد انقطعت بين الفعل والنتيجة ، مثال ذلك أن يطلق شخص بنية القتل الرصاص على عدوه الذي يوجد في سفينة على وشك الغرق ثم تحدث إثوفاة كآثر للغرق لا للجروح اليسيرة التي أصابته . ويقرر المشرع المساواة بين هاتين الصورتين لئلا يفرق بينهما في عدم تحقيق النتيجة .

وإذا كان موضع النقص في الشروع هو النتيجة الاجرامية فمعنى ذلك أن نقص بالنسبة لسائر عناصر الجريمة (١) . أي أن المشرع يفترض

(١) محمود نجيب حسنى . القسم العام . ص ٣٥٣ .

توافر كل عناصر الجريمة التامة فيما عدا النتيجة • ولا فرق بين الشروع والجريمة التامة من حيث الركن المعنوي ، فالقصد الجنائي يتوافر في الشروع على نفس النحو الذي يتوافر به في الجريمة التامة ويقوم في الحالتين على ذات العناصر ، ومن أجل ذلك تطلب المشرع من بين أركان الشروع « قصد ارتكاب جناية أو جنحة » •

علة العقاب على الشروع

الجريمة التامة تقع عدوانا على مصلحة أو حق جدير بالحماية ولذلك يعاقب عليها القانون ، أما الشروع فلا يتضمن هذا الاعتداء لأن الفرض فيه عدم تحقق النتيجة التي يتمثل فيها هذا الاعتداء • ولذلك يقوم الشروع على علة أخرى — غير العلة التي تقوم عليها تجريم الجريمة التامة — هي حماية الحق من الخطر الذي يهدده • فالأفعال التي يقوم بها الشروع من شأنها إحداث الاعتداء ولدى مرتكبها تية أحداثه ، ويعنى ذلك أن ثمة خطرا على الحق ، وإذا كان الخطر اعتداء محتملا ، وكانت الحماية الكاملة للحق مقتضيه وقايته من كل صور الاعتداء ، لم يكن بد من تجريم الشروع •

وتجريم الشروع نوع من الخروج على القواعد العامة ذلك أنه إذا تطلب القانون لقيام الجريمة توافر عناصر معينة ، فمعنى ذلك إذا انتفى أحدها لم يعد للعقاب محل ، ولما كان المشرع يفترض تخلف النتيجة الاجرامية ، وهو أحد عناصر الجريمة ، فقد كان ذلك مقتضيا عدم توقيع العقاب من أجله ، ولذلك يعد العقاب على الشروع نوعا من التوسع في المسئولية الجنائية بتقريرها في حالة لا تتوافر فيها كل شروطه •

المراحل التي تمر بها الجريمة

لا تقع الجريمة عادة دفعة واحدة ، بل انها قبل أن تتحقق تمر بعده مراحل تطول أو تقصر بحسب الظروف وتبعا لاختلاف الجرائم • فتبدأ بفكرة ثم تتردد هذه الفكرة حتى تستقر في ذهن الجاني فيصمم

عليها . في ذلك كله لا تخرج عن حيز النفس ولا يكون لها وجود مادي .

ويتبع التصميم على الجريمة التحضير لارتكابها فيهيء الجاني الوسائل التي توصله الى تحقيق غرضه كأن يعد السلاح أو السم الذي يستعمله لقتل خصمه . فاذا ما تهيأت له الأسباب بدأ في تنفيذ الجريمة . وعلى ذلك يمكن القول بأن المراحل التي تمر بها الجريمة هي : فكرة ، وتصميم ، وتحضير ، وبدأ في تنفيذ الجريمة . ويلاحظ أن المراحل الثلاثة الأولى سابقة على البدء في تنفيذ الجريمة .

على أن تنفيذ الجريمة ربما لا يتم لأسباب متعددة ، فقد يعدل الشخص باختياره عن اتمامها بعد أن يبدأ في التنفيذ ، وقد تحول بينه وبين اتمام جريمته ظروف طارئة خارجة عن ارادته ، وقد يقوم من جانبه بكل ما توسل به لتحقيق غرضه ورغم ذلك يخفق ، قد يكون أخفاقه في اتمام الجريمة مدعوما لاستحالة التنفيذ .

وسنقسم الفصل السادس والخاص بالشروع الى أربعة مباحث، سيكون المبحث الأول خاص فيما يسبق تنفيذ الجريمة ، والمبحث الثاني في أعمال التنفيذ التي تعد شروعا ، والمبحث الثالث خاص بالجريمة المستحيلة ، والمبحث الرابع خاص بعقوبة الشروع . مع مراعاة أن البحث في الشروع سيكون قاصرا الى حد كبير على جريمة القتل العمد وما يخدم هذه الجريمة في جميع جوانبها .

المبحث الأول

فيما يسبق تنفيذ الجريمة

ما يسبق تنفيذ الجريمة هو التفكير فيها والتصميم عليها ثم التحضير لها .

١ - التفكير في الجريمة والتصميم عليها

عدم العقاب :

لا يعاقب القانون على التفكير في ارتكاب جريمة ولا على التصميم عليها ، فذلك هي المرحلة النفسية للجريمة ، ولا يتدخل المشرع فيما

يدور بأذهان الناس من أفكار ونوايا ، حتى لو اعترفوا بها أو كشفوها ماداموا لم يفعلوا شيئاً في سبيل تحقيقها • ذلك أن النية حديث نفسي ، وليس للمشرع أن يتدخل فيما يحدث به الإنسان نفسه والا كان ذلك اهداراً للحرية الفردية بغير مقتضى ، بل على خلاف ما تدعو اليه المصلحة ، فقد يفنى الإنسان الأمر ولا يفعله ومن حسن السياسة ألا يقطع القانون عليه السبيل في مراجعة نفسه •

وقد أقر المشرع هذا المبدأ صراحة في المادة ٤٥/٢ من قانون العقوبات إذ قال « ولا يعد شروعاً في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك » •

العقاب على بعض مظاهر النية

هناك حالات لا تخرج في حقيقتها عن أن تكون مظهراً للنية الإجرامية ورغم هذا جرمها المشرع وعاقب عليها • مثال ذلك التحريض على ارتكاب بعض الجرائم كالمادة ٩٥ من قانون العقوبات (الخاصة بالتحريض على ارتكاب الجنايات المخلة بأمن الدولة الداخلي) • والمادة ٩٧ من ذات القانون (والخاصة بالدعوة إلى اتفاق جنائي يكون الغرض منه ارتكاب جنائية من هذه الجنايات) • والمادة ١٧٢ (الخاصة بالتحريض العلني على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو الجنايات المخلة بأمن الحكومة) • والاتفاق الجنائي ، سواء كان في صورته العامة المنصوص عايتها في المادة ٤٨ عقوبات ، وهي التي تكون مقصوداً به ارتكاب جنائية أو جنحة ما ، أم في صورته الخاصة الواردة في المادة ٩٨ عقوبات والذي يكون الغرض منه ارتكاب جنائية من الجنايات المخلة بأمن الدولة الداخلي •

فهنا يعاقب القانون على التحريض أو الاتفاق بغير أن يعاقب العقاب على وقوع الجرائم المحرض على ارتكابها أو التي كانت موضوع الاتفاق • على أن هذه الحالات ليست في الواقع استثناء لقاعدة عدم العقاب على التفكير في الجريمة أو العزم على ارتكابها ، فالقانون لا يعاقب فيها على التحريض أو الاتفاق من حيث صلتها بالجرائم التي كانت موضوع

هذا التحريض أو الاتفاق ، باعتبارها شروعا في هذه الجرائم أو بدءا في تنفيذها ، ولكنه يعاقب عليها باعتبارها جرائم خاصة قائمة بذاتها (١) .

لأن الفكر والتصميم فيها لم يقفا عند حد كونهما حالة داخلية احتفظ بها الجاني لنفسه ، بل انهما قد اقترنا بمظهر خارجي هو في ذاته موجب لاضطراب النظام ، وفيه من الاخلال بالأمن ما يستدعي تدخل المشرع بالعقاب عليه . ففي التحريض خرج التفكير عن مجرد كونه حالة كامنة في نفس صاحبها الى دعاية ظاهرة خطيرة تستلزم العقاب ، وفي الاتفاق الجنائي لا تقتصر الفكرة على صاحبها ، ولكنه ينقلها الى زملائه ويأخذ منهم أفكارهم أيضا حتى يتلاقى عزمه بعزمهم فيكون الاتفاق على الجريمة وهي مرحلة تخرج النية عن صورتها الداخلية .

ومن أجل ذلك يمكن انقول بأن قاعدة عدم العقاب على النية والعزم قاعدة مطلقة لا استثناء لها .

٢ - التحضير للجريمة

لا عقاب على الأعمال التحضيرية

الأعمال التحضيرية هي التي يتهى بها الجاني لتنفيذ الجريمة ، كأعداد السلاح أو الجسم للقتل . وهي مرحلة تتوسط التفكير في الجريمة وتنفيذها . فهي وان كانت مظهرا خارجيا ماديا للتصميم على الجريمة الا أنها لا تدخل في تنفيذها ولا ترتبط بها الا برابطة فكرية في ذهن الجاني . ومن أجل ذلك لا يعاقب عليها القانون من حيث علاقتها بالجريمة التي وقعت هذه الأعمال تحضيرا لها ، أي بالنسبة للجرائم محل التحضير .

وقد أقر المشرع هذا المبدأ صراحة في المادة ٤٥/٢ من قانون العقوبات فنص على أنه « لا يعد شروعا في جناية أو جنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك » .

والعلة في تجرد الأعمال التحضيرية من العقاب — بالنسبة للجرائم محل التحضير — أنها أعمال مبهمة لا تدل بذاتها على اتجاه إجرامي .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٢٩ .

فشراء السلاح قد يعد للقتل وقد يكون لغرض آخر مشروع هو الصيد أو الدفاع عن النفس ، وتركيب المادة السامة قد يعد للقتل وقد يكون لغرض آخر مشروع هو استعماله في إبادة الحشرات . فضلا أن عدم العقاب على الأعمال التحضيرية يتضمن تشجيعا للجاني على العدول عن البدء في تنفيذ الجريمة . فإذا تعجل القانون بالعقاب على مجرد الأعمال التحضيرية للجريمة انكمش مجال العدول عنها ودفع الجاني إلى التماسي في الجريمة مادام قد وقع تحت طائلة العقاب فعلا وهو أمر يتنافى مع مصلحة المجتمع ويتعارض مع الحكمة من سياسة العقاب . ونخلص من ذلك أن العمل التحضيري لا يعد شروعا في الجريمة محل التحضير .

حالات يعاقب فيها على العمل التحضيري

قلنا أن العمل التحضيري لا يعاقب عليه كشروع بالنسبة للجريمة التي وقع التحضير لها ، إلا أن القانون قد يعتبره جريمة تامة متميزة عن الجريمة التي يستهدف التحضير لها . ويقرر المشرع ذلك حينما يقدر أن العمل التحضيري ينطوي على خطر يهدد أو يكشف على نحو واضح عن خطورة مرتكبة . ويكون العمل التحضيري معاقبا في الأحوال الآتية:

١. — إذا كان القانون يعده جريمة في ذاته بـ فشراء السلاح للقتل عمل تحضيري له ، ولا عقاب عليه بهذه الصفة ، ولكنه قد يكون جريمة « احراز سلاح بغير ترخيص » وفقا لأحكام قانون السلاح رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .

٢. — إذا كان الجاني قد ساهم بهذا العمل في جريمة ارتكبها غيره ، فيعاقب بوصفه شريكا لهذا الغير على أساس ما قام به من أعمال في سبيل الجريمة ، ولو أن فعله ، إذا نظر إليه منفردا ، لما خرج عن أن يكون عملا تحضيريا . فإذا حاز الجاني سلاحا بنية استعماله في القتل ووقف عند ذلك فلا عقاب عليه من أجل القتل ، ولكن إذا سلم السلاح إلى شخص استعمله في القتل تان مسئولا عن هذه الجريمة باعتباره شريكا فيها .

المبحث الثانى

فى أعمال التنفيذ التى تعد شروعا

مرحلة التنفيذ للجريمة تأتى عقب مرحلة التحضير لها ، فبعد أن يتم الجانى اعداد وسائله يبدأ فى العمل ، فاذا نجح فيه وحقق غرضه فقد وقعت الجريمة ، وان أخفق كان فعله شروعا . ومن ثم كان الانتقال من مرحلة التحضير الى مرحلة البدء فى التنفيذ هو انتقال من مجال الاباحة الى مجال العقاب . واخفاق الجانى يكون لعدة أسباب . فقد يكون بسبب ظروف طارئة منعتة من اتمام الأعمال اللازمة لوقوع الجريمة . كما لو عطل حركته شخص ثالث أو ضبطه رجال الشرطة . وهذه الحالة تسمى بالشروع البسيط وتسمى الجريمة « بالجريمة الموقوفة » . وقد يقوم الجانى بكل ما يلزم لتحقيق الجريمة ولكنه رغم ذلك يخيب فى تحقيق غرضه كمن يطلق النار على آخر بقصد قتله فلا يصيب منه مقتلا ويشفى المصاب . وهذه الحالة تسمى بالشروع التام وتسمى الجريمة « بالجريمة الخائبة » والقانون يسوى فى الحكم بين صورتين ويعتبرهما شروعا .

أركان الشروع

نصت المادة ١/٤٥ من قانون العقوبات على الشروع بقولها « الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها » . ومن هذا النص يتبين أن للشروع أركان ثلاث هى :

- ١ - البدء فى تنفيذ فعل .
- ٢ - أن يكون ذلك بقصد ارتكاب جناية أو جنحة .
- ٣ - أن يقف التنفيذ أو يخيب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .

١ - البدء فى التنفيذ

يقصر القانون وصف الشروع على الأفعال التى تعد بدءا فى التنفيذ، ولكنه لم يضع ضابطا لتمييز الأفعال التى تدخل فى هذا المعنى عن الأفعال التى تسبقها مباشرة وتعد أعمالا تحضيرية . والفرق بينهما

كبير على قدر الفرق بين الإباحة والعقاب وإيس من السهل وضع ضابط من هذا القبيل لأن مرحلة التحضير ومرحلة التنفيذ متعاقبتين والأفعال المكونة لكل منهما متصل بعضها ببعض ، وإذا كان من الأفعال ما هو صريح في أنه عمل تحضيري ومنها ما يكون واضحاً في أنه عمل تنفيذي في الجريمة ، فإن الأمر ليس كذلك في الصور المشتبهة التي تحتل المعنيين ، فهذه الصور هي التي تحتاج إلى ضابط يميز بينها • ومن أجل ذلك نثار خلافاً كبيراً في الفقه والقضاء (١) • إلا أن محكمة النقض قد استقر قضاءها على أنه يكفي لاعتبار الجاني قد بدأ في تنفيذ الجريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد إليها حتماً ، وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي يباشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل ثابتاً ومعلوم (٢) •

ويفهم من ذلك أن العمل التنفيذي الذي يعد من أركان الشروع القانونية هو العمل الذي يؤدي حالاً ومباشرة إلى إتمام الجريمة بحيث يصبح اعتبار المتهم بهذا الفعل قد دخل في دور العمل على إتمامها •

سلطة القضاء في التحقق من توافر هذا الركن

تحديد ما صدر من المتهم من أفعال وما عاصرها من ظروف هو بحث يدخل في وقائع الدعوى وبالتالي يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، أما تكييف هذه الأفعال بأنها بدء في تنفيذ جريمة معينة أو مجرد عمل تحضيري لها هو فصل في مسألة

(١) راجع المذاهب المختلفة في تحديد معنى البدء في التنفيذ • السعيد مصطفي السعيد ص ٢٣٣ ، محمود نجيب حسنى ص ٣٦٣ •

(٢) نقض ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٤ ، ١١/٣/١٩٦٣ س ١٢ ص ١٧٨ ، ٢٠/١/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦ ، ٤/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩١١ ، ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٥٤ ، ١٥/٤/١٩٧٠ س ٢١ ص ٥١٨ •

قانونية يخضع قاضى الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض^(١) ذلك أن هذا التكييف هو تكييف قانونى ، ثم هو تفسير لتعبير « البدء فى التنفيذ » الذى ورد فى نص القانون ، وهو فى النهاية فصل فى توافر ركن يقوم عليه التجريم والعقاب^(٢) وهذه الرقابة تتيح لمحكمة النقض أن تلتزم قاضى الموضوع بمعيار معين للبدء فى التنفيذ • إذ أن رقابتها على التكييف الذى يقرره قاضى الموضوع إنما تكون بالرجوع الى معيار معين تقدر وفقا له ما اذا كان هذا التكييف صحيحا أم غير صحيح •

٢ - قصد ارتكاب جناية أو جنحة

القصد الجنائى فى الشروع

القصد الجنائى الذى يتعين توافره بالنسبة للشروع فى الجريمة هو ذات القصد الجنائى الذى يتعين توافره اذا كانت الجريمة تامة ، فيقوم فى الحالى على نفس العناصر ويخضع لذات الأحكام • فليس بين الشروع والجريمة التامة فارق من حيث الركن المعنوى • وإنما ينحصر الفرق بينهما فى الركن المادى الذى تكتمل عناصره اذا كانت الجريمة تامة فى حين تتخلف منه النتيجة اذا اقتضت الجريمة على مجرد الشروع • وعلى ذلك اذا كان القصد الجنائى يتطلب فى جريمة القتل التام نية ازهاق الروح ، فهو يتطلب ذات النية بالنسبة لجريمة الشروع فى القتل •

ويتطلب القصد الجنائى فى جريمة الشروع اتجاه ارادة الجانى الى ارتكاب الجريمة تامة فلا يتصور أن تتجه ارادته الى مجرد الشروع فيها • إذ لن يحقق الشروع له غرضا ، وبالإضافة الى ذلك فالفرض أن عدم اتمام الجريمة لم يكن مرجعه الى ارادة الجانى ، ولذلك لم يكن متصورا أن تتجه ارادته الى عدم اتمام الجريمة • واذا ثبت أن ارادة الجانى لم تتجه الى اتمام الجريمة ، فإنه لا يسأل عن

(١) زكى العرابى ص ١١٩ ، على بدوى ص ٢٢٤ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٣٧٢ •

الشروع فيها • وإنما يسأل عن الجريمة التي تقوم بالأفعال التي أراد أن يقصر نشاطه على اتيانها (١) •

يجب أن تكون الجريمة معينة

يتطلب القصد الجنائي انصراف ارادة الشريك الى ارتكاب جريمة معينة ، فلا يعرف القانون شروعاً مجرداً ، أى شروعاً في غير جريمة محددة • لأن القانون لا يعاقب على أفعال الشروع لذاتها باعتبارها أفعالاً ضارة ، والا لعاقب عليها بوصفها جرائم مستقلة • وإنما يعاقب عليها بوصف الشروع على اعتبار أنها تعبر عن اتجاه خطر نحو الجريمة يستلزم تدخل القانون ، وتحديد الجريمة التي يقصدها الجاني هو الذي يكشف عن هذا المعنى ويحققه ، وهو من جهة أخرى لازم لا مكان وصف الفعل بأنه بدء في التنفيذ أو أنه مجرد عمل تحضيرى ، لأن ما يعبد بدءاً في التنفيذ بالقياس الى جريمة قد يكون مجرد عمل تحضيرى في غيرها •

من أجل ذلك يجب على المحكمة أن تبين في حكمها أن المتهم كان يقصد ارتكاب الجريمة التي تعده شارعاً فيها والا كان حكمها معيباً ومملاً للنقض •

يجب أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة

لا يعاقب القانون على الشروع الا في الجنائيات والجنح فلا شروع في المخالفات والنص صريح في ذلك (المادة ٤٥) ، ومن ثم يتصور الشروع في جميع جنائيات القتل العمد وسواء كانت مشددة أم مخففة •

اثبات القصد الجنائي وسلطة القضاء في ذلك

اثبات القصد الجنائي يكون بجميع طرق الاثبات والتحقيق من توافره يدخل في اختصاص قاضي الموضوع الذي يستخلصه من وقائع الدعوى وقرائنها (٢) • ولا رقابة لمحكمة النقض عليه الا اذا أخطأ

(١) نقض ١٢/٤/١٩٣٠. مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ١١٦، ص ١١٣٤ •

(٢) الاستاذ على بدوى ص ٢٢٨ هامش ١١ ، الدكتور محمود محمود مصطفى

رقم ٢٠٦ ص ٢٠٧ •

في تحديد عناصره وأحكامه ، اذ يكون للمحكمة أن تردده الى التحديد الصحيح .

ويلتزم قاضى الموضوع بأن يثبت في حكمه بالادانة من أجل الشروع توافر القصد المتجهة الى الجريمة ، أى أن يبين في حكمه أن المتهم كان يقصد ارتكاب الجريمة التى يعده شارعا فيها والا كان حكمه قاصر التفسير ومحلا للنقض ، ولكن لا يشترط أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائى وأن يذكره بلفظه اذا كان الثابت من مدونات الحكم أنه خلص في بيان كاف الى توافره^(١) .

٣ - وقف التنفيذ أو خيبة أثره

يفترض الشروع المعاقب عليه عدم اتمام الجريمة ، وهذا ما يميز بين الشروع والجريمة التامة . وقد سبق أن بينا أن في الجريمة التامة يستكمل المكون المادى كل عناصره ، في حين في جريمة الشروع يتخلف منه النتيجة الاجرامية . وتحديد ما اذا كانت الجريمة تامة أم تقتصر النشاط الاجرامى على مجرد الشروع يقتضى الرجوع الى نص القانون الخاص بالجريمة واستخلاص الكيفية التى يحدد بها عناصر المكون المادى ، وبصفة خاصة تحديد الواقعة التى تعد نتيجة اجرامية بالنسبة لهذه الجريمة ، ثم تطبيق ذلك على سلوك الجانى وآثاره لبيان ما اذا كانت النتيجة قد تحققت أم لم تتحقق . ولا يمكن وضع قاعدة عامة في هذا الشأن لأن كل جريمة تختلف عن الأخرى . ولكن بالنسبة لجريمة القتل ، فلا تتم هذه الجريمة الا بوفاة المجنى عليه ، فان لم تتحقق هذه النتيجة فالجريمة في مرحلة الشروع أيا كانت خطورة الاصابات .

وعدم تمام الجريمة يرجع الى أحد أمرين : اما وقف الأفعال المؤدية اليها ، واما لأن هذه الأفعال لم توصل الى تحقيق النتيجة المطلوبة منها . وكل من الحالتين يحتمل صورتين : صورة يكون فيها وقف التنفيذ أو خيبة

(١) نقض ١٦/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٥٢٥ .

أثر الفعل راجعة الى تدخل الجانى بإرادته ، بأن يعدل باختياره عن الجريمة ، وصورة تقف فيها الأعمال التنفيذية أو يخيب أثرها برغم إرادته ، ولا يكون الفعل شروعا الا فى الصورة الأخيرة •

وستحدث عن الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة ، ثم نتحدث عن العدول الاختيارى •

الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة

تكون الجريمة موقوفة اذا كان الجانى لم يتم الأفعال اللازمة لوقوعها بسبب خارج عن إرادته ، كأن يحاول قتل المجنى عليه وعند ما يهم بأعمال السلاح فيه يتدخل آخر فيعطل حركته ويمنعه عن اتمام فعله . أما الجريمة الخائبة فهى التى يقوم فيها الجانى من جانبه بالأعمال التى من شأنها احداث الجريمة ولكنه يخفق فى تحقيق غرضه ، كما لو أطلق شخص على آخر عيارا ناريا قاصدا قتله فلا يصيبه أو يصيبه فى غير مقتل ، أو يدس له مادة سامة فى طعامه فيتناوله المجنى عليه ولكنه يسعف بالعلاج فلا يموت •

وبرغم اختلاف الصورتين فان القانون يسوى بينهما فى الحكم ويعيد الجانى فيهما شارعا متى كان وقف الأفعال أو خيبة أثرها لسبب لا دخل لإرادته فيهما (م ١٤٥/١ من قانون العقوبات) •

العدول الاختيارى عن اتمام الجريمة

لا شروع اذا عدل الجانى باختياره عن اتمام الجريمة • وعلة ذلك أن المشرع رأى من حسن السياسة أن يفسح للجانى المدى ليراجع نفسه ويعدل عما تورط فيه ، لما قدره من أن منع الجريمة أولى من العقاب عليها بعد وقوعها •

وعدول الجانى عن اتمام الجريمة باختياره يكون فى الغالب فى صورة الجريمة الموقوفة بأن يوقف بإرادته الأعمال التنفيذية للجريمة • كأن يقدم على قتل شخص وبعد أن يتمكن منه يخلى سبيله فلا يقضى عليه •

على أن العدول الاختياري قد يكون في صورة الجريمة الخائبة بأن يعمل على تخيب أثر فعله بنفسه أي يفسد آثار عمله السابق • كأن يحاول قتل آخر اغراقا وبعد أن يلقيه في الماء يغدل عن قصده ويبادر الى انتشاله ، أو يحاول قتله بالسم وبعد أن يتناول المجرى عليه المباداة المقاتلة يبادر المجرى الى اسعافه بترياق يبطل أثر السم • وهذه الصورة أقل من سابقتها احتمالا ، لأنها تستلزم أن يكون عمل المجرى في سبيل الجريمة مما يمكن تداركه بعد وقوعه وقبل أن ينتج أثره حتى يكون لسعيه في منع نتيجته أثر • فإذا كان عمله متدارك وكان كافيا بذاته لاحداث الجريمة المقصودة ولكن خاب أثره لظروف خارجة عن ارادة الفاعل فإنه يعد شارعا في الجريمة • ولا يجدي في هذه الحالة عدوله عن معاودة السكره • فمن يطلق على آخر عيارا نازيا بقصد قتله ويخطئه يعد شارعا ، ولو لم يطلق غيره مع تمكنه من ذلك ، لأن عدوله يكون متأخرا إذ أن الشروع قد تم بخيبة فعله • والعدول المانع من الشروع هو الذي يكون قبل تمام الجريمة سواء في صورتها الكاملة أم في صورة الشروع فيها (١) •

كما لا يجدي المجرى أن يعمل على اصلاح أثر الجريمة ، كأن يحاول استعاف المجرى عليه أو نقله الى المستشفى للعلاج ، وغاية ما يمكن أن يكون له من أثر أن يكون عاملا في تخفيف العقاب في الحدود القانونية •

متى يكون العدول اختياري

يكون العدول اختياري اذا كان راجعا لمحض ارادة المجرى بأن يغدل من تلقاء نفسه عن المضي في الجريمة أو يقوم بدافع من نفسه على تعطيل أثر فعله • وفي تعبير آخر يكون العدول اختياري اذا لم تكن ثم عوامل خارجية مستقلة عن شخص الفاعل أثرت عليه ووجهت ارادته الى عدم اتمام الجريمة • فالعدول الاختياري يفترض أن الفاعل يستطيع اتمام

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٣٤٣ •

الجريمة ولكنه لا يريد ذلك بإرادته الحرة • ولا يعتد القانون باللبواعث
التي تخمل على العدول الاختياري ، فقد تكون الاشفاق على المجرى عليه
أو الرغبة في احترام القانون أو تعاليم الأخلاق أو الدين وقد تكون
خشية مقاومة المجرى عليه أو التعرض للقبض والمحاكمة • ولا عقاب
في حالة العدول الاختياري •

ولا يكون العدول اختياريًا إذا اعترض الجاني قوة خارجية عطلته
عن اتمام عمله أو خيبت أثر فعله برغم إرادته • فإرادة الفاعل هنا
لم تكن حرة في العدول بل كان ثمرة إكراه مادي أو معنوي ، مثال ذلك
أن يتعرض الجاني لمقاومة المجرى عليه فيعجز عن التغلب عليه أو أن يتدخل
شخص لوقف نشاط الجاني كشرطي يقبض عليه أو شخص يناصر المجرى
عليه في مقاومته أو يهدده بشر جسيم إذا استمر في تنفيذ جريمته •
وحكم العدول غير الاختياري لا يثير شكًا إذ يوقع العقاب على الرغم منه •
وتبدو الصعوبة في الصورة التي يكون فيها العدول مختلطًا من
حيث طبيعته فيكون فيه جانب اختياري وجانب غير اختياري ، كما
لو عرضت للفاعل واقعة خارجية أثرت على تفكيره وإرادته وجعلته يقف
في نشاطه الإجرامي والفرض أنه إذا لم تعرض هذه الواقعة ما كان
يعدل عن الجريمة ، مثال ذلك أن يصوب الجاني سلاحه نحو المجرى
عليه ولكنه قبل أن يطلقه سمع ، أو توهم أنه سمع ، وقع أقدام تقترب
منه ، أو نظر ، أو توهم أنه نظر ، شخص يقترب منه فتوقف ولم يطلق
النار • وهذه الصورة في الواقع تجمع بين معنى الاختيار ومعنى
الاضطرار • فهي تقترب من الأسباب الاختيارية من حيث أن إرادة
الفاعل هي السبب المباشر الذي وقف التنفيذ ، ولكنها تختلف عنها من
ناحية وجود حادثة خارجية أثرت في إرادة الفاعل ودفعته إلى ترك العمل •
والرأي الراجح^(١) والذي نؤيده في هذه الصورة هو إلحاق العدول

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى ص ٣٠٩ ، الدكتور رمسيس بهنام ص
٧٣٨ ، الدكتور مأمون سلامة ص ٣٤٧ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد
ص ٢٤٥ ، الدكتور محمود نجيب جسنى ص ٣٨٨ •

المختلط بالعدول غير الاختياري من حيث توقيع العقاب ، اذ العدول المعفى من العقاب هو العدول الاختياري المحض ، ولا يكون كذلك كلما اعتقد الجاني — ان خطأ أو صوابا — بقيام طارئ خارجي عطل عمله ودعاه الى ترك الجريمة •

أثر العدول الاختياري

يترتب على العدول الاختياري عدم توقيع العقاب من أجل الشروع في الجريمة التي كان الجاني يقصدها • ولكن ذلك لا يمنع من مسئولية الجاني عما يكون قد ارتكبه من الأفعال السابقة للعدول اذا كان القانون يعاقب على هذه الأفعال ذاتها • اذ ليس مقبولا أن يتخلص الجاني من عقاب جريمة لمجرد أنه فشل في ارتكاب جريمة أخرى أشد منها • فاذا بدأ الجاني في تنفيذ القتل ضربا ثم عدل باختياره عن اتمامه فلا عقاب عليه باعتباره شارعا فيه ، ولكن يعاقب باعتباره مرتكبا جريمة جرح أو ضرب اذا ترتب على فعله مساس بسلامة جسم المجنى عليه • واذا بدأ الجاني في تنفيذ جريمة قتل بالسسم ثم خيب باختياره وارادته أثر فعله باعطاء المجنى عليه ترياقا فلا عقاب عليه باعتباره شارعا في جريمة قتل بالسسم ولكنه يعاقب باعتباره مرتكبا جريمة اعطاء مواد ضارة •

سلطة القضاء في اثبات ايقاف تنفيذ الفعل أو خيبة أثره

القول بأن تنفيذ الجريمة قد أوقف أو خاب أثره ، وتحديد ما اذا كان مرجع ذلك الى ارادة الجاني فينتفى الشروع المعاقب عليه ، أم الى أسباب غير ارادية على نحو يتوافر به الشروع • كل ذلك متعلق بالوقائع ويفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض • ولكن يلتزم القاضي — اذا أراد ادانة المتهم بالشروع — بأن يثبت في حكمه أن ايقاف التنفيذ أو خيبة أثره يرجع الى أسباب غير ارادية ، فان لم يفعل كان حكمه قاصرا في التسبيب • ومرجع ذلك أن من الأركان الجوهرية في الشروع أن يقف التنفيذ أو يخيب أثره لسبب لا دخل لارادة الفاعل فيه فلا بد أن ينص الحكم على هذا الركن • ومع ذلك ليس

من الضروري أن ينص الحكم على ذلك بعبارة صريحة مادامت الوقائع الثابتة به مشتملة في ذاتها على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد خاب الظروف خارجة عن ارادة المتهم (١) .

ولما كان القانون يضع بواعث العدول الاختياري على قدم المساواة ويقرر كذلك حكما واحدا لكل حالات الايقاف أو الخيبة التي لا ترجع الى ارادة الجاني فان قاضي الموضوع لا يلتزم ببيان ذلك ولا يقبل فيه جدلا أمام محكمة النقض (٢) .

المبحث الثالث

الجريمة المستحيلة

تعريف الجريمة المستحيلة

تعنى الجريمة المستحيلة حالة ما اذا لم يكن في وسع الجاني - في الظروف التي أتى فيها فعله - أو في وسع شخص آخر مكانه أن يحقق النتيجة الاجرامية . والجريمة المستحيلة هي أشبه بالجريمة الخائبة بل هي صورة من صورها باعتبار أن الجاني قد أتى كل نشاطه وعلى الرغم من ذلك لم تتحقق النتيجة . ولكن تتميز الجريمة المستحيلة بأن أسباب الخيبة فيها كانت مقدرة من قبل أي كانت قائمة وقت اقتراف الفعل ، فهي ليست عارضة .

وأهم أمثلة للجريمة المستحيلة أن يطلق شخص الرصاص على آخر بنية قتله فاذا به ميت من قبل ، أو أن يحاول شخص قتل آخر فيستعمل لذلك مادة غير سامة معتقدا أنها سامة أو يستعمل مادة سامة ولكن بكمية قليلة لا تكفي لحدوث الوفاة ، أو اذا أراد شخص قتل آخر فيطلق عليه بندقية فارغة من غير علم منه .

وقد ثار البحث فيما اذا كان الجاني يسأل فيها بوصف كونه شارعا

(١) انظر نقض ١٢/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٤٦ ص ٤٥ .
(٢) نقض ١٢/٥/١٩٣٢: سالف الذكر ونقض ١١/٢٥/١٩٥٢ مجموعة احكام محكمة النقض س ٤ رقم ٦٦ ص ١٦٣ .

في الجريمة أو لا يسأل • ووجه الاشارة أن القانون يعاقب على الجريمة الخائبة في الظروف العادية لأن الجاني أقدم على فعل يهدد بخطر جدى ، وهو ما لا يوجد في حالة الاستحالة ، وان نصوص القانون اذ تذكر من صور الشروع صورة الجريمة التي يخيب فيها أثر الفعل لأسباب لا دخل لارادة الجاني فيها ، فانما تواجه صورة احتمالية للاخفاق ، وهو ما لا يصدق على صورة الاستحالة ، لأن الاخفاق فيها أكيد •
ويلاحظ أن المسألة لا تثار الا اذا كان الجاني يجهل سبب الاستحالة عند ما أقدم على الفعل ، والا فلا جريمة لانتهاء القصد ، لأن من يقوم على عمل يعلم مقدما استحالاته يكون عابثا وليس قاصدا الجريمة •

الآراء المختلفة بصدد الجريمة المستحيلة

هناك عدة آراء مختلفة في الفقه يدور الجدل فيها حول معرفة ما اذا كانت الجريمة المستحيلة تلحق بالجريمة الخائبة فيكون لها عقابها باعتبارها صورة للشروع ، أم أن الاستحالة تحول دون تدخل الشارع بالعقاب •
وجميع هذه الآراء تدور في فلك المذهب المادى (الموضوعى) والمذهب الشخصى • وسنعرض بايجاز لهذه الآراء حتى يمكن التعرف على موقف القضاء منها (١) •

الرأى الأول : لا شروع في حالة الاستحالة •

فحوى هذا الرأى أن الشروع لا يتصور في حالة الاستحالة وأصحاب هذا الرأى هم أنصار المذهب المادى الذين يستلزمون في الشروع أن يبدأ الجاني تنفيذ الفعل المكون للجريمة ذاتها • ويستند هذا الرأى على حجة منطقية ، هى أن البدء في تنفيذ فعل يقتضى امكان حدوثه ، ومادام تنفيذ الجريمة مستحيلا فلا يمكن القول بامكان البدء في تنفيذها،

(١) راجع تفصيل المذهب المادى والمذهب الشخصى والآراء المتفرعة عنهما بصدد الجريمة المستحيلة • السعيد مصطفى السعيد ص ٢٣٥ وما بعدها، وراجع المقارنة بين الآراء المختلفة في مشكلة الجريمة المستحيلة • محمود نجيب حسنى ص ٣٨٠ وما بعدها •

لعدم تصور البدء في تنفيذ المستحيل ، وبذلك يكون عمل الجاني مجرد اعلان عن قصد جنائي ، وهذا وحده لا يكفي لتكوين الشروع .

ويستندون أصحاب هذا الرأي على حجة مستمدة من المادة ٣٠١ من القانون الفرنسي (المقابلة للمادة ٢٣٣ من قانون العقوبات المصري) التي تنص على أن يكون القتل « بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا » ويستنتجون من النص أن الشروع في هذه الجريمة لابد أن يكون باستعمال مواد سامة بطبيعتها . ويقولون أن هذا تطبيق لقاعدة عامة ، وهي ضرورة أن تكون الوسيلة التي تستعمل في الجريمة مؤدية بطبيعتها الى الغرض المقصود ، وتطبيقها في الشروع يؤدي الى عدم العقاب حيث تكون الوسيلة غير منتجة أو غير كافية .

ولقد أخذ على هذا الرأي تطرفه فهو يؤدي الى عدم العقاب في حالات كثيرة يكون فيها تنفيذ الجريمة المقصودة مستحيلا، ومع ذلك يكون من مصلحة الأمن مؤاخذه الفاعلين فيها لما في الأعمال المرتكبة من خطورة جدية على حقوق الأفراد والمجتمع . فمن يستعمل في قتل المجنى عليه مادة سامة ولكن بكمية تقل قليلا عما كان كافيا لاحداث الوفاة لا يوقع عليه عقاب على الرغم من أن فعائه في حد ذاته خطير وأن المجنى عليه كان مهددا بخطر حقيقي لم تنقذه منه غير المصادفة البحتة .

ثم ان التمشي مع هذا الرأي يؤدي الى عدم العقاب على كل جريمة خائبة لأنها في الواقع تصبح مستحيلة في الظروف التي وقع فيها الفعل أو بالكيفية التي ارتكب بها^(١) وهو ما يتعارض مع نص القانون الذي يذكر الجريمة الخائبة باعتبارها من صور الشروع المعاقب عليه (أنظر المادة ٤٥ عقوبات) ومن أجل ذلك هجر هذا الرأي نهائيا ولم يبق في الفقه الحديث من يؤيده .

الرأي الثاني : التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية
لقد حاول أنصار المذهب المادي تفادي الاعتراضات المتقدمة ،

(١) على بدوي ص ٢٤٣ .

ففرقوا بين نوعين من الاستحالة : الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وقالوا أن النوع الأول هو الذى يمتنع العقاب فيه بخلاف النوع الثانى . والفرق بين النوعين هو أن فى حالة الاستحالة النسبية يكون المجنى عليه معرضا لخطر جدى لا يقيه منه الا مجرد المصادفة ، وأما فى حالة الاستحالة المطلقة فلا خطر اطلاقا لأن الجريمة خائبة مهما كانت الظروف والملابسات .

والاستحالة بنوعيتها قد ترجع الى موضوع الجريمة وقد ترجع الى الوسائل المستعملة فيها .

فالاستحالة المطلقة من حيث الموضوع تكون اذا عدم موضوع الجريمة ، كاطلاقه عيار نارى على شخص بقصد قتله فاذا به ميت من قبل ، وتكون من حيث الوسيلة اذا كانت لا توصل مطلقا الى الغرض المطلوب . كمن يطلق بندقية على آخر بقصد قتله ويتبين أنها أفرغت من غير علم منه أو يضع فى طعام آخر مادة غير مضرّة اعتقادا منه بأنها سامة بقصد قتله . فاطلاق البندقية الفارغة ووضع المادة غير المضرّة لا يمكن أن يترتب عليهما الموت بأية حال .

والاستحالة النسبية من حيث الموضوع تكون اذا كان موضوع الجريمة موجودا ، واكتملت فيه الصفات المطلوبة ، ولكن فى غير المكان الذى ظن الجانى أنه فيه . كمن يطلق عيارا ناريا على سرير شخص بقصد قتله اعتقادا منه بأنه نائم به ويتبين أنه فى مكان آخر . وتكون من حيث الوسيلة اذا كانت الوسيلة المستعملة من شأنها احداث الجريمة ولكنها لم توصل اليها لجهل الجانى كيفية استخدامها أو لظروف طارئة . كمن يضع لآخرا فى طعامه قدرا من السم أقل مما يلزم لقتل الانسان ، أو يطلق بندقية على آخر بقصد قتله فلا يخرج المقذوف لعدم اشتعال البارود . أو يلقي بقنبلة على جمع من الناس دون ازالة صمامها .

على أن هذا رأى لم يسلم من النقد ، فهو ان كان يؤدى الى نتائج عملية مقبولة فانه من الوجهة النظرية والمنطقية غير مقبول .

فالتفرقة بين نوعي الاستحالة ليس لها وجه ولا يوجد لها ضابط ، ذلك أن الجريمة إما أن تكون ممكنة وإما أن تكون مستحيلة ، ولا يهم البحث في سبب الاستحالة مادامت النتيجة واحدة في جميع الحالات ، هذا فضلا عن أن الجريمة في حالة الاستحالة التي يصفونها بالنسبية ، بظروفها التي وقعت فيها ، ليست أقل استحالة منها في حالة الاستحالة التي يصفونها بالمطلقة .

الرأى الثالث : التفرقة بين الاستحالة المادية والاستحالة القانونية .

يفرق هذا الرأى بين الاستحالة المادية والاستحالة القانونية ، ويقولون بعقاب المشروع في الحالة الأولى وامتناعه في الحالة الثانية . ويقوم هذا الرأى على أنه لا يوجد في القانون ما يمنع من العقاب على المشروع في الجريمة التي يستحيل تنفيذها ، ولكن بشرط أن تكون العناصر المكونة للجريمة المشروع فيها بحسب تعريفها القانوني غير مفقودة على الأقل ، فإذا تخلف ركن من أركانها الضرورية انتفت الجريمة قانونا فلا يتصور فيها المشروع . ففي جريمة القتل يشترط القانون أن يكون المجنى عليه إنسانا على قيد الحياة ، فلو أطلق شخص عيارا على آخر بقصد قتله فاذ به ميت من قبل لا يكون شارعا في القتل قانونا ، وكذلك في جريمة القتل بالسم يشترط القانون أن يقع بجواهري يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا ، فمن يضع لآخر في طعامه مادة غير سامة معتقدا أنها سامة بقصد قتله لا يعد شارعا في القتل بالسم لتخلف هذا الركن القانوني ، وهو أن تكون المواد المستعملة في الجريمة سامة .

أما الاستحالة المادية فهي ترجع إلى ظروف مادية جعلت الجاني لا يستطيع تحقيق النتيجة الإجرامية التي يهدف إليها ، وهي ظروف خارجية طارئة ، فإذا أظهر الفاعل غرضه بأفعال قريبة من الجريمة التي ينوي ارتكابها ، وكانت الجريمة ممكنة الوقوع قانونا ، ولكنها لم تتحقق بسبب مادي خارج عن إرادة الفاعل ، فلا ينجو من العقاب بل يعاقب على شروعه في ارتكاب الجريمة .

وقد أخذ على هذا الرأي أنه صورة ثانية من الرأي السابق الذى يفرق بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية على الأقل فيما يتعلق بالاستحالة التى ترجع لموضوع الجريمة • فمن يطلق عياراً على شخص فى المكان الذى اعتاد الوجود فيه ويتصادف غيابه عنه يعد شارباً ، وهو كذلك فى رأى الذى يقول بالاستحالة النسبية ، ومن يطلق النار على شخص يحسبه حياً يقصد قتله فإذا به ميت من قبل لا يعاقب وهو ذات رأى الذى يقول بالاستحالة المطلقة •

ومع ذلك فإن رأى الذى يفرق بين الاستحالة المادية والاستحالة القانونية يمتاز عن سابقة بأنه لا يعتبر أية استحالة ترجع الى الوسائل التى تتبع لتنفيذ الجريمة مانعاً من العقاب على الشروع فيها مادامت الجريمة فى ذاتها ممكنة الوقوع قانوناً • فلا يهم كون هذه الوسائل تؤدى بطبيعتها الى اتمام الجريمة أو لا تؤدى ، ما دام الفاعل قد عمل على تنفيذ الجريمة بأفعال مقاربة لها • إلا اذا استلزم القانون وقوع الجريمة بوسيلة معينة فعندئذ تدخل الوسيلة فى أركان الجريمة قانوناً ويسرى فى شأنها حكم الاستحالة القانونية •

الرأى الرابع : العقاب فى كل أحوال الاستحالة •

أصحاب هذا رأى هم أنصار المذهب الشخصى والذى يرفض كل تفرقة بين حالات الاستحالة • ويرون العقاب عليها كافة • فيكفى لأن يعد الجانى شارباً أن يرتكب من الأفعال ما يدل على خطورته واتجاهه الى الجريمة ، ولو كانت هذه الأفعال خارجة عن ركنها المادى ، ومادمتنا قد خرجنا عن الأفعال الداخلة فى تكوين الجريمة فى تقدير الشروع فلا محل للبحث فى امكان وقوع الجريمة أو عدم امكانها ، لأن ذلك قدّر زائد عما يقتضيه وصف الشروع ، وعلى ذلك يكفى أن تكون الجريمة ممكنة الوقوع فى تقدير الجانى بالوسيلة التى لجأ اليها أو فى الظروف التى باشر فيها نشاطه • ولا يهم بعد ذلك أن تكون ممكنة الوقوع أو مستحيلة ، وما اذا كانت استحالتها مطلقة أو نسبية ، مادية أو قانونية •

ولا يرى أنصار هذا المذهب حالات تخرج عن دائرة العقاب
الا حيث يتضح أن الوسيلة التي التجأ اليها الجاني تدل على سذاجته
ولا خطر فيها ، كمن يحاول القتل عن طريق السحر ، اذ السذاجة تعنى
انعدام الخطر على الحق وانتفاء علة العقاب على الشروع .

وهذا الرأي يقابل المذهب المادى فى تطرفه ، فهو وان كان يؤدى
الى العقاب فى الحالات التى يبدو فيها خطر الجانى بما يستأهل تدخل
القانون ، مما تقتصر عن تحقيقه المذاهب الأخرى ، فقد أخذ عليه
أن فيه اسرافا فى العقاب لا يتفق مع الغرض منه وحكمته . فهو يؤدى
الى العقاب على الشروع فى جرائم وهمية لا وجود لها الا فى مخيلة
المتهم ، كمحاولة قتل ميت ، فالحق محل الجريمة لا وجود له فى الحقيقة
والواقع . ومع ذلك فالعقاب فى هذه الصورة المتطرفة لا تأباه فكرة
الشروع القائمة على خطورة الجانى وسعيه الجدى فى سبيل الجريمة ،
فاذا كانت الجريمة وهمية فى الواقع فهي ليست كذلك فى نظره هو وقت
أن ارتكب الفعل ، فخطورته يقينية .

اتجاه القضاء المصرى

يبدو أن الاتجاه العام للقضاء المصرى هو ترجيح رأى القائل
بالتفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية والعقاب على الثانية
دون الأولى ، فقد قررت محكمة النقض أنه « لا تعتبر الجريمة فى عداد
الجرائم المستحيلة الا اذا لم يكن فى الامكان تحقيقها مطلقا كأن تكون
الوسيلة التى استخدمت فى ارتكابها غير صالحة البتة لذلك ، أما اذا
كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج
عن ارادة الجانى فانه لا يصح القول بالاستحالة » (١) . كما قررت
أنه « متى كانت المادة المستعملة للتسميم صالحة بطبيعتها لاجداث
النتيجة المتغاد فلا محل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى

(١) نقض ٢٠٢/٥/١٩٧٠ س ٢٠١ ص ٧٦٠، نقض ١٩٦٥/٣/٢٩ س ١٦ ص ٣٠٨

القول بهذه النظرية الا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقا لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها» (١) •

ويعنى ذلك أن القضاء يقر نظرية الجريمة المستحيلة اذا لم يكن في الامكان تحقق الجريمة مطلقا • سواء أرجع ذلك الى انعدام الغاية أو عدم صلاحية الوسيلة ، أما حيث يكون عدم الامكان نسبيا كما لو كانت المادة المستعملة في القتل تؤدي في بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها فان العقاب على الشروع يكون متعينا •

وتطبيقا لذلك قضى بالعقاب على الشروع في التسميم اذا كانت المادة المستعملة قد أعطيت بكمية غير كافية لاجداث الوفاة أو كان مذاقها السيئ حائلا دون تناول المجنى عليه الكمية الكافية منها (٢) • وقضى بالعقاب كذلك على الشروع في التسميم عن طريق وضع زئبق في أذن المجنى عليه على الرغم من أن هذا الفعل لا يؤدي الى حدوث الوفاة الا اذا كانت بالأذن جروح وهو ما لم يكن متحققا في حالة المجنى عليه (٣) •

والى جانب هذا الاتجاه العام للقضاء فتمة أحكام قليلة قررت العقاب على صور من الاستحالة المطلقة كمحاولة التسميم باستعمال مادة غير ضارة (٤) أو محاولة القتل عن طريق سلاح غير صالح لاجراج المقسذوف (٥) •

المبحث الرابع عقاب الشروع

قواعد عامة

القاعدة العامة أن جميع الجنايات يعاقب على الشروع فيها ما لم

(١) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة ج ٢ رقم ٣٥٤ ص ٥٦٩ •

(٢) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ سالف الذكر •

(٣) نقض ١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٥٧ ص ٤٥٨ •

(٤) نقض ١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ رقم ١٨ ص ٣٩ •

(٥) نقض ١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٤٧ ص ٥٣١ •

يقضى القانون على خلاف ذلك^(١) (م ٤٦ عقوبات) أما الجرح فلا عقابه على الشروع فيها الا اذا نص القانون على خلاف ذلك (م ٤٧ عقوبات) .
فقد نصت المادة ٤٦ على أنه « يعاقب على الشروع في الجنايات بالعقوبات الآتية الا اذا نص القانون على خلاف ذلك :

• بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام .
• بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال المؤبدة .
• بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .
• بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس اذا كانت عقوبة الجناية السجن »^(٢) .

ونصت المادة ٤٧ على أنه « تعين قانونا اللجنة التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع » .

والذى يعنينا فى هذا المقام هو عقاب الشروع فى الجنايات باعتبار أن القتل العمد — موضوع هذا الكتاب — يدخل فى عداد هذه الجنايات .

ويلاحظ من المادة ٤٦ سالفه الذكر أن عقوبة الشروع فى الجرائم المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة هى العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة التامة ، وأما فيما يتعلق بالجرائم المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة ، فقد وجد المشرع أن الفرق بين هذه العقوبة والعقوبة التالية لها ، وهى السجن ، كبير ، مع أن الفرق بين الجريمة التامة والشروع فيها ليس الا فرقا عرضيا ناشئا عن اختلاف فى النتيجة لا فى

(١) مثال ذلك جنایات الاجهاض فقد نصت المادة ٢٦٤ عقوبات على انه « لا عقاب على الشروع فى الاسقاط » .

(٢) الفقرة الاخيرة من المادة معدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت تبسطة التعديل « بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الاقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن » .

المسئولية الأدبية ، ومن أجل ذلك جعل للقاضي أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الأشغال الشاقة لمدة لا يمكن أن يزيد أقصاها على نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت ، وبذلك يكون في استطاعة القاضي أن يحكم بالأشغال الشاقة على من يستحقها ، كما أنه من جهة أخرى يجوز له أن يحكم بعقوبة السجن .

وكذلك الشأن في الجرائم المعاقب عليها بالسجن ، فقد رأى المشرع أن العقوبة التالية وهي الحبس (وأقصاها ثلاث سنوات) قليلة . ومن أجل ذلك أوجد القانون مع عقوبة الحبس عقوبة أخرى أشد منها وهي السجن مدة لا تزيد على نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة . والمقصود بذلك افساح مجال التقدير للقاضي حتى يوقع العقوبة التي يراها ملائمة . مع ملاحظة أن تطبيق العقوبات الواردة في المادة ٤٦ عقوبات لا يمنع من تخفيضها باستعمال الرأفة طبقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات . والشروع في جناية هو بدوره جناية ، اذ يقرر له القانون عقوبة الجناية ، سواء أقررها وحدها أم قررها الى جانب عقوبة الجنحة ، فاذا وقع القاضي عقوبة الحبس من أجل شروع في جناية ، فهذا الشروع جناية على الرغم من ذلك ، لأن القانون يقرر له عقوبة السجن الى جانب عقوبة الحبس ، والعبرة في تحديد نوع الجريمة بأشد العقوبات المقررة لها .

عقوبة الشروع في القتل

القتل العمد سواء في صورته البسيطة أو المشددة يتصور فيه الشروع لأنه من عداد الجنايات . حتى القتل الذي يقع بطريق الترك أو الامتناع يتصور فيه الشروع أيضا كالأم التي تمتنع عن ارضاع طفلها يوما أو أياما بقصد قتله ثم يكشف الأمر فينقذ من الموت .

ومن شرع في قتل غمد بسيط (م ٢٣٤ / ١ عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن . لأنه عقوبة الجريمة التامة هي الأشغال الشاقة المؤبدية أو المؤقتة .

ومن شرع في قتل عمد مع سبق الاصرار أو المترصد (م ٢٣٠ عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة • لأن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام •

ومن شرع في قتل عمد على الجرحى أثناء الحرب (م ٢٥١ مكرر عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة • لأن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام •

ومن شرع في قتل عمد مقترن بجناية (م ٢٣٤/٢١ عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، لأن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام •

ومن شرع في قتل عمد مرتبط بجناية أو جنحة (م ٢٣٤/٢ عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة ، لأن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة •

ومن شرع في قتل بالتسميم (م ٢٣٣ عقوبات) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، لأن عقوبة الجريمة التامة هي الاعدام •

أما جنحة القتل الخاصة بقتل الزوج زوجته حال تلبسها بالزنا (م ٢٣٧ عقوبات) فلا عقاب على الشروع فيها • إذ أن العقاب على الشروع في جنحة رهن بوجود نص خاص يقرر مبدأ العقاب ويحدد مقداره ولا وجود لهذا النص في هذه الحالة •

تطبيقات قضائية

متى يعتبر المتهم شارعا في ارتكاب جريمة

● ان الشروع في عرف المادة ٤٥ من قانون العقوبات الأهل هو « البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها » فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة ، بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤد

اليه حتما ، وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذى باشره الجانى هو الخطوة الأولى فى سبيل ارتكاب الجريمة ، وأن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة مادام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

(جلسة ٢٩/٤/١٩٣٤ طعن رقم ١٦١١ سنة ٤ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ١ ص ٧٨٠ ، طعن رقم ١٩٤٣/٥/٣١ طعن رقم ١٣٤٣ سنة ١٣ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٢ ص ٧٨٠) .

● لا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي لاعتبار الشروع قائما وفقا لنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات أن يبدأ الجانى بتنفيذ فعل ما سابق على تنفيذ الركن المادى وهؤد اليه حالا ومباشرة .

(طعن رقم ٩٩٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٠/٤/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩١٩ ، طعن رقم ١٣١٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٩٥٤) .

● اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر معه ، فالمتهم يكون مسئولا عن جناية الشروع فى قتل المجنى عليهما الاثنى مادام العيار الذى أصابهما كان مقصودا به القتل ، ولا يهم اذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل فى الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

(جلسة ٧/٤/١٩٤١ طعن رقم ٩٢٨ سنة ١١ ق . مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦ ص ٩٥١) .

● متى كانت الواقعة التى أثبتتها الحكم هى أن المتهم وأخاه أطلقا على رجال القوة عدة أعيرة نارية بقصد قتلهم فأصاب أحد هذه الأعيرة احدا منهم فأرداه قتيلا ولم تصب الأعيرة الأخرى أحد لظروف خارجة عن ارادة المتهم ، فهذا مفاده أن عدة أفعال متميزة وقعت ، أحدها

يكون جنائية قتل تامة والأخرى تكون جنائية الشروع في قتل وذلك بالنسبة الى كل من المتهمين •

(جلسة ١٢/٣/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٥٠٠ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٧ ص ٩٥١) •

● متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارين بقصد ازهاق روحه وأن ذلك منهما كان تنفيذا للجريمة التي اتفقا على مقارفتها ويقصد الوصول الى النتيجة التي أرادها ، أي أنهما قصدا بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة ، فان هذا يكفي لقيام الشروع في القتل ، ولا يكون هناك محل لما يثيره الطاعنان من جدل حول السبب الذي من أجله خاب أثر الجريمة ، وما اذا كان هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ، كما قال ، أو عدم أحكام الرماية ، كما يقول الطاعنان • اذ أنهما لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع الى عدولهما باختيارهما عن اتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع •

(جلسة ٢٥/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٩٦١ سنة ٢٢٣ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٨ ص ٩٥١) •

تقدير ما اذا كان عدول الجاني عن اتمام جريمته اراديا أم خارجا عن ارادته • موضوعي •

● ان تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة هي ارادية أم خارجة عن ارادة الجاني ، هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض • فاذا كان الثابت بالحكم أن الجاني عزم على قتل المجنى عليه وهو نائم فوضع كمية من مادة السبرتو على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد القائها على الفراش لاشعال النار فيه ، واستيقظ المجنى عليه على أثر ذلك فأطفأ الجاني النار وهرب ، وقررت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن اتمام جريمته لم يكن اراديا بل كان لسبب خارج عن ارادته وهو استيقاظ المجنى عليه وخشية الجاني من ضبطه متلبسا بجريمته ، فذلك تقدير موضوعي مقبول

عقلا ، ولا معقب عليه لمحكمة النقض •

(جلسة ١٧/٦/١٩٣٥ طعن رقم ٨٨٨ سنة ٥٠ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ٣ ص ٧٨٠)

تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره •

موضوعي

● ان تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجنائي أو خيبة أثره ، متعلق بالوقائع ، ولا رقابة فيه لمحكمة النقض على قاضي الموضوع ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن المتهم وزميله أطلقا على المجنى عليها عدة أعيرة نارية بقصد قتلها ، ولكن قصدهما خاب لظرف خارج عن ارادتهما ، وهو عدم أحكام الرماية فأنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا معقب عليها فيه •

(جلسة ٤/٦/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٣٤ سنة ١٥ ق • مجموعة القواعد

ج ٢ بند ٤ ص ٧٨١) •

الجريمة المستحيلة •

وضع مادة سلفات النحاس لشخص في ماء أو طعام

● لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لما أعدت له ، أما اذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تتحقق لسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة ، فمتى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء المعد لشرب غريمه متعمدا قتله بها ولم يتم له مقصده ، فإن فعله هذا يكون شروعا في قتل بالبسم ، وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة ، أما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها لما تحدثه من شيء يطردها من جوف من شربها ، فلا يفيد استحالة

ارتكاب الجريمة بها لأنه ظرف خارج عن ارادة الجانى قد يحول دون اتمامها •

(جلسة ١٢/١٢١/١٩٣٨ طعن رقم ٦٣ سنة ٩٩ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥ ص ٧٨١) •

● ان الجريمة لا تعتبر في عداد الجرائم المستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحققا مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التى استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك ، أما اذا كانت الوسيلة صالحة ولكن لم تتحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجانى • فانه لا يصح القول بالاستحالة فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهمه وضعت مادة سامة (سلفات النحاس) في طعام قدمته للمجنى عليها لتأكله قاصدة بذلك قتلها فاسترابت المجنى عليها في الطعام لرؤيتها لونها غير عادى به فامتنعت عن تناوله واحتفظت بجزء منه • ودل التحليل على أن به سما ، فهذا يكفى لتحقيق جريمة الشروع في القتل • أما كون كمية السم التى وجدت بالجزء الذى أجرى تحليله ضئيلة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة ، إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذى وضعت فيه المتهمه السم للمجنى عليها • (جلسة ١٥/٥/١٩٤٤ رقم ١٠٣٢ سنة ١٤٠٩ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٦ ص ٧٨١) •

● ان كون الجريمة مستحيلة معناه ألا يكون في الامكان تحقق تلك الجريمة مطلقا كأن تكون الوسيلة التى استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض ، ولكنه لم يتحقق لظرف آخر ، فلا يصح القول باستحالة الجريمة في هذه الحالة ، فاذا وضع متهم في الماء الذى شرب منه المجنى عليه مادة سامة بطبيعتها من شأنها أن تحدث الوفاة اذا أخذت بكميات كبيرة (وهى وفي هذه القضية مادة سلفات النحاس) ولم يمت المجنى عليه ، فهذا الفعل يعتبر شروعا في قتل اذا اقترن بنية القتل العمد • ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة المستحيلة ، على أساس أن المادة الموضوعه في الماء لا تحدث الوفاة الا اذا أخذت

بكميات كبيرة ، وإن طعمها اللازع يمنع الشارب من تناول كميات كبيرة منها وأن المقيء الذى تحدثه يطردها ، فإن هذه ظروف خارجة عن ارادة المفاعل حالت دون اتمام الجريمة •

(جلسة ١١/٥/١٩٣٦ طعن رقم ١٤٣٧ لسنة ٦ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٣ ص ٩٥٠) •

اطلاق النار من مسافة بعيدة واصابة المجنى عليه اصابة غير قاتلة •

● مادام المحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لأنه أخطأ فى تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذى انتوى قتله بحيث أن قوة المقذوفات التى أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث اصابة قاتلة ، فإن ذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع فى قتل خاب لسبب خارجى عن ارادة الجانى ، لأنه لو لم يخطئ فى تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التى قصدها ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التى تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل الى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا لسبب عدم صلاحية الوسيلة التى استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الهدف الذى قصد أن يصيبه بفعله •

(جلسة ٢٧/٦/١٩٣٨ طعن رقم ١٨٤٧ لسنة ٨ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٤ ص ٩٥١) •

اطلاق الرصاص على سيارة مسرعة فى سيرها •

● اذا كان السلاح صالحا بطبيعته لاحداث النتيجة التى قصدها المتهم من استعماله وهى قتل المجنى عليه ، فإن عدم تحقيق هذا المقصد — اذا كان لأسباب خارجة عن ارادة المتهم — لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل جريمة خائبة • فاطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة فى سيرها

ومعلقة نوافذها • هي شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٥ من قانون العقوبات •

(جلسة ٢١٥/١٢/١٩٣٩ طعن رقم ١٦٨٥ سنة ٩٩ ق • مجموعة القواعد ج ٢ بند ٥ ص ٩٥١) •

استعمال سلاح صالح بطبيعته

● لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منه ، أما اذا كانت تلك الوسيلة تصلح بطبيعتها لذلك ، ولكن الجريمة لم تتحقق بسبب ظرف خارجي عن ارادة الجاني ، فان ما اقترفه يعد شروعا منطبقا على المادة ٤٥ من قانون العقوبات • فإذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبت صلاحيتها الا أن المذوف لم ينطلق منها لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تنح له لاستعمالها ، فان قول الحكم باستحالة الجريمة استدالة مطلقة استنادا الى فساد كبسولة المطلق التي استعمالها المتهم ، هو قول لا يتفق وصحيح القانون •

(طعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٠) •

● لا تعتبر الجريمة مستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل ، أما اذا كانت تلك الوسيلة بطبيعتها تصلح لما أعدت له ولكن الجريمة لم تتفق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة •

(طعن رقم ١٩٨٥ سنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٣٠٨) •

● لا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة الا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك ، أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن

لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة المجانى ، فانه لا يصبح القول بالاستحالة ، فاذا كان الثابت أن الطاعن الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصدا قتله فأصابه في أذنه اليسرى ، ودل التقرير الطبى الشرعى أنه أصيب بجرح سطحي بأعلى صيوان الأذن اليسرى يحدث من عيار نارى أطلق من مثل أى البندقيتين الخرطوش المضبوطتين عيار ١٦ وعيار ١٢ ، وأن كلا من البندقيتين صالحة للاستعمال وأطلقت في وقت يتفق وتاريخ الحادث • فهذا يكفي لتحقيق جريمة الشروع في القتل ، أما كون المجنى عليه لم يصب إلا برشة واحدة فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها ، لأنه ظرف خارج عن ارادة المجانى قد يحول دون اتمامها •

(طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ص ٧٦٠ ، طعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٠ س ٣١ ص ١٠٩٣) •

في عقوبة الشروع في القتل

● تقضى المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بأن عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، كما تقضى المادة ٤٦ منه بأن يعاقب على الشروع في الجنايات بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة ، والمحكمة غير مقيدة في تحديد مدة عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة الا بما نص عليه في المادة ١٤ من قانون العقوبات من عدم جواز النزول بها عن ثلاث سنوات أو مجاوزة خمس عشرة سنة • ومن ثم فإن العقوبة المقررة بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة مدة عشر سنوات - تكون في نطاق العقوبة المقررة قانونا لجرائم الشروع في القتل واحراز السلاح والذخيرة التي دين بهنا •

(طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/١١ س ١٧ ص ١٠٦٩) •

● لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن جريمة الشروع في القتل تعتبر

مستحيلة ، مادامت المحكمة قد دانتها في جريمة القتل العمد مع سبق
الاصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد .

(طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٧٦) .

● لا جدوى من النعى حول حقيقة الوصف القانوني لتهمة الشروع
في القتل مادام أن فعل الاعتداء فيها ، أيا كان وصفه ، هو بذاته قوام
جناية التعدي مع حمل السلاح على الموظفين القائمين على تنفيذ قانون
مكافحة المخدرات موضوع التهمة الثانية ، وطالما أن المحكمة طبقت
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة الى الجريمتين وعاقبت المطعون
ضده بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الثانية .

(طعن رقم ٩٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٩٩) .

● بحسب الحكم ما أثبتته من قيام جريمة قتل المجنى عليه الأول
مع سبق الاصرار والترصد في حق الطاعن كى يستقيم قضاؤه عليه
بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشر سنة ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن
فيما ينعاه على الحكم بالنسبة لجرائم القتل والشروع فيه الأخرى ،
مادام البين من مدوناته أنه طبق نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات
وأوقع على الطاعن عقوبة واحدة عن كافة الجرائم التي دانه بها ،
تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة قتل المجنى عليه الأول . وإذا كان
الحكم قد أثبت مقارفة الطاعن لجرائم القتل العمد والشروع فيه مع
سبق الاصرار فقد وجب مساءلته عنها سواء ارتكبها وحده أو مع غيره ،
ولا يغير من أساس المسؤولية في حكم القانون أن يثبت أن الجاني قد
قل نصيبه في الأفعال المادية المكونة لها أو قام بنصيب أوفى من
هذه الأفعال .

(طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ١١٣٢) .

الفصل السابع

الدفاع الشرعى

الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لصد خطر حال غير مشروع يهدد بالايذاء حقا يحميه القانون ، لأن دفاع الانسان عن نفسه أو ماله ضد ما يتهدده من الأخطار أمر طبيعى توحى به الغريزة ، وله أن يدفع هذا الخطر بكل فعل يكون ضروريا وملائما له حتى ولو كان هذا الفعل قتلًا ، وبحق الدفاع الشرعى هو سبب من أسباب الاباحة ، ويسرى فى كل الجرائم التى تقع دفاعا للخطر ولو لم تكن من قبيل القتل والجرح والضرب فالدفاع كما يكون بهذه الأفعال يكون بغيرها ، كالقبض على المعتدى وحبسه ، أو اقتلاع الآلات والأدوات التى يستعملها ، وعلى ذلك فهو سبب عام للاباحة •

والدفاع الشرعى ليس هدفه تخويل المعتدى عليه سلطة توقيع العقاب على المعتدى أو الانتقام منه ، وإنما هدفه مجرد منع ارتكاب الجرائم أو منع التماذى فيها •

وقد حدد القانون للدفاع الشرعى شروطا معينة ، ووضع قيودا فى حالة ارتكاب القتل استعمالا لهذا الحق ثم بين حكم تجاوز هذه الحدود • وسنقسم هذا الفصل لأربعة مباحث سيكون المبحث الأول خاص بشروط الدفاع الشرعى والمبحث الثانى خاص بالقتل العمد استعمالا لحق الدفاع الشرعى والمبحث الثالث خاص بآثر الدفاع الشرعى اذا توافرت شروطه وفى النهاية نتناول حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعى •

المبحث الأول

شروط الدفاع الشرعى

بيئت المادتان ٢٤٦ ، ٢٤٧ من قانون العقوبات الشروط اللازمة لقيام حالة الدفاع الشرعى •

فقد نصت المادة ٣١٤٦ (١) على أن « حق الدفاع الشرعى عن النفس يبيح للشخص الا فى الأحوال الاستثنائية المبينة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها فى هذا القانون » .

وبحق الدفاع الشرعى عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد أى فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث عشر والرابع عشر من هذا الكتاب وفى الفقرة ٤ من المادة ٣٧٩ » .

ونصت المادة ٢٤٧ على أنه « وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية » .
والبين من المادتين سالفتي الذكر أن شروط الدفاع الشرعى ترجع اما الى الاعتداء الذى يبرر الدفاع ، واما الى ما يقع من المعتدى عليه دفعا للمعتدى .

١ - فى الاعتداء الذى يبرر الدفاع

يجب أن يتوافر فى الاعتداء الذى يبرر الدفاع شرطان : ١ - أن يكون جريمة ٢ - وأن يكون حالا .

الشرط الأول : يجب أن يكون الاعتداء جريمة

يجب أن يكون المدافع مهددا بفعل يعد جريمة فى القانون ، اذ لا يتصور الدفاع الا اذا كان لرد عدوان ، ولكن ليس كل جريمة تبيح الدفاع ، فقد فرق القانون بين الجرائم التى تقع على النفس والجرائم التى تقع على المال وأباح الدفاع ضد كل جريمة تقع على النفس عموما ، أما الجرائم التى تقع على المال فقد تخير منها أنواعا أجاز فيها الدفاع ولم يجيزه فيما عداها .

ولم يفرق القانون - فى الأحوال التى يجوز فيها الدفاع عن النفس

(١) الفقرة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

أو المال - بين ما اذا كان التعدي واقعا على المدافع أو على غيره ،
فالدفاع الشرعي جائز عن نفس المدافع وماله ، أو عن نفس غيره أو ماله
على حد سواء • فقد نصت المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات على أنه
« لا عقوبة مطلقا على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء
استعمال حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله •• »
ولم يتطلب القانون صلة تربط بين من يصدر عنه فعل الدفاع وصاحب
الحق المعتدى عليه لباحة الدفاع عن الغير •

وإذا كان القانون قد عبر عن هذا الشرط بلفظ جريمة في المادة
٢٤٦ ، إلا أنه لا يعنى ذلك أن تقوم بفعل المعتدى جريمة كاملة مستجمة
كل أركانها ، وإنما يعنى بالجريمة تكييفا قانونيا منصبا على الاعتداء
المحتمل ، والاعتداء المحتمل هو بعينه الخطر الخال (١) • فمن يعمل
السلح في جسم غريمه ينشئ بفعله خطرا يهدد حق المجنى عليه في الحياة
ويبيح الدفاع الشرعي ولكن ليس بشرط أن يبلغ فعل المعتدى حد اعمال
السلح في جسم المجنى عليه ، فمجرد توجيه السلح الى جسمه أو
التهديد به ، بل ان مجرد حمله في ظروف تجعل استعماله في الاعتداء على
الحياة محتملا ، كل هذه الأفعال تنشئ خطرا على الحق في الحياة
تبيح الدفاع الشرعي •

الجرائم التي تقع على النفس

يبيح القانون استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة على
النفس منصوص عليها فيه (م ٢٤٦ / ١ عقوبات) وقد جاء النص في هذا
الشأن مطلقا غير مقيد بجرائم معينة •

والجرائم التي تقع على النفس متنوعة ، فقد تكون عدوانا على
الحياة أو سلامة الجسم كما يحصل في القتل والجرح والضرب ، وقد
تكون عدوانا على العرض كما في الوقاع وهتك العرض ، أو على الحرية

(١) محمود نجيب حشمتي • القسم العام • ص ١٩٧ •

كما في القبض والحبس بغير وجه حق والخطف — وليس بشرط أن تقع هذه الجرائم بفعل ايجابي يقع على جسم المجنى عليه ، بل من الممكن أن تقع بفعل سلبي ليس له مظهر خارجي ، كالأم التي تمتنع عن ارضاع طفلها ليهلك فيكون من الجائز ارغامها على الارضاع ، أو على الأقل الالتجاء الى الوسيلة الملائمة لانقاذ الطفل من الهلاك (١) * وغنى عن البيان أنه لا يعتد بالخطر الناشئ عن الامتناع الا اذا توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون *

هل يتصور الدفاع الشرعي في الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار
ان الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار كالقذف والسب وافشاء الأسرار وما في حكمها جرائم لا يستلزم لوقوعها عنفا ماديا على المجنى عليه * فهل تبيح هذه الجرائم استعمال القوة مع المعتدى ؟

هناك رأي لا يبيح في هذه الجرائم استعمال القوة مع المعتدى ، استنادا على أن عبارة المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا يمكن أن تشمل هذه الجرائم لأنها تفترض وجود قوة مادية ، فضلا عن أن استعمال القوة مع المعتدى بالقذف أو السب لا يعد دفاعا وانما هو في الواقع انتقام ، لأنه يحصل بعد وقوع الفعل أو السب فعلا وهو ما قضت به محكمة النقض في شأن جريمة سب (٢) *

الا أن هذا الرأي محل نظر ، فعبارة القانون الواردة في المادة ٢٤٦ عقوبات عبارة عامة لا يستفاد منها أنها تخص نوعا من جرائم الاعتداء على النفس دون نوع آخر ، فقد جاء بهذه المادة أن « حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح للشخص — استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس ... » وليس في هذه العبارة

(١) الدكتور زمسيس بهنام ص ٣٨٧ ، الدكتور أحمد فتحي سرور رقم ١٣٦ ص ٢٥٤ ، الدكتور محمود مصطفى ص ٢٢٣ هامش رقم (٣) .
(٢) نقض ١٨٩٨/٢/٩ ، القضاء س ٥ ص ١٨٩ ، الدكتور محمد مصطفى القلي ص ٣١٧ .

ما يدل على أن المشرع يشترط في الجريمة التي تدفع أن تكون مما يتمثل في صورة عنف مادي يقع على جسم المجنى عليه ، أو أن تكون مما يحتاج الى عنف من هذا القبيل ، وكل ما تشير اليه المادة في هذا الشأن هو أن استعمال القوة مباح لدفع الجريمة ، وقد تكون الجريمة ما لا يحتاج وقوعها الى قوة أو عنف ولكن دفعها يستلزم ذلك كمن يمنع الجاني من البدء في أقواله أو كتابته أو ايحائه أو لمنعه من الاسترسال فيها ، وكمن يمزق مكتوبا يحوى عبارات ماسة ليمنع قارئه من الاستمرار في اذاعة ما به من مطاعن ، ومن يخرج شخصا بالقوة من مكان ليمنعه من الاستمرار في حملة القذف أو السب ، ومن يعتدى على شخص ليمنعه من الاستمرار في أعمال فاضحة في اجتماع عام . ففي جميع هذه الحالات وأمثالها يتصور استعمال القوة لمنع وقوع جريمة أو الاستمرار في جريمة لا تحتاج في وقوعها الى قوة أو عنف أو حتى الى مظهر مادي (١) . الا أنه يشترط أن يكون النشاط الاجرامي لم يتم كاملا ، فإذا انتهى ونطق الجاني بكل عباراته مثلا فإن ما يصدر بعد ذلك من عنف لا يعد دفاعا وإنما يكون انتقاما غير مباح .

• الجرائم التي تقع على المال

لم يطلق القانون حق الدفاع عن المال في كل الجرائم ، بل يقصره على جرائم معينة أوردتها على سبيل الحصر في المادة ٢٤٦/٢ من قانون العقوبات . وهذه الجرائم هي :

١ - الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهي جرائم الحريق العمد (المواد من ٢٥٢ - ٢٥٧ ، ٢٥٩) وهذه الجرائم جنائيات فيما عدا الجريمة التي تنص عليها

(١) السعيد: مصطفى السعيد ص ١٩١ ، الدكتور محمود مصطفى رقم ١٠٥٥ ص ٢٣٢ ، الدكتور رمسيس بهنام ص ٣٨٩ ، الدكتور محمود نجيب حسنى ص ٢٠٥ ، الدكتور أحمد فتحي سرور رقم ١٤٥ ص ٢٧١ ، الدكتور فوزيه عبد الستار ص ٢١٧ .

المادة ٢٥٩ فهي جنحة . ونستطيع أن نصنف إلى هذه الجرائم الجريمة التي تنص عليها المادة ١٠٢. (د) من قانون العقوبات التي تجرم استعمال المفرقات استعمالاً من شأنه تعريض أموال الغير لخطر (١) .

٢ — الجرائم المنصوص عليها في الباب الثامن من الكتاب من الكتاب الثالث من قانون العقوبات وهي جرائم السرقة والاغتصاب (المواد ٣١١ وما بعدها) وبعض هذه الجرائم جنائيات وبعضها جنح .

٣ — الجرائم المنصوص عليها في الباب الثالث عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، وهي جرائم التخريب والتعيب والاتلاف (المواد ٣٥٤ وما بعدها) وهذه الجرائم جنح عدا ما تنص عليه المواد ٣٥٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ من قانون العقوبات فهي جنائيات .

٤ — الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات ، وهي جرائم التخريب والتعيب والاتلاف

(١) محمود نجيب حسني ص ٢٠٦ . والجريمة التي تعاقب عليها هذه المادة كان منصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت تشملها إشارة الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ باعتبار أن موضعها هو الباب الثاني من الكتاب الثالث ، ولكن المادة ٢٥٨ قد ألغيت بالقانون ٥٠ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ١٩٥٩/٤/٢١ (الوقائع المصرية في ١٩٥٩/٤/٢٦ العدد ٥٧) ونقلت الأحكام التي كانت تنص عليها إلى المادتين ١٠٢ أ ، ١٠٢ ب ، وتعدينا الأخيرة باعتبارها المتعلقة بجرائم الأموال . وقد قررت محكمة النقض في شأن تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو عن بعض الجرائم أن الشارع لم يلغ الأحكام التي تتضمنها المادة ٢٥٨ ولكن نقلها إلى موضع آخر (نقض ١٩٥٣/٧/٧ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٧٩ ص ١١٢٢ ، ١) وعلى ذلك يمكن القول بأن الجريمة التي كانت تنص عليها المادة ٢٥٨ لم تلغ ولم تغير الأحكام التي تخضع لها ومن بين هذه الأحكام اعتبارها مبررة للدفاع الشرعي — عكس ذلك — السعيد مصطفى السعيد هامش ص ١٩٢ ، حيث يرى أن هذه الجريمة خرجت من عداد ما يجوز فيه الدفاع الشرعي عن المال حيث أن المادة ٢٤٦ — بعد صدور القانون ٥٠ لسنة ١٩٤٩ ، سالف الذكر — أصبحت لا تتضمن إشارة إلى جرائم المفرقات وهو وضع يفتضي معالجة تشريعية .

هـ - جريمة دخول أرض مهيأة للزراع أو مبدور فيها زرع أو

٣٦٩ وما بعدها (١) •

محصول أو مروره فيها بنفسه بمفرده أو ببهائمه أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهائم أو الدواب قمر فيها أو ترعى فيها وكان ذلك بغير حق (الفقرة الرابعة من المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات) (٢) •

ففى هذه الجرائم فقط يجوز الدفاع الشرعى عن المال ولا يجوز فى غيرها •

يتوافر الدفاع الشرعى ولو كان المعتدى غير مسئول جنائيا •

يتوافر الدفاع الشرعى حتى ولو كان المعتدى غير مسئول جنائيا ، أى أن العبرة هى بوصف الفعل وليست بمسئولية فاعلة • فقد يكون المعتدى غير مسئول جنائيا عن فعله ولكن اذا كان هذا الفعل يكون جريمة فى القانون فيبيح للمعتدى عليه حق الدفاع الشرعى • فالدفاع جائز ضد الصغير الذى لم يبلغ السابعة والمجنون والمكره مادام الفعل

(١) ويلاحظ أن العبرة فى جرائم انتهاك حرمة ملك الغير هى بالحيازة الفعلية، ويعنى ذلك أن للحائز الفعل حق الدفاع الشرعى قبل من يعتدى على حيازته (انظر: نقض ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ ص ٣٢٢ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ٩ ص ٧٦٥ ، ١٩٧٢/٤/٢٤ س ٢٣ ص ٦٥٦) •

(٢) هذه المادة مستبدلة بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٨١ ، وكانت الجريمة الواردة فى الفقرة الرابعة منها ، هى بذاتها الجريمة التى كانت واردة فى الفقرة الاولى من المادة ٣٨٧ من قانون العقوبات الا ان المادة الاخيرة الغيت بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١ • ويلاحظ أن المادة ٢٤٦ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ كانت تتضمن جريمتين أخريتين من جرائم الاعتداء على المال هما من تسبب عمدا فى اتلاف شىء من منقولات الغير (٣٧٩/اولا) ومن رعى بغير حق مواشى ايا كانت أو تركها ترعى فى أرض بها محصول أو فى بستان (م ٣٧٩/ثالث) • الا أن هاتين الجريمتين خرجتا من عداد الجرائم التى يبيح الدفاع الشرعى من المال بعد صدور القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ والذى عدل المادة ٢٤٦ عقوبات وحذفها منها :

الذى يرتكبه يعد جريمة على النفس أو جريمة على المال من الجرائم السابقة بيانها • ولا يؤثر في ذلك اعفائهم من المسؤولية الجنائية ، لأن هذا الاعفاء ليس من مقتضاه إباحة الفعل •

يتوافر الدفاع الشرعى ولو كان المعتدى يستفيد من عذر مخفف

إذا كان المعتدى يستفيد من عذر قانونى مخفف فإن فعله يكون غير مشروع ويشكل جريمة يعاقبه عليها القانون وإن كان يلتمس له سببا للتخفيف ، مثال ذلك ما ورد في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات والخاصة بالزوج إذا فاجأ زوجته متلبسة بالزنا فحاول قتلها في الحال هي ومن يزنى بها ، ففعل الزوج هنا غير مشروع ومعاقب عليه ولكن بعقوبة مخففة • ونتيجة لذلك كان للزوجة وشريكها أن يدافعا عن نفسيهما ضد اعتداء الزوج ، لأن القانون لا يبيح للأخير قتلها ولكنه يخفف عليه العقاب فقط (١) وذات الحكم يطبق على المعتدى إذا كان حدثا صغير السن ، لأن صغر السن هو سبب مخفف للعقوبة ولا يبيح الجريمة •

لا دفاع إذا كان العمل مشروعاً

يترتب على اشتراط أن يكون الاعتداء الذى يبرر الدفاع جريمة ، أن حق الدفاع لا يوجد إذا كان الفعل المراد دفعه مشروعاً • ويكون كذلك إذا لم يكن معاقبا عليه في القانون ابتداء ، أو كان قد وقع استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون وفقاً للمادة ٦٠ من قانون العقوبات • كتأديب الأب لابنه ، أو قيام الطبيب بأعمال العلاج ، أو كان مأموراً به من الشارع (المادة ٦٣ عقوبات) •

وقد حكم تطبيقاً لذلك بأنه إذا فر متهم عقب ارتكاب جريمة فرأى خفيرا يتعقبه للقبض عليه فأطلق على الخفير عياراً نارياً فقتله فلا يعتبر في حالة دفاع شرعى عن النفس ، لأن الخفير كان يقوم بواجب فرضه عليه القانون بالقبض على المتهم المتلبس بالجريمة • وهذا بفراره يعتبر

(١) الدكتور محمد مصطفى القلى ص ٣٢٨ ، الدكتور مأمون سلامة ص ١١٠ •

في حالة مقاومة (١) • وأن الدفاع عن الحرية لا يباح حيث يكون لتقييدها موجب قانوني ، فالمتهم المحبوس قانونا اذا اعتدى على من يكون قائما بتنفيذ القانون ليتخلص من الحبس فإنه يستحق العقاب ، وليس له أن يحتج في هذا المصدد بمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس (٢) •

ويترتب على ذلك أن الدفاع الشرعي لا يجوز ضد من كان في حالة دفاع شرعي ولم يتجاوز حدود حقه ، بأن كانت القوة التي استعملها لا تزيد على ما يازم لرد الاعتداء الذي كان يتهدهده ، لأن فعله في هذه الحالة يكون مشروعاً ، وقد حكم تطبيقاً لذلك بأنه اذا دخل شخص في منتصف الليل منزل شخص آخر بوجه غير قانوني بواسطة التسلق وكان حاملاً سلاحاً ثم بقى في المنزل مختفياً عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، فإن صاحب المنزل يكون ، في هذا المظرف ، في موقف يبيح له حق الدفاع الشرعي عن نفسه وعن ماله ، فاذا استعمل حقه ضد هذا الشخص لا يجوز لهذا الأخير اذا رد الاعتداء على صاحب المنزل أن يحتج بأنه كان يدافع عن نفسه (٣) • أما اذا تجاوز المعتدى عليه حدود الدفاع الشرعي فان فعله يصبح غير جائز ويعد جريمة (أنظر المادة ٢٥١ عقوبات) وبذلك يصبح من بدأ بالاعتداء في موقف يبيح له الدفاع لأنه يدافع عن نفسه فعلاً ضد ما يعده القانون جريمة (٤) •

دفع هجوم الحيوان

اذا استخدم الحيوان كأداة للاعتداء ، كما لو أطلق شخص على عدوه كلباً ، فلا شك أن ما يهدده هذا الاعتداء له حق الدفاع الشرعي ، لأن فعل الاعتداء لا ينسب الى الحيوان وانما ينسب الى محرضه ، وشأن الحيوان شأن أية أداة تستعمل في الاعتداء ، ومن ثم كان القتل

(١) نقض ١٩٢١/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٢٢ رقم ١١١٠ ص ١٧٧ •

(٢) نقض ١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٣٣٦ ص ٢٨٨ •

(٣) نقض ١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١١٢ ص ١٣٢ •

(٤) السعيد مصطفى السعيد ص ١٩٥ •

أو الاضرار به مباحا بوصفه دفاعا شرعيا من قبيل ائتلاف آلة الجريمة (١) .
ولكن تدق المشكلة حينما يتعرض شخص لهجوم حيوان دون أن يكون ذلك نتيجة تحريض أخذ . هل يجوز للمهدد بالخطر أن يحتج بالدفاع الشرعى اذا قتل الحيوان أو أضرب به . لا شبهة فى أن دفع أذى الحيوان جائز سواء كان هذا الأذى مهددا للنفس أو المال ، ولو أدى الأمر الى قتل الحيوان أو الاضرار به ضررا بايغا . ولكن الاعفاء من العقاب فى هذه الحالة لا يمكن أن يكون مرجعه حق الدفاع الشرعى ، لأن هذا الحق لا يقوم الا لدفع عدوان من انسان ولا يمكن أن يوصف الحيوان بأنه معتد . ولعل الصحيح فى ذلك أن نصوص القانون التى تعاقب على قتل الحيوان أو الاضرار به (المواد ٢٥٥ — ٢٥٧ عقوبات) تستلزم أن يكون ذلك بغير مقتضى ، فمن قتل حيوانا أو أضرب به حالة هجومه عليه لا يعاقب لأن قتله أو الاضرار به كان لمقتضى ، وبذلك يكون أحد أركان الجريمة غير متوافر . وحالة وجود المقتضى فى هذه الجرائم غير حالة الضرورة المنصوص عليها فى المادة ٦١ من قانون العقوبات ، لأن المادة الأخيرة مقصورة على دفع الخطر عن النفس فقط وليس المال ، أما حالة المقتضى فانها تكون بسبب الخطر الذى يهدد النفس أو المال (٢) . ويشترط فى الضرورة المألجة لقتل أن يكون الحيوان المقتول قد كان خطرا على نفس انسان أو ماله وأن تكون قيمة ذاك الحيوان ليست شيئا مذكورا بجانب الضرر الذى حصل اتقائه بقتله ، وأن يكون الخطر الذى استوجب القتل كان خطرا حائقا وقت القتل وما كان يمكن اتقاؤه بوسيلة أخرى (٣) .

الشرط الثانى : يجب أن يكون الاعتداء حالا

يشترط لاعتبار الشخص فى حالة دفاع شرعى أن يكون الاعتداء

(١) السعيد مصطفى السعيد، ص ١٩٦ ، محمود نجيب حسنى ص ٢٠١ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ١٩٦ .

(٣) نقض ١٠/١٠/١٩٣٢ ، مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٧٤ ص ٦٠٨ .

الذى يرمى الى دفعه حالا أو وشيك الحول • ذلك أن حالة الخطر المداهم التى يوجد فيها المعتدى عليه هى التى تبرر الدفاع فإذا لم يكن الخطر حالا ، بل كان مستقبلا ، فلا يكون الموجه اليه فى حالة دفاع شرعى ، لأن فى مكنته أن يتفادى هذا الخطر بالاحتماء برجال السلطة العامة ، ومتى كان فى مكنته ذلك انتفت حالة الدفاع الشرعى على ما سيبنى (م ٢٤٧ عقوبات) • فضلا عن أن الخطر المستقبل احتمالى ، فقد يقع وقد لا يقع • وإذا انتهى الاعتداء فلا يكون المعتدى عليه فى حالة دفاع شرعى لأن الاعتداء قد تحقق فعلا ، والغرض من الدفاع هو منع وقوع التعدى وليس القصاص والانتقام ، فإذا ثبت أن المتهم قد ارتكب جريمته بعد انقطاع الاعتداء فلا يكون فى حالة دفاع شرعى (١) •

ويكون الاعتداء حالا فى احدى صورتين : الأولى : حيث يكون الاعتداء لم يبدأ بعد ولكنه على وشك أن يبدأ ، والثانية : حيث يكون الاعتداء قد بدأ فعلا ولكنه لم ينته بعد •

الصورة الأولى : الاعتداء الوشيك

يفترض الاعتداء الوشيك أن الاعتداء لم يبدأ بعد • ولكن صدرت من المعتدى أفعال تجعل من المنتظر — وفق السير العادى للأمر — أن يبدأ الاعتداء على الفور ، وفى هذه الحالة لا يازم المشرع المهدد بالخطر أن ينتظر ابتداء الاعتداء عليه حتى يباح له الدفاع ، بل يجوز له الدفاع بمجرد أن يتهدهد الخطر الوشيك • فإذا هدد شخص آخر بالقتل ثم أخرج مسدسا غير المعبأ وأخذ يعبئه بالطلقات ، فيجوز للشخص المهدد الدفاع على الرغم من أن الاعتداء لم يبدأ بعد •

أما إذا كان الاعتداء مستقبلا — وليس وشيكا — فلا ينشأ به الحق

(١) ١٩٥٦/١/١٩ س ٧ رقم ٢١ ص ٥٥ ، ١٩٥١/٣/٦ مجموعة محكمة النقض س ٢ رقم ٢٧١ ص ٧١٧ •

في الدفاع الشرعى مثال ذلك أن يهدد شخص آخر بأنه سيقتله بعد أسبوع ، ذلك أن الخطر المستقبل غير محقق وقد لا يتحقق على الإطلاق، ثم أن في وسع الشخص المهدد الالتجاء الى حماية السلطات العامة •

ومعيار تحديد ما اذا كان الخطر وشيكاً أو مستقبلاً هو معيار موضوعى فى أصله (١) اذ قوامه الشخص المعتاد ، ولكنه يطبق بالنظر الى ظروف واقعية معينة ، فهو موضوعى حتى نتجنب التقدير المنحرف للمهدد بالخطر ، وهو واقعى لأنه لا يجوز اغفال الظروف التى أثرت على تفكير المهدد بالخطر •

الصورة الثانية : الاعتداء الذى لم ينته بعد

تفترض هذه الصورة أن الاعتداء قد بدأ فعلاً ولكنه لم ينته بعد ، فما زال بعض الخطر قائماً وهو خطر حال • فالمعتدى قد ضرب المجنى عليه مرة وتأهب ليوجه اليه ضربات تالية ، أو استولى على بعض ما يملكه واستعد للاستيلاء على أشياء أخرى ، فالدفاع جائز فى هذه الصورة لتفادى الخطر الذى يوشك أن يتحقق •

أما اذا انتهى الاعتداء ، وتحقق كل الخطر انقفت صفة الحلول ، فلا يكون للدفاع الشرعى محل ، وكل عنف يصدر من المجنى عليه أو غيره لن يكون سوى انتقام وقصاص وهو أمر محظور • وتطبيقاً لذلك فان اعتدى شخص على آخر بالضرب ثم فر فتبعه المجنى عليه حتى لحق به وضربه فلا يسعه الاحتجاج بالدفاع الشرعى ، ولا محل كذلك للدفاع الشرعى اذا استطاع المعتدى عليه انتزاع سلاح المعتدى فصار أعزل لا يصدر عنه خطر ، ولا محل له اذا فر الجانى متخلياً عن المبرقات ، أو هرب بعد أن وضع النار فى المكان الذى يريد احراقه •

وتحديد الوقت الذى يعد الاعتداء فيه منتهاً ، وبالتالى يقف فيه حق الدفاع يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها ، الا أن هناك ضابط

(١) محمود نجيب حسنى ص ٢٠٩ •

فى انتهاء الاعتداء قوامة اتمام الجانى للأفعال التى يريد ها وتحقق النتيجة الاجرامية بحيث لا يكون فى وسع المعتدى عليه أن يحول دون تحقيقها أو ازدياد جسامتها ، أو وقوف نشاط الجانى — سواء بإرادته أو جبرا عنه — ولو لم تتحقق النتيجة (١) •

وفى حالة اتمام الجريمة للأفعال التى يريد ها وتحقق النتيجة الاجرامية يتعين الرجوع الى الأحكام الخاصة بالجريمة لتحدد نتائجها والتأكد من اتخاذها صورة نهائية مستقرة ، فإذا كانت الجريمة قتلًا فالاعتداء يعد منتهيا بوفاة المجنى عليه ، وإذا كانت حريقا فالاعتداء ينتهى بمجرد وضع النار فى الأماكن المراد احراقها ، وإذا كانت سرقة فالاعتداء لا ينتهى الا اذا أخرج الجانى الشئ المسروق من حيازة المجنى عليه ثم أدخله فى حيازته •

وفى حالة وقوف نشاط الجانى ، فيكون الانتهاء رهنا بوقوف هذا النشاط ، كما لم أطلق المعتدى عيارا ناريا لم يصب المجنى عليه ثم كف عن الاستمرار فى نشاطه فلم يطلق عيارا ثانيا ، سواء كان ذلك اختيارا أم حال بينه وبين ذلك سبب خارج عن إرادته ، وغنى عن البيان أنه فى هذه الصورة يتعين الاهتداء بتفكير المعتدى عليه وتصوره ، فإذا وقف النشاط الاجرامى ولكن المعتدى عليه اعتقد — بناء على أسباب معقولة — أنه لم يقف فأنتى أفعال العنف لدرء الخطر الذى توقعه فلا مسئولية عليه •

وجدير بالذكر أن الجريمة اذا كانت متتابعة أو مستمرة فإن الاعتداء لا ينتهى الا اذا انقضت حالة التتابع أو الاستمرار ، كالضرب الذى يقع بعدة ضربات ، أو السرقة التى تحدث على دفعات ، والخطف الذى يستمر وحبس شخص دون حق ، فالدفاع لا ينتهى بإيقاع الضربة الأولى ولا بأول فعل من أفعال السرقة ، ولا بوقوع الخطف أو الحبس دون حق مادام مستمرا ويحق للمعتدى عليه فى مثل هذه الصور

(١) محمود نجيب حسنى ص ٢١٠ •

الاحتجاج بالدفاع الشرعى لأن الاعتداء لم ينتهى بعد •

الخطر الوهمى

الأصل فى الاعتداء الذى يبيح الدفاع الشرعى أن يكون خطرا حقيقيا ، فهو الذى يوصف بأنه حال ، فلا يكفى فى الأصل لتبرير الدفاع مجرد التوهم والظن باحتمال وقوع اعتداء • ولكن القانون لا يوجب ذلك بصفة مطلقة ، بل يصح القول بقيام حالة دفاع شرعى ولو كان الاعتداء وهميا ، أى لا أصل له فى الواقع والحقيقة متى كانت الظروف والملايسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها إليه • وإلى هذا المعنى تشير المادتان ٢٤٩ ، ٢٥٠ من قانون العقوبات بقوليهما : « فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة » وذلك لمناسبة الكلام على ما يبرر القتل العمد دفاعا عن النفس أو المال • فالمشرع يدل بذلك على أنه لا يلزم فى الفعل المأسوغ للدفاع الشرعى بصفة عامة أن يكون خطرة حقيقيا فى ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم • بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، ويكون تقدير ذلك بحسب شخص المعتدى عليه ، ومقدار التأثير الذى يحدث له من الفعل فى الظروف التى يقع فيها (١) وعلى ذلك استقر قضاء محكمة النقض •

٢ — فيما يقع دفعا للتعدي

يشترط فى الفعل الذى يقع دفعا للتعدي شرطان :

- ١ — أن يكون بالمقدر اللازم لدفع التعدي •
- ٢ — ألا يكون من الممكن تفادى الخطر بوسيلة أخرى •

(١) يرى الدكتور محمود حسنى أن الخطر يجب أن يكون حقيقيا ، أما الخطر الوهمى فلا يعدو غير أن يكون صورة « للغلط فى الإباحة » وحكمه هو هدم الركن المعنوى للجريمة فتنتفى المسئولية ويمتنع العقاب • بند ٢٠١ ص ٢٠٢ ، بند ١٥٦ ص ١٦٦ •

الشرط الأول : أن يكون بالقدر اللازم لدفع التعدى •

يجب أن تكون الأفعال التى ترتكب للدفاع متناسبة مع أفعال التعدى • وهذا الشرط مستفاد من نص المادة ٢٤٦ عقوبات التى قررت أن « حق الدفاع الشرعى من النفس أو المال يبيح استعمال القوة اللازمة ... » • فإذا كان القانون قد أباح فعل الدفاع فهو يبيحه بالقدر الضرورى لدرء الخطر ، وما زاد عن ذلك فلا ضرورة له ولا مبرر لإباحته ، ودرجة القوة التى تباح شرعا هى مسألة تتعلق بالوقائع ، وعلى القاضى أن يبين ويحكم اذا كانت قد تعدت ذلك الحد الضرورى أم لم تتعده •

ولا يشترط أن يستعمل المعتدى عليه أداة مماثلة لما يستعمله المعتدى ، فقد لا تكون مثل هذه الأداة فى متناول يده ، ثم ان التفاوت بينهما فى القوة البدنية قد يجعل المعتدى عليه فى حاجة الى أداة أكثر خطورة ان كان أضعف منه وقد يجعل الكفاية فى أداة أقل خطورة ان كان أقوى منه • وكما عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها « فللمدافع أن يدافع عن نفسه بالوسيلة التى يراها لازمة لرد الاعتداء والتى تختلف تبعا لاختلاف الظروف » (١) • ومراعاة الظروف التى أحاطت بالمدافع وقت تعرضه للخطر أمرا لازما لمعرفة مدى سيطرة هذه الظروف على تفكيره وتصرفه •

وتحقيق التناسب التام بين التعدى والفعل الذى يرتكب دفعا له أمر غير ميسور ، ومن أجل ذلك يكفى ألا يكون بينهما « عدم التناسب ظاهر » (٢) • وتطبيقا لذلك قضى بأنه لا يمكن اعتبار شخص يحمل بندقية معدة لاطلاق النار فى خطر داهم اذا ما أبدى آخر يحمل عصا الرغبة فى تعقبه ، كما لا يمكن اعتبار أن هذا الخطر ليس فى الاستطاعة

(١) نقض ١١٩٥٦/٣/٦ احكام محكمة النقض س ٢ رقم ٢٧٤ هـ ٧/١٤ •

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٠١ •

أن يدفع بشيء سوى القتل بالنار ، ولا سيما اذا كان حامل البندقية من قومه وزويه (١) •

وعند تقدير جسامة التعدي ، التي يجب قياس القوة اللازمة للدفاع على أساسها ، يجب النظر الى شخص المعتدي عليه وحالته بالقياس الى حالة المعتدي مع تقدير الظروف والملابسات التي حدث فيها التعدي ، وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها « يكفي في الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب جائزة ومقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه من الأفعال التي رأى هو — وقت العدوان الذي قدره — أنها هي اللازمة لردّه ، فاذا ما جاء تقدير المحكمة مخالفا لتقديره هو فان ذلك لا يسوغ العقاب ، اذ التقدير هنا لا يتصور أبدا الا أن يكون اعتباريا بالنسبة للشخص الذي فوجيء بفعل الاعتداء في ظروفه الحرجة وملابساته الدقيقة التي كان هو وحده دون غيره المحيط بها والمطلوب منه تقديرها والتفكير على الفور في كيفية الخروج من مأزقها ، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المطمئن الذي كان يستحيل عليه وقتئذ وهو في حالته التي كان فيها » (٢) •

ولا يجوز أن يصل الدفاع الى حد القتل العمد ، ولو كان هو الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء ، الا في الأحوال الخاصة التي نص عليها القانون في المادتين ٢٤٩ ، ٢٥٠ من قانون العقوبات والتي سنعرض لها فيما بعد •

اتجاه فعل الدفاع الى مصدر التعدي

يشترط لكي تكون القوة التي استعملت لازمة لدفع التعدي أن تكون قد وجهت توجيهها من شأنه رد الاعتداء الواقع ، أما اذا ترك

(١) نقض ٢٠/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد ج ١١ رقم ٧٠ ص ٨٩ •

(٢) نقض ٦/١/١٩٤١ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ١٨١ ص ٣٤٢ ، ١٩/١١/١١١

١٩٥٥ مجموعة محكمة النقض س ٦ رقم ٣٣٣ ص ١١٤٤ •

المعتدى عليه مصدر التعدى ووجه فعله الى شخص أو شيء لا يصدر
الخطر منه ، فلا محل للاحتجاج بالدفاع الشرعى لأن القتل غير ذى جدوى
فى التخلص من الخطر كما أنه غير لازم له . فمن يدافع عن أرضه التى
دخلتها مواشى لغيره ترعى فيها لا يعد فى حالة دفاع اذ هو ترك المواشى
وضرب صاحبها ، ومن يعتدى عليه مجهول لا يعرفه فيضرب غيره بدرجة
الدفاع عن نفسه لا يعد فى حالة دفاع ، فالقوة فى الحالتين لم توجه
توجيها من شأنه رد التعدى ، بغض النظر عما اذا كانت فى ذاتها مما
يتناسب مع هذا التعدى ، اذا وجهت التوجيه الصحيح (١) .

هل كل فعل يصلح لدفع التعدى ؟

نصت المادة ٢١٤٥ من قانون العقوبات على أنه « لا عقوبة مطلقا
على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع
الشرعى ... » والبيان من نص المادة المذكورة أن المشرع افترض أن
الدفاع يكون عن طريق أفعال القتل أو المضرب أو الجرح . ولكن المشرع
لا يعنى بذلك أن الدفاع محظور عن طريق أفعال أخرى ، ذلك أنه ما كان
فى وسعه أن يحدد هذه الأفعال على سبيل الحصر لكثرتها وتنوعها ،
ولكنه أشار الى الوضع الغالب ، اذ أن القتل أو الجرح أو الضرب هو
المصورة المعتادة للدفاع ، ومن ثم لا يكون المشرع بالنص السابق
مستبعدا ما عدا هذه الأفعال . بالاضافة الى ذلك فإنه اذا كان المشرع
يسمح بهذه الأفعال الخطيرة فإنه من باب أولى يسمح بالأفعال الأقل
منها خطرا (٢) . وعلى ذلك فكل فعل يصلح لدفع الاعتداء مادام مناسبا
مع أفعال التعدى . فيجوز الدفاع عن طريق قتل الدابة التى يعتليها
المعتدى (٣) أو تحطيم السلاح الذى يستعمله ، أو تمزيق ملابسه ،
أو حبسه الوقت اللازم للاستعانة برجال السلطات العامة .

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٠٣ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٢٠١:٢ .

(٣) نقض ١٩٣٧/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج٤ رقم ٤٠ ص ٣٦ .

الدفاع عن طريق الوسائل الآلية

قد يلجأ صاحب الحق الى وسائل تعمل تلقائيا فتصيب بالأذى من يحاول الاعتداء على حقه ، مثال ذلك أن يضع فخا في حديقته يطبق على من يدخل فيها ، أو يضع آلة في خزانته تنطلق منها النار على من يقتحمها ، ويلحق بذلك الاستعانة بحيوان (بكب مثلاً) مدرب على مهاجمة من يقتحمون مسكنه أو حديقته ، فهل يجوز له التمسك بالدفاع الشرعى إذا ما قتل من حاول الاعتداء على حقه أو أصيب بجراح ؟

لا شك أنه يجوز لصاحب الحق المعتدى عليه أن يحتج بالدفاع الشرعى إذا توافرت شروطه ، ومن أهمها ألا تعمل هذه الوسائل إلا إذا حل الخطر بالحق وأن يكون الأذى الذى تحدثه داخلا في حدود الدفاع أى متناسبا مع الخطر^(١) فإذا انتفت هذه الشروط قامت المسؤولية الجنائية طبقا للقواعد العامة كما لو عملت الآلة دون أن يهدد الحق خطر أو أحدثت أذى لا يتناسب مع الخطر^(٢) .

الشرط الثانى : ألا يكون من الممكن تفادى الخطر بوسيلة أخرى

إذا كان المدافع يستطيع التخلص من الخطر الذى يتهدهه عن طريق فعل لا يعد جريمة ، فلا يباح له الاقدام على الفعل الذى تقوم به الجريمة . ذلك أن اباحة الجريمة للدفاع هو استثناء من الأصل ، فيجب على المدافع ألا يلجأ اليها الا حيث يكون منع التعدى بغيرها مممتعا . فإذا كان لدى المعتدى عليه وسيلة أخرى خلاف الجريمة لدفع الخطر فواجب عليه أن يسلكها ، الا اذا كانت فى هذه الوسيلة ما يعرضه لمخاطر أخرى ، أو كان فيها ما يشينه كالهرب .

فمن المستقر عليه أن للمعتدى أن يلجأ الى القوة دفاعا ولو كان يستطيع تفادى الخطر بالهرب ، فالدفاع حق والهرب مشين لأنه يدل

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ١١٥٧ ص ٢٢٥ ، الدكتور محمود مصطفى القللى ص ٣٤٦ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى بند ٢/١٢ ص ٢١٢ .

على الجبن ، ولا يجبر صاحب الحق عن النزول عنه والالتجاء الى مسلك
يشينه . فاذا انتفى هذا المعنى فعلى المعتدى عليه أن يلجأ الى الهرب
اذا كان يستطيع أن يتفادى به الخطر ، كما لو كان المعتدى والده ،
فالهرب من عدوان الوالد أوجب وأكرم من رد الاعتداء عليه فالهرب
في هذه الحالة غير مشين ، والمسألة ، على كل حال ، تقديرية ترجع الى
ظروف كل واقعة .

ولعل أقرب وسيلة لتفادي الخطر ، بغير الاحتياج الى دفعه
بالجريمة هو الالتجاء الى حماية السلطة العامة اذا كان ذلك ممكنا .
من أجل ذلك تنص المادة ٢٤٧ من قانون العقوبات على أنه « وليس
لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى
الاجتماع برجال السلطة العمومية » . الا أن ذلك يقتضي أن يكون لدى
المعتدى عليه من الوقت ما يكفي . لاتخاذ هذا الاجراء قبل وقوع الايذاء
بالفعل، حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل الحق المقرر في القانون
وهو حق الدفاع ، أما اذا كان الركون الى هذه السلطات غير متاح قبل
وقوع الاعتداء ، فان الحق في الدفاع الشرعي يظل قائما في كل نطاقه .
وسيلة الاجتماع بالسلطة العامة يمكن تصورهما في أحوال الدفاع
الشرعي عن المال ، اذ يتصور فيها كلها امكان ترك المعتدى ينفذ عدوانه
حتى يستعان عليه برجال السلطة العامة بشرط أن يكون ذلك ممكنا وفي
الوقت المناسب .

المبحث الثاني

القتل العمد استعمالا لحق الدفاع الشرعي

للمدافع أن يستعمل من القوة ما يلزم لرد المعتدى الواقع عليه
مادامت شروط الدفاع الشرعي متوافرة كما سبق القول ، الا أن المشرع
رأى أن يقيد حقه في ذلك في شأن القتل العمد كوسيلة لرد الاعتداء ،
فلم يبيح له الالتجاء اليها الا في أحوال معينة واردة على سبيل الحصر
في المادتين ٢٤٩ في الدفاع عن النفس و ٢٥٠ في الدفاع عن المال

وليس للمعتدى عليه أن يلجأ الى القتل في غير الحالات الواردة في هاتين المادتين ولو كان القتل هو الوسيلة الوحيدة لرد المعتدى في الظروف التي وقع فيها .

وليس معنى ذلك أن للمدافع أن يلجأ الى القتل في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ٢٤٩ ، ٢٥٠ دائما ، بل أن كل ما له هو أن حقه في استعمال القوة في هذه الأحوال مطلق ، ولو وصل الى حد القتل ، بشرط أن يكون الدفاع يقتضيه ، فإذا كان دفع الخطر مستطاعا بوسيلة أخرى دونه فعليه أن يلجأ الى هذه الوسيلة ، والا كان متجاوزا حقه .

وعلة هذا القيد هو خطورة القتل العمد ورغبة المشرع في الحد من الحالات التي يجوز فيها الالتجاء اليه دفاعا عن النفس أو المال .

الجرائم التي تقع على النفس وتبيح القتل .

تنص المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على أنه « حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة .

(ثانيا) أتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة .

(ثالثا) اختطاف انسان » .

والبين من نص هذه المادة أن المشرع حدد ثلاث حالات فقط من حالات التعدي على النفس أباح فيها للمدافع القتل وهي كالاتي :

الحالة الأولى :

فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . ويفترض المشرع في هذه الحالة أن فعل المعتدى يهدد بأحد خطرين ، الموت أو الجراح البالغة ، ولا يشترط في الجراح البالغة أن يكون من شأنها تهديد الحياة والا دخلت في معنى

ما يخشى منه الموت ، وكل ما يطلبه فيها أن تكون جسيمة (١) كفقْد عضو أو تعطيل منفعتة أو عجز أو مرض خطير • ويشترط المشرع أن يكون للاعتقاد بقيام هذا الخطر - الموت أو الجروح البالغة - سبب معقول في نظر المعتدى عليه ، ويخضع ذلك لتقدير المحكمة على ضوء ظروف الدعوى ووقائعها وما أحاط بالمدافع من ظروف وبالنظر الى حالته ، على ما تقدم في تقدير القوة التي تستعمل في الدفاع (٢) •

الحالة الثانية :

اتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة • ويعنى المشرع بذلك الجريمتين الواردتين في المادتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ : من قانون العقوبات وهما :

- ١ - الواقعة انثى بغير رضا (م ٢٦٧) •
- ٢ - هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو الشروع في ذلك (م ٢٦٧) •

الحالة الثالثة :

اختطاف انسان • ويعنى المشرع بذلك الجرائم الواردة في المواد ٢٨٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ من قانون العقوبات وهي :

- ١ - خطف طفل حديث العهد بالولادة حيا أو ميتا (م ٢٨٣) (٣) •
- ٢ - خطف طفل لم يبلغ سنه ست عشر سنة كاملة بالتحيل أو الاكراه (م ٢٨٨) •
- ٣ - خطف طفل لم يبلغ سنه ست عشر سنة كاملة من غير تحيل أو اكراه (م ٢٨٩) •
- ٤ - خطف انثى سنها أكثر من ست عشر سنة كاملة بالتحيل أو الاكراه (م ٢٩٠) •

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٠٩ •

(٢) أنظر ما تقدم ص ٣٩٥ وما بعدها •

(٣) ممدلة بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ •

غفى أى حالة من الحالات الثلاث سالفه البيان يجوز للمدافع أن يلجأ الى القتل العمد ، اذا كان الوسيلة اللازمة للدفاع • وعلة اخنيار هذه الجرائم دون غيرها ، هى أنها أخطر ما يقع على النفس ، كما أن ضررها كبير ولا يمكن تلافيه فى الغالب ، فالتوازن قائم فيها بين التعدى والقتل (١) •

الجرائم التى تقع على المال وتبيح القتل العمد

تنص المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات على أن « حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية :

- (أولا) فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من هذا الكتاب •
- (ثانيا) سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات •
- (ثالثا) الدخول ليلا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته •
- (رابعا) فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة •

والبين من نص المادة سالفه الذكر أن المشرع حدد أربع حالات فقط من حالات التعدى على المال أباح فيها للمدافع القتل • وهذه الحالات هى :

الحالة الأولى :

فعل من الأفعال المبينة فى الباب الثانى من الكتاب الثالث • ويعنى المشرع بذلك جرائم الحريق العمد (المواد ٢٥٢ — ٢٥٧ ، ٢٥٩) وهى :

- ١ — وضع النار عمدا فى مبان كائنة فى المدن أو الضواحي أو القرى أو عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو فى سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم فى أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفاعل الجناية أم لا (م ٢٥٢) •

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢٠٩ •

٢ - وضع النار عمدا في احدى وسائل الانتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لأحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومى (م ٢٥٢ مكررا) (١) •

٣ - وضع النار عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو أسواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمعات أو في مزارع غير محصودة اذا كانت تلك الأشياء مملوكة له (م ٢٥٣) •

٤ - وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة ٢٥٣ اذا أحدث وضعها ضررا لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة للجانى أو فعل بها ذلك بأمر مالكيها (م ٢٥٤) •

٥ - وضع النار عمدا في أخشاب معدة للبناء أو الوقود أو في زرع محصود أو في أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالغيط أو نقلت الى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص • اذا لم تكن هذه الأشياء ملكا للجانى أو كان مالكيها وترتب لغيره ضرر أو فعل ذلك بأمر مالكيها وترتب ذات الأثر (م ٢٥٥) •

٦ - وضع النار في أشياء لتوصيلها للشئ المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة (م ٢٥٦) •

٧ - الحريق العمد الموضح في المواد السابقة اذا نشأ عنه موت شخص أو أكثر كان موجود في الأماكن المحترقة وقت اشتعال النار (م ٢٥٧) •

٨ - عدم استعمال مفرقات وكانت قيمة الأشياء المحترقة خمس جنيهاً في حالة الحريق العمد المنصوص عنه في المادة ٢٥٥ (م ٢٥٩) •

(١) مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥. الجريدة الرسمية ١١٩٧٥/٧/٣١ العدد ٣١ •

الحالة الثانية :

سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات (المواد ٣١٣ - ٣١٦)

وهي (١) •

١ - السرقة التي يجتمع فيها الشروط الخمس الآتية : أ - أن تحصل ليلاً ب - من شخصين فأكثر ج - حمل سلاح ظاهر أو مخبأ د - وقوع السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى إذا كان دخوله بواسطة التسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو التزيى بزي أحد الضباط أو الموظف العمومى أو إبراز أمر مزور ه - وقوع السرقة بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح (م ٣١٣) •

٢ - السرقة بإكراه إذا ترك الإكراه أثر جروح (م ٢١٤) •

٣ - السرقة التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الأحوال الآتية أ - إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً ب - إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه ه - إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً وكان ذلك ليلاً أو بطريق الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح (م ٣١٥) (٢) •

٤ - السرقات التي تحدث ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً (م ٣١٦) •

٥ - السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته (م ٣١٦ مكرراً) (٣) •

(١) راجع في بيان شرح وتفصيل هذه الجرائم وأحكام النقض الخاصة بها كتابنا جريمة السرقة والجرائم الملحقه بها . طبعة أولى سنة ١٩٨٤ ص ٧٥

(٢) معذلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ . الجريدة الرسمية في ١٣/٨/١٩٧٠ : العدد ٣٣ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ ، (البوقائع المصرية ٢٩/٧/١٩٥٤ : العدد ٦٠ مكرر) •

٦ - السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال في مرافق المواصلات السلطانية والملاسلية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائي أو المياه أو الصرف الصحي التي تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام أو المرخص في انشائها لمنفعة عامة (م ٣١٦ مكررا (ثانيا) (١) •

الحالة الثالثة :

الدخول ليلا في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته • وهذه الحالة لا تشير الى جريمة معينة ، فقد أباح الشارع فيها القتل بغير حاجة الى أن يتبين المدافع أن الداخل يقصد جريمة بعينها ، فهو قد جعل من دخول المنازل المسكونة ليلا قرينة على أن الداخل يريد سوءا ويقصد الجريمة، فمن المتصور أن يكون غرض الداخل ارتكاب جريمة قتل أو السرقة أو اغتصاب امرأة أو هتك عرض ، لذلك قدر المشرع أن للقتل ما يبرره من ضرورات الدفاع ، لصعوبة تبين نية المعتدى وقصده من دخول المنزل ومدى خطورته مع صعوبة الاستغاثة في هذا الوقت ، من أجل ذلك يكون فعل الدفاع مباحا ولو ثبت - بعد ذلك - أن الداخل لم يكن يقصد ارتكاب جريمة ، بشرط أن يكون المدافع معتقدا حقيقة ، وقت أن استعمل القوة ، أنه كان يقصد ارتكاب جريمة وكانت الظروف تبرر اعتقاده • ويشترط لإباحة القتل في هذه الحالة شروط ثلاث :

١ - دخول منزل مسكون أو أحد ملحقاته •

والمقصود بالمنزل المسكون ، هو السكن الخاص ، ولا يدخل في معناه المحال العامة التي يجوز ارتيادها ليلا (٢) كالمستشفيات والنوادي والفنادق ، وهو ما يتفق مع حكمة النص وصريح لفظه • ولا يشترط في المنزل أن يكون بناء بل يصح أن يكون مصنوعا من الخشب أو من الخيام،

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ٥٩

لسنة ١٩٧٧ : . الجريدة الرسمية العدد ٤٥ الصادر في ١٠/١١/١٩٧٧ .

(٢) السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٠ •

كما يصح أن يكون ثابتا أو متنقلا مادام مسكونا بالفعل ويقيم فيه شخص أو أكثر لهم مظهر الإقامة كما جرى عليه عرف الناس^(١) .

ويشترط أن يكون المنزل مسكونا فعلا لا معد للسكنى ولكن لم يسكنه أحد بعد ، اذ لا يكون هناك محل للاعتقاد بأن الداخل يريد شرا خطيرا ، ولكن القانون لا يتطلب وجود سكانه فيه وقت دخول المعتدى فقد يقع الاعتداء حين يغادره السكان مؤقتا^(٢) وحينئذ يصدر فعل الدفاع من غيرهم كأحد الجيران أو شرطى الدورية ، لأنه ليس بشرط أن يكون المدافع هو حائز المنزل فقد يكون من الغير وهو أمر جائز .

أما ملحقات المنزل فهي أماكن ليست مسكونة أو معدة للسكنى ولكنها متصلة بالمنزل وتابعة له ، كالحديقة ، والمخازن ، والمكان المخصص لايواء السيارات والغرف المقامة فوق سطح المنزل والمخصصة لتخزين المؤن أو غسل الملابس أو تربية الطيور وما الى ذلك .

٢ - أن يكون دخول المنزل أو ملحقاته ليلا .

ولم يضع القانون تعريفا لليل ، الا أن المستقر عليه قضاء أن المراد بالليل هو الفترة المحصورة بين غروب الشمس وشروقها ، اذ أن هذا المعنى هو ما تواضع الناس عليه^(٣) وتحديد وقت وقوع الحادث من الليل أو النهار هو مما يستقل به قاضى الموضوع^(٤) .

٣ - جهل حائز المنزل الغرض من الدخول .

يجب أن تتوافر حسن نية الحائز ، بجهله غرض المعتدى من

(١) راجع تعريف المكان المسكون وملحقاته وأحكام النقض الخاصة به . كتابتا . جريمة السرقة ص ٤٥ وما بعدها .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ٢٢٦ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٠ ، الدكتور محمود مصطفى رقم ١١٦٨ ص ٢٥٠ وعكس ذلك الدكتور محمد مصطفى القللى ص ٣٤١ .

(٣) نقض ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٤٨٣ ص ٤٤٦ ، نقض ١٩٤٧/١١١/١٤ طعن رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ .

(٤) نقض ١٩٦٦/١٠١/١٤ س ١٧ ص ١٠٨٩ .

الدخول ، وهذا الشرط لم ينص عليه ، ولكنه مرتبط بالعلة التي تقسوم
عليها إباحة القتل في هذه الحالة وهي المخطر غير المحدود كما سبق القول،
أما إذا علم حائز المنزل بمقدار المخطر الذي يهدده ، فعليه أن يجعل
دفاعه متناسبا مع هذا المخطر ، أى أن القتل لا يباح له إلا إذا كان
المخطر جسيما بحيث يعتبره القانون مبيحا للقتل ، وكل مصادر العلم
سواء ، فقد يبلغه شخص أو يعلم عن طريق الشائعات أن من يدخل
منزله يريد لقاء فتاة أو ائتلاف منقول ، وحينئذ يكون القتل غير مباح (١)
وقد تكون الظروف مصدر علمه ، مثال ذلك أن يرى شخصا يحاول
الاستيلاء على بعض فواكه الحديقة ويتحقق لديه أن كل غرضه هو ذلك
الاستيلاء ، فيكون القتل غير مباح كذلك (٢) . ولكن إذا علم أن من
يدخل المنزل يريد اختطاف إنسان أو اغتصاب امرأة أو ارتكاب جريمة
سرقة مثلا فالقتل يكون مباحا إذا توافرت شروط الدفاع الشرعى .

ولحائز المنزل حق الدفاع عن طريق القتل العمد ولو ثبت أن الداخل
لم يكن يريد ارتكاب أى جريمة . مثال ذلك أن يبصر شخصا يتسلق سور
منزله فيقتله ثم يتبين أنه صديق أو ذو قرابة لجأ الى القصور لما أعياء
الدخول عن طريق الباب . ولكن يشترط في هذه الحالة — كما سبق
القول — أن يكون معتقدا حقيقة ، وقت أن استعمل القوة ، أنه — أى
الداخل — كان يقصد ارتكاب جريمة وكانت الظروف تبرر اعتقاده .

أما إذا كان القاتل يعلم أن الداخل ليلا لم يكن يقصد سوء فلا يكون
في حالة دفاع شرعى .

وتتطبق الحالة الثالثة من الجرائم التي تقع على المال وتبيح
القتل ، سواء كان دخول المنزل عن طريق التسلك أو الاقتحام ، وسواء
أن يرتكب فعل الدفاع أثناء محاولة المعتدى الدخول فى المسكن أو كان
قد دخله فعلا .

(١) الدكتور مأمون سلامة ص ٢٠٦ ، الدكتور على راشد ص ٥٤٤ .

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ٢٢٦ .

الحالة الرابعة :

فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة • ويعنى المشرع بهذه الحالة ارتكاب المعتدى فعل اعتداء على المال يهدد بالخطر على الحياة أو يهدد على نحو خطير سلامة الجسيم ، ومثال ذلك أن يحاول شخص ائتلاف آلة فيهدد ذلك بانفجارها بحيث تقضى على حياة العاملين عليها أو تصيبهم بجراح بالغة . وعلى هذا النحو ، فثمة فرق بين ما يعنيه المشرع بهذه الحالة وما يعنيه بالحالة الأولى التى ذكرتها المادة ٢٤٩ عقوبات وأفرغتها فى ذات الألفاظ ، فالخطر فى المادة الأخيرة يهدد النفس مباشرة ، أما فى المادة ٢٥٠/٤ فيهدد المال ثم يمتد تهديده الى النفس ، والواقع أنه ليس لهذه الحالة من مبرر يدعو الى النص عليها مع موجود الفقرة الأولى من المادة ٢٤٩ سالفه الذكر •

المبحث الثالث

أثر الدفاع الشرعى

إباحة الفعل المرتكب فى الدفاع

إذا توافرت الشروط التى يستلزمها القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى ، ولم يخرج المدافع عن القيود التى فرضها المشرع على استعمال هذا الحق ، كان الفعل الذى يرتكبه مباحا ، فلا يعد جريمة ، ولا تترتب عليه أية مسئولية ، لأن مرتكبه يستعمل حقا مقرر فى القانون • ويستفيد من الاباحة كل من يساهم فى فعل الدفاع ، سواء كانت مساهمته أصلية أم تبعية ، لأن القانون أباح الدفاع عن الغير ، وفى وسع المدافع عن غيره أن يحتج بسبب اباحة خاص به منصب على فعله مباشرة • وتطبيقا لذلك من يعطى المعتدى عليه سلاحا يستعين به على درء الخطر ، أو يساعد فى تعطيل حركة المعتدى ليتمكن المعتدى عليه من إصابته ، ومن يدرك عن الغير الخطر ، كل هؤلاء يستفيدون من الاباحة لأن حكم الدفاع عن الغير كالدفاع عن النفس تماما كما سبق القول •

حكم الفعل الذى يرتكب فى الدفاع إذا أضر بغير المعتدى •
إذا أضر فعل المدافع شخصا غير المعتدى فقد يكون ذلك راجعا الى
عدم تعمد المدافع أو الى تعمده •

وإصابة المدافع دون تعمد قد يكون مرجعها الغلط فى الشخص ، كما
لو أصاب غير المعتدى اعتقادا منه أنه هو الذى يعتدى عليه • وقد يكون
مرجعها الخطأ فى التوجيه أو إصابة الهدف ، بأن يتعمد إصابة المعتدى
فيصيب غيره • وحكم القانون فى الحالتين واحد ، هو إباحة الفعل طالما
لم يصدر عن المعتدى عليه خطأ غير عمدى ، فإذا ثبت أنه قد بذل كل
العناية والاحتياط المفروضين عليه لإصابة المعتدى وحده ولكن حدثت
إصابة الغير لأسباب لا سيطرة لإرادته عليها فإن فعله يكون مباحا • أما
إذا ثبت صدور خطأ غير عمدى فالمعتدى عليه مسئول عن جريمة غير
عمدية (١) •

أما إذا تعمد المدافع الفعل الذى وقع على غير المعتدى ، كأن وجد
نفسه مضطرا الى المساس بحق الغير كى يتمكن من إثيان فعل الدفاع ،
ومثال ذلك أن يستولى على طلقات نارية مملوكة للغير كى يعبىء بها
سلاحه أو أن يتلف شجرة الغير كى يحصل على عصا يستعملها فى الدفاع •
فحكم القانون فى هذه الأفعال أن الدفاع الشرعى لا يبيحها ، إذ لم توجه
الى مصدر الخطر ، أى لم توجه الى المعتدى ، وإنما وجهت الى شخص
لا شأن له بالخطر ، ولكن يستطيع المدافع أن يحتج بحالة الضرورة إذا
توافرت شروطها والتى من أهمها كون الخطر مهددا للنفس وجسيما (٢) •

سلطة محكمة الموضوع فى توافر حالة الدفاع الشرعى وتقديره
المتحقق من توافر شروط الدفاع الشرعى والتزام قيوده والقول
بتوافره أو انتفائه ، هى أمور جميعها تتعلق بموضوع الدعوى وتفصل
فيها المحكمة فى حدود سلطتها •

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٣ •

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٢٢٨ •

وليست محكمة الموضوع ملزمة بالبحث في حالة الدفاع الشرعى والقول بتوافره أو انتفائه طالما لم يتمسك المتهم بهذه الحالة ولم تكن في وقائع الدعوى، كما أثبتتها المحكمة ناطقة بتوافرها مرشحة لقيامها • كما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تقدير ما اذا كان في استطاعة المدافع وقف الاعتداء بطريقة أخرى غير استعمال القوة ، أو أنه كان في استطاعته أن يركن في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العامة • وتقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفائها يتعلق بموضوع الدعوى فهى من اختصاص محكمة الموضوع تفصل فيه بلا معقب عليها ، الا اذا كانت النتيجة التى انتهت اليها لا تتفق منطقيا مع ما أثبتته من معلومات ووقائع •

ويتعين على محكمة الموضوع أن تبين الظروف التى أوجبت حجب الدفاع ، ليتسنى لمحكمة النقض مراقبة ما اذا كانت الشروط المقررة في القانون لوجود حالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال متوافرة من عدمه •

رقابة محكمة النقض

سلطة محكمة الموضوع في القول بتوافر الدفاع الشرعى أو انتفائه ليست مطلقة ، بل تخضع لرقابة محكمة النقض من عدة نواحى :
فلمحكمة النقض أن تراقب استنتاج محكمة الموضوع ، أى استخلاص توافر الدفاع الشرعى أو انتفائه من وقائع الدعوى ، فإذا كانت الوقائع التى أثبتتها محكمة الموضوع لا توصل الى النتيجة التى انتهت اليها ، كما لو كانت ناطقة بتوافر الدفاع الشرعى ولكن المحكمة قالت بانتفائه ، كان استنتاجا خاطئا ، وهذا الاستنتاج الخاطيء لا يكون الا عن خطأ محكمة الموضوع في تفهم تعريف حالة الدفاع الشرعى ومعنى أركانه القانونية • وهو خطأ في تطبيق القانون •

ولمحكمة النقض أن تراقب أيضا حكم محكمة الموضوع من حيث تسببيه • ومما يذكر أن محكمة الموضوع ملزمة بأن تبحث في الدفاع

الشرعى وتقرر توافره أو انتفاءه فى حالتين : الأولى ، اذا تمسك المتهم بأنه ارتكب فعله استعمالاً لحق الدفاع الشرعى اذ يكون ذلك دفاعاً جوهرياً فيتعين البحث فيه بعناية وتفصيل ورفضه أو قبوله على أساس من الأدلة الصحيحة ، فاذا أغفلت محكمة الموضوع الرد عليه فحكمها يكون قاصر التسبب • والثانية • اذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم مرشحة لقيام حالة الدفاع الشرعى ، أى مؤدية الى القول بتوافر شروطها ، فيكون متعيناً على محكمة الموضوع أن تعترف بها ولو لم يتمسك المتهم بذلك ، بل ولو أنكر أنه ارتكب الجريمة فلم يكن لذلك محل للدفع بها ، اذ مهما يكن دفاع المتهم فهو لا يغير شيئاً من التكيف القانونى لما صدر عنه من وقائع •

كيف ومتى يتمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى

لتمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى أهمية بالغة باعتباره ينشئ التزام محكمة الموضوع بالبحث فيها والرد على الدفع بها • ولم يحدد القانون صوراً معينة لهذا التمسك ، فقد يتمسك المتهم بالدفاع مستعملاً اسمه القانونى ، بأن يدفع بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال ، وقد يستعمل أية عبارة يفهم منها أنه كان فى هذه الحالة ، كأن يقول أنه « لم يكن معتدياً وأنه إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه أو فريقه » • وكل ما يشترط أن يكون تمسك المتهم بالدفاع الشرعى على نحو جدى وبصورة أصلية ، اما اشارته اليه على سبيل الاحتياط أو مجرد الافتراض فلا يعد تمسكاً به بالمعنى القانونى •

أما متى يتمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى ، فله أن يتمسك بها أثناء التحقيق الابتدائى ، أو أمام محكمة الموضوع ، ويترتب على ذلك أنه لا يقبل أمام محكمة النقض اذا لم يكن سبق أن ادعى به أمام محكمة الموضوع ، كما لا يقبل الدفع به أمام محكمة النقض لأول مرة الا اذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتتها محكمة الموضوع ترشح لقيام الدفاع الشرعى ، اذ مهما يكن دفاع المتهم لدى محكمة الموضوع فهو

لا يغير شيئاً من طبيعة حقيقة فعله ولا يؤثر في تكييف القانون لهذا الفعل .
هل يجوز التمسك بالدفاع الشرعى مع انكار المتهم للجريمة

ان العلاقة بين الاعتراف بالجريمة والتمسك بالدفاع الشرعى هو علاقة وثيقة ، ذلك أن كون المتهم في حالة دفاع شرعى يعنى أنه ارتكب الفعل المسند اليه ولكن ظروف ارتكابه له جعلته مباحا استنادا الى الدفاع الشرعى ومن ثم كان المنطق مقتضيا الارتباط بين الاعتراف بالجريمة والتمسك بالدفاع الشرعى (١) .

أما العلاقة بين انكار المتهم للجريمة وتمسكه بالدفاع الشرعى فهي علاقة غير وثيقة بل ومتناقضة في موقف المتهم ، وهذا التعارض بين الموقفين يبيح لمحكمة الموضوع أن تفعل فكرة الدفاع في حكمها دون أن يكون معييا . ولكن يلاحظ أن القانون لم يجعل الاعتراف بالجريمة شرطاً لقيام حالة الدفاع الشرعى في ذاتها ، ومن ثم فإن أنكر المتهم الجريمة ولكن وقائع الدعوى كانت ناطقة بارتكابه الفعل وتوافر شروط الدفاع الشرعى ، فعلى المحكمة أن تعتبره في حالة دفاع شرعى ، فإن لم تفعل كان حكمها معييا . ذلك أن الانكار لا يغير من الواقع شيئاً ولا يمس التكييف القانونى لما صدر من المتهم من وقائع .

وعلى هذا الأساس فأهمية الاعتراف مقتصرة . على اسباب طابع جدى على التمسك بالدفاع الشرعى .

المطلب الرابع

تجاوز حدود الدفاع الشرعى

ما هو المقصود بالتجاوز

تجاوز حدود الدفاع الشرعى هو انتفاء التناسب بين جسامة فعل الدفاع والخطر الذى هدد المعتدى عليه ، أى استعمال قدر من القوة يزيد على ما كان كافيا لدرء الخطر . والتجاوز عن حدود الحق بهذا المعنى يستلزم سبق قيام حالة الدفاع بتوافر شروطها ، وعلى ذلك فليس

(١) السعيد مصطفى السعيد ص ٢١٤ ، محمود نجيب حسنى ص ٢٣٣ .

المقصود انتفاء شرط من شروط الدفاع الشرعى ، وانما المقصود انتفاء شرط معين منها هو التناسب ، أما اذا انتفى شرط آخر سواء كعدم وجود الاعتداء ابتداء أو عدم وجود خطر حال، أو كان هذا الخطر لا يشكل جريمة ، أو كان استعمال القوة بعد انتهاء الخطر فعلا ، فان المتهم لا يكون متجاوزا لحدود حقه ، بل يكون خارجا عن هذا الحق ويصحى الدفاع الشرعى لا وجود له أصلا ولا محل للبحث فى تجاوز حدوده لأن هذا البحث محله أن يثبت أولا قيام الحق .

وقد نظمت المادة ٢٥١ من قانون العقوبات تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى فنصت على أنه « لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصدا احداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ، ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل جنائيا أن يعده معذورا اذا رأى لذلك محلا وأن يحكم بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون » .

وسنبين أنواع التجاوز وحكم كل نوع وسلطة المحكمة طبقا لهذا النص ، ومدى ما لمحكمة النقض من رقابة عليه ، وفى النهاية بيان ما اذا كان هذا النص يقرر عذرا قانونيا أو ظرفا مخففا .

أنواع التجاوز

تفرق المادة ٢٥١ من قانون العقوبات سالفه البيان بين نوعين من التجاوز : التجاوز بنية سليمة والتجاوز دون هذه النية . وضابط التفرقة هو النية . وقد عرف القانون المدافع ذا النية السليمة بأنه من لا يقصد احداث ضرر أشد مما يستلزمه الدفاع ، وفى تعبير آخر يعنى حسن النية اعتقاد المدافع أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه ، وأن ما ارتكبه هو السبيل الوحيد والملائم لدرء الخطر^(١) . ويرى البعض^(٢) أن ضابط التفرقة

(١) نقض ١٩٤٢/٧/١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ رقم ٤١٥ ص ٦٧٠ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٢٣٦ .

بين نوعى التجاوز هو توافر الخطأ غير العمدى أو توافر العمد • فان لم يتوافر غير الخطأ فالتجاوز بنية سليمة ، أما اذا تعدد المدافع تخطى حدود الدفاع الشرعى فالتجاوز غير مقترن بنية سليمة • والى جانب هذين النوعين ، يوجد النوع الثالث حيث لا يقترن التجاوز بعمد أو خطأ ، كما لو كان التجاوز وليد الاضطراب ودقة الموقف اللذين بلغا حدا أزال كل سيطرة لارادة المدافع عليهما • ولم ينص القانون على هذا النوع الثالث ، ولكن لا شك فى وجوده وحكمه هو انتفاء المسؤولية لانتفاء الركن المعنوى للجريمة طبقا للقواعد العامة •

حكم كل نوع من أنواع التجاوز

اذا كان التجاوز بغير نية سليمة ، أى كان مقترنا بالعمد ، فالقانون يترك حكمه للقواعد العامة ، والتي تقرر مسؤولية المدافع عن جريمته عمدا ويوقع عليه العقاب المقرر لها • وللقاضى أن يخفف عنه العقاب — فى حدود سلطته التقديرية — اذا التمس له ظرفا مخففا •

واذا كان التجاوز بنية سليمة فالمادة ٢٥١: عقوبات تقرر تخفيف عقاب المدافع ، فيجوز للقاضى أن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة فى القانون ، والتخفيف هنا جوازى للمحكمة ، فاذا قرر القاضى أن المتهم غير جدير به فله أن يحكم بالعقوبة العادية المقررة للجريمة ، وان رأى جدارته بالتخفيف فله أن يطبق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة ويهبط بالعقوبة فى الحدود التى تقررها ، واذا تبين للقاضى أن المتهم جدير بقدر من التخفيف لا تسمح به المادة ١٧ فله أن يطبق المادة ٢٥١ الخاصة بالتجاوز المقترن بنية حسنة ، وهذه تسمح له أن يحكم بالحبس الذى يهبط الى حده الأدنى وهو أربع وعشرون ساعة • والحكم الوارد فى المادة ٢٥١ من قانون العقوبات بالنسبة للتجاوز بنية سليمة يتضمن خروجا على القواعد العامة ، اذ كانت تقضى بأن يسأل المدافع عن تجاوزه مسؤولية غير عمدية ، وتوقع عليه العقوبة المقررة لجريمته بوصفها غير عمدية ان كان القانون يعاقب عليها بهذا

الوصف ، ولكن القانون يخفف العقاب دون تقييد بهذه القواعد ، بل ويجيز أن توقع عليه العقوبة المقررة لجريمته بوصفها عمدية (١) .

أما إذا كان التجاوز غير مقترن بعمد أو خطأ ، فلم ينص القانون عليه تاركا حكمه للقواعد العامة ، وهذه تقضى بعدم توقيع العقاب على المدافع لانتفاء الركن المعنوي للجريمة . ولا يسوغ القول بأن هذا النوع يعد من قبيل « التجاوز بنية سليمة » وأن العقاب المخفف يوقع عليه ، إذ لا دليل على أن الشارع قد أراد بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات أن يخالف إحدى القواعد الأساسية في القانون ولذلك نرى أن هذه القاعدة تقييد مطلق للنص (٢) .

سلطة المحكمة في القول بالتجاوز ورقابة محكمة النقض .

يدخل في اختصاص محكمة الموضوع القول بتجاوز حدود الدفاع الشرعي ، لأن ذلك يتطلب بحثا في وقائع الدعوى ومقارنة بين جسامة الخطر وجسامة فعل الاعتداء ، والقول بتوافر النية السليمة أو انتفاءها، وتحديد ما إذا كان المتجاوز ذو النية السليمة جديرا بالتخفيف الذي تقرر به المادة ٢٥١ من قانون العقوبات أم يكفي في شأنه التخفيف الذي تقرر به المادة ١٧ أم أنه جدير بالعقوبة العادية لجريمته . فكل هذه الأمور تدخل في اختصاص قاضي الموضوع وفقا لما يستخلصه من وقائع الدعوى وخاصة ما تعلق بمقدار التجاوز . ولا يقبل الجدل فيه أمام محكمة النقض .

ولكن لمحكمة النقض أن تراقب استنتاج قاضي الموضوع ، فإذا كان ما استخلصه لا يتفق عقلا وما أثبتته من وقائع فلمحكمة النقض أن تصحح حكمه ، كما لو أثبت انتفاء شرط من شروط الدفاع الشرعي غير التناسب وقال باعتبار المتهم متجاوزا حدود حقه ، أو أثبت توافر الدفاع

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى رقم ١٧٧ ص ٢٦٠ .

(٢) محمود نجيب حسنى ص ٢٢٧ .

الشرعى فيما عدا التناسب ثم أنكر على المتهم الحق فى الدفاع الشرعى .
فالقاضى فى هذه الحالات قد أخطأ فى فهم القانون وتطبيقه .

ويعد قاضى الموضوع مخطئاً كذلك ان أثبت تجاوز حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة وقضى على المتهم بالحد الأقصى لعقوبة جريمته ، فعلى الرغم من أن التخفيف جوازى، فثمة تناقض بين اعتبار المتهم متجاوزاً حدود حقه بحسن نية والحكم عايه بأشد عقاب يقرره القانون، ولكن اذا حكم القاضى بعقاب دون الحد الأقصى فهو فى حدود سلطته التقديرية ولا رقابة عليه .

تكميل سبب التخفيف الرارد فى المادة ٢٥١ عقوبات

أسباب التخفيف نوعان : أعذار قانونية وظروف قضائية ، الأولى ينص عليها القانون ويحدد الوقائع التى يقوم عليها فإذا ما توافرت كانت وجوبية يتقيد بها القاضى ، أما الثانية فلم يحدد المشرع ظروفها وترك ذلك لفتنة القاضى وهى جوازية له . وقيل (١) أن سبب التخفيف الذى تنص عايه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات يجمع بين خصائص النوعين ، فالتخفيف وفقاً له جوازى ولكن الشارع قد حرص على النص عايه وتحديد سببه . ولكننا نؤيد رأى القائل بترجيح اعتباره ظرفاً قضائياً (٢) مستندين الى تمتع القاضى فى شأنه بسلطة تقديرية تخول له تخفيف العقاب أو عدم تخفيفه . أما النص عليه فى القانون فعلته تقدير الشارع أن السلطة التقديرية التى تخولها للقاضى المادة ١٧ من قانون العقوبات غير كافية فأراد التوسع فيها . وكون القاضى لا يزال يحتفظ بهذه السلطة هو الضابط فى اعتبار هذا السبب للتخفيف ظرفاً قضائياً ينص القانون عليه لملة خاصة (٣) .

(١) الدكتور السعيد مصطفى السيد ص ٢١٨ .

(٢) الدكتور محمود مصطفى رقم ١٧٧ ص ٢٦٠ ، الدكتور محمد

مصطفى القللى ص ٣٥٦ .

(٣) الدكتور محمود نجيب حسنى ص ٢٥١ ص ٢٣٨ .

تطبيقات قضائية

(أ) شروط الدفاع الشرعى

وجوب أن يكون الاعتداء حالا أو وشيك الوقوع

● يشترط قانوننا لتبرير الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حالا أو على وشك الحصول فلا دفاع بعد زوال الاعتداء • فمتى أثبتت المحكمة فى حكمها أن المتهم ارتكب جريمته بعد انقطاع الاعتداء على رجائه • فلا يكون إذن فى حالته دفاع شرعى عن غيره ، ولا يلتفت لقراءه أن الواقعة كلها حصلت فى وقت واحد لتعلق هذا بالموضوع الذى تملك المحكمة وحدها حق تقديره بدون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض •

(جلسة ١٥ / ٥ / ١٩٣٣ رقم ١٦٣٨ سنة ٣٢٠ • مجموعة القواعد ج ١ بند ٢٧ ص ١٧٥) •

● يشترط فى حق الدفاع الشرعى عن النفس أن يكون استعماله موجها إلى مصدر الخطر لمنع وقوعه ، فإذا كان الطاعن لا يدعى أن عدوانا حالا بادره به المجنى عليه ، أو كان وشيك الوقوع عليه منه حتى يباح له رده عنه ، فإن حق الدفاع الشرعى لا يكون له وجود •

(طعن رقم ١٢٥٣ سنة ٢٨٠ ق ١٦ / ١٢ / ١٩٥٨ نس ٩ ص ١٠٩٥ • مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢١ ص ١٨٢) •

وجوب أن يكون الاعتداء غير مشروع • لا يقام حق الدفاع الشرعى

مقابل دفع اعتداء مشروع •

● متى كان الاستيقاف اجراء يقوم به رجل السلطة العامة فى سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرزه الظروف ، وكانت المادة ٣٨ من قانون الاجراءات الجنائية قد خولت لرجال السلطة العامة فى الجرائم المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم أن يحضروه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الشرطى المجنى عليه وزميله شاهدا المطعون ضده سائرا بالطريق فى ساعة متأخرة من الليل ، فاسترابا فى أمره وطلبا

اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكشاف أمره ، فان هذا يعد استيقافا لا قبضا • وإذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المطعون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في صفة خالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ ، ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ، فإنه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاعه والتحرى عن حقيقة أمره • وذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني بل مجرد تعرض مادي فحسب • لما كان ذلك وكان لا قيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع • وكان ما وقع من رجل الشرطة — على ما تنهى اليه الحكم — ليس فيه ما يخالف القانون ، فان الخطر الناشئ عنه يكون مشروعاً ولا تتوافر معه مبررات الدفاع الشرعى •

(طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٦/٩ س ٢٥ ص ٥٦٨) •

لا دفاع بعد زوال الاعتداء

● ان الدفاع الشرعى لم يشرع للمقاص والانتقام وانما شرع لمنع التعدى من ايقاع فعل التعدى فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم كان يغازل فتاة فاستجارت بالمجنى عليه فعنف المتهم على مسلكه معها وضربه بعصا ، فاستل المتهم بعد ذلك مديّة وطعن المجنى عليه بها ، فليس فى ذلك مما يثبت أن المتهم كان فى حالة دفاع عن النفس بل فيه ما يفيد ما وقع منه ، بعد أن كان المجنى عليه قد كف عن ضربه ولم يعد ثم للتخوف منه ، انما كان انتقاما •

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦ طعن رقم ١١٥ لسنة ١٩٣٨ ق • مجموعة القواعد

جا بند ٢٩ ص ١٧٥) •

● ان الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام وانما شرع لمنع المعتدى من ايقاع فعل الاعتداء ، فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم انزال على المجنى عليه ضربا بالبلطة حتى مات ، وذلك بعد أن كان قد سقط على الأرض على اثر ضربه بالعصا من المتهم الثانى ، وانه تمادى فى الاعتداء

عليه بغير مبرر رغم محاولة أخيه منعه عنه ، فإن المتهم اذ أقدم على قتل المجنى عليه بعد أن زال كل خطر من جانبه ولم يعد ثمة محل للتخوف منه ، لا يكون في حالة دفاع شرعى . وليس في تبرئة المتهم الثانى (أخيه) على اعتبار أنه كان في حالة دفاع شرعى — مع نفى هذه الحالة عنه — أى تناقض ، مادام الثابت أن هذا المتهم الثانى لم يضرب المجنى عليه الا عندما فاجأه في منزله يسرق ولما تكن قد عطلت مقاومته على خلاف ما فعل أخوه .

(جلسة ٢١٥ / ١٠ / ١٩٤٣ طعن رقم ١٥٠٢ لسنة ١٣ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٣٠ ص ١٧٥) •

● حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وانما شرع لرد العدوان ، فاذا كان المتهم قد تمكن من انتزاع الموس من ييد خصمه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به اعتداء ، فإن ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن المجنى عليه به ، هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(طعن رقم ١١١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٨٥٦ س ٧ ص ٥٥ • مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٨ ص ١٨٢) •

● حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه ، وانما شرع لرد العدوان ، فاذا كان المحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التى أوردها المتهم الثانى في الدعوى كان قد انتهى من اعتدائه على الطاعن ، وأن الحاضرين كانوا قد أمسكوا به وحاولوا دون مواصلته الاعتداء على الطاعن ، فإن ما وقع من اعتداء من هذا الأخير على المتهم سالف الذكر بعد أن كف عن الاعتداء ، هو اعتداء معاقب عليه • ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا .

(طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٥ / ١١ / ١٩٦٢ س ١٣ ص ٧٠٠ ، طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٥ / ٣ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٣٥٠) •

الأحوال التي تصح المدافعة عنها باستعمال القوة •

● ان القانون يشترط في الفقرة الأولى من المادة ٢٤٦ عقوبات
لاباحة استعمال القوة دفاعا عن النفس أن يكون استعمالها لازما لدفع
كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصا عليها في قانون العقوبات •
ويشترط في الفقرة الثانية لباحة استعمال القوة دفاعا عن المال أن
يكون استعمالها لازما لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص
عليها في الأبواب : الثاني (الحريق عمدا) • والثامن (السرقة
والاغتصاب) والثالث عشر (التخريب والتعيب والاتلاف) والرابع
عشر (انتهاك حرمة ملك الغير) من الكتاب الثاني وكذلك في المادة ٣٨٧/١
(الدخول في أرض مهياة للزراع ... الخ) وفي المادة ٣٨٩/١
(اتلاف المنقولات ورعى المواشي بأرض الغير) من قانون العقوبات •
فاذا كان كل ما وقع من المجنى عليه هو أنه حاول حل بقرة المتهم من
الساقية، ليتمكن من ادارتها لرى أطيانه ، فان اعتداء المتهم عليه لرده
عن ذلك لا يعتبر دفاعا شرعيا عن حقه في ادارة الساقية اتماما لرى أرضه
لأن هذا الحق ليس مما تصح المدافعة عنه باستعمال القوة •
(جلسة ١١/٢٧/١٩٣٩ طعن رقم ١٦٥٥ سنة ٩ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٣٣ ص ١٧٥) •

قيام حالة الدفاع الشرعى تقتضى وقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة •

● يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل
ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها
الدفاع الشرعى ، واذن فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر الى
اطلاق النار على المجنى عليه اذ رآه بين الأشجار دون أن يكون قد
صدر منه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع ، فلا يصح القول بأن
هذا المتهم كان وقتئذ في حالة دفاع شرعى عن النفس أو المال ، ومع
انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى لا يصح اعتبار المتهم متجاوزا حق

الدفاع اذ لا يصح القول بتجاوز الحق الا مع قيام الحق .
(جلسة ١٨/١٠/١٩٤٣ طعن رقم ١٣٧٥ سنة ١٣٠٠ ق. مجموعة الأحكام

ج ١ بند ٣٤ ص ١٢٦) .

● يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله . وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

(طعن رقم ١١٦٨ سنة ٢٥٠٠ ق جلسة ٣١/١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٨ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ١٥ ص ١٨١) .

● يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، سواء وقع الاعتداء بالفعل ، أو بدر من المجرى عليه بادرة اعتداء تجعل المتهم يعتقد - لأسباب معقولة - وجود خطر حال على نفسه أو ماله ، أو على نفس غيره أو ماله ، فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قد بادر الى اطلاق النار على المجرى عليه اذ رآه يمر أمام حقله اينلا ولم يصل صوته الى سمعه عندما ناداه مستفسرا عن شخصيته ، وكان المجرى عليه وقت اصابته فى حقله وهو بعيدا عن زراعة المتهم ، ودون أن يكون قد صدر من المجرى عليه أو من غيره أى فعل مستوجب للدفاع فلا يسوغ القول بأن المتهم كان وقتئذ فى حالة دفاع شرعى عن نفسه أو ماله .

(طعن رقم ١١٥٢ سنة ٢٩٠٠ ق جلسة ٥/١/١٩٦٠ س ١١ ص ١٧ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٢٣ ص ١٨٢) .

عدم اشتراط حصول اعتداء بالفعل على النفس أو المال لقيام حالة الدفاع الشرعى . كفاية حصول فعل يخشى منه هذا الاعتداء .

● لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفى أن يكون قد صدر من المجرى عليه

فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى . واذن قول الحكم أن المجرى عليه لم يقم بأى عمل من أعمال الاعتداء على النفس أو المال لا يصلح رداً للنفس بما يتمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى .

(جلسة ١١/٣/١٩٤٠ طعن رقم ٥٣٠ سنة ١٠ ق مجموعة القواعد ج١ بند ٣٥ ص ١٧٦) .

● ان القانون لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يقع بالفعل اعتداء على النفس أو على المال بل يكفى لقيامها أن يقع فعل يخشى منه حصول هذا الاعتداء ، والعبرة فى هذا هى بتقدير المدافع فى الظروف التى كان فيها بشرط أن يكون تقديره مبنياً على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرره . فإذا كانت المحكمة قد نفت قيام هذه الحالة بناء على حكمها هى ، على موقف الجانى نتيجة تفكيرها الهادئ المطمئن فان حكمها يكون معيباً .

(جلسة ٦/٣/١٩٥٠ طعن رقم ١٩٣٤ سنة ١٩ ق مجموعة القواعد ج١ بند ٣٦ ص ١٧٦) .

● مفاجأة شخص أثناء سيره وبسط المزروعات فى ليلة حالكة الظلمة يستحيل معها الرؤية وفى مكان ينأى عن العمران بطلق نارى نحوه — هو فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة — يبرز رد الاعتداء بالوسيلة التى تصل الى يد المدافع ويعتبر فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، اذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيه مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات .

(طعن رقم ٨٦٧ لسنة ٢٦ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٣ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٥ ص ١٨٤) .

● لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل

اعتداء على النفس أو المال ، بل يكفي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون دذا الاعتقاد مبنيا على أسباب مقبولة . وتقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري ، المفاط فيه الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه الظروف والملايسات .

(طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٣٣٣ جلسة ١٦/٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ١٨٩ ، طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٣٩ جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩ س ٢١٠ ض ٩٦٠) .

قيام حالة الدفاع الشرعي ولو كان الاعتداء وهميا

● ان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقيا ، بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا ، أي لا أصل له في الواقع وحقيقة الأمر متى كانت الظروف والملايسات تلقى في روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجها اليه .

(جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ٤٠ سنة ١٥ ق ، و جلسة ٦/١/١٩٥١ طعن رقم ٦٣ سنة ٢١ ق . مجموعة القواعد جا بند ٣٩ ، ٤٠ ص ١٦٧) .

● يشترط لقيام حق الدفاع الشرعي أن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب معقول .

(جلسة ٣١/١٠/١٩٣٢ طعن رقم ٢٤٣١٠ سنة ٢١ ق . مجموعة القواعد جا بند ٤١ ص ١٧٦) .

● يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر من المجنى

عائيه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المتهم وتصوره ، بشرط أن يكون الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة .

(طعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٣٧٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ص ٩٦٠) .

مناط تقدير ظروف الدفاع الشرعى • حالة المتهم النفسية وقت الجريمة •

● ان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخالط ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه ، مما لا يصح محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المتزن المطمئن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخفوف بهذه الظروف والملايسات .

(طعن رقم ٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٨ س ٩ ص ٣٩٨ • مجموعة

القواعد ج ٣ بند ٤٩ ص ١٨٤ ، طعن رقم ٨٨٨ لسنة ١٣٧٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢١٠ ص ٩٦٠) .

● تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملايسات • فإذا قال الحكم أن المجرى عليه لم يكن يحمل عصا ولم يضرب المتهم بها ، هذا القول على إطلاقه ، لا يصح سببا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، أمام مطاردة المجرى عليه له والقائه أرضا ومحاولته اللحاق به رغم ما يحمله المتهم من سلاح .

(طعن رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ص ١٩٨ •

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٥٠ ص ١٤٨) .

تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع • يجب أن يكون مبنيا على أسباب مقبولة •

● لا يشترط فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد وقع اعتداء على النفس أو المال بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الاعتداء • وتقدير المدافع أن الفعل يستوجب الدفاع يكفى فيه أن يكون مبنيا على أسباب معقولة من شأنها أن تبرر ذلك • ومادامت العبرة فى التقدير بما يراه المدافع فى ظروفه التى يكون فيها ، فإن رأى المحكمة وهى تصدر الحكم فى الدعوى يجب ألا يحسب له حساب فى ذلك • واذن فقول الحكم بأن المتهم لم يصب لا هو ولا أحد من الأهلنى بأى إصابة ، وأن قصد العساكر المجنى عليهم من إطلاق العيار وتصويب البندقية اليه كان مجرد التهديد - هذا القول ، على إطلاقه ، لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به المتهم من أنه كان فى حالة دفاع شرعى • اذ هو لو كان اعتقد فى الظروف التى كان فيها أن العيار الذى أطلق كان مقصودا به إصابته أو إصابة أحد ممن كانوا معه بمحل الواقعة لكان اعتقاده له ما يبرره ولكان ذلك كافيا فى تبرير الفعل الذى وقع منه •

(جلسة ٢٨/١٢/١٩٤٢ طعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ١٢ ق مجموعة القواعد ج١ بند ٤٤ ص ١٧٧) •

● يجب فى الدفاع الشرعى أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنده الدفاع مبنيا على أسباب مقبولة من شأنها أن تبرر ما وقع منه • فإذا كانت المحكمة حين نفت قيام حق الدفاع الشرعى لم تجعل أساس ذلك تقديرها هو لفعل الاعتداء الذى يدعى المتهم وقوعه عليه ، دون نظر الى تقديره هو فى هذا الظرف ، بل قالت أنه مادام القانون لا يبيح القتل العمد الا اذا كان التخوف من حدوث الموت أو جراح بالغة مبنيا على أسباب معقولة فهى تملك أن تراقب تقدير المتهم ، لترى ما اذا كان مقبولا وتسوغه البداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره

المختلفة ، وأنها لا تجد في ظروف الحادث ما يدل على أن المعتدى كان ينوى متابعة الاعتداء ، وإن رد الاعتداء — وهو قافه في ذاته — إذ هو لم يزد على ضرب المتهم بعصا على ذراعه — بإطلاق النار في مقتل — لا يكون دفاعا عاديا وإنما يكون مقابلة للاعتداء باعتداء أشد ، فإن هذا الذي قائلته لا مأخذ عليها فيه .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق. مجموعة القواعد ج ١ بند ٤٥ ص ١٧٧) .

● الأصل أن العبرة في تقدير قيام الدفاع الشرعي ومقتضياته هي بما يراه المدافع في الظروف المحيطة به . بشرط أن يكون تقديره مبنيا على أسباب تبرره ، فإذا كان الثابت أن المتهم قد تمكن من انتزاع المطواة من يد المجنى عليه فصار أعزلا من السلاح لا يستطيع به الاعتداء ، فإن ما وقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة طعن المجنى عليه إنما هو اعتداء معاقب عليه ولا يصح في القانون اعتباره دفاعا شرعيا . (طعن رقم ٥٢١٤ لسنة ٣ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٠٥) .

● يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذي استوجب الدفاع مبنيا على أسباب معقولة من شأنه أن تبرر ما وقع منه ، ومن حق المحكمة أن تراقب هذا التقدير لتري ما إذا كان مقبولا تسوغه البداهة بالنظر الى ظروف الحادث وعناصره المختلفة . (طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٢/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٦ ، طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٣٠٥) .

● حق الدفاع مباح قانونا عن نفس الانسان أو عن نفس غيره اطلاقا . إذا كان المتهم قد تمسك بأنه حين أوقع فعل الضرب بالمجنى عليه إنما كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي عن النفس ، فإن رد المحكمة عليه بقولها أن المجنى عليه لم يكن يقصده هو بفعل الضرب الذي كان ينوى ايقاعه بل كان يقصد أخاه ، لا يكون سديدا ، لأن حق

الدفاع مباح عن نفس الانسان وعن نفس غيره اطلاقا .
(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٦ طعن ١٥٠٦ لسنة ١٦ ق مجموعة القواعد ج١
بند ٤٩ ص ١٧٨) .

● حق الدفاع الشرعى عن النفس شرع لرد اعتداء على نفس
المدافع أو على نفس غيره .
(طعن رقم ١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٥١ .
مجموعة القواعد ج٣ بند ٢٤ ص ١٨٣) .

تقرير حق الدفاع الشرعى عن المال . شرطه

● من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد
اعتداء أو خطر يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية
من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة،
وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى
ومقتضىاته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف
الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا تصح
معه محاسبته عن مقتضى التفكير الهادى البعيد عن تلك الملابسات ،
كما أن امكان الرجوع الى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على
الحق لا يصاح على اطلاقه سببا لنفى قيام حق الدفاع الشرعى ، بل أن
الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره
ما يسمح بالرجوع الى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(طعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٩/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٢٢) .

● حق الدفاع الشرعى عن المال وفقا للفقرة الثانية من المادة
٢٤٦ من قانون العقوبات لا يتيح استعمال القوة الا لرد فعل يعتبر
جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الثانى والثامن والثالث
عشر والرابع عشر من الكتاب الثالث من هذا القانون وفى المادة ٣٨٧/١ ،
والمادة ٣٨٩/٣٤١ ، ولما كان النزاع على الرى ليس من بين هذه
الأفعال فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من أن الحكم لم يبين سنده

المقاطع فيما انتهى اليه من أن لجميع الملاك الذين اشتروا من المالكة السابقة حق الانتفاع بالسقي من الماسورة المخلقة عنها والواقعة قبل أرضه •

(طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٣ س ١٩ ص ٨٦ ، طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ٩٩٥) •

انتهاء حالة الدفاع الشرعى فى الحريق بانتهاء الجانى من وضع النار فى المال المراد احراقه •

● يشترط فى الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء الذى يرمى المتهم الى دفعه حالا أو وشيك الوقوع • فإذا كان الاعتداء قد انتهى فلا يبقى لهذا الحق وجود وتحديد ذلك يختلف باختلاف الجرائم وظروف ارتكابها • وفى الحريق العمد تنتهى حالة الدفاع الشرعى بانتهاء الجانى من وضع النار فعلا فى المال المراد احراقه • واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المجنى عليه وضع النار فى قش القصب الملاصق لمنزل المتهم ثم اتصلت النار بهذا المنزل وأن المتهم لم ير المجنى عليه الا وهو يفر بعد أن وضع النار الى جهة زراعة القصب المملوكة له فأطلق عليه عيارا ناريا أودى بحياته • واستخلصت المحكمة من ذلك أن المتهم اذ قتل المجنى عليه لم يكن فى حالة دفاع شرعى فهذا منها سائغ وليس فيه مخالفة للقانون •

(جلسة ١٩٤١/٣/٣ طعن ٩٢٥ سنة ١١ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٥٧ ص ١٧٩) •

وجوب استخدام القوة بالقدر اللازم لرد الاعتداء

● لا يشترط بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، فان النظر الى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه • وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا ، فإذا كان ما وقع منه مبررا تبريرا تاما فقد حقت براءته ،

والإفانه يعد متجاوزا حدود حقه في الدفاع ، ويعامل على هذا الأساس
باعتبار بعقوبة مخففة باعتباره معذورا .

(جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ٤٠ لسنة ١٥ ق مجموعة القواعد
جا بند ٦١ ص ١٧٩) .

**نفي حالة الدفاع الشرعي بمقتولة انه كان في مقدورة المجنى عليه
الهرب . خطأ**

● ان القانون لا يمكن أن يطالب الانسان بالهرب عند تخوف
الاعتداء عليه . لما في ذلك من الجبن الذي لا تقره الكرامة الانسانية .
واذن فالحكم الذي ينفي ما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي
بمقتولة أنه كان في مقدوره أن يهرب ويتجنب وقوع اعتداء منه أو عليه .
هذا الحكم يكون مؤسسا على الخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه .
(جلسة ٦/١١/١٩٥٢ طعن رقم ٤١٧ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد
جا بند ٦٠ ص ١٧٩) .

امكان الركون الى الاحتماء برجال السلطة العامة . شرطه

● ان القانون وان كان قد نص على أنه لا وجود لحق الدفاع
الشرعي متى كان في الامكان الركون الى الاحتماء برجال السلطة ، الا أن
ذلك يقتضى أن يكون هناك لدى المتهم من الوقت ما يكفي لاتخاذ هذا
الاجراء حتى لا يكون من مقتضى المطالبة به تعطيل للحق المقرر في
القانون ، مادامت جميع أحوال الدفاع الشرعي عن المال يتصور فيها
كلها امكان ترك المعتدى ينفذ عدوانه حتى يستعان عليه برجال الحكومة .
(جلسة ٣/١٢/١٩٤١ طعن رقم ٦٨٤ سنة ١١ ق . مجموعة القواعد
جا بند ٦٢ ص ١٧٩) .

● اذا كانت المحكمة في سبيل نفيها قيام حالة الدفاع الشرعي .
قد قالت ان فريق المتهم كان في وسعهم أن يلجأوا الى رجال السلطة
العامة لدفع تعرض فريق المجنى عليه لهم في العقار الذي تحت يدهم ،
دون أن يكون لقولها هذا من سند يبرره في الحكم ، بل جاء هذا القول
منها مسوقا على صورة عامة مطلقة لا تجعل لأصحاب اليد على العقارات

أن يتمتعوا بحقوقهم الشرعى فى المدافعة عن مالههم ، فهذا منها يخالف القانون الذى نصه أن هذا الحق لا يسقط الا اذا كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العامة .

(جلسة ٤/٤/١٩٤٩ طعن رقم ٥٧٥ سنة ١٩ ق . مجموعة القواعد

جا بند ٦٤ ص ١٨٠) .

● ليس لحق الدفاع الشرعى وجود متى كان من الممكن الركون فى الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة ، فاذا كان التصوير الذى أخذ به الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه ينبىء فى ظاهره بأنه كان فى مقدور المتهم — وقد عاد الى قريته ليحمل سلاحه ويطارده به الشبح — أن يحتتمى برجال السلطة العامة لدفع العدوان الذى توهب به ، فكان يتعين على المحكمة أن تستجلى هذا الأمر وتستظهره بأدلة بسائغة للموقوف على ما اذا كانت القوة التى استخدمها المتهم فى دفع العدوان هى الوسيلة الوحيدة لبلوغ تلك الغاية ، أو أنه كان فى وسعه أن يتجنب استخدامها باستعمال وسائل أخرى كالاتجاء الى رجال السلطة للاحتماء بهم ، أما ولم يعرض الحكم لهذا البيان ، فإنه يكون قابرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٦١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٢٢/١٩٥٩ س ١٠ ص ٨٣ .

مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٧ ص ١٨٣ ، طعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ٦/٤/١٩٦٣ س ١٤ ص ٣٣٢) .

ب) قيود الدفاع الشرعى

أحوال الدفاع الشرعى عن المال التى تبيح القتل العمد

● ان المادة ٢٥٠ من قانون العقوبات تنص على أن حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الأمور الآتية: أولا — ثانيا — ثالثا — الدخول ليلًا فى منزل مسكون أو فى أحد ملحقاته . ورابعا — فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة . فاذا كان الثابت بالحكم أن المجنى

عليه تسلق جدار منزل المتهم ليلا ليدخل فيه ، وأن المتهم حين شاهده على هذه الحالة وهو فوق السطح أطلق عليه المقذوف الناري بقصد قتله ، فانه لما كان الاقدام على تسلق جدار المنزل تتوغل فيه بلا شك جميع معاني الدخول في المنزل ، ثم لما كان النص المتقدم ذكره لا يشترط في عبارة صريحة أن يكون الدخول بقصد ارتكاب جريمة أو فعل آخر من أفعال الاعتداء ، وهذا مفادة بالبداية ، أن القانون يعتبر أن دخول المنازل ليلا بتلك الطريقة يحمل بذاته قرينة الاجرام بحيث يصح لصاحب الدار أن يعمده اعتداء على المال أو النفس أو فعلا يتخوف منه الأذى ويحق له رده كما ترد سائر الاعتداءات ما لم يقيم الدليل على أنه كان يعلم حق العلم أن الدخول الذي يقول بأنه كان يريد قد كان في نظره بريئاً خالياً عن فكرة الاجرام — لما كان ذلك كله كذلك فان الحكم بادانة هذا المتهم في جناية الشروع في القتل من غير أن تفند المحكمة دفاعه على ضوء ما تقدم يكون قد شابه القصور في بيان الأسباب التي بنى عليها .

(جلسة ٢١٥ / ١٢ / ١٩٤٤ طعن رقم ٤٠ سنة ١٥ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٦٧ ص ١٧٠) .

● ان حق الدفاع الشرعي لا يتنافى مع ارتكاب المدافع القتل العمد ، بل انه يبيحه في الأحوال التي نص عليها القانون .

(جلسة ٣١١ / ١٢ / ١٩٥٣ طعن رقم ١٤٨٨ سنة ٢٣ ق مجموعة القواعد ج١ بند ٦٨ ص ١٨١) .

أحوال الدفاع الشرعي عن النفس التي تبيح القتل .

● ان الشارع اذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على تبرير القتل لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة ، فقد دل بذلك على أنه لا يلزم في العمل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطره حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم ، بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبني على أسباب معقولة ، واذن فالحكم الذي يشترط في العمل المسوغ لحق الدفاع الشرعي أن يكون خطرا في الواقع

ولا يكفي بما توهمه المتهم فيه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .
(جلسة ١٩٤٧/١٠/٧ طعن رقم ١٨١٧ لسنة ١٧ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٤٢ ص ١٧٦) •

● ان الشارع اذ نص في المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات على اباحة القتل العمد لدفع فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا الخوف أسباب معقولة ، قد دل بذلك على أنه لا يلزم في الفعل المتخوف منه المسوغ للدفاع الشرعي بصفة عامة أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم ، بشرط أن يكون هذا الاعتقاد مبنيا على أسباب معقولة ، ومتى كان الأمر كذلك وكان الحكم قد بنى على تقدير أن المجنى عليها ومن معها لم يكونوا يقصدون القتل ، وأن سلاحهم كان أضعف من سلاح المتهم ، واستوجب فوق ذلك ما لا يوجب القانون من البدء باطلاق الأعيرة النارية في الهواء ثم على الاقدام ، فإنه يكون قد جاء مخالفا للقانون مما يقتضى نقضه •
(جلسة ١٩٥٠/١/٦ طعن رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٤٣ ص ١٧٧) •

● ان حق الدفاع الشرعي لا يتنافر مع ارتكاب المدافع القتل العمد، بل أنه يبيحه في الأحوال التي نص عليها القانون .
(جلسة ١٩٥٣/١٢/٢١ طعن رقم ١٤٨٨ لسنة ٢٣ ق • مجموعة القواعد
جا بند ٦٨ ص ١٨١) •

(ج) تجاوز الدفاع الشرعي

تجاوز الدفاع الشرعي لا يكون له وجود الا حيث تتوافر حالة
الدفاع الشرعي •

● من الخطأ أن تعامل المحكمة المتهم بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه تجاوز حق الدفاع الشرعي ، بعد قولها بانتفاء هذا الحق ، لأن تجاوز حدود الحق لا يتصور مع انعدام ذات الحق •
(جلسة ١٩٤١/٣/٢١ طعن رقم ٩٢٥ لسنة ١١ ق مجموعة القواعد
جا بند ٦٩ ص ١٨١) •

● متى كان ما قالته المحكمة في تفنييد دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه أن ينفى قيام تلك الحال لديه ، فان ذلك لا يدع مجالاً لما يثيره في طعنه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزاً حدود الدفاع ، اذ أن ذلك لا يكون له محل الا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

(جلسة ١١/٧/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٢٠ ق . مجموعة القواعد ج١ بند ٧ ص ١٨١) .

● البحث في تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون الا بعد أن ينشأ الحق في ذاته .

(طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٣/١١/١٩٦١ س ١٢ ص ٩٠٥ ، طعن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ٥/١٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٧) .

تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء . لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى . عدم الموازنة بينهما . قصور

● ان حق الدفاع الشرعى قد قرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، وتناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا ثبت قيام هذه الحالة وتحقق ذلك التناسب حقت البراءة للمدافع ، وان زاد فعل الدفاع على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة عد المتهم متجاوزاً حق الدفاع ، وحق عليه العقاب بالشروط الواردة في القانون ، واذا كان ما قالته المحكمة في حكمها لا يعدو التحدث عن عدم التناسب بين الفعلين ، ما وقع من المتهم وما وقع من غريمه ، وليس فيه ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى، فانه يكون قاصر البيان في الرد على ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى .

(جلسة ٧/٤/١٩٤٧ طعن رقم ٦٩٨ لسنة ١٧ ق . مجموعة القواعد

ج١ بند ٧٢ ص ١٨١) .

● اذا كان الحكم لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على المتهمه — والذى خولها حق الدفاع الشرعى — وبين ما أتته في سبيل هذا

الدفاع ، فإنه اذا دانها واعتبرها متجاوزة حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكتشف له من ظروف الدعوى وملابساتها والتقارير الطبية ، فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨٢٨١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٢٥ س ١٢ ص ٩٩٦)
● لما كان يبين مما أورده الحكم فيما تقدم أنه لم يوازن بين الاعتداء الذى وقع على الطاعن وعلى ولديه - والذى خوله حق الدفاع الشرعى - وبين ما أتاه هو فى سبيل هذا الدفاع ، فإنه اذ دانه بتهمة القتل العمد واعتبره متجاوزا حدود حق الدفاع الشرعى دون أن يقوم بهذه الموازنة على ضوء ما تكتشف له من ظروف الدعوى وملابساتها ، كما أن الحكم لم يستظهر توافر نية القتل بإيراد الأدلة التى استخلصت منها المحكمة أن الطاعن حين ارتكب الفعل المسمى المسند اليه - وهو اطلاق العيار الناري الثانى الذى أصاب المجنى عليه - كان فى الواقع يقصد ازهاق روحه ، وهو العنصر الخاص الذى تتميز به جناية القتل العمد قانونا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٥٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ س ٣٠ ص ٩٢٩)
قتل المتهم المجنى عليه المعتدى على ماله - حيث لا يكون القتل مباحا - لا يمكن معه القول بأنه لم يكن أصلا فى حالة دفاع • بل يعتبر متجاوزا حدود الدفاع •

● اذا كانت الواقعة التى أثبتها الحكم هى أن القتل واثنين معه سرقوا ليلا قضباننا من الحديد ، وأن المتهم بوصفه خفيرا بالعزبة التى حصات فيها السرقة فاجأهم عقب الحادث على مقربة من مكانها يحملون المشروق للهرب به ، فأطلق عليهم مقذوفات نارية من بندقيته الأميرية فأصاب القتل ، فهذه الواقعة وإن كانت بمقتضى القانون لا تبيح للمتهم أن يرتكب جناية القتل العمد ، اذ السرقة التى قصد الى منع المتهمين

من الفرار على أثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جنائية ، الا أنه لا شك في أنها باعتبارها مجرد جنحة تبيح له بمقتضى النص العام الذى جاءت به المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات أن يرتكب في سبيل تحقيق الغرض الذى رمى اليه أى فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامة من فعل القتل ، واذن فان هذا المتهم حين ارتكب فعلته لا يصح عده معتديا الا بالمقدر الذى تجاوز به حقه في الدفاع بارتكابه فعلا من أفعال القوة أكثر مما كان له أن يقتل لرد الاعتداء .

واذا كان المستفاد مما أوردته الحكم أن هذا المتهم انما كان حسن النية معتقدا أن القانون يخوله ارتكاب ما ارتكبه وان ما ارتكبه هو السبيل الوحيد لضبط اللصوص والحصول منهم على المال المسروق ، فانه كان يصح أن يعده الحكم معذورا ويقضى عليه بالحبس مدة لا تنقص عن أربعة وعشرين ساعة . ولا تزيد عن ثلاث سنين بدلا من العقوبة المقررة للجناية وذلك طبقا للمادة ٢٥١ من قانون العقوبات ولكن بما أن المحكمة لم تعامله بمقتضى هذا النص لا بناء على أنها لم ترى من ظروف الدعوى أن تعده معذورا مع توافر الشرائط القانونية في حقه بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تعتبره أصلا في حالة دفاع شرعى حتى كان يقال أنه تعداه ، فانه يكون من المتعين وضع الأمور في نصابها الصحيح نقض هذا الحكم في تلك الحدود وعد المتهم معذورا والحكم عليه طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة .

(جلسة ١/٦/١٩٤٣ طعن رقم ١١٥٢ سنة ١٢ ق . مجموعة القواعد

ج ١ بند ٧٤ ص ١٨١) .

● اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يطلق المقذوف النارى الذى أصاب به المجنى عليه الا حين رآه عند الفجر في زراعته يسرق منها ، فهذا ، متى كانت الإصابة غير مميتة مما يسوغ القول بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن المال . فاذا كان الحكم قد نفى هذه الحالة ولم يقل في ذلك الا « ان شروط الدفاع الشرعى عن المال الذى يبيح القتل غير متوفرة » فانه يكون قد أخطأ ، لأن من يكون في حالة

من حالات الدفاع الشرعى ثم يقتل المعتدى حيث لا يكون القتل مباحا له لا يصح فى منطق القانون القول بأنه لم يكن أصلا فى حالة دفاع شرعى بل كل ما يمكن أن يوجه اليه هو تجاوز حدود حقه فى الدفاع ، ثم محاسبته على ذلك باعتبار أنه كان معذورا فيما وقع منه أو غير معذور • فإذا كان الحكم لم يتعرض لذلك وهو يتحدث عن دفاع المتهم فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه •

(جلسة ١٨/١/١٩٤٣ طعن رقم ٢٨٧ سنة ١٣٠٠ • مجموعة القواعد ج١ بند ٧٥ ص ١٨٢) •

تجاوز حدود الدفاع الشرعى يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر •
● متى ثبت أن المتهم قد تجاوز حدود الدفاع الشرعى فإنه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الناشئ عن جريمته ويكون الحكم عليه بالتعويض صحيحا فى القانون •

(طعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٤/١٩٥٩ س ١٠ ص ٤١٥ • مجموعة القواعد ج٣ بند ٦١ ص ١٨٦) •

عقوبة من يتجاوز الدفاع الشرعى

● إذا كانت المحكمة قد اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعى بحسن نية ، ومع ذلك فإنها أوقعت عليه — بناء على المادة ١٧ — عقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها فى المادة ٢٣٦ لجناية الضرب المفضى الى الموت التى وقعت منه ، فلا يصح من المتهم أن ينعى عليها بأنها أخطأت فى حقه • فإن كل ما تقتضيه المادة ٢٥١ الخاصة بتجاوز حد الدفاع هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التى وقعت • وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها حتى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، الا اذا وجدت ان ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن المتجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد فعندئذ ، وعندئذ فقط يكون عليها أن تعده معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون أربعا

وعشرين ساعة •

(جلسة ١٩٤٥/٢١/٥ طعن رقم ٣٢١ سنة ١٥ ق • مجموعة القواعد

ج ١ بند ٧٦ ص ١٨٢) •

● لا ارتباط بين تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة وبين المادة ٢٥١ الخاصة بالعدر القانونى المتعلق بتجاوز حدود الدفاع الشرعى • وكل ما تقتضيه المادة ٢٥١ هو ألا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر للجريمة التى وقعت ، وفى حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التى تراها مناسبة نازلة بها فى الحد المقرر بالمادة ١٧ عقوبات ، الا اذا وجدت أن ذلك لا يسعها نظرا لما استبانته من أن التجاوز كان فى ظروف تقتضى النزول بالعقوبة الى ما دون هذا الحد ، فعندئذ فقط يكون عليها أن تعد المتهم معذورا طبقا للمادة ٢٥١ المذكورة وتوقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تصل الى الحد الأدنى • ولما كانت المحكمة قد رأت اعتبار الطاعن متجاوزا حدود الدفاع الشرعى وأعملت فى حقه المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فإن ما تزيدت به من اضافة المادة ١٧ عقوبات يكون نافلا ولا جدوى للطاعن من التحدى بالظروف المخففة التى تنص عليها تلك المادة •

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٩ س ١٧ ص ٥٨٦) •

(د) تسبيب الأحكام بالنسبة للدفاع الشرعى

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى • مسألة موضوعية •

● الدفاع الشرعى هو حالة تقوم فى الواقع على أمور موضوعية بحثة ، لقاضى الموضوع وحده سلطة بحثها وتقدير ما يقوم عليها من الأدلة ، فيثبتها أو ينفيها بدون أن يكون لقضائه معقب من رقابة محكمة النقض ، الا أنه فى حالة وجود تناقض ظاهر بين موجب الوقائع والظروف المادية التى يثبتها وبين النتيجة القانونية التى يستخلصها منها فإن لمحكمة النقض أن تتدخل ، لأن وجود مثل هذا التناقض هو فى الواقع

من باب الخطأ في تطبيق القانون على الوقائع ومن شأنه أن يعيب الحكم .
(طعن رقم ٤١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ص ٣٨٢ .
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٤ ص ١٨٤ ، طعن رقم ٤٢١٠ لسنة ٣٤ ق
جلسة ١٩٦٤/١٠/١٢ س ١٥ ص ٥٧٣) .

● من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤه متعلق بموضوع الدعوى ، لمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب عليها ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يؤدي الى ما انتهى اليه ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعى التي تمسك بها المتهمان في دفاعهما ، على ما قرره من أنهما حضرا الى مكان الحادث مسلحين ، واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فان الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم الى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان منتويا الاعتداء لا الدفاع .

(طعن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٣ ص ١٣٢ ،
طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٦٨) .

● أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقدر حالة الدفاع الشرعى أو عدم قيامها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض ، الا أنه اذا كانت النتيجة التي انتهت اليها لا تتفق منطقيا مع ما أثبتته من مقدمات ووقائع ، فان حكمها يكون خاطئا . فاذا كانت المحكمة قد صورت الحادث ، كما ثبت لها ، بأن المتهم قتل المجنى عليه بعد أن ضربه هذا ضربتين بعصا على ذراعه وكتفه وقبل أن يحضر أنصار القتل ويضربوه ، ثم انتهت من ذلك الى القول بأن المتهم حين ارتكب القتل انما كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه فانها تكون مخطئة . اذ الواقعة كما أثبتتها ان صح أنها صالحة لاثبات أن المتهم كان في خطر جسيم فانها غير صالحة لاثبات أن هذا الخطر لم يكن في وسعه دفعة بوسيلة أخرى دون القتل . كشهرك المسدس على المجنى عليه ، أو اطلاق عيار منه ، في الهواء اربابا له

أو اصابته به في غير مقتل منه • وخصوصا اذا كان المتهم لم يتمسك بأنه كان في حالة تخوف من أن يلاحقه المجنى عليه بضربة أو ضربات أخرى ، وإنما كان مدار دفاعه أنه ضرب من أشخاص متعددين كانوا يطاردونه فلم يبر وسيلة للنجاة بنفسه منهم سوى اطلاق النار ، فاستبعدت المحكمة هذا الدفع ، وأثبتت أن الشجار إنما كان بين المتهم والمجنى عليه وحدهما ، ولم يحضره الا شاهد واحد لم يكن مناصرا لأى منهما ، وأن المجنى عليه كان لا يحمل الا عصا (زقطة) والمتهم يحمل مسدسا محشوا بالرصاص •

(جلسة ٢٧/١٢/١٩٤٣ طعن رقم ٢٠٢١٤ سنة ١٣ ق • مجموعة القواعد

ج ١ بند ٨٧ ص ١٨٣) •

● متى كانت المحكمة قد رأت أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ثم وازنت بين الاعتداء الواقع عليه والذي خول له حق الدفاع الشرعى ، وبين ما أتاه في سبيل هذا الدفاع ، ورأت أنه قد تجاوز حدود ذلك الدفاع ، متى كان ذاك ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة في حكمها ليست من الأحوال التى نص القانون على أنها تبيح القتل العمد في سبيل الدفاع الشرعى ، وكانت المحكمة قد أقامت حكمها على أسباب سائغة تتفق مع الوقائع التى أثبتتها فإنه لا يصح مجادلتها فيما انتهت اليه في حدود سلطتها التقديرية وفي ضوء الفهم الصحيح للقانون •

(جلسة ١/١٢/١٩٥٣ طعن رقم ١٣٣٧ سنة ٢٣ ق • مجموعة القواعد

ج ١ بند ٨٨ ص ١٨٤) •

● الدفاع الشرعى هو استعمال القوة اللازمة لرد الاعتداء • وتقدير التناسب بين تلك القوة وبين الاعتداء الذى يهدد المدافع أمر موضوعى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب الوقائع المعروضة عليها متى بنت قضائها في ذلك على أسباب سائغة •

(جلسة ٨٠٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩/٦/١٩٦٦ ص ١٧ طعن ، ٥٨٦ ، طعن

رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦٧ ص ١٨ ق ١٠٣٤) •

● لما كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون

فيه ، أن المجنى عليه ومن معه خرجوا من مكنهم يطلقون الأعيرة النارية من الأسلحة التي كانوا يحمونها جميعا — لا المجنى عليه وحده — على الطاعن الرابع وعائلته ، وكان الحكم قد استدل على نفى حالة الدفاع الشرعى الى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد اصابات المجنى عليه وشدتها فضلا عما تبين من فحص مسدس المجنى عليه — عقب الحادث — أن طلقاته الست قد أطلقت جميعها ، وهو ما لا يؤدي في حكم العقل ولانطبق الى ما رتبته عليه ، ذلك أن تعدد لاصابات وشدتها وانتشارها بجثة المجنى عليه لا يفيد بذاته أنها لم تكن لرد اعتداء متخوف منه في وقت كان المجنى عليه يحمل سلاحا والطاعن يحمل عصا •

(طعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩٩ جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢١٠ ص ٩٦٠) •

● لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن المجنى عليه أنه كان في حالة دفاع شرعى عن مال البنك الذى يقوم بحراسته وأطرحه بقوله « ان المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات لا ترى المحكمة وبحق مجالا لتطبيقها في نطاق هذه الدعوى لأن مناط تطبيق هذه المادة أن يكون قد وقع فعل ايجابى يخشى منه وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى سواء وقع الاعتداء بالفعل أو بدر من المجنى عليه بادرة اعتداء يجعل المتهم يعتقد لأسباب معقولة وجود خدار حال على نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله ، أما أن يكون المجنى عليه قد تخلى عن الغرارة التى كان قد حملها وحاول الفرار من الشونة متخذا طريق خروجه من فتحة السلك التى بسور الشونة منبطحا على بطنه فيطلق عليه المتهم عياره الناري الذى لا شك أنه موقر، أنه لن يصيبه الا في مقتل ، لأن الوضع الذى كان عليه المجنى عليه عند خروجه من الكوة التى بالسلك بسور الشونة لا تسمح الا بمثل الاصابات القاتلة التى تحدثت عنها الصفة التشريحية ، وقد قال المتهم نفسه أنه أراد فريسته وهو المجنى عليه ، فكأنه أراد حيا أو ميتا مع العلم بأن الدفاع الشرعى لم يشرع للمقاص والانتقام وانما شرع لمنع

الاعتداء وأن هذا الاعتداء قد عدل عنه المجنى عليه وترك ما ينوى سرقة « • فان هذا الذي أورده الحكم فيها تقدم سائق ويكفى لتبرير ما انتهى اليه الحكم من انتفاء حالة الدفاع الشرعى •

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ص ١٢١٦ ، طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ص ٦٥١ ، طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ س ٣١ ص ٩٢٩) •

حق المتهم فى التمسك بحالة الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع •
ولو كان لم يتمسك به فى التحقيق •

• سكت المتهم فى التحقيق عن اثاره حقه فى الدفاع الشرعى لا يمنعه من التمسك بهذا الحق أمام محكمة الموضوع •
(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٤/٢ س ٨ ص ٣٥٨ •
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٤٢ ص ١٨٤) •

الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية • لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض •

• الدفاع الشرعى من الوسائل الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارها لأول مرة لدى محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون • وفى هذه الصورة تتدخل محكمة النقض، اذ مهما يكن المتهم قد قصر فى دفاعه لدى محكمة الموضوع فان ذلك لا يغير شيئاً من طبيعة حقيقة فعله، ولا يؤثر فى تكييف القانون لهذا الفعل •
(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٤٣ سنة ٤٨ ق • جلسة ١٩٤٤/٢/٢١ طعن رقم ٤٦١ سنة ١٤ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ٩٠ ، ٩١ ص ١٨٤) •
• متى كانت واقعة الدعوى لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى ولا ترشح لقيامها • فانه لا يقبل من المتهم أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/١٧ س ٣١ ص ١١٠٠) •

تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه

● يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معترفا بما وقع منه وأن يبين الظروف التى ألجأته الى هذا الذى وقع منه ومن الذى اعتدى عليه أو على ماله أو خشى اعتدائه عليه أو على ماله اعتداء يجيز ذلك الدفاع الشرعى • فإذا كان المتهم نفسه قد أنكر بثبات ما أسند اليه ، ودار دفاع محاميه على هذا الإنكار ، فإن ما جاء على لسان المحامى عرضا ، وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ألا يعتبر دفاعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه • ولا يقبل من المتهم الطعن فى الحكم الصادر عليه بمقولة انه أغفل الرد على هذا الدفع •

(جلسة ١٩٣٣/٣/٦ طعن رقم ١١٢٤ سنة ٣٠ ق • مجموعة القواعد جا بند ٩٢ ص ١٨٤) •

● ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تبين فى حكمها الأسباب التى جرت بها الى رفض ما يتمسك به المتهم من حالة الدفاع الشرعى ، الا اذا كان قد دفع بهذه الحالة تبريرا لفعل يعترف بأنه صدر منه ولكن فى سبيل الدفاع عن النفس أو المال ، أما اذا أنكر المتهم صدور هذا الفعل منه أصلا ، وتمسك فى آن واحد بحالة الدفاع الشرعى من باب الافتراض والاحتياط ، فإن هذا التعارض بين الموقفين يجيز لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى بناء على أساس ما تستبينه هى من وقائعها وظروفها مع استبعاد فكرة الدفاع عن النفس ، ولا تكون عندئذ ملزمة بالرد عليها •

(جلسة ١٩٣٤/٢/٥ طعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٠ ق • مجموعة القواعد جا بند ٩٤ ص ١٨٤) •

● لا نزاع فى أنه يجب على من يتمسك بحالة الدفاع الشرعى أن يكون معترفا صراحة بما وقع منه وأن يبين الظروف التى ألجأته الى هذا الذى وقع منه ، ونوع الاعتداء الذى وقع عليه وهل كان على شخصه أو على ماله وهل هو مما يجيز ذلك الدفاع الشرعى • فإذا ما جاء على

لسان المحامي عرضا وعلى سبيل الفرض والاحتياط من أن المتهم كان في حالة دفاع شرعى لا يعتبر دفعا جديا تكون المحكمة ملزمة بالرد عليه ، ولا يقبل من المتهم في مثل هذه الحالة الطعن على الحكم الصادر عليه بمقولة أنه أغفل الرد على هذا الدفع •

(جلسة ١٢/٣/١٩٣٤ طعن رقم ٧٩ سنة ٤٤ق، طعن رقم ١٦/٦/١٩٤١ سنة ١١ق • مجموعة القواعد ج١ بند ٩٥ ص ١٨٤ وبند ١٠١ ص ١٥٨) •

عدم اشتراط اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى
● ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة •

(جلسة ٢٧/١/١٩٥٣ طعن رقم ١٢٩٠ سنة ٢٢ق • مجموعة القواعد ج١ بند ١٠٥ ص ١٨٦ ، طعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٢٤) •

● متى كان الحكم قد دان المتهم وأسس ذلك على عدم توافر حالة الدفاع الشرعى لديه مكتفيا بالقول بأن دفاع المتهم لا يتفق مع انكاره الاعتداء على المجنى عليه ، دون أن يتصدى لمناقشة ما ذكره محامى المتهم في هذا الصدد ، فإنه يكون مشوبا بالقصور في البيان ، ذلك أنه لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى الاعتراف بالجريمة حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة •

(طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٢٧ق جلسة ١١/١١/١٩٥٧ س ٨ ص ٨٨٧ • مجموعة القواعد ج٣ بند ١٦ ص ١٨١) •

● اطراح الحكم دفاع الطاعنين بتوافر حق الدفاع الشرعى في جانبهما بقالة أن ثانيهما لم يعترف بالجريمة ، وأنهما لم يكونا مستهدفين لأى اعتداء ، رغم ما أسند الى متهم آخر من الشروع في قتل أولهما ودون أن يستظهر الصلة بين هذا الاعتداء والاعتداء الذى وقع من الطاعن الثانى على المجنى عليها • قصور •

(طعن رقم ١٧٤٣ لسنة ٤٨ق جلسة ١٥/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٤٧٧) •

عدم تحدث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى • التى ترشح لها الواقعة • بما يشبتها أو ينفيها • قصور

● ذا ما تبينت المحكمة من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى فانه يكون عليها أن تعامله على هذا الأساس ولو كان هو أو المدافع عنه قد رأى مصلحته فى الدفاع تتحقق بانكار ارتكاب الواقعة بقتا • أما القول بأن المتهم لا يجوز أن يعد فى حالة من حالات الدفاع الشرعى الا اذا كان معترفا بالفعل الذى وقع منه ، فمحله عند مطالبة المتهم المحكمة بأن تتحدث صراحة فى حكمها عن حالة الدفاع الشرعى ، فان هذه المطالبة لا تقبل منه الا اذا كان هو قد تمسك أمامها فى دفاعه بأنه حين ارتكب الفعل المسند اليه ، انما كان يستعمل حقه فى الدفاع الشرعى • ولكن مادامت المحكمة قد استظهرت من تحقيقها حالة الدفاع الشرعى واقتنعت بوجودها فلا يمكن أن يحول دون معاملتها للمتهم على مقتضى ما رأت أى حائل من عدم اعتراف المتهم أو عدم تمسك الدفاع عنه بقيام تلك الحالة •

(جلسة ١١/٩/١٩٤٣ طعن رقم ١٩٣١ لسنة ٢ ق ، جلسة ٢٨/٣/١٩٤٢ طعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ١٢ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ (ص ١٨٦))
● اذا كان ما أوردته المحكمة عن واقعة الدعوى مفيدا أن المتهمين لم يطعنا المجنى عليه بالسكاكين الا عقب اصابة أخيهما باصابة خطيرة بالرأس ، فذلك كان يقتضيها أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها واقعة الدعوى على هذه الصورة ، فثبت قيامها أو تنفيه ولو كان المتهمان لم يدفعا بذلك •

(جلسة ٢/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٦ لسنة ٢٠ ق • مجموعة القواعد ج١ ص ١٨٦) •

● اذا كان تصوير المحكمة للواقعة يفيد أن المتهم لم يعتد على المجنى عليهما الا على أثر العدوان الذى حصل على زوجتيه اللتين كانتا تستغيثان ، فقد كان يتعين على المحكمة مع هذا التصوير أن تبحث فى قيام حالة الدفاع الشرعى من عدمه ، ولو لم يكن قد دفع المتهم صراحة بذلك •

فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه •
(جلسة ١٩/١/١٩٥١ طعن رقم ٢١٨٣ لسنة ٢١٤ ق • مجموعة القواعد
جا ١ بند ١١٠ ص ١٨٦) •

● متى كان ما قاله الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ،
ولكنه دان المتهم بجريمة قتل المجنى عايبا ، وذلك من غير أن ينفى قيام
تلك الحالة ، ومن غير أن يتناولها بالتمحيص ليبين وجه الرأى فيها ،
فإنه يكون قاصر البيان •

.. (طعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٦٣ س ١٤ ص ٤٩٦) •
● إذا كان ما أورده الحكم يفيد أن المجنى عليه توجه على رأس
فريق من أنصاره الى مكان الجدار الذى كان المتهم يجرى اقامته وتعرضوا
له وهدموا جزءا منه واعتدى المجنى عليه وزمياه على المتهم اعتداء وصفه
الحكم بالقسوة وأثبت الكشف الطبى أنه فى مقتل وخطير ، فقد كان لزاما
على المحكمة أن تبحث حالة الدفاع الشرعى فتثبت قيامها أو تنفيها مادامت
الوقائع — كما أوردها الحكم — ترشح لها ولو لم يدفع المتهم بقيامها •
فإذا لم تفعل كان حكمها مشوبا بالقصور •

(طعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٣٠٥ •
مجموعة القواعد ج ٣ بند ٥٦ ص ١٨٥) •

● حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله أنها
« تخاص فى أن المتهم وشقيقه والمجنى عليه يستأجرون
حديقة وفى يوم الحادث كانوا بالحديقة يتحاسبون على قيمة الثمار ،
فحصل نقاش بين المتهم وشقيقه المجنى عليه اسئل على أثره المجنى
عابيه طوبة وكان يريد ضرب أخيه بها فما كان من المتهم الا أن أخرج
من جيبه مسدس أطلق منه ست رصاصات على المجنى عليه
فأرداه قتيلا » • لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة يرشح
لقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى الطاعن ، وكان قد دانه دون
أن ينفى قيام تلك الحالة ومن غير أن يتناول بالتمحيص أو يبين وجه
الرأى فيها ، وذلك حتى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق القانون

على الواقعة • لما كان ما تقدم ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبب ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن • (طعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٨٨٣) •

عدم رد الحكم صراحة على تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى • قصور
● الدفع بحالة الدفاع الشرعى يجب أن تتناوله محكمة الموضوع بشئ من العناية والتمحيص ، فان رأت شروط الدفاع الشرعى متوافرة قضت ببراءة المتهم ، وان رأت غير ذلك حكمت بما يوجب القانون ، ثم انه يجب أن يشتمل الحكم على بيان أن المتهم تمسك بهذا الدفع ، وعلى بيان ما انتهى إليه رأى المحكمة فيه أسباب رفضه ان لم تر له محل • أما اغفال الدفع جملة واحدة ، فيعتبر اخلافا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم •

(جلسة ٢٣/١٢/١٩٣٥ طعن رقم ٣٦٩ سنة ٦ ق • مجموعة المقواعد جا بند ١١١ ص ١٨٧) •

● اذا دفع المتهمون بأنهم فيما وقع منهم لم يكونوا معتدين ، وانما دأبوا في حالة دفاع شرعى فبيح لهم في سبيل رد الاعتداء الواقع عليهم ارتكاب الفعل الذى قدموا للمحاكمة من أجله ، فان ذلك يقتضى من المحكمة اذا لم تأخذ به أن ترد عليه صراحة في حكمها ، فاذا هى أدانتهم ولم تتحدث عنه كان حكمها معيبا •

(جلسة ٢٨/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١١٨٤ سنة ١٠ ق • مجموعة المقواعد جا بند ١١٤ ص ١٨٧) •

● الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس من الدفع الموضوعية الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها • ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه ، فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ، ولا يغير من ذلك واقعة اصابة الطاعن وزوجته التى يدعيها الطاعن فقد فصلت عن الواقعة المسندة اليه ، اذ ليس من شأن ذلك أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها الواقعة

التي فصلت على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن • ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عاينها في صدد الحالة التي يدعيها الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز جاحات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها •

(طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٠/٥/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٨٩) •

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه •
يجب أن يكون جديا وصريحا أو تكون الأوراق مرشحة لقيامه •

● يجب لمطالبة المحكمة بالرد في حكمها على قيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون تمسك المتهم بقيام هذه الحالة جديا وصريحا ، أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيامها •

(طعن رقم ٧٢٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٨٧٦) •

● من المقرر أن المتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى — حتى تلتزم المحكمة بالرد عليه — أن يكون جديا وصريحا أو أن تكون الواقعة كما أثبتها الحكم ترشح لقيام هذه الحالة • ولما كان كل ما قاله الدفاع بصدد حالة الدفاع الشرعى قوله « وقد نتوافر احتياطيا ظروف الدفاع الشرعى » دون أن يبين أساس هذا القول من واقع الأوراق وظروفه ومبناه ، فإنه لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى ، ولا يفيد دفعا جديا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ولا يحق للطاعن أن يطالب المحكمة أن تتحدث في حكمها بادانته عن انتفاء هذه الحالة لديه مادامت هى لم تر من جانبها ، بعد تحقيق الدعوى ، قيام هذه الحالة •

(طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٦١٤ ،

طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٩٣) •

● لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك صراحة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وما ورد

على لسان الدفاع عنه « من أنه في الوقت الذي وقع العدوان على المجنى عليه وقع أيضا عدوان على المتهم » لا يفيد التمسك بقيام تلك الحالة . ولا يعد دفعا جديا يازم المحكمة أن تعرض له بالرد .

(طعن رقم ٩٧ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/٥/٧ س ٣٠ ص ٥٤٩ ، طعن رقم ٤١٢٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ص ٧٢٣) .

لا يشترط تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى بصريح لفظه
● التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس أو المال لا يشترط فيه قانونا إرادته بلفظه ، واذن فإذا كان المتهم قد تمسك في مرافعته بأنه لم يكن فعتديا ، وأنه على فرض صحة ما أسند إليه ، فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه وقريقه ، فمفاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ١٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٧ س ٧ ص ٤٤٩ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٩ ص ١٨٣ ، طعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢ س ١٣ ص ١٢٧) .

● متى كان ما أبداه الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة يتضمن معنى الإشارة إلى قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، وإن كان — لمصلحة قدرها — لم ير ابداء الدفع بعبارة المألوفة ، وكانت أسباب الحكم فوق ذلك تشرح لقيام هذه الحالة ، ولكن الحكم لم يناقش هذا الدفاع على وجه سليم ليثبت قيام حالة الدفاع الشرعى أو ينفيها ، فإنه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٤/٢٨ س ٩ ص ٤٢٣ . مجموعة القواعد ج ٣ بند ٥٧ ص ١٨٥) .

تصور الحكم الذي لم يعين الضربة التي أحدثت الوفاة . متى كانت إحدى هذه الضربات بناء على حق الدفاع الشرعى .

● إذا كان الثابت بالحكم يستفاد منه أن المحكمة رأت أن أول ضربة أوقعها المتهم برأس المجنى عليه كانت بناء على حق مقرر له كالدفاع

الشرعى ، ومع ذلك آخذته على ما قالت انه ثبت لديها من أنه ضرب
المجنى عليه عمداً بآلات حادة وراضة على رأسه ووجهه فأحدث به
الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتله ولكن
الضرب أفضى الى موته • وكان فى ذلك متجاوزاً حق الدفاع الشرعى
وذلك دون أن تعين الضربة الأولى التى أوقعها المتهم على رأس المجنى
عليه ، هل هى الضربة التى أدت الى الوفاة أم هى احدى الضربتين
الأخريين اللتين لم يكن لهما دخل فيها ، فإنه مع احتمال أن تكون الضربة
الأولى هى التى أدت الى الوفاة ، ومع وجوب ألا يؤاخذ المتهم الا عن
الضربتين اللتين تجاوز بهما حدود حق الدفاع ، لا تصح ادانته فى جريمة
الضرب المفضى الى الموت، بل يتعين استبعاد الضربة التى أدت الى الوفاة
واعتماد الضربتين الأخريين فقط •

(جلسة ١٠/٤/١٩٤٤ طعن رقم ٩٥٢ سنة ١٤ ق • مجموعة القواعد

جا بند ١٤٤ ص ١٩١) •

• اذا كان الحكم قد قال ان واحدة من الضربات التى أوقعها
المتهم كانت تكفى لشل حركة المجنى عليه ورد اعتدائه ، فإنه — أى
الحكم — يكون قد أفاد أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى تبرر الضربة
الأولى ، وأن الضربات الأخرى التى تلقتها لم يكن لها من مبرر ، ومادام
الحكم لم يعين هذه الضربة التى يحتمل أن تكون هى التى تسببت عنها
الوفاة ، ولما كان المتهم يجب أن يستفيد من كل شك ، فإنه كان يصح
القول بأن هذا المتهم ما كان يستأهل أى عقوبة عن الضربة التى سببت
الوفاة لو لم يكن الحكم قد أثبت أن هناك ضربات أخرى لم يكن لها
مبرر والعقوبة التى أوقعها مما يجوز أن يحكم به جزاء على تلك الضربات
الأخرى وحدها •

(جلسة ٥/٢١/١٩٤٥ طعن رقم ٣٢١ سنة ١٥ ق • مجموعة القواعد

جا بند ١٤٥ ص ١٩٢) •

نفي الحكم حالة الدفاع الشرعى عن المتهم الأول تكون صالحة لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر • مادامت الظروف التى وقعت فيها الجريمة المسندة الى كل منهما واحدة •

● اذا كانت الظروف التى وقعت فيها جناية القتل المسندة الى أحد المتهمين هى — على ما هو مبين بالحكم — بعينها الظروف التى وقعت فيها جنايتا الشروع فى القتل المسندتان الى متهم آخر ، فان الأسباب التى أوردها هذا الحكم لنفي حالة الدفاع الشرعى عن المتهم الأول ، تكون صالحة لنفي هذه الحالة عن المتهم الآخر •

(جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ٩٧٠ سنة ١٤ ق • مجموعة القواعد جا بند ١٤٦ ص ١٩٢) •

نفي الحكم حالة الدفاع الشرعى • استنادا الى أن المتهم كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره ليتفادى اعتداء المجرى عليه • قصور •

● اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى ، اذ الواقعة هى أن المجرى عليه ابتدره بالسب ثم حاول تسلق جدار بيته صاعدا اليه ليعتدى عليه فقفذه هو بحجر لمنعه من الوصول اليه • وكانت المحكمة — مع تسليمها بهذه الواقعة — قد أدانته بمقولة انه كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره ليتفادى اعتداء المجرى عليه • فهذا منها قصور اذ كان عليها أن تتعرض فى حكمها لما قاله من محاولة المجرى عليه ايقاع الأذى به وتسلق جدار بيته لارتكاب جريمته فيه ، فان البيوت مما يصح فى القانون أن يتعلق به حق الدفاع الشرعى •

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٣٠ طعن رقم ١٦٣٣ سنة ١٨ ق • مجموعة القواعد جا بند ١٤٩ ص ١٩٢) •

نفي الحكم حق الدفاع استنادا الى انعدام التناسب بين اعتداء المجرى عليه وفعل المتهم • قصور •

● أن حق الدفاع الشرعى قد تقرر بالقانون لدفع كل اعتداء مهما كانت جسامته ، فالنظر فى تناسب فعل الدفاع مع الاعتداء لا يكون الا بعد

ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا ثبت قيامها وتحقق التناسب بين فعل الدفاع والاعتداء حقت البراءة للمدافع ، وان زاد الفعل على الاعتداء وكانت الزيادة غير مقبولة لعدم وجود هذا التناسب عد المتهم متجاوزا حدود الدفاع وخففت العقوبة بالشروط الواردة فى القانون • واذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى على مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه لضالته وبين فعل المتهم لجسامته فان حكمها يكون قاصرا اذ أن ذلك ليس فيه ما ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى كما هو معروف به فى القانون •

(جلسة ١/٢٥/١٩٥٠ طعن رقم ١٩٢٨ سنة ١٩ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ١٥٠ ص ١٩٢) •

● اذا كان كل ما أورده الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى لا يعدو التحدث عن عدم تناسب عدد المعتدين من كل فريق وكون فريق المتهمين أقوى من خصميهما وقوله ان الاعتداء لم يكن مفاجئا ، بل حصل على أثر مشادة ، فان هذا الذى قاله الحكم لا يصح ردا تنتفى به حالة الدفاع الشرعى وبالتالي يكون الحكم قاصر البيان •

(جلسة ١١/١/١٩٥٥ طعن رقم ١٩٤٦ سنة ٢٤ ق • مجموعة القواعد ج ١ بند ١٥٢ ص ١٩٣) •

● مجرد انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليها أو أحدهما لبساطته ، وبين ما وقع من المتهمين لجسامته ، لا ينتفى به حق الدفاع الشرعى كما هو معروف به فى القانون •

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٧ س ٨ ص ٣٥٨ • مجموعة القواعد ج ٣ بند ٣٣ ص ١٨٣) •

ذكر الحكم أن المتهمين قد بيتوا النية على ارتكاب الجرم • يتضمن الرد على دفاع المتهمين بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى •

● اذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين قد بيتوا النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق

الاصرار فأحدثوا به الاصابات المبينة بالتقارير الطبية فانها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى وخلضت الى تفنيده مما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور .

(جلسة ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٠٣٢١ سنة ٢٠ ق . مجموعة القواعد ج ١ بند ١٥٣ ص ١٩٣) .

● لما كان مؤدى ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى — ولدى نفيه لقيام حالة الدفاع الشرعى — أن الطاعن كان منتويا العدوان على المجنى عليه فبادره الى الاعتداء دون أن يصدر من الأخير أى فعل مستوجب للدفاع ، فأمسك به المجنى عليه ولم يدعه حتى سقطا معا على الأرض حيث سدّد الطاعن الى المجنى عليه عدة طعنات من سلاح حاد أصابه في مواضع مختلفة من جسمه ، ولما حيل بينهما وانتهى تماسكهما عاجل الطاعن المجنى عليه بالسكين في صدره وهرب ، وما أثبتته الحكم من وقائع على هذا النحو من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه في نفي حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ٤٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٥٧٣) .

● متى كان الحكم المطعون فيه قد أ طرح ما أثاره الطاعنون بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى في قوله « ان ما أثاره المتهمون من القول يكونهم في حالة دفاع شرعى مردود بأن أقوال ربه بنت المجنى عليه التبن أخذت بها المحكمة واطمأنت اليها قاطعة في أن مشادة حصلت قبل الاعتداء بين المجنى عليه والمتهمين ، فلا مناص من أن يبدأ أحدهما بالضربة الأولى ولا يمكن أن يكون الطرف الثانى في هذه الظروف في حالة دفاع شرعى ، لأنه عندما يعتدى على خصمه لم يقصد الا الاعتداء ذاته الذى انتواه ولا يتصرف نيته أبدا الى رد الاعتداء أو منعه للقول بأنه في حالة دفاع » . وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن كل من الطرفين كان يقصد الاعتداء وإيقاع الضرب على الطرف الآخر وهو ما لا تتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى ، وذلك

بغض النظر عن البادئ منهم بالاعتداء وهو رد صحيح في القانون
تنتفي به حالة الدفاع الشرعي عن النفس • فان ما ينعاه الطاعنون في
هذا الوجه يكون غير سديد •

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٥٣١) •

● من المقرر أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة ، سواء بتوافر
سبق الأصرار أو انعقاد الاتفاق السابق على ايقاعها ، أو التحيل
لارتكابها ، انتفى حتما موجب الدفاع الشرعي ، الذي يفترض ردا حالا
على عدوان حال ، دون الاسلاس له واعمال الخطة في انقاذه •

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/٢٩ س ٣١ ص ٩٢٩) •

مجرد قول الحكم بأن الحالة لم تكن تستلزم اطلاق الأعيرة لعدم
وجود ما يتخوف منه • لا يصح ردا لنفي حالة الدفاع الشرعي •

● انه لما كان للمتهم في القانون الحق في استعمال القوة اللازمة
لرد الاعتداء طبقا للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات اذا ما دخل المجنى
عليه أرضا في حيازته بالقوة ، فان مجرد القول في الحكم بأن الحال لم
تكن تستلزم اطلاق الأعيرة لعدم وجود ما يتخوف منه لا يصلح ردا
لنفي ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس والمال •
ونقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضي نقضه
بالنسبة الى باقى الطاعنين لوحدة الواقعة التي اتهموا جميعا فيها ،
مما مقتضاه أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة اليهم جميعا لحسن سير العدالة
(جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ طعن رقم ٨٠ لسنة ٢١ ق • مجموعة القواعد

جا بند ١٥٥ ص ١٥٣) •

نفي الحكم قيام حالة الدفاع الشرعي عن والدته المتهم • ليس فيه
ما ينفي حتما قيام هذه الحالة بالنسبة اليه •

● اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ،
وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصورا على التمسك
بالدفاع عن والدته المتهم ولم يتعرض لنفي قيام حالة الدفاع الشرعي عن

نفسه • فان الحكم يكون قاضيا ، اذ أن ما نفى به حالة الدفاع الشرعى عن والدته المتهم ليس فيه ما ينفى حتما قيام هذه الحالة بالنسبة اليه •
(جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٥١ طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٢١١ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ١٥٦ ص ١٥٣) •

اثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى
● ان اثبات توافر نية القتل لدى المتهم لا ينفى قيام حالة الدفاع الشرعى ، فاذا كانت المحكمة قد اكتفت فى تفنيدها ما دفع به المتهم من قيام الحالة باثبات توفر نية القتل لديه فهذا يعيب الحكم •
(جلسة ٢ / ٣ / ١٩٥٠ طعن رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩١ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ١٦٣ ص ١٩٤) •

**انتهاء الحكم الى أن المتهم هو الذى يادر المجنى عليه بالاعتداء •
ينفى حالة الدفاع الشرعى •**

● اذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم هو الذى بدأ المجنى عاياه بالعدوان بأن مر بجملته فى أرض المجنى عليه بغير رضاه ، فلما حاول هذا اقناع المتهم باتخاذ طريق آخر منعا للضرر عن ملكه وحدث بينهما بسبب ذلك مناقشة وتماسك لم يكن من المتهم الا أن ضرب المجنى عليه على رأسه بفأس كان يحملها • فهذه الواقعة لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى •

(جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٥٢ طعن رقم ٣٩٨ لسنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد ج١ بند ٥٩ ص ١٧٩) •

● متى كانت الواقعة كما أثبتها الحكم أن اصابة المتهم كانت لاحقة للاعتداء الذى وقع منه على المجنى عليه وأنه لم يكن يقصد رد اعتداء وقع عليه أو توهم وقوعه من المجنى عليه بل انه كان البادى بالاعتداء • فان ما انتهت اليه المحكمة من نفى حالة الدفاع الشرعى عن النفس يكون مطابقا للقانون ، ولا يكون هناك محل للبحث فيما اذا كان المتهم قد تجاوز

بحدود هذا الحق ، اذ لا يصح القول بتجاوز الحق الا مع قيامه .

(طعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ص ٨٦) .

● لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وأطرحه بقوله « وكان يبين للمحكمة من أقوال كل من الخفيرين النظاميين ، بجلية المحاكمة وغيرهما من الشهود ، أن المتهمين هم البادئون بالعدوان وأن المجنى عليهم لم يقع منهم أى اعتداء عليهم ، فلا يقبل منهم بعد ذلك القول بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى عن أنفسهم ، ذلك أن المقرر أن المدافع الشرعى لم يشرع للانتقام بل لكف الاعتداء وقد أجمع الشهود الذين اطمأنت اليهم المحكمة على أن اعتداء ما لم يقع من المجنى عليهم وأن المتهمين هم الذين بادروهم بالاعتداء » فان هذا الذى قاله الحكم يكون سائغا لنفى حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٢٨) .

● لما كان البين مما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته أن المجنى عليه الثانى بعد أن علم بمقتل والده تعقب قاتليه — الطاعنين الأول والثانى — الى زراعة والدهما — الطاعن الثالث — وما أن شاهده الأخير حتى تصدى له وعاجله بضربة عصا على جبهته لاعاقته وشل حركته ثم واصل الاعتداء عليه بألة صلبة ذات طرف مدبب فطعته فى مقدم صدره وظهره ووجهه ، ولم يتركه الا بعد أن أجهز عليه محققا ما استهدفه من اعتدائه ، وكان مؤدى ما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعن الثالث هو الذى باذر بالاعتداء على المجنى عليه الثانى بقصد قتله دون أن يصدر من الأخير أى فعل يستوجب الدفاع ، فان هذا الذى أورده الحكم سائغ ويكفى لتبرير ما انتهى اليه من نفي حالة الدفاع الشرعى .

(طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١٠ س ٣٠ ص ٦٥١) .

نفى الحكم الواقعة التي يستند إليها المتهم للتمسك بحق الدفاع الشرعى • ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع •

● إذا كانت المحكمة نفت قيام حالة الدفاع الشرعى التي تمسك بها المتهم بقولها « انه بسقوط ما يدعيه المتهم من أنه ضبط المجنى عليه يسرق عنيا فلا محل لما يتمسك به الدفاع عن المذكور من اعتباره في حالة دفاع شرعى » • فان هذا الرد سائق وكاف لنفى قيام تلك الحالة ، اذ مادامت المحكمة قد حصلت من ظروف الدعوى ان واقعة سرقة العقب — وهى أساس الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى — هى واقعة مختلفة ولا أصل لها ، فان ذلك ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع الشرعى بجميع الصور المبينة فى القانون •

(جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٥٤ طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٣٤ ق مجموعة القواعد ج ١ بند ١٥٩ ص ١٩٣) •

● إذا كان الحكم قد رُمى دعوى السرقة ضد المجنى عليه بأنها مختلفة ، فان ذلك ينفى بالضرورة حالة الدفاع الشرعى •

(طعن رقم ١٦١٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٥ / ١٢ / ١٩٦٩ س ٣٠ ص ١٤١٥)

لا يشترط أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة •

● لا يشترط فى القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعى ، فى عبارة مستقلة ، بل يكفى أن يكون ذلك مستفاد من الظروف والملازمات حسب الواقعة الثابتة فى الحكم •

(طعن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٥ / ١ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٨٥ • مجموعة القواعد ج ٣ بند ٥١ ص ١٨٥ • طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٣٤ ق لسنة ٤٣ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٦٤ س ١٥ ص ٦٦٨) •

(تم بحمد الله وعونه)

أهم المراجع

الدكتور / محمود نجيب حسنى

شرح قانون العقوبات — القسم الخاص ١٩٨١
شرح قانون العقوبات — القسم العام ١٩٧٧

الدكتور / أحمد فتحى سرور

الوسيط فى قانون العقوبات — القسم الخاص ١٩٧٩
أصول قانون العقوبات — القسم العام ١٩٧٣

الدكتور / محمود محمود مصطفى

شرح قانون العقوبات — القسم الخاص ١٩٧٥
شرح قانون العقوبات — القسم العام ١٩٧٤

الدكتور / رمسيس بهنام

القسم الخاص فى قانون العقوبات ١٩٥٨
النظرية العامة للقانون الجنائى ١٩٧١

الدكتور / محمود ابراهيم اسماعيل

شرح قانون العقوبات المصرى فى جرائم الاعتداء على
الأشخاص وجرائم التزوير ١٩٥٠
شرح الأحكام العامة فى قانون العقوبات ١٩٥٩

الاستاذ / أحمد أمين

شرح قانون العقوبات الأهلى ١٩٢٣

الدكتور / عمر السعيد رمضان

شرح قانون العقوبات — القسم الخاص ١٩٦٨ — ١٩٦٩

الدكتور / حسن صادق المرصفاوى

قانون العقوبات ١٩٧٥

الدكتور / عبد المهيم بكر

جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال فى القانون
المصرى ١٩٦٦

الدكتور / رؤوف عبيد

جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ١٩٧٤

الدكتورة / فوزية عبد الستار
المساهمة الاصلية في الجريمة ١٩٦٧:

الدكتور / محمد مصطفى القللى
المسئولية الجنائية ١٩٤٨:

الدكتور / على أحمد راشد
القانون الجنائي ١٩٧٤

الاستاذ / على بدوى
الاحكام العامة في القانون الجنائي ١٩٣٨

الدكتور / السعيد مصطفى السعيد
الاحكام العامة في قانون العقوبات ١٩٥٧

الدكتور / عبد الفتاح مصطفى الصيفى
الاشتراك بالتحريض وموضعه من النظرية العامة
للمساهمة الجنائية ١٩٥٨

وبالاضافة الى العديد من المراجع اثير اليها في موضعها .

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم وتقسيم
	الفصل الاول
٧	اركان جريمة القتل
	المبحث الاول
٧	محل الاعتداء - حياة المجنى عليه
٨	مبدأ الحياة
١٠	انتهاء الحياة
١١	عدم وجود جثة القتل
١٢	قتل الشخص نفسه (الانتحار)
	المبحث الثاني
١٢	فعل او ترك من شأنه احداث الموت (الركن المادي)
	المطلب الاول
١٣	فعل الاعتداء على الحياة
١٣	تحديد ماهية فعل الاعتداء
١٥	الجريمة المستحيلة
١٧	وسائل الاعتداء
١٨	الوسائل المؤدية الى الوفاة
١٨	١ - الاختناق او كتم النفس
١٩	٢ - الخنق
٢٠	٣ - الوفاة في احوال الاصابة بجروح
٢١	٤ - الوفاة نتيجة الجروح النارية
٢٣	٥ - اسفكسيا الغرق
٢٤	٦ - اسفكسيا الشنق
٢٥	الوسائل النفسية
٢٦	القتل بالترك
	المطلب الثاني
٢٩	النتيجة التي تتمثل في وفاة المجنى عليه
٢٩	وفاة المجنى عليه
٢٩	اثبات الوفاة

المطلب الثالث

علاقة السببية بين الفعل والنتيجة

٣٠

٣٠

٣٢

٣٣

معيار علاقة السببية لدى محكمة النقض

سببية الترك أو الامتناع

سلطة المحكمة في اثبات علاقة السببية

المبحث الثالث

أن يكون قصد الجاني أحداث الموت (الركن المعنوي)

٣٥

٣٥

٣٥

٣٧

٣٨

٣٩

٤٠

٤١

٤٢

٤٤

٤٥

٤٥

٤٦

٤٧

٤٨

عنصر القصد الجنائي

١ - العلم بأركان جريمة القتل

٢ - ارادة الفعل والنتيجة

القصد المباشر

القصد الاحتمالي

القصد المحدد والقصد غير المحدد

الخطأ في شخصية المجنى عليه والخطأ في شخصه

متى يتوافر القصد الجنائي

نية القتل وتعدد المساهمين في الجريمة وتعدد المجنى عليهم

البواعث على القتل

القتل بسبب الشفقة على المجنى عليه

القتل تحت تأثير الاستفزاز

اثبات القصد الجنائي

القصد الجنائي مسألة موضوعية

المبحث الرابع

عقوبة القتل العمد

٤٩

تطبيقات قضائية

١ - الركن المادي في جريمة القتل

٥٠

٥١

٥٢

٥٤

٥٤

- الاعتداء على الحياة

- ليس بشرط العثور على الجثة أو وسيلة الاعتداء

- آلة الاعتداء في القتل

- القتل بالترك

- علاقة السببية

٤٦٩

٥٦	٢ - الركن المعنوي في جريمة القتل
٥٦	أولاً: نية القتل
٥٨	تتميز جريمة القتل بعنصر خاص . هو قصد ازهاق الروح
٥٩	ثانياً: القصد الاحتمالي في القتل
٦٠	— مسؤولية الفاعل والشريك عن جميع الجرائم المحتمل حصولها
٦١	— مادام الفاعل لم يساهم في الجريمة فلا يسأل عن النتيجة المحتملة
٦٢	— بتقدير كون الجريمة الثانية : نتيجة محتملة للجريمة الاولى . موضوعي
٦٣	ثالثاً : القصد المحدد والقصد غير المحدد
٦٣	رابعاً : اثر الخطأ في شخص المجنى عليه أو الخطأ في توجيه الفعل
٦٤	على نية القتل
٦٦	خامساً : تناول عقاقير مخدرة وأثره في قصد القتل
٦٧	سادساً : لا تأثير للباعث على جريمة القتل
٦٨	سابعاً : الاستفزاز أو الاثارة أو الغضب لا تنفي نية القتل
٦٩	٣ - دليل الاثبات في جريمة القتل
٦٩	— تقدير الدليل في جريمة القتل مرجعة لمحكمة الموضوع
٧٠	١ - أقوال الشهود
٧٤	٢ - الاعتراف
٧٥	٣ - وجود آثار دماء ببعض المضبوطات
٧٧	٤ - استعراف كلب الشرطة
٧٧	٥ - تحريات الشرطة
٧٨	٦ - وجود آثار أقدام بمكان الحادث
٧٨	٧ - احراز المتهم سلاح أو وجود اصابات به
٧٩	٨ - التقارير الطبية
٧٩	٩ - تقرير الخبير
٨٠	— كفاية الشك في صحة ابنياد التهمة للقضاء ببراءة المتهم
٨٢	— صحة القضاء بالبراءة للشك . ذهن باخاطة المحكمة بالدعو
٨٣	— إثبات المتهم من تهمة القتل على أساس الشك في صحة الاسناد
٨٣	٤ - عقوبة القتل العمد
٨٣	— عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار أو ترصد . تقديرها
٨٦	— ضرورة الاشارة الى نصوص القانون الموضوعية في حكم الادانة

- ٨٦ — تقدير العقوبة . العبرة بذات الواقعة .
- ٨٧ — تقدير توافر الارتباط وفقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات . موضوعي
- ٨٨ — تقدير قيام الارتباط في الاصل موضوعي . متى يجب على محكمة النقض التدخل لتصحيح .
- ٨٩ — مناهضة توافر الارتباط بين الجرائم . مثال قتل وسرقة
- ٩٠ — معاقبة المتهم عن عدة جرائم في حدود العقوبة المقررة للجريمة الاشد
- ٩١ — اتهام المتهم بعدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحداها عدم قبول تعييه عن باقي الجرائم
- ٩٢ — قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ . قانون اصلح للمتهم . لمحكمة النقض تطبيقه وتصحيح العقوبة
- ٩٣ — ارتباط القتل العمد واحراز سلاح وذخيرة . يجعل الاختصاص لمحكمة أمن الدولة . عدم جواز الطعن بالنقض
- ٩٤ — ٥ — موانع العقاب
- ٩٥ (ا) الجنون والعنافة العقلية
- ٩٦ — على المحكمة في حالة الحكم بالبراءة ان تأمر بحجز المتهم في
- ٩٧ — احدى المحال المعدة للأمراض العقلية
- ٩٨ (ب) الغيبوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة
- ٩٩ ٦ — تسبب الاحكام بالنسبة للركن المادي
- ١٠٠ — تعدد المساهمين في جريمة القتل . لا يشترط ان يحدد الحكم
- ١٠١ — مجرى الضربة التي نتج عنها الوفاة
- ١٠٢ — ادانة عدة متهمين بجريمة قتل دون بيان الاتفاق بينهم . قصور
- ١٠٣ — تزويد الحكم فيما لا يؤثر على منطوقه او النتيجة . لا يعيبه
- ١٠٤ — استناد الحكم الى مجرد وجود آثار دماء آدمية بملابس المتهم . دون ان يثبت ان هذه الدماء من دماء القتيل . عيب
- ١٠٥ — وجوب بناء الاحكام الجنائية على الجزم واليقين
- ١٠٦ — اشبات الحكم وجود ثقب بمواجهة منزل المجنى عليه . لا خطأ
- ١٠٧ — في الإسناد . ولو ورد في معاينة النيابة وجود ثقبين
- ١٠٨ — العبرة في تحري حقيقة معنى اللفظ في اللفظ . هي بسياقه الذي
- ١٠٩ ورد فيه . لفظ الضرب ولفظ القتل

- أشتمال الحكم على صور متعارضة لوقائع الدعوى وأخذه بها .
١٠٢ جميعا . يجعله متناقضا
- عدم بيان الحكم في جريمة القتل للجروح الواقعة في مقتل
١٠٣ والجروح الواقعة في غير مقتل . لا يعيه
- اتهام الحكم . على ما ليس له أصل في الأوراق . يعيه
١٠٣
- أخالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ما أورده من أقوال
١٠٥ شاهد آخر . شرطه .
- إيراد مؤدى أقوال الشهود جملة . لا يعيب الحكم . شرطه
١٠٦
- إفادة الطاعنة بالقتل تأسيسا على مجرد مشاهدة المجنى عليها
١٠٦ معها قبل وفاتها . عدم كفايته ولو توافر في حقها القصد الجنائي
- عدم بيان الصلة بين الوفاة والاصابة . قصور
١٠٧
- متى يكون تحديد الحكم لمسافة اطلاق النار على المجنى عليه ضروريا
١٠٨
- تعويل المحكمة على الدليلين القولى والفنى . دون رفع
١٠٨ الإلتناقض بينهما . قصور
- الدفع بالتناقض بين الدليلين القولى والفنى . يعد جوهريا .
١١٠
- إثارة التناقض بين الدليلين القولى والفنى لأول مرة أمام المحكمة
١١١ النقض . غير جائز
- تطابق الدليل القولى مع الدليل الفنى ليس بلام . شرط ذلك
١١١
- تمسك الدفاع بأن الشاهد ضعيف الابصار ولا يستطيع رؤية
١١٥ مطلق العيار . دفاع جوهرى . يجب تحقيقه أو الرد عليه .
- تمسك المتهم بأن شاهد الرؤية لم يتعرف عليه عند اجراء
١١٧ التجربة الرؤية . بمعرفة النيابة . دفاع جوهرى
- الدفع باستحالة الرؤية وتحديد الضارب بسبب الظلام . دفع
١١٨ موضوعى . عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة
- تمسك المتهم بتدليلا على براءته . بأنه ضبط بعيدا عن مكان
١١٩ الحادث . التفات المحكمة عن هذا الدفاع يجب أن يكون سائغا
- ثبوت وقوع حادث القتل في المكان الذى وجدت فيه جثة المجنى
١١٩ عليه . دفاع جوهرى
- منازعة الدفاع في قدرة المجنى عليه على التحدث . دفاع جوهرى
١٢٠
- تمسك المتهم بأن المجنى عليها توفيت بعد الموعد الذى جاء
١٢٣ في اعترافه . دفاع جوهرى

الصفحة	الموضوع
١١٢٣	— تمسك المتهم بأن وفاة المجنى لم تقع في اليوم الذي قيدت فيه الواقعة . دفاع جوهرى
١٢٥	— التمسك بحدوث الوفاة في وقت سابق . دفاع جوهرى
١٢٥	— تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمى مسألة فنية
١٢٦	— تمسك الدفاع بأن الحادث وقع في ساعة سابقة على تلك التي حددها شاهد الاثبات وطلبه استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته
١٢٨	— عدم التزام المحكمة باجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعى . شرطه
١٣٠	— عدم التزام المحكمة باجابة طلب استدعاء كبير الاطباء الشرعيين .
١٣١	— لا تلتزم المحكمة باجابة طلب أو الرد عليه . الا اذا اصر مقدمه عليه
١٣١	— الانتفات عن تحقيق دفاع المتهم يعجزه عن حمل آلة الاعتداء .
١٣٢	— اخلال بحق الدفاع
١٣٢	— دفاع المتهم بالاستحالة حدوث الاصابة من رصاصة واحدة .
١٣٢	— دفاع جوهرى
١٣٢	— متى تلتزم المحكمة باجابة طلب اجراء تجربة رؤية أو معاينة أو ضم قضية
١٣٣	— الدفع ببطلان اقوال الشاهد لصعورها تحت تأثير الاكراه .
١٣٣	— دفاع جوهرى
١٣٣	— حق المحكمة في الاعتراض على سماع شهود النفى . شرطه
١٣٤	— لمحكمة الموضوع ان تلتفت عن دليل نفى ولو حملته أوراق رسمية
١٣٥	— تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى جريمة اخرى أو اضافة ظرف مشدد دون لفت نظر الدفاع . اخلال . امثلة
١٣٥	— من شروع في قتل الى عاهة مستديمة
١٣٦	— من قتل عمد الى قتل خطا
١٣٦	— اضافة واقعة جديدة
١٣٨	— من قتل عمد الى ضرب مع سبق الاصرار
١٣٨	— من قتل عمد والشروع فيه الى قتل عمد والشروع مع سبق الاصرار
١٣٩	— من عاهة الى شروع في قتل مع سبق الاصرار والترصد
١٣٩	— حق المحكمة في رد الواقعة الى وصفها الصحيح . شرطه . امثلة
١٣٩	— من قتل عمد الى ضرب افضى الى موت
١٤١	— من قتل عمدا مع سبق الاصرار والترصد الى قتل عمد من غير سبق اصرار

- أخذ المتهم بالقبر المتيقن في حقه باعتباره مرتكبا لجريمة ضرب
بسيط بدلا من القتل العمد ١٤١
- تعديل وصف التهمة بإدخال متهم آخر مجهول ١٤٢
- تعديل وصف التهمة بجعل المتهم فاعلا أصليا بدلا من شريك ١٤٢
- تعديل وصف التهمة بجعل المتهم شريكا بدلا من فاعلا أصليا ١٤٣
- تعديل وصف التهمة بجعل المتهم شريكا لفاعل أصلي غير معين بدلا من كونه شريكا لشخص معين في جناية قتل ١٤٤
- ما لا ينبغي تعديلا في التهمة . ١٤٤
- يتعين في حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ١٤٦
- لم يرسم القاتلون شيكلا معينا لصياغة بيان الواقعة . ١٤٧
- حكم الادانة . وجوب تبيان مضمون كل دليل اثبات . ١٤٨

٧ — تسبيب الركن المعنوي

- ضرورة ان تستظهر المحكمة ان الجاني انتوى ازهاق الروح ١٤٨
- قصد القتل أمر موضوعي . رقابة محكمة النقض ١٤٩
- ما يكفي لثبوت نية القتل . تسبيب غير معيب . أمثلة . ١٥٠
- ما لا يكفي لثبوت نية القتل . تسبيب معيب . أمثلة . ١٥٧

الفصل الثاني

١٦٣ الظروف المشددة

المبحث الاول

١٦٤ سبق الاصرار

- تفسير سبق الاصرار ١٦٤
- عناصر سبق الاصرار ١٦٥
- علة تشديد العقاب ١٦٦
- ملازمات سبق الاصرار ١٦٦
- سبق الاصرار وتعدد المتهمين ١٦٧
- اثبات سبق الاصرار ١٦٨
- عقوبة القتل المصحوب بسبق الاصرار ١٧٠

المبحث الثاني

الترصد

- ١٧٠
- تعريف الترصد وتحديده ١٧٠
- علة التشديد ١٧١

الصفحة	الموضوع
١٧٢	العلاقة بين الترصّد وسبق الاصرار
١٧٣	اثبات الترصّد
١٧٤	عقوبة القتل المصحوب بالترصّد
	المبحث الثالث
١٧٤	القتل بالسم
١٧٥	اولا : الركن المادى لجريمة القتل بالسم
١٧٦	الجواهر السامة
١٧٧	فعل الاستعمال
١٧٨	علاقة السببية بين استعمال السم وبين الوفاة
١٨٢	وقاية المجنى عليه
١٨٢	الشروع فى القتل بالسم
١٨٥	الجريمة المستحيطة
١٨٦	اثبات التسميم
١٨٦	ثانيا : الركن المعنوى لجريمة القتل بالسم
١٨٦	القصد الجنائى
١٨٨	جريمة القتل بالسم وجريمة القتل الخطأ
١٨٨	جريمة القتل بالسم وجريمة اعطاء المواد الضارة
١٩٠	جريمة القتل بالسم وسبق الاصرار
١٩١	بيانات حكم الادانة فى جريمة القتل بالسم
١٩١	عقوبة القتل بالسم
	المبحث الرابع
١٩١	اقتران القتل بجناية
١٩٢	الشرط الاول : أن تكون الجريمة الاصلية جنائية قتل أو شروع فيه
١٩٤	الشرط الثانى : أن تكون الجريمة الاخرى جنائية
١٩٦	الشرط الثالث : أن تكون بين الجنائيتين تقارب زمنى
١٩٧	الاقتران وتعدد الجناة
١٩٨	ما لا يتطلبه الظرف المشدد
١٩٩	عقوبة القتل المقترن بجناية
	المبحث الخامس
٢٠٠	ارتباط القتل بجناية أو جنحة
٢٠١	نطاق التشديد
٤٦٧	

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	شروط التشديد
٢٠٢	١ - ارتكاب جنحة أو جنائية
٢٠٤	٢ - رابطة السببية
٢٠٥	ما لا يتطلبه الظرف المشدد
٢٠٦	تعدد الجناة
٢٠٧	عقوبة القتل المرتبط بجنائية أو جنحة
	المبحث السادس
٢٠٨	القتل الذى يقع على جريح الحرب
٢٠٩	حكمة التشديد
٢٠٩	شروط التشديد
٢٠٩	الشرط الاول : ان يكون المجرى عليه جريح حرب
٢١٠	الشرط الثانى : ان يرتكب الاعتداء أثناء الحرب
٢١٠	العقوبة
	تطبيقات قضائية
٢١١	اولا : سبق الاصرار
٢١١	— شروط توافر سبق الاصرار . ماهيته .
٢١٣	— اثر توافر ظرف سبق الاصرار
٢١٥	— لا عبرة بالآلة التى يستعملها المتهم فى توفر سبق الاصرار
٢١٥	— توفر سبق الاصرار سواء انصرف غرض المتهم الى الاعتداء على شخص معين أو غير معين
٢١٦	— توفر سبق الاصرار ولو أخطأ المتهم فى الشخص الذى يقصده
٢١٧	— توافر سبق الاصرار ولو كان معلقا على امر أو موقوفا على شرط
٢١٨	— اثبات توافر سبق الاصرار يعتبر استبعاد الدفاع الشرعى
٢١٩	— سبق الاصرار من الظروف المشددة ولو لم يقترب بظرف التبرص
٢١٩	— لا تعارض بين نفي قيام سبق الاصرار وثبوت الاتفاق على الاعتداء
٢٢٠	— استنتاج ظرف سبق الاصرار . موضوعى
٢٢١	— ما يكفى لاستظهار سبق الاصرار . تسبب غير معيب . أمثلة
٢٢٥	— ما لا يكفى لاستظهار سبق الاصرار . تسبب معيب . أمثلة
٢٢٨	— فى عقوبة القتل العمد مع سبق الاصرار

ثانيا : الترصد

- ٢٣١ - متى يتحقق ظرف الترصد وماهيته
- ٢٣٢ - الترصد ظرف مستقل عن سبق الاصرار
- ٢٣٣ - اثر توافر ظرف الترصد
- ٢٣٤ - لا تلازم بين الترصد وبين اعتياد المرور من طرق ما .
- ٢٣٤ - عدم توافر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل
- ٢٣٥ - ساطة محكمة الموضوع في تقدير توفر ظرف الترصد
- ٢٣٥ - ما يكفي لقيام ظرف الترصد . تسبب غير معيب . امثلة
- ٢٣٧ - ما لا يكفي لقيام ظرف الترصد . تسبب معيب
- ٢٣٧ - في عقوبة القتل المشدد بظرف الترصد

ثالثا : الاقتران

- ٢٣٧ - الجنائية الاخرى المقترنة . يجب أن يكون معاقبا عليها
- ٢٣٨ - الجنائية المقترنة مستقلة عن الجنائية الاصلية ومتميزة عنها
- ٢٤٢ - التقارب الزمني بين الجنائية الاصلية والجنائية المرتبطة
- ٢٤٣ - تقدير توافر ظرف الاقتران . موضوعي
- ٢٤٤ - في عقوبة الاقتران

رابعا : الارتباط

- ٢٤٧ - يجب أن يقع القتل لاحد المقاصد المبينة في القانون .
- ٢٤٨ - استقلال الجريمة المرتبطة وتميزها عن جنائية القتل
- ٢٤٩ - الجمع بين جريمة القتل مع سبق الاصرار وجريمة القتل المرتبطة .
- ٢٥٠ - ما لا يكفي لقيام الارتباط . تسبب معيب
- ٢٥١ - في عقوبة الجنائية المرتبطة

خامسا : القتل بالسم

- ٢٥١ - يكفي أن تكون مادة التسميم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة
- ٢٥٢ - وضع الزئبق في اذن شخص يعتبر من الاعمال التنفيذية للجريمة
- ٢٥٢ - يجب على المحكمة ان تثبت من نية ازهاق الروح
- ٢٥٣ - في عقوبة القتل بالتسمم

سادسا : الحكم بالاعدام

- ٢٥٤ - أخذ رأي المفتي في عقوبة الاعدام . علة ذلك
- ٢٥٤ - اذا صدر الحكم بالاعدام . وجب عرض القضية على محكمة النقض

الصفحة	الموضوع
٢٥٥	— الميعاد الذى يتعين عرض القضية فيه على محكمة النقض
٢٥٦	— وجوب الاجماع عند أخذ رأى المفتى أو توقيع عقوبة الاعدام
٢٥٧	— الحكم الصادر بالاعدام . ما يلزم من تسبب لقراره
٢٥٨	— رقابة محكمة النقض لاحكام الاعدام
	الفصل الثالث
٢٦٠	الظروف المخففة
	قتل الزوج زوجته اذا فاجأها متلبسة بالزنا
٢٦٠	حكمة التخفيف
٢٦١	طبيعة القتل العمد المخفف
٢٦٢	شروط التخفيف
٢٦٢	الشرط الاول : صفة الزوج فى الجانى
٢٦٣	الشرط الثانى : مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا
٢٦٥	الشرط الثالث : القتل فى الحال
٢٦٥	المساهمون مع الزوج فى قتل الزوجة
٢٦٧	المعذر القانونى وسبق الاصرار
٢٦٧	عقوبة قتل الزوج زوجته المتلبسة بالزنا
	تطبيقات قضائية
٢٦٨	— الظرف المخفف
	— الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٧ ع جنحة بحكم القانون
٢٦٩	تختص بها محكمة الجنايات
٢٧١	— لا عقاب على انشروع فى جريمة المسادة ٢٣٧ ع
٢٧١	— ترصد الزوج للزوجة لا ينفى عنصر المفاجأة
٢٧٢	— لا يشترط أن يضبط الزوج زوجته أثناء العملية الجنسية
	الفصل الرابع
٢٧٣	الاشتراك فى القتل
	المبحث الاول
٢٧٤	فاعل الجريمة
٢٧٤	أهمية التفرقة بين الفاعل والشريك
٢٧٦	تحديد معنى الفاعل للجريمة .

الصفحة	الموضوع
٢٧٦	١ - انفراد شخص بالدور الرئيسي في الجريمة
٢٧٦	٢ - تعدد الجناة الذين قاموا بأدوار رئيسية في الجريمة
٢٧٩	قصد التداخل في الجريمة
٢٨١	ارتكاب الجريمة بواسطة الغير ، الفاعل المعنوي
٢٨١	عقوبة الفاعل الاصلى
٢٨٢	عدم تأثر الفاعل بالظروف الخاصة بأحد الفاعلين
	المبحث الثاني
٢٨٤	الشريك
	المطلب الاول
	أركان الاشتراك
٢٨٤	الركن الاول : وقوع فعل معاقب عليه
٢٨٤	يجب أن يكون الفعل جريمة
٢٨٥	العبارة بوصف الفعل وليست بمسئولية الفاعل
٢٨٥	عدم خضوع الفعل لسبب اباحة أو عفو شامل أو تقادم
٢٨٦	استقلال الفاعل عن انشريك من حيث الاجراءات الجنائية
٢٨٧	عدول الفاعل وعدول انشريك
٢٨٨	الاشتراك في الاشتراك
٢٨٩	الركن الثاني : حصول الاشتراك باحدى الطرق القانونية
٢٩٠	الوسيلة الاولى : التحريض
٢٩٠	التحريض الفردي
٢٩٢	التحريض العام
٢٩٣	التحريض باعتباره جريمة قائمة بذاتها
٢٩٤	اثبات التحريض
٢٩٤	الوسيلة الثانية : الاتفاق
٢٩٥	الاتفاق باعتباره جريمة قائمة بذاتها
٢٩٥	الفرق بين الاتفاق والتوافق
٢٩٦	اثبات الاتفاق
٢٩٦	الوسيلة الثالثة : المساعدة
٢٩٧	صور المساعدة

٢٩٩	لا تتحقق المساعدة بأفعال لاحقة على الجريمة
٢٩٩	المساعدة عن طريق الامتناع
٣٠٠	بيان وجه المساعدة في الحكم
٣٠١	علاقة السببية بين نشاط الشريك والجريمة
٣٠١	الركن الثالث : أن يكون الشريك قد قصد الاشتراك في الفعل
٣٠٢	علم الشريك
٣٠٢	ارادة الشريك

المطلب الثاني

عقوبة الشريك

٣٠٤	أولا : تصديد عقوبة الشريك
٣٠٤	عقوبة الشريك في جريمة القتل
٣٠٥	ثانيا : تأثير الظروف على عقوبة الشريك
٣٠٦	١ - الظروف المتصلة بالجريمة
٣٠٦	٢ - الظروف الخاصة بالفاعل
٣٠٧	الظروف التي تقر وصف الجريمة
٣٠٧	الظروف التي تغير العقوبة
٣٠٨	الظروف المعفية من العقوبة
٣٠٩	٣ - الظروف انحصاراً بالشريك
٣١٠	اختلاف قصد الشريك عن قصد الفاعل
٣١١	ثالثا : وقوع جريمة غير التي قصدها الشريك
٣١٢	مسئولية الشريك في حالة ارتكاب الفاعل جريمة أقل جسامة
٣١٣	مسئولية الشريك في حالة ارتكاب الفاعل جريمة أشد جسامة

تطبيقات قضائية

٣١٥	أولا : التفرقة بين الفاعل والشريك
٣١٥	- متى يعتبر المتهم فاعلا لا شريكا
٣١٥	- الاتفاق بين المتهمين على ارتكاب جريمة القتل يرتب تضامنا
٣١٩	بينهم في المسؤولية . اعتبارهم جميعا فاعلين أصليين
٣١٩	- مجرد التوافق لا يرتب تضامنا في المسؤولية الجنائية . أثر .
٣٢١	اعتبار كل متهم مسئول عن نتيجة فعله

- متى يعتبر المتهم شريكا لا فاعلا ٣٢٣
- أثر عدول الشريك عن ارتكاب الجريمة ٣٢٤
- محاكمة الشريك غير معلقة على محاكمة الفاعل الاصلى ٣٢٤
- عدم تصور سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لفعل الاشتراك قبل وقوع الجريمة من الفاعل الاصلى ٣٢٥
- الشريك يستمد صفته من الجريمة ذاتها لا من الفاعل الاصلى ٣٢٥
- الافعال المكونة للاشتراك يجب ان تكون سابقة على اقتتراف الجريمة او معاصرة لها . لا اشتراك بأعمال لاحقة ٣٢٦
- ثانيا : طريق الاشتراك ٣٢٧**
- الاشتراك بالاتفاق والتحريض ٣٢٨
- الاشتراك بالمساعدة ٣٢٩
- سلطة المحكمة في استخلاص فعل الاشتراك ٣٣٠
- ثالثا : مسئولية الشريك وعقابه ٣٣١**
- مسئولية الشريك عن النتيجة المحتملة ٣٣١
- اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . موضوعي ٣٣٢
- متى يسأل الشريك عن الظروف الخاصة بالفاعل والتي تقتضى تغيير وصف الجريمة ٣٣٢
- عدم استفادة الشريك بالظروف الخاصة بالفاعل ٣٣٣
- عقاب الشريك وعقوبته ٣٣٣
- رابعا : تسبيب الاحكام بالنسبة الى الاشتراك ٣٣٥**
- الفصل الخامس**
- اخفاء جثة القتل ٣٣٨**
- الركن الاول : فعل مادي هو اخفاء الجثة أو دفنها ٣٣٩
- الركن اثناني : عدم اخبار السلطات وقبل الكشف عن الجثة . ٣٤٠
- الركن الثالث : القصد الجنائي ٣٤٠
- العلاقة بين اخفاء جثة القتل وجريمة القتل ٣٤١
- التغيرات الرميية للوفاة ٣٤٢

الصفحة	الموضوع
٣٤٢	١ - التبيس الرمي
٣٤٣	٢ - القوتر الرمي
٣٤٣	٣ - الرسوب الرمي أو الزرقة الرمية
٣٤٤	٤ - التعفن الرمي
٣٤٤	٥ - تصبن الجثة
٣٤٥	ضرورة معاينة المكان الذي وجدت به الجثة ووضعها
٣٤٥	عقوبة الجريمة
	تطبيقات قضائية
٣٤٦	- اخفاء جثة القتل
	الفصل السادس
٣٤٨	الشروع في القتل
٣٤٨	ماهية الشروع
٣٤٩	صلة العقاب على الشروع
٣٤٩	المراحل التي تمر بها الجريمة
	المبحث الاول
٣٥٠	فيما يسبق تنفيذ الجريمة
٣٥٠	١ - التفكير في الجريمة والتصميم عليها
٣٥٠	عدم العقاب
٣٥١	العقاب على بعض مظاهر النية
٣٥٢	٢ - التحضير للجريمة
٣٥٢	لا عقاب على الاعمال التحضيرية
٣٥٣	حالات يعاقب فيها على العمل التحضري
	المبحث الثاني
٣٥٤	في اعمال التنفيذ التي تعد شروعا
٣٥٤	اركان الشروع
٣٥٤	١ - البدء في التنفيذ
٣٥٥	سلطة القضاء في التحقق من توافر هذا الركن

الصفحة	الموضوع
٣٥٦	٢٠ - قصد ارتكاب جناية أو جنحة
٣٥٦	القصد الجنائي في الشروع
٣٥٧	يجب أن تكون الجريمة معينة
٣٥٧	يجب أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة
٣٥٧	اثبات القصد الجنائي وسلطة القضاء في ذلك
٣٥٨	٣ - وقف التنفيذ أو خيبة أثره
٣٥٩	الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة
٣٥٩	العدول الاختياري عن اتمام الجريمة
٣٦٠	متى يكون العدول اختياريا
٣٦٢	أثر العدول الاختياري
٣٦٢	سلطة القضاء في اثبات تنفيذ الفعل أو خيبة أثره
	المبحث الثالث
٣٦٣	الجريمة المستحيلة
٣٦٣	تعريف الجريمة المستحيلة
٣٦٤	الآراء المختلفة بصدد الجريمة المستحيلة
٣٦٤	الرأي الأول : لا شروع في حالة الاستحالة
٣٦٥	الرأي الثاني : التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية
٣٦٧	الرأي الثالث : التفرقة بين الاستحالة المادية والقانونية
٣٦٨	الرأي الرابع : العقاب في كل أحوال الاستحالة
٣٦٩	اتجاه القضاء المصري
	المبحث الرابع
٣٧٠	عقاب الشروع
٣٧٠	قواعد عامة
٣٧٢	عقوبة الشروع في القتل
	تطبيقات قضائية
٣٧٣	١ - متى يعتبر المتهم شارعا في ارتكاب جريمة
٣٧٥	٢ - تقدير ما إذا كان عدول الجاني عن اتمام جريمته إراديا أم
	٣ - خارجة عن إرادته - موضوعي

الصفحة	الموضوع
٣٧٦	— تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجفائي او خيبة اثره . الجريمة المستحيلة
٣٧٦	— وضع مادة سلفات النحاس لشخص في ماء او طعام — اطلاق النار من مسافة بعيدة او اصابة المجنى عليه اصابة غير قاتلة
٣٧٨	— اطلاق الرصاص على سيارة بسرعة في سيرها
٣٧٩	— استعمال سلاح صالح بطبيعته
٣٨٠	— في عقوبة الشروع في القتل
	الفصل السابع
٣٨٢	الدفاع الشرعي
	المبحث الاول
٣٨٢	شروط الدفاع الشرعي
٣٨٣	١ — في الاعتداء الذي يبرر الدفاع
٣٨٣	الشرط الاول : يجب ان يكون الاعتداء جريمة
٣٨٤	الجرائم التي تقع على النفس
٣٨٥	هل يتصور الدفاع الشرعي في الجرائم الماسة بالشرف والاعتبار
٣٨٦	الجرائم التي تقع على المال
٣٨٨	يتوافر الدفاع الشرعي ولو كان المعتدى غير مسئول جنائيا
٣٨٩	يتوافر الدفاع الشرعي ولو كان المعتدى يستفيد من عذر مخفف
٣٨٩	لا دفاع اذا كان العمل مشروعاً
٣٩٠	دفع هجوم الحيوان
٣٩١	الشرط الثاني : يجب ان يكون الاعتداء حالاً
٣٩٢	الصورة الاولى — الاعتداء الوشيك
٣٩٣	الصورة الثانية — الاعتداء الذي لم ينته بعد
٣٩٥	الخطر الوهمي
٣٩٥	٢ — فيما يقع دفعا للمعتدى
٣٩٦	الشرط الاول — ان يكون بالقدر اللازم لدفع التعدى
٣٩٨	اتجاه فعل الدافع الى مصدر التعدى
٣٩٩	الدفاع عن طريق الوسائل الآلية
٣٩٩	الشرط الثاني : الا يكون من الممكن تفادي الخطر بوسيلة اخرى

المبحث الثاني

- ٤٠٠ القتل العمد استعمالاً لحق الدفاع الشرعى
 ٤٠١ الجرائم التى تقع على النفس وتبيح القتل
 ٤٠٣ الجرائم التى تقع على المال وتبيح القتل العمد

المبحث الثالث

اثر الدفاع الشرعى

- ٤٠٦ اباحة الفعل المرتكب فى الدفاع
 ٤١٠ حكم الفعل الذى يرتكب فى الدفاع اذا اضر بغير المعتدى
 ٤١٠ سلطة محكمة الموضوع فى توافر حالة الدفاع الشرعى وتقديره
 ٤١١ رقابة محكمة النقض
 ٤١٢ كيف ومتى يتمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى
 ٤١٣ هل يجوز التمسك بالدفاع مع ارتكاب المتهم للجريمة

المطلب الرابع

تجاوز حدود الدفاع الشرعى

- ٤١٣ ما هو المقصود بالتجاوز
 ٤١٣ أنواع التجاوز
 ٤١٤ حكم كل نوع من أنواع التجاوز
 ٤١٦ سلطة المحكمة فى القول بالتجاوز ورقابة محكمة النقض
 ٤١٧ تكييف سبب التخفيف الوارد فى المادة ٢٥١ ع

تطبيقات قضائية

(١) شروط الدفاع الشرعى

- ٤١٨ — وجوب أن يكون الاعتداء حالاً أو وشيك الوقوع
 ٤١٨ — وجوب أن يكون الاعتداء غير مشروع لا قيام لحق الدفاع الشرعى مقابل دفع اعتداء مشروع
 ٤١٩ — لا دفاع بعد زوال الاعتداء
 ٤٢١ — الاحوال التى تصح المدافعة عنها باستعمال القوة
 ٤٢١ — قيام حالة الدفاع الشرعى تقتضى وقوع فعل ايجابى يخشى منه المتهم وقوع جريمة

- عدم اشتراط حصول اعتداء بالفعل . كفاية حصول فعل يخشى منه هذا الاعتداء ٤٢٢
- قيام حالة الدفاع الشرعى ولو كان الاعتداء وهيباً ٤٢٤
- مناط تقدير ظروف الدفاع الشرعى . حالة المتهم النفسية وقت الجريمة ٤٢٥
- تقدير المتهم لفعل الاعتداء الذى استوجب عنه الدفاع . يجب أن يكون مبنياً على أسباب مقبولة ٤٢٦
- حق الدفاع يباح عن نفس الانسان أو عن نفس غيره . اطلاقاً ٤٢٧
- تقرير حق الدفاع الشرعى عن المعتاد . شرطه ٤٢٨
- انتهاء حالة اندفاع الشرعى فى الحريق بانتهاء الجانى من وضع النار فعلاً ٤٢٩
- وجوب استخدام القوة بالتدريج انلازم لرد الاعتداء ٤٢٩
- نفي حالة الدفاع الشرعى بمقولة أنه كان فى مقدور المجنى عليه الهرب . خطأ ٤٣٠
- امكان الركون الى الاحتماء برجال البسطة العامة . شرطه ٤٣٠
- (ب) قيود الدفاع الشرعى
- أحوال الدفاع الشرعى عن الماتل التى تبيح القتل ٤٣١
- أحوال الدفاع الشرعى عن النفس التى تبيح القتل ٤٣٢
- (ج) تجاوز الدفاع الشرعى
- تجاوز الدفاع الشرعى لا يكون له وجود الا حيث تتوافر حالة الدفاع الشرعى ٤٣٣
- تناسب فعل اندفاع مع الاعتداء . لا ينظر فيه الا بعد ثبوت قيام حالة الدفاع الشرعى . عتمة الموازنة بينهما قصور ٤٣٤
- قتل المتهم المجنى عليه المعتدى على ماله لا يمكن معه القول بأنه لم يكن أصلاً فى حالة دفاع . بل يعتبر متجاوزاً حدود الدفاع ٤٣٥
- تجاوز حدود الدفاع الشرعى . يوجب مسئولية المتهم عن تعويض الضرر ٤٣٧
- عقوبة من يتجاوز الدفاع الشرعى ٤٣٨

(د) تسبیب الاحكام بالنسبة للدفاع الشرعى

- ٤٣٨ — تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . مسألة موضوعية
- ٤٤٢ — حق المتهم فى التمسك بحسالة الدفاع الشرعى أمام محكمة الموضوع . ولو كان لم يتمسك به فى التحقيق
- ٤٤٢ — الدفاع الشرعى من الدفوع الموضوعية . لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض
- ٤٤٣ — تمسك المتهم بحالة الدفاع الشرعى يوجب اعترافه بما وقع منه
- ٤٤٤ — عدم اشتراط اعتراف المتهم بالجريمة لقيام حالة الدفاع الشرعى
- عدم تحدث المحكمة من تلقاء نفسها عن حالة الدفاع الشرعى .
- ٤٤٥ التى ترشح لها الواقعة . بما يثبتها أو ينفيها . قصور
- ٤٤٧ — عدم رد المحكمة صراحة عن تمسك المتهم بحق الدفاع الشرعى قصور
- الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه .
- ٤٤٨ يجب أن يكون جدياً وصريحاً أو تكون الاوراق مرشحة لقيامه
- ٤٤٩ — لا يشترط تمسك المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى بصريح لفظه
- قصور الحكم الذى لم يبين الضربة التى أحدثت الوفاة . متى كانت احدى هذه الضربات بناء على حق الدفاع الشرعى
- ٤٤٩ — نفى الحكم حالة الدفاع الشرعى عن المتهم تكون صالحة لنفى هذه الحالة عن المتهم الآخر . شرط ذلك
- ٤٥١ — نفى الحكم حالة الدفاع الشرعى بمقولة أن المتهم كان فى استطاعته الاحتماء داخل داره . قصور
- ٤٥١ — نفى الحكم حق الدفاع استناداً الى انعدام التناسب بين اعتداء المجنى عليه وفعل المتهم . قصور
- ٤٥١ — ذكر الحكم أن المتهمين قد بيتوا النية على ارتكاب الجرائم .
- ٤٥٢ يتضمن الرد على دفاع المتهمين بأنهم كانوا فى حالة دفاع شرعى
- مجرد قول الحكم بأن الحالة لم تكن تستلزم اطلاق الاعيرة لعدم وجود ما يتخوف منه . لا يصلح رداً لنفى حالة الدفاع الشرعى
- ٤٥٤ — نفى الحكم قيام حالة الدفاع الشرعى عن والدته المتهم . ليس فيه ما ينفى حتماً قيام هذه الحالة بالنسبة اليه
- ٤٥٤

- ٤٥٥ — اثبات توفر نية القتل لدى المتهم لا ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى
- ٤٥٥ — انتهاء الحكم الى أن المتهم هو الذى ياتر المجنى عليه بالاعتداء .
ينفى حالة الدفاع الشرعى
- ٤٥٧ — نفى الحكم الواقعة التى يستند اليها المتهم للتمسك بحق الدفاع الشرعى . ينطوى على انتفاء قيام حالة الدفاع
- ٤٥٧ — لا يشترط أن يتحدث الحكم من كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعى فى عبارة مستقلة
- ٤٥٨ — أهم مراجع الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب

٨٦ / ٢٢٦٥

استجواب المتهم فقرها وقضاء

تعريف المتهم والاستجواب • الاستجواب والمواجهة • الاستجواب والاستيضاح • الاستجواب والسؤال • طبيعة الاستجواب وأنواعه • حق المحكمة في الاستجواب • استجواب المتهم الذى يتكلم بلغة أجنبية أو بلهجة غير معروفة • استجواب المتهم الأصم الأكم • ضمانات الاستجواب • الجهة المختصة بالاستجواب • تمكين المتهم من ابداء أقواله فى حرية تامة • تمكين المتهم من حق الدفاع • احاطة المتهم بالتهمة • دعوة محامى المتهم للحضور فى الجنايات • السماح بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب • حق المتهم فى اختيار محاميه واصطحابه فى جميع مراحل التحقيق • نيب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم • امتناع المحامى عن المرافعة وانسحابه من الجلسة • جزاء تقاعس المحامى عن أداء واجب الدفاع • مدى جواز حضور محامى المتهم بجنسية احدى الدول العربية امام المحاكم المصرية • بطلان الاستجواب •

الطبعة الأولى

١٩٨٦

الامداء

—

الى ابنتى العزيزة مروي

اهدى هذا الكتاب

تقديم وتنظيم

استجواب المتهم هو إجراء من إجراءات التحقيق ، يل هو أهمها .
وبمقتضاه يتثبت المحقق من شخصية المتهم ويناقشه في التهمة المسندة
اليه على وجه مفصل بغية الوصول الى اعتراف منه يؤيدها أو دافع
ينفيها . والاستجواب بهذه المثابة ذو طبيعة مزدوجة فهو إجراء
من إجراءات التحقيق وفي ذات الوقت إجراء من إجراءات الدفاع .

واستجواب المتهم غير سؤاله ، لانه يتطلب فضلاً عن توجيه
التهمة اليه مجابته بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية .
وهو أمر بالغ الأهمية وعظيم الفائدة — بالأقل في مرحلة التحقيق
الابتدائي — لجمع عناصر الاتهام وأخذ رأى المتهم فيها ، وقد يعطيه
الاستجواب فرصة ليساعد العدالة من جانبه على تفنيد الشبهات
القائمة ضده اذا كان بريئاً وربما على الوصول الى الفاعل الحقيقي .

وقد أحاط المشرع استجواب المتهم بعناية خاصة ووفر له ضمانات
عديدة لكي يبدى أقواله في حرية تامة ويدافع عن نفسه بكل وسائل
الدفاع بحيث أضحي مخالفة هذه الضمانات أمر قد يترتب عليه البطلان .

ونظرا لخطورة هذا الاستجواب ومغزاه وصلته بحرية المتهم في
إبداء أقواله والدفاع عن نفسه فقد أخذته موضوعا لهذا الكتاب وعالجته
في ثلاث فصول على النحو التالي :

الفصل الاول : تعريف المتهم والاستجواب .

الفصل الثاني : ضمانات الاستجواب .

الفصل الثالث : بطلان الاستجواب .

وقد ذيل كل مبحث من هذه الفصول بتطبيقات قضائية من الاحكام
الصادرة بصدد استجواب المتهم من محكمة النقض منذ انشائها
حتى الآن •

عسى أن أكون بذلك قد ساهمت بجزء يسير في توضيح هذا
الاجراء فقها وقضاء لرجال القانون والدارسين له والمشتغلين به وأرجو
أن يحظى لديهم بتحقيق ما قدّرت له من نفع وثمر ، وما صبوت له من
خير وأثر ، والله ولي التوفيق •

المؤلف

المستشار عدلى خليل

طنطا أول يناير ١٩٨٦

ت : ٣٢٢.١٢٨

الفصل الأول

تعريف المتهم والاستجواب

المبحث الأول : تعريف المتهم

المبحث الثانى : تعريف الاستجواب

الفصل الأول

تعريف المتهم والاستجواب

الاستجواب هو إجراء من إجراءات التحقيق بل هو أهمها ،
وبمقتضاه يتثبت المحقق من شخصية المتهم ويناقشه في التهمة المنسوبة
إليه على وجه مفصل بغية الوصول إلى إقراره منه يؤيدها أو دفاع
ينفيها .

وقبل أن نتعرض لاستجواب المتهم تفصيلا ، يتعين الوقوف
أولا على من هو المتهم الذي يمكن استجوابه ، وهو ما سيكون موضوع
المبحث الأول من هذا الفصل ، أما المبحث الثاني فنخصصه لتعريف
الاستجواب .

المبحث الأول

تعريف المتهم

المتهم هو الخصم الذي يوجه إليه الاتهام بواسطة تحريك الدعوى
الجنائية قبله فهو الطرف الثاني في الدعوى الجنائية .

ولم يميز القانون بين المتهم في كافة مراحل الدعوى الجنائية
فهو يحمل هذه الصفة أيا كانت المرحلة التي تمر بها الدعوى .

ويراعى عدم الخلط بين الدعوى الجنائية والخصومة الجنائية .
فالدعوى الجنائية هي الطلب الموجه من الدولة (النيابة العامة) إلى
القضاء لأقرار حقها في العقاب عن طريق إثبات وقوع الجريمة ونسبتها
إلى متهم معين ، أما الخصومة الجنائية فتشمله هذا الطلب وكافة الإجراءات

الجنائية التالية له حتى تنتقضى بحكم بات أو بغير ذلك من أسباب الانقضاء • فالخصومة تبدأ من وقت تحريك الدعوى الجنائية للمطالبة باقرار سلطة الدولة في العقاب في مواجهة شخص معين (المتهم) ، ولذا فان الاجراءات السابقة على تحريك الدعوى الجنائية لا تعتبر من اجراءات الخصومة •

وعلى ذلك لا تعتبر اجراءات الاستدلال جزءا في الخصومة الجنائية ، لأن هذه الاجراءات يباشرها مأمور الضبط القضائي بناء على السلطة التنفيذية للدولة ، وتتمثل في هذه الحالة في اقرار الأمن العام وملاحقة المجرمين وضبطهم • هذا بخلاف الاجراءات الجنائية التي تباشرها سلطات الدعوى فانها تعتمد على السلطة القضائية للدولة (١) •

وقد قضت محكمة النقض بأن القانون لم يعرف المتهم في أى نص من نصوصه ، فيعتبر متهما كل من وجه اليه الاتهام في أى جهة بارتكاب جريمة معينة ، فلا مانع من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التي يجرونها طبقا للمادتين ٢١ (٢) ، ٢٩ (٣) من قانون الاجراءات الجنائية ، مادامت قد

(١) الدكتور / أحمد فتحي سرور • الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ١٤٣ •

(٢) نصت المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يقوم مأموري الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى » •

(٣) نصت المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم أن يستعينوا بالأطباء وغيرهم من أهل

حات حولة شبة بأن له ضلعا فى ارتكاب الجريمة التى يقوم أولئك الرجال بجمع الاستدلال فيها (١) .

وعلى ذلك يمكن القول بأن المتهم هو من توافرت ضده أدلة أو قرائن قوية كافية لتوجيه الاتهام إليه وتحريك الدعوى الجنائية قبله (٢) .

مراحل الخصومة الجنائية :

الخصومة الجنائية تمر بعدة مراحل ، وليس بشرط أن تمر الخصومة بجميع هذه المراحل بل قد تمر ببعضها فقط . ومراحل الخصومة الجنائية هى :

١ - مرحلة تسبق نشوء الخصومة وتسمى مرحلة تمهيدية ، وهى مرحلة جمع الاستدلالات ويتولاها مأمور الضبط القضائى وتهدف الى جمع المعلومات الأولية عن الجريمة والمتهم بارتكابها ، وهذه المرحلة على أهميتها ليست ضرورية لنشوء الخصومة . ولا تنتهى ببدء المراحل التالية لها . بل أنها قد تستمر حتى صدور حكم بات فى الدعوى .

٢ - مرحلة الاتهام ، وهى أولى مراحل الخصومة الجنائية . وتقوم بها النيابة العامة بحسب الأصل . ويتم بها تحريك الدعوى الجنائية واستعمالها . وهذه المرحلة لازمة لنشوء الخصومة وتستمر خلال اجراءات الخصومة الجنائية حتى يصدّر فيها حكم بات .

الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة - ولا يجوز لهم تحليف الشهود أو الخبراء اليمين الا اذا خيف الا يستطاع فيما بعد سماع الشهادة بيمين .

(١) طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ص ١١٦١ .
(٢) الدكتور سامى صادق الملا . اعتراف المتهم . الطبعة الثانية سنة

١٩٧٥ ص ٣٣ .

٣ - مرحلة المحاكمة • وتتم أمام قضاء الحكم بكافة درجاته •
وقد أخذ المشرع الجنائي بمبدأ درجتى التقاضى فى الجنح والمخالفات •
أما فى الجنائيات فهى لا تنتظر إلا أمام درجة واحدة للتقاضى وهى محكمة
الجنائيات ، ويجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجنائيات والجنح
بطريق النقض (١) كما يجوز الطعن فى جميع الأحكام الجنائية الباتة
بطريق إعادة النظر بشروط وأحوال معينة (٢) •

متى يعتبر الشخص متهما :

لا يكفى ارتكاب شخص جريمة ما حتى يعتبر متهما ، بل يتعين
تحريك الدعوى الجنائية قبله حتى تلحقه هذه الصفة • وقد يتعدد
الجناء إلا أن النية العامة - فى حدود سلطتها التقديرية - قد
تحرك الدعوى الجنائية قبل أحدهم دون غيره وفى هذه الحالة يعتبر
هذا الشخص وحده هو المتهم دون الآخر ، مع ملاحظة عدم جواز
الخلط من الناحية القانونية بين المشتبه فيه والمتهم ، فلا يعتبر متهما
كل من قدم ضده بلاغ أو شكوى أو أجرى بشأنه مأمور الضبط القضائى
بعض التحريات أو الاستدلالات وإنما يعد هذا الشخص مشتبهاً فيه •
ومن الأهمية بمكان مراعاة الدقة فى استعمال لفظ (المتهم) لأن ذلك
يعنى تحريك الدعوى الجنائية قبله وبالتالى نشأة الخصومة الجنائية
وما يستتبع ذلك من تخويله بعض الحقوق وتحميله بعض الالتزامات •
فمثلاً إذا قبض مأمور الضبط القضائى على أحد الأشخاص طبقاً للمادة ٣٤

(١) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢
خاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الجريدة
الرسمية عدد رقم ٣٣ مكرر (ب) الصادر فى ١٩ فبراير ١٩٥٩ •

(٢) المواد من ٤٤١ إلى ٤٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية خاصة
بإعادة النظر فى الأحكام النهائية •

من قانون الاجراءات الجنائية (في احوال التلبس بالجنايات والجناح
التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر) اعتبر ذلك تحريكا
الدعوى الجنائية ويلتزم معه في هذه الحالة باحالة المتهم الى النيابة
العامة بوصفها صاحبة سلطة الاتهام في مدى أربع وعشرين ساعة
(م ٣٦ اجراءات) لكي تبشر الاتهام (١) .

الشروط الواجب توافرها في المتهم :

من المقرر أن الدعوى الجنائية شخصية وهذا نتيجة حتمية لشخصية
العقوبة ، فلا ترفع الدعوى الا على من ينسب اليه ارتكاب الجريمة
أو المشاركة فيها . وترتبط على ذلك يتعين ضرورة توافر الشروط
الآتية في المتهم .

١ - ينبغي أن يكون المتهم في الدعوى الجنائية شخصا طبيعيا ،
موجودا ، فلا توجه اجراءات الدعوى ضد شخص ميت ، فان حدثت
الوفاء قبل رفع الدعوى يتعين اصدار الأمر بحفظ الأوراق أو قرار
بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، وان كانت الوفاء أثناء سيرها أمام المحكمة
فانه يتعين الحكم بانقضائها (م ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية) .

ولا تبشر اجراءات الدعوى ضد الشخص المعنوي لأن هذا
الشخص لا يصلح أن يكون متهما . ما لم يقرر القانون صلاحيته لاسناد
الجريمة اليه ، وفي هذه الحالة تحرك الدعوى الجنائية على ممثل الشخص
بصفته لا بشخصه ، فاذا تغيرت هذه المصفة أثناء مباشرة الدعوى
تعين توجيه الاجراءات الى الممثل الحقيقي للشخص المعنوي .

٢ - أن يكون الشخص الطبيعي معينا ، وهنا يجب التفرقة بين
حالتين ، الحالة الأولى اتخاذ الاجراءات في مرحلة جمع الاستدلالات
وأيضا التحقيق الابتدائي ، والثانية اجراءها أبان المحاكمة . فان
وقعت الجريمة وبدأت الجهة المختصة في مباشرة الاجراءات الجنائية

(١) أحمد فختي سرور . المرجع السابق . ص ١٩٨ .

فأنه لا يشترط أن يكون فاعلها معينا بذاته واسمه ، فقد يكون مجهولا لم تكشف الاستدلالات أو التحقيق عن شخصيته بعد ، كما أنه قد يكون معينا بأوصافه دون أن يعرف اسمه •

أما إذا رفعت الدعوى أمام المحكمة فإنه يشترط أن يكون المتهم محددا بشخصيته وذاته ، لأن الإجراءات في هذه المرحلة وما فيها من حقوق وواجبات لا تتصور بغير هذا التحديد • بيد أنه لا يشترط أن يكون المتهم معروفا باسمه كاملا ، فمثلا ضبط شخص في حالة تلبس وعدم الافصاح عن اسمه أو كونه أبكم لا يمنع من رفع الدعوى ضدّه والحكم عليه ، كما يشترط أن يكون الشخص حاضرا فغيابه أو مثوله أمام المحكمة لا أهمية له في هذا الصدد •

٣ — يشترط في المتهم أن يكون شخص يعزى إليه أن له يدا في ارتكاب الجريمة سواء بصفته فاعلا صليا أو شريكا • فالمسئولية الجنائية لا تترتب على أفعال الغير ، وإن أمكن أن تترتب عليها مسئولية مدنية ، وعلى ذلك فإن الدعوى الجنائية لا ترفع في جريمة يرتكبها صغير أو مجنون على الولي أو الوصي أو القيم إلا إذا نسب إلى أحدهم خطأ شخصي ثابت ساهم به في النتيجة التي حصلت (١) •

٤ — أن يكون المتهم خاضعا للقضاء الوطني • فمن المقرر أن بعض الأشخاص لا يمكن توجيه الدعوى الجنائية نحوهم لأنهم يتمتعون بالحصانة من الخضوع للقضاء الوطني — كرؤساء الدول الأجنبية والممثلين الدبلوماسيين — ففي هذه الحالة نكون حيال فئة من الأشخاص يعجز القضاء الوطني عن الامتداد اليهم بسبب ما يتمتعون به من حصانة (٢) •

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى • شرح قانون الإجراءات الجنائية •

طبعة الثالثة سنة ١٩٥٥ ص ١١٥ •

(٢) الدكتور أحمد فتحي سرور • ص ٢١٠٠ •

هـ - أن يكون المتهم متمتعاً بالادراك والشعور وقت تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها • فإذا ثبت أن المتهم قد طرأ عليه عاهة في عقله بعد وقوع الجريمة توقف إجراءات الخصومة الجنائية قبله حتى يعود الى رشده طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، ويستوى في هذا الاجراء أن تكون إجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة •

إجراءات الخصومة بالنسبة للمتهم المصاب بعاهة في عقله :
إجراءات الخصومة بالنسبة للمتهمين المعتوهين نصت عليها المواد من ٣٣٨ الى ٣٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية • وقد اشترط القانون فيمن ترفع عليه الدعوى الجنائية ألا يكون مصاباً بعاهة عقلية وقت رفع الدعوى وحتى الفصل فيها • وهو شرط تمليه طبيعة الدعوى الجنائية ، فالمدعى عليه في الدعوى الجنائية يباشر الدفاع بشخصه والتوكيل في مباشرة الدفاع لا ينفى ضرورة حضور المتهم إلا في الأحوال الاستثنائية التي نص عليها القانون •

ومادامت إجراءات الخصومة يجب أن تتم في مواجهة المتهم فإنه يتعين بل لزاماً أن يكون هذا المتهم قادراً على الدفاع عن نفسه • وعلى ذلك يتعين وقف الدعوى إذا ما طرأت حالة الجنون في أية مرحلة من مراحلها التي تتطلب حضور المتهم وقيامه بالدفاع سواء كان ذلك أمام النيابة أو المحكمة • ولهذا تنص المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده • (ويجوز) في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة المنظور أمامها الدعوى ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس ، اصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال المعدة

للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله » .

فاذا كان الجنون ملازماً لارتكاب الجريمة وظل مستمراً حتى رفع الدعوى فلا يجوز النيابة العامة رفعها وإنما يتعين عليها أن تصدر أمراً بالآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لانعدام المسؤولية . ولا يصح للمتول بأن حظر رفع الدعوى يكمن فقط في حالة الجنون الطارئ بعد ارتكاب الجريمة . ذلك أن نص المادة ٣٣٩ صريح في أن العلة من وقف الدعوى هو أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب العاهة العقلية وهي متوافرة في الحالتين (١) .

وأذا طرأ الجنون بعد ارتكاب الجريمة وأثناء التحقيق جاز للنيابة العامة أو سلطة التحقيق الاستمرار في التحقيق اذا دعى الامر الى ذلك ، الا أنه لا يجوز لها أن تتصرف في التحقيق برفع الدعوى الجنائية . ومع ذلك يجوز لها رفع الدعوى الجنائية على المتهمين الآخرين مع المتهم بالجنون دون رفع الدعوى على هذا الأخير . وجدير بالذكر أن الجنون الطارئ بعد التحقيق وان كان يمنع النيابة العامة من التصرف في التحقيق برفع الدعوى الا أنه لا يمنعها من التصرف فيه بالحفظ أو بالآلا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة أو لعدم الجريمة .

ويتعين على النيابة اذا رأت أن أدلة الثبوت قائمة أن توقف رفع الدعوى حتى يعود للمتهم عقله ، كذلك اذا كانت حالة الجنون قد طرأت بعد رفع الدعوى فيتعين على المحكمة أن توقف سير اجراءات الدعوى بالنسبة للمتهم وان كان لها أن تباشر الاجراءات التي ترى أنها لازمة خشية ضياع معالم الجريمة أو أثر الدليل كالمعاينة مثلاً أو سماع الشهود (م ٣٤٠ اجراءات) .

(٢) الدكتور مأمون محمد سلامه . قانون الاجراءات الجنائية طبعة

أولى سنة ١٩٨٠ ص ١٠٢١ .

وإذا صدر أمر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو حكم ببراءة المتهم بسبب العاهة العقلية وقت ارتكاب الجريمة والمستمرة حتى صدور الأمر أو الحكم فيؤمر بمعرفة الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية وذلك متى كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس . والأمر بالالايداع هو تدبير احترازي وجوبي واغفاله يعيب الأمر أو الحكم . والجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم هي المختصة بإصدار أمر الافراج وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحال وسماع أقوال النيابة العامة أو اجراء ما تراه لازما للثبوت من عودة المتهم الى رشده (م ٣٤٢ اجراءات) .

ويتم التثبيت من حالة المتهم العقابية بوضع المتهم تحت الملاحظة في احدى المحال الحكومية المختصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما إذا كان المتهم محبوسا احتياطيا ويصدر الأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم ان وجد . وإذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا يؤمر بوضعه تحت الملاحظة في أى مكان آخر بعد اتباع ذات الاجراءات (م ٢٣٨ اجراءات) . والجهة المختصة بالأمر بالالايداع هي التي في حوزتها الدعوى . فإذا كانت النيابة العامة هي التي تتولى التحقيق فيصدر الأمر من القاضي الجزئي بناء على طلب النيابة العامة (م ٢٣٩/٢١ اجراءات) .

وتخصص المدة التي يقضيها المتهم في الحجز أو تحت الملاحظة من مدة العقوبة المحكوم بها عليه (م ٣٤١ اجراءات) .

زوال صفة المتهم :

تزول صفة المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية التي يعتبر طرفا فيها ، وذلك اما بصدور حكم بات أو بسبب آخر من أسباب الانقضاء . الا أن هذه الصفة قد تعود اليه ، وذلك عند قبول طلب اعادة النظر واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع ، أو عند الغاء الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بناء على ظهور دلائل جديدة (م ٢٩٨ اجراءات) .

كيفية تحريك الدعوى الجنائية :

يتم تحريك الدعوى الجنائية إما أمام قضاء التحقيق توطئة لرفعها أمام المحكمة عند الاقتضاء ، أو أمام قضاء الحكم مباشرة .

أولا : تحريك الدعوى الجنائية أمام قضاء التحقيق .

يتم تحريك الدعوى الجنائية أمام قضاء التحقيق بقرار من النيابة العامة بوصفها سلطة الاتهام وهذا القرار إما أن يكون صريحا أو ضمنيا ، ويتمثل القرار الصريح بتحريك الدعوى الجنائية في الطلب الذي تقدمه النيابة العامة لرئيس المحكمة الابتدائية لندب قاضى للتحقيق (م ٦٤ إجراءات) . أما القرار الضمنى فيبدو في مباشرتها بنفسها أول إجراء من إجراءات التحقيق . فهذا الإجراء في ذاته ينطوى على قرار ضمنى بتحريك الدعوى الجنائية أمامها بوصفها سلطة تحقيق ، واستثناء مما تقدم فإن مباشرة مأمور الضبط القضائي لبعض إجراءات التحقيق التي تدخل في أعماله بوصفه جهة استئنائية لقضاء التحقيق يعتبر قرار ضمنى بتحريك الدعوى الجنائية .

وتحريك الدعوى الجنائية أمام قضاء التحقيق يشمل كل من الجنايات والجنح ، ويتم تحريك الدعوى الجنائية في مواجهة المتهم بكل إجراء من إجراءات التحقيق يتخذ قبله . مما تنطوى على توجيه التهمة صراحة إليه أو ضمنا ، ويبدو توجيه التهمة صراحة أثناء الاستجواب ويتحقق توجيهها الضمنى في كل إجراء آخر موجه ضد المتهم يبنى على دلائل كافية منسوبة إليه كالأمر بحضوره أو القبض عليه (م ١٢٦ إجراءات) أو حبسه احتياطيا في حالة هروبه (١٣٤ إجراءات) أو تفتيش مسكنه وتفتيش شخصه .

ثانيا : تحريك الدعوى الجنائية أمام المحكمة :

ترفع الدعوى الجنائية في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح

التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر — عدا الجرح
المضرة بأفراد الناس — فتحيلها النيابة الى محكمة الجنايات مباشرة •

وترفع الدعوى في مواد الجنايات باحالتها من المحامي العام
أو من يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة
المسندة الى المتهم بإركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة
أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها وترفق بها قائمة
بمؤدى أقوال شهوده وأدلة الاثبات (م ٢١٤ اجراءات) (١) •

وجدير بالذكر أن النيابة العامة هي المختصة بتحريك الدعوى
الجنائية بصفة عامة ويكون تحريكها أمام المحكمة في الجرح والمخالفات
أما بواسطة التكليف بالحضور (م ٦٣ اجراءات) وأما بتوجيه التهمة
في الجلسة (م ٢٣٢/٢ اجراءات) •

واستثناء يجوز تحريك الدعوى الجنائية من المحكمة كما في جرائم
الجلسات (م ٢٤٤ اجراءات) أو من الفرد كما في حالة الدعوى
الجنائية المرفوعة بالطريق المباشر •

اثبات شخصية المتهم ومواجهته بالتهمة لا يعد استجوابا :

أوجبت المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المحقق
عند حضور المتهم أمامه لأول مرة أن يتثبت من شخصيته بأن يثبت
اسمه ولقبه وسنه وما اذا كان ذكر أو انثى ، ومكان مولده ومركزه
الاجتماعى والعائلى وسوابقه القضائية • ثم يحيطه علما بالتهمة
المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر • وهذا الاجراء ليس هو
الاستجواب — كما سيجيى فيما بعد — لأنه لا يتضمن مناقشة تفصيلية
في التهمة وإنما هو مجرد اثبات شخصية المتهم وإعلانه بالتهمة • والقول

(١) المادة ٢١٤ اجراءات مستبدلة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ • الجريدة
الرسمية العدد ٤٤ مكرر الصادر في ١١/١١/١٩٨١ •

بغير ذلك يؤدي الى اعتبار سماع أقوال المتهم في أي جلسة من جلسات التحقيق استجواباً وهو أمر لا يمكن التسليم به ، نظراً لأن الاستجواب رتب عليه القانون آثار معينة منها الحبس الاحتياطي ومن ثم وجب مراعاة الضمانات المقررة له عند اجراءه^(١) .

والتثبت من شخصية المتهم هو إجراء له أهمية فمن شأنه أن يحمل المحقق على التأكد من أن الشخص المائل أمامه هو المتهم حتى لا يتخذ أي إجراء ضد شخص بريء ، فضلاً عن أن معرفة شخصية المتهم لها أهميتها في تقدير العقوبة المناسبة له والكفيلة باصلاحه وإعادة انضمامه الى المجتمع .

وقد أوجبت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٤ قبل صدور الحكم على المتهم الحدث التحقق من حالته الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها والأعصاب التي دفعته الى ارتكاب الجريمة .

ولا يشترط عند التثبت من شخصية المتهم وأحاطته علماً بالتهمة المنسوبة اليه ، أن يفصح المحقق عن شخصيته ، وإنما يجب أن يحاط المتهم بسلطة المحقق وهل هو من مأموري الضبط القضائي أم من أعضاء النيابة العامة أم من أعضاء التحقيق ، ولا يترتب على اغفال هذه الإحاطة بطلان الاستجواب ، ولكنه قد يؤثر في اقناع المحكمة بحالة المتهم عند ابداء أقواله ومدى هدوء روعه وثقته في حياد المحقق^(٢) .

واحاطة المتهم علماً بالتهمة المنسوبة اليه هو إجراء جوهري وضروري حتى يعلم المتهم بموضوع الاتهام والوقائع المنسوبة اليه أو المشتبه في أنه ارتكبها حتى يمكنه أن يدافع عن نفسه أو يستعين بمحامٍ يرى الاستعانة به عند استجوابه . ولا يشترط أن يذكر المحقق للمتهم الوقائع المنسوبة

(١) دكتور مأمون محمد سلامة هامش ص ٣٨٩ .

(٢) الدكتور فتحي سرور ص ٣٧٣ .

اليه بالتفصيل ، بل يكفي أن يلخص له هذه الوقائع . كما أنه لا يشترط إحاطة المتهم علما بالوصف القانوني للوقائع المنسوبة اليه ، بل يكفي إعلان المتهم بالوقائع المنسوبة اليه دون حاجة إلى إعطائه الوصف القانوني لها ، إذ قد يكون من المتعذر تجديد التهمة وتكييفها من الناحية القانونية على وجه الدقة منذ بداية التحقيق ، فضلا عن احتمال ظهور ظروف جديدة تغير من وصف التهمة .

وجزاء عدم إحاطة المتهم علما بالتهمة المنسوبة اليه هو البطلان ، باعتبار أن هذا الإجراء إجراء جوهري يتعين مراعاته وعدم مخالفته (م ٣٣١ إجراءات) (١) .

الآن أنه بطلان نسبي يسقط الحق في الدفع به بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا أو إذا كان للمتهم محامى ولم يعترض على ذلك (م ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية) (٢) . ويجب ابداء الدفع أمام محكمة الموضوع ، كما يمكن تصحيح هذا البطلان بسؤال المتهم عن التهمة بمعرفة القاضي ولو من تلقاء نفسه عملا بمقتضى المادة ٣٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

مدى التزام المتهم بوجوب الصدق في البيانات الخاصة بإثبات شخصيته :
استقر رأي جمهور الفقهاء (٣) على أن حق الدفاع الذى يتمتع به

(١) الدكتور حسن صادق المرصفاوى « أصول الإجراءات الجنائية » طبعة ١٩٦٢ ص ٤٨٦ .

(٢) الدكتور محمود محمود مصطفى ص ٣٠٦ ، دكتور رؤوف عبيد . مبادئ الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٢ ص ٣٩٠ .

(٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد « جرائم التزوير » طبعة ١٩٥١ ص ١٩٥٦ ، الدكتور - محمود محمود مصطفى « شرح قانون العقوبات » القسم الخاص طبعة ١٩٦٤ ص ١٤٣١ ، الدكتور رؤوف عبيد « جرائم التزيف والتزوير » طبعة ١٩٥٤ ص ٧٩ .

المتهم ويبدأ منذ وضعه موضع الاتهام لا يتقيد إلا بحدود معينة ، وهو
يبيح له تغيير اسمه في التحقيق بالقدر الذي لا ينطوي على اضرار بالغير ،
أى أن هذا الحق يتقيد بحالة انتحال اسم خيالى ، وهى الصورة التى
لا يترتب فيها على هذا الانتحال الحاق ضرر بالغير دون التفرقة بين
ما اذا كان المتهم قد ارتكب تزويرا ماديا بوضع امضاء مزورة ، أو اقتصر
على التزوير المعنوى بانتحال شخصية الغير ، أما اذا انتحل الجانى
اسما حقيقيا ، ولو لم يوقع بامضاء مزور ، فان هذا الانتحال لا يعد
في حدود حق الدفاع المقرر قانونا . وذلك لأن عدم الاضرار بالغير
يمثل السياج الموضوعى لحق الدفاع الذى لا يجوز أن يتخطاه والا وقع
تحت طائلة العقاب .

التطبيقات القضائية

من هو المتهم :

● المتهم في حكم الفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون العقوبات هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيامه بمأموري الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ ، ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية مادامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات فيها . ولا مانع من وقوع أحدهم تحت طائلة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات اذا ما حدثته نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف أيا كان الباعث له على ذلك . ولا وجه للتفرقة بين ما يدلى به المتهم في محضر تحقيق تجريه سلطة التحقيق وما يدلى به في محضر جمع الاستدلالات مادام القاضي الجنائي غير مقيد بحسب الأصل بنوع معين من الدليل وله الحرية المطلقة في استمداده من أي مصدر في الدعوى يكون مقتنعا بصحته . ولا محل للقول بأن الشارع قصد حماية نوع معين من الاعتراف لأن ذلك يكون تخصيصا بغير مخصص ولا يتسق مع اطلاق النص .

(طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧

ص ١١٦١) .

المادة العقلية :

● من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم

الشعور والادراك ، أما سائر الامراض والاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره فلا تعد سبب لانعدام المسؤولية ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسؤوليته الجنائية الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، اذ أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الامور الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى أن نوع المرض الذى يدعيه الطاعن - على فرض ثبوته - لا يؤثر فى سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسؤوليته الجنائية عن الفعل الذى وقع منه ، فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الطاعن فى الدفاع يكون غير سديد .

(طعن رقم ٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ س ١٤ ص ٢٥٤) •

● من المقرر أن الحالات النفسية فى الأصل من حالات موانع العقاب كالجنون والعاهة فى العزل اللذين يجعلان الجانى فاقد الشعور والاختيار فى عمله وقت ارتكاب الجريمة وفقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات • وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتنعدم به المسؤولية الجنائية قانونا هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك، أما سائر الامراض والاحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية •

(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٧/٢٨ س ١٥ ص ٥١٦) •

● متى كان ما أوردته الحكم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن (من أنه كان يعانى من حالة عقلية تفقده الادراك والاحساس وتجعله غير مسئول عن الفعل المنسوب اليه) ذلك بأنه انتهى فى قضاء سليم لا مخالفة فيه للقانون الى أن نوع المرض الذى يدعيه الطاعن (المرض

النفسي) — على فرض ثبوته — لا يؤثر في سلامة عقله وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه • وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدايلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة الى ذات الخبير أو بإعادة مناقشته مادام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافي المنطق والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ الحكم المطعون فيه تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت اليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائفة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير أدلة الدعوى من اطلاقاتها فان جميع ما يثيره الطاعن ينحل الى جدل موضوعي في تقدير تلك الأدلة مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٣٨٣) •

● ان مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها •

من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الاحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية •

متى كان الأمر المطعون فيه قد أسس قراره بامتناع عقاب المطعون ضده على ما تضمنته الشهادة الطبية الصادرة من مستشفى الأمراض العقلية بالعباسية من أن المطعون ضده مريض باضطراب عقلي وأنه يعالج من هذا المرض قبل الحادث بأربعة أشهر ، وعلى

تذكرة علاج للمتهم بمستشفى الأمراض العقلية في تاريخ لاحق على تاريخ الواقعة المسندة اليه ، وكان الأمر لم يستظهر أن المريض العقلي الذي أصيب به المطعون ضده يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وأن من شأنه أن يعدم الشعور والادراك وقت ارتكاب الجريمة المسندة اليه ، فانه يكون مشوبا بقصور يوجب نقضه والاعادة •

(طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ص ٨٨٨) •

● من المقرر أن المرض العقلي الذي يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانونا على ما تقتضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور والادراك ، أما سائر الأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره وادراكه فلا تعد سبب لانعدام المسؤولية — ومن ثم فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من أن مرض الطاعن (الشخصية السيكوباتية) — بفرض صحته — لا يؤثر على سلامة عقليته وصحة ادراكه وتتوافر معه مسئوليته الجنائية عن الفعل الذي وقع منه ، صحيح في القانون •

(طعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ص ٥٩٠) •

● مناط الاعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون تسبب هذه الحالة راجعا — على ما تنص عليه المادة ٦٢ عقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها ، ولما كان المستفاد من دفاع الطاعنين هو أنهما كانا في حالة من حالات الاثارة والاستفزاز تملكتهما عقب الاعتداء على عمهما كبير أسرتهما ، فان الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة في العقل •

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/١٣ س ٢٤ ص ٦٣١) •

● متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعن قدم طلبا للنياية العامة أثناء التحقيق — جاء به أن الطاعن أصيب في حرب أكتوبر ١٩٧٣ مما أثر على تمييزه وأن تصرفاته تدل على انعدام ادراكه وبالتالي انتفاء مسؤوليته عن الحادث وانتهى الى طلب ضم ملف خدمته وانحالته الى الطبيب الشرعى لفحصه وتقدير مدى مسؤوليته عن أفعاله ، كما أنه دفع بذلك أمام قاضى المعارضات ، وأثار هذا الدفاع أيضا أمام مستشار الاحالة ، وقدم شهادة طبية تفيد علاج الطاعن في فترات مختلفة عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ من تخلف عقلى نسبى وضعف فى القدرة على التركيز . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم جوهريته . اذ مؤداه انتفاء مسؤولية الطاعن عملا بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات ، وكان من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية وان كان فى الأصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا أنه يتعين ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما ، لما يترتب عليها من قيام أو انتفاء مسؤولية المتهم ، فان لم تفعل كان عليها أن تبين فى القليل الأسباب التى تبنى عليها قضاؤها برقضى هذا الطلب بيانا كافيا ، وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة وأنه مسئول عن الجرم الذى وقع فيه ، فاذا هى لم تفعل شيئا من ذلك فان حكمها يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع مما يبطله .

(طعن رقم ١٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٢٢١ س ٢٨ ص ٦٤٢) .

● تقديم الدفاع عن المتهم دفاعا بأن لديه شهادات بأن يعامل موكله معاملة الأطفال ، ثم طلبه تحقيق هذا الدفاع . طلب جوهرى وجوب التعرض له والرد عليه ، اما عن طريق خبير أو بأسباب سائغة تطرحه . والا كان الحكم قاصرا .

(طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٠/١ س ٢٩ ص ٦٤٩) .

● لا يعيب الحكم خطأه في التسوية بين حالة السيكوباتية ومرض الفصام من حيث أثر كل منهما في قيام المسؤولية الجنائية ، مادام الثابت من مطالعة الحكم أن ما تزيد اليه في هذا الصدد لم يكن له أثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى إليها وأنه لم يورده إلا بعد أن كان قد فرغ وخلص - في منطق سائق واستنادا إلى دليل قننى يكفى وحده لحمل قضائه - إلى خلو الطاعن من الأمراض العقلية المؤثرة في مسؤوليته أيا كانت مسمياتها وإلى أنه قد ارتكب جريمة باختياره وهو في كامل شعوره وإدراكه وأطرح في حدود سلطته التقديرية حالة إصابته بمرض الفصام .

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ٢٨/١٤/١٩٧٣ سن ٢٤ ص ٥٨٦) .

السكر والغيوبة :

● الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بحيث تفقد الشعور واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل - بتقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به - والفصل في امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه .

(طعن رقم ٣٠٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٤/١٩٦٨ سن ١٩ ص ١٢٤) .

● ان الأصل على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجانى قهرا أو على غير علم منه بحقيقة أمرها .

(طعن ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ٧/١٢/١٩٧٨ سن ٢٩ ص ٨٨٨) .

● يجزئ القانون حكم المدرك الثام الادراك على من يتناول مادة مخدرة أو مسكرة مختارا أو عن علم بحقيقة أمرها مما ينبني عليه توافر المقصد الجنائي لديه في الجرائم ذات المقصد العام ومن ثم يكون مسئولا عن الجرائم التي تقع منه وهو تحت تأثيرها .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٣/١/١٩٦٩ س ٢١٠ ص ١٠٤) .

حق محكمة الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية :

● تقدير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها أن تكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا ووعدا لما يترتب عليها من قيام أو امتناع عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسباب سائفة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك إذا ما رأيت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس إقراره دفاع الطاعن في امتناع عقابه على مجرد كون الشهادة المقدمة منه بتفيد أن تاريخ دخوله المستشفى للعلاج من مرضه العقلي جاء لاحقا لتاريخ وقوع الفعل المسند إليه ، وكان دخول الطاعن المستشفى للعلاج من مرضه العقلي الثابت بالشهادة المقدمة منه ليس لازمة أن هذا المرض قد بدأ في ذلك الوقت بالذات وأن الطاعن لم يكن يعاني منه وقت وقوع الفعل ، وكان ذلك الدفاع — الذي له ما يسانده في أوراق الدعوى — يعد جوهريا لأنه ينبني عليه — أن صح — امتناع عقاب الطاعن عن الفعل المسند إليه ارتكابه ، فإنه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم أن تحقق هذا الدفاع عن طريق المختص فنيا للبت في حالة الطاعن العقلية في وقت وقوع الفعل أو قرد عليه بما يتفيه بأسباب سائفة ، أما وهي لم تفعل

واكتفت بما قالته في هذا الشأن ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة •

(طعن رقم ٥٩٩ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٠/١ س ٢١٤ ص ٨٠١) •

● ان تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص بها محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنها يتعين أن تبني قضاؤها على أساس سليم •

(طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/٧ س ٢٩ ص ٨٨٨) •

● الأصل أن تقرير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة •

(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/٢٩ س ١٥ ص ٥١٦) •

● استدلال الحكم بأقوال الطاعن وتصرفاته التي صدرت منه بعد الحادث — على سلامة قواه العقلية وقت وقوعه ، استدلال سليم لا غبار عليه، مادام الواضح من الحكم أنه اتخذ من هذه الأقوال وتلك التصرفات قرينة يعزز بها النتيجة التي انتهى اليها التقرير الطبي عن حالة الطاعن العقلية ، وكان هذا التقرير كافيا لحمل قضاء الحكم في تقرير توافر مسؤولية الطاعن الجنائية عن الحادث وأن تريد الحكم فيما استطرد اليه من ذلك لا يعيبه طالبا أنه لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها والتي كان عماده فيها التقرير الفني الذي اطمأن اليه ووثق به •

(طعن رقم ٢٤٠ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ص ٥٨٦) •

المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى لتحديد مدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية .

● المحكمة غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض الطاعن على مسئوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى، اذ الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة .

(طعن ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٠/٣١ س ٢٢ ص ٥٩٠) .

● الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة . وهى لا تلتزم باللجوء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣١ س ٢٦ ص ٣٠٧) .

● من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسئوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة وهى غير ملزمة بنذب خبير فنى فى الدعوى تحديدا لمدى تأثير مرض المتهم على مسئوليته الجنائية الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها تقديرها ، ولما كان ما ذهب اليه الحكم من اضطراح تقرير الخبير وعدم التعويل عليه فى الدعوى الماثلة بقاله « أما ما استورد اليه التقرير من أن المتهم كان فى حالة اضطراب عقلى (اكتئاب) وقت ارتكاب الحادث وأنه غير مسئول عما نسب اليه ، فان التقرير لم يبين هذه النتيجة على الكشف الجسمى على المتهم ولا على مراقبته وانما بناها حسما يبين من سياق التقرير نفسه على مناقشة المتهم عن حالته ابان الحادث وظروف الحادث

نفسه • ولما كان الثابت من التقرير أن المتهم في وقت المناقشة لا يعاني من أي مرض عقلي ، فإنه وهو انسان عاقل يستطيع أن يدير هذه المناقشة على الوجه الذي يحقق مصلحته في الاغلات من العقاب ومن ثم فإن هذه المناقشة وقد تمت بعد وقوع الحادث بحوالي خمس سنوات لا يعول عليها في الكشف عن حالة المتهم العقلية وقت الحادث كما أن ظروف الحادث لا تدل بذاتها على أن المتهم كان يعاني من مرض عقلي وقت ارتكابه • • فإن ذلك لا يمت بصلة لما هو محذور على المحكمة من أقيام نفسها في أمر فني لا تستطيع أن تشق طريقها فيه دون استعانة بأهل الذكر فيه • بل أنه لا يعدوا من الأمور التي تتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك اذ المرجع في شأنها الى ما تطمئن اليه •

(طعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٨٤٣) •

● من المقرر أن تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة • لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت في منطق سليم وبأدلة سائغة سلامة ادراك الطابع وقت اقترافه الجريمة ووقت اعترافه بارتكابها ورد على ما تمسك به الدفاع بشأن حالة الطاعن العقابية ، ولم ير الأخذ به وإجابته بناء على ما تحققه المحكمة من أن الطاعن وقت ارتكابه الحادث كان حافظا لشعوره واختياره وهي غير ملزمة بالالتجاء الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . فإن النص على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا •

(طعن رقم ١٠٣٣ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٥ س ٢١٦ ص ٢٣) •

تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله ، وجوب الأمر بحجزه في احدى
المحال المعدة للأمراض العقلية .

● توجب المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة
بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على المحكمة — في حالة الحكم ببراءة
متهم بجناية أو جنحة عقوبتها الحبس بسبب عاهة في عقله — أن تأمر
بحجزه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية . ولما كان يبين من
الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جريمة
القتل العمد انتهى الى تبرئته منها بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها
دون أن تصدر المحكمة أمراً بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض
العقلية فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب
نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .

(طعن رقم ٦١٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ص ٧٤٨) .

● تنص المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة
بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه « اذا صدر أمر بأن لا وجه
لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب عاهة في عقله
تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم اذا كانت الواقعة جنائية
أو جنحة عقوبتها الحبس بحجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض
العقلية الى أن تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالافراج
عنه وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحال وسماع أقوال النيابة
العامة واجراء ما تراه لازماً لتثبت من أن المتهم قد عاد الى رشده » .
واذ كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده جنائية
الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة انتهى الى تبرئته منها بسبب
عاهة في عقله وقت ارتكابها ولم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة
للأمراض العقلية تطبيقاً لما توجبه المادة سالفه الذكر ، فإنه يكون
معيياً بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقاً للقانون .
(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ص ٤٤٥) .

متى يكون الدفع بتصنع المتهم الجنون وبقصور التقرير الطبي
جـوهريا ؟

متى كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات مستشار الاحالة
والمفردات المضمومة أن المدافع عن الطاعنين قد نازع في تقرير
دار الاستشفاء للصحة النفسية بانعدام مسئولية المطعون ضده عن
الافعال المسندة اليه ، على أساس أن المطعون ضده يتصنع الجنون
وأنه يدرس الطب ويعلم الكثير عن الفحص الطبي العقلي والنفسي
وذلك بدليل اتساق اجاباته في محاضر التحقيق وتمسكه الدائم والمستمر
بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، الأمر الذى لم يفتن اليه واضع التقرير ،
وأنه فضلا عن ذلك فان مدونات التقرير جاءت متناقضة وقاصرة ، اذ
بينما يعول محرره على أقوال المطعون ضده التى سمعها منه بشأن
ظروفه الاسرية والاجتماعية والدراسية والتى جاءت منسقة وتدل
على الذكاء فقد انتهى الى انعدام مسئوليته ، كما أن التقرير لم يبين
كيفية فحص المطعون ضده ومراقبته فلم يوضح عدد المرات التى تم
فيها ذلك الفحص وتلك المراقبة والاسلوب الذى اتبع في هذا الشأن ،
وانتهى المدافع عن الطاعنين الى طلب نذب خبراء آخرين لفحص المطعون
ضده ، لما كان ذلك وكان أمر رئيس النيابة — مؤيدا لأسبابه بالأمر
المطعون فيه — قد أسس على دعامة واحدة هى تقرير دار الاستشفاء
للصحة النفسية ، وكان الدفع بتصنع المطعون ضده الجنون وبقصور
التقرير المذكور يعد دفاعا جوهريا في خصوص الدعوى المطروحة
لتعلقه بتحقيق مسئوليته عن الحادث ، فان القرار المطعون فيه اذ لم
يفتن الى هذا الدفاع ويعطيه حقه ويعنى بتحقيقه بل سكت عنه
ايرادا له وردا عليه ، يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة ، وذلك
بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٣/٦/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٧٢) •

ظهور دليل عامة المتهم العقلية بعد المحاكمة النهائية • أثره •
قبول طالب التماس إعادة النظر •

لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق وما تم في شأن الطلب من تحقيقات أنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ تردد الطالب على العيادة النفسية بمستشفى أحمد ماهر وأدخل مستشفى الأمراض العقلية بالخانكة بعد تشخيص حالته بجنون الصرع ، ثم عاد للتردد على العيادة يوم ٩ مارس سنة ١٩٧١ ودخل دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية في ٢٩ مارس سنة ١٩٧١ مصابا باضطراب عقلى الى أن غادرها في ٢٩ ابريل سنة ١٩٧١ ، وبتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة القاهرة للاحوال الشخصية في القضية رقم ٢١٢٠ سنة ١٩٦٩ ب كلى الزيتون بتوقيع الحجر عليه للجنون ومازال محجورا عليه ، واذ أمر المحامى العام الأول - تحقيقا للطلب المائل - بإيداع الطالب دار الاستشفاء للصحة النفسية بالعباسية بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٧٤ لمدة خمسة عشر يوما لبيان مدى مسؤوليته عن أفعاله وقت اقترافه جريمة الشروع في السرقة في ٧ أكتوبر سنة ١٩٧١ أورد التقرير الفنى أنه يعاني من الاضطراب العقلى (الفصام) ويعتبر غير مسئول عن تلك الجريمة • لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية التى حددت حالات طلب إعادة النظر قد نصت بصدد بيان الحالة الاخيرة من الحالات التى يجوز فيها طلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة من مواد الجنايات والجنح - على أن ذلك الطلب جائزا « اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو ظهرت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة • وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه • وكانت تلك الفقرة وأن ما جاء نصها عاما فلم تقيد الوقائع أو الأوراق التى تظهر بعد صدور الحكم بنوع معين ، الا أن المذكرة الايضاحية

للقانون علقته على هذه الفقرة بأنه نص فيها على صورة عامة. تنص عليها أغلب القوانين الحديثة ، وهي حالة ما اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة ، وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بالعاهة في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان محبوسا في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسروق لدى المجنى عليه أو عثر على إيصال ببرد الأمانة ، وقد تغيا الشارع من اضافة الفقرة الخامسة الى الفقرات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ من القانون في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الايضاحية . أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته أو على تحمل التبعة الجنائية . لما كان ما تقدم وكان ما ظهر من الوقائع والأوراق من أن المحكوم عليه — طالب إعادة النظر — كان مصابا بعاهة في العقل وقت ارتكابه جريمة الشروع في السرقة تحول دون عقابه عنها طبقا للمادة ٦٢ من قانون العقوبات ، واذ كانت هذه العلة على ما يبين من ظروف الحال ومن الأوراق ومن محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع في درجتى التقاضى ، مجهولة من المحكمة والمحكوم عليه معا إبان المحاكمة ولا يغير من جهالة المحكوم عليه بها ما ورد على لسانه عرضا في التحقيقات من اشارة إليها ، فذلك لا ينهض دليل على علمه اليقيني باصابتة بها وقت اقتراف الجريمة خاصة بعد الاذن له بمغادرة دار الاستشفاء قبيل ذلك مما وقر في نفسه براءته من علقته ، فضلا عن أن هذا العلم لا يمكن الاعتداد به مما كان سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسأله عن أفعاله ، وكانت العلة قد ظهرت بعد صدور حكم بات بالعقاب في الدعوى وتشكل واقعة جديدة تحسم بذاتها الأمر وتقطع بترتيب أثرها في ثبوت عدم

تحصل الطالب التابعة الجنائية للجريمة واعفائه من العقاب ، فان طلب اعادة النظر . يكون قد تكاملت عناصره وتوافرت مقوماته مما يتعين معه قبوله والقضاء بالغاء الحكم الصادر في الجنبه رقم ٦٤/٢٠ لسنة ١٩٧١ استئناف .وسط القاهرة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ببراءة الطالب المحكوم عليه فيها .

(طعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٨ س ٢٧ ص ٣٥٣) .

انتحال المتهم لاسم غيره في محاضر الشرطة والنيابة :

● وحيث أن مبنى الطعن هو الخطأ في تأويل القانون ، وفي ذلك تقول الطاعنة أن أمر غرقه الاتهام المطعون فيه قرر بألا وجه لاقامة الدعوى في جنابة التزوير تأسيسا على أن المطعون ضده لم يكن يعرف صاحب الاسم الذي انتحله في محضر جمع الاستدلالات وأنه لم يقصد الاضرار به . وما انتهى اليه الأمر من ذلك ينطوي على خطأ في فهم ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير إذ أن هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا بل يكفي لتوافره قيام القصد العام وهو العلم بتغيير الحقيقة في المحرر كما أنه يكفي لتوافر ركن الضرر احتمال وقوعه .

وحيث أنه لما كان الأمر المطعون فيه بعد عرضه لوقائع الدعوى وأدلتها أثبت أن المطعون ضده تسمى كمتهم في محضر جمع الاستدلالات باسم محمد على السيد دون أن يعرف شخصا بهذا الاسم ودون أن الاضرار بأحد ، وأنه تبين بعد ذلك من التحريات وجود شخص يحمل هذا الاسم قرر أنه لا يعرف المطعون ضده ولا تربطه به صلة من أى نوع ، وجاء في الأمر أن هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم وأن تغيير الاسم فيه يعد من قبيل الدفاع وأن جريمة التزوير لا تقوم في هذه الحالة الا اذا كان المتهم يعرف من انتحل اسمه ويقصد الاضرار به ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن

يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل الا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه فيه لا يعد وحده تزويرا سواء وقع أو لم يقع على المحضر بالاسم المنتحل الا أن يكون قد انتحل اسم شخص معين معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه ، ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب العلم على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع ، فإذا كان الجاني لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم وهمي ، امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده ، لما كان ذلك وكان الأمر المطعون فيه صحيحا في نتيجته فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

(طعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢ س ١٣ ص ٤٨٩) .

● متى كان التزوير قد وقع بانتحال شخصية الغير وهي صورة من صور التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وكان المتهم قد غير الحقيقة في المحرر بطريق الغش تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير ويقصد استعمال المحرر فيما غيرت الحقيقة من أجله فإن جنائية التزوير تكون قد توافرت أركانها كما هي معرفة به في القانون .

(طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة المبادئ القانونية في خمس سنوات ص ٢٩٥) .

● تتحقق جريمة التزوير في الأوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير

اسمه في محرر رسمي يعد تزويرا سواء أكان الاسم المنتحل لشخص حقيقي معلوم أو كان اسما خياليا لا وجود له في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحا لأن يتخذ حجة في اثبات شخصية من نسب إليه . وليس من هذا القبيل تغيير اسم المتهم في محضر التحقيق ، ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة اسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من ضروب الدفاع المباح — لما كان ذلك وكانت الواقعة كما أثبتتها الأمر المطعون فيه أن المطعون ضده اشترك بطريق المساعدة مع آخرين حسبني النية في تزوير البطاقة الشخصية والطلب المقدم لاستخراجها بأن تسمى أمامها باسم آخر فقاما بالتصديق على طلب الحصول على البطاقة وتمت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، فإن الأمر المطعون فيه ، واذ انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيسا على أن الاسم الذي انتحله المطعون ضده هو اسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة لنظرها .

(طعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/٢١/١٩٧٣ س ٢٤ ص ١٧٠) .

● متى كان من المقرر أن محضر الاستدلالات يصح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المنتحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحضر التحقيق اسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد استعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(طعن رقم ١.١ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٢/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٠٢) .

● تغيير المتهم لاسمه في محضر تحقيق جنائي لا يعد وحده تزويرا سواء أكان مصحوبا بامضاء أم غير مصحوب لأن هذا المحضر لم يعد لاثبات حقيقة اسم المتهم ولأن هذا التغيير من ضروب الدفاع المباح ، انما يشترط ألا يترتب على فعل المتهم اضرار بالغير والا كان تزويرا مستوجب للعقاب على كل حال . أما في غير ذلك من المحررات الرسمية فالأصل أن كل تغيير للحقيقة ينتج عنه حتما حصول الضرر أو احتمال حصوله ذلك أنه يترتب عليه على أقل الفروض العبث بما لهذه الأوراق من القيمة في نظر الجمهور والتقليل من ثقة الناس بها . واذن فإذا تسمى شخص في وثيقة زواج باسم غير اسمه الحقيقي ثم وقع على ائشهاد الطلاق بالاسم المنتحل فقد ارتكب جريمة التزوير في محرر رسمي .

(طعن رقم ١١٩٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٤/٥/١٩٣٤ مجموعة قواعد أحكام النقض في خمس وعشرون عاما ص ٣٢ قاعدة ٤٨) .

● محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به في اثبات شخصية من يسألون فيها ، فان أسمية هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية في المحضر . فإذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صح عد ذلك تزويرا في ورقة رسمية . وما قد يقال في هذا الصدد من أن تغيير المتهم اسمه في محضر التحقيق يدخل في عداد وسائل الدفاع التي له ، يوصف كونه متهما ، أن يختارها لنفسه — ذلك لا يصح . اذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه في هذه الحالة كان ولا بد يتوقع أن هذا من شأنه الحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه ايساء لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل في هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائي قولا بأن المتهم انما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فانه لا يشترط في التزوير أن يقصد الجاني الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى الا الى منفعة نفسه ،

وكذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فان العدول لا يجدى في رفع المسؤولية بعد وقوع الجريمة تماما • ويكفى في التزوير احتمال وقوع الضرر وقت ارتكاب الفعل •
(طعن رقم ١٦٠١ سنة ١٨ ق جلسة ١١/٣/١٩٤٨ مجموعة القواعد في خمس وعشرون عاما ص ٣٤٢ قاعدة رقم ٤٩) •

المبحث الثانى

تعريف الاستجواب

الاستجواب هو اجراء من اجراءات التحقيق بل هو أهمها ، وبمقتضاه يتثبت المحقق من شخصية المتهم ويناقشه في التهمة المنسوبة اليه على وجه مفصل ، بغية الوصول الى اعتراف منه يؤيدها أو دفاع ينفيها • والاستجواب بهذه المثابة ذو طبيعة مزدوجة فهو وسيلة للاثبات والدفاع • أى هو اجراء من اجراءات التحقيق وفي ذات الوقت اجراء من اجراءات الدفاع •

الاستجواب الحقيقى :

يتحقق الاستجواب الحقيقى بتوجيه التهمة ومناقشة المتهم تفصيلا عنها ومواجهته بالأدلة القائمة ضده ومناقشته فيها اثباتا ونفيا • فلا يتحقق الاستجواب بمجرد سؤال المتهم عما هو منسوب اليه أو احاطته علما بنتائج التحقيق اذا لم يتضمن ذلك مناقشته تفصيلا في الأدلة المسندة اليه (١) •

أى أن الاستجواب الحقيقى لا يتحقق الا بتوافر عنصرين :

١ — توجيه التهمة ومناقشة المتهم تفصيلا عنها •

٢ — مواجهة المتهم بالأدلة القائمة ضده •

(١) محمد سامى النبراوى • استجواب المتهم • رسالة دكتوراه سنة

ولا يلتزم المحقق بترتيب معين في استيفاء هذين العنصرين ، فقد يكون من الأفضل تأخير توجيه التهمة ومناقشته تفصيلا عنها الى ما بعد مواجهة بالأدلة القائمة ضده (١) •

الاستجواب الحكمي (المواجهة) :

مواجهة المتهم بغيره من الشهود أو المتهمين يعد استجوابا حكما ، ويقصد بالمواجهة ذلك الاجراء الذي يقوم به المحقق وبمقتضاه يواجه المتهم بشخص متهم آخر أو شاهد آخر فيما يتعلق بما أدلى به كل منهما من أقوال • ويثبت المحقق هذه المواجهة وما أدلى به كل منهما اثر المواجهة •

وهذه المواجهة الشخصية تختلف عن المواجهة القولية التي يواجه المحقق المتهم بما أدلى به شاهد أو متهم آخر بالتحقيق • وهذه المواجهة الاخيرة ليست اجراء مستقلا من اجراءات التحقيق وانما تعتبر جزءا مكمل للاستجواب باعتبار أن الاستجواب يتضمن مواجهة المتهم بأدلة الثبوت ضده •

ويلاحظ أن المواجهة الشخصية هي اجراء من اجراءات التحقيق وتسرى عليها أحكامه ، وقد تكون المواجهة الشخصية اجراء مستقلا يقوم به المحقق في لحظة مستقلة من الاجراءات الأخرى ، وقد يقوم به بمناسبة قيامه باجراءات التحقيق الخاصة بالاستجواب أو المعاينة أو سماع الشهود (٢) •

ولما كانت مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود هي مواجهة بأدلة الثبوت وقد تدفع المتهم الى الاعتراف أو الى تقرير

(١) أحمد فتحي سرور ص ٣٦٣ •

(٢) مأمون سلامة ص ٣٩٠ •

ما ليس في صالحه — ان صدقا أو كذبا — فهي بذلك تأخذ حكم الاستجواب ويتعين أن يراعى في اجرائها كافة الضمانات المنصوص عليها بالنسبة للاستجواب والتي سنشير إليها فيما بعد •

والاستجواب الحقيقي أو الحكمي لا تجريه سوى سلطة التحقيق — النيابة العامة أو قاضي التحقيق — أو المحكمة على النحو الذي سنشير إليه في موضعه •

وجدير بالذكر أن حضور المتهم أثناء سماع شاهد أو متهم آخر غيره لا يعد مواجهة ، حتى لو سأله المحقق عما اذا كانت لديه ملاحظات على أقوال هذا الآخر ، مادام ذلك في حدود الاستفهام الاجمالي ، ودون ما استرسال في المجابهة بالأدلة ومناقشته فيها ، والا لأصبح الامر استجوابا صريحا^(١) وفي الواقع لا توجد حدود فاصلة بين الاستجواب الحقيقي والاستجواب الحكمي ، ولعل هذا هو الاعتبار الذي حدا بالمشرع الى الجمع بينهما في ضمانات مشتركة •

حضور المتهم التحقيق لأول مرة :

أوجب القانون عند حضور المتهم التحقيق لأول مرة أن يتثبت المحقق من شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر وهو ما نصت عليه المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية • وهذا الاجراء ليس هو الاستجواب لأنه لا يتضمن مناقشة تفصيلية في التهمة •

والتثبت من شخصية المتهم يتم باثبات البيانات الخاصة به من حيث الاسم والسن والصناعة ومحل الإقامة وأوصافه • وهو اجراء له أهميته ، اذ من شأنه أن يحمل المحقق على التأكد من أن الشخص المائل أمامه هو بذاته المتهم حتى لا يتخذ أي اجراء ضد شخص برئ •

(١) رؤوف عبيد • مبادئ الاجراءات الجنائية سنة ١٩٦٢ ص ٣٩٤ •

فضلا عن أن معرفة شخصية المتهم لها أهميتها في تقدير العقوبة المناسبة والكفيلة باصلاحه •

ولا يشترط عند التثبت من شخصية المتهم واحاطته علما بالتهمة المنسوبة اليه أن يفصح المحقق عن شخصيته ، وانما يجب أن يحاط المتهم بسلطة المحقق وهل هو من مأموري الضبط القضائي أم من أعضاء النيابة العامة أم من قضاة التحقيق • ولا يترتب على اغفال هذه الاحاطة بطلان الاستجواب ولكنه قد يؤثر في اقتناع المحكمة بحالة المتهم عند ابداء أقواله ومدى هدوء روعه وثقته في حياد المحقق (١) •

لا يجوز للمحكمة استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك :

لما كانت مرحلة المحاكمة هي المرحلة الاخيرة في الدعوى الجنائية وتوجب تمكين المتهم من الحرية الكاملة في الادلاء بما يشاء من أقوال دون دفعه الى ذلك مضطرا فينزلق الى قول ما ليس في صالحه ويسفر هذا عن دليل ادانته ، أقتضى الامر تحريم استجوابه أمام المحكمة • وهو ما نصت عليه المادة ٢٧٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك » •

والمقصود بالاستجواب المحرم هو ذلك الاستجواب بالمعنى الدقيق الذي سبق الاشارة اليه وهو الذي يتعرض فيه القاضي لكل الدلائل والشبه القائمة على المتهم في الدعوى ويناقشه فيها مناقشة تفصيلية ودقيقة من شأنها أن تربكه وربما تستدرجه الى قول ليس في صالحه •

(١) راجع الفصل الأول من الباب الأول تحت بند « اثبات شخصية المتهم ومواجهته بالتهمة لا يعد استجوابا » ص ١٩ وما بعدها •

وكما يحرم الاستجواب أمام محكمة الدرجة الاولى فإنه غير جائز أمام محكمة الدرجة الثانية لاتحاد المحكمة في الحالتين (١) •

وقاعدة حظر الاستجواب أمام المحكمة شرعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها صراحة بأن يطلب من المحكمة أن تستجوبه ، أو ضمنا بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالإجابة عن الاسئلة التي توجه اليه • مع ملاحظة أن اعتراض محامى المتهم يكفى لتحريم الاستجواب واو رضى به موكله (١) •

واذا طلب المتهم استجوابه يتعين على المحكمة أن تجيبه لطلبه واغفالها هذا الطلب يعد وجها مهما للبطلان ، اذ أن استجواب المتهم في هذه الحالة يعتبر من الامور المتمة للدفاع ، والاستجواب الذى يجرى في المحكمة أثناء نظر الدعوى يمكن أن تجريه المحكمة أو الخصوم أو المدافعين عنهم •

ويلاحظ أن الاستجواب بالمعنى المتقدم والذى يماثل تماما مناقشة الشهود هو الذى لا يجيزه القانون الا بناء على طلب المتهم • أما توجيه بعض الاسئلة من المحكمة الى المتهم للإستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة الثبوت فجائزة وهو ما يطلق عليه الاستيضاح والذى سنعرض له في الفقرة التالية • وجدير بالذكر أنه لايجوز مطلقا أن يستحيل الاستجواب التى تجريه المحكمة الى تحقيق مطول على الشكل الذى تجريه النيابة

(١) الدكتور صادق المرصفاوى أصول الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٦١ ص ٨٠١ ، محمود محمود مصطفى ص ٤٠٦ •

(٢) نقض ١٩٤٣/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ١٥٥ ص ٢٢١ ، نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج٥ رقم ١٣٠ ص ٢٥٥ ، نقض ١٩٥٠/١١/٧ مجموعة أحكام النقض س ٢ رقم ٥٦ ص ١٣٩ •

العمامة أو قاضى التحقيق ولا أن يسكون الغرض منه استدراج المتهم الى الاعتراف أو الى تقرير أقوال تؤيد الاتهام • وأساس ذلك أن المتهم وهو فى مرحلة المحاكمة يكون فى موقف الدفاع ولا يطلب منه أن يبدى اجابات ربما أخذ منها ما يفيد ادانته مع أن النيابة العامة وهى سلطة الاتهام هى المكلفة قانونا بإقامة الدليل التفصيلى على صحة التهمة المنسوبة الى المتهم •

ومتى وقع الاستجواب صحيحا من المحكمة وفى الاحوال التى يجوز لها الاتجاء اليه فان للمحكمة أن يستخلص منه الأدلة التى تفيدها فى تكوين عقيدتها • أما اذا كانت المحكمة قد أجرتة فى حدود الحظر الوارد على سلطتها فلا يجوز لها الاستناد اليه كدليل وكذلك لا يجوز لها الاستناد الى الادلة الاخرى المترتبة عايه فاذا قامت المحكمة باستجواب المتهم دون قبوله وأدى ذلك الى الاعتراف بالتهمة كان الاعتراف باطلا لتأسيسه على اجراء باطل وهو الاستجواب •

الاستجواب والاستيضاح :

قد تسفر المرافعة أو المناقشة فى الدعوى عن وجود بعض نقاط تحتاج الى مجرد ايضاح من المتهم فى سبيل ظهور الحقيقة ، ولهذا فقد أجاز المشرع للمحكمة أن تطلب ذلك من المتهم وترخص له بتقديم الايضاحات ، بيد أنه لا يجبر على الاجابة فان امتنع أو اذا كانت الاقوال التى أدلى بها فى الجلسة تخالف أقواله الأولى فى محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة تلك الاقوال •

والاستيضاح نص عليه المشرع فى المادة ٣٧٤/٢ ، ٣ من قانون الاجراءات الجنائية فقد جاء بها « واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع ، يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يافته القاضى اليها ، ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات — واذا امتنع

المتهم عن الاجابة ، أو اذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في محضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة أقواله الاولى . »

واستيضاح بعض نقط الدعوى قاصر على المحكمة فقط ، وهذا هو الفرق بينه وبين الاستجواب الذي يجوز لجميع الخصوم الاشتراك فيه ، فقد جاء بالذاكرة الايضاحية لقانون الاجراءات الجنائية « بديهي أنه اذا قبل المتهم الاستجواب كان من حق الخصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه ، أما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى ، فهو غير ممنوع مادام لا يشترك فيه غير المحكمة » .

ومثال الاستيضاح استفسار المحكمة من المتهم عن صلته بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله ، أو لفت نظره الى ما يقوله الشاهد . اذ ليس في ذلك أى خروج على محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع . وكذلك اذا سألت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفاصيل الحادث ، فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت اليه من أسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيما فعلت ، بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم اجمالاً ويخولها الحق في الاخذ باعترافه اذا اقتنعت به ولا يتم ذلك الا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

الاستجواب والسؤال :

يختلف الاستجواب عن سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات بمعرفة مأمور الضبط القضائي ، فالاجراء الذي يقوم به مأمور الضبط هو مجرد سماع أقوال المتهم بالنسبة للتهمة المنسوبة اليه دون تفصيل ودون تحقيق دفاعه . ولذلك فان المشرع لم يحط سماع الاقوال بمحضر جمع الاستدلالات بذات الضمانات التي أحاط بها الاستجواب كاجراء تحقيق تقوم به سلطة التحقيق .

كما أن المشرع لم يرتب على سؤال المتهم الآثار القانونية التي رتبها بالنسبة للاستجواب ، فالحبس الاحتياطي مثلا لا يجوز الأمر به إلا بعد استجواب المتهم بمعرفة سلطة التحقيق ولا يجوز الأمر به بناء على سماع الأقوال بمحضر الاستدلالات ، كما أن وصف التهمة وتحديد عناصرها يتوقف على ما توجهه سلطة التحقيق للمتهم وتحقيق دفاعه. بالنسبة لها على عكس الحال بالنسبة لمحضر الاستدلالات الذي يسمح فيه مأمور الضبط القضائي أقوال المتهم • فوصف التهمة إنما تتولاها النيابة العامة بناء على تكييفها للوقائع الواردة بالمحضر وليس بناء على ما وجه به المتهم من قبل مأمور الضبط (١) والاستجواب أمر محظور على مأمور الضبط القضائي وليس من حقه سوى سؤال المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا وقد أشارت المادة ١/٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية الى ذلك حينما نصت على أنه « للمأمور الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم أن يستعينوا بالاطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبون رأيهم شفويا أو بالكتابة » •

وقد توجه المحكمة الى المتهم بعض الأسئلة تستفسر منه عن شيء أو واقعه ذكرت بالتحقيق ولا تكون لهذه الأسئلة صلة بأدلة الاتهام ، فمثل هذه الأسئلة لا تعد استجواب ولا تحتاج الى موافقة المتهم أو اقراره السكوتي • ومثال ذلك سؤال المحكمة للمتهم عن سوابقه ، أو سؤاله عن صلته بالشخص الذي قال أنه كان معه وقت وقوع الحادث ، أو سؤاله عما إذا كان قد قام بتنفيذ إحدى العقوبات المشار إليها في صحيفة سوابقه والتي حكم بها عليه أو سؤاله عن حالته الاجتماعية أو صناعته ، أو مطالبته بالرد على الاتهام الموجه إليه دون

(١) مأمون سلامه ص ٣٨٨ •

متأشسته فيه تفصيلاً تاركاً له الحرية الكاملة في الادلاء بما يشاء من
أقوال ، فمثل هذا السؤال يختلف عن الاستجواب الذي هو مناقشة
تفصيلية لالمتهم في الدلائل والأدلة القائمة على نسبة التهمة اليه
كما سبق القول .

والسؤال بالمفهوم المتقدم لا اعتراض عليه فهو عمل جائز في أي
دور من أدوار الدعوى الجنائية أما الاستجواب فهو إجراء ممقوت إذ
يُطَوَى بذاته على التأثير على المتهم وقد يدفعه تعدد الاسئلة ودقتها الى
أن يقول ما ليس في ضالحه وهذا ما دعى الاغلبية الساحقة من الفقهاء
الى القول بأن الاستجواب عمل غير لازم في دور المحاكمة وحين تكتمل
الدعوى عناصر اثباتها (١) وقد أخذ قانون الاجراءات الجنائية بهذا
المبدأ فبُني في المادة ٢٧٤/١ على أنه « لا يجوز استجواب المتهم
الا اذا قبل ذلك » .

طبيعة الاستجواب :

يتميز استجواب المتهم دون غيره من اجراءات التحقيق بأنه عمل
ذو طبيعة مزدوجة ، فهو إجراء من اجراءات التحقيق وفي ذات الوقت
إجراء من اجراءات الدفاع . فهو على هذا النحو إجراء أساسي لكل
من سلطة الاتهام والمتهم معا . فيوصفه إجراء من اجراءات التحقيق
لجميع أدلة الاثبات يعتبر واجبا على المحقق ، وبوصفه من اجراءات
الدفاع يعتبر حقاً للمتهم . ويترتب على هذه الطبيعة للاستجواب
النتائج الآتية :

أولا : بوصفه من اجراءات التحقيق يجوز للمحقق الالتجاء
اليه في أية لحظة خلال التحقيق الابتدائي ، كما يجوز للمحقق إعادة

(١) محمود محمود مصطفى بند ١٩٠٩ ص ٢٥٥ .

استجواب المتهم كلما رأى ذلك ضروريا • وإذا لم يحضر المتهم الاستجواب يجوز للمحقق أن يأمر بضبطه واحضاره •

ثانيا : باعتباره من اجراءات الدفاع يجب على المحقق أن يستجوب المتهم في كل تحقيق ابتدائي يجريه — طالما كان ذلك ممكنا — فاذا دعى المتهم لاستجوابه ولم يحضر أو كان هاربا ، فلا تثريب على المحقق اذا هو تصرف في التحقيق دون استجوابه •

وإذا كان استجواب المتهم ممكنا الا أن المحقق اغفل مباشرة هذا الاجراء فقد ذهب البعض^(١) الى بطلان التحقيق كله على سند من أن التحقيق الابتدائي بدون استجواب سيصبح مجرد وثيقة اتهام • وذهب البعض الآخر^(٢) — والذي نؤيده — الى أن الاجراء الباطل لا يؤثر فيما سبقه من أعمال وانما يؤثر فقط في الاعمال التالية ، وترتبيا على ذلك فان اغفال الاستجواب كايه أو بطلانه يقترب عليه (أ) بطلان الحبس الاحتياطي وذلك لان القانون قد أوجب عدم حبس المتهم احتياطيا الا بعد استجوابه ما لم يكن هاربا (م ١٣٤ اجراءات) (ب) بطلان اعتراف المتهم الذي كان ثمرة للاستجواب الباطل •

طريقة الاستجواب ومضمونه :

قبل استجواب المتهم يجب أن يبدأ المحقق بالتثبت من شخصيته واثبات البيانات الخاصة به من حيث الاسم والسن والصناعة ومحل الإقامة واثبات أوصافه وما يشاهده على جسمه وملابسه من علامات أو اثار ثم يبدأ بسؤاله شفويا عما أسند اليه ، ولا يشترط أن يوجه للمتهم في صدر الاستجواب التهمة بشكل محدد بل يكفي أن يحيطه

(١) محمد مصطفى القللى أصول قانون تحقيق الجنايات طبعة ١٩٤٥

ص ٢٢١٤ •

(٢) أحمد فتحي سرور من ٢٧٤ •

بها. يوجه عام بشرط أن يبين أى تهمة وجهها إليه . ولا يكفى فى هذا المقام أن يثبت المحقق فى منضره (سألنا المتهم شفوياً عن التهمة فأنكرها)
إذا أن مثل هذا القول يكون غامضاً وقاصراً .

وإذا أنكر المتهم التهمة عند مواجهته بها شفوياً فيكتفى المحقق بأنكره ويسأله عما إذا كان لديه شهود نفى يريد الاستشهاد بهم من عدمه . فإذا ذكر المتهم شهود نفى فعلى المحقق اثبات أسمائهم بالمحضر وإيادهم باستحضارهم قورا لما عساه أن يحصل من أن تلقن اليهم شهادات مزيفة تصادق أقوال المتهم . وإذا حضروا شهود النفى فيجب وضعهم تحتلن حتى يأتى دور مؤالهم حتى لا يؤثر أحدا عليهم .

ويشرح المحقق فى التحقيق بسؤال شهود الاثبات ثم يقوم باستجواب المتهم فيوجه اليه الأدلة التى نهضت ضده ويسأله عما إذا كان عنده ما يفتدها ويحقق دفاعه .

أما إذا اعترف المتهم بمجرد سؤاله شفها عن الجريمة فيشرح المحقق فى منواله تفصيلا عن كيفية وظروف وسبب ارتكاب الجريمة ويبحث منه النقاط المعززة لاعترافه . ويضطجه الى مكان الحادث ليشرح كيفية ارتكاب الجريمة وذلك تأيدا لاعترافه واطمئنانا له .

ويجب على المحقق مراعاة ما يلى :

١ - اتباع الطرق التى يقتضيها حبال وظيفته . فلا يجوز له فى سبيل الوصول الى الحقيقة أن يعمد الى خداع المتهم بالكذب أو استعمال الطرق الاحتيالية . لما يترتب على ذلك من تضليل المتهم على نحو يعمس خريته فى ابداء أقواله .

٢ - أن يلم بشخصية المتهم بكافة مقوماتها والاحاطة بماضيه الاجرامى لأن ذلك يساعده فى كيفية ادارة الاستجواب .

- ٣ - مواعاة إن الاستجواب الأول للمتهم هو بأهم ما يتحرج عن إجابته .
 ذلك من استجوابه ، فلا طريقة التي يتم بها ، ولا طوطم التي يحاط بها المتهم خلال الاستجواب الأول ، ولا نتائج الشئ يستخرج منها المحقق من هذا الاستجواب ، كل هذا يؤثر في مجريات التحقيق .
 ولذلك فإنه يجب على المأمور بالضبط القضائي عند سؤال المتهم في محضر الأسئلة ألا يحوله إلى استجواب ، نظراً لأن أهمية الاستجواب الأول تقتضي دائماً أن تبدأ منه نقطة التحقيق .
 ٤ - يجب على المحقق أن يعامل المتهم بأدب واحترام حقوقه الإنسانية حتى يستجوز على ثقته ويصل بذلك إلى الحقيقة .
 ٥ - يجب على المحقق أن يسيطر على الموقف أثناء استجواب المتهم فيود بجراعة أسئلته وبسبك الطريق الذي يراه مهما وصل إلى الحقيقة ، فلا يترك نفسه أسيراً لإمالة المتهم بتثبيت إقدام التحقيق في مسالك متشعبة لا علاقة لها بالتهمة الأصلية .
 ٦ - يجب على المحقق أن يخلو مع المتهم عند استجوابه ، لأن هذه الخطوة تشجعه على الثقة به والاعتراف بحقيقة ، أما الاستجواب للمتهم أمام الغير فإنه ينتج أكثر من نتائج ، فتسببه وتشتت عبارات (الأسئلة) الموجهة إليه من أمن الجبل اتهامه لا من أجل التحليل من ذلك مما يعبر عن نفسه بتهمة ، مما يندفعه لغيره ، فإذ لا بد من توجيه أسئلة دقيقة .
 ٧ - يجب ألا يبدأ المحقق في تناول موضوع التهمة مباشرة وإنما يمكن أن يتحدث معه أولاً في أشياء لا علاقة لها بالتهمة ، وحتى إذا بدأ في سؤال المتهم عما نسب إليه وجب أن تنحصر أسئلته حول الواقعة ونسبتها إليه وحول مدى توافر أركانها القانونية وظروف وكيفية ارتكابها .
 ٨ - يجب أن تكون الأسئلة التي توجهها المحقق بسيطة وواضحة ودقيقة وألا توجهها باللغة المضطربة ، إذا كان المتهم لا يعرفها بل يختار العبارات المتألوفة له ، لا يجهل ولا يجهل .

٩ - لا يجوز للمحقق أن يفتن جميع الأدلة قبل استجواب المتهم ،
تقديم الأسئلة الموجهة للمفتد بالتحقيق هي التي تظهر من اجابات
المتهم والمناسبات التي تدل على قبحها بقوله كما لا يجوز للمحقق

أن يوجه أسئلة ايقاعية أو ايجابية للمتهم • فمثلا إذا أنكر
المتهم ارتكاب جريمة القتل فلا يجوز للمحقق أن يعود ويسأله
في أي موضع من جسم المجني عليه طعنته بالسيكين • وإذا
أنكر المتهم جريمة السرقة فلا يجوز للمحقق أن يعود ويسأله (وأين
ذهبت بالمسروقات بعد الحادث)

١٠ - إذا لاحظ المحقق أن المتهم قد عمد الى الكذب في البيانات
التي يدلي بها فيجب ألا يتعمر بذلك بل يسايره رغم إقتناعه
بالكذب ، لأنه كلما ازداد المتهم إمعانا في الكذب كان ذلك أقرب
الى اظهار الحقيقة •

١١ - مواجهة المتهم بالأدلة المثبتة للاتهام دليلا دليلا ويناقشه في كل
منها على حدة ولا يوجد ما يمنع من مواجهة المتهم بمصادر
أدلة الثبوت إذا لم يكن في ذلك اضرارا بمصلحة التحقيق •

١٢ - دعوة المتهم الى ابداء دفاعه والاتيان بالأدلة المثبتة لبراءته •
وعند بحث المادة ١٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على حكم
خاص بالنسبة لجريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف
أو المطبوعات بأن أوجبت على المتهم أن يقدم للمحقق عند أول
استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة أيام التالية بيان الأدلة
عن كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية
عامة أو مكلف بخدمة عامة والا سقط حقه في اقامة الدليل المشار
اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ عقوبات • على أنه لما
كان كل ما يلتزم المتهم بتقديمه هو بيان الأدلة دون محتوى
الأدلة نفسها ، فلن يضمن الموعد المذكور لا يسقط عنوى محققه

في تقديم هذا البيان وحده ، دون أن يصادر واجب المحقق أو المحكمة في اثبات الدعوى ايجابيا أو نفيا ، بما في ذلك اثبات أسباب الاباحة وموانع المسؤولية (١) .

١٣ — الأصل أن يجرى الاستجواب باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة العربية ، فان تعذر ذلك بأن كان المتهم شخصا أجنبيا ولا يعرف اللغة العربية فعلى المحقق أو المحكمة — حسب الأحوال — الاستعانة بوسيط يجيد لغة المتهم واللغة العربية معا حتى يكون الاستجواب صحيحا ومطابقا للحقيقة والواقع .

١٤ — إذا كان المتهم أبكم لا يستطيع التحدث فيتم الاستجواب بطريقة الإشارة إذا كان المحقق في مكنته ذلك وكان في وسع المتهم فهم مدلول هذه الإشارة وأن تعذر ذلك فعلى المحقق الاستعانة بوسيط .

١٥ — إذا طرأ على المتهم عاهة عقلية أو جنون أثناء الاستجواب فيتم أن يوقف الاستجواب حتى يعود إلى رشده وليتمكن من الدفاع عن نفسه لأنه هو صاحب الشأن الأول في ذلك .

١٦ — إذا جمع المحقق أدلة الإثبات الكافية لإدانة المتهم وجب عليه توجيه التهمة إليه بصورة واضحة مفصلة حتى يستطيع المتهم أن يحدد مركز ويبدى دفاعه .

استجواب المتهم الذي يتكلم بلغة أجنبية أو بلهجة غير معروفة :
من المتفق عليه أن القاضي أو المحقق يجوز له الاستعانة بمتوهم إذا تبين أن المتهم يتكلم بلغة أجنبية أو بلهجة غير معروفة وبالتالي يصعب التفاهم معه باللغة الرسمية وهي اللغة العربية ، كما أن القاضي

(١) أحمد فتحي سرور ص ٣٩٥ ، ص ٣٧٥ .

أو المحقق له هذا الحق أيضا إذا قدم مستند في الدعوى محرر بلغة أجنبية .

.. ولم يتناول قانون الإجراءات الجنائية بيان الصفة الاجرائية للمترجم ، واذاء ذلك ثار خلاف فقهي مصدره التساؤل حول ما اذا كان المترجم يعد شاهدا على ما يقرره المتهم بلغته أم أنه يعد خبير في مدلول تلك اللغة . الا أن المستقر عليه (١) أن الترجمة هي نوع من الخبرة ، فالمترجم ليس الا مساعدا للقاضي أو المحقق تتوافر لديه كفاءة خاصة هي معرفة اللغة المطلوب ترجمتها لنقل مضمون الأقوال أو الكتابة المقدمة الى اللغة العربية ، ولا بد في هذه الحالة من تدخل عنصر التقدير الشخصي ، فالاصطلاح الواحد قد يكون له معان عدة ، ولذلك فالترجمة الحرفية المحضة تكون عديمة الجدوى ولا تحقق الغرض المرجو ، بل كثيرا ما تكون مضللة في فهم المطلوب ، فالعنصر التقديرى في هذه الحالة هو فهم مراد المتهم المقر أو الكاتب وتحويل ما يريد أن يدلى به الى اللغة العربية الأمر الذى يقطع بأن الترجمة بعيدة كل البعد عن الشهادة وأنها عمل فنى له طبيعة مماثلة لأعمال الخبرة تكمل نقص معرفة القاضي أو المحقق اللغوية .

ومأداهم عمل المترجم هو نوع من الخبرة فلا بد من تحليفه اليمين القانونية قبل مباشرة مأموريته والتأكد من إجادته للغة المتهم واللغة العربية .

وقد نصت المادة ١٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « لغة المحاكم هي اللغة العربية وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلونها بواسطة مترجم بعد حلف اليمين » .

(١) على زكى العرابى . المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية طبعة ١٩٥١ ص ٦٩٠ ، أمال عثمان . الخبرة في المسائل الجنائية . رسالة دكتوراه . سنة ١٩٦٤ ص ٥٥ .

... وترقييا على ما تقدم إذا كان المتهم في مرحلة الاستجواب يتكلم بلغة أجنبية أو بلهجة غير معروفة فيتعين على القاضي أو المحقق الاستغلة بمترجم يجيد لغة المتهم وكذا اللغة العربية ويقوم بتحليفه اليمين القانونية قبل مباشرة مأموريته .

• وعلى المحقق أن يثبت كل هذه الاجراءات في صدر محضره قبل أن يبدأ التحقيق ثم يقوم بتوجيه السؤال الى المترجم الذي يقوم بدورته بتوضيله الى المتهم ، ويلتقى المترجم اجابة السؤال من المتهم ويقوم بتوصيلها الى المحقق • وكل سؤال واجابته يتعين أن يثبت باللغة العربية في محضر التحقيق •

الاستجواب في جريمة القذف بطريق النشر :

... أوجبت المادة ١٢٣/٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في احدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الاكثر في الخمسة أيام التالية ، بيان الأدلة على كل فعل أسند الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، والا سقط حقه في اقامة الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات (١) فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمس أيام التالية لإعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه كذلك في اقامة الدليل •

(١) نصت المادة ٣٠٢/٢ عقوبات على ما مؤداه أن القذف في موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة لا يتوانر ... إذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة ... أو الخدمة العامة وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه •

والاجراءات المشار اليها في هذه المادة لا تتبع الا اذا كان القذف قد حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، فتبينت يجوز للقاذف أن يثبت حقيقة كل الأفعال التي أسندها التي المذفوفة ، حتى يستفيد من اباحة الفعل طبقا للمادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، وقد وضع القانون هذه القيود لحماية للمجنى عليه حتى لا يتسبب القاذف قذفة الا بعد التحقيق من صحة ما قد يستند من اتهامات ربما تظل عالقة مدة من الزمن بسمعة المجنى عليه ولو كانت باطلة (١) .

وكل ما يلزم المتهم بتقديمه هو بيان الأدلة على كل فعل أسند الى الموظف العام أو الشخص ذي الصفة النيابة أو المكلف بخدمة عامة دون فحوى هذه الأدلة نفسها ، وعلى ذلك فان مضى الموعد المشار اليه في المادة ١٢٣/٢ لا يسقط سوى حقه في تقديم هذا البيان وحده دون أن يصادر واجب المحقق أو المحكمة في اثبات الدعوى ايجابا أو نفيا (٢) بما في ذلك اثبات أسباب الاباحة وموانع المسؤولية .

ميعاد الاستجواب :

القاعدة العامة أن الاستجواب غير مقيد بميعاد معين فيجوز لسلطة التحقيق أن تجريه في أي وقت من مرحلة التحقيق ، ~~التي يكون هو اول اجراء من اجراءات التحقيق وبه تترك الدعوى ، وقد يكون في لحظة تالية لسماع الشهود أو اجراء المعاينة أو التفتيش .~~

~~على انه في حالة اعتراف المتهم بالتهمة المنسوبة اليه عند سؤاله شفويا عنها فانه يجب استجوابه فورا وقبل أي اجراء آخر ، اما اذا أنكرها فيرجى استجوابه الى ما بعد مناقشة شهود الاثبات وأدلة الثبوت الأخرى حتى يمكن مواجهته بها دليلا دليلا على وجه مفصل .~~

(١) رؤوف عبيد ص ٣٩٩ .

(٢) أحمد فتحي سرور ص ٣٧٥ .

ويجوز إعادة استجواب المتهم أكثر من مرة أثناء التحقيق لمواجهة
ومناقشته في كل دليل جديد قبله •

وإذا كانت القاعدة العامة هي أن الاستجواب غير مقيد بميعاد
معين إلا أنه يراعى أن المشرع أوجب إجراءه خلال مدة أربع وعشرين
ساعة إذا كان المتهم مقبوضا عليه • فالمادة ١٣١ إجراءات أوجبت
على قاضي التحقيق أو النيابة العامة أن تستجوب فوراً المتهم المقبوض
عليه ، وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه ويجب
ألا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة ، فإذا مضت هذه المدة
وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة وعليها أن تستجوبه
فوراً ، إذا كانت هي التي تباشر التحقيق • وإذا كان التحقيق يباشر
به عرفة قاضي التحقيق فعليها أن تطلب منه استجوابه في الحال ، ولها
عند الاقتضاء أن تطلب ذلك من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي
قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة • والا أمرت باخلاء سبيله •

تطبيقات قضائية

الاستجواب معناه : مناقشة المتهم تفصيلا في أدلة الدعوى اثباتا أو نفيا .

● تنص المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أنه « لا يجوز استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك » بما مفاده أن الاستجواب بما يحويه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا أو نفيا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو المدافعين عنهم — لماله من خطورة ظاهرة — لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه بطلبه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة — وإذا كان ذلك — وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة استجوابه فيما نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤال عنها وهو لا يدعي في طعنه أن المحكمة منعت من ابداء أقوال أو دفاع ، فإن ما ينشأ على الحكم من اخلال بحق الدفاع بقاله أن المحكمة لم تنقم من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسندة اليه فيكون غير صحيح .

(طين رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٤٩ في جلسة ١٤/٦/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٨٥)

● الاستجواب — وهو اجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق — هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفترض أن كان منكر التهمة أو يعترف بها اذ ثبأت الاعتراف .

(طين رقم ٧٣٩ لسنة ١٩٦٦ في جلسة ٢١/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٦٢)

● ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكرًا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف • واذ كان يبين من الاطلاع على المقتضيات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفوسها لا يعدو أن يكون تسجيلًا لما أوردته أمامه واعتراه من اعترافات منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق أدلائها بأقوالها مما لا يعدو استجوابًا ولا يخرج عن حدود ما ينيط بمأمور الضبط القضائي فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون سديدًا • (طعن رقم ١١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ من ١٢٣٦٩ ص ٦٦٩)

● الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلًا ليقول كلمته فيها تسليمًا بها أو دحضًا لها • ولما كان البين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها سألته عن صلتها بالشخص الآخر الذي يدعي الطاعن أنه ترك بجوارها ألفافه وعن اسم ذلك الشخص ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في التهمة المسندة إليه ، فان هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجوابًا ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج إلى اقرار سكوته في قبولها أو اعترافه على إجراءاتها • (طعن رقم ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ من ١٢٣٦٩ ص ٦٦٩)

المواجهة كالاستجواب • من إجراءات التحقيق • يحظر قانونًا على

مأمور الضبط القضائي إجراؤها •

● وحيث أن الحكم المطعون فيه سلك واقعًا بالدعوى بما تقتضيه به زعمه من جريمة الاشتراك في التزوير التي يدين الطاعن لثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها •

تجاهها بحيث لا يمتنع عن بطلان بطلان المحضر الخطأ لخطوة من مواجهته
بباقى المتهمين ، فلما كان يوم المقرر أن يواجهها كالاتجواب تعبد من
إجراءات التحقيق المحذور قلنا على أمور الضبط القضائي اتخاذها ،
وأنه لا الزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان ، فإن
هذا النعي من الطابعين يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٨٩ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ص ١٠١٢) .

● المواجهة كالاتجواب تعبد من إجراءات التحقيق المحذور
على أمور الضبط اتخاذها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بشأن بطلان
محضر الضبط لخطوة من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان
مما لا يلزم المحكمة بالرد عليه .

(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٥ س ٢٤ ص ١٠٥٣) .

لم توجب المادة ١٢٣ إجراءات على المحقق أن يفصح عن شخصيته
للمتهم .

لما كان النعي بخطأ الحكم في الاسناد حين رد على الدفاع
ببطلان الاعتراف كصدورة قبل أن يكشف وكيل النيابة المحقق عن
شخصيته بما يتألف من هذه التابك بالأوراق ، مژدودا بأن الفقرة الأولى
من المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز عند
الحضور المتهم لأول مرة في التحقيق التحقيق على المحقق أن يثبت شخصيته
وأن يعطيه علما بظنومه بالنسبة إليه ويثبت أقواله في المحضر ، ومفاد
ذلك أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ولم يرتب القانون
واجبا على المحقق أن ينبئ عن شخصيته كما لم يرتب بطلانا لاغفاله
ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو
ما لا ينعار فيه الطابعين ، ومن ثم فلا يجدي رمى الحكم بالخطأ
في الاسناد في هذا المقام إذ أن من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ
في الاسناد - بفرض صحته - طالما أنه لا أثر له في منطقة ولا في
النتيجة التي انتهى إليها .

(طعن ٣١١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ص ٦١٩) .

الاستجواب المظنون قانوناً في طور المناقشة • ضرورة موافقة

المتهم • قاعدة حظر الاستجواب شرعت لمصلحته ••

● ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابته المتهم بالأدلة المخلقة قبله ومناقشته مناقشة شطبية كيما يفندها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف • واذ كان يبين من الاطلاع على المقررات المضمومة ان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما شيعن الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلاً لما أدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجواباً ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي شأن ما يثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون معديداً •

(طعن رقم ١١١٧ لسنة ١٢ في جلسة ١٢/١٢/١٩٧٢ من ٩٣ من ١٣٦٦)

● من المقرر أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا إذا قيل ذلك ، فإن لهذه القاعدة مبدأ وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بتقديم اعتراضه على استجوابه واجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة إليه ، فمإذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره ، على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضمان بالاستجواب وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات • ولما كان اعتراض ما — سواء كان من الطاعن أو من المدافع الحاضر معه — لم يثبت بمحضر الجلسة ، فإن ما يثيره الطاعن في صدد بطلان استجوابه لا يكون له محل •

(طعن رقم ٥١٧ لسنة ١١ في جلسة ٢٠/٢/١٩٧١ من ٩٤ من ٤١٧) •

● الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها — سواء أكان ذلك من المحكمة أو من الخصوم أو من المدافعين عنهم — لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته .

(طعن رقم ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ص ٤٢٧) .

● الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية انما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة اليه . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن أيًا من المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء ، فان ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن — في تقديره — لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الاجراءات .

(طعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٠ س ٢١ ص ١٢٤٤) .

● من المقرر أن القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك فان هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها اما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها المحكمة اليه . فاذا ما أجاب المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فان ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار ، وبالتالي فلا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات .

(طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/١١ س ١٧ ص ٩٣٩) .

● الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة — طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية — هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أم من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة ، وهو لا يصح إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لوقته وما تقتضيه مصلحته — وهذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه .

(طعن ١٦٢٥ سنة ١٣١٠ جلسة ١٩٦١/١١/٢٨ س ١٢ ص ٩٣١) .

● أن عدم استجواب المتهم لم يقرر إلا رعاية لمصلحته ، فإذا كان المتهم بمحض اختياره قد زد على ما وجهته المحكمة إليه من الأسئلة ولم يعترض المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ولا يجوز له إذن فيما بعد أن يدعى إلى الطلآن في الإجراءات .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ طعن ١٤٥٩ سنة ١٣٠٠ ق مجموعة أحكام النقض في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٧) .

● أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله أن يتنازل عنها أما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه وأما بعدم اعتراضه على الاستجواب والإجابة على الأسئلة التي توجهها إليه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم إذا ما أجاب بمحض اختياره على ما توجه إليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب ، وبالتالي لا يجوز

له أن يدعى البطلان في الاجراءات ، واذن فاذا كان محضر الجلسة لم يثبت به أن المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعترض على الاستجواب فلا يقبل من هذا المتهم أن يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

(جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ١٥٠٠ مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٣ قاعدة ٧٩) •

● إذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن حقه في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على هذا العيب يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن ١٢١٤٦ لسنة ٢٥٠٠ ق جلسة ١٤/٢/١٩٥٦ س ٧ ص ١٨٩) •

● متى ثبت أن استجواب المتهم أمام محكمة أول درجة تم بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها استجوبته .

(طعن ٣٢٢٧ لسنة ٢٦٠٠ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٧٧) •

● حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجوابه أمام محكمة الدرجة الاولى يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات اذا حصل بحضور محامى المتهم بدون اعتراض منه عاينه .

(طعن ٣٢٢٧ لسنة ٢٦٠٠ ق جلسة ١/٥/١٩٥٦ س ٧ ص ٦٧٧) •

● استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم اذا أجاب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب .

(طعن ١٤٦٠ لسنة ٢٦٠٠ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٥٧ س ٨ ص ١٩٠) •

● استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم عندما يجيب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه ، فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب • ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الاجراءات •

(طعن ١٧٥٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٣/٢١ س ٩ ص ١١١) •

الاستيضاح الذي لا يندرج في مفهوم الاستجواب :

● الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تتساق عايه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها • والبين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها إنما سألته عن صلة المتهم الثاني في الدعوى بالمخبز ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن في المتهمة المسندة اليه • ومن ثم فإن هذه المناقشة لا تعد في صحيح القانون استجوابا ولا يرد عليها الحظر ولا تحتاج الى اقرار سكوتي في قبولها أو اعتراض على اجرائها •

(طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٧٣) •

● الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفتا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها — سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم — لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته • أما مجرد الاستيضاح — كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن اذا كانت له صلة بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله — فليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع • ومع ذلك فإن هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله

أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا اما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافعون عنه على الاستجواب واجابته على الاسئلة التي توجهها اليه المحكمة • ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء • فان هذا يدل على أن مصاحبة الطاعن — في تقديره — لم تضار لهذا الاستجواب ولا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الاجراءات •

(طعن ١١٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ص ٤٢٧ ، أنظر طعن ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٧٣ والمشار اليه في البند السابق) •

● ان المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات على ما يبين من عباراتها ، قد تحدثت عن أمرين : استجواب المتهم واستيضاحه • فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة التائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء كان ذلك من المحكمة أو من المحامي عنه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من المسئول عن هذه الحقوق • وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز الا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويبيديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته • أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع أدلة الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيا للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الأخذ به عليه أوله • وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب الى المتهم أن يبيد لها ملاحظاته اذا ما أراد •

(جلسة ١٧/١٢١/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ١٥ ق مجموعة القواعد في خمس وعشرون عاما ص ١٠١ قاعدة ٧١) •

● الاستجواب الذى يخرجه القانون فى المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات هو مناقشة المتهم على وجه مفصل بمعرفة المدافع عنه والنيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية والمحكمة فى التهمة الموجهة اليه وظروف ارتكابها ، ومجابهته بأدلة الاثبات القائمة عليه • ومناقشته فى كل ما يجيب به للوصول منه بناء على ما يصدر على لسانه هو الى حقيقة ما وقع • وهذا الاستجواب الذى يماثل تماما مناقشة الشهود هو الذى لا يجيزه القانون الا بناء على طلب المتهم • أما توجيه بعض أسئلة من المحكمة الى المتهم للاستفسار عن بعض نقاط متعلقة بأدلة الثبوت فجائز بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التى تقول « واذ ظهر فى أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضى منه الالتفات اليها وترخص له فى تقديم تلك الايضاحات » • ولا يؤثر فى ذلك أن يكون توجيه هذه الأسئلة عند البدء فى نظر الدعوى ، قبل سماع الشهود وقبل المرافعة والمناقشة ، مادام سببه سبق اطلاع المحكمة على أوراق الدعوى المعروضة عليها لاستخلاص ما ترى استخلاصه منها لامتهم أو عليه • كذلك لا يؤثر أن لا تطلب المحكمة الى المتهم الالتفات المشار اليه ، لأن هذا الالتفات من واجب المتهم فى حق نفسه ، فاغفاله له من جانب المحكمة لا يمكن أن يترتب عليه البطلان بعد أن يكون المتهم قد أجابها طواعيه واختيارا دون أن يبدو منه أو من المدافع عنه أى اعتراض ، واذن فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن تهمته فأنكرها وقص روايته عن الحادث فوجهت اليه بعض أسئلة فأجاب عليها دون اعتراض من أحد ، فلا يقبل النعى عليها بأنها خالفت حكم المادة ١٣٧ المذكورة •

(جلسة ١٩٤٦/٢/٢٥ طعن رقم ٢١٥ سنة ١٦ ق مجموعة التواعد

القانونية فى خمس وعشرون عاما ص ١٠١ قاعدة ٧٣) •

استجواب المحكمة للمتهم في حالة اعترافه أمامها بالتهمة :

● لا نزاع في أنه لا يجوز للمحاكم استجواب المتهم الا اذا طلب هو هذا الاستجواب ، فكل ما لها هو أن توجه اليه التهمة فان اعترف بها وصح اعترافه لديها تحكم عليه طبقا للقانون ، وان أنكر فليس لها الا أن تلفته الى الوقائع التي ترى لزوم استجلائها لظهور الحقيقة وترخص له في تقديم ما يريد من الايضاحات غير أن تحريم الاستجواب لم يقرر الا لمصلحة المتهم فله أن يتنازل عنه ويطلب استجوابه اذا رأى هو أن في استجوابه مصلحة له ، واذا أجاب المتهم على أسئلة المحكمة راضيا مختارا ولم يعترض الدفاع على ذلك عد تنازلا عن التمسك بما ينهى عنه القانون في هذا الشأن ولا يستطيع بعد ذلك أن يدفع ببطلان الاجراءات .

(جلسة ٢٣/٤/١٩٣٤ طعن ١٠٠٥ سنة ٤٤ مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٤) .

● اذا سألت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفاصيل الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فأجابها على ما وجهت اليه من الأسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة للقانون فيما فعلت بل هي كانت في حدود القانون الذي يفرض عليها سؤال المتهم عن تهمته اجمالا ويخولها الحق في الأخذ باعترافه اذا اقتنعت به ولا يتم ذلك الا باستيضاح المتهم عما غمض في اعترافه .

(جلسة ٢٨/٥/١٩٣٣ طعن ١٨٤٦ سنة ٣٣ مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٣ قاعدة ٨١) .

● مادام المتهم قد أجاب المحكمة بمحض رضائه على ما وجه اليه من استجواب بقصد الاستفسار منه عما غمض من أقواله التي أدلى بها مختارا ، ولم يعترض محاميه على هذا فلا مخالفة للقانون في ذلك .

(جلسة ٧/٣/١٩٣٨ طعن ٩٥٢ سنة ٤٨ مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١٠٣ قاعدة ٧٦) .

سؤال المحكمة الذى لا يعد استجوابا :

● ما توجهه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعدو استجوابا بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وانما هو استعلام بما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

(طعن رقم ٢٣٣١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦١ س ١٢ ص ١٩٩) .

● سؤال المحكمة للطاعن عن صلته بالشخص الآخر الذى يدعى الطاعن أنه ترك بجواره اللقافة وعن اسم ذلك الشخص ، فان هذه المناقشة لا تعد فى صحيح القانون استجوابا ولا يرد عايبا الحظر ولا تحتاج الى اقرار سكوتى فى قبولها أو اعتراض على اجرائها .

(طعن ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٦٩) .

● اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم فى دعوى الجندة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة اليه فأنكرها وقال انه لم يأت شيئا مما اتهم به ، ثم قال محاميه أن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ثم أخذت المحكمة بهذا الدفع فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدنى أن يطعن فى هذا الحكم بمتولاه ان المتهم لم يتقدم بالدفع الا بعد أن تكلم فى موضوع التهمة ، اذ المتهم وقد فوجئ بالسؤال عن تهمته لم يكن فى وسعه الا أن يجيب ، ومجابه قد بادر الى ابداء ذلك الدفع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدنى لم يبد منه وقتئذ اعتراض على أن الدفع لم يبد فى الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فان استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل ابدائه يكون سائغا .

(جلسة ١٥/١/١٩٤٥ طعن رقم ٦٤ لسنة ١٥ ق مجموعة القواعد

القانونية فى خمس وعشرون عاما ص ٦١٢ قاعدة ٧٦) .

عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة :

عدم سؤال المتهم عن التهمة المسندة اليه لا يبطل المحاكمة مادام في مقدوره أن يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .

(طعن ١٤٦٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ص ١٩٠) .

١٤٦٠

سؤال المحكمة للمتهم عن التهمة اجراء تنظيمي . ليس واجبا
الا أمام محكمة أول درجة .

● من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمة ليس واجبا الا أمام محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال ، كما أن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة لامتهم عن الفعل المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ ص ٩٢١) .

● ان ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢٧١ من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات في الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .

(طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ص ٢٨٧) .

١

● النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان استنادا الى أن المحكمة لم تسأل الطاعن عن الفعل المسند اليه وفقا لما تقتضى به المادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية مردود بأن ما يتطلبه القانون في هذه المادة من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم سير الاجراءات في الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته .

(طعن ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٣٠ س ١٥ ص ٦٣) .

أستجواب المتهم الأجنبى :

● الأصل أن الاجراءات قد روعيت ، كما أن الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة وهى اللغة العربية ما لم يتعذر على المحكمة مباشرة الاجراءات دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، واذ خلا محضر الجلسة مما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى وجه ألفاظ الالهانة باللغة العربية الى ذلك ، فان هذا النص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ ض ٧٦٢) .

● الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهى اللغة العربية — ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وطالما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ذلك وكان مثل هذا الطلب يتعاق بمصلحة خاصة به ولم ينبه اليها فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة أنها سارت فى اجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ، مادام أنها لم تر من ناحيتها محلا لذلك ، وقد تبينت مدلول رد الطاعن على ما وجهته اليه وهو أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك .

(طعن ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٨٧) .

● لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة واجهت الطاعن بالتهمة المسندة اليه فأجاب باللغة العربية ولم يدع أنه لم يفهم مضمون ما واجهته به المحكمة ، ولم يثر الطاعن أو المدافع عنه شيئا عن صحة أو بطلان اجراءات التحقيق الابتدائى أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارة شىء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . . .

(طعن ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٤٨٧) .

● متى كان الاقرار الذى حرره الطاعن بخطه باللغة الانجليزية كان ضمن أوراق الدعوى المطروحة أمام المحكمة ولم ينازع الطاعن أو محاميه فى صحته أو يدفع ببطلان الدليل المستمد منه — على ما جاء فى وجه النعى — أو يبدى أنه فى حاجة الى ترجمته الى اللغة العربية ليعلم فحواه أو يناقشه ، فلا تثريب على المحكمة اذا كانت قد استندت اليه فى ادانة الطاعن ولا تأثير لذلك فى سلامة حكمها •

(طعن ٥١٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ص ٤٨٧) •

● الأصل ان تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهى اللغة العربية — ما لم يتعذر على احدى سلطتى التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك • ويكون طلبه خاضعا لتقديرها • ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ، ولم ينبه اليها ، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة أنها سارت فى اجراءات محاكمته دون أن يستعين بوسيط مادام أنها لم تر من ناحيتها محلا لذلك ، وهو أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فى تقدير الحاجة اليه بلا معقب عليها فى ذلك ، كما أن حضور محامى يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفى لخاللة الدفاع عنه ، فهو الذى يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التى لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم فان عدم استعانة المحكمة ب مترجم ليس من شأنه أن يبطل اجراءات المحاكمة •

(طعن ٢٨٣١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٥/١٣ س ١٤ ص ٣٩٢) •

استجواب المتهم الأصم والأبكم :

● ادراك المحكمة لمعانى اشارات الأصم والأبكم أمر موضوعى يرجع اليها وحدها فلا تعقيب عليها فى ذلك ، ولا تثريب ان هى رفضت تعيين خبير ينتقل اليها معانى الاشارات التى وجهها المتهم اليها ردا على

سؤال عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالف لما أراده من انكار التهمة المسندة اليه ، وفضلا عن ذلك فان حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفى في ذاته لانتظام أمور الدفاع عنه وكفالتها ، فهو الذي يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من بدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط .
(طعن ١٣٧٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨/١١/١٩٦٠ س ١١ ص ٨٤٨) •

ادراك معانى اشارات الأصم الأيكم موضوعي •

لما كان الثابت بمحضر الجلسة أن المجنى عليه قد شهد بالاشارة بما يفيد أن المتهم ضربه بسكين فان ادراك المحكمة لمعانى الاشارات أمر موضوعي يرجع اليها وحدها فلا معقب عليها في ذلك ، ولا نثريب أن هي رفضت تعيين خبير ينقل اليها معانى الاشارات التي وجهها المجنى عليه لها طالما كان باستطاعة المحكمة أن تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع الطاعن في طعنه أن ما فهمته المحكمة مخالفا لما أشار به الشاهد ، ومادام هذا الطلب قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والشاهد دون أن يمتد الى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير في نتيجة الفصل فلا يعد من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها في حالة رفضها •

(طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٨/٢/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٠٧) •

حدوث عاهة عقلية أو جنون للمتهم وقت الاستجواب أو المحاكمة :

● لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بمدوناته — في مجال تقديره للعقوبة التي تستحقها الطاعنة — « أنه ثبت للمحكمة من التقارير الطبية العديدة المتعلقة بحالتها الصحية وخاصة التقرير المؤرخ ٢٥/٢/١٩٧٤ والذي يستفاد منه أن بالكشف الطبى عليها

أثناء وجودها بمصحة النيل للأمراض العصبية والنفسية ، ثبت منه من الناحية العضوية أنها تعاني . . . ومن الناحية النفسية أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة » . ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « اذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه يستتب عاهة في عقله ، طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود اليه رشده ، ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو مستشار الاحالة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى اذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس » . اصدار الأمر بحجز المتهم في احدى المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن يتقرر اخلاء سبيله » فقد كان لازما على المحكمة مادامت تتخذ اطمانت — على ما أفصحت عنه فيما تقدم بيانه — الى التقاير الطبية المتعلقة بحالة الطاعنة الصحية وأخصها التقرير المؤرخ ٢٥ من شباط سنة ١٩٧٤ — وهو لاحق على رفع الدعوى — الذي يستفاد منه أن الكشف الطبي عن الطاعنة أثناء وجودها بمصحة للأمراض العصبية والنفسية أثبت أنها تعاني من علامات اكتئابية مع بعض الظواهر التحولية النفسية في هيئة اضطراب وظيفي في الذاكرة والاحساسات الخاصة والعامة ، كان عليها أن تثبت — عن طريق المختص فنياً — من أن هذا الذي تعاني منه الطاعنة لا يغد عاهة في عقلها تجعلها غير قادرة على الدفاع عن نفسها ابان المحاكمة ، ولا يعفى المحكمة من القيام بواجبها هذا كون الطاعنة قد مثلت بين يديها ومعها محامون توافوا الدفاع عنها في موضوع الجرائم التي أديننت بها ، وذلك لما هو مقرر من أن المتهم هو صاحب الثبأن الأول في الدفاع عن نفسه فيما هي في مسند اليه ، فلا تسوغ محاكمته الا اذا كان في مكتبته هو أن يتولى بذاته هذا الدفاع وأن يسبهم معه محاميه — الموكل أو المنتدب — في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه

الفكرية ، أما والمحكمة قد قعدت عن النهوض بذلك الواجب وخلا حكمها في الوقت ذاته مما ينفي طروء عاهة في عقل الطاعنة — رغم اصابتها بحالة الاكتئاب مع الاضطراب الوظيفي في الذاكرة والاحساسات التي سجلها الحكم — أو مما يثبت زوال هذه الحالة عنها ، فان الحكم يكون منطويا على اخلال بحقها في الدفاع وقصور في البيان يتسع لهما وجه النعي ، اذ كلاهما مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى التزام الحكم للقانون والفصل فيما هو مثار بشأن انطباق الحكم الوارد بالفقرة الاولى من المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية سالفه البيان ، الذي يلزم محكمة الموضوع بوقف محاكمة الطاعنة حتى يعود اليها رشدها — دون توقف على ارادة المدافعين عنها ولا على طلب تصريح منها — وذلك فيما لو ثبت من حالتها الصحية الموصوفة في الحكم أنها غير قادرة على الدفاع عن نفسها بسبب عاهة في عقلها طرأت بعد وقوع الجريمة — لما كان ما تقدم ، فان الحكم يدون معييا بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث في ما تثيره الطاعنة في طعنها •

(طعن ١٣٣ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٤ س ٢٩ ص ٥٤٦) •

● المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه ، وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنائيات وأجازة ذاك في مواد الجنب والمخالفات الا لمعاونته ومساعدته في الدفاع فحسب ، وبالتالي فاذا ما عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المسندة له ، فانه ولو أن مسئوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة ، الا أنه يتعين أن توقف اجراءات التحقيق أو المحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون في مكنته المدافعة بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع موكله المدافع عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومراميه وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية ومواهبه الفكرية •

(طعن رقم ٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٥ س ١٦ ص ٥٨٠) •

الفصل الثاني

ضمانات الاستجواب

المبحث الأول : ضمانات الجهة المختصة بالاستجواب

المبحث الثاني : تمكين المتهم من ابداء أقواله في حرية تامة

المبحث الثالث : تمكين المتهم من حق الدفاع

الفصل الثانى

ضمانات الاستجواب

الاستجواب اجراء ذو طبيعة مزدوجة فهو اجراء من اجراءات التحقيق وفى ذات الوقت اجراء من اجراءات الدفاع ولهذا فهو ذو أهمية بالغة بالنسبة لسلطة التحقيق وسلطة المتهم . فبه وحده تستطيع سلطة التحقيق الكشف عن الحقيقة باعتبار أنه يسمح لها بالمناقشة التفصيلية للمتهم وبمواجهته بأدلة الثبوت المختلفة وتحقيق دفاعه بالنسبة لها ، وهذا أمر ينطوى على خطورة بالنسبة للمتهم باعتبار أن المناقشة التفصيلية قد تؤدى بالمتهم الى الادلاء بأقوال فى غير صالحة وتؤخذ دليل عليه ، كما أنه قد يؤدى أيضا الى اعترافه بالتهمة المنسوبة اليه ، ومن أجل ذلك نجد أن المشرع سمح فقط بالاستجواب فى مرحلة التحقيق الابتدائى ولم يسمح به فى مرحلة المحاكمة الا بموافقة المتهم صراحة أو ضمنا . فالمادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات تنص على أنه لا يجوز استجواب المتهم من المحكمة الا اذا قبل ذلك . واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى القاضى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضى اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات .

ومن أجل هذه الاعتبارات جميعها فقد نص المشرع على ضمانات معينة بالنسبة للاستجواب سواء فيما يتعلق بالجهة المختصة بالاستجواب، أو تمكين المتهم من ابداء أقواله فى حرية تامة ، أو بتمكين المتهم من حق الدفاع .

وهذه الضمانات جميعها تنبثق من أصل البراءة فى المتهم . هذا الأصل

الذى يتطلب معاملة المتهم بوصفه بريئاً حتى تثبت ادانته • وهو لا يكون الا بكفالة حريته الشخصية على نحو عام • ولا يجوز أن يفهم من الاستجواب أنه طريق لتمكين المتهم من اثبات براءته ، فتلك البراءة أصل مفترض ، وهو غير مكلف بعبء اثباتها ، ولكن الاستجواب يتيح له الاطلاع على الأدلة المقدمة ضده لتفنيدها ومواجهة أثرها الفعلى في غير صالحه • وذلك في اطار حق الدفاع الذى يتمتع به (١) •

وسنقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث •

المبحث الأول : يتعلق بالجهة المختصة باستجواب المتهم •

المبحث الثانى : يتعلق بتمكين المتهم من ابداء أقواله في حرية تامة

المبحث الثالث : يتعلق بتمكين المتهم من حق الدفاع

المبحث الأول

ضمانات الجهة المختصة بالاستجواب

يشمل هذا المبحث الجهة المختصة باجراء التحقيق الابتدائى —
حياد المحقق — ندب قاضى للتحقيق — ندب مستشار للتحقيق — لا يجوز
لمأمور الضبط القضائى مباشرة الاستجواب — هل يجوز لسلطة
التحقيق ندب مأمور الضبط القضائى للاستجواب وشروط صحة ذلك —
الآثار القانونية المترتبة على ندب مأمور الضبط القضائى — حدود سلطة
المحكمة فى استجواب المتهم •

الجهة المختصة باجراء التحقيق الابتدائى هى الجهة المختصة بالاستجواب

نصت المادة ١٩٩ (١) من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « فيما
عدا الجرائم التى يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقا لاحكام المادة
٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق فى مواد الجرح والجنايات طبقا
للاحكام المقررة من قاضى التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه

(١) أحمد فتحى سرور ص ٣٧٥ •

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ •

في المواد التالية » • ونصت المادة ٦٤ (١) اجراءات على أنه « اذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات أو الجرح • أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي التحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق • ونصت المادة ٦٥ من ذات القانون على أنه «لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ويكون الندب بقرار من الجمعية العامة ، وفي هذه الحالة يكون المستشار المنتخب هو المختص دون غيره باجراء التحقيق من وقت مباشرته العمل » •

وبمقتضى المواد سالفه الذكر فان القاعدة العامة أن النيابة العامة هي التي تتولى سلطة التحقيق سواء في الجرح أم في الجنايات • واستثناء من ذلك يجوز أن يتولى سلطة التحقيق قاضي أو مستشار يندب لهذا الغرض على النحو الذي سيرد فيما بعد • وجهة التحقيق هي التي تتولى اجراء الاستجواب دون قيد أو شرط ، أما جهة المحاكمة فلا تستطيع أن تقوم بالاستجواب الا بموافقة المتهم أو دون اعتراض منه •

حياد النيابة العامة — سلطة تحقيق — عند الاستجواب •

نظرا لأهمية التحقيق الابتدائي وما تتسم اجراءاته من صفات القسر والحد من حرية الأفراد وما قد يترتب عليه من نتائج تفيد ثبوت الاتهام فقد روعى في الشخص القائم به صفة الحيادة المطلقة • وهذه الصفة هي التي تضمن العناية بأدلة الاتهام وتحقيق دفاع المتهم في الوقت ذاته دون أن تطغى احداها على الأخرى ، تحقيقا للعدالة وبغية الوصول الى الحقيقة • ومن أجل ذلك درجت تشريعات الكثير من الدول الى الفصل بين سلطة التحقيق وبين سلطة الاتهام وتخويل الأولى لقاضي التحقيق وقصر الثانية على النيابة العامة ، غير أنه حتى

(١) معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ •

في الأنظمة التي تأخذ بنظام النيابة العامة كسلطة تحقيق — كما هو الحال في التشريع المصري — فإنه يراعى دائما الفصل بين وظيفتها كسلطة للتحقيق وبين وظيفتها كسلطة اتهام .

ويتعين على النيابة العامة في اجرائها للتحقيق أن تلتزم الحيطة التامة بين أدلة الاتهام وأدلة الدفاع ولا يجب أن تتأثر بوظيفتها كسلطة اتهام في قيامها بالتحقيق والا ترتب على ذلك بطلان ما اتخذته من اجراءات ، ومن أجل ذلك يمتنع على النيابة العامة أن توجه أسئلة ايجائية للمتهم أو أن تتخذ ضده من وسائل العنف والاكراه المادى أو المعنوى ما يحمله على أن يعترف أو يأتي بأدلة قد تدينه .

فالنيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق يجب أن تلتزم جانب الحيطة التامة ، حتى اذا ما انتهت من تحقيقها فلها أن تقيم الأدلة الواردة بالتحقيق من حيث الثبوت وعدمه ، فاذا ترجحت لديها أدلة الثبوت أحالت الدعوى الى المحكمة حيث تبدأ وظيفتها الثانية وهى وظيفة الاتهام . أما قبل ذلك فلا يجوز لعضو النيابة المحقق أن يأتي باجراء يتأثر فيه بوظيفته في الاتهام والا ترتب على ذلك عدم الأخذ بالدليل المستمر من اجراء التحقيق . ذلك أن الوصول الى الحقيقة يجب أن يتم في اطار مبدأ الشرعية أى أن يكون بالشكل الذى رسمه القانون وفى اطاره (١) .

نذب قاضى التحقيق :

سبق أن أوضحنا أن القاعدة العامة في التشريع المصري هى أن النيابة العامة تجمع بين سلطة التحقيق وسلطة الاتهام سواء فى الجناح أم فى الجنايات . واذا كانت النيابة العامة فى مباشرتها لسلطة التحقيق تلتزم الحيطة المطلقة باعتبارها خصيصة أساسية للتحقيق الابتدائى ،

(١) مأمون سلامة ص ٣١٤ .

فإن هذه الخصيصة تبدو أكثر وضوحا إذا ما باشرت التحقيق جهة أخرى خلاف النيابة العامة وتختص فقط بإجراء التحقيق دون الاتهام • ومن أجل ذلك أجاز المشرع أن يتولى التحقيق الابتدائي قاضى التحقيق (م ٦٤ اجراءات) أو مستشار للتحقيق (م ٦٥ اجراءات) سواء فى الجنائيات أم فى الجنح •

واختصاص قاضى التحقيق بتحقيق الجنح والجنائيات يكون بناء على طلب النيابة العامة ، اذا رأت أن ظروف الواقعة قد تستدعى تفرغا للمدقق نظرا لتشعبها أو أن من الملائم عدم قيامها هى بالتحقيق ويكون من الملائمة قيام غيرها بهذا الاجراء • وفى هذه الأحوال تطلب النيابة العامة من رئيس المحكمة الابتدائية ندب قاضى للتحقيق — سواء كان ذلك قبل بدئها فى التحقيق أم بعده — ويتعين فى حالة الطلب أن يستجيب رئيس المحكمة ويندب قاضيا لإجراء التحقيق • وعندما تحال الأوراق الى قاضى التحقيق يضحى هو المختص وحده — دون غيره — بمباشرة اجراءات التحقيق (م ٦٩ اجراءات) • والأصل طبقا للمادة ٦٧ اجراءات أنه لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق فى جريمة معينة الا بناء على طلب من النيابة العامة طبقا للمادة ٦٤ اجراءات • أو بناء على إحالتها اليه من الجهات الأخرى طبقا للمادة ٦٥ اجراءات ومقتضى ذلك أن ولاية قاضى التحقيق عينية ، بمعنى أنه ليس له مباشرة التحقيق الا فى نطاق الجريمة المعينة التى طلب منه تحقيقها ، دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالأفعال المنوط به تحقيقها ارتباطا لا يقبل التجزئة •

ويترتب على انحصار اختصاص قاضى التحقيق فى تحقيق الواقعة التى أحيلت اليه عدة نتائج • فلا يجوز للنيابة العامة أن تسحب الدعوى منه وتباشر هى التحقيق فيها ، كما يمتنع عليها أن تباشر أى اجراء من اجراءات التحقيق فيها ، الا اذا كان قاضى التحقيق قد كلفها بذلك

بناء على نص المادة ٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية والتي بمقتضاها يجوز لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى بالقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم •

ولا يجوز للنيابة العامة اذا ما أحييت الدعوى الى قاضى التحقيق أن ترفع الدعوى الجنائية الى المحكمة والا قضى بعدم قبولها (١) • كما أنه لا يجوز أيضا للمضروور من الجريمة أن يرفع الدعوى الجنائية بإريق الادعاء المباشر طالما أن الدعوى مازالت فى حوزة قاضى التحقيق، اذ أنه هو الذى يتصرف فى التحقيق وحده بعد الانتهاء منه واذا أصدر قاضى التحقيق قرارا بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فىكون هو وحده المختص بالتحقيق والغاء القرار بالألا وجه اذا ظهرت أدلة جديدة ، ويتولى هو وحده دون غيره تقدير قيمة هذه الأدلة فى الغاء أو عدم الغاء القرار •

ندب مستشار للتحقيق :

أجاز المشرع فى المادة ٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية ندب مستشار للتحقيق وذلك اذا ما توافرت فى الواقعة ظروف خاصة تجعل من الملائم أن يتولى التحقيق مستشار بمحكمة الاستئناف بدلا من النيابة العامة أو انتداب قاضى للتحقيق • والمحكمة من ذلك هى ضمان مبدأ الحيادة فى التحقيق وتأكيذا له •

ويقدم طلب الندب من وزير العدل الى محكمة الاستئناف ويصدر بالندب قرار من الجمعية العمومية لهذه المحكمة • وندب المستشار للتحقيق قد يكون بصدد جناية أو جنحة ، كما قد يكون لتحقيق عدة جرائم من نوع معين ، ويكون اختصاصه بالتحقيق عينيا أى يتحدد بالجريمة أو الجرائم التى ندب من أجل

(١) مأمون سلامة ص ٣١٧ •

تحقيقها ولا يتعداها الى وقائع أخرى الا اذا كانت هذه الوقائع مرتبطة بالوقائع المكاف بتجقيقها ارتباطا لا يقبل التجزئة •

ومتى تم النذب من الجمعية العامة للمحكمة كان المستشار وحده هو المختص دون غيره باجراء التحقيق والتصرف فيه (م ٦٩ اجراءات) ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للنيابة العامة أن تسحب الدعوى وتباشر في التحقيق فيها ، كما يمتنع على النيابة العامة أن تباشر أى اجراء من اجراءات التحقيق فيها الا اذا كلفت بذلك من مستشار التحقيق بناء على نص المادة ٧٠ من قانون الاجراءات •

ولا يجوز للنيابة العامة متى أحيلت الدعوى الى مستشار التحقيق — أن ترفع الدعوى الجنائية الى المحكمة والا قضي بعدم قبولها • كما أنه لا يجوز للمضروور من الجريمة أن يرفع الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر طالما أن الدعوى مازالت في حوزة مستشار التحقيق ، اذ أنه هو الذى يتصرف فى التحقيق وحده بعد الانتهاء منه ، ولذلك اذا أصدر مستشار الاحالة قرار بألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فيكون هو وحده المختص بالتحقيق والغاء القرار بألا وجه اذا ظهرت أدلة جديدة ، ويتولى وحده تقدير قيمة هذه الأداة فى الغاء أو عدم الغاء القرار •

وقد منح القانون لمستشار التحقيق بمقتضى المادة ١٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية جميع الاختصاصات المخولة فى القانون لمحكمة الدنح المستأنفة منعقدة فى غرفة مشورة ولمستشار الاحالة •

لا يجوز لمأمور الضبط القضائى مباشرة الاستجواب :

نظرا الى أهمية ودقة الاستجواب فقد اشترط القانون أن تباشره جهة قضائية محايدة كما سبق القول وهى النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو مستشار التحقيق ويجب أن يباشر التحقيق المحقق ذاته سواء كان قاضى أو النيابة العامة • وعلى ذلك لا يجوز لمأمور الضبط القضائى

استجواب المتهم وكل ما له هو سؤال المشتبه في أمره - والذي قد يصبح متهما - • ويفترض في هذا السؤال ألا ينطوي على أية مناقشة تفصيلية عن الجريمة أو مواجهته بالأدلة المتوافرة ضده كيما يفندوها أو يعترف ان شاء • فسؤال مأمور الضبط القضائي للمتهم يكون قاصر على توجيه التهمة اليه وإثبات ما يبيده من أقوال واعتراف في حق نفسه أو في حق غيره من المتهمين •

هل يجوز لسلطة التحقيق ندب مأمور الضبط القضائي للاستجواب :

نصت المادة ٧٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ويكون للمندوب في حدود ندبه كل السلطة التي لقاضي التحقيق • وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها •

وللقاضي المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقا للفقرة الأولى • ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك » •

ونصت المادة ٧١ إجراءات على أنه « يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض تحقیقات أن يبين المسائل المطلوب تحقیقها والإجراءات المطلوب اتخاذها • وللمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق ، أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما في كشف الحقيقة » •

ونصت المادة ١٩٩ اجراءات على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تبأشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنح والجنايات وطبقا للمأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية».

والبين من نصوص المواد سالفة الذكر أن المأشرع قد أوجب أن يباشر الاستجواب المأقق ذاته سواء أكان قاضي التحقيق أو النيابة العامة ، وحظر على المأقق انتداب مأمور الضبط القضائي لاستجواب المتهم وذلك حرصا على أن تتم مباشرة هذا المأجراء دائما بواسطة سلطة التحقيق • فإذا كان قاضي التحقيق هو الذي يباشر التحقيق فلا يجوز له انتداب عضو النيابة أو مأمور الضبط لمأجراء الاستجواب ، وأذ كانت النيابة العامة هي التي تبأشره فلا يجوز لها انتداب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك •

الا أنه في بعض الظروف قد يترتب على حظر انتداب سلطة التحقيق لمأموري الضبط القضائي لاستجواب المتهم ضياع معالم الحقيقة ، لذلك خولت المادة ٢/٧١ اجراءات لمأمور الضبط القضائي المندوب للتحقيق أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يخشى فيها فوات الوقت بشرط أن يكون هذا الاستجواب متصلا بالعمل المندوب له ولازما في كشف الحقيقة • مثال ذلك أن يكون المتهم قد أصيب في الحادث ويخشى المندوب مفارقتة للحياة فيقوم باستجوابه ومواجهته بالأدلة المحيطة به ، أو أن يكون المتهم في حالة مرضية تتذر بمأجراء عملية جراحية يترتب عليها تأخير التحقيق ، أو أن يكون المأجنى عليه على وشك الوفاء فيرى المندوب ضرورة مواجهة المتهم به — والمواجهة في حكم الاستجواب — خشية وفاته قبل مأجراء هذه المواجهة •

ولا شك أن تقدير ظروف الاستعجال واتصال الاستجواب بالعمل
المندوب له ، ومدى لزومه في كشف الحقيقة يخضع لتقدير محكمة
الموضوع .

أما إذا أنصب النذب على استجواب المتهم فلا تكون بصدد
استجواب قانوني إذا ما قام الضابط بسؤال المتهم وإنما تكون بصدد
اجراء من اجراءات الاستدلال اذا توافرت مقوماته ومن ثم يكون
القرار الصادر بعدم السير في الدعوى هو قرار حفظ وليس قرار بآلا وجه
لاقامة الادعوى(١) .

شروط صحة نذب مأمورى الضبط القضائى للتحقيق :

بيننا من قبل أن المشرع حظر نذب مأمور الضبط القضائى لاستجواب
المتهم حرصا على أن تتم مباشرة هذا الاجراء دائما بواسطة سلطة
التحقيق — قاضى التحقيق أو النيابة العامة — الا أنه في بعض الظروف
قد يترتب على هذا الحظر ضياع معالم الحقيقة فخولت المادة ٢/٧٠
اجراءات لمأمور الضبط القضائى المندوب للتحقيق أن يستجوب المتهم
في الاحوال التى يخشى فيها فوات الوقت على النحو السابق بيانه
في الفقرة السابقة . ولكى يكون هذا الاستجواب — الذى يجريه
مأمور الضبط — صحيحا يتعين الوقوف عما اذا كان قرار نذبه للتحقيق
سليما ومتفقا مع أحكام القانون من عدمه . اذ لو كان قرار النذب
للتحقيق باطل فيترتب عليه بطلان الاستجواب اما اذا كان قرار النذب
صحيحا فينعكس ذلك على الاستجواب .

والشروط الخاصة لصحة النذب للتحقيق هي :

١ — أن يكون قرار النذب صادرا من شخص يختص قانونا بمباشرة
الاجراء . فاذا كان من أصدر قرار النذب غير مختص بمباشرة
الاجراء كان هذا القرار باطلا . وعلى ذلك اذا أصدر وكيل النيابة

(١) نقض ٢٢/١٢/١٩٥٩ س ١٠ رقم ٢/١ .

قرارا بندب مأمور الضبط القضائي للقيام بأجراء من اجراءات التحقيق في جريمة ليست داخلة في اختصاصه المكاني فان القرار باطلا • غير أنه لا يشترط أن ينص قرار النذب على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره • كما أن صفه مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة قرار النذب مادام أن من أعطى الاذن كان مختصا باصداره والعبرة في ذلك هي بحقيقة الواقع (١) كما يقع باطلا قرار النذب الصادر من وكيل النيابة للقيام بأجراء لا يملكه وإنما يختص به النيابة الجزئي • ومثال ذلك قرار بتفتيش منزل غير منزل المتهم ، فهذا الاجراء لا يملكه وكيل النيابة الا بعد استئذان القاضي الجزئي وبالتالي فهو لا يملك نذب غيره له طالما أنه خارج عن حدود الاختصاص الوظيفي • ومن ناحية أخرى لا يجوز للقاض الجزئي أن ينتدب أحد مأموري الضبط القضائي للقيام بتفتيش منزل غير منزل المتهم أو بممارسة الرقابة على المكالمات التليفونية • ذلك أن القاضي الجزئي لا يملك مباشرة هذا الاجراء وإنما يملك فقط أن يأذن للنياابة العامة بأجراءه (م ٢٠٦ اجراءات) ولها بعد ذلك أن تنتدب أحد مأموري الضبط القضائي لذلك دون أن يكون النذب مسببا (٢) •

أما اذا كان من أصدر قرار النذب مختصا بمباشرة الاجراء كالقرار صحيحا •

٢ — يجب أن يكون النذب قد صدر لشخص يتمتع بصفة الضبطية القضائية • فلا يصح نذب مساعدى الضبطية القضائية • ذلك

(١) أنظر، نقض ٢٠/١٢/١٩٦٠ س ١١ طع نرقم ١٨٢ •
(٢) راجع نقض ٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١١/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٣٨ •

أن النذب يجب أن يكون لشخص أعطاه القانون مكنه اجراء التحقيق(١) • والقانون لم يخول تلك السلطة إلا لاعضاء الضبطية القضائية دون مساعديهم • ولذلك فان انتداب نائب عريف لاستيفاء بعض نقط التحقيق لا يعتبر انتدبا لأحد مأموري الضبط لأن نائب العريف ليس منهم(٢) على أن هذا لا يمنع من أن يستعين مأمور الضبط الصادر اليه أمر النذب بمساعديه في تنفيذه مادام ذلك تحت بصره وإشرافه وعلى مرأى منه •

ويلزم في قرار النذب تحديد مأمور الضبط المأذون له بتنفيذه ولا يلزم لذلك أن يكون التحديد بالاسم بل يكفي التحديد بالاختصاص الوظيفي • فيكون القرار صحيحا لو صدر باسم مأمور القسم أو رئيس مباحث القسم دون تحديد اسمه وفي هذه الحالة يمكن أن يباشر الاجراء أى مأمور ضبط تثبت له تلك الصفة بحكم اختصاصه الوظيفي اذا حدد قرار النذب اسم مأمور الضبط القضائي فلا يجوز أن يباشره غيره •

ولا يجوز لمأمور الضبط القضائي المنتدب نذب غيره من مأموري الضبط القضائي لمباشرة الاجراء الا اذا كان قرار النذب يجيز له ذلك ، وفي هذه الحالة لا يلزم أن يكون نذبه لزميله كتابة اذ يكفي النذب الشفوي • واذا حدد قرار النذب أكثر من مأمور ضبط لتنفيذ الاجراء جاز أن يقوم به واحد منهم دون ضرورة اشتراك الآخرين معه • الا اذا استلزم قرار النذب اشتراكهم جميعا في تنفيذ الاجراء •

(١) مأمون سلامه ص ٤٧٥ •

(٢) نقض ١٩٥١/٢/٦ مجموعة الاحكام س ٢ رقم ٢٢٠ •

٣ - يجب أن يكون موضوع النذب هو القيام باجراء معين أو أكثر من اجراءات التحقيق المتعلقة بجريمة قد وقعت فعلا لا بجريمة مستقبلية ، والا كان قرار النذب باطلا • ويشترط ألا يكون هذا الاجراء هو استجواب المتهم أو الحبس الاحتياطي ، ذلك أن الاستجواب قد أحاطه المشرع بضمانات معينة ويجب اجراءه بمعرفة سلطات التحقيق ذاتها على النحو السابق بيانه ، أما الحبس الاحتياطي فهو لا يجوز النذب فيه لأنه يصدر أثر الاستجواب وليس فيه عنصر من عناصر الاستعجال التي تبرر النذب •

وجدير بالذكر أنه لا يجوز أن ينصب النذب على تحقيق قضية برمتها لأن في هذا نوع من التخلي عن سلطة التحقيق وهو ما لا تملكه النيابة العامة أو قاضي التحقيق •

وينبغي أن يكون الاجراء موضوع النذب يمكن مباشرته ، بمعنى ألا يكون القانون قد حظر على سلطة التحقيق اتخاذ اجراء من اجراءات الدعوى لتوافر أحد القيود التي تمنع ذلك (١) •

٤ - يجب أن يكون قرار النذب قد صدر صريحا • فالانتداب الضمني أو المستفاد من تصرف وكيل النيابة أو قاضي التحقيق لا يعتبر انتداب للتحقيق • وعلى ذلك فاحالة الاوراق الى الشرطة لاجراء معاينة لمكان الحادث أو سؤال أحد الشهود أو الاستعلام عن شفاء المجرى عليه لا يعتبر ندبا (٢) •

(١) كما لو صدر أمر النذب الى مأمور الضبط القضائي للقيام باجراء من اجراءات التحقيق في واقعة تهريب تبغ قبل صدور الطلب من وزير الخزانة أو من ينييه في ذلك (نقض ١٥/٤/١٩٦٨ س ١٩ ص ٤٥١) •

(٢) نقض ١٩/١٠/١٩٥٩ س ١٠ رقم ١٧٥ •

٥ - يجب أن يكون قرار النذب قد صدر كتابة وقبل القيام بالاجراء موضوع النذب • فالانتداب الشفهي للتحقيق يقع باطلا ولا يصححه صدور قرار النذب في وقت لاحق ، كما أن الانتداب التليفوني لا يحدث أثره حتى ولو كان ثابتا بدفتر الاشارات التليفونية • اذ يجب أن يكون قرار النذب صادرا بالكتابة وموقع عليه ممن أصدره ، ولكن لا يمنع أن يكون قرار النذب صادرا بالكتابة وموقع عليه ممن يملكه ولكنه تبلغ تليفونيا الى مأمور الضبط القضائي المنتدب ، اذ لا يلزم أن يكون قرار النذب المكتوب متواجدا مع مأمور الضبط وقت تنفيذ الاجراء موضوع النذب (١) •

وعلى ذلك فان فقدان قرار النذب لا يمنع المحكمة من الاستناد الى الدليل المستمد من الاجراء الذي قام به مأمور الضبط القضائي طالما أن المحكمة قد أوردت الأدلة على سبق صدور هذا القرار (٢) •

وجدير بالذكر أن الكتابة هي شرط لصحة قرار نذب النيابة الى مأمور الضبط القضائي ، أما اذا كان مأمور الضبط قد انتدب غيره للقيام بالاجراء بناء على ما خوله له قرار النذب ، فانه لا يلزم أن يصدر انتدابه لغيره من مأموري الضبط كتابة ، لأن من يقوم بتنفيذ الاجراء انما يقوم به في هذه الحالة تنفيذا لأمر النيابة العامة باجراءه (٣) •

واذا لم يتوافر شرط الكتابة في قرار النذب كان القرار

(١) نقض ١٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ رقم ١٥٢ ، ٢١/١٠/١٩٦٠ س ١١ رقم ١٣٩ •

(٢) نقض ٢٥/١٢/١٩٦١ س ١٢ رقم ٢١٠ •

(٣) نقض ٧/١٠/١٩٦١ س ١٢ رقم ١٤٩ •

باطلا ولا يقنى عنه اقرار وكيل النيابة بالجلسة أمام المحكمة
بأنه هو الذى أذن لمأمور الضبط بالاجراء شفويا^(١) .

٦ - أن يكون أمر الندب قد صدر لمأمور ضبط قضائى مختص
مكانيا . والاختصاص المكانى يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو
بمكان ضبط المتهم أو محل اقامته . كما يجب أيضا أن يسكون
مأمور الضبط مختصا نوعيا . فلا يجوز انتداب مأمور ضبط
قضائى بمكتب تهريب النقد للقيام بتفتيش مسكن المتهم بحثا
عن مخدرات أو سلاح^(٢) .

٧ - يجب أن يكون القرار الصادر بالندب قد اشتمل على البيانات
اللازمة لتحديد ، كتاريخ صدوره وتحديد نوع الاجراء من حيث
الغرض منه وأسماء المتهمين الذى يباشروا الاجراء بصددهم وغير
ذلك من البيانات اللازمة لهذا التحديد غير أن اغفال ذكر اسم
المتهم ليس معناه عدم تحديده ولا يترتب عليه البطلان طالما
يثبت أن الشخص الذى اتخذ الاجراء قبله هو بذاته المقصود^(٣) .

الآثار القانونية المترتبة على ندب مأمور الضبط القضائى للتحقيق :

يترتب على قرار الندب الصادر من سلطة التحقيق الى مأمور
الضبط القضائى لمباشرة أى اجراء من اجراءات التحقيق عدة آثار
قانونية ستعرض لبعضها بما يخدم بحث استجواب المتهم .

أولا : يعتبر قرار الندب فى حد ذاته اجراء من اجراءات التحقيق^(٤)
بغض النظر عن تنفيذ القرار من عدمه ، ويترتب على ذلك أنه

(١) نقض ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ١١٣ .

(٢) مأمون سلامه ص ٤٨٠ .

(٣) أنظر نقض ١٩٦١/٢/١٣ ص ١٢ رقم ٣٤ .

(٤) أنظر نقض ١٩٦٨/٦/١٧ ص ١٩ رقم ٧١٣ .

ينتج جميع الآثار القانونية التي نص عليها القانون بالنسبة
لاجراءات التحقيق •

كما أن القرار الصادر من النيابة العامة بعد ذلك بعدم السير في
الدعوى الجنائية يجب أن يكون بالأول وجه لاقامة الدعوى وليس بحفظ
الأوراق مع ما يترتب على ذلك من لزوم توافر شروط معينة للرجوع فيه •

ثانياً — متى صدر قرار الندب صحيحا كان لمأمور الضبط المنتدب
كل السلطة المخولة لمن أصدر القرار وذلك في حدود الاجراء
المنتدب للقيام به ، ويترتب على ذلك •

١ — وجوب تقيد مأمور الضبط المنتدب بالاجراءات التي وردت في
قرار الندب ، فلا يجوز له أن يتجاوز هذه الاجراءات بقيامه
بأعمال أخرى لم ترد صراحة في قرار الندب والا وقعت
باطلة • ولا يوجد استثناء على هذه القاعدة سوى الحكم الوارد
في الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الاجراءات والذي
يجيز للمندوب أن يجرى أى عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن
يستجوب المتهم في الاحوال التي يخشى فيها فوات الوقت متى
كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما لكشف الحقيقة على النحو
الذي سبق تفصيله •

وجدير بالذكر أن لمأمور الضبط القضائي أن يباشر الاعمال
المخولة له بمقتضى القانون ولو لم يرد ذكرها بقرار الندب •

٢ — وجوب تقيد مأمور الضبط بمراعاة اجراءات التحقيق المنصوص
عليها قانونا • وهذا الشرط تحتمه الطبيعة القانونية للاجراء الذي يباشره
مأمور الضبط القضائي المنتدب ، فهو اجراء من اجراءات التحقيق
يباشره نيابة عن أصدره ومن ثم يتعين أن يلتزم بجميع القواعد

(٣٠) أنظر نقض ١٧/٦/١٩٦٨ نس ١٩ ص ٧١٣ •

الاجرائية التي نص عليها القانون عند مباشرة هذا الاجراء •
فيلزم أن يصطحب معه كاتب التحقيق ، وأن كان اصطحاب
مأمور الضبط الكاتب لتدوين محضره عند انتدابه من النيابة العامة
وان كان أمرا لازما لا اعتبار ما يجريه تحقيقا الا أن المحضر المحرر
بمعرفة لا يفقد كل قيمة له وانما يؤول الى اعتباره محضر جمع
استدلالات (١) • كما يلزم على مأمور الضبط القضائي
تحليف الشاهد اليمين القانونية • ويجب عليه أن يرعى
اجراء التحقيق المنصوص عليها في القانون فيما يباشره من أعمال
في حالة الاستعجال متجاوزا حدود أمر الندب •

ويترتب على عدم مراعاة القواعد الاجرائية الخاصة بمباشرة العمل
موضوع الانتداب أن تنتفى عنه صفة اجراء التحقيق ويعتبر من اجراءات
الاستدلال رغم قيام قرار الندب وذلك اذا توافرت في الاجراء الباطل
مقومات اجراء الاستدلال (٢) •

٣ — وجوب تقيد مأمور الضبط بالمدة المحددة في قرار الندب • فقد ينص
قرار الندب الصادر لمأمور الضبط القضائي على مدة محددة
لتنفيذ اجراء التحقيق خلالها ، ففي هذه الحالة يتعين مباشرة
الاجراء خلال المدة المحددة • ولذلك فان اثبات تاريخ وساعة
صدور قرار الندب يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة ما اذا كان
الاجراء قد تم خلال الاجل المصرح باجرائه فيه من عدمه • مع
مراعاة أن اليوم الأول لا يدخل في حساب المدة اذا كانت محددة
بالأيام (٣) والساعة الأولى لا تحسب اذا كان المدة محددة
بالساعات •

(١) نقض ٢٠/٣١/١٩٦١ س ١٢ رقم ٤٠ •

(٢) مأمون سلامة ص ٤٨٤ •

(٣) نقض ١٦/٦/١٩٤١ المحاماه س ٢٢ رقم ١١٧ ومشار اليه
في مجموعة المصفاوى ص ٥٨ •

وإذا لم يتحدد في قرار النذب أجل معين لتنفيذ القرار خلاله يكون العمل موضوع القرار صحيحا قانونا مادامت الظروف التي اقتضته لم تتغير ومادامت سلطة التحقيق مازالت الدعوى في حوزتها ، أى مدامت صفة الأمر القانونية مازالت ثابتة له ويمكنه مباشرة الاجراء بنفسه أو نذب غير له • ولذلك فان خروج الدعوى من ولاية سلطة التحقيق التي أصدرت قرار النذب يحول دون تنفيذ القرار اذا لم يكن قد بوشر الاجراء • ويراعى في هذا المقام القاعدة الخاصة بعدم تجزئة النيابة العامة • فتغيير عضو النيابة مصدر القرار لا يؤثر في صحة الاجراء الذى بوشر بناء على طلب النذب ولو تم تنفيذه بعد نقله الى نيابة أخرى ، وكذلك الشأن بالنسبة لقاضى التحقيق اذا كان هو مصدر قرار النذب ، فان تغييره لا يؤثر على صحة الاجراء الذى بوشر بعد ذلك مادامت أن الدعوى مازالت في حوزة قضاء التحقيق ولم يلغى القاضى الجديد قرار النذب السابق (١) •

وإذا انقضى الأجل المحدد للنذب دون مباشرة الاجراء فلا يجوز تنفيذه الا اذا جدد ، ويكون التجديد بناء على ذات الاسباب التي بنى عليها الاذن المنتفى طالما أن انقضاء الاجل لم يؤثر فيها (٢) •

وقرار النذب ينتهى بتنفيذ الاجراء المنتدب له مأمور الضبط ، فهو ينتهى بانتهاء الغرض منه • ومباشرة الاجراء مرة أخرى يعتبر باطلا •

٤ — يجب على مأمور الضبط القضائى أن يحرر محضرا بالاجراء الذى انتدب للقيام به ويثبت فيه كل ما باشره من اجراءات •

(١) مأمون سلامه ص ٤٨٥ •

(٢) نقض ١٥/١١/١٩٤٩ مجموعة الاحكام س ١ رقم ٤٦ •

حدود الاستجواب الذى تجريه المحكمة للمتهم :

نصت المادة ٢٧٤ من قانون الاجراءات الثانية على أنه « لا يجوز

استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك •

واذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم
ايضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضى اليها ، ويرخص
له بتقديم تلك الايضاحات •

واذا امتنع المتهم عن الاجابة ، أو اذا كانت أقواله فى الجلسة
مخالفة لأقواله فى محضر الاستدلالات أو التحقيق ، جاز للمحكمة
أن تأمر بتلاوة أقواله الأولى •

والبين من هذه المادة أن المشرع حرم استجواب المتهم أمام
المحكمة الا اذا قبل المتهم ذلك صراحة أو ضمنا ، والمقصود بالاستجواب
المحرم هو ذلك الاستجواب بالمعنى الدقيق الذى يتعرض فيه القاضى
لكل الدلائل والشبهة القائمة على المتهم فى الدعوى ويناقشه فيها
مناقشة تفصيلية ودقيقة من شأنها أن تربكه وربما تستدرجه الى أقوال
ليست فى صالحه •

وقد ذهبت محكمة النقض الى أن حظر الاستجواب على المحكمة
قاصر على محكمة أول درجة دون المحكمة الاستئنافية ، باعتبار
أن النص الذى حظر الاستجواب ورد فى النصوص الخاصة بالاجراءات
أمام محكمة أول درجة (١) • الا أن هذا القضاء مردود بأن هذه
النصوص قد أوردت الاحكام العامة لسير التحقيق النهائى أمام
جميع محاكم الموضوع ما لم يوجد نص استثنائى يخالف ذلك ، وهو
ما لم يرد بالنسبة الى الاجراءات أمام المحكمة الاستئنافية (٢) فضلا

(١) نقض ١٢/٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤٤٩ ص ٦١٠ •

(٢) أحمد فتحى سرور ص ٣٧٩ •

عن أن حكمة تحريم الاستجواب متوافرة سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية^(١) •

وقاعدة حظر الاستجواب أمام المحكمة شرعت لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنها صراحة بأن يطلب من المحكمة أن تستجوبه، أو ضمنا بعدم اعتراضه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه ، مع ملاحظة أن اعتراض محامي المتهم يكفي لتحريم الاستجواب ولو رضى به موكله •

وقد سبق لنا في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الكتاب معالجة تعريف الاستجواب ، ومدى جوازه أمام المحكمة ، والفرق بين الاستجواب والاستيضاح ، وبين السؤال والاستجواب • وذكرنا المبادئ القانونية التي صدرت من محكمة النقض بصدد هذه الموضوعات جميعها • فراجع ما سلف بيانه في هذا الشأن •

(١) حسن صادق المرصفاوى ص ٨٠١ ، محمود محمود مصطفى
ص ٤٠٦ •

تطبيقات قضائية

قاضي التحقيق ولايته عينية • ليس له أن يباشر التحقيق الا في الجريمة التي طلب منه تحقيقها •

الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية ، فليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ما لم تكن الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فاذا كان الحكم قد انتهى - للأسباب السائغة التي أوردها - الى قيام هذا الارتباط ، فلا يجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها •

(نقض ١٩٥٩/١٢/٢٢ طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٢٨ ق س ١٠ ص ١٠٥٥) •

حرية قاضي التحقيق في التصرف في التحقيق ولو كان قراره مخالفا لطلبات النيابة •

لا حرج على القاضي من أن يتصرف في التحقيق طبقا لما يمليه عليه ضميره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة •
(طعن ٧٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢٠ س ٧ ص ١١٦٧) •

● **حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه •**
من المقرر طبقا لنص المادة ٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى

تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد به مادام قد عرض مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ، ولها أيضا أن تعول على ما يتضمنه محضر جمع الاستدلالات من اعترافات مادامت قد اطمأنت اليها لما هو مقرر من أن الاعترافات في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة ولها سلطة مطلقة في الاخذ باعتراف المتهم في أى دور من التحقيق بما في ذلك محضر ضبط الواقعة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للحق والواقع . لما كان ذلك فان ما ينعاه الطاعن في شأن بطلان محضر جمع الاستدلالات وما تضمنه من اعتراف بالجرائم المسندة اليه لا يكون له محل .

(طعن ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٢ س ٢٨ ص ٥) .

تسجيل مأمور الضبط أقوال المتهم واعترافه لا يعد استجوابا :

● للمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، ومن ثم فانه اذا كان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش الانتاج - وهو من مأمور الضبط القضائي في شأن الجرائم التى تقع بالمخالفة للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ طبقا لقرار وزير العدل الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٦٥ - قد أثبت في محضره أن المطعون ضده حضر عقب ضبط شجيرات التبغ في حقله ولما سأله اعترف بما نسب اليه فلا تثريب عليه ان أثبت هذا الاعتراف في محضره وللمحكمة أن تعول عليه في حكمها مادامت قد اطمأنت اليه .

(طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٣/٢٤ س ٢٥ ص ٣١٧) .

● لما كان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلاً ، وكان الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلاً دليلاً ليقول كلمته فيها تسليمًا بها أو دحضًا لها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان الاستجواب في قوله « فانه لما كان الثابت أن الرائد المأذون له بالضبط والتفتيش بعد أن أجرى ضبط المتهمات على النحو الثابت بمحضره سألهن عن التهمة الموجهة اليهن والتي أسفرت عنها الضبط، وكان لمأمور الضبط القضائي عملاً بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه وكان الثابت في محضر ضبط الواقعة أنه اثر الضبط سأل المتهمات عما هو منسوب اليهن فاعترفن بممارسة الدعارة عدا التهمة الاولى التي أنكرت ما نسب اليها فأثبت ذلك الاعتراف في محضره فلا تثريب عليه ، ولا بطلان في سؤال المتهمات عن التهمة المسندة اليهن أو في اثبات ذلك الاعتراف الذي أدلين به أمامه » فان ما أورده الحكم صحيح في القانون ولا تثريب على المحكمة ان هي عولت على تلك الاعترافات في حكمها مادامت قد اطمأنت اليها .

(طعن ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٣١٤ ص ١٠٥٣) .

تسجيل مأمور الضبط اعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره لا يعد استجواباً .

● ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندها ان كان منكراً للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف ، وإذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهم الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلًا لما أدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن

في حقها وبحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(ظعن رقم ١١.١٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١١/١٢/١٩٧٣ س ٢٣ ص ١٣٦٧) .

سؤال مأمور الضبط القضائي للمتهم عن التهمة المسندة اليه إلا يعد استجوابا .

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبها وأن يسألوا المتهم عن ذلك » . ولما كانت الطاعنة تسلم في طعنها بأن كل ما جرى من مأموري الضبط القضائي في محضر الاستدلالات هو أنه سأل المتهمين عن أسمائهم وعناوينهم وسمهم وعن التهمة الموجهة اليهم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد عرض للدفع ببطلان الدليل المستمد من اعتراف من اعترف منهم في ذلك المحضر ورد عليه — بأن لمأموري الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهمين عن التهمة المسندة اليهم وأنه قام بذلك على النحو الثابت بمحضر جمع الاستدلالات دون أن يستجوب المتهمين بالتفصيل أو مواجهتهم بالأدلة — يكون قد رد على الدفع ردا صحيحا في القانون يسوغ به اطراحه .

(طعن رقم ٧٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ٢١/٦/١٩٦٦ س ١٧ ص ٨٦٢) .

احالة الأوراق من النيابة الى أحد رجال الضبط لا يعد انتدابا .
يجب أن ينصب النذب على عمل معين أو أكثر .

مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد انتدابا له لاجراء التحقيق ، اذ أنه يجب لاعتباره

كذلك أن ينصب الندب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — فيما عدا استجواب المتهم — لا على تحقيق قضية برمتها • ومن ثم كان المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائى بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدالات لا محضر تحقيق ، فاذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغائه هذا القرار ، اذ أن أمر الحفظ المانع من العودة الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها فى الحدود المشار اليها • ولما كان الحكم المطعون فيه اذ اعتبر قرار الحفظ الصادر من النيابة العامة فى الدعوى الماثلة قرارا اداريا يجوز اياها العدول عنه ورفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالغائه ، لم يخطئ صحيح القانون •

(طعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٨٥) •

يجب أن يكون مصدر أمر الندب مختصا مكانيا باصداره •

لم يشترط القانون شكلا لاذن التفتيش ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومجددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعاً عليه بامضائه •

(طعن رقم ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٣٤) •

العبرة بحقيقة الواقع فى الاختصاص المكانى :

ان العبرة فى الاختصاص المكانى انما يكون بحقيقة الواقع وان تراضى ظهوره الى وقت المحاكمة • لما كان ذلك وكان الثابت من

الاطلاع على المفردات المضمومة أن اذن التفتيش قد صدر في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٣ من وكيل نيابة مركز أو تيج بندق النقيب لاجرائه دون أن يشار منه الى صفته ولا اختصاصه المكنى - وان كان قد صدر بصدر محضر التحريات أنه يعمل رئيسا لوحدة مباحث مركز صدفا - وكان البادىء من أقوال ضابط مباحث مركز أبوتيج في تحقيقات النيابة - وما كشف عنه بعد ذلك كتاب مديرية أمن أسيوط أن النقيب المذكور كان يعمل - وقت الاذن بالتفتيش - رئيسا لوحدة مباحث مركز أبو تيج، الذي حصل التفتيش بدائرتة ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا في هذا الشأن تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهى الى قضاؤها ببطلان الاذن ، أما وهى لم تفعل وأرسلت القول بأن مأمور الضبط المأذون بالتفتيش لم يكن مختصا باجرائه ارتبكنا الى ما جاء باذن التفتيش - رغم خلوه مما يساند ذلك - فان حكمها يكون معيبا بالتصور .

(طعن ١٨٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٤٩١) .

لا يجوز لغير من عين من مأمورى الضبط القضائى فى أمر النذب أن ينفذه . حقه فى الاستعانة بأعوانه على مرأى منه وتحت إصره .

الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ، مادام الاذن لا يملكه هذا النذب ، الا أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به ، وأن يستعين فى ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائى أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت إصره . واذ كان الثابت من مدونات الأمر المطعون فيه أن مأمور الضبط المعين

بذاته في اذن الضبط والتفتيش قد انتقل بصحبة الكونستابل والمخبر السري تنفيذا لهذا الاذن وندب أولهما للقبض على المأذون بتفتيشه (المطعون ضده) لحين حضوره بالسيارة التي يستقلها بعد أن أفهمه بأنه هو الذي سيتولى بنفسه تفتيشه حال ضبطه ، وأن المخبر حين توجه لضبط المطعون ضده في حضور الكونستابل أسقط المطعون ضده اغطية من يده بعد القبض عليه ، واستخلص الأمر من ذلك بطلان هذا الاجراء بقوله انه يعد ندبا بالقبض صدر مما لا يملكه ، وذلك دون أن يعرض لحق مأمور الضبط القضائي المأذون له بالقبض والتفتيش في اجرائهما بالطريقة التي يراها محققة للغرض منها ومدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ اذن التفتيش أو مجاوزته هذا القدر ، ومن ثم يكون ما أورده الأمر من تقارير قانونية — دون أن يفتن لذلك الحق — قد جاء مخالفا للتأويل السليم للقانون ، مما يتعين معه نقض الأمر المطعون فيه وإعادة الدعوى الى مستشار الاحالة المختص .

(طعن رقم ٢٠٠٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٥٨) •

● من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصطحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أي من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بندبه •

(طعن ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ص ١١٤١) •

● ان كان الأصل أنه لا يجوز لغير من عين من مأموري الضبط القضائي في الاذن بالتفتيش أن ينفذه ولو كان المأذون قد ندبه لذلك — بغير سند من الاذن — بيد أن طريقة تنفيذ الاذن موكولة الى المأمور المأذون فيجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ،

فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تنفيذ التفتيش ومن ذلك الاستعانة بأعوانه من مأموري الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون تحت بصره ، واذ ما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مأمور الضبط القضائي المأذون له بالقبض والتفتيش قد ناط بشرطين من القوة المرافقة له وهما من رجال السلطة العامة — بالتوجه الى منزل المطعون ضده الصادر في شأنه الاذن — والتحفظ عليه أبان قيامه هو بتفتيش منزل آخر ، ولما انتهى من هذا وبلغ منزل المطعون ضده ألقى الشرطين متحفظين عليه أمام حانوت ، فقام بنفسه بتفتيش المطعون ضده ، وكان الحكم قد انتهى الى بطلان اجراءات القبض والتفتيش وما تلاها ، تأسيسا منه على وقوع القبض من شرطين غير مأذون لهما في ذلك ، في حين أنهما من رجال السلطة العامة من رؤوسى المأمور المأذون له بالقبض والتفتيش ، دون أن يعرض لمدى حصول القبض بالقدر اللازم لتنفيذ الاذن أو مجاوزته ذلك ، فان الحكم بما أورده من تقرير قانونى دون أن يفطن لذلك الحق ، يكون قد انطوى على خطأ في تأويل القانون مما يتعين معه نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٦٥) •

لأى مأمور ضبط قضائي تنفيذ أمر النذب مادام الأمر لم يعين مأمور

بعينه .

أما ما يثيره الطاعنان عن بطلان اذن التفتيش لعدم تحديد اسم المرخص له باجرائه مردودا بأن الأصل أنه لا يقدر في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي اذا كان الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، ثم ان عدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش لا يعيب الاذن .

(طعن ١٩١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ص ١٢٤) •

عدم تعيين اسم مأمور الضبط في أمر النذب لإيعييه •

وحيث أنه محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على الرغم من بطلان اذن التفتيش لعدم تحديد اسم المرخص له باجرائه • وحيث أن الطاعن لم يثر ذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا تجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة - لما كان ذلك وكان الأصل أنه لا يقدر في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي إذا كان الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، هذا الى أن عدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش لا يعيب الاذن •

(طعن ٣٤٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ص ٥٣٢) •

صدور أمر النذب لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه •
صحة الاجراء الذي يقوم به أي من هؤلاء • نذب مأمور الضبط لزميله
تتابة غير لازم • كفاية لنذب الشفوى •

● وحيث أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن التقيب عبد الجواد محمد محمود تقدم للنيابة العامة طالبا الاذن بتفتيش متهمين ثانيهما المطعون ضده فصدر الأمر من النيابة العامة له ولمن يعاونه أو يندبه بتفتيش الطاعن والمتهم الآخر ، فنذب هذا الزميل الملازم أول شوكت دويدار لتنفيذ الاذن فيما يتعلق بالمأذون بتفتيشه الثاني • الا أن الحكم أبطل التفتيش قولا باجرائه مما لم يندب له لأن قرار النذب ينصرف الى المتهم الآخر باعتباره المأذون بتفتيشه الثاني بحسب ترتيب ورود اسمه في أمر التفتيش • لما كان ذلك وكان من المقرر في القانون أنه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فان انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمنزلة صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه ، مادام أن من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه

بالاجازة الى غيره • كما لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدره قد ندب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة العامة نفسها بل يجوز أن يكون الندب شفاهة •

(طعن ٢٠٠٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ص ١١٤١) •

● وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان المطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدى الى ما رتب عليها عرض الى ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش وأطرحه فى قوله « وحيث ان الحاضر مع المتهم — الطاعن — دفع ببطلان التفتيش بمقوله ان الاذن صدر باسم ضابط المباحث الملازم أول محمد السيد جلال دون الملازم أول ايهاب منير وليس لديه انتداب كتابى من صاحب الاذن أما الانتداب الشفوى فلا قيمة له ومن ثم يكون التفتيش باطلا • وحيث أنه لا يلزم اشتراط الكتابة فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل مادام أمر النيابة ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة يجريه باسم النيابة العامة الآمرة لا باسم من ندبه له ، وحيث أنه متى كان ذلك كذلك ، وثابت فى الأوراق اذن النيابة الكتابى بالتفتيش ، فيكون الدفع ببطلان التفتيش فى غير محله ويتعين رفضه » • لما كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع فى أن اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائى الذى ندب للتفتيش أن يندب غيره من مأمورى الضبط القضائى لاجرائه ، فإنه لا يشترط فى أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأمورى الضبط القضائى أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش فى هذه الحالة لا يجريه باسم من ندب له وانما يجريه باسم النيابة الآمرة ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان التفتيش يكون صحيحا فى القانون •

(طعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١٧ س ١٤ ص ٥٥٥) •

● من المقرر في القانون أنه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو ينييه ، فان انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجراءه ، مادام من اذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد بالذات بحيث يكون مقصورا عليه لابتعاده بالاجازة الى غيره ، واذ كان الثابت من مؤدى أقوال الشهود التى أوردتها الحكم أن الضابط المأذون له قد انتقل وفي صحبته الضابط الذى اشترك معه في التحريات الى المنطقة التى يقع بها مسكن المأذون بتفتيشه حيث قام الضابط الأخير بالتفتيش فبان التفتيش الذى تم بمعرفته قد وقع صحيحا لاسناده اليه من المأذون أصلا بالتفتيش .

(طعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ص ٣٣٠) .

● لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة ، وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذى نذب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط لاجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر النذب الصادر من المندوب الأصل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من جرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وانما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة .

(طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/١/٢٣ س ٢٩ ص ٨٣) .

يجب أن يكون أمر النذب الصادر من سلطة التحقيق ثابت بالكتابة وموقعا عليه . لا يكفى الترخيص الشفوى .

● العبرة في صحة الاذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجراها ضابط الشرطة

وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى مع أوراق التحقيق الأخرى ، وكان ما استظهرته المحكمة فيما سبق هو من صميم سلطتها التقديرية فإنها تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من صحة إجراءات التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

(طعن ٦١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ص ٦٣٢) •

● اذن النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون مكتوبا موقعا عليه بامضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب اثبات إجراءات التحقيق والأوراق الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الموظفون — الآمرون منهم والمؤتمرون — بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج • ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي بل يجب أن يكون له أصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره اقرارا بما حصل منه ، والا فإنه لا يعتبر موجودا ويضحي عاريا مما يفصح عن شخص مصدره • ذلك أن ورقة الاذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها ، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا • ولا يجوز تكملة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الاذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ومن ثم فإنه لا يغنى عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ فيه وبالتوقيع عليه بخط مصدره •

(طعن ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/١١/١٣ س ١٨ ص ١١٠١) •

● لا يشترط القانون الا أن يسنّون الاذن — شأنه في ذلك شأن سائر اجراءات التحقيق — ثابتا بالكتابة • وفي حالة الاستعجال يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال • ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق وهي بطبيعتها السرعة • وانما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الاذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق •

(طعن ٥٨٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٥/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦٥٣) •

لا يشترط وجود أمر الندب الكتابي بيد مأمور الضبط وقت تنفيذ الأمر • من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش وقت اجراءه ، اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة •

(طعن ٩٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٢/١٠/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٧٢) •

خلو أمر الندب من تنفيذه خلال مدة معينة • جواز تنفيذه في أي وقت طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير •

لما كان الشارع لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذي تصدره النيابة العامة أن يكون تنفيذه خلال مدة محددة فاذا مارأت النيابة تحديد المدة التي يجب اجراء التفتيش خلالها فان ذلك منها يكون اعمالا لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهددا بالتفتيش الى وقت قد يتجاوز الوقت المحدد ، واذا لم تحدد النيابة أجلا لتنفيذ الاذن الذي أصدرته فان هذا الاذن يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير وان تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن •

(طعن ١٣٢٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢) •

أمر الندب لا ينفذ إلا مرة واحدة •

لما كان من المقرر أن الاذن الذى تصدره النيابة العامة لأحد مأمورى الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهى مفعوله بتنفيذ مقتضاه فمضى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الاذن المذكور - ولما كان المطعون ضده لم ينازع فى أن تنفيذ الاذن كان المرة الأولى وفى تاريخ معاصر لصدوره - اليوم التالى - فان الحكم المطعون فيه اذا قضى ببراءة المطعون ضده على أساس أن اذن التفتيش صدر باطلا لعدم تحديد مرات استعماله يكون قد جانب صحيح القانون بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة •

(طعن ١٣٣٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٣ س ٣١ ص ٣٢) •

يتعين أن يكون أمر الندب منصبا على جريمة وقعت فعلا لا على جريمة مستقبلية •

● من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش هو أن يكون رجل الضبط القضائى قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل والأمارات الكافية أو الشبهات المقبولة ضد هذا الشخص ما يبرر التعرض لحرية أو لحرمة مسكته فى سبيل كشف مبلغ اتصاله بتلك الجريمة ، لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم فى مجوناته يتضمن أن اذن التفتيش انما صدر لضبط المتهم حال نقله المخدر وهى جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بعد ، وكان يبين من مطالعة المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الضابط الذى ضبط الواقعة قد أثبت بمحضر تحرياته - الذى تقدم به الى النيابة العامة للحصول على اذن لضبط المطعون ضده وتفتيشه - أن المتهم يحتفظ بالمخدر بملابسه - كما ذكرت النيابة بوجه الطعن - ومن ثم يكون اذن التفتيش قد

صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه في الاتجار بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية • ويكون الحكم اذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في الاسناد وفي تطبيق القانون فضلاً عن فساد في الاستدلال بما يوجب نقضه • ولما كان هذا الخطأ حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة • (طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٧/١/١٩٧٤ س ٢٥ ص ٢٩٢) •

● متى كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن التحريات قد دلت على أن المطعون ضده الأول يتجر في المخدرات ويختزن كمية منها ، وأن الاذن بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر — باعتبار هذا النقل مظهراً لنشاطه في الاتجار — بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن خطئه في الاستدلال ، مما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن تناول موضوع الدعوى وتقدير أدلتها ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة •

(طعن رقم ٧٥ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٤٩) •

● الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة — جنائية أو جنحة — واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدى لحرمة مسكنه أو لحريته الشخصية •

(طعن رقم ١٥٤٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٦/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٦ ،

طعن رقم ١٢٤٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٠١ ،

طعن ١٥٩٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ٦٥ ، طعن ١٧١٧

لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩/١/١٩٧٠ س ٢١ ص ١٢٥) •

المحضر الذى يحرره مأمور الضبط ليثبت به ما أسفر عنه أمر الندب
هو محضر تحقيق •

من المقرر أن مجال تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، هو عند دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم فيها القانون ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على ندبهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ من ذلك القانون الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه ان أمكن ذلك • ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر قد أجراه مأمور الضبط القضائى بناء على ندبه لذلك من النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق ، فيكون له السلطة من ندبه ، ويعد محضره محضر تحقيق ، ويسرى عليه حينئذ حكم المادة ٩٢ لا المادة ٥١ اذ أن هذه المادة الأخيرة انما تسرى فى غير أحوال الندب •

(طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٢/١٩ س ٢٣ ص ٩٣٦) •

يتعين تنفيذ أمر الندب فى خلال المدة المحددة له • ولمأمور الضبط
المنتدب اختيار الظرف المناسب لتنفيذه •

● لرجل الضبط القضائى المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة ، وفى الوقت الذى يراه مناسب مادام أن ذلك يتم فى خلال المدة المحددة بالاذن •

(طعن ٣٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٢/١٩ س ٢٣ ص ٧٥٩) •

● لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الظرف المناسب لاجرائه بطريقة مثمرة ، وفى الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم فى خلال المدة المحددة بالاذن • ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أن الضابط

استصدر اذنا من النيابة العامة بضبط وتفتيش المطعون ضده على أن يتم تنفيذ الاذن خلال سبعة أيام من تاريخ صدوره ، ثم قام الضابط باجراءات الضبط والتفتيش خلال المدة المحددة في الاذن عندما تزامن الى علمه أن المطعون ضده قد اعتزم نقل المخدر الى عملائه ، فان الحكم المطعون فيه اذ استند في تبرئة المطعون ضده الى تراخي الضابط في تنفيذ اذن النيابة فور صدوره ، يكون مشوباً بعيب الفساد في الاستدلال .
(طعن ١٧٧٧ لسنة ٣٩٩ جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ص ٢٣٠) .

حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه . • **تكليف أى من مأموري الضبط ببعض ما يختص به .** • **مثال .** • **مراقبة المحادثات التليفونية .**
تجبر المادة ٢١٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكاف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصه • ولم يشترط القانون شكلاً معيناً أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الاذن الصادر من القاضي الجزئي ، بمراقبة المحادثات التليفونية ، كما أنه لا يلزم أن يعين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الاذن ، وكل ما يشترطه القانون أن يكون من أصدر الأمر مختصاً باصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين • ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن أحد ضباط مكتب حماية الآداب حرر محضراً ضمنه ما دلت عليه التحريات من نشاط الطاعنة في تسهيل دعارة الأخريات وأنها تستعين بذلك بالتليفون الموجود بمسكنها . وقد عرض هذا المحضر على وكيل النيابة المختص لاستئذان القاضي الجزئي في مراقبة ذلك التليفون وتسجيل ما يدور عليه من محادثات بالمخالفة للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فأمر وكيل النيابة بعرض المحضر على القاضي الجزئي المختص لاصدار الاذن

بمراقبة تليفون الطاعة ، فأذن بذلك ، فأشر وكيل النيابة بذات المحضر بتنفيذ الاذن الصادر من القاضي ، وتلا ذلك قيام أحد ضباط مكتب حماية الآداب — وهو من مأموري الضبط القضائي المختصين — بمراقبة تليفون الطاعة وتسجيل المحادثات التليفونية الصادرة منه أعقبه الحصول على اذن من النيابة العامة بضبط وتفتيش الطاعة ومسكنها ، واذ كانت تأشيرة وكيل النيابة المشار اليها تتصب على تنفيذ الاذن الصادر من القاضي الجزئي وتتصرف عبارتها الى أن يقوم بهذا الاجراء أى من مأموري الضبط القضائي المختصين ، فانه لا يعيب الأمر الصادر من وكيل النيابة على هذا النحو عدم تعيينه اسم المأمور المندوب لاجراء المراقبة ولا يقدر في صحة الاجراء أن ينفذه أى واحد من هؤلاء المأمورين مادام لم يعين مأمورا بعينه ، ومن ثم يكون الحكم اذ أطرح الدفع المبدى من الطاعة قد أصاب صحيح القانون .

(طعن رقم ٦٨ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ص ١٣٨ ، طعن ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ص ١٠٥٣) .

للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها .

أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . — بنظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ — للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لها يجريه معاون النيابة العامة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها ، وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ولما كان الثابت أن القرار الصادر من رئيس النيابة بندب معاون النيابة للتحقيق قد صدر مطلقا وشاملا لكل الوقائع الواردة بمحضر التحريات الذي قدمه ضابط المباحث ومن بينها واقعة احراز

المخدر المنسوبة الى المطعون ضده ، وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بذلك أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الاعمال التى من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة - المنتدب للتحقيق - لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(طعن رقم ٢٦٤٩ لسنة ٣٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ س ١٤ ص ٢١٦) .

المبحث الثاني

تمكين المتهم من ابداء أقواله في حرية تامة

يجب أن يكون الاستجواب قد بوشر في ظروف لا تؤثر فيها على ارادة المتهم وحريةته، في ابداء أقواله ودفاعه ، فاذا توافر ظرف من الظروف التي تعدم ارادة المتهم أو تشوبها بالعيب بحيث تكون أقوال المتهم لم تصدر عن ارادة حرة كان الاستجواب باطلا • ولا يمكن الاستناد الى ما جاء فيه •

وحق المتهم في ابداء أقواله ودفاعه في حرية كاملة هو حق مقرر بمقتضى الدستور والقانون • فقد نصت المادة ٤٢ من دستور جمهورية مصر العربية الصادر في سبتمبر سنة ١٩٧١ على أنه « كل مواطن يقيض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد ، يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون ، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو تهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » •

كما نصت المادة ٥٧ من الدستور على أنه « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ، جريمة لا تنقط الدعوى الجنائية ولا المدعية الناشئة عنها بالتقادم ، وتكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » •

وعلى ضوء هذه الأحكام الدستورية التي تكفل حرية الفرد في ابداء أقواله والبعد عن استجوابه تحت وطأة التأثير المادى أو المعنوى ، بل واعتبار هذا التأثير جريمة معاقب عليها ولا تستط الدعوى الجنائية أو المدنية فيها بالتقادم ، صدرت بعض نصوص القانون التي تتفق مع هذا المبدأ الدستورى •

فنصت المادة ١٢٦ من قانون العقوبات على أنه « كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشرة - وإذا مات المجنى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للفعل عمدا » •

ونصت المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « لا يجوز القبض على انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامة الانسان ولا يجوز ايذائه بدنيا أو معنويا » •

كما نصت المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه فى الجلسة وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه » •

وجدير بالذكر أنه يشترط لاستبعاد الدليل المستمد من الاستجواب الناتج عن الاكراه أن تكون هناك علاقة سببية بين الاكراه والدليل المستمد من الاستجواب ، فاذا استبان القاضى أنه لا علاقة بين الأمرين، فلا جناح عليه اذ هو استند فى حكمه على هذا الدليل وعليه عندئذ أن يوضح انقطاع رابطة السببية والا كان حكمه ناقص البيان •

والمؤثرات التي تعدم ارادة المتهم أو تشوبها بالعيب عند استجوابه
أما ان تكون مؤثرات أدبية ، واما أن تكون مؤثرات مادية ، وسنعرض
لكل منهما على التوالى ثم نتحدث بعد ذلك عن حق المتهم فى الصمت
عند استجوابه .

أولا : التأثير الأدبى

يتخذ التأثير الأدبى على المتهم عند استجوابه عدة صور منها
الوعد والاعراء ، والتهديد ، وتحطيف المتهم اليمين ، والحيلة والخداع ،
وكشف الكذب بالوسائل الفنية الحديثة * وكل هذه السبل ينعكس
تأثيرها على الاستجواب خاصة اذا تضمن هذا الاستجواب اعترافا
للمتهم بالجريمة — سواء على نفسه أو على غيره — أو أى دليل آخر .

الوعد والاعراء :

الوعد هو تعمد بعث الأمل لدى المتهم فى شىء يتحسن به مركزه ،
ويكون له أثره على حرية المتهم فى الاختيار بين الإنكار والاقرار ،
وهو لذلك سبب للزبية فى الاعتراف الناتج عن الاستجواب يهدد قوته
كدليل (١) ولذلك يجب استبعاد الاستجواب وما تضمنه من اعتراف ناتج
عن هذا الوعد والاعراء وعدم قبوله فى الإثبات .

وليس كل وعد أو اعراء مبطلا للاستجواب فلا يعد كذلك الا اذا
كان الوعد أو الاعراء من الصعب على الشخص العادى مقاومته بحيث
يكون من شأنه أن يدفعه الى الاجابة على الاسئلة التى توجه اليه
أو يدفعه الى الاعتراف * مثال ذلك وعد المتهم بعدم محكمته ، أو
بالغفو عنه ، أو بالافراج عنه ، أو بعدم تقديم الاعتراف كدليل ضده
فى المحاكمة ، أو بتخفيف العقوبة التى ستوقع عليه ، أو التغاضى عن

(١) محمود محمود مصطفى ص ٣٠٥ .

محاكمته عن بعض التهم اذا اعترف ببعضها الآخر ، أو وعدا بعدم المساس بزوجته وأولاده أو أى شخص عزيز عليه • ففي جميع هذه الأمثلة يصعب على الشخص العادى متاومة هذا الوعد وقد يدفعه الى الاعتراف بارتكاب الجريمة ، واذا وقع هذا الاعتراف نتيجة لذلك كان الاستجواب وما تضمنه من اعتراف باطلا ولو كان اعترافا حقيقيا ، طالما صدر نتيجة للتأثير بهذا الوعد •

أما اذا كانت الفائدة التى ستعود الى المتهم نتيجة الوعد أو الاغراء لا يتناسب مع الضرر الذى سيجب عليه من الاعتراف بالجريمة ولا يكون من شأنه أن يدفع الشخص العادى الى اعتراف غير حقيقى ، فان هذا الوعد أو الاغراء لا يبطل الاستجواب وبالتالي الاعتراف الناتج عنه • مثال ذلك الوعد بمكافأة مالية أو عينية ، اذ ليس من المتصور أن يتنازل شخص برىء بإرادته عن حريته أو يفرط فى حياته نظير جائزة مالية أو عينية اذا اعترف بالجريمة •

وكذلك وعد المتهم بتلطيف معاملته ، فمثل هذا الوعد لا يكون سببا فى بطلان الاستجواب واستبعاد الاعتراف الناتج عنه •

وجدير بالذكر أن التوهم بالوعد لا يبطل الاستجواب وبالتالي الاعتراف الناتج عنه ، فاذا اعترف المتهم نتيجة لأمل راوده فى احتمال العفو أو الافراج أو عدم المحاكمة — دون أن يكون ذلك بناء على وعد من المحقق — فيعتبر استجوابا صحيحا واعترافا مقبولا متى ثبت أنه كان صادقا فى اعترافه ومطابقا للحقيقة •

التهديد (الاكراه المعنوى) •

التهديد هو ضغط شخصى على ارادة آخر لتوجيهها الى سلوك معين ، والتهديد هو أهم صور الاكراه المعنوى • ويتميز بأمرين : صدوره عن انسان ، وصدوره بقصد الحمل على فعل أو امتناع معين • ولا شك أن الاكراه المعنوى ينقص من حرية الاختيار لأنه ينذر بالشر

ان لم يوجه الخاضع له ارادته الى السلوك المطلوب منه (١) .
وصور التهديد المبطل للاستجواب ثم الاعتراف الناتج عنه كثيرة ومتعددة ، منها تهديد القاتل بالشنق أو الضرب بالرصاص ، أو تهديد المتهم بالقبض على زوجته أو والدته أو أى شخص عزيز لديه ، أو تهديده بهتك عرضه ، أو بحرمانه من الطعام ، أو بتسليمه لأهل القتل للانتقام منه .

ويستوى في التهديد أن يكون بايذاء المهدد في شخصه أو في ماله أو بايذاء غيره من أعزائه ، كما يستوى أن يكون التهديد مباشراً أو غير مباشر ، ومثال التهديد غير المباشر تعذيب شريك المتهم أمامه . كما يستوى أن يكون التهديد متضمناً ايقاع الأمر المهدد به في الخال أو غير متضمن ذلك ، مع مراعاة أن التهديد المصحوب بفعل مادي يكون الاكراه فيه مادياً لا معنوياً .

وجريمة التهديد تتوفر حتى ثبت أن المهدد ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث ايقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغماً الى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلاً ومن غير حاجة الى تعريف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه (٢) . فلا يجوز للمحقق أن يستعمل التهديد مع المتهم عند استجوابه والا وقع الاستجواب باطلا وما نتج عنه من أدلة مستمدة من ومن بينها الاعتراف .

(١) محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات القسم العام
طبعة ١٩٧٧ ص ٥٨٤ .

(٢) أنظر طعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٦/١١ ص ١٤ ض
٥٢١ ، طعن رقم ٢٤١٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦ ص ١٣
ص ٦٣٧ .

ويشترط في التهديد الميكل للاعتراف شرطان :

أولاً : صدور التهديد بناء على سبب غير مشروع :

لما كانت بعض إجراءات الاستدلال والتحقيق تتسم بطبيعتها بالقهر والعنف ، فإنه يجب التمييز بين الرسائل المشروعة التي اتبعت مع المتهم لحمله على الاعتراف والوسائل غير المشروعة التي اتبعت في شأنه ، فلا يكفي مجرد إخضاع المتهم للتهديد ما لم يكن هذا التهديد وليد إجراءات غير مشروعة .

وعلى ذلك لا يكفي القذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحل المقر من إقراره ، مادام القبض أو الحبس قد وقعا صحيحين ووفقاً للقانون . كذلك خوف المتهم واعترافه أثر استدعائه لعرضه على السكب البوليسي لا يحمل معنى التهديد مادام هذا الإجراء قانونياً وبقصد إظهار الحقيقة ، كما أن مجرد وجود المتهم بالنسجن تنفيذاً لحكم لا أثر له في صحة الاعتراف الصادر منه وهو داخل السجن .

وإذا شعر المتهم من تلقاء نفسه بالرهبة والخوف من المحقق متأثراً بقوة وسلطته واعترف تحت تأثير هذه الرهبة فهو اعتراف صحيح ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعند إكراهها .

ثانياً : أن يؤدي التهديد مباشرة إلى اعتراف المتهم :

أن مجرد حصول تهديد غير مشروع مع المتهم لا يكفي لبطلان الاعتراف بل يشترط أن يكون هذا التهديد قد أدى مباشرة إلى حمل المتهم على الاعتراف . وعلى ذلك إذا رفض المتهم الخضوع تحت تأثير التهديد ولم يصدر منه أي اعتراف ثم اعترف بعد ذلك في مناسبة أخرى كان حر الإرادة فيها فلا يجوز له الادعاء بأن هذا الاعتراف قد جاء في أعقاب التهديد .

وإذا توافر شرطي التهديد سالف الذكر ونتج عنه اعتراف المتهم كان هذا الاعتراف باطلا : لأنه صدر عن ارادة غير حرة ، مع مراعاة أن أثر التهديد في ارادة المعترف أمر متروك لتقديره لمحكمة الموضوع على ضوء ظروف كل منهم (١) .

تحليف المتهم اليمين .

ألزم المشرع الشاهد أن يحلف يمينا قبل أداء شهادته بأن يشهد بالحق ولا يقول الا الحق (م ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية) وذلك بهدف حمله على الصدق في أقواله . الا أن هذا الالتزام لا يسري على المتهم ، فلا يجوز للمحقق عند استجوابه أن يحلفه اليمين بقول الحق لأن ذلك فيه اعتداء على حرية المتهم في الدفاع عن نفسه وابداء أقواله ، كما أنه يضعه في مركز حرج ، ومن القسوة أن تضع المتهم بين مصلحته في حلف اليمين كذبا فيخالف ضميره الديني والأخلاقي ، وبين أن يقرر الحقيقة ويتهم نفسه ويعرض للجزاء . ومبادئ الأخلاق تسمح بأن يكذب المتهم أمام العدالة ، ولكنها تنكر عليه أن يحلف يمينا كاذبا . ولا يوجد نص صريح في القانون يحرم تحليف المتهم اليمين ، الا أن المستقر عليه (٢) تحريم هذا الاجراء وبطلان الاعتراف المترتب عليه ، فاذا وجه للمتهم اليمين وحلفها فان ذلك يعتبر من قبيل الاجراء المعنوي على ذكر الحقيقة وهو ما يترتب عليه بطلان الاستجواب وجميع الأدلة المستمدة منه ومن بينها الاعتراف .

وهذا البطلان متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فانه لا يجوز للمتهم

(١) راجع مزيد من شروط التهديد المبطل للاعتراف كتابنا « اعتراف المتهم فقها وقضاء » طبعة ١٩٨٥ ص ٥٨ وما بعدها .

(٢) رؤوف عبید ص ٣٧٣ ، محمود محمود مصطفى ص ٣٠٠ هامش ، أحمد فتحي سرور ص ٦٣٥ .

أن يتنازل عنه (١) ولا يصح أن يطلب المتهم تحليفه اليمين قبل استجوابه، إلا أنه إذا حلف اليمين من تلقاء نفسه أثناء استجوابه، فلا يعتبر هذا تقييدا لحريته في ابداء أقواله، وإنما هو أسلوب في الدفاع يهدف إلى بث الثقة في صدق ما يقرره (٢) .

وجدير بالذكر أنه لا يوجد ما يمنع المحقق من سماع الشاهد الذي حلف اليمين أن يستجوبه كمتهم إذا ظهرت أدلة ادانته، ولا غبار على الشهادة التي يبديها المتهم بعد حلف اليمين إذا كان وقت ابدائها بعيدا عن دائرة الاتهام صراحة أو ضمنا، ولكن لا يجوز للمحقق — بعد ظهور أدلة الاتهام ضده — أن يتمادى في سماع شهادته بعد تحليفه اليمين والا كانت الشهادة باطلة (٣) .

استعمال وسائل الحيلة والخداع .

الحيلة تقتضى أن يأتي الشخص أفعالا خارجية يؤيد بها أقواله الكاذبة ويستر بها غشه، لأن الكذب المجرد لا يكفي لتكوين الحيلة بل يلزم تأييده بمظاهر خارجية تعززه (٤) .

ولا يجيز القانون استعمال وسائل الحيلة والخداع عند استجواب المتهم ولو كان الوصول إلى الحقيقة. متعذرا بدون استعمالها، لأن الحيلة تنطوي على نوع من التدليس الذي يؤقع المتهم في الغلط فيغيب ارادته، وطالما كانت ارادته معيبة وقت الاستجواب فإن هذا الاستجواب يقع باطلا كما تبطل الأدلة المستمدة منه ومن بينها الاعتراف .

(١) أحمد فتحي سرور « نظرية البطلان » ص ١٦٦ هامش .

(٢) سامي صادق الملا ص ١١٤ .

(٣) أحمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ص ٣٨٧ .

(٤) محمود محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص ص ٥٠٨ .

من أمثلة التحايل الغير مشروع أن يُوهم المحقق المتهم أثناء استجوابه بأن شريكه في الجريمة قد اعترف ، أو أن شخصا معيناً شاهده وهو يرتكب الجريمة ، أو اتهمه بوجود أدلة معينة أو قراءة شهادة مغلوطة منسوبة الى أحد الشهود لايهامه بتوافر شهادة ضده • فكل هذه الوسائل الخادعة تفسد حرية المتهم في الاختيار وتعيب ارادته • على أنه يشترط وجود علاقة سببية بين هذه الحيلة الغير مشروعة وبين الأدلة المستمدة من هذا الاستجواب ، فإذا استبان القاضي أن لا علاقة بين الأمرين فلا جناح عليه إذ هو استند في حكمه على هذه الأدلة وعليه عندئذ أن يوضح انقطاع رابطة السببية والا كان حكمه ناقص البيان •

وسنعرض بشيء من التفصيل الى حيلتين — لهما في الحياة العملية مجالا كبيرا — قد يلجأ المحقق الى أيهما للحصول على أدلة اثبات قبل المتهم وهي الاستماع خلسة الى المحادثات التليفونية ، والتسجيل الصوتي خلسة لأقوال المتهمين •

(أ) الاستماع خلسة الى المحادثات التليفونية •

المحادثات التليفونية تتضمن أسرار الناس وخبايا نفوسهم ، ففيها يطمئن المتحدث الى غيره خلال الأسلاك فيبثه أسراره دون حرج أو خوف من تسمع الغير ، معتقدا أنه في مأمن من الفضول واستراق السمع (١) • والحديث يعنى صوتا له دلالة ، سواء كانت هذه الدلالة مفهومة لجمهور الناس أو لفئة محددة منهم ، ومؤدى ذلك أن مستوى اللغة التي جرى بها الحديث ، ويستوى كذلك أن يجرى بـلغة ما أو أن يدور بالشفرة ، إذ الشفرة في حقيقتها لغة ، وإن كان نطاق فهمها محدودا •

(١) أحمد فتحي سرور « مراقبة المكالمات التليفونية » المجلة القضائية القومية مارس ١٩٦٣ العدد الأول •

في عدد قليل من الناس (١) •

والاستماع. خلسة الى هذه المحادثات أى مراقبتها وتسجيلها ،
يعتبر من الطرق الاحتيالية المحرمة التى حرّمها الدستور والقانون •

فقد نصت المادة ٤٥ من دستور ١٩٧١ على أن « لحياة المواطنين
الخاصة حرمة يحميها القانون • والمراسلات البريدية والبرقية
والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها
مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها ، الا بأمر
قضائى مسبب ولادة محددة وفقا لأحكام القانون » •

ونصت المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ بأنه «لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات
والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع
البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية
واللاسلكية أو اجراء تسجيلات لأحاديث جرت فى مكان خاص متى كان
لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس
لمدة تزيد على ثلاثة أشهر — وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط
أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولمدة لا تزيد
على ثلاثين يوما قابلة للتجريد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة » •

ونصت المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ « لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل
غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق
بالجريمة — ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات
والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع

(١) محمود نجيب حسنى • شرح قانون العقوبات القسم الخاص طبعة

١٩٨١ ص ٦٨٠ •

البرقيات ، وأن تراقب المخادشات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات لمخادشات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر — ويشترط لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على أمر مسبب من القاضي الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق — وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما — ويجوز للقاضي الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة أو مددا مماثلة .

والبين من نصوص الدستور والقانون سالفه الذكر أن المشرع قد أحاط حق الانسان في سرية اتصالاته بمزيد من الضمانات ، فلا يكفي توافر الشروط القانونية التى تجيز للمحقق القبض والتفتيش ، بل يجب دائما تدخل القاضي الذى من اختصاصه وحده الاذن بالمراقبة ، ورغم أن مراقبة التليفونات اجراء من اجراءات التحقيق الا أن المشرع رأى عدم اطلاق يد النيابة العامة — وهى سلطة التحقيق — بالنسبة لهذا الاجراء ، فحد من حريتها وجعل سلطتها في مراقبة التليفونات مشروطة بالحصول أولا على أمر مسبب بذلك من القاضي .

فاذا روعيت الشروط المنصوص عليها في القانون أثناء تسجيل المخادشات التليفونية ، فان هذا التسجيل يضحى اجراء قانونيا صحيحا وتقبل الأدلة المترتبة عليه ومن بينها الاعتراف .

ولكن يؤخذ على استراق السمع الى المخادشات التليفونية ، أنه لا يوجد ما يؤكد صدور الحديث مما ينسب اليه ، وخاصة اذا كانت الأصوات متشابهة ، ومن اليسير أن يستعمل الغير تليفون المتهم في غيبته مثلا ويزعم أنه المتهم . ومن ثم يجب التحرز في قبول هذا الدليل

لما يعتوره من شكوك ، وذلك باقرار المتهم بصحة هذا التسجيل (١) .
أما اذا لم تراعى الشروط المنصوص عليها في القانون أثناء تسجيل
المحادثات التليفونية ، أو اذا لجأ المحقق الى وسائل الخيلة للاستماع
الى المحادثة التليفونية للحصول على دليل قبل المتهم ، كما لو حرص
الشاهد بالاتصال تليفونيا بالمتهم وجعله يسترسل في الحديث معه ثم
استرق السمع الى هذه المحادثات آملا في التقاط اعتراف أو أى دليل
يصدر من المتهم ، فان هذا التصرف فضلا عن كونه باطلا فانه يتضمن
اعتداء على حقوق الدفاع ، ولذلك يجب ابطاله وابطال جميع الأدلة
المستمدة منه ومن بينها الاعتراف .

ولم ينف الأمر عند حد البطلان بل أن المشرع قد جرم الاستماع
خاصة الى المحادثات التليفونية وتسجيلها وفرض عقوبة نصت عليها
المادتان ٣٠٩ مكرر ، ٣٠٣ مكرر (١) من قانون العقوبات على النحو الذى
سنشير اليه في الفقرة التالية .

(ب) تسجيل أقوال المتهمين بواسطة آلة التسجيل .

تسجيل الأقوال خلسة بواسطة آلة التسجيل هو أمر يجافى قواعد
الخلق القويم وتآباه مبادئ الحرية التى كفلتها كافة الدساتير ، وهو
في حقيقته تلصص وانتهاك لألصق الحقوق بشخص الانسان وهو
حقه في ألا يتسلل أحد الى حياته الخاصة ، ومن أجل ذلك قيد المشرع
حق القاضي والنيابة العامة في اجراء تسجيلات للمحادثات التى تجرى
في أماكن خاصة على النحو الوارد في المادتان ٩٥ ، ٢٠٦/٢ ، ٣ من
قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على

(١) أحمد عثمان الحمزاوى « موسوعة التعليقات على مدار الاجراءات
الجنائية » طبعة ١٩٥٣ ص ٦٨ ، سامى صادق الملا ص ١٢٠ .

النحو السابق بيانه عند التعليق على الاستماع خاصة الى المحادثات
التليفونية •

والمكان الخاص يميزه من ناحية أنه محاط بسياج يحول دون
اطلاع من يوجدون في الخارج على ما يجري بداخله ، سواء كان اطلاعهم
عن طريق السمع أو البصر ، ويميزه من ناحية ثانية أنه لا يدخل فيه
عادة سوى أشخاص تربط بينهم صلة خاصة (١) كالمسكن أو العوامة
الخاصة أو المكتب الخاص أو السيارة الخاصة • فمثل هذه الأماكن
تعد أماكن خاصة •

فإذا روعيت الشروط والاجراءات المنصوص عليها في القانون
لتسجيل الحديث في الأماكن الخاصة ، فإن هذا التسجيل يضحى قانونيا
وصحيحا وتقبل الأدلة المترتبة عليه ومن بينها الاعتراف ، أما اذا لم
تراعى الشروط والاجراءات القانونية لتسجيل الحديث في هذه الأماكن
فإن هذا التسجيل يكون باطلا لوقوعه خلاصة ويترتب عليه بطلان
كل دليل مستمد منه ومن بينه الاعتراف •

ولم يقف الأثر المترتب على خلاصة التسجيل عند حد البطلان ،
بل ان المشرع قد اعتبر التسجيل خلاصة جريمة معاقب عليها • فنص في
المادة ٣٠٩ مكرر من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة
١٩٧٢ على أنه :

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة
الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير
الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضا المجنى عليه :

(أ) استرق السمع أو سجل أو نقل عن طريق جهاز من الأجهزة أيا كان
نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون •

(١) محمود نجيب حسنى • المرجع السابق ص ٤٩١ ، ص ٦٨١ •

(ب) التتقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص فاذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع أو مرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع ، فإن رضاء هؤلاء يكون مفترضا •

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو اعدامها •

كما نصت المادة ٣٠٩ مكررا (١) من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه :

« يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل اذاعة أو استعمل ولو في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه باحدى الطرق المبينة بالمادة السابقة ، أو كان ذلك بغير رضاء صاحب الشأن •

ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التى تم التحصل عليها باحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه •

ويعاقب بالسجن الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المبينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته •

ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة ، أو تحصل منها ، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عن الجريمة أو اعدامها •

ومقتضى هاتين المادتين من قانون العقوبات أن المشرع يعاقب على التسجيل في الأماكن الخاصة في غير الأحوال المصرح بها قانونا أو بغير رضاء المجنى عليه ، أى اذا تم التسجيل خلسة ، أما اذا وقع التسجيل في مكان عام ، أى مطروق للكافة ، فإن الدليل المستمد منه هذا التسجيل يكون صحيحا طالما أن الشخص قد كشف عن سره

بنفسه وأباح مكنون صدره في مكان عام وعلى مسمع من الموجودين فيه •
وقد نص المشرع على أنه إذا صدر الفعل أثناء اجتماع على رأى
أو مسمع من الحاضرين فإن رضاؤهم يكون مفترضا ، وهذا الافتراض
يقبل اثبات العكس • وعلته أن « عدم الاعتراض » على الرغم من
استطاعته يفسر بأنه رضا • وبناء على ذلك فإنه إذا كان الحاضرون
جميعا أو أحدهم لا يستطيعون التعبير عن اعتراضهم لخشيتهم سطوة
المتهم ، فإن ذلك الافتراض لا يكون له محل (١) •

وجدير بالذكر أن تسجيل اقرارات المتهمين وأقوالهم بعلمهم أثناء
التحقيق بواسطة آلة التسجيل ، يعتبر اجراء قانونيا ليس عليه أى
اعتراض طالما أن الأمانة وكل الضمانات قد روعيت ، لتؤكد صحة
هذه التسجيلات وعدم الشك فيها ، وأن يكون المتهم قد أقر بصحة
هذه التسجيلات ولم ينازع فيها •

كشف الكذب بالوسائل الفنية الحديثة •

لقد أسفرت الأبحاث العلمية الحديثة عن وجود وسائل يستعان
بها في كشف الحقيقة وبيان الحالات التي يكذب فيها الشخص • ومن
أحدث هذه الوسائل جهاز كشف الكذب •

وجهاز كشف الكذب هو جهاز أعد لرصد الاضطرابات أو
الانفعالات النفسية التي تعتري المتهم ، إذا أثرت أعصابه أو نبهت
حواسه لأى مؤثر قد يتأثر به ، كالخوف أو الخجل أو الشعور بالمسئولية
أو الجرم • ويقوم الجهاز برصد كل التغيرات التي تحدث في النفس
وضغط الدم ودرجة مقاومة الجلد عند سريان تيار كهربائى ضعيف فيه •
ولن نتعرض هنا للقيمة العلمية لهذه الوسائل أو معرفة مدى
صدق نتائجها ، وإنما نتعرض لدعى مشروعيتها استخدامها في استجواب
المتهم • فالهدف من الاجراءات الجنائية ليس هو الكشف عن الحقيقة

(١) محمود نجيب حسنى ص ٦٨٤ •

بعيدا عن احترام حرية المتهم الذى هو برىء حتى تثبت ادانته بحكم بات ، ومن ثم يجب معاملته بهذه الصفة فى جميع الاجراءات الجنائية •
• هما يتعين معه احترام حريته وتأكيد ضماناتها • ولا قيمة للحقيقة التى يتم الوصول اليها على مذهب الحرية • لأن الشرعية التى يقوم عليها نظام الدولة يتطلب حماية الحرية فى مواجهة السلطة • والقانون الذى تخضع له الدولة يكفل احترام الحريات بقدر ما يعمل على معاقبة المجرمين • واذن فتغليب جانب السلطة والعقاب على جانب الحرية والضمانات ليس الا افتئاتا على الشرعية وخروجا على أهداف القانون •

من أجل ذلك وجب أن يكون الاستجواب طريقا نزيها لمعرفة الحقيقة ، فاذا صح الالتجاء الى هذه الوسائل لاغراض علاجية فلا يجوز استعمالها للكشف عن الحقيقة فى الخصومة الجنائية • فان الضمير يأبأها لأن تعامل الانسان وكأنه محل تجريبه فى معمل • وتحبى معنى التعذيب بما تحققه من سلب شعور الانسان وتحطيم ارادته الواعية • هذا فضلا عن أن الاستجواب بهذه الوسائل سوف يفقد معناه كاجراء من اجراءات الدفاع ويتنافى مع قاعدة حق المتهم فى الصمت — على النحو الذى سيجىء فيما بعد — ويصبح محض اجراء لاثبات التهمة بل أداة من أدوات الاتهام (١) •

(١) وقد حرمت بعض التشريعات الالتجاء الى الوسائل العلمية الحديثة للحصول على الاعتراف مثال ذلك المادة ١٤١ من قانون الاجراءات فى الاكوادور ، والمادة ١٣٦ أ من قانون الاجراءات الجنائية لألمانيا الاتحادية • كما رفض القضاء الفرنسى استخدام عقار الحقيقة فى الاستجواب ولو بناء على طلب المتهم • ولم يسمح به الا للاغراض العلاجية بواسطة الطبيب العقلى • واتجه الفقه الفرنسى الى نفس الرأى بالنسبة الى جهاز كشف الكذب (راجع أحمد فتحي سرور ص ٨٣٤ وما بعدها) •

ولكن هل يحق للمتهم أن يطلب أو يوافق على استخدام هذه الوسائل الفنية الحديثة أثناء استجوابه ؟

لا شك أن من حق الشخص أن يوافق على كشف أسرارهِ وأن يرضى باباحصة ما يتعلق بحياته الخاصة فهو وحده الذى يملك كشف ستار هذه السرية • ولكن المشكلة تأخذ وجهاً آخر عندما يرضى المتهم باستخدام الوسائل الفنية أثناء استجوابه • وذلك لسببين :

الأول : أن هذه الوسائل بحكم طبيعتها تمس حق الانسان فى سلامة جسمه المادى والمعنوى ، وهو حق لا يملك الانسان التنازل عنه ، ذلك أن حياة الفرد وسلامة جسمه تندمج مع حياة المجتمع ، ولا يمكن فصل كل منهما عن الآخر لأنه لا وجود للمجتمع بدون الفرد والعكس صحيح •

ثانيا : أن رضاء المتهم يفترض حرية الاختيار والقرار والتقييم ،

وعلى العكس من ذلك قضت المحكمة السويسرية بأنه يمكن قبول نتائج الاختيار بجهاز كشف الكذب كوسيلة للاثبات وذلك على عكس استعمال المخدر حيث يشل وعى المتهم تماما ، اما عند استعمال الجهاز فيستطيع الشخص فى أى لحظة أن يوقف هذا الاختيار أو يجعله يتصرفه بدون فائدة ، ولكن اذا خضع له بارادته فان الجهاز يمكن أن يستعمل كاحدى وسائل اكتشاف الكذب • وترى المحكمة أنه فى هذه الحالة الأخيرة يجب ألا يعتمد فقط على نتيجة استعمال الجهاز ، بل لابد من تأييده بأدلة أخرى لتأكيد الاتهام •

كما أعطت بعض المحاكم الأمريكية للنتائج المترتبة على استعمال الجهاز القيمة القانونية للدليل ، وذلك اذا كان الاتهام والدفاع متفقين على قبول نتيجة الاختيار قبل استعمال الجهاز (راجع • سامى صادق الملا ص ١٤٠) •

وهو ما لا يمكن توافره حيال متهم يخوض خطر استعمال الوسائل الفنية الحديثة وهو يعلم بنتيجتها سلفا أنها ليست في صالحه • ولو كان المتهم جادا في كشف أسرارهِ فما الذى يحول بينه وبين ابداء هذه الأسرار صراحة دون حاجة الى استعمال هذه الوسائل بما تحمله من خطر • ومن ثم فإن النتائج التى تسفر عن استعمال هذه الوسائل ضد المتهم لا يمكن افتراض قبول البوح بها من جانبه ، والا ما الذى حال بينه وبين البوح بها طائعا مختارا قبل أن يخوض تجربة هذه الوسائل بما تحمله من معاناة له (١) •

وننتهى من ذلك الى أن استخدام الوسائل الفنية الحديثة سالفه الذكر عند استجواب المتهم هو أمر غير قانونى ويتنافى مع حقوق المتهم فى الدفاع والتى لا يجوز المساس بها ومنها الحق فى الصمت والحق فى حرية الدفاع صادقا كان هذا الدفاع أو كاذبا ، ومن ثم لا يجوز استعمال هذه الوسائل عند استجواب المتهم ولا يعول على نتائجها ، سواء كان استعمالها كرها عن المتهم أو برضائه ، وبالتالي فإن الدليل المستمد من استعمال هذه الوسائل أو المترتب على مواجهة المتهم بنتائجها يكون قد صدر تحت تأثير اجراءات باطلة وبالتالي يكون باطلا مثلها •

ونتفق مع الرأى الذى لا يمانع من استعمال سلطة الاستدلالات لجهاز كشف الكذب لى تسترشد به فى تقصيها للحقيقة ، وبحثها عن المتهم الحقيقية أو جمع الأدلة الكافية ضده ، دون أن تقدم نتائجها للقضاء • فإذا تبينت هذه السلطة مثلا من استعمال جهاز كشف الكذب أن المتهم كاذب فى انكاره فإن ذلك يدفعها الى البحث عن الأدلة الكافية لادانته وكشف كذبه ، وبذلك يكون دور الجهاز قاصرا على رسم الطريق السليم لسلطة جمع الاستدلالات فى تتبع الأدلة والبحث عن الحقيقة • كل ذلك دون أن يؤدى الى اعتبار النتائج الفنية المترتبة على استعمال

(١) أحمد فتحى سرور ص ٣٨٥ •

الجهاز ، أو الاعترافات الصادرة من المتهم أثناء ذلك ، بمثابة أدلة عند محاكمة المتهم (١) .

ثانيا : التأثير المادى

أهم صور التأثير المادى على ارادة المتهم وحرية اختياره عند الاستجواب هى العنف (الاكراه المادى) وارهاق المتهم بالاستجواب المطول ، واستخدام السلك البوليسى ، والتنويم المغناطيسى واستعمال العقاقير المخدرة .

العنف أو الاكراه المادى .

العنف أو الاكراه المادى هو كل قوة مادية خارجة عن المتهم تستطيل الى جسمه ويكون من شأنها تعطيل ارادته . ويتحقق الاكراه المادى بأى درجة من العنف ومهما كان قدره طالما أن فيه مساس بسلامة الجسم . ويستوى أن يكون هذا الاكراه قد سبب ألما للمتهم أو لم يسبب شيئا من ذلك .

فيعتبر عنفا تعذيب المتهم ، أو قص شعره أو شاربته ، أو طلاء وجهه أو جسمه بطلاء ، أو هتك عرضه ، أو دفعه بقوة ، أو دفعه من ملابسه بشدة وتمزيقها ، أو حبسه وحرمانه من الاتصال بأهله ، أو حرمانه من الطعام أو الغطاء أو وضعه فى زنزانة مظلمة بمفرده قبل الاستجواب .

فاذا وقع على المتهم عنف أو اكراه مادى قبل الاستجواب وبسببه كان هذا الاستجواب باطلا ويمتد البطلان الى جميع الأدلة المستمدة منه ومن بينها الاعتراف ، ويتعين استبعاد هذه الأدلة وعدم التعويل عايتها كدليل فى مجال الاثبات . لأن المتهم الذى يخضع لهذا الاكراه لا يتصرف بحرية كاملة وتكون ارادته معيبة فأى دليل يصدر منه أثناء الاستجواب لا قيمة له . كما أن التعذيب كثير ما قد يدفع شخصا

(١) سامى صادق الملا ص ١٤٣ وما بعدها .

بريئاً الى الاعتراف يتخلص من آلامه ، ومن السهل أن يجبر متهما على الكلام ، ولكن من الصعب أن نجبره على قول الحقيقة ، وقد يكون المتهم عنيدا فيظل متمسكا بأفكاره رغم تعذيبه — خاصة في القضايا السياسية — معتقدا أنه يصبر ويكافح من أجل مبدأ (١) .

ولذلك يخطر على المحققين اللجوء الى وسائل الاكراه لحمل المتهم على الادلاء بأي قول يحمل دليلا ضده ، بل ان المشرع لم يتردد في تحريم العنف كوسيلة للاعتراف بل اعتبره جريمة يعاقب عليها ولا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عنها بالتقادم وذلك تأسيسا على أن كرامة الفرد هي انعكاس طبيعي لكرامة الوطن .

فقد نصت المادة ٤٢ من الدستور على أن « كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد ، تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايذاؤه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه في غير الاماكن الخاضعة للتوانين الصادرة بتنظيم السجون . وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يعول عليه » .

وتقتضى المادة ٥٧ من الدستور على أنه « كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتسكف الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء » .

وعلى ضوء هذه الأحكام الدستورية التي تبطل القول الصادر تحت وطأة التأثير المادي أو المعنوي واعتبار هذا التأثير جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية أو المدنية فيها بالتقادم ، صدرت بعض نصوص القانون التي تتفق مع هذا المبدأ الدستوري .

(١) سامي صادق الملا ص ١٤٦ .

فُنصت المادة ١٢٦ من قانون العقوبات على أنه « كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى عشرة — واذا مات المجنى عليه يحكم بالعتوبة المقررة للقتل عمدا» (١) •

ونصت المادة ٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « لا يجوز القبض على انسان أو حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا ، كما تجب معاملته بما يحفظ كرامة الانسان ولا يجوز ايذائه بدنيا أو معنويا » •

كما نصت المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الاكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه » •

وجدير بالذكر أنه يشترط لاستبعاد القول الناتج عن الاكراه المادى أو المعنوى أن تكون هناك علاقة سببية بين الاكراه والقول ، فاذا استبان القاضي أنه لا علاقة بين الأمرين ، فلا جناح عليه اذ هو استند في حكمه على هذا القول وعليه عندئذ أن يوضح انقطاع رابطة السببية والا كان حكمه ناقص البيان •

• ارهاق المتهم بالاستجواب المطول •

الاستجواب في ذاته اجراء مشروع من اجراءات التحقيق ومن ثم فان كل ما يترتب عليه يكون صحيحا اذا تم وفقا لأحكام القانون ، ولكن قد يلجأ المحقق الى ارهاق المتهم بالاستجواب المطول حتى

(١) راجع شروط توافر جريمة التعذيب الواردة في المادة ١٢٦ عقوبات

وعقوبة الجريمة كتابنا « اعتراف المتهم فقها وقضاء » ص ٧١

وما بعدها •

يضعف معنوياته ويقلل من حدة اغتباؤه أثناء الاجابة فيجمله على الاعتراف أو الادلاء بقول ليس في صالحه •

ولا شك أن الاستجواب المطول يرهق المتهم ويستنفذ قواه ويؤثر في ارادته ولذلك تبطل الاعترافات الصادرة منه أثناء أو عقب هذا الاستجواب • وتطبيقا لذلك أوصت اللجنة الدولية للمسائل الجنائية تحريم اخضاع المتهم لاستجواب مطول ، دون السماح له بالراحة والتغذية الطبيعية والنوم في الأوقات المناسبة^(١) •

ولا يوجد معيار زمني لطول الاستجواب ، وإنما العبرة هي بما يؤدي اليه من التأثير في قواه الذهنية على أثر ارهاقه ، فالاستجواب يفترض مباشرته قبل متهم توافرت لديه حرية الاختيار مما يتعين معه توفير كافة الضمانات التي تمس هذه الحرية ، وشعور المتهم بالارهاق من الاستجواب هو ضابط نسبي يختلف من متهم الى آخر باختلاف درجة تحمل كل منهما •

والاستجواب المطول — سواء عمد المحقق اليه أو لم يعتمد — هو وسيلة — وان كان لا يستعمل فيها عنف مادي — الا أنه تعتبر من وسائل التعذيب والتي تضعف ارادة المتهم وتفقده صفاء تفكيره والسيطرة على أعصابه ويكون الاعتراف المترتب عليها غير صحيح وجدير بالبطلان •

وقد حرصت بعض التشريعات على تحديد الفترة التي يمكن استجواب المتهم خلالها ، مثل القانون الفنلندي الذي قضى على أن يكون الاستجواب ما بين الساعة السادسة صباحا والساعة التاسعة مساء ، وأنه لا يجوز استجواب المتهم مدة تزيد على اثني عشر ساعة مرة واحدة^(٢) • ونص قانون الاجراءات الجنائية الأرجنتيني في المادة

(١) سامي صادق الملا ص ١٥٨ •

(٢) راجع أحمد فتحي سرور ص ٣٨٦ •

٢٢٤ منه على أنه اذا استغرق الاستجواب مدة طويلة أفقدت المتهم صفاء تفكيره أو ظهرت عليه مواد الارهاق يجب على القاضي أن يقفل التحقيق حتى يستعيد المتهم هدوءه .

كما وضعت بعض التشريعات ضمانات لعدم اطالة الاستجواب فاشتراط القانون الفرنسى فى المادة ٢/٦٤ اجراءات على أعضاء الضبط القضائى عند سؤال الشخص المحتجز ، أن يثبتوا بالمحضر مدة الاستجواب التى خضع لها الشخص وفترات الراحة التى تخللتها ، واليوم والساعة التى بدء فيها الحجز ، وأيضا اليوم والساعة التى أخلى فيها سبيله أو أرسل الى الجهة المختصة . ويجب على الشخص المحتجز أن يوقع بالمحضر أمام هذه البيانات ، وفى حالة رفضه يذكر عضو الضبط القضائى سبب الرفض ، ويجب ذكر مبررات الحجز وذلك لضمان قانونية الحجز وعدم ارهاق المتهم باستجواب مطول .

ويلاحظ أن المحاكم الأمريكية قد توسعت فى عدم قبول الاعتراف فى الاحوال التى يثبت فيها أن المتهم كان مرهقا حينما أدلى به ، أو أنه أدلى به بعد استجواب مطول ولو لم تستعمل فيه وسائل التعذيب أو الاكراه . وأصدرت المحكمة الاتحادية الأمريكية العليا عدة أحكام مقرررة أن طول الاستجواب وكثرة عدد المحققين ، له أهمية فى نظر المحكمة عند تقدير مجموع الظروف المحيطة بالاعتراف ، اذ لى يقبل الاعتراف فى الاثبات يجب ألا يكون ناتجا عن استجواب مطول (١) .

استخدام الكلب البوليسى .

للـكـلاب البوليسية أو كلاب الشرطة عدة وظائف ، منها حراسة المنشآت الهامة كمنازل كبار الشخصيات والسجون والمعتقلات والموانى والبنوك ، ومنها تتبع الأثر عقب وقوع الجرائم والاستعراف على

(١) سامى صادق الملا ص ١٦١ .

الجناية ، فالجاني مهما احتاط أثناء ارتكابه الجريمة ، لابد أن يترك أثرا له في مكان الحادث يحمل رائحته أو يلامس شيئا في مكان الجريمة ، ويمكن الاستفادة من هذا الأثر المتخلف فيقتنى الكلب أثر صاحبه .

وقد ثبت من التجارب العملية أن لكل انسان رائحة تميزه عن غيره ، وعن طريق هذه الرائحة المميزة يمكن للكلاب الشرطة مع شيء من التدريب الفنى الذى يحتاج الى درجة من الدقة ، أن تؤدي للأمن العام أجل الخدمات ، ولا يصح لهذه العمليات الا الكلاب التى تقدر حاسة شمها بنسبة ١٠٠٪ (١) .

وقد أقرت محكمة النقض مشروعية استخدام الكلب البوليسى كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ، وتعرف الكلب البوليسى على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا (٢) . ولكن يحتاج ايضاح صلة المضبوطات - التى شمها الكلب البوليسى للتعرف على المتهم - بالحادث (٣) فقد تكون هذه المضبوطات وجدت بمنزل المتهم ولم يستعملها وقت ارتكاب الحادث . ولما كانت الأحكام الجنائية لا تبني الا على الجزم واليقين لا على الظن والتخمين ، فان استعراف الكلب البوليسى على المتهم لا يكون الا مجرد قرينة يصح الاستناد اليها في تعزيز الأدلة الأخرى القائمة في الدعوى ، ولا تصلح أن تكون وحدها دليل أساسى على ثبوت التهمة قبل المتهم .

واذا ما استجوب المتهم عند تعرف الكلب البوليسى عليه واعترف بالتهمة المسندة اليه فما هو حكم هذا الاعتراف ؟

(١) عقيد محمد كمال الحديدى « كلاب الشرطة في خدمة العدالة

والمجتمع » طبعة ١٩٦٣ ص ٨ .

(٢) نقض ١٩٦٥/١٢/٣ س ١٦ ص ٨٩٩ .

(٣) نقض ١٩٧١/٦/٧ س ٢٢ ص ٤٤٨ .

هنا يجب التمييز بين فرضين ، الاعتراف الاختياري الارادى ، والاعتراف وليد الخوف والرعب نتيجة هجوم الكلب البوليسى .

فاذا كان اعتراف المتهم طواعيه واختيارا منه ، ودون أن يكون واقعا تحت تأثير الخوف أو الرعب من الكلب أثناء عملية الاستعتراف، فان هذا الاستجواب يكون صحيحا وبالتالي الاعتراف أو الدليل الناتج عنه وينتج جميع آثاره القانونية . كما يقع الاستجواب المتهم صحيحا وبالتالي اعترافه اذا تم على أثر استدعائه لعرضه على الكلب وان لم يكن قد عرض عليه ، لأن ذلك لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب مادام الاجراء قد تم بأمر المحقق وبقصد اظهار الحقيقة (١) .

أما اذا استجوب المتهم عقب استعتراف الكلب البوليسى ووثوبه عليه ثم تمزيق ملابسه أو عتقه ، فان هذا الاستجواب يعد باطلا وكذا الدليل المستمد منه وخاصة الاعتراف ، لأن صدور الاعتراف فى هذه الحالة يعد نتيجة لتأثير مادي على ارادته وبالتالي فلا يكون حرا أو صادرا عن اختيار مطلق (٢) . ومتى انعدمت الارادة يطل الاعتراف وفقد أثره القانونى فى الاثبات .

وجدير بالذكر أنه ليس بشرط أن يترك الكلب البوليسى أثرا فى المتهم ولو بسيطا ، بل أن الاعتراف يبطل بمجرد وثوب الكلب دون احداث أى اصابة متى تبين أن هذا الاعتراف قد صدر من المتهم وهو مكره لو ثوب الكلب عليه دفعا لما خشيه من أذاه (٣) .

ونحن نؤيد الرأى (٤) القائل أن استخدام الكلاب الشرطية للاستعتراف على المتهمين يعتبر وسيلة من وسائل الاكراه تبطل الاعتراف

(١) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ طعن رقم ٤٨ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١١/٢٢ س ١ ص ٧٨ طعن رقم ٣٢ .

(٣) نقض ١٩٤٩/١٢/١٦ س ١ ص ٣٠٣ طعن رقم ٧١ .

(٤) سامى صادق الملا ص ١٧٠ .

المصادر من المتهم ، سواء هجم الكلب الشرطى على المتهم ومزق ملابسه وأحدث به اصابات أو لم يهجم عليه اطلاقا ، اذ فى الحالة الأخيرة يعتبر استخدام الكلاب الشرطية وسيلة من وسائل الاكراه الأدبى أو التهديد التى تمس نفسية المتهم ، ويتوافر التهديد على نحو ضمنى عن طريق أحداث جرأه اربابى ، فوضع المتهم بين أشخاص آخرين ومرور الكلب الشرطى ومدربه أمامهم للتعرف على الجانى ، والتفاف المحقق وضباط المباحث ورجال الشرطة السريين حولهم .. هذه التصرفات كلها تعتبر جراً اربابياً يفسد اعتراف المتهم حتى ولو لم يهجم عليه الكلب الشرطى .

• وإذا اتجه المحققين الى الاقلال من الاستعانة بالكلاب الشرطية .
• واتباع أساليب البحث العلمى الحديث للكشف عن الجرائم ومركبها ،
• حماية لحقوق الانسان وأدميته وخشية بطلان تصرفاته عند اللجوء
لوسائل الاكراه غير المشروعة .

• التنويم المغناطيسى

التنويم المغناطيسى هو نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر يمكن احداثه صناعياً عن طريق الايحاء بفكرة النوم ، وهو يستخدم منذ زمن بعيد فى علاج الأمراض النفسية لحمل المريض بعد تنويمه على تذكر أسباب مرضه النفسى وردة الى وعيه وشعوره ، والتأثير المباشر فى العقل الباطن وغرس المعتقدات الطبية فيه ، وبالتالي فان فائدة التنويم تنحصر فى تسهيل وتقوية عملية الايحاء ، فهو من العلاج بمثابة التخدير فى العملية الجراحية (١) .

وقد كان العلاج النفسى فى مصر قبل صدور القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ مهنة حرة يجوز أن يمارسها من يشاء ، بشرط أن يكون

(١) سامى صادق الملا ص ١٧٤ وما بعدها .

مقصورا على الأمراض النفسية ، وحينما صدر القانون سالف الذكر نظم مهنة العلاج النفسى ، وحظرت المادة ٦ منه على من يمتنها ، ان كان من غير الأطباء ، أن يتولى علاج أية حالة نفسية مصحوبة بأمراض بدنية أو عقلية أو يشتبه في أنها كذلك الا بعد عرض المريض على طبيب يقوم بفحصه .

وفى حالة التنويم المغناطيسى يضيق نطاق الاتصال الخارجى للنائم ويقصر على شخصية المنوم ، وتحجب الذات الشعورية للنائم وتبقى ذاته اللاشعورية تحت سيطرة ذات أجنبية هى ذات المنوم المغناطيسى ، وبذلك تثل الوظيفة الأساسية لعقل الانسان (١) .

ولا شك أن التنويم المغناطيسى للمتهم يؤثر على ارادته بل يعدمها ، ويكون استجوابه أثناء ذلك باطلا وكذلك كل دليل مستمد من هذا الاستجواب ، اذ أن المتهم يكون فى هذه الحالة خاضعا لتأثير من ينومه فتأتى اجاباته صدى لما يوحى به اليه (٢) ويعتبر مكرها ماديا على ما يأتية من أفعال وأقوال ، لذلك يحظر الالتجاء الى التنويم المغناطيسى أثناء التحقيق ، فلا يجوز للمحقق أن ينوم المتهم مغناطيسيا قبل استجوابه للحصول منه بهذه الوسيلة على أى أقوال أو أدلة ، وكل أقوال أو أدلة تصدر من المتهم المنوم مغناطيسيا لا قيمة لها ولا تؤخذ فى الاعتبار ، لأن التنويم يدخل فى عداد الاعمال غير المشروعة

(١) بحث الدكتور فريد القاضى « الاستجواب اللاشعورى » المقدم فى الحلقة الدراسية الثانية التى انعقدت بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يوم ٣/٤/١٩٦٥ لبحث الكشف عن الجريمة بالوسائل العلمية .

(٢) محمود محمود مصطفى بغداد ٢٠٢١٠ .

شأنه في ذلك شأن التعذيب يسلب ارادة المتهم وينطوى على اعتداء على حرية الدفاع •

ولكن هل موافقة المتهم على تنويمه مغناطيسيا أثناء استجوابه يضمن على هذا الاستجواب المشروعية وبالتالي صحة الأقوال والأدلة الناتجة عن هذا الاستجواب ؟

نحن نتفق مع الرأي القائل (١) بأنه لا يجوز استخدام التنويم المغناطيسي أثناء الاستجواب حتى ولو رضى به المتهم ، طالما أنه يحتمل أن يكون رضاؤه ناتجا عن خوفه من أن يعتبر رفضه الخضوع لهذه الوسائل قرينة على الادانة • كما أن رضا المتهم ليس له أى أهمية قانونية ، لأن المتهم لا يستطيع أن يتنازل عن الضمانات الدستورية التي يجب أن تحيط بدفاعه ، إذ أن هذه الضمانات لا تخصه هو فقط بل تخص المجتمع أيضا ، والمجتمع له حق في سلامة صحة الانسان ، الذى هو عضو فيه ، ويترتب على ذلك ألا يعد رضا ذلك الشخص سببا لابطاح الاعتداء على جسمه (٢) • كما أن الرضا السابق للشخص المستجوب لا يمكن تصوره لأنه لا يعرف على أى شئ يوافق ، إذ لن يكون شاعرا بما سيصدر منه وهو تحت تأثير التنويم المغناطيسي ، ولن يستطيع أن يحتجر أسرار الشخصنة الواجب احترامها •

هذا وقد نصت بعض التشريعات صراحة على حظر تنويم المتهم مغناطيسيا أثناء استجوابه للحصول على اعترافات منه (٣) •

(١) سامى صادق الملا ص ١٧٧ •

(٢) الدكتور محمود نجيب حسنى « الحق في سلامة الجسم ومدى الحماية والتي يكنها له قانون العقوبات » مجلة القانون والاقتصاد

س ٢٩ عدد ٣ •

(٣) أنظر المادة ١/١٣٦ من قانون ألمانيا الغربية لسنة ١٩٥٠ ، والمادة ٦٠٨ من القانون الايطالى لسنة ١٩٣٠ ، والمادة ١٠٦

استعمال العقاقير المخدرة •

العقاقير المخدرة هي مواد يتعاطاها الشخص فتؤدي الى حالة نوم عميق ، تستمر فترة ثم تعقبها اليقظة ، ويظل الجانب الادراكي سايما فترة التخدير ، بينما يفقد الشخص القدرة على الاختيار والتحكم الارادي ، مما يجعله أكثر قابلية للايحاء في المصارحة والتعبير عن مشاعره الداخلية^(١) •

ونظرا لأن هذه العقاقير — وأيا كانت تسميتها العلمية — تقلل من سيطرة الشخص على إرادته وتعطل ملكة الانتباه لديه بحيث تجعله يسترسل في الكلام بغير قصد مما يشوب إرادته الحرة ، فإنه يحظر على المحقق استعمال العقاقير المخدرة مع المتهم عند استجوابه والحصول منه على أي قول أو دليل ، وإذا تم الاستجواب بهذه الوسيلة كان الاستجواب باطلا وكذلك الأدلة الناتجة عنه لأن هذه الوسيلة ولاشك تعتبر من قبيل الاكراه المادي التي تعطل ارادة المتهم الحرة •

ولكن هل موافقة المتهم على استعمال تلك العقاقير المخدرة أثناء استجوابه يضمن على هذا الاستجواب المشروعية وبالتالي صحة الأقوال الناتجة عنه ؟

من قانون ولاية برن بسويسرا ، والمادة ٧٨ من قانون العقوبات الأرجنتينى التى تعتبر تنويم المتهم مغناطيسيا أو اعطاءه مخدرا أو خمرا من قبيل العنف المعاقب عليه •

وقد أوصى المؤتمر الدولى الخامس للقانون المقارن المنعقد فى بروكسل سنة ١٩٥٨ بحظر استعمال التنويم المغناطيسى مع المتهم للحصول منه على اعترافات (مجلة العلوم الجنائية وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٥٨ ص ١٦) •

(١) الدكتوراة أمال عبد الرحيم عثمان « الخبرة فى المسائل الجنائية » رسالة دكتوراه طبعة ١٩٦٤ ص ١٦٣ •

نحن نرى عدم جواز استعمال هذا المخدر على الإطلاق ولو بموافقة المتهم ، وعلة ذلك أن القانون قد ضمن حرية المتهم في ابداء أقواله ، وهو ضمان هام لا يجوز التهاون فيه ، بل ولا يقبل أن يتنازل عن هذا الضمان سلفاً ، لأنه يتعلق بحقوق الإنسان وهو جزء من النظام العام . فالمتهم حر في أن يقول ما يريد ، ولا يملك أن يوافق على مصادرة حريته وإباحة اكراهه على أن يقول الحقيقة ، إذ أنه من غير المتصور صدور هذه الموافقة عن ارادة حرة ، بل أنه حتى مع هذا التصور فإن رضاء المتهم يرد في هذه الحالة على عمل غير مشروع فلا يعتد به (١) .

وجدير بالذكر أن الشخص السكران - سكر اختياريًا أو غير اختياري - لا يجوز أيضاً استجوابه لكونه فاقد الشعور والادراك ولضعف سيطرته على ملكة الانتباه لديه . وكل استجواب يحدث للمتهم وهو في حالة سكر يضحى استجواباً باطلاً وكذا كل دليل مستمد منه (٢) .

ثالثاً : حق المتهم في الصمت عند استجوابه

للمتهم الحق في أن يصمت ويرفض الكلام أو الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه . وقد يكون ذلك خشية منه للادلاء بأقوال قد تضره أو تكون في غير مصلحته ، وهو حق مستمد من حريته في ابداء أقواله .

وقد أكدت هذا المبدأ بعض الدساتير ، كما أوجبت بعض التشريعات على المحقق أن يخطر المتهم بحقه في الصمت مثال ذلك قانون الاجراءات الجنائية الايطالي (المادة ٧٨) . واتجه القانون الهندي زيادة في

(١) سامي صادق الملا ص ١٨٩ .

(٢) راجع « اعتراف السكران » . كتابنا « اعتراف المتهم فقها وقضاء » ص ٤٥ وما بعدها .

ضمان هذا الحق ، الى وجوب تنبيه المتهم الذى يعلن استعدادة للاعتراف
بأن أقواله قد تستخدم ضده أثناء المحاكمة ، مع منحه أيضا مهلة للتفكير
لمدة أربعة وعشرين وساعة •

وطالما كان صمت المتهم وامتناعه عن الاجابة استعمالا لحق
مقرر بمقتضى القانون مستمد من حرية فى ابداء أقواله ، فلا يجوز
للمحكمة أن تستخلص من صمت المتهم قرينة ضده (١) •

(١) جلسة ١٩٣٥/٥/٦ طعن ١١٠٧ سنة ٥٥ مجموعة القواعد القانونية
فى خمسة وعشرون عاما ص ١٠٣ قاعدة ٧٥ •

تطبيقات قضائية

الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وصادرا عن ارادة حرة وقت الاستجواب •

● من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه كدليل اثبات فى الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره •
(طعن رقم ٥١٢٠ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٩ لم ينشر بعد ، طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ص ٨٠٠ ، طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ص ٨٠٥) •

● الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره •

(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س ٢٣ ص ١٤٥٩ ، طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ص ٦٥١) •
● شرط الاستناد الى الاعتراف أن يكون اختياريا وهو لا يكون كذلك اذا صدر وليد ضغط أو اكراه •

(طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٣ س ٢١ ص ٨٠) •

● الاعتراف يجب ألا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائننا ما كان قدره ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث المصلحة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقولة بحصولها لأكراههم عليه ونفى قيامها فى استدلال سائق ان هى رأت التعويل على الدليل المستمد منه •

(طعن رقم ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١٠/١٥ س ٢١ ص ٨٩٠) •

● إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا ، تعين اطراح الأقاويل التي جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأي وجه ، ولا يصح التجويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه أيا كان قدره من الضؤولة ، أما اذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بتلك الأقاويل .

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٥٠٦) .

● الاعتراف يجب ألا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائن ما كان قدره .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٣/١٩٨٧ س ١٨ ص ١٢٥٠) .

● من المقرر أن الاعتراف يجب ألا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائن ما كان قدره ، ومن ثم كاش يتعين على المحكمة الاستئنافية وقد دفع أمامها ببطلان الاعتراف وقدم لها الدليل عن وجود اصابات بالطاعن أن تتولى تحقيق دفاعه وتبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بالأقوال التي قيل بصورها منه ، أما وقد نكلت عن ذلك فإن حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٤١ لسنة ٤٤ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٢٩٨) .

يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع .

● من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ، ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت التهديد أو الخوف ، وانما يجب أن يكون التهديد أو الخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفي التذرع بوجود المقر في السجن تنفيذ احكام صادر ضده ، حتى يتطّل من اقراره ، متى كان حبيبته وقع صحيحا وفقا للقانون .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٠ س ٢١ ص ٩٠٥) .

● ان مجرد وجوب المتهم في السجن تنفيذاً لحكم ، لا أثر له في صحة اعترافه .

(طعن رقم ٥٠٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٣١ ص ٩٠٥ سالف الذكر) .

● الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع فلا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحال المقر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين وفقاً للقانون .
(طعن رقم ٢٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٢٦ س ٨ ص ٣٨٨) .

● من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً ، ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقاً كائناً ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه . والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لاكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه . ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعين نتيجة وثوب « الكلب البوليسي » عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه استناداً الى تفاهة الاصابة المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقاً ومطابقاً لمساديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما ، فان حكمها يكون عندئذ قاصراً متعيناً نقضه . ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر

التعريف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

(طعن رقم ٩١٤ لسنة ٣٥٠ جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٣٩) .

● الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، أما ما يثيره الطاعن من بطلان ذلك الاعتراف بسبب مخالفة المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية (١) فإنه لا جدوى له من اثارها ذلك بأن المخاطب بهذا النص يحكم وزوده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضي التحقيق من القانون المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذير من اتصال رجال السلطة بالمتهم المحبوس داخل السجن ، ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات ، وكل ما يلحقه هو منظمة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل الى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٩٧٠ لسنة ٣٠٠ جلسة ١٩٦١/٣/٧ س ١٢ ص ٣٢٤) .

● استناد الحكم في القضاء بالادانة الى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بحيازته الأسلحة المضبوطة يكفي وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت الى هذا الاعتراف وصدقته ، ولا يؤثر في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبعثه الخوف من الاعتداء والاهانة مادام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع .

(طعن ١١٢٠ لسنة ٣٢٣ جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢ س ١٣ ص ٦٦٠) .

(١) المادة ١٤٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه « لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا باذن من النيابة العامة وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن » .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير ما يدعيه المتهم من أن أقواله انتزعت منه بطريق الاكراه .

● من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها . ولما كانت المحكمة بعد أن استعرضت وقائع الدعوى ومجرياتها والمراحل المختلفة التي ردد فيها الطاعن اعترافه وظروف ادلائه به ، أفصحت عن اطمئنانها الى أن هذا الاعتراف إنما كان عن طواعيه واختيارا ولم يكن نتيجة أى اكراه واقتنعت بسلامته وصحته فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقدير الدليل مما لا يتجاوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ص ٣٦٧) .

● الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .

فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه نفسه له أن يأخذ به ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ س ١٣ ص ٧٠ ، طعن رقم ٩٢٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٢٠ س ١٥ ص ٥٧) .

● اذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن الأول من أن الاعتراف المعزو اليه كان وليد اكراه ، ورد عليه في قوله « أن المحكمة لا تعول على انكار المتهم الأول — الطاعن الأول — بالجلسة لأنه من قبيل درء المسؤولية عن نفسه فرارا من الاتهام وترى

أن الاعتراف الصادر منه خالص من كل شائبه وأنه صدر عن طواعيه واختيار وقد ساقه في أي هذا الدفاع - قولا مرسلًا عاريا من دليل ، وقد أثبت وكيل النيابة المحقق أنه لم يلحظ به أي أخطاء وقت مناظرته في بدء التحقيق » • وما أورده الحكم من ذلك سائق في القانون ذلك لأن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الأثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا معقب عليها •

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ س ٢٣ ص ١٢٠) •

تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف • جناية • تقدير المحكمة أن المكتوب الذي جره المتهم اعترافا بجناية تخابر وليد جريمة تعذيب موضوعي •

• لما كان الحكم قد أشار الى أن ما قرره المجنى عليه عن ضبطه في الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن دولة عليا ، بتاريخ ٢١/٧/٦٥ أو عند استجوابه لا يرقى الى مرتبة الاعتراف بجريمة التخابر ، ولا يخرج في مجموعته عن اقرازه بالتكليف الصادر له من المسؤولين بالاتصال بالسفارة الأمريكية وتبليغهم بما يحصل عليه من معلومات دون ثم اشارة مما قدمه هو من معلومات الى ضابط المخابرات الأمريكية حتى يمكن تقويمها من حيث مدى مناسبتها بمركز البلاد ، وذلك على نقيض اقراره المكتابي الذي تضمن باستناده كل ما دار بينه وبين الضابط الأمريكي مطابقا في ذلك فحوى التسجيلات الصوتية التي كانت في حوزة جهاز المخابرات وتراخى تقديمها الى ما بعد تقديم هذا الاقرار لتحسينها من البطلان ، وهو ما يؤكد قاله المجنى عليه بأنه كان يدون ما يملأ عليه ، حتى أصبح هذا الاقرار لا يتفق سواء من حيث مظهره وطريقة كتابته وما حواه باطناب مع القول

بأنه كان تسجيلاً لتوبه أو التماساً لصفح ، وقد خُلبس الحكم مما أسلفه من الظروف والقرائن الى القول « إن التماس المذكور ما هو في حقيقته الا اقراراً صريحاً لا لبس فيه من المجنى عليه — المتهم في القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ جنابات أمن دولة — على نفسه باتصاله بأجنبي ومده بمعلومات اعتبرها الحكم الصادر في القضية المذكورة ضارة بالمركز السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والحربي للبلاد ، مما يعتبر نصاً على اقتراح الجريمة وليس قاصراً على واقعة التكليف والعلم دون غيرهما ، وقد وصفه الحكم المذكور بأن المجنى عليه يعترف فيه صراحة بكل ما حدث بينه وبين وهذا دليل قبيح جاء على لسانه بأنه كان يتخابر ولا يعتد في هذا المقام بما قرره المجنى عليه من أن السبب في تعذيبه كان بقصد ألا يذكر علم المسؤولين باتصالاته طالما أنه قد ثبت للمحكمة أن فكرة تحرير الاقرار لم تتبع أصلاً من المجنى عليه وإنما كانت بناء على طلب المتهم الأول « الطاعن » على أن يكون في صورة التماس الى الرئيس السابق وأن المجنى عليه لم يحرره طواعية واختيار بمطلق إرادته وإنما كان تحريره له رضوخاً منه ودفعاً لما وقع عليه من تعذيب لم يطقه ثم بأمر المتهم الأول الذي يعلم بالاثهام المسند الى المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائي مما يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع والتي تنأى عن رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سليماً مستمداً من أوراق الدعوى ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً الى النتيجة التي انتهت اليها ، وأنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحاً دالاً بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ، للأسباب السائغة التي أوردها — استخلاصاً من ظروف الدعوى وما توحى به ملاساتها قد إصاب صحيح القانون إذ دان

الطاعن بجناية الأمر بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف وهو ما لا محل معه من بعد للتحدى بأن ما اقترفه هو جنحة استعمال القسوة التى سقطت بالتقادم .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ص ٤٥٧) .

حضور محامى مع المتهم عند استجوابه بمعرفة النيابة لا ينفى حصول التعذيب .

● وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء فى المحضر رقم ١ لسنة ١٩٦٥ حصر تحقيق نيابة غرب الاسكندرية الذى طلب الدفاع عن الطاعن ضمه لما تضمنه من وقائع التعذيب والاكرهات التى تعرض لها الأشخاص الذين سئلوا فى ثكنات « مصطفى كامل » بمعرفة المباحث العسكرية قال ما نصه : « وحيث أنه وان كانت المحكمة قد أمرت بضم المحضر الادارى الخاص بواقعة شروع « محمد يحيى رضوان » فى الانتحار وما جاء فى ذلك المحضر على لسان المستجوبين بأن التحقيقات أجريت فى بادئ الأمر فى مقر المباحث العسكرية على أن التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة قد اتضح منها أن محامين حضروا فيها ساعة استجواب موكليهم بل كان منهم من صرح له بمناقشة الشاهد حتى يقول وفى حرية ولهذا تطمئن المحكمة الى التحقيقات وما ورد فيها معبرا عن الحقيقة والواقع . وقد شهد الشهود بمضمون تلك الشهادات أمام هذه المحكمة بما يطمئن الى صدق أقوالهم » . وهذا الذى ذكره الحكم لا يصلح ردا على ما دفع به الطاعن من حصول الاكرهات ، لأنه لم يبين ما اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا أم لا ، فاذا كانت الأولى ، تعين اطراح الأقاويل التى جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا له بأى وجه لأنه لا يصلح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة لحقيقة الواقع متى كانت وليدة تعذيب أو اكرهات أيا كان قدره من الضؤولة ، أما اذا كانت الثانية صح الأخذ بها . كما أن حضور محامين فى تحقيق تجريه

النيابة العامة في الشككات التي شهدت وقائع التعذيب لا ينفي أنها وقعت •

(طعن رقم ١٢٧٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠٥٦) •

حضور المحامي التحقيق الذي تجريه النيابة • وعدم ملاحظة وكيل

النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهم لا ينفي وجودها •

● الاعتراف يجب ألا يعول عليه — ولو كان صادقا — متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهمين والاصابات المقول بحصولها لأكراههم عليه ونفي قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطان الاعتراف على النحو السابق ذكره بما لا يسوغ الرد عليه ، ذلك بأن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهمين ، لا ينفي وجود اصابات بهم ، كما أن حضور محامين مع المتهمين في تحقيق تجريه النيابة العامة لا ينفي وقوع التعذيب ، وإذا ناظر القاضي الجزئي الطاعنين أثبت — حسبما سلف البيان — تعدد اصاباتهم وأنه ندب مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي لبيان سبب هذه الاصابات بيد أن قراره لم ينفذ ، فانه كان لزاما على المحكمة — قبل أن تقطع برأى في سلامة الاعتراف — أن تتولى بنفسها تحقيق ما أثاره الطاعنون في هذا الشأن وأن تبحث الصلة بين الاعتراف وبين هذه الاصابات ، أما وقد نكلت عن ذلك وعولت في ادانة الطاعنين على الدليل المستمد من اعترافهم ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال فضلا عن اخلاله بحق الدفاع • ولا يغنى عن ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتسكون عقيدة المحكمة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت المحكمة اليه •

(طعن ٧٥٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٥/١٠/١٩٨٠ س ٣١ ص ٨٩٠) •

الطعن بعدم قيام النيابة العامة باحالة المتهم المقال بأن الاعتراف

المعزو اليه وليد اكراه الى الكشف الطبى • غير سديد • عله ذلك •

● لما كانت المحكمة قد اطمأنت الى اعتراف الطاعن الأول — والمقال أن الاعتراف المعزو اليه وليد اكراه — ، فان لها أن تأخذ الطاعن الثانى به ، لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنان فى تقرير الطعن من عدم قيام النيابة العامة باحالة الطاعن الأول على الكشف الطبى فانه لا يعدو أن يكون تعيبا لتحقيق النيابة بما ارتأياه فيه من نقص دون أن يتمسكا بطلب استكمالهم ومن ثم فان هذا الوجه من الطعن يكون غير سديد •

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٠١) •

أثر وجود ضابط الشرطة فى مجلس التحقيق • مثل المتهم أمام

رجل الشرطة وخشيته منه لا يعد اكراها •

● للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه فى مراحل التحقيق الأخرى دون بيان السبب ، واذا كان البين من المفردات المضمومة أن كل ما ضمنه الطاعن مذكرة دفاعه المقدمة للمحكمة الاستئنافية فى أمر تعيب اعترافه هو ما سطره منها من قول « اعتراف المتهم بمحضر ضبط الواقعة قد أخذ عليه بالتهديد والحيلة لأنه وجد نفسه أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم فى يوم من الأيام » وكان مجرد القول بأن الاعتراف وليد التهديد والحيلة لوجود المتهم أمام رجال الشرطة الذين لم يتواجد أمامهم من قبل لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف لأن مجرد تواجده أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكمة مادام سلطان رجال الشرطة لم

يستظل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا وهو ما لم يدعيه الطاعن في كافة مراحل الدعوى .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩٠ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ س ٣٠ ص ٩٨٩) .

حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان الوظيفة ذاته لا يعد اكراها . شروط ذلك .

● من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها بغير معقب تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه وليد اكراه أو خداع أو تضليل مادامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يقدح في هذا ما أثاره الدفاع عن الطاعن في جلسة المرافعة من وجود أحد ضباط الشرطة لدى سؤال الطاعن بتحقيق النيابة ، ذلك أن من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة المتحقق ما يعيب إجراءاته ، لأن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها مادام لم يستظل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الخشية منه لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثير ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع . ولما كانت المحكمة قد استخلصت سلامة اعتراف الطاعن بتحقيق النيابة وترديده هذا الاعتراف لدى سماع أقواله أمام القاضي الجزئي فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/٦ س ٢٨ ص ٧١٣) .

● الأصل أن سلطان الوظيفة — كوظيفة رجل الشرطة — مما تسيغه على صاحبها من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستظل في الواقع بأذى ماديا كان أو معنويا الى المدلى بالأقوال أو بالاعتراف ، اذ أن الخشية ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى

ولا حكما. الا اذا أثبت أنها قد أثرت فعلا في ارادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه ، وأن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة . فاذا كان الدفاع عن الطاعن - على ما يبين من محضرى جلستى المحاكمة - جاء مقصورا على النعى على الاعتراف الصادر منه ومن المحكوم عليهما بأنه نتيجة اكراه وقع على كليهما دون اثارة واقعة حضور ضابط الشرطة للتحقيق ، وكان المحكم قد فند الدفاع المثار بأبواب سائغة فليس للطاعن أن ينبغى على المحكمة عدم ردها على دفاع لم يثر لديها .

، (طعن رقم ١٥٧٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٤٥) .

● من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، اذ أن سلطان الوظيفة في ذاته - كوظيفة رجل الشرطة - بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل في الواقع بأذى ماديا كان أو معنويا الى المدلى بأقواله أو بالاعتراف اذ الخشية في ذاتها مجردة لا تعد اكراها لا معنى ولا حكما الا اذا ثبت أنها قد أثرت فعلا في ارادة المدلى فحملته على أن يدلى بما أدلى ، فعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة .

(طعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٨/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٢٨) .

● من المقرر أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، ومجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، فان ما يثيره

الطبايعون في هذا الشأن من أن اعترافهم كان وليد إكراه لحضور الضابط في مجلس التحقيق . • سيكون غير سديد . •

(طعن ٦٤٥ لسنة ٤٥ في جلسة ١٥/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥١٣) •

• ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الاجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا لها حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات . •

(طعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٠ في جلسة ٦/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٣١١) •

اجراء التحقيق في قسم الشرطة لا يسلب المتهم ارادته .
شروط ذلك •

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الثاني بهما وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة ، وبينها اعتراف الطاعن الأول في التحقيقات حصة الحكم بما مؤداه أن الطاعن الثاني أحضر له البندقية المضبوطة وقاما سويا باخفائها وعهد اليه أمر التصرف فيها بالبيع وقد باعها فعلا للمحكوم عليه الثالث بمبلغ ٢٧ جنيها وأخذ الطاعن الثاني نصيبه في الثمن •• وعرض الحكم الى ما أثاره الطاعن الأول — عريف بفرق أمن أسوان — بجلسة المحاكمة من أن الاعتراف المنسوب صدوره اليه بالتحقيقات كان وليد إكراه وزد عليه في قوله « لا يوجد بالأوراق ما يدعم هذا الادعاء بل أنه يبين من استقراء الاعتراف وتفاصيل ما تضمنه أنه كان وليد ارادة حرة ورغبة في ترديد الوقائع تنويرا للحقيقة » ثم أضاف الحكم الى ذلك ما نصه •• « والقول من الدفاع أن التحقيق مع المتهم المذكور (الطاعن الأول) وقد تم في قسم الشرطة حيث يتواجد رؤساء المتهم يجعل المتهم مبلوب الارادة مما يهدر ما جاء على لسانه من اعتراف ، هذا القول لا تقره المحكمة اذ مكان التحقيق وتواجد رؤساء المتهم لا يؤثران بحال على حرية المتهم في الاعتراف من عدمه هذا الاعتراف

الذى تطمئن اليه المحكمة سواء بالنسبة لمن صدر عنه هذا الاعتراف أو بالنسبة للمتهمين الثانى (الطاعن الثانى) والثالث * * » وما أورده الحكم فيها تقدم سديد فى القانون ، ذلك بأن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها مادام لم يستطل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ، ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافيه * ومرجع الأمر فى ذلك لمحكمة الموضوع * .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ص ٢٠٧) * .

القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط الذى حضر التحقيق لا يعد قرين الاكراه * .

● الاعتراف فى المسائل الجنائية من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات ولها دون غيرها البحث فى صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الحيلة والاكراه ومتى تحققت أن الاعتراف سليم مما يشوبه، واطمأنت اليه كان لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها * أما مجرد القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط فانه لا يشكل دفعا ببطلان الاعتراف ولا يعد قرين الاكراه المبطل له لا معنى ولا حكما مادام سلطان الضابط لم يستطل الى المتهم بأذى ماديا كان أو معنويا * . (طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ص ١٠٥٣) * .

سلطان الوظيفة فى ذاته أو مجرد الخشية منه لا يعد اكراها مادام لم يستطل الى المتهم بالأذى * .

● لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعن الأول باقراره بوجوده فى مكان الحادث مضافا اليه ما عدده من شواهد ، منها اعتراف الطاعن الثانى باسهام الأول فى مقارفة الجريمة ، ولم

يسمى اقرار الأول اعترافا ولا هو جملة الى المعنى المستفاد من عبارته بغير مسخ ولا تحريف ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الحقيقة من جماع العناصر المطروحة عليها من غير أن تقصر استخلاصها على دليل بعينه ، وكان الحكم قد نقض عدول الطاعن بأدلة مؤدية ولم تطمئن الى ما زعمه من كتمان الحقيقة أيا ما خشية بأس المتهمين الآخرين ، أو قوله غير الحق في اقراره عليهم انصياعا لأكراه رئيسه ورضوخا لسلطاته ، وكان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستطل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، وكان مجرد الخشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكمة ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه وقع عليه اكراه بالمعنى الصحيح في القانون ، فلا على محكمة الموضوع ان هي التفتت عن دعواه وأخذته باقراره •

(طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٨٩) •

لا ينال من استجواب المتهم اجراءه في حضور مخبري المباحث
الـكـفـين بحراسته •

● الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه — لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله : « والمحكمة تطمئن الى سلامة الاعتراف الذي أدلى به المتهم — الطاعن — سواء في محضر الضبط أو بتحقيقات النيابة والى أنه صدر عن طواعيه واردة حرة دون اكراه أو ضغط وان الاصابة التي حدثت به لا علاقة لها بالاعتراف الذي أدلى به وتأخذ المحكمة في هذا الصدد بأقوال ضابط الواقعة الذي قرر بأن تلك الاصابة قد حدثت للمتهم أثناء مقاومته لاجراء الضبط

الذى تم صحيحا ووفقا للقانون » • فان المحكمة اذ تحققت ، للأسباب السائغة التى ساققتها على النحو المتقدم ، من أن اصابة الطاعن منبته الصلة تماما باعترافه الذى أدلى به فى كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، واطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، تكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب • ولو صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه قد تم فى حضرة جندى المباحث المكلفين بحراسته ، لأن مجرد حضورهم وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما •

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٠١/٢٦/١٩٧١ س ٢٩ ص ٧٢٧) •

تواجد ضابط المخابرات أثناء التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته •

ان مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته ، اذ أن سلطان الوظيفة فى ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما •

(طعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٦ ق جلسة ٣١/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٣٩٣) •

الحديث الذى يجرى تسجيله فى مكان عام - مشروع •

● لا مجال للطاعن اثاره النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم المشروعية ، طالما أن الحديث جرى فى محل مفتوح للكافة دون ثم اعتداء على الحرمات •

(طعن ٧١٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ٩/١١/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٢٧) •

تعرف طلب الشرطة على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التى يوجب القانون فيها شكلا خاصا • جواز الاستناد اليه كقرينة تعزز أدلة الثبوت •

● لما كان الحكم لم يعول بصفة أصلية على أقوال الطاعن الأول وفضلا عن ذلك فان دعوى وقوع اكراه عليه أفسد اعترافه يعوزها

البرهان ولا تعدو أن تكون مجرد دفاع ساقه بغير دليل ومن حق المحكمة عدم تصديقه ، ذلك أن المثبت من المفردات على ما سلف بيانه أن الطاعن الأول قد أدلى بأقواله التي استند الحكم اليها — فيما استند اليه — في ادانته قبل استعراف كلب الشرطة عليه ، وقد عزا الاصابات التي أثبتتها محققا الشرطة والنيابة في محضريهما الى اعتداء الأهالي عايه ، كما أنه لم يدع عند ادلائه بأقواله المتأخرة أن به اصابات أخرى ظاهرة ، أو أن أحدا من رجال الشرطة قد أحدث به اصاباته الأولى واقتصر على تعليل اعترافه بالخوف من رجال المباحث دون أن يقدم دليلا على ذلك ، وهو دفاع يخالف جوهر ما أبداه في طعنه في هذا الشأن * ومن ثم فإن مفاد ما دل عليه الحكم واستقر في يقين المحكمة من أنه لم يقدم دليل على أنه أكره على اعترافه أو أنه لم يدل للنيابة بأن اكراها وقع عليه أو أنه لا يتال من هذا الاعتراف ما ذكره من قسوة كلب الشرطة ، لا مخالفة فيه لما ثبت بالأوراق ، لأنه انما ينصرف الى ما خلاص اليه الحكم بحق من أن هذا الطاعن انما أدلى باعترافه بإرادة حرة قبل استعراف الكلب عليه والى ما يقرره منذ مراجع التحقيق الأولى من أن الأهالي هم الذين أحدثوا به تلك الاصابات والى أنه لم يذكر في تحقيق النيابة الأول أو حتى بعد ذلك في أقواله الأخيرة أن أحدا من رجال الشرطة قد أحدثوها به ، هذا فضلا عن أن ما ذكره الحكم في هذا الشأن انما يتناول واقعة فرعية لا أثر لها في منطبة والنتيجة التي انتهى اليها ولا ينال من جوهر الاستعراف واطمئنان المحكمة له لما دلت عليه ماديات الدعوى من سلامته — لما كان ذلك وكان تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا * وكانت المحكمة قد استندت الى استعراف الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها ولم تعتبر هذا الاستعراف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(طعن رقم ١٦٣٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٨٩٩) .

● استعرا ف السكلاب البوليسية لا تعدو أن يسكون قرينة يصح الاستناد اليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم .

(طعن رقم ٦٩٢ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ص ٣٩٤ ، طعن رقم ١١٧٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١١/١٨ س ٨ ص ٩٠٧) .

● من المقرر أن استعرا ف السكلاب البوليسى لا يعدوا أن يكون قرينة يصح الاستناد اليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسى على ثبوت التهمة على المتهم . وإذا كانت المحكمة قد استندت الى استعرا ف السكلاب البوليسى كقرينة تعزز بها الدليل المستمد من اعتراف أحد المتهمين ولم تعتبر هذا الاستعرا ف كدليل أساسى على ثبوت التهمة قبل متهم آخر فان استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال ، كما لا يتال من سلامة الحكم استبعاده لهذه القرينة في مجال القضاء ببراءة المتهم الثالث لما هو مقرر من أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهى حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها الى الأدلة بالنسبة لمتهم آخر .

(طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ س ٢٨ ص ٩٥١) .

... ضرورة بيان الصلة بين المضبوطات التى اشتمها السكلاب البوليسى

وبين المتهم .

● متى كان الحكم قد عول في ادانة الطاعنين على تعرف السكلاب البوليسى اذ قال : « وثبت من تجربة السكلاب البوليسى أنه تعرف على المتهمين الثلاثة بعد أن اشتم المضبوطات التى وجدت بمنزل المتهم الأول » . وكان الحكم لم يبين مدى صلة هذه المضبوطات التى وجدت بمنزل الطاعن الأول بالحدث حتى يستقيم دليله فيما انتهى اليه ، فإن الحكم يسكون مشوبا بالقصور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٦/٧ س ٢٢ ص ٤٤٨) .

● بطلان الاعتراف الناتج من وثوب الكلب البوليسى على المتهم •
على المحكمة أن رأت التعويل على الاعتراف أن تعرض للصلة بينه وبين
الاصابات الناتجة عن وثوب الكلب البوليسى وتنفى قيامها •

● من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه كدليل اثبات فى الدعوى
يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة ، فلا يصح التعويل على
الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ••
ولما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة ان هى رأت التعويل على
الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاصابات المقول
بحصولها لاكراه الطاعن عليه ونفى قيامها فى استدلال سائغ • ولما
كان الثابت أنه كان بالطاعن اصابات أشار اليها التقرير الطبى الشرعى
وقد جاءت نتيجة الكشف الطبى عليه فى ٧ يناير سنة ١٩٧٠ ، كما أنه
كانت هناك اصابات أخرى به أشار اليها بالتحقيقات نتجت عن هجوم
كلب الشرطة على الطاعن عند عرضه عليه فى ٨ يناير سنة ١٩٧٠ ، ولم
يعرض الطاعن فى شأنها على الطبيب الشرعى أو أى طبيب آخر ،
وقد كانت هذه الاصابات معاصرة لاعتراف الطاعن بما اعترف به فى
أول مرة ، وكان اعترافه اللاحق فى اليوم نفسه تاليا للاعتراف السابق
وأثر اتجاه كلب الشرطة نحوه فى عملية استعتراف أخرى « فارتاع » -
حسب تعبير المحقق بمحضر الاستعتراف المشار اليه - فاذا جاء الحكم
من بعد وكان من بين ما استند اليه فى اطراح دفاع الطاعن فى شأن
وقوع اكراه عليه أدى به الى الادلاء بما أدلى به فى تحقيقات النيابة
العامة يقول بأن الاصابات التى وجدت بالطاعن عبارة عن آثار
سحجات بوجهه من أثر المقاومة التى أبدتها المجنى عليها والتى حدثت
فى وقت معاصر للجريمة دون أن يفتن الى أن الاصابات التى أشار اليها
الطبيب الشرعى فى تقريره ليست هى الاصابات التى ورد بالتحقيقات
أنها حدثت بالطاعن عند استعتراف كلب الشرطة عليه ، فانه لا يكون
قد ألم بعناصر الدعوى المأما كافيا وأحاط بظروفها احاطة كاملة ،

وقد أدى به ذلك الى عدم العرض لمبلغ تأثير الاصابات التي نتجت عن وثوب كلب الشرطة على الطاعن - والتي علل بها ادلاءه بما أدلى - في الأقوال التي صدرت منه اثر ذلك مباشرة والصلة بينهما ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه • ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة •

(طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٥ س ٢٣ ص ١٤٥٩) •
● من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه • ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب « الكلب البوليسى » عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحت الدفع ببطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الاصابات المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما ، فان حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه • ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة •

(طعن ٩١٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/٢٥ س ١٦ ص ٧٣٩) •

● من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن كلا من الطاعنين دفع بأن اعترافه بمقارفة الحادث كان وليد اكراه اذ صدر عقب هجوم كلب الشرطة أثناء العرض مما أدى الى تمزيق ملابسه واصابة ثانيهما بجروح وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانة الطاعنين على الاعتراف الصادر منهما بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهري ويقول كلمته فيه يكون معيبا بالقصور في التسبيب .

(طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٤١ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٨٠٥) .

● لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه ، فاذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعراف الكلب البوليسى عليهما ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة . قائانه أن الاعتراف الذي يصدر من المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعريف ، سواء أجهم الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم اصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح ردا على ما دفعا به من أن اعترافهما وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر منهما سواء لدى عملية استعراف الكلب البوليسى أو في منزل العمدة ، ولا يغنى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(طعن رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩ ق جلسة ٢٢/١١/١٩٤٩) .

● الاعتراف المشوب بالاكراه لا يصح التعويل عليه كدليل اثبات في الدعوى ، فاذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن العبارات

التي فاه بها أثناء تعرف الكلب البوليسي عليه انما صدرت منه وهو
مكره لو ثوب الكلب البوليسي عليه دفعا لما خشيه من اذاه ومنع
ذلك فان المحكمة قد عدتها اقرارا منه بارتكاب الجريمة وغولت
عليها في ادانته دون أن ترد على ما دفع به وتفتنده فان حكمها يكون
مشوبا بالقصور .

(طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩ ق جلسة ١٢/٢٨/١٩٤٩) .

**الاعتراف الذي يصدر من المتهم أثر تعرف الكلب البوليسي
عليه يجب أن يكون عن طواعيه واختيار وبعبدا عن كل الاكراه .**

● متى كان الحكم قد انتهى الى أن اعترف الطاعن الثاني
خالص من كل شائبة وأنه صدر عنه طواعيه واختيارا ، ودل على ذلك
بما ينتجه وخاصة أنه لم يدفع بأنه أكره عليه في المراحل السابقة التي
مرت بها الدعوى وانما ساق الدفع به قولا مرسلا عاريا عن دليته أمام
المحكمة عند اعادة نظر الدعوى بعد نقض الحكم الأول الصادر
بالادانة ، وكان هذا الرد يشمل دعوى الاكراه على أية صورة ممكنة ،
وكانت العبارة المشار اليها في الطعن وهي أن الكلب تعرف على المتهم
المذكور وأمسك بتلابيبه فقرر المتهم أنه سيروي الحقيقة فأبعد الكلب
عنه ، ليست نصا في أن الكلب أعمل في الطاعن الثاني أنيابه ، أو
أنشئب أظافره ، أو أن ما رددته من اعتراف أمام النيابة العامة كان وليد
الاكراه أو الخوف من الكلب ولا تفيده حتما ، وكان الحكم قد
خلص — كما سبق — الى أن الاعتراف بريء مما يقدر في سلامته
وصحته وهو تقدير يستقل به قاضي الموضوع ، فلا محل لما أثاره
الطاعنان في هذا الشأن ولا وجه لما ينعاه .

(طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ م ٢٠ ص ١٣٤٤) .

**ضرورة بحث الصلة بين أدلة الاثبات وبين الاصابات المقبول
بحصولها لاكراه المتهم عليها .**

● متى كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه كان يوجد
بالطاعن اصابات أشار اليها التقرير الطبي الشرعي الذي قدمه الى

معاصرتها لوقت الضبط ، وقد أطحرت المحكمة دفاع الطاعن ببطلان اعترافه في محضر الضبط استنادا الى مجرد القول باطمئنانه اليه ولى شهادة شهود المجنى عليه دون أن تعرض للمصلة بين هذا الاعتراف وما وجد بالطاعن من اصابات فان حكمها يكون مشوبا بالقصور المبطل له . ولا يعصمه من البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى اذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو أنها فظنت الى أن هذا الدليل غير قائم .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٦/٦/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٠٠) .

● الاعتراف في المواد الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . فلها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزو اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على ما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان الاعتراف في قوله « والمحكمة تطمئن الى الاعتراف الذي أدلى به المتهم — الطاعن — سواء في محضر الضبط أو بتحقيقات النيابة والى أنه صدر عن طواعيه وارادة حرة دون اكراه أو ضغط ، وأن الاصابة التي حدثت به لا علاقة لها بالاعتراف الذي أدلى به ، وتأخذ المحكمة في هذا الصدد بأقوال ضابط الواقعة الذي قرر بأن تلك الاصابات قد حدثت بالمتهم أثناء مقاومته لاجراء الضبط الذي تم صحيحا وفقا للقانون » . فان المحكمة وقد تحققت ، للأسباب السائغة التي ساققتها على النحو المتقدم ، من أن اصابة الطاعن منبئة الصلة تماما باعترافه الذي أدلى به في كل من محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة ، واطمأنت الى أن هذا الاعتراف سليم مما يشوبه ، نكون قد مارست السلطة المخولة لها بغير معقب .

(طعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ٢٦/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٧٢٧) .

● الأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائق ان هي رأت التعويل على الدليل المستمد منه .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١١/١٢/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٢٥٠) .

● ان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، ومن ثم فانه يتعين على المحكمة وقد قدم لها الدليل من وجود اصابات بالمتهم أن تتولى هي تحقيق دفاعه من أن الاعتراف المسند اليه في التحقيقات والذي استندت اليه المحكمة في حكمها قد صدر نتيجة تعذيب من رجال البوليس بأن تبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم . فان هي نكلت عن ذلك واكتفت بقولها أن هذا الادعاء لم يقم عليه دليل مع مخالفة ذلك لما هو ثابت بالأوراق فان حكمها سيكون قاصرا متعينا نقضه . ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة . والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة وليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢/١٢/١٩٥٨ س ٩ ص ١٠١٧) .

حق المتهم في الامتناع عن الاجابة او الاستمرار فيها عند استجوابه .

● ان تحريم استجواب المتهم الوارد في المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه ، فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو باجابته اختياريا عن الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة ، كما أن له الحق اذا شاء في أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده ، فاذا لم تجد المحكمة من جانب المتهم امتناعا عن الاجابة ولم تجد من جانب الدفاع عنه اعتراضا على مناقشته فاستوضحته عن بعض نقط في الدعوى فأجاب

عنها راضيا مختارا فليس له بعد ذلك أن ينعى على المحكمة استجوابها له .
(جلسة ١٩٣٥/٥/٦ طعن ١١٠٧ سنة ٥٠ مجموعة القواعد القانونية
في خمس وعشرون عاما ص ١٠٢ قاعدة ٧٥) .

● ان القانون المصرى يخطر على القاضى استجواب المتهم الا اذا
طلب ذلك وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته اجمالا فإذا اعترف بها
واقترح هو بصحة اعترافه أخذ به ، أما اذا أنكرها فلا يجوز للقاضى
أن يستجويه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فإذا ظهر للقاضى فى
أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم
لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره اليها . ويخص له فى تقديم تلك
الايضاحات اذا أراد ، تلك هى نظرية القانون المصرى فى التحقيق مع
المتهم فى مرحلة الفصل فى أمره أمام المحكمة ، وأساسها أنه لا يجوز
أن يطلب من المتهم وهو فى موقف دفاع أن يبدى اجابات ربما أخذ
منها ما يفيد ادانته مع أن سلطة الاتهام هى المكلفة قانونا بإقامة
للدليل التفصيلى على صحة التهمة . لذلك كان للمتهم الحق فى الامتناع
عن الاجابة عن الأسئلة التى توجه اليه بلا طلب منه ، دون أن يؤول
ذلك لغير مصلحته أو أن يتخذ أساسا لأى قرينة أو أى دليل لمصلحة
الاتهام ، لأنه فى امتناعه عن الاجابة إنما يستعمل حقا خوله له القانون .
غير أنه نظرا الى أن تلك القاعدة انما وضعت لمصلحة المتهم وحده
فله أن يتنازل عنها بما يطلب نصراحة من المحكمة أن تستجوبه مباشرة
أو على الطريقة المبينة فى القانون . واما بعد اعتراضه على الاستجواب
وبالاجابة على الأسئلة التى توجهها اليه اذا رأى هو والدفاع عنه أن
من مصلحته الاجابة عليها لظهور الحقيقة على أنه لا يجوز مطلقا
أن يستحيل الاستجواب الى تحقيق مطول على الشكل الذى تجبريه
النيابة العمومية أو قاضى التحقيق ولا أن يكون الغرض منه استدراج
المتهم الى الاعتراف أو تقرير أقوال تؤيد الاتهام فإذا كان الاستجواب
حصل بموافقة الدفاع وبقبول المتهمين باجاباتهم على الأسئلة التى

وجهتها اليهم طائعين مختارين ولم يكن الغرض منه استدراجهم الى ابداء أقوال في غير مصلحتهم كما أنه لم يكن له أى تأثير في مركزهم في الدعوى، فلا عيب .

(جلسة ٢٩/٥/١٩٣٣ طعن ١٨٤٥ سنة ٣٣ مجموعة القواعد القانونية في خمس وعشرون عاماً ص ١٠٢ قاعدة ٧٣) .

● من المقرر قانوناً أن للمتهم اذا شاء أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ، ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، واذا تكلم فانما ليبيد دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبيد بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة في التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى الى محكمة الجنايات وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٢٩ طق جلسة ١٧/٥/١٩٦٠ س ١١ ص ٤٦٧) .

المبحث الثالث

تمكين المتهم من حق الدفاع

ذكرنا من قبل أن استجواب المتهم يتميز — دون غيره من إجراءات التحقيق — بأنه عمل اجرائى ذو طبيعة مزدوجة ، فهو اجراء من إجراءات التحقيق ، وهو من ناحية أخرى باجراء من إجراءات الدفاع • وباعتباره اجراء من إجراءات الدفاع يجب أن يحاط بضمانات تؤكد طبيعته كاجراء من إجراءات الدفاع • وهذه الضمانات تتمثل فى :

- ١ — احاطة المتهم بالتهمة •
- ٢ — دعوة محامى المتهم للحضور فى الجنايات •
- ٣ — السماح بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب •

أولا : احاطة المتهم بالتهمة

أحاطت المتهم بالتهمة مقتضاه توجيهها اليه وسؤاله عنها واثبات أقواله بشأنها دون مناقشة فيها أو مواجهته بالأدلة القائمة قبله ، تاركا له الحرية الكاملة فى الادلاء بما يشاء من أقوال • والحكمة من ذلك هى تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه واثبات براءته •

وقد أوجب المشرع فى المادة ١٢٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية على المحقق عند حضور المتهم لأول مرة أن يثبت فى محضره ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة وثبت أقواله فى المحضر • ولا يترتب على مخالفة هذه المادة بطلان حتمى ، انما يكفى أن يتمسك المتهم باحاطته علما بالتهمة المسندة اليه • فاذا رفض المحقق كان من حق المتهم الدفع بالبطلان الذى يخضع للقواعد العامة ، وهو بطلان نسبى يسقط بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا ، أو اذا كان للمتهم محام ولم يعترض على ذلك (م ٣٣٣ اجراءات) •

ويجب ابداء هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، كما يمكن تصحيح هذا البطلان بسؤال المتهم عن التهمة بمعرفة القاضي ولو من تلقاء نفسه حسبما أشارت اليه المادة ٣٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية وكما سبق القول عند التعرض لحضور المتهم التحقيق لأول مرة في المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الكتاب (١) .

ولما كان القبض على المتهم ينطوي ضمنا على اسناد تهمة معينة اليه فيتعين اخطار المقبوض عليه بهذه التهمة .
و ضمانا احاطة المتهم بالتهمة المسندة اليه هي ضمانة قررها الدستور والقانون .

فنصت المادة ٧١ من الدستور على أنه « يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، والا وجب الافراج حتما » .

ونصت المادة ١/١٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٣٧/١٩٧٢ (٢) على أنه « يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه » .

وبين مما تقدم أنه يجب اخطار المتهم بالتهمة قبل استجوابه لأول مرة ، وعند احضاره أمام السلطة المختصة بالحبس الاحتياطي .

(١) راجع ص ٤٣ وما بعدها .

(٢) الجريدة الرسمية عدد رقم ٣٩ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

ولكن هل ينبغي أن يحاط المتهم علما بالاتهام بشكل محدد ؟
الواقع أنه ليس من الميسور دائما تحديد التهمة وتكييفها من الناحية
القانونية على وجه الدقة منذ بدء مرحلة التحقيق ، فضلا عن احتمال
كشف ظروف جديدة تدعو الى تغيير وصفها * ولهذا يكفي احاطة
المتهم بالواقعة بشكل عام دون اشتراط ذكر وصف التهمة على وجه
التحديد ، فمثلا أنت متهم بالاشتراك في قتل فلان بلا حاجة لذكر وسيلة
الاشتراك ، بيد أنه اذا عدل وصف التهمة أثناء التحقيق فإنه يتعين
أن يخطر المتهم بالوصف الجديد للتهمة •

ثانيا : دعوى محامى المتهم للحضور فى الجنايات

نصت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « فى
غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز
للمحقق فى الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين
أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد •

وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب فى قلم كتاب
المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا
الاقرار أو الاعلان •

ولا يجوز للمحامى الكلام الا اذا أذن له القاضى ، واذا لم يأذن
له وجب اثبات ذلك فى المحضر •

ومفاد نص المادة سالفه الذكر أن المشرع تطلب ضمانه خاصة
لكل متهم فى جنائية ، هى وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب
أو المواجهة ولم يستثن من ذلك الا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب
الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع
عن نفسه • ومقتضى ذلك أن حضور المحامى واجب اجرائى أثناء
الاستجواب فى الجنايات ، وأنه وفاء بهذا الواجب يتعين دعوة المحامى
للحضور قبل الاستجواب ان وجد ، وعلى المحقق أن يثبت فى محضره
اما حضور محامى المتهم ، أو دعوته للحضور ان وجد ، أو اثبات عدم
وجود محامى للمتهم بعد سؤال المتهم عنه •

• ويكفي اثبات دعوة المحامي للحضور في محضر الاستجواب دون حاجة الى تعزيز هذا الاثبات بارفاق خطاب أو غيرها من الوسائل التي تتم بها دعوة المحامي للحضور ، ولا يجوز دحض هذا البيان الا عن طريق الطعن بالتزوير • واذا تعددت استجوابات المتهم في يوم واحد فيكفي اثبات دعوة محامي المتهم في أول محضر استجواب (١) • ولم يشترط القانون شكلا معيناً في دعوة المحامي فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة • وهذه الدعوة لا تقوم ولا يلتزم بها المحقق إذا توافر محامي للمتهم وحينئذ لا يكون على المحقق الا اثبات حضوره في محضر الاستجواب •

• ودعوة المحامي واجبة حتى لو تقررت سرية التحقيق ، إذ أن المتهم ومحاميه يعتبران شخصا واحدا فلا يجوز الفصل بينهما لأي سبب كان • وإذا رأت النيابة اتخاذ أي إجراء بطريقة سرية عن المتهم فحينئذ ليس هناك وجه لحضور محاميه • أما إذا سمح للمتهم بدخول غرفة التحقيق فإن من حقه دائما أن يكون محاميه معه •

• وإذا لم يكن للمتهم بجناية محام فللمحقق أن يبدأ في استجوابه على الفور ، فهو غير مطالب بنذب محام له ، واذا تعدد المحامون فدعوة أحدهم تكفي (٢) •

• ويكفي دعوة المحامي دون اشتراط حضوره بالقل • بشرط أن تكون هذه الدعوة في وقت مناسب تمكنه من الحضور ، وعلى المحقق ألا يقوم بالاستجواب الا بعد مضي هذا الوقت والا كانت دعوة المحامي لغوا عديم الفائدة • وهو غير ملزم بتأجيل التحقيق الى الموعد الذي يقترحه المحامي اذا رأى المحقق أن هذا التأجيل قد يضر بسير التحقيق •

• وضمن دعوة المحامي مع المتهم بجناية عند استجوابه أو مواجهته

(١) أحمد فتحي سرور ص ٣٩١ •

(٢) رؤوف عبيد ص ٣٩٥ •

مقررة لصالح المتهم فيجوز له أن يتنازل عنه صراحة ومقدما ، كما يجوز له أن يعدل عن هذا التنازل ويطلب دعوة محاميه • وإذا تم الاستجواب دون دعوة محام المتهم فيعتبر اخلافا بحق الدفاع ويترتب عليه الإبطال المتعلق بالنظام العام •

وتيسرا للمحقق للقيام بدعوة محامى المتهم ، أوجب المشرع على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان (م ١٢٤ / ٢ اجراءات) • فالالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن أو أن يكون المحامى نفسه قد تولى هذا الاقرار أو الاعلان •

شروط حضور محامى المتهم عند الاستجواب •

حضور محامى المتهم أثناء الاستجواب أو المواجهة رهين بأمور ثلاث: أولا : أن تكون الواقعة جنائية وذلك لخطورتها وأهميتها بالنسبة الى غيرها من الجرائم • أما اذا كانت الواقعة جنحة فلا تقوم ضمانته دعوة محامى المتهم للحضور • ولكن اذا وجد محامى مع المتهم فى جنحة وشاء الحضور فلا يصح منعه بطبيعة الحال •

ثانيا : أن لا تكون الجريمة فى حالة تلبس أو فى حالة من السرعة تسبب الخوف من ضياع الأدلة ، كما اذا كان الشاهد المراد مواجهته بالمتهم مشرفا على الموت أو كان التناضى بعيدا عن مقر المحكمة ، أو كانت الآثار على وشك الزوال • وحالة التلبس ذاتها من أحوال الاستعجال • والمحكمة التى أبحاث للمحقق استجواب المتهم بغير حضور المدافع فى تلك الصور هى الرغبة فى تمام الاجراءات بسرعة بغية الوصول الى الحقيقة •

وتعتبر الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة بسيطة • وتعتبر الجريمة متلبسا بها أيضا اذا اتبع المجنى عليه مرتكبها أو

تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو اذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك (م ٣٠ اجراءات) •

ثالثا : أن يكون للمتهم محام ، فقد قصر المشرع واجب المحقق على دعوة محامي المتهم للحضور ان وجد •

• دور المحامي عند حضوره استجواب المتهم •

اذا حضر محامي المتهم فلا يجوز له أن يتكلم الا اذا أذن له المحقق صراحة • فاذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر (م ١٣٤/٢ اجراءات) • فدور المحامي في التحقيق عند استجواب المتهم دور سلبي بحسب الأصل ، فليس له أن ينوب عن المتهم في الإجابة ، أو ان ينبهه الى مواضع الكلام والسكوت ، أو أن يترافع أمام المحقق ، ولكن له أن يطلب توجيه أسئلة معينة أو أن يبدى بعض الملاحظات • كما أن له الاعتراض عما يوجهه المحقق من أسئلة • واثبات هذا الاعتراض في المحضر حتى يدخل بعدئذ في تقدير الدليل المستمد من الاستجواب أو المواجهة لدى محكمة الموضوع •

واذا كان المحامي يرغب في توجيه أسئلة الى الشهود ومنعه المحقق من ذلك فيجب على المحقق اثبات هذه الأسئلة في المحضر ويرفض توجيهها الى الشهود ، حتى يكون الرفض محتويا على المحل الوارد عايه (١) • واذا سمح المحقق للمحامي بالكلام أثناء التحقيق فلا يشترط أن يوقع على المحضر اكتفاء بتوقيع كاتب الجلسة •

• وجوب حضور محام مع المتهم أمام محاكم الجنايات •

نظرا لخطورة الجناية وأهميتها بالنسبة لغيرها من الجرائم فقد تطلب القانون ضرورة حضور محام مع كل متهم بجناية تنظرها محكمة

(١) أحمد فتحي سرور ص ٣٩٢ •

الجنايات • وهذه قاعدة أساسية لا يجوز مخالفتها أو التجاوز عنها • مع مراعاة أن تعيين محام عن المتهم لا يكون وجوبيا الا في جناية تنظرها محكمة الجنايات لا في أية جنحة قد تحال اليها (١) •

وحق المتهم في الاستعانة بمحام للدفاع عنه أمام محكمة الجنايات هو حق مقرر بمقتضى الدستور والقانون • فقد نصت المادة ٢٧/٢ من دستور سنة ١٩٧١ على أنه « وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه » : ونصت المادة ١٨٨/١ قانون الاجراءات الجنائية — قبل الغائها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ — على أنه « يندب مستشار الاحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر منه باحالته الى محكمة الجنايات اذا لم يكن قد وكل من يقوم بالدفاع عنه » • • • • •
وحينما صدر القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض نصوص قانون الاجراءات الجنائية (٢) — والتي ألغى نظام مستشار الاحالة بوجبه — نصت المادة ٢١٤ على ذات المبدأ المشار اليه في المادة ١٨٨/١ قبل الغائها والسابق الإشارة اليها الا أنها أوكلت تنفيذ هذه الي النيابة العامة على النحو الذى سنشير اليه فى موضعه •

وحق المتهم فى اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة فى تعيينه • فاذا اختار المتهم محاميا فليس لمحكمة الجنايات أن تفتت على اختياره وتعين له مدافعا آخر • الا اذا كان المحامى المختار قد بدأ منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير فى الدعوى • واذا لم يحضر المحامى الموكل عن المتهم ورفضت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضوره • وندبت محاميا آخر ترافع فى الدعوى فان ذلك منها لا يعد اخلاا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبدى أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل •

(١) رؤوف عبيد ص ٥٦٣ •

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٤٤ مكرر الصادر فى ١٩٨١/١٢/٤ •

وليس هناك ما يمنع أن يتولى محام واحد الدفاع عن جميع المتهمين مادام ظروف الواقعة ومركزها لا تؤدي الى أي تعارض بين مصالحهم • وإذا ترفع أحد المحامين عن المتهم ولم يتمسك بحضور المحامي الآخر معه ثم قضى في الدعوى فلا يعد ذلك اخلافا بحق الدفاع • أما اذا ندب محام للدفاع عن المتهم بعد سماع الشهود فتبطل اجراءات المحاكمة (١) •

وعموما يجب أن تجرى جميع اجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة ، وينبغي أن يكون المحامي حاضر كل اجراءات المحاكمة من أولها حتى نهايتها • فلا بد أن يتم استجواب المحكمة للمتهم وسماع شهود الواقعة ومرافعة النيابة والمدعي بالحق المدني في وجود المحامي بشخصه أو ممثلا فيمن ينوب عنه ، فإذا لم يتحقق ذلك فإن الحكم يكون مشوبا ببطلان الاجراءات (٢) • إلا أن ذلك لا يمنع حق المحكمة في أن تجرى بعض اجراءات التحقيق في غيبة بعض مدافعي المتهم — اذا كان حاضرا معه أكثر من محام — وفي حضور البعض الآخر ، طالما المتهم أو المحامين الحاضرين لم يتمكنوا بإتمام هذا الاجراء في حضور المحامين الغائبين ، ذلك أن ما أراده القانون بالنص على أن لكل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه ، يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة • يشهد اجراءاتها ويعاونه بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه للدفاع ، ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد •

ويشترط أن يكون المحامي الذي يحضر مع المتهم أمام محاكم الجنايات من المقبولين للمراقبة أمامها ، فان لم يكن كذلك فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا فضلا عن الاخلال بحق الدفاع •

(١) نقض ١٩٥٢/٣/٤ س ٣ رقم ٢٥٤ ص ٦٨٤ •

(٢) نقض ١٩٦٤/٦/١ س ١٥ ص ٤٥٢ ، ١٩٦١/١٠/٣١ س ١٢

وإذا حضر محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات وترافع في الدعوى ودونت المرافعة في محضر الجلسة دون أن يثبت اسم المحامي المترافع فإن هذا السهو لا يؤثر في سلامة الاجراءات ، لأن المهم هو أن يكون الدفاع عن المتهم قد حصل فعلا كما يقضى به القانون • كما أن وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الحاضر مع المتهم لا أثر له مادام قد قام بواجب الدفاع •

انتداب محام للمتهم بجناية قبل المحاكمة •

بعد إلغاء نظام مستشار الاحالة بموجب القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، أوكل المشرع للنيابة العامة انتداب محام للمتهم بجناية للدفاع عنه — ان لم يكن قد وكل محاميا — • فقد نصت المادة ٢١٤/٢ ، ٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر على أنه « وترفع الدعوى في مواد الجنايات باحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه الى محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة الى المتهم بأركانها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفق به قائمة بمؤدى أقوال الشهود وأدلة الاثبات ، ويندب المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر باحالته الى محكمة الجنايات اذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه • وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره • ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ « (١) •

(١) نصت الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « فيما عدا الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفتها أو بسببها » •

فواجب تعيين محام للمتهم من قبل النيابة العامة مشروط بالآتى :-
أولا : أن تكون الواقعة جنائية • والجنائية هى الجريمة المعاقب
عليها بالعقوبات الآتية : الاعدام — الأشغال الشاقة المؤبدة — الأشغال
الشاقة المؤقتة — السجن (م ١٠ عقوبات) •

ثانيا : أن يكون قد صدر أمر من النيابة العامة بإحالتها الى محكمة
الجنائيات •

ثالثا : ألا يكون للمتهم محاميا مختارا من قبله •

ويجب على النيابة العامة أن تراعى القواعد الآتية عند ندبها للمحامى •

١ — أن يكون المحامى المنتدب من بين المحامين المقبولين للمرافعة
أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية حتى يجوز له المرافعة
أمام محاكم الجنائيات (م ٣٧٧ اجراءات) •

٢ — فى حالة تعدد المتهمين لا يجوز للنياية العامة تعيين محام واحد
لهما اذا كانت مصالحهما متعارضة • ومن أمثلة المصالح المتعارضة
أن يكون أحدهما قد نفى التهمة عن نفسه بنسبتها الى الآخر ،
أو أن يكون أحدهما قد اعترف بالجريمة ونفى فى اعترافه وجود
المتهم الآخر ، أو أن يكون كلا منهما قد اعترف على الآخر بحيث
أن الحكم بآدانة أحدهما يقتضى الحكم ببراءة الآخر ، نفى
مثل هذه الحالات وغيرها يتعين تعيين محام لكل متهم والا كان
فى ذلك اخلالا بحق الدفاع •

ويجب على المحامى المنتدب أن يؤدى واجبه عن يندب للدفاع
عنه بنفس العناية التى يبذلها اذا كان موكلا • ولا يجوز له أن يتنحى
عن مواصلة الدفاع الا بعد استئذان المحكمة التى يتولى الدفاع
أمامها ، وعليه أن يستمر فى الحضور حتى تقبل تنحيته وتعيين غيره
(م ٦٤ من قانون المحاماه) •

واجب المحامي في الدفاع وجزاء تقاعسه .

نصت المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه « فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي سواء كان منتدبا من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه ، والا حكم عليه من محكمة الجنايات بغرامة لا يتجاوز خمسين جنيها مع عدم الأخلا بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال . وللمحكمة اعفاءه من الغرامة إذا ثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو أن ينيب عنه غيره » .

ومفاد هذه المادة ومؤداها أن القانون الزم المحامي عن المتهم في جنائية أمام محكمة الجنايات بواجب الدفاع عن المتهم في الجلسة ، سواء كان المحامي معينا أو موكلا ، وله أن ينيب من يقوم بمقامة في الدفاع . وإذا تقاعس المحامي ولم يقيم بأداء واجب الدفاع عن المتهم فيجب على محكمة الجنايات الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الأخلا بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال . وللمحكمة حق اعفاء المحامي من الغرامة إذا ثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو أن ينيب عنه غيره ، وهو أمر موكول إلى سلطة تقديرها .

وواجب المحامي في الدفاع عن المتهم هو التزام عليه ولا يجوز له النكوص عن هذا الدفاع إلا إذا استشعر أنه لن يستطيع بسبب ظروف أو ملائسات الدعوى أن يؤدي واجب الدفاع بأمانة وصدق . وقد نصت على ذلك المادة ٦٣ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ إذ جاء بها « يلتزم المحامي بأن يدافع عن المصالح التي تعهد إليه بكفاية وأن يبذل في ذلك غاية جهده وعنايته — ولا يجوز له النكوص عن

الدفاع عن المتهم في دعوى جنائية الا اذا استشعر أنه لن يستطيع بسبب ظروف أو ملاحظات الدعوى أنه يؤدي واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية» .

وجدير بالذكر أن اشتراط حضور محام مع المتهم بجناية يجب أن يكون فعالا ، وهو لا يقيس الا اذا كان المحامي قادرا عن الدفاع عن المتهم . فلا يجوز تشويه هذا الضمان واعتباره مجرد مظهر شكلي خال من المضمون ، وعلى ذلك فان المحامي لا يعتبر قادرا على الدفاع اذا كانت المحكمة قد انتدبته في الجلسة ولم تتح له الوقت الكافي للإطلاع حتى ولو قبل المحامي ذلك . على أنه لا يمس قدره المحامي على الدفاع أن يطلب الزاغة بالمتهم بدلا من الحكم ببراءته (١) أو أن يكتفى بالانضمام الى زميله المحامي الذي سبقه في الدفاع عن ذات المتهم (٢) .

مع مراعاة أن المتهم في الدعوى هو الخصم الأصيل فيها أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور المحامي مع المتهم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يعن له من دفاع أو طلبات ، وعلى المحكمة أن تستمع اليه ، ولو تعارض ما يبيديه المتهم مع وجهة نظر مخاميه وعلى المحكمة أن ترد على دفاع المتهم متى كان جوهريا (٣) .

عدم وجوب حضور محام مع المتهم في الجنب والمخالفات .

اذا كان القانون قد اشترط وجوب تواجد محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات — موكلا أو منتدبا — الا أنه لم يشترط ذلك في الجنب والمخالفات ، وعليه يجوز للمتهم بجنحة أو مخالفة أن يحضر بنفسه أمام المحكمة دون الاستعانة بمحام يدافع عنه وهو أمر متروك الى تقديره الشخصي . على أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع

(١) طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٣٨ جلسة ١٩٦٨/١١/٢٥ من ٢٩ ص ١٠٠٨ .

(٢) جلسة ١٩٣٥/٤/١ مجموعة القواعد من ٣ رقم ٣٥٤ ص ٤٥٦ .

(٣) نقض ١٩٦٥/٦/١٤ من ١٦ ص ٥٧٦ .

عه في الجرح او المخالفات تعين على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته • وبناء على ذلك إذا طلب المحامي حجز القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه فيجب على المحكمة أن تجيبه إلى طلبه أو تنبهه إلى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه شفويا ، فإذا لم تفعل ذلك تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع •

وإذا حضر المحامي طالبا تأجيل نظر الدعوى للاطلاع والاستعداد فإن المحكمة ليست ملزمة بإجابته إلى طلبه طالما أن المتهم قد أعلن في الميعاد القانوني (١) • كل هذا ما لم تتبين المحكمة أنه قد طرأ على المتهم أو محاميه عذر قهري حال دون الاستعداد ، ففي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه والا كان حكمها مشويا بالاخلال بحق الدفاع (٢) • كما أنه لا يجوز للمتهم طلب التأجيل لتوكيل محام إلا إذا حال عذر قهري دون استعداده للدفاع عن نفسه (٣) أو دون حضور محاميه (٤) أو دون توكيل محام •

اتساب المحامي المتدب •

نصت المادة ٣٧٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون

(١) جلسة ١٩٥٠/١/٣٠ مجموعة الأحكام س ١ رقم ٩٥ ص ٢٩٤ ،
جلسة ١٩٥٥/٤/٢٦ س ٦ رقم ٢٦٩ ص ٩٠٣ •

(٢) جلسة ١٩٤١/١٢/١٥ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٣٣٤ ص ٥١٨ ،
فإذا منحته وقتا قصيرا لا يكفي للاستعداد فإن المحكمة تكون قد
أخلت بحق الدفاع •

(٣) جلسة ١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٥٤ ص ٨٥٨ ،
جلسة ١٩٥٤/٣/٢٣ س ٥ رقم ١٤٣ ص ٤٢٥ •

(٤) نقض ١٩٦١/٥/١٢ س ١٢ ص ٦٠٨ ، نقض ١٩٦٢/١٢/١٧
س ١٣ ص ٨٦٠ •

رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ثم بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ على أنه
« للمحامى المنتدب من قبل قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس
محكمة الجنايات أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة العامة اذا
كان المتهم فقيرا وتقدر المحكمة هذه الأتعاب فى حكمها فى الدعوى -
ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه - ويجوز للخزانة العامة
متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه أمر تقدير بأداء الأتعاب
المذكورة » .

ومفاد هذه المادة أن للمحامى المنتدب الحق فى تقدير أتعاب له
على الخزانة العامة اذا كان المتهم فقيرا وتقدر المحكمة هذه الأتعاب
فى حكمها فى الدعوى ، ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير - سواء من
المتهم أو المحامى - بأى وجه . ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة
فقر المتهم أن تستصدر أمر بأداء الأتعاب المذكورة .

أما اذا لم يكن المتهم فقيرا ولم يطلب المحامى المنتدب تقدير
أتعابه على الخزانة العامة ، فإن المتهم هو الذى يتحمل أتعاب هذا
المحامى وتلزمه المحكمة بأدائها له فى حكمها على ألا تقل عن عشرة
جنيئات فى دعاوى الجنب المستأنفة وعشرين جنيها فى دعاوى الجنايات
وخمسين جنيها فى دعاوى النقض الجنائى (م ١٨٧ / ٢ من قانون المحاماه
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣) .

حق المتهم اصطحاب محاميه فى التحقيق الابتدائى .
لقد أجاز المشرع للمتهم الاستعانة بمحام أثناء التحقيق الابتدائى،
وهو الأمر الوارد فى الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ من قانون الاجراءات
الجنائية ، حيث نصت هذه الفقرة على أنه « وللخصوم الحق دائما فى
استصحاب وكلائهم فى التحقيق » . وهو أمر جوازى للمتهم سواء
فى الجنب أو فى الجنايات (١) . وهذا الأمر هو ما تحدثت عنه الفقرة

(١) وخلافا لذلك نصت بعض التشريعات العربية (السورى واللبنانى

الثانية من المادة ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية^(١) التي نصت على أنه « وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق » .

ومهمة المحامي الحاضر مع المتهم في هذه الحالة قاصرة على مراقبة حيطة التحقيق الابتدائي وابداء ما يعين له من ادفع وطلبات أو ملاحظات على أقوال الشهود أو على أي إجراء من إجراءات التحقيق . • سواء كتابة أو شفاهة • مع مراعاة أنه لا يجوز للمحامي الكلام إلا إذا أذن له المحقق ، فإذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في الحضر (م. ١٢٤/٣ إجراءات جنائية) •

وقد سبق أن أشرنا عند التعليق على المادة ١٢٤ إجراءات بواسطة يدعوة محامي المتهم للحضور ، أن المشرع أوجب على المحقق دعوة محامي المتهم في جنائية للحضور ، إن وجد . • قبل استجوابه أو مواجهته وهي ضمان أساسية من ضمانات دفاع المتهم . • وضمانا لفاعليه بحق المتهم في الاستعانة بمحاميه أثناء التحقيق فيجوز له الاختلاء بمحاميه قبل التحقيق دون حضور أحد من رجال السلطة . • وقد أكدت ذلك المادة ١٤١ من قانون الإجراءات^(٢) فنصت على أنه « للنيابة العامة ولقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد وذلك بدون الاخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد » .

والقانوني والمغربي) على وجوب تعيين قاطم للمتهم بجناية في التحقيق الابتدائي • (محمود محمود مصطفى تطور قوانين الدول العربية ص ٩٤) •

(١) مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

والأصل أن حضور المحامي مرتبط بأسباغ صفة المتهم على وكيله ،
فهنا فقط يصبح هذا المتهم طرفا في الخصومة الجنائية ، أما قبل ذلك
أى فى مرحلة الاستدلالات فإنه يكون مجرد مشتبه فيه ولا يجوز له
وفقا للقواعد العامة الاستعانة بمحام . بل ان الأمر متروك لمنأمر
الضبط القضائى فى حدود سلطته التقديرية (١) . وقد كان قانون المحاماه
رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يعطى الحق للمحامين دون غيرهم فى الحضور عن
ذوى الشأن أمام دائرة الشرطة ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أية
صورة أو لأى سبب ، فقد نصت المادة ٨٢ من قانون المحاماه السابق رقم
٦١ لسنة ١٩٦٨ على أنه « وللمحامين دون غيرهم حق الحضور عن ذوى
الشأن أمام المحاكم والنيابات وهيئات التحكيم ودوائر الشرطة واللجان
القضائية والادارية ذات الاختصاص القضائى وجميع الجهات الأخرى
التي تباشر تحقيقا جنائيا أو اداريا أو اجتماعيا » .

ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة أو لأى سبب » . وعبارة
« ذوى الشأن » الواردة فى هذه المادة يقصد بها المتهم والمشتبه فيه
والمجنى عليه والمدعى المدنى .

وحينما صدر قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ — الذى ألغى
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ — وأن كان نص على حق المحامى فى الاطلاع
وحضور التحقيق مع موكله أمام الجهات المشار إليها وفقا لأحكام
القانون . الا أنه أغفل عبارة « ولا يجوز تعطيل هذا الحق فى أية صورة
أو لأى سبب » التي كانت واردة فى المادة ٨٢ من القانون ٦١ لسنة
١٩٦٨ وأحل محلها عبارة « ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانونى » .
مما يفتح الباب أمام تعطيل حق المحامى فى الاطلاع أو الحضور مع
موكله فى التحقيق الجنائى . فقد نصت المادة ٥٢ على أنه « وللمحامى
حق الاطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات
المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها » . ويجب على جميع المحاكم والنيابات

(١) أحمد فتحي سرور، ص ٧٣٩ .

ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من الجهات التى يمارس المحامى مهمته أمامها أن تقدم له التسهيلات التى يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانونى » •

ضمانة حضور المحامى مع المتهم غير واجبة بالنسبة لتدقيقات جنائيات أمن الدولة •

إذا كان المشرع قد أوجب على سلطة التحقيق دعوة محامى المتهم— ان وجد — للحضور قبل استجواب المتهم أو مواجهته (م ١٢٤ اجراءات) • وأقر حق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه بدون حضور أحد (م ١٤١ اجراءات) • واصطحابه فى التحقيق (م ٧٧/٣ اجراءات) وهى ضمانات أساسية فى حق المتهم فى الدفاع عن نفسه كما سبق القول ، الا أنه عاد ومنح سلطة التحقيق الحق فى عدم التقيد بهذه الضمانات عند تحقيق الجنائيات المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكرر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات • فنصت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢ (١) والخاصة بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين فى القوانين القائمة • على أنه • « لا تخل أحكام المواد ١٩١ ، ٩٥ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية بالاختصاصات المقررة للنياحة العامة فى مباشرة التحقيق طبقا للإحكام المقررة لقاضى التحقيق — ويكون للنياحة العامة فى تحقيق الجنائيات المنصوص عليها فى الأبواب ، الأول والثانى والثانى مكرر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب الاختصاصات المقررة لها ، سلطات قاضى التحقيق ولا تتقيد فى ذلك بالقيود المبينة فى المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية » •

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٨/٩/١٩٧٢ العدد ٣٩ •

والجنايات الواردة في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي الجنايات المصرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، والجنايات الواردة في الباب الثاني من الكتاب الثاني هي الجنايات المصرة بالحكومة من جهة الداخل ، والجنايات الواردة في الباب الثاني مكررا من الكتاب الثاني هي جنایات المفرقات •

وبمقتضى المادة الخامسة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر فان المحقق غير مقيد بدعوة المتهم - ان وجد - قبل استجوابه أو مواجهته ، أو بحق المتهم في الاتصال دائما بمحاميه بدون حضور أحد أو اصطحابه معه •

حرية المتهم ومحاميه في الدفاع •

من المبادئ الأساسية لحيمانه حق الدفاع للمتهم هي اعطائه كامل الحرية للدفاع عن نفسه بكافة الصور ، وابداء ما يعن له من دقوع ودفاع وطلبات مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحا (١) • وتأكيذا لهذه الضمانة فقد رفع المشرع المسؤولية الجنائية عن المتهم عما يقع منه من سب وقذف في دفاعه الشفوي أو الكتابي ، سواء كان ذلك أمام المحكمة أو سلطة التحقيق أو في محاضر الشرطة • فقد نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات على أنه « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ على ما يسنده أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم فان ذلك لا يترتب عليه الا المقاضاه المدنية أو المحاكمة التأديبية » •

ومقتضى ذلك أنه اذا تضمن دفاع المتهم أو محاميه بعض عبارات القذف أو السب المتصلة بموضوع الخصومة والتي تقتضيها ضرورات الدفاع فلا مسؤولية جنائية ، أما اذا كانت هذه العبارات خارجة عن

(١) نقض ١٠/١٠/١٩٦٩ طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق س ٢٠٠ ص ١٠١٤ •

نطاق الخصومة ولا تقتضيها ضرورات الدفاع فان المتهم أو مدافعه يخضع للمسئولية المدنية أو المحاكمة التأديبية فقط .

مع مراعاة أن الفصل من كون عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لتقدير محكمة الموضوع .

وجدير بالذكر أن القذف هو نسبة أمر إلى شخص — بطريق من طرق العلانية — يعاقب عليه أو موجب للاحتقار ، ولا عبرة بوسيلة التعبير ، فقد يكون كلاماً أو رسماً أو صورة أو إشارة بالإصبع أو إحياء بالرأس ردّاً على سؤال ولا عبرة كذلك بوسيلة العلانية . إذ لم يذكر القانون وسائلها على سبيل الحصر وإن تطلب توافرها ضرورة لكي يمكن أن تتحقق جريمة القذف .

أما المراد بالسب فهو كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدره الشخص نفسه أو يخدش سمعته لدى الغير^(١) .

والفعل المادي المكون لجريمة السب هو كالفعل المادي المكون لجريمة القذف ، تعبير تتخذ العلانية وسيلة له ، ولا تختلف الجريمتان إلا من حيث موضوع هذا التعبير ، فموضوع التعبير في جريمة القذف واقعة توجب العقاب أو الاحتقار ، أما في جريمة السب فهو ليس واقعة بل خدشاً للشرف والاعتبار ، ومعنى ذلك أن القاذف إنما ييؤح علناً بواقعه ترداداً إلى دائرة المعرفة في نفسه أي إلى تلك الدائرة النفسية المشتملة على ما يعرفه المرء من أمور أو يزعم معرفته ، أما من يرتكب جريمة السب فإنه ييؤح علناً بأمور لا يصدق عليها وصف الوقائع ولا يمكن أرجاعها إلى دائرة المعرفة وإنما إلى دائرة الشعور ، أي ليست من قبيل ما يعرفه المرء وإنما من قبيل ما يشعر به . وليس كل تعبير عن شعور عدائي سباً ، بل يجب لكي يكون هذا التعبير كذلك أن

(١) الدكتور رمسيس بهنام . القسم الخاص في قانون العقوبات .

طبعة ١٩٥٨ ص ٣٧٠ .

يتضمن بأي وجه من الوجوه — طبقاً للمادة ٣٠٦ عتوبات — خيـدش
للشرف أو الاعتبار (١) .

نومبدأ حرية المحامي في الدفاع عن موكله نص عليها قانون المحاماه
رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ اذ جاء في المادة ٤٧ منه على أنه « للمحامي أن
يسلك الطريقة التي يراها ناجحة طبقاً لأصول المهنة في الدفاع عن
موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده في مرافعته الشفوية أو في مذكراته
المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية » . كما
جاء في المادة ٦٩ من ذات القانون أنه « على المحامي أن يمتنع عن
ذكر الأمور الشخصية التي تسيىء لخصم موكله أو اتهمه بما يمس
شرفه بكرامته ، ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله » .

حق المتهم في طلب تدوين دفاعه .

من حق المتهم ومحاميه طلب اثبات دفاعه في محضر الجلسة ، دون
اشتراط أن يكون هذا الاثبات مفصلاً ، ألا أن خلو محضر الجلسة
من اثبات دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الحكم ، فإذا كان المتهم
يهمه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فعليه أن يطلب ذلك
صراحة ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض (١) .
وإذا مثل المتهم أمام المحكمة وأيذى دفاعه ثم تغيرت الهيئة
وحضر أمام الهيئة الجديدة دون أن يتفمسك بدفاع جديد فإن دفاعه
السابق يعتبر ميدي أمام الهيئة الجديدة .

والأصل في الإجراءات أنها روعيت ولا يجوز الادعاء بما يخالف
ما أثبت في محضر الجلسة أو الجيكم إلا بطريق الطعن بالتزوير .
وقد نصت على هذا المبدأ المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

(١) طعن رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣/٦/٣ من ١٤ ص ٤٨ ، طعن ١٠١١

لسنة ١٩٦٣/٢/٣٠ من ١٥ ص ٦٣ .

في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض . • فقد نصت هذه المادة على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح » ، وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله . •

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم . •

٣ - إذا وقع في الاجراءات بطلان أثر في الحكم . •

ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها الا فيما يتعاقب بحقهما المدنية . •

والأصل اعتبار أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى . • ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الاجراءات قيد أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . • فاذا ذكر في أحدهما أنها اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن بالتزوير . •

مدى جواز حضور محامى متمتع بجنسية إحدى الدول العربية مع المتهم أمام سلطة التحقيق أو المحاكم المصرية . •

نصت المادة ٢٠ من قانون المحاماه الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ (١) على أنه « يعد محامياً كل من يقيد بجداول المحامين التي ينظمها القانون ، وفيها عدا المحامين بإدارة قضايا الحكومة ، يحظر استخدام لقب محامى على غير هؤلاء » . • ونصت المادة ١٣ على أنه

(١) نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع في ٣١/٣/١٩٨٣ على أن يعمل به اعتباراً من ١/٤/١٩٨٣ . •

« يشترط فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام أن يكون ١. — متمتعاً بالجنسية المصرية » ونصت المادة ٤٢ من ذات القانون على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامى من رعايا هذه الدول المرافعة أمام المحاكم المصرية بالاشتراك مع محام مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة أمامها طبقاً لقانون بلده وذلك فيما عدا الطعون الدستورية والإدارية وبإذن من النقابة العامة وفى دعوى معينة بذاتها وبشرط المعاملة بالمثل » .

والبين من نصوص القانون سالف الذكر أن المشرع اشترط فى المحامى المشتغل بمهنة المحاماه ، وبالتالى التى يجوز له أن يباشر إجراءات التحقيق والمرافعة أمام المحاكم المصرية ، أن يكون مقيداً بجدول المحامين التى تنظمها القانون ، ولا يجوز القيد فى هذه الجداول إلا إذا كان الشخص متمتعاً بالجنسية المصرية . ومقتضى هذا أن المحامين العرب لا يجوز لهم التيد بجدول المحامين — لفقدانهم شرط الجنسية — وبالتالى لا يجوز لهم — كمبدأ عام — حضور اجراء التحقيق التى تجرى فى جمهورية مصر العربية أو المرافعة أمام محاكمها بجميع درجاتها .

الا أن المشرع سمح لهم بالاشتراك فى المرافعة أمام المحاكم المصرية بجميع درجاتها ، عدا الطعون الدستورية والإدارية ، بشروط معينة هى :—

١ — لا يجوز أن ينفرد المحامى المتمتع بجنسية إحدى الدول العربية بالرافعة أمام المحاكم المصرية ، ولكن لابد أن يشترك مع محامى مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة أمامها طبقاً لقانون بلده . بمعنى إذا كان المحامى المتمتع بجنسية إحدى الدول العربية مقيد فى بلده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية فلا يشترك فى المرافعة إلا مع محامى مصرى مقيد بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، وإذا كان المحامى العربى مقيد فى بلده

بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف ، فلا يجوز له الاشتراك في المرافعة أمام المحاكم المصرية الا مع محام مصرى مقيد بجدول المحامين المتبولين أمام محاكم الاستئناف وهكذا .

٢ - أن يحصل المحامى المتمتع بجنسية احدى الدول العربية على إذن من النقابة العامة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

٣ - أن يكون اشتراك المحامى المتمتع بجنسية احدى الدول العربية فى دعوى معينة بذاتها . ولم يحدد المشرع نوعها وعلى ذلك يجوز أن تكون هذه الدعوة جنائية أو مدنية أو أحوال شخصية فيما عدا المطعون الدستورية والادارية كما سبق الاشارة .

٤ - شرط المعاملة بالمثل . بمعنى أنه يشترط لى يشترك المحامى المتمتع بجنسية احدى الدول العربية فى المرافعة مع محامى مصرى أمام المحاكم المصرية بالشروط سالفة الذكر ، أن تكون دولته تسمح للمحامى المصرى بالمرافعة أمام محاكمها .

وجدير بالذكر أن المشرع نص فى صدر المادة ٤٢ من قانون المحاماه على عبارة « مع عدم الاخلال بأحكام الاتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية » ومقتضى ذلك أنه اذا كانت هناك اتفاقيات قضائية بين مصر وحدى الدول العربية تنص على شروط أيسر لمرافعة المحامين أمام محاكم كل منهما فان هذه الشروط الميسرة هى التى تسرى دون أحكام القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ سالفة الذكر .

ولا شك أن حرمان المحامين العرب من عضوية نقابة المحامين فى مصر - وبالتالى عدم انفرادهم بالمرافعة أمام المحاكم - سوف يؤثر على فرص عمل المحامين المصريين بالمحاماه فى البلدان العربية الشقيقة مع وجود اعداد كبيرة منهم تعمل حالياً فى هذه الدول .

وقد كان قانون المحاماه السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يسمح

للمحامين. المتمتعين بأحدى جنسية الدول العربية بحق القيد في جداول النقاية وبالتالي في مباشرة المرافعة أمام المحاكم المصرية وحضور اجراءات التحقيق. حيث كانت المادة ١/٥١ منه تنص على أن « يشترط فيمن يقيد اسمه في الجدول المحامين أن يكون (أولا) متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية احدى الدول العربية وبشرط المعاملة بالمثيل ... »

مضير المحامي المتمتع بجنسية احدى الدول العربية والذي كان مقيدا بجدول المحامين المشتغلين في ظل قانون المحاماه السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ •

تذكر أنه من قبل أن قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ كان يسمح للمحامي المتمتع بجنسية احدى الدول العربية بالقيد في جدول النقاية وبالتالي حق المرافعة أمام المحاكم المصرية وحضور اجراءات التحقيق • وحيثما ألغى القاشون المذكور وحل محله القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ منع القانون الأخير هذا القيد لاشتراطه أن يكون المحامي المقيد بجدول النقاية متمتع بالجنسية المصرية • فما هو مضير المحامي المتمتع بجنسية احدى الدول العربية والذي كان مقيدا بجدول المحامين في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ؟

لقد عدلت المادة ١٣ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ الشروط الواجب توافرها فيمن يطلب قيد اسمه في الجدول العام للمحامين ونصت في فقرتها الأخيرة على أنه « ويجب لاستمرار قيده في الجدول توافر الشروط سالفة الذكر » • ومقتضى ذلك عدم استمرار قيد أي محامي متمتع بجنسية احدى الدول العربية في جدول المحامين بعد سريان القانون الجديد رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والذي يعمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٨٣ وذلك لفقده شرط الجنسية •

ثالثا : السماح بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب

نصت المادة ١٢٥ المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٣ على أنه « يجب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضى غير ذلك •

وفى جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الحاضر معه أثناء التحقيق • والبين من نص المادة سالف الذكر أن المشرع قد كفل للمتهم ضمانه من ضمانات الدفاع قوامها تمكين محاميه من الاطلاع على التحقيق قبل اجراء الاستجواب ومن باب أولى تمكين المتهم من ذلك اذا لم يكن له محام •

تمكين محامى المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب أو المواجهة • اذا كان المشرع قد أوجب دعوة المحامى عند الاستجواب على النحو الوارد فى المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وكما سلف البيان ، فمن الطبيعى أن يسمح له بالاطلاع على الأوراق قبل اجراء الاستجواب حتى يمكن ابداء بعض ملاحظاته للمحقق • ولا شك أن فعالية حضور المحامى مع المتهم أثناء الاستجواب تتوقف على اطلاع على محضر التحقيق قبل هذا الاستجواب •

ولا يوجد تلازم بين السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق ودعوته لحضور الاستجواب قبل اجرائه • لأن هذه الدعوة غير واجبة الا فى الجنايات وحدها دون باقى الجرائم وفى غير حالتى التلبس والاستعجال (١) •

والسماح للمحامى بالاطلاع على أوراق التحقيق قبل الاستجواب أو المواجهة مقتضاه تمكينه من الاطلاع على ملف التحقيق برمته غير منقوص ، متضمنا كافة الاجراءات التى بوشرت ، ولو كانت قد تمت

(١) أحمد فتحى سرور ص ٣٩٣ •

في غيبة المتهم • واذ قام المحقق بمباشرة بعض الاجراءات بعد اطلاع المحامي على ملف التحقيق ، ثم طلب المحامي اعادة الاطلاع على المحضر فيجب السماح له بذلك ما لم تكن هناك مبررات قوية تحول دون ذلك •

وقد حدد المشرع ميعاد اطلاع المحامي على التحقيق قبل اجراء الاستجواب وهو اليوم السابق على اجرائه • الا أنه يجوز بداهة تمكين المحامي من الاطلاع قبل الاستجواب أو المواجهة بأكثر من يوم ، وللمحامي أن يتنازل عن الاطلاع الا اذا اعترض المتهم ، أو أن يتنازل عن مدة اليوم التي حددتها المادة • وانما ينبغي أن يثبت كل ذلك في المحضر ليكون حجة على السكافة •

والسماح للمحامي مقتضاه السماح له شخصيا أو لسكاتبه المرخص له بالاطلاع^(١) مع ملاحظة أن وجوب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب أو المواجهة كدعوته لحضورهما وجوبى في الجنايات دون الجنح ، وسبق اطلاع المتهم شخصيا على التحقيق لا يكفي لحرمان المحامي من هذا الحق ، لأن حق الاطلاع مقرر للمحامي ترتيبا على حقه في حضور الاستجواب ووجوب دعوته لذلك^(٢) •

وقد أجاز القانون للمحقق ألا يسمح للمحامي بالاطلاع على التحقيق ، والمحقق هو الذى يستطيع أن يقرر ما اذا كانت ظروف الدعوى والتحقيقات فيها تستدعى سلب المحامي هذا الحق أم لا • وعموما يجب استعمال هذه الرخصة في أضيق الحدود حتى لا يحرم المتهم من أهم ضمانات الدفاع الذى قرر لها القانون • بحيث تنحصر في حالة الاستعجال حين تتطلب مصلحة التحقيق سرعة استجواب المتهم • وبمجرد زوال هذه الحالة يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق وله أن يطلب اعادة استجواب المتهم • ومع هذا فليس

(١) رؤوف غبيد ص ٣٩٦ •

(٢) مأمون سلامه ص ٣٩٢ •

للمحقق أن يتمتع المحامي من الحضور مع المتهم أثناء التحقيق لأنه مطلق حقه .

وحق اطلاع المحامي على الدعاوى والأوراق القضائية مقرر أيضا في قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فقد نصت المادة ٥٢ منه على أنه « وللمحامي حق الاطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها . ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقاري وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الاطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقا لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني » .

تمكن المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل استجوابه أو مواجهته . يحق للمتهم نفسه أن يطلع على التحقيق قبل استجوابه أو مواجهته إذا لم يكن له محامي . وسبق اطلاع المتهم لا يكفي لحرمان المحامي من حقه في الاطلاع ، لأن هذا الحق مقرر له ترتيبا على حقه في حضور الاستجواب ووجوب دعوته لذلك كما سبق القول .

وحق المتهم في الاطلاع مقرر له في القانون بمقتضى المادة ٢٤١/٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية فقد نصت هذه المادة على أنه « للنيابة العامة وللمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها والوكلائهم أن يحضروا جميع اجراءات التحقيق ، ولقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في غيبتهم متى رأى ضرورة لذلك لاطهار الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيح لهم الاطلاع على التحقيق .

ومع ذلك فلقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ، ولهؤلاء الحق في الاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات » .

والبين من نص المادة سالفه الذكر أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن للمتهم ذاته — بغير وساطة محامية — حق الاطلاع على أوراق التحقيق الذي يتم في غيبته • أما ما ورد في المادة ١٢٥ إجراءات بشأن وجوب السماح للمحامى بالاطلاع على التحقيق قبل يوم الاستجواب ، فذلك بمناسبة دعوة هذا المحامى لحضور الاستجواب (م ١٢٤ إجراءات) لا لقصر حق الاطلاع على المحامى وحده دون المتهم • والتحقيق لا يتم في غيبة المتهم أو الخصوم — الا في حالتين حالة الضرورة وحالة الاستعجال ، وبمجرد انتهاء حالة الضرورة أو زواله صفة الاستعجال يتعين على المحقق أن يبيح له الاطلاع على التحقيق •

وتأكيدا لحق المتهم في الاطلاع على التحقيق نصت المادة ٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « للمتهم وللمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صورة من الأوراق أيا كان نوعها ، الا اذا كان حاصلها بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك » •

ويدق الأمر اذا كان المتهم لا يعرف بصورة كافية اللغة الرسمية التي تتم بها الاجراءات وهي اللغة العربية والتي حررت بها مدونات الملف الخاص بالتحقيق ، ولا شك أن احترام حق الدفاع يتطلب اما ترجمة كافة المحاضر والأوراق بلغة يفهمها المتهم ، أو تمكين المتهم من فهم ما جاء بها بواسطة المترجم (١) • بحيث اذا تمسك المتهم بأنه لا يعرف اللغة الانجليزية ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا الى تقارير دونت بهذه اللغة دون ترجمتها فان حكمها يكون معيبا للعيب في الاجراءات •

(١) أحمد فتحي سرور ص ٣٧١ •

وجدير بالذكر أنه اذا كان قاضي التحقيق هو الذي يباشر التحقيق فللنيابة العامة الاطلاع في أى وقت على الأوراق لتتقف على ما يجري في التحقيق ، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فيه •

حالة الضرورة والاستعجال التي يجرى التحقيق فيها في غيبة المتهم •

القاعدة العامة في القانون هي اجراء التحقيق في حضور الخصوم وقد تأكد ذاك في المواد ٣/٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية. فنصت المادة ٣/٧٧ اجراءات بشأن التحقيق الذي يجريه قاضي التحقيق على أن للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكلائهم أن يحضروا جميع اجراءات التحقيق • ونصت المادة ٨٧ اجراءات على أن يخطر الخصوم باليوم الذي يباشر فيه المحقق اجراءات التحقيق وبمكانها • ونصت المادة ٧٩ اجراءات على أنه يجب على كل من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يعين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المصكمة التي يجرى فيها التحقيق اذا لم يكن مقيما فيها ، واذا لم يفعل ذلك ، يكون اعلانه في قلم الكتاب بكل ما يلزم اعلانه به صحيحا •

واذا كانت هذه هي القاعدة العامة في اجراء التحقيق ، الا أن المشرع خرج عنها في المادة ٢٤١/٧٧ اجراءات وقرر سرية التحقيق في حالتين هي حالة الضرورة وحالة الاستعجال •

أولا : حالة الضرورة :

الأصل وكما سبق القول هو حق الخصوم في حضور التحقيق ، الا أنه لا يجوز أن يترتب على ذلك أضرار بسير التحقيق أو تعطيل مجراه • وتحقيقا للتوازن بين سلطة الدولة في العقاب وحق المتهم في الحرية سمح القانون بالخروج عن مبدأ حضور الخصوم للتحقيق اذا ترتب على ذلك مصلحة أولى بالرعاية وهي الحفاظ على حيطة التحقيق

وفاعليته • فتكون الضرورة حين يترتب على اشتراط حضور المتهم اجراءات التحقيق الاضرار بسير أو تعطيل مجراه • ومثال ذلك أن يكون مركز المتهم أو المدعى المدنى أو لشخصيته سببا في التأثير في أقوال الشهود مما يتعين معه لمصلحة التحقيق أن تسمح أقوالهم في غيبته • وقد تنضى الضرورة باجراء المعاينة في غيبة المتهم ، وذلك اذا كان المحقق في حاجة الى ارشاد المجنى عليه عن كيفية وقوع الجريمة في مكان الحادث ويخشى أن يؤدي حضور المتهم الى التأثير على المجنى عليه لما يتمتع به من سطوة ونفوذ أو لاحتمال الاعتداء عليه •

ثانيا : حالة الاستعجال :

قد يرى المحقق أن اخطار الخصوم لحضور التحقيق ثم انتظارهم من شأنه أن يؤدي الى ضياع الأدلة ، فيعتمد الى مباشرة التحقيق في غيبتهم • مثال ذلك أن يكون الشاهد الذي يزعم سؤاله مشرفا على الموت أو السفر الى الخارج ، أو أن يصل الى علم المحقق أن أسره المتهم في سبيل اخفاء أدلة الجريمة من مسكنه فيرى تفتيشه قبل حضوره لأن في انتظاره ما قد يسمح للغير باخفاء أدلة الجريمة • وقد أوردت المادة ١/٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية بشأن تفتيش المنازل بواسطة سلطة التحقيق مثالا لذلك اذ نصت على وجوب حضور المتهم أو من ينييه عنه التفتيش ان أمكن ذلك • وهذا الامكان رهين بعدم توافر الاستعجال •

واذا تمكن أحد الخصوم من حضور التحقيق رغم عدم دعوته للحضور بسبب الاستعجال ، فلا يجوز للمحقق أن يمنعه من ذلك ما لم تتوافر حالة الضرورة أيضا (١) •

ونخلص مما تقدم أن اجراء التحقيق أو جزء منه في غيبة الخصوم رهين بتوافر الاستعجال أو بضرورة السرية لاطهار الحقيقة • ويشترط

(١) أحمد فتحي سرور ص ٧٢٨ •

أن تنتهي حتماً بمجرد زوال سببها • وإلا كانت الإجراءات التتالية باطلة (١) • ويجوز أن تمتد السرية إلى نهاية التحقيق إذا ظلت أسبابها قائمة ، كما يجوز أن تكون مقصورة على بعض الإجراءات ، أو بعض الخصوم فقط طبقاً لما يدره المحقق من مصلحة التحقيق •

ولا يجوز منع محام من الحضور مع موكله بحجة السرية لأي سبب كان المنع ، لأن الخصم ومحاميه يعتبران في الدعوى شخصاً واحداً في التحقيق الابتدائي والمحاكمة • فإذا قيل بالسرية لأحدهما وجب القول بها للآخر دون أي تفرقة • فإذا قرر المحقق سرية التحقيق ، فالأصل أنه لا يجوز للمحامي حضور هذا التحقيق لأنه يخضع لما يسرى على موكله ، هذا ما لم يسمح له المحقق وحده بالحضور إذا لم تضار مصلحة التحقيق بذلك ، لأن من يملك الأكثر يملك الأقل •

وجدير بالذكر أن تقدير حالة الضرورة أمر موضوعي تقدره سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع • وأن جزاء سرية التحقيق في غير الحالتين سالفتي الذكر هو البطلان المتعلقة بالنظام العام •

ضمانة اطلاع المحامي قبل الاستجواب غير واجبة في تحقيق جنایات أمن الدولة •

إذا كان المشرع قد أوجب السماع لمحامي المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك (المادة ١٢٥ إجراءات) كما منح المتهم وموكله حق الاطلاع على التحقيق الذي يجري في غيبته بعد انتهاء حالة الضرورة التي تبيح ذلك (م ١/٧٧ ، ٢ إجراءات) ، وحق طلب صوراً من الأوراق أيًا كان نوعها أثناء التحقيق وعلى نفقتهم (م ٨٤ إجراءات) وهي ضمانة أساسية من ضمانات الدفاع على النحو السابق بيانه • إلا أنه عاد ومنع سلطة التحقيق عدم التقيد بهذه الضمانة عند تحقيق الجنایات

(٢) نقض ١٩٣٦/١٢/٧ القواعد القانونية ج ٤ رقم ١٨ ص ٢٠٤

المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات • فنصت المادة الخامسة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ والخاص بتعديل بعض النصوص المتعلقة بضمان حريات المواطنين في القوانين القائمة (١) على أنه « لا تخل أحكام المواد ٩١ ، ٩٥ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية باختصاصات المقررة للنيابة العامة في مباشرة التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق » .

• فيكون للنيابة العامة في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب : الأول والثاني والثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بجانب الاختصاصات المقررة لها سلطات قاضي التحقيق ولا تتقيد في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٧ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية » .

• والجنايات الواردة في الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي : الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، والجنايات الواردة في الباب الثاني من الكتاب الثاني هي الجنايات المضرة بالحكومة من جهة الداخل ، والجنايات الواردة في الباب الثاني مكرر من الكتاب الثاني هي جنائيات المفرقة •

• وبمقتضى المادة الخامسة من القانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر فإن المحقق غير مقيد بالسماح لمحامى المتهم بالإطلاع على التحقيق قبل استجواب المتهم أو مواجهته ، كما أنه غير مقيد بتمكين المتهم أو وكيله من الإطلاع على التحقيق الذى يجرى في غيبته بعد انتهاء حالة الضرورة التى تبيح ذلك ، أو بالاستجابة الى طلب المتهم بالحصول على صورة من الأوراق أثناء التحقيق وعلى نفقته الخاصة •

(١) الجريدة الرسمية في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ العدد ٣٩ •

تطبيقات قضائية

سؤال المتهم عن تهمته • واجب أمام محكمة أول درجة فحسب ، وهو إجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطلان •

● من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال ، وهو — بعد — من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها •

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٣/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ٦١) •

● من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال • كما أن ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من الإجراءات التنظيمية التي لا يترتب البطلان على اغفالها •

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ٧/١١/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٩٢١) •

اغفال سؤال المتهم عن اسمه وسنه وصناعته والتهمة المسندة اليه لا يترتب عليه البطلان •

من المقرر أن ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية هو من قبيل تنظيم سير الإجراءات بالجلسة • اغفال سؤال المتهم عن اسمه وتهمته وصناعته ومحل مولده وإقامته والتهمة المسندة اليه لا يترتب عليه البطلان •

(طعن ٦٩٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٧٦٢) •

توجيه التهمة الى المتهم • اجراء سابق على المحاكمة •

لما كان ما يثيره الطاعن الأول من تغييب لتحقيق النيابة بدعوى أنها لم توجه اليه تهمة القتل وإنما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة • وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن ١٥٢١ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ض: ٢٤) •

الالتزام بدعوة محامي المتهم بجناية — ان وجد — لحضور الاستجواب أو المواجهة مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه طبقاً للمادة ١٢٤ اجراءات •

• لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد • وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان » • وكان مفاد هذا النص أن المشرع استثن ضمانه خاصة لكل متهم في جناية هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة ، الا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهو التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن • لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات النسخ المطعون فيه — بما لا يجنده الطاعنان — أن الطاعن الأول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحاً في القانون ويكون النعى على المحكم في هذا الخصوص غير قويم ، ولا يغير من هذا

النظر ما يثيره الطاعن المذكور من اغفال المحقق دعوة محاميه الذى حضر معه فى مرحلة سابقة • ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم قد رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فان نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا فى رسم الطريق الذى يتعين على المتهم أن يساكنه فى اعلان اسم محاميه ان شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص ، وهو الاجراء الذى لم يقيم به الطاعن على ما تقدم ذكره •

(طعن رقم ٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٣/٥ س ٢٤ ص ٣٠٢) •

● ان مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم بجنائية ، هى بوجوب دعوة محاميه ان وجد ، لحضور الاستجواب أو المواجهة ، فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، ولتتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة ، يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير فى قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان • واذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يعلن اسم محاميه ، فان الدفع ببطلان استجوابه غير مقبول ، ويكفى فى الرد عليه قول الحكم بأنه ليس فيما اتخذته النيابة العامة من اجراءات فى الدعوى ما يشكل بطلان مما يشير اليه المتهم ، لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان •

(طعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٧) •

وجوب دعوة محامى المتهم فى جنالية لحضور الاستجواب أو المواجهة •

نظامه • ليس للدعوة شكلا خاصا •

● لما كانت المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه فى غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق فى الجنائيات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من المتهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد ،

وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان» .
وكان مفاد هذا النص أن المشرع تطلب ضمانه خاصة لكل متهم في جنائية هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة القلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة وذلك تطمينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة الهامة يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاقرار أو الاعلان ، ولم يتطلب القانون لهذه الدعوى شكلا معيناً فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد رجال السلطة العامة . لما كان ذلك وكان الثابت من التحقيق أن الطاعن الرابع قد وكل محاميا عنه هو الأستاذ محمد النمر للحضور معه الا أن المحقق استجوبه وواجهه بغيره من المتهمين في الاعتراف الذى أدلى به فى الاستجواب ، قبل دعوة محاميه للحضور ودون أن يتنازل هذا المتهم عن هذه الدعوة صراحة ، واذا ما كان الدفع ببطلان استجواب الطاعن الرابع وبالتالي بطلان اعترافه المستمد منه در دفع جوهرى لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التى كفلها القانون صيانة لحقوق المتهم فى جنائية مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده ، واذا أغفلت المحكمة ذلك - على ما يبين من مدونات حكمها - فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبب المستوجب النقض .
(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ص ٨٩١) .

دعوة المحامى لاجراء المعاينة لمكان الحادث . غير لازم .

لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه فى الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء معاينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم فى الحالات وبالشروط المبينة بها .

(طعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ص ٣٦٢) .

جواز استجواب المتهم أو مواجهته بغير دعوة محاميه في حالات

التلبس والسرعة • تقدير ذلك للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع •

● لما كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن سئل في تحقيق النيابة عندما أمكن استجوابه بالمستشفى في ١٩ من مارس سنة ١٩٧٤ — اليوم التالي للحادث — عما إذا كان لديه محام للدفاع عنه فأجاب بالنفي ، ثم أعيد سؤاله بالمستشفى في ٢٠ من مارس سنة ١٩٧٤ ولم يحضر معه محام لأول مرة إلا عند النظر في مد حبسه احتياطيا في ٢١ من مارس سنة ١٩٧٤ ، ثم تم استجوابه في اليوم التالي مباشرة بمسكن المجنى عليها وقد عرض الحكم لدفع المدافع عنه بطلان هذا الاستجواب بقوله « أن الدفع ببطلان الاستجواب وما ترتب عليه من اعتراف للمتهم — الطاعن — لعدم دعوة محاميه للحضور قبل الاستجواب وفقا لنص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، هو دفع لا يصادف محله من القانون والواقع إذ الثابت أن المحقق قدم اليه في يوم الجمعة ٢٢/٣/١٩٧٤ — وهو يوم عطلة رسمية — محضر تحريات تضمن اعترافا للمتهم ، وقد ردد الأخير هذا الاعتراف للمحقق عندما واجهه به واصطحبه لاجراء المعاينة بارشاده ، ومن ثم فقد كان الأمر يحتم المسارعة باستجواب هذا المتهم المعترف لتلقى اعترافه ، وذلك خوفا من ضياع الأدلة خاصة ومع ما قد يسفر عنه هذا الاستجواب من وجوب اتخاذ اجراءات عاجلة يقتضيها صالح التحقيق ، وهو ما يجوز للمحقق دون دعوة محاميه للحضور وفقا لصريح نص المادة ١٢٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية التي يستند اليها الدفاع » فان هذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون وسائغ في الرد على دفع الطاعن، ذلك بأن المادة ١٢٤ — التي أحالت اليها المادة ١٩٩ — من قانون الاجراءات الجنائية إذ نصت على عدم جواز استجواب المتهم أو مواجهته — في الجنائيات — الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد ، قد استثنت من ذلك حالات التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع

الأدلة ، واذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع فما دامت هي قد أقبرت عليه للأسباب السائغة التي أوردتها — على النحو المتقدم — ودلت بها على توافر الخوف من ضياع الأدلة فلا يجوز للطاعن — من بعد — مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه ، هذا فضلا عن أنه لم يزعم أن اسم محاميه كان قد أعلن بالطريق الذي رسمته المادة ١٣١٤ سالفه الذكر — سواء بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن — وهو مناط الاستفادة من حكمها •

(طعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٥/٢/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٢٠١) •

اجراءات المحاكمة في الجنايات • وجوب اتخاذها في مواجهة

المتهم ومحاميه •

● من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة •

(طعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٠/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٨٥) •

● وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات •

بشرط أن يكون من المقبولين للمرافعة أمامها والا يعد اخلافا بحق الدفاع •

● وحيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة حيازة مخدر بقصد التعاطي قد شابه الاخلال بحق الدفاع ،

ذلك بأن المحامي الذي حضر معه أمام محكمة الجنايات وتولى الدفاع عنه غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية وقدم اثباتا لطعنه

شهادة بذلك من نقابة المحامين • وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة

الجنايات الأستاذ المحامي وهو الذي شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه • ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم

بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه • وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تقضي بأن المحامين المقبولين للمرافعة

أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين • أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٥ من يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا منطقية على اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى •

(طعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣ س ٢٣ ص ٧٩٣) •

شرط قبول محامى متمتع بجنسية احدى الدول العربية للمرافعة أمام محكمة الجنايات •

● متى كانت المادة ٥٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المحاماه تنص على أنه « يشترط فيمن يمارس المحاماه أن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين • ولا يجوز للمحاكم والدوائر الرسمية قبول وكالة المحامى ما لم يكن اسمه مقيدا فى هذا الجدول » • ونصت المادة ٥٢ منه على أنه « يشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول المحامين أن يكون (أولا) متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو جنسية احدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل » • ونصت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « المحامون المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات » وكان الثابت من افادة نقابة المحامين المرفقة بمذكرة النيابة العامة فى الطعن أن الأستاذ المحامى الأردنى الجنسية غير مقيد بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية ، لما كان ذلك ، فانه وان كان من المقرر أن المتهم حر فى اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق المحكمة فى تعيين المدافع عنه ، الا أنه وقد أجلت المحكمة نظر الدعوى ليوكل

الطاعن محاميا للدفاع عنه وجاء في الجلسة التالية وطلب التأجيل لحضور محاميه الأردني الجنسية الذي ما كان من حقه أن يمثل للدفاع عنه لعدم قيده بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية ، وهي حقيقة واقعة لا يمارى فيها الطاعن ، فلا خير على المحكمة اذ هي التفتت عن طلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى ومضيها في نظريا مكتفية بأداء المحامى المنتدب للدفاع عنه لمهمته بالترافع في الدعوى • بما يكون معه الطاعن قد استوفى حقه في الدفاع أمام المحكمة ، وبما لا يتوافر به الاخلال بحق الدفاع المبطل لاجراءات المحاكمة ، وبحسب الحكم ما أثبت بمحضر جلسة المحاكمة دون أن يكون في حاجة الى بيان العلة في عدم اجابة المحكمة الطاعن لطلبه ، ويكون النعى على الحكم في هذا المقام في غير محله •

(طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢١/٥ س ٢٤ ص ١٣٠) •

حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات واجب قانونى •

حق المتهم في التمسك بحضور محاميه الموكل الذى لم يحضر •

● **يوجب القانون أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في اختيار محاميه ، وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فاذا اختار المتهم محاميا ، فليس للقاضى أن يفتات على اختياره، ويعين له مدافعا آخر ، الا اذا كان المحامى المختار قد بدأ منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى • ولما كان الظاهر من الأوراق أن المحامى الموكل من قبل الطاعن أرسل الى المحكمة برقية يعتذر فيها عن حضور الجلسة الأولى المحددة للمحاكمة لانشغاله بالمرافعة أمام محكمة أخرى ويستأجل نظر الدعوى ، كما حضر عنه محام آخر أبدى عذر زميله الموكل في تخلفه ، وأن المتهم اذ سئل عن التهمة أنكرها وأخبر المحكمة أن بيانات الطوابع المتهم باختلاسها مع محاميه الموكل مما يدل على تمسكه بضرورة حضوره اعتبارا**

بأن المستندات التي تشهد لبراءته لدى محاميه المذكور ، فان ندب المحكمة من قبلها محاميا آخر ، وتكليفه المرافعة عنه في الجلسة ذاتها يبطل اجراءات المحاكمة لابتنائها على الاخلال بحق الطاعن في الدفاع ، ويكون الحكم باطلا متعيينا النقض .

(طعن رقم ١٦١٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٦/١٠/٢ س ١٨ ص ٩٢٦ ، طعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢ س ٢٣ ص ٧٩٣) .

حق المتهم في اختيار محاميه • طلب المتهم التأجيل لحضور محاميه والتفات المحكمة عن هذا الطلب دون مسوغ • اخلال بحق الدفاع •

● أنه وان كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فاذا ما عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع عنه ، فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مراغمته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى ، فاذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون أي مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع ، ولما كانت المحكمة قد عرضت في حكمها المطعون فيه لطلب الطاعن تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل ورفضته ، وقررت في حدود حقها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن تخلف المحامي الموكل لم يكن لعذر قهري لا سيما وأن العذر الذي أبدى للتأجيل ، كان عاريا من دليل ، وكان المحامي الذي ندبته المحكمة قد باشر المهمة التي سبق أن وكلت اليه منذ الجلسة السابقة على الجلسة الأخيرة وتحقق الدفاع عن الطاعن على الوجه الذي يتطلبه القانون ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٧٢٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/١١ س ٢١٤ ص ٩٣٨) .

● من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار محاميه الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل ، واذ كان ما تقدم ، وكان يبين أن الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة في مدنية النزاع ، غير أن المحكمة المتفتت عن هذين الطلبين ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطالب بتأييد الحكم المستأنف مكثفية بقبول المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى • فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم •
(طعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣٠ س ٢٦ ص ٢٩٧) •

● من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، واذ كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأصر هو والمحامي الحاضر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه • غير أن المحكمة المتفتت عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفية بمثل المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والاحالة وذلك بالنسبة لهذا الطاعن وللطاعنين الآخرين نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة •

(طعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ص ٧٨٣) •

**ندب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم • عدم افصاح الأخير عن
توكيل محاميا آخر وسكوته عن طلب التأجيل لحين حضوره • لا اخلال
بحق الدفاع •**

● لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٦٤/٦/٦ ولم يحضر معه محام موكل فندبت المحكمة الأستاذ للدفاع عنه دون أن يعترض الطاعن أو يشير الى أنه وكل محاميا للدفاع عنه كما لم يدفع الطاعن أو محاميه المنتدب ببطلان ورقة التكليف بالحضور بل اكتفى الدفاع بعد سماع الشاهد الحاضر باثبات تنازله عن سماع الشاهد الغائب • وطلب ارجاء مرافعته حتى يستكمل استعداداه فأجابته المحكمة الى طلبه وأجأت نظر الدعوى لليوم التالي الذي ترافع فيه الدفاع • لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، الا أنه وقد ثبت من الأوراق أن الطاعن لم يذكر للمحكمة - حين ندبت محاميا عنه - أنه وكل محاميا آخر للدفاع عنه ولم يطلب منها تأجيل الدعوى لحين حضوره ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة بأنها - اذ ندبت محاميا عنه - قد أخلت بحقه في الدفاع •

(طعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ص ٦٧١) •

● المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع • الا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر للمحكمة حين ندبت محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر الدعوى لحين حضوره فإن المحامي الذي ندبته المحكمة يكون حرا في أداء مهمته •

(طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٢ س ٧ ص ٩٧٦) •

توكيل المتهم محامين للدفاع عنه • حضور أحدهما واستجباله
الدعوى لحضور زميله • التفات المحكمة عن هذا الطلب دون بيان
العلة • اخلال بحق الدفاع •

● انه وإن كان من المقرر أنه لا يلزم في القانون أن يحضر مع
المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد الا أنه متى
كان الثابت أن الطاعنين قد وكلوا اثنين من المحامين للدفاع عنهم
وأشاروا في مذكرة أسباب طعنهم الى أن المحامين الموكلين اتفقا على
المشاركة في ابداء الدفاع وتقسيمه بينهما وكان يبين من الاطلاع على
محضر جلسة المحاكمة أن أحدهما حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل
نظر الدعوى لحضور زميله الذي حال عذر قهرى دون حضوره هو
وفاة عمه في اليوم السابق ، وأصر في ختام مرافعته على هذا الطلب •
الا أن المحكمة التفتت عنه ومضت في نظر الدعوى وحكمت على
الطاعنين بالعقوبة مكثفة بمثل المحامي الحاضر دون أن يفصح في
حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابة الطلب وأن تشير الى اقتناعها
بأن الغرض من طلب التأجيل لم يكن الا عرقلة سير الدعوى • فان
ذلك منها يعد اخلالا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة بما يوجب
نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن •
(طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٠/٣٠ س ٢٥ ص ٦٩١) •

توكيل المتهم محامين • حضور أحدهما ومرافعته عن نفسه وعند
زميله الغائب • لا اخلال بحق الدفاع مادام المتهم لم يعترض على ذلك •
● اذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات بناء على طلب الدفاع
عن المتهم وفي الجلسة الأخيرة طلب أحد المحامين الحاضرين معه نظر
الدعوى • وتراجع هو ومحام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر
ولم يبد من المتهم ولا من المحامين اللذين دافعا عنه ما يعتبر أن هناك
ضرورة لسماع المحامي الذي لم يحضر ، فلا يجوز للمتهم أن ينعى على

المحكمة أنها فوتت عليه حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من اختاره ووثق به من المحامين .

(جلسة ١٤/٥/١٩٤٥ طعن رقم ١٠٣٠ سنة ١٥ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ٣٩ ص ٦٥٤) .

انضمام محام الى زميله في مرافعته يتحقق به وجه الدفاع .

إذا اكتفى المحامي بأنه انضم الى زميله ظنا منه أن المحكمة اقتنعت ببراءة موكلهما ثم حكمت المحكمة على الموكل بالعقوبة ، فليس لهذا المحامي أن يتضرر فيما بعد من عدم استبقاء الدفاع عن المتهم .

(جلسة ١/٤/١٩٣٥ طعن رقم ٨٦٢ سنة ٥ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة ٢٣ ص ٦٥٢) .

عدم مرافعة المحامي في الجلسة الأخيرة وإحالة دفاعه على ما أبداه في جلسة سابقة . لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أجلتها الى جلسة أخرى لسماع الشهود ، وفي هذه الجلسة لم يترافع المحامي بل أحال على ما أبداه في الجلسة السابقة فلا يصح القول بأن المتهم لم يستوفى دفاعه ، إذ أن تلك الإحالة معناها أن المحامي لم يبر جديدا يضيفه الى الدفاع السابق إبداءه .

(جلسة ٥/١١/١٩٤٥ طعن رقم ١٣٥٤ سنة ١٥ ق . مجموعة القواعد . قاعدة رقم ١٠٩ ص ٦٦٥) .

كف المحامي عن المرافعة من تلقاء نفسه بناء على ما فهمه من إشارة مبهمة من المحكمة . لا يحتاج به في الإخلال بحق الدفاع .

لا يصح أن يستنتج إخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي استغرقه نظر الدعوى ، كما لا يصح أن يدعى المتهم الإخلال بحقه في الدفاع بمقولة أن المدافع عنه إنما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براءته استنتاجا من إشارة بدت من المحكمة ، مادامت

المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فان مجرد اشارة
مبهمة باليد لا يصح الاعتداد بها واتخاذها سببا لعدم اتمام المرافعة
ان لم تكن تحت .

(جلسة ٢٠/١/١٩٤٨ • قاعدة رقم ٢١٣٧ سنة ١٧ق • مجموعة
القواعد • قاعدة ١٢٥ ص ٦٦٦) •

حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات • المحكمة منه •
هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه •

● المحكمة من حضور محام مع المتهم أمام محكمة الجنايات
هو تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه ، ولما كان الثابت
من محاضر الجلسات أن اجراءات التحقيق أو المرافعة قد تمت في حضور
محام أو أكثر مع المتهم (الطاعن) وتراجع عنه • أما الجلسات التي
حضرها المتهم وحده فقد اقتصر الأمر فيها على التأجيل فحسب — فانه
لا محل لما يثيره من بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع •
ولا يقدح في ذلك أن يكون الثابت من محضر الجلسة الأخيرة ،
أن الحاضر مع المدعين بالحق المدني قد أبدى دفاعه وطلباته بعد مرافعة
الدفاع عن المتهم طالما أن هذا الأخير لا يدعى أن المحكمة قد منعت
من المرافعة وسكوته عن التعقيب على طلبات المدعين ومرافعتيهما يتضمن
أنه لم يجد فيها ما يستأهل الرد عليها اذاء ما أبداه من دفاع سابق
أثبت بمحاضر الجلسات السابقة أيضا • كما أنه لا يقبل منه القول
بأن المحامي الذي حضر معه الجلسة الأخيرة لم يكن ملما بالدعوى
لأن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره
حسبما يوحى اليه ضميره واجتهاده •

(طعن رقم ١١ لسنة ٣٤ق جلسة ٣٠/٣/١٩٦٤ س ١٥ ص ٢٢١) •

**وجوب حضور محام المتهم جميع اجراءات المحاكمة من أولها
الى نهايتها حتى يكون ملما بما تجريه المحكمة من تحقيق •**

● من المقرر أن الشارع وقد أوجب حضور محام عن كل متهم
بجناية أحيلت الى محكمة الجنايات ، كي يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد

دفاع شكلى تقديرا منه بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، فان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من بدايتها الى نهايتها ، حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من اجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم تعين أن يتم سماع الشهود ومرافعة اننيابه العامه وبافى الخصوم فى وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يقوم مقامه ، وهو ما لم يتحقق فى الدعوى المناثلة ، لما كان ذلك فان المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع بما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه •

(طعن رقم ١٤٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/٤ س ٢٧ ص ١٧) •

• لما كان الشارع قد أوجب حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحيلت لنظرها على محكمة الجنائيات حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره • وكان هذا الغرض لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها الى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من اجراءات طوال المحاكمة ، بما يتعين معه سماع جميع الشهود فى وجوده لشخصه أو ممثلا بمن ينوب عنه قانونا ، وهو ما لم يتحقق فى هذا الدعوى ، ولا يتدح فى هذا النظر أن يكون كلا من الطاعنين الثانى والثالث قد استوفى دفاعه ونزل عن مناقشة الشاهد طالما أن المحكمة قد استجابت الى المدافع عن الطاعن الأول وقدرت لزوم سماع ذلك الشاهد استجلاء لوجه الحق فى الدعوى وتم ذلك فى غيبة المدافع عن الطاعن الثالث بعد أن نصبت المدافع عن الطاعن الثانى للدفاع عن كلا الطاعنين •

لما كان ذلك وكان لحكم المطعون قد حصل أقوال الشاهد سالف البيان فيما محصله أنه علم من تحرياته أن المتهم (الطاعن الأول) هو الذى اقترف الحادث بتحريض من المتهم (الطاعن الثالث) وأن الذى أرشده اليه هو المتهم (الطاعن الثانى) وأنه عندما واجه الأخير

بهذه التحريات اعترف له بأن المتهم الثالث طلب منه أن يدلّه على شخص غريب عن الجهة ليقتل المجنى عليه فتوجه الى الاسكندرية وأحضر المتهم الأول فاتفق معه الطاعن الثالث على قتل المجنى عليه نظير خمسين جنيهاً . كما حصل الحكم أقوال الطاعن الثاني فيما لا يخرج عن أقوال الشاهد وفي أنه بعد أن أحضر المتهم الأول ذهب معه الى الطاعن الثالث حيث صحباه الى الطريق الزراعى الذى تعود المجنى عليه المرور فيه وعابنوه واختاروا المكان الذى ترتكب فيه الجريمة ثم اتفقوا على خطوات تنفيذها كما وقعت . لما كان ذلك وكان اعتراف الطاعن الثاني من بين الأدلة التى استند اليها الحكم فى ادانة الطاعن الثالث . وكان مؤدى ما حصله الحكم من هذا الاعتراف أنه اعتبر مؤثراً شأه ائبات ضد الطاعن الثالث مما يستلزم حضور محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما حتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة فى مناقشة الشهود والدفاع فى نطاق مصلحته دون غيرها . لما كان ما تقدم ، فان المحكمة اذ سمحت لمحامي الطاعن الثاني بالحضور عن الطاعن الثالث أثناء مناقشة شأه الاثبات الأخير فى الدعوى مع قيام هذا التعارض بما لا يكفل له حرية مناقشته أو التعقيب على شهادته فى نطاق مصلحة كل من المتهمين فانها قد أخلّت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله .

(طعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/٦/١ س ١٥ ص ٤٥٢) .

● أوجب الشارع حضور مدافع عن كل متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات ، ولا يتحقق هذا الغرض الا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات محاكمة المتهم من أولها حتى نهايتها ، فلا بد أن يتم مناع الشهود وطلبات النيابة فى وجوده بشخصه أو ممثلاً بمن ينوب عنه ، واذا لم يتحقق ذلك فى الدعوى فان الحكم يكون معيباً ببطالان الاجراءات مما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٠/٣١ س ١٢ ص ٨٧٧ ،

طعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٣/١ س ١١ ص ٢١٨) .

● ان الغرض من ايجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن أن يتحقق على الوجه الأكمل الا اذا كان المدافع متتبعا اجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها الى آخرها ، مما يجب معه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة اما بنفسه واما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع • فاذا كان المحامي المنتدب عن المتهم لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصورا على ابداء أوجه المرافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضره محام آخر هو المحامي الأصل ولم يعد سماعهم في حضرته ، فان الحكم الصادر على المتهم يكون مقاما على اجراءات منطقية على الاخلال بحق الدفاع •

(جلسة ٢١/٥/١٩٤٦ طعن رقم ٩٧٤ سنة ١٦ ق • مجموعة الاحكام •

قاعدة ٣١ ص ٦٥٣) •

● اذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت الى دفاع المتهمين أعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامي المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأول من مبدئة و تراخا في الدعوى على أساسه فانها تكون قد أخلت بحق المتهمين في الدفاع اذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذي أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المدافع ملما بما تجريه المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها • واذن فانه ما كان للمحكمة أن تكتفي عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامين الأصليين دون أن تبين ما اذا كان هذان المحاميان قد أخطروا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل اطلع هذا المحامي على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين أو لم يطلع وذلك يعيب حكمها لاخلال بحق المتهمين في الدفاع •

(جلسة ٢٣/٤/١٩٥١ طعن رقم ٩٣ سنة ٢١ ق • مجموعة الأحكام •

قاعدة رقم ٥٢ ص ٦٥٦) •

● إذا كان المحامي الذي ندبته محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتتبع إجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود اذ كان ندبه بعد ذلك ، فان إجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بأن الغرض من ايجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا اذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها الى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة اما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

(جلسة ٤/٢١/١٩٥٢ طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٢ ق • مجموعة الأحكام .
قاعدة رقم ٥٣ ص ٦٥٦) •

مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين عن المتهم .
لا ينال من سلامة الحكم • تأصيل ذلك •

لا ينال من سلامة الحكم مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فى غيبة بعض المحامين عن الطاعنين ، ذلك بأن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له مدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ، ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد ، ولما كان الثابت أن المحامين الموكلين عن الطاعنين قد حضروا إجراءات المحاكمة وأبدى كل منهم دفاعه ، ولما أن قررت المحكمة بعد انتهاء المرافعات مناقشة الطبيب الشرعى فى بعض نقاط الدعوى ، حضر أحدهم ولم يتمسك هو أو أى من الطاعنين بضرورة حضور باقى المحامين ، بل أن المحامى الذى حضر المناقشة عقب عليها بأنه بعد ما تقدم من بيان أوجه الدفاع يرى أن الاتهام فى غير محله وصمم على الطلبات ، فان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة •

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ص ٦٣١) •

الحكمة من حضور محام مع المتهم في محكمة الجنايات لا تتحقق اذا ثبت أنه لم يترافع عنه أو يقدم له معاونة ايجابية • بطلان اجراءات المحاكمة •

● ان من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون ، أن تكون الاستعانة بالمحامى الزامية لكل متهم بجناية أحييت على محكمة الجنايات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا ، لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه دفاع ••••• لما كان ما تقدم وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ممثل النيابة العامة ترافع وشرح ظروف الدعوى ، على حين لم يثبت أن الحاضر مع المتهم ترافع عنه أو قدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى ادانة المتهم ، فان حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته وتعطلت حكمه تقريره ، ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطلة •

(طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٢ ص ٢٢٥) •

ضمانة الدفاع عن المتهم تتحقق سواء كان المحامى الحاضر معه موكلا أو منتدبا أو حضر من تلقاء نفسه • أساس ذلك •

● لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر بجلسة ١٩٦٩/١/٢٩ ومعه محام نيابة عن المحامى الموكل قرر أنه يقصر حضوره على سماع أقوال الشهود فسمعت المحكمة أقوالهم وأجلت نظر الدعوى لحضور المحامى الموكل ، وبجلسة ١٩٦٩/٤/١٧ حضر الطاعن وقرر أنه ليس لديه محام ، فندبت المحكمة محاميا للدفاع عنه فقبل واستغنى عن مناقشة الشهود اكتفاء بأقوالهم بالتحقيقات وبجلسة ١٩٦٩/١/٢٩ والتي كان هو حاضرا فيها ولم يرد بمحاضر الجلسات ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامى النائب

عن المحامي الموكل أو المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر ناقشت المحكمة الشهود وفي حضوره وسمعت مرافعته فان ذلك لا يعد اخلافاً بحق الدفاع مادام المتهم لم يبدى أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، اذ يستوى • أن يكون المحامي الذى شهد اجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل منه أو نيابة عن المحامي الموكل أو منتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه طالما أنه لم يبد من المتهم أى اعتراض ، اذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

(طعن ١٦٥١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ص ٤٦) •

● مادام الثابت أن المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد اجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير أن يبدو من المتهم أى اعتراض • فانه يستوى أن يكون المحامي قد حضر بناء على توكيل من المتهم أو نيابة عن المحامي الموكل أو منتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، اذ الذى يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون •

(جلسة ١٩٣٩/١١/٦ طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٩ ق • مجموعة

الأحكام • قاعدة رقم ٣٨ ص ٦٥٤) •

لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل مادامت تتعلق بحقوق الدفاع •

لا فرق بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل مادامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع ومادام المحامي المنتدب ظل يقوم بواجبه ولم

يُتَنَحَّ عَنْهُ ، ، فَيَكُونُ الْحَكَمُ الَّذِي بَنَى عَلَى رَفْضِ طَلْبِ التَّحْقِيقِ عَلَى أَنَّهُ صَادِرٌ مِنْ مُحَامٍ مُنْتَدِبٍ وَهُوَ يَقُومُ بِوَاجِبِ الدِّفَاعِ مَعِيَا بِالْإِخْلَالِ بِحَقِّ الدِّفَاعِ ، ، وَيَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ نَقْضُهُ .

(طعن رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/١/٢٦ س ١١ ص ١١٠) .

وَقَوَّعَ خَطَأً مَادَى فِي اسْمِ الْمُحَامِي الْحَاضِرِ مَعَ الْمُتَّهَمِ أَجْرَاءَاتِ الْحَاكِمَةِ لَا تَأْثِيرَ لَهُ عَلَى سَلَامَةِ الْحَكَمِ .

يَكْفِي قَانُونًا فِي تَحْقِيقِ الضَّمَانِ الْمَقْرَرِ لِلْمُتَّهَمِ بَجُنَايَةٍ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَضَرَ عَنْهُ مَخَامٌ مُقْبُولٌ لِلْمُرَافَعَةِ أَمَامَ مَحْكَمَةِ الْجُنَايَاتِ وَتَوَلَّى الْمُرَافَعَةَ عَنْهُ ، وَلَمَّا كَانَ الطَّاعِنُ لَمْ يَجَادِلْ فِي أَسْبَابِ طَعْنِهِ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ وَلَا يَدْعِي أَنَّ الْمُحَامِي الَّذِي حَضَرَ مَعَهُ غَيْرُ مُقْبُولٍ لِلْمُرَافَعَةِ أَمَامَ مَحْكَمَةِ الْجُنَايَاتِ أَوْ أَنَّ الْمَحْكَمَةَ قَدْ أَخَلَّتْ بِحَقِّهِ فِي الدِّفَاعِ أَوْ ضَاعَتْ فِي الْحَاضِرِ فِي دِفَاعِهِ ، فَانَّهُ لَا يَجْزِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْمُحَامِي الثَّابِتِ حُضُورَهُ قَدْ وَقَعَ بِهِ خَطَأً مَادَى لِأَنَّهُ مِثْلُ هَذَا الْخَطَأِ بِفَرْضِ حُضُورِهِ لَا يُوْثِّرُ فِي سَلَامَةِ الْحَكَمِ أَوْ يَبْطِلُهُ .

(طعن رقم ١٦٤٣ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/١/٥ س ٢١ ص ٣٩) .

عَدَمُ ذِكْرِ اسْمِ الْمُحَامِي — الَّذِي قَامَ بِالدِّفَاعِ عَنِ الْمُتَّهَمِ — فِي مُحَضَرِ الْجَلْسَةِ لَا أَثَرَ لَهُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَجْرَاءَاتِ .

إِذَا حَضَرَ مُحَامِيَانِ عَنِ الْمُتَّهَمِينَ وَحَصِلَتِ الْمُرَافَعَةُ وَدُونَتْ بِمُحَضَرِ الْجَلْسَةِ وَلَمْ يَذْكُرَنَّ الْمُحَامِيَيْنِ هُوَ الَّذِي قَامَ بِالْمُرَافَعَةِ فَلَا أَهْمِيَّةَ لِهَذَا السُّهُوِّ مَا دَامَ الدِّفَاعُ عَنِ الْمُتَّهَمِينَ قَدْ حَصَلَ فَعَلًا كَمَا يَقْضِي بِهِ الْقَانُونُ .
(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق مجموعة القواعد القانونية قاعدة رقم ٤ ص ٦٤٩) .

تَخَلُّفُ الْمُحَامِي الْمَوْكَلِ عَنِ الْحُضُورِ وَتَدْبِ الْمَحْكَمَةِ مُحَامِيًا آخَرَ تَرَاهُ فِي الدَّعْوَى . لَا إِخْلَالٌ بِحَقِّ الدِّفَاعِ . شَرْطُهُ .
الْمُتَّهَمُ أَوْ التَّمَسُّكُ بِمُحَامِيهِ الْمَوْكَلِ .

● لَمَّا كَانَ الثَّابِتُ بِمُحَضَرِ الْجَلْسَةِ أَنَّ الْمَحْكَمَةَ تَدْبِتُ مُحَامِيًا لِلدِّفَاعِ

عن الطاعن وتراجع المجامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ، ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا ما في هذا الشأن - وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المجامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر تراجع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الإجراء • ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل •

(طعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٥٥) •

• لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه وردت للمحكمة برقية من الأستاذ ماهر يوسف المجامي الموكل عن المتهم طلب فيها تأجيل الدعوى لحضوره ورفضت المحكمة التأجيل وندبت الأستاذ سعيد أبو رديس المجامي للدفاع عن المتهم وبعد أن أطلع على ملف الدعوى تراجع فيها على الوجه المبين بمحضر الجلسة بعد أن نزل عن سماع شأهدي الاثبات مكتفيا بأقوالهما في التحقيقات • ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن المتهم اعترض على حضور المجامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضوره محاميه الموكل • لما كان ذلك ، وكان قبول العذر في طلب تأجيل نظر الدعوى أو عدم قبوله أمرا موكلا الى محكمة الموضوع • وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المجامي الموكل عن المتهم ورفضت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضوره وندبت محاميا آخر تراجع في الدعوى فإن ذلك منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل • لما كان ذلك • وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكلا الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل •

(طعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٣/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ١٠١٨) •

● من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام لم يبدى أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قرر في بدايتها أن والده قد وكل له الاستاذ المحامي وأنه طالما أن هذا المحامي لم يحضر فإنه يكتفى بالمحامي المنتدب مدافعا عنه وقد ترفع هذا الأخير في الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بهذا المحضر أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو أنه طلب التأجيل لحضور المحامي الموكل ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون له محل ولا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٤ ق. جلسة ١٩٧٤/٤/٢٩ س ٢٥ ص ٤٣٨) .

● لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٦٩/٦/٢٥ وفيها حضر الطاعن ولم يحضر محاميه فندبت المحكمة محاميا آخر للدفاع عنه ومضت في نظر الدعوى وسمعت أقوال شاهد الاثبات الحاضر وتنازل الدفاع عن سماع الشاهد الغائب فأمرت المحكمة بتلاوة أقواله ثم أبدى دفاعه عن الطاعن ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . ولما كان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مراغمته فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبدى أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، وكان استعداد المدافع عن

المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، وكان المحامي المنتدب لم يند ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٥٩٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٢/١/١٩٦٩ .س ٢٠ ص ١٣٦٧)

● وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة ندبت محاميا للحضور مع المتهم ومضت في نظر الدعوى وسماع أقوال الشاهد في حضوره ثم أبدى دفاعه عن الطاعن ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المنتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر وسمعت المحكمة مرافعته فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . هذا ولما كان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، وكان المحامي المنتدب لم يند ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى فان ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق جلسة ٤/٤/١٩٦٣ .س ١٤ ص ٢٧٠)

● من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، لا يعد اخلافا بحق الدفاع ، مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٦٥ .س ١٦ ص ٣١٤)

من المقرر أن المخامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر أبدى بسبب تغيبه ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر فلم تستجيب له المحكمة ومنعت في نظر الدعوى ومنعت مرافعة محام آخر كانت قد ندبت في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى ، فإن ذلك منها لا يعد إخلالاً بحق الدفاع مادام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

(جلسية ١٠/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٧٦ سنة ٢٥ ق + مجموعة الأحكام قاعدة ٥٦ من ٦٥٦) .

جزاء تقاعس المخامي عن أداء واجب الدفاع .

أن من القواعد الأساسية التي أوجبها القانون ، أن تكون الاستعانة بالمخامي الزامية لكل متهم بجناية أخليت على محكمة الجنايات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعاً حقيقياً ، لا مجرد دفاع شكلى ، تديره بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمرة هذا الضمان إلا بحضور محام أثناء المحاكمة ، ليشهد إجراءاتها وليعاون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه دفاع ، وحرصاً من المشرع على فعالية هذا الضمان الجنائى ، فرض عقوبة الغرامة في المادة ٣٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية على كل محام — منتدبا كان أو موكلاً من قبل متهم يحاكم في جناية — إذا هو لم يدافع عنه أو يعين من يقوم مقامه للدفاع عن المتهم ، وذلك فضلاً عن المحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال . وإذا كان ما تقدم ، وكان يعين من الإطلاع على الأوراق أن ممثل النيابة العامة ترافع وشرح ظروف الدعوى ، على حين لم يثبت أن الحاضر مع المتهم ترافع عنه أو قدم أى وجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى إدانة المتهم ، فإن حق الاستعانة بمدافع يكون في هذه الحالة قد قصر دون بلوغ غايته

وتعطلت بحكمه تقريره ، ومن ثم تكون اجراءات المحاكمة قد وقعت باطلا .
(طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٤٠٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٨ س ٢٣ ص ٢٢٥) .

امتناع المحامي عن المرافعة وانسحابه من الجلسة ومدى حق المحكمة في انتداب محام آخر .

● لا نزاع في أن المتهم حر في اختيار من يشاء للدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع ، فإذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضي أن يفتات عليه في ذلك وأن يعين له مدافعا آخر ، ولكن هذا المبدأ إذا تعارض مع ما لرئيس الجلسة من حق ادارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعاوى وجب بالبداهة اقرار الرئيس في حقه وتخويله الحرية التامة في التصرف ، على شرط واحد هو ألا يترك المتهم بلا دفاع . فإذا امتنع محامي المتهم عن المرافعة وانسحب من الجلسة فنذبت المحكمة غيره وقام المحامي المندوب بالدفاع عن المتهم وأقفل باب المرافعة ثم فتح هذا الباب ثانية لظرف طرأ ، وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يتراجع عنه محام آخر ، فرفضت المحكمة لأنها وجدت هذا الرفض لازما انتقاء لعرقله سير القضية ، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذي رفضته لم يكن مقصودا به أية مصلحة حقيقية للدفاع ، فانه يكفي أن يخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة في ذلك مادام ثابتا أن هذا المتهم لم يترك بلا دفاع .

(جلسة ١٩٣٣/١/٢٣ طعن رقم ٥٦٥ سنة ٣ ق مجموعة القواعد قاعذة رقم ٥ ص ٦٤٩) .

● الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . فإذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضي أن يعين له محاميا آخر ليتولى الدفاع عنه إلا إذا

كان المحامي المختار قد بدأ منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل سير الدعوى ، واذن فإذا كان الظاهر من الأوراق أن المتهم سعى جهده في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سماع شهوده بطلبه الى النيابة سماع شاهدين في التحقيق الابتدائي ، ثم بطلبه الى قاضي الاحالة تقرير سماعهما ثم بعمله كل ما في وسعه لاعلانها بالحضور أمام المحكمة بعد أن أحييت اليها القضية دون أن يأمر قاضي الاحالة باعلانها ، متبعاً في ذلك الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ثم لما رد المحضر الورقة بدون اعلان بدعوى عدم بيان محل سكن الشاهدين على أن محلها مبين بتلك الورقة بياناً تاماً ، تمسك هو أمام المحكمة بضرورة سماع هذين الشاهدين ، رفضت المحكمة التأجيل بمقولة أنه غير جاد في طلبه فانسحب محاميه فندبت له محامياً غيره وأجلت القضية لليوم التالي وفصلت في القضية وقضت عليه بالعقوبة فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، اذ كان عليها في هذه الحالة أن تجيبه الى طلبه ، ولم يكن يسوغ لها أن تعين محامياً آخر ليدلى بدفاع آخر .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٥ طعن رقم ٦٧ سنة ١٥٠ ق . مجموعة الأحكام .
قاعدة رقم ٦ ص ٦٥٠)

● اذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور اعلاناً صحيحاً ، وكانت الجريمة المسندة اليه جريمة جنحة مما لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها ، فليس له أن ينمى على الحكم المطعون فيه اخلاعه بحقه في الدفاع اذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، اذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعداً للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى استئنافياً في غيبته بالغاء الحكم الصادر ببراءته فلا سند من القانون . فإذا ما رفض

المحامى الاطلاع على ملف القضية بالجلسة — حين عرضته المحكمة عليه — وانسحب فلا تثريب على المحكمة ان هى طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه • وكان هو آخر من تكلم فى موضوع الدعوى •

تولى المحامى المنتدب للدفاع عن المتهم • الدفاع عن المدعى بالحق المدنى لا عيب • متى تولى الدفاع عن المتهم • محام آخر موكلًا •

● ان قيام المحامى الذى ندب من مستشار الاحالة للمرافعة عن الطاعن — بفرض حصول هذا الندب — بالمرافعة عن المدعى بالحقوق المدنية ، ليس من شأنه أن يقدح فى صحة الحكم أو يؤثر على سلامته مادام الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد وكل محاميا تولى المرافعة بالفعل عنه ، ذلك بأن ندب مستشار الاحالة محاميا للمتهم بجناية — وعلى ما يبين من نص المادة ١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية — لا يكون الا اذا لم يكن المتهم قد وكل من يقوم بالدفاع عنه • (طعن رقم ٧٩١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٤/١١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٨٩٢) •

وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عند تعارض المصلحة •

أمثلة •

● لما كان يبين من مطالعة التحقيقات أن شاهد الاثبات قرر أمام النيابة أن الطاعنين الثلاثة الأول هم الفاعلون لجريمة القتل اذ أطلقوا النار على المجنى عليه بعد أن أنزلوه عنوة من سيارة الأتوبيس التى كان يستقلها ونفى فى ذات الوقت الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس مقررًا بعدم وجودهم على مسرح الحادث وقت وقوعه وأنه فور تركه لمكان الحادث تقابل مع الطاعن الخامس خارجًا من منزله فأبأه بارتكاب الطاعنين الثلاثة الأول بجريمة قتل المجنى عليه بالصورة التى رآها ، كما يبين منها أن الطاعنين الرابع والخامس نفيا التهمة المسندة اليهما وبنيًا دفاعهما على أنهما لم يحضرا الحادث ولم يشتركا فيه ، كما أن الطاعن الخامس أيد ما قرره الشاهد السابق من أنه قتله لدى خروجه من منزله اثر سماعه الأعيرة النارية وأخبره بارتكاب

الطاعنين الثلاثة الأول لحادث قتل المجنى عليه على نحو ما سلف ذكره ذلك الشاهد • ويبين منها أيضا أن الطاعنين الثلاثة الأول أنكروا ارتكابهم جريمة القتل وأسند الطاعن الأول الاتهام إلى الطاعنين الرابع والخامس وقرر أن الشاهد يشهد لمصلحتهما لقربته لهما • لما كان ذلك • وكان تبادل الاتهام بين الطاعنين على هذا النحو ، وحضر شاهد الاثبات الاتهام في الطاعنين الثلاثة الأول وحدثهم ، وثقيته الاتهام عن الطاعنين الرابع والخامس وتأيد هذا الأخير له في ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بينهم فيما يدعوا ضالح الطاعنون الثلاثة الأول إلى تكذيب أقوال هذا الشاهد والتشكيك في الصورة التي أعطاهما للأحداث فان مصلحة الطاعنين الرابع والخامس تستدعي التمسك بأقوال هذا الشاهد وتأيدتها مما يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما حتى تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها • لما كان ذلك وكانت المحكمة قد سمحت للمحامين الثلاثة بالرافعة عن الطاعنين الثلاثة الأول وعن الطاعنين الرابع والخامس في دفاع واحد مشترك بينهم جميعا مع قيام التعارض المشار إليه آنفا ، فانها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم • (طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٧/٦ س ٢٨ ص ١) •

● وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ثلاثة من المحامين قد تولوا الدفاع عن جميع الطاعنين ، كما يتضح من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بإدانة الطاعنين على اعتراف الطاعن الأول بأنه « توجه يوم الحادث إلى الأرض المتنازع عليها لبذرها بصحبة الخفير النظامي الطاعن الرابع — يحمل بندقيته الأميرية و و فاعترضهم هناك (من المجنى عليهم) وأطلق عليه النار مع الأخير و (أحد المجنى عليهم) وفي هذه الاثناء أحضر له أخ يدعى بندقية فيزر أطلق منها العديد

من الأعيان تجاه المذكورين الذين أخذوا يعدون أمامهم تجاه مساكنهم ،
ومؤدى ذلك أن الحكم اعتبر الطاعن الأول شاهد اثبات ضد
الطاعن الرابع في شأن توجهه بصحبته الى مكان الحادث وتواجده
معه على مسرح الجريمة وهو يحمل سلاحه الناري ، وهو ما يتحقق به
التعارض بين مصلحتيهما الأمر الذى كان يستلزم فصل دفاع كل منهما
عن دفاع الآخر ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمحت للمحامين
الثلاثة بالرافعة عن جميع الطاعنين جملة دون تخصيص على الرغم
من قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب
اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين
الأول والرابع ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يتعين
نقض الحكم أيضا بالنسبة لباقي الطاعنين .

(ظعن رقم ٥٥٥ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٣٩) .

● اذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن كلا من الطاعنين
قد ألقى بالاتهام على عاتق الآخر مقررًا أنه شاهده يقارف وحدة جريمة
قتل المجنى عليه ، بما يفيد تعارض مصلحتيهما في الدفاع ويستلزم أن
يستقل محام بالدفاع عن كل منهما حتى تتوافر له الحرية الكاملة
في مناقشة الشهود والدفاع في نطاق مصلحته دون غيره ، كما يبين
من الحكم المطعون فيه أيضا أنه اعتمد — فيما اعتمد عليه في قضائه
بالادانة — على ما أسفر عنه مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة التى
مثل فيها الطاعن الثانى أمام المحكمة بغير محامى والتى تمت فيها
المناقشة في غيبة المدافع الذى عهد اليه بالدفاع عنه بعد أن تنازل محامى
الطاعن الأول عن التوكيل الصادر منه اليه واستقل بمهمة الدفاع
عن هذا الأخير . ولما كان القانون قد أوجب حضور مدافع عن كل
متهم بجناية أحييت لنظرها على محكمة الجنايات لكي يكفل له
دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى ، تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له
خطره ، وكان الغرض لا يتحقق إلا اذا كان هذا المدافع قد حضر اجراءات

محاكمة المتهم من أولها الى آخرها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة وتجريه من تحقيق وما تتخذه من إجراءات طوال المحاكمة مما يلزم عنه سماع جميع الشهود في وجوده بشخصه أو ممثلا لمن ينوب عنه قانونا — وهو ما لم يتحقق في هذه الدعوى فيما يتعلق بالطاعن الثاني — لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا ببطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع • مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة الى الطاعن الثاني والى الطاعن الأول أيضا نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة •

(طعن ١٦٧ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢ س ٢٣ ص ٥١١) •

● وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنة وزوجها المتهم الأول بوصف أن الزوج حاز جوهرا مخدرا « أفيون » بقصد الاتجار وبأن الطاعنة (المتهمة الثانية) أحرزت جوهرا مخدرا « أفيون » بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وقد تولى الدفاع عنهما محام واحد أقام دفاعه عن الطاعنة على أنه فضلا عن أن التحريات لم تشملها فإنه لا سيطرة لها على ما يوجد بالمنزل ولا علم لها بالمضبوطات وأن الضابط الذي أجرى التفتيش أراد بأقواله أن يربطها بالاتهام حتى لا تشيع التهمة كما أقام دفاعه عن زوجها بأنه لم يكن موجودا بالمنزل ، وقد دان الحكم الطاعنة بما نسب إليها وقضى ببراءة الزوج مما أسند اليه • لما كان ذلك • وكان اسناد تهمة احراز جواهر المخدر المضبوط الى الطاعنة وتهمة حيازة ذات المخدر الى زوجها يقوم به التعارض بين مصلحتيهما في الدفاع الذي قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يتولى الدفاع عنهما معا مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر حتى تتوافر لمحاميه الحرية الكاملة في الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها • وكانت المحكمة لم تلتفت الى ذلك وسمحت لمحام واحد بالمرافعة عن كليهما مع قيام هذا التعارض فانها

بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع • مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاحالة • وذلك بغير حاجة الى بحث سائر ما أثير في الطعن •

(طعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٧/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٥٨١) •

● لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه اعتمد في قضائه بأدانة الطاعنين الأول والثاني على ما قرره الطاعن الثالث في حقهما من أنه ولج باب أولهما فشاهد الطاعنين الثاني والرابع ومعهما شخص آخر وكان أولهما يمسك عصا وثانيهما يمسك فأسا وجثة المجنى عليها ملقاة على الأرض والدماء تتزف منها ، مما مؤداه أن الحكم قد اعتبر الطاعن الثالث شاهداً لإثبات قصد الطاعنين الأول والثاني وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالحهم الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع الطاعنين الأول والثاني عن دفاع الطاعن الثالث • وإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهم جميعاً على الرغم من قيام هذا التعارض فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة للطاعنين الثلاثة الأول وللطاعن الرابع — الذي لم يقدم أسباباً — لوحدة المرافعة وحسن سير المبدالة •

(طعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ ق جلسة ٣١/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٦٥) •

● متى كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن ووالده وآخر بأنهم قتلوا المجنى عليه عمداً ومع سبق الإصرار والترصد وقد حضر للدفاع عن هؤلاء المتهمين جميعاً محام واحد • وإذا سئل كل منهم في محضر جلسة المحاكمة اعترف الطاعن بأنه ارتكب الحادث بمفرده بينما أنكر الآخران ، كما أن الدفاع نحا في مراافعته الى القاء مسؤولية الجريمة على الابن (الطاعن) لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه • وقد دانه الحكم عن جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار كما قضى ببراءة المتهمين الآخرين مما أسند إليهما • ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة الطاعن في الدفاع متعارضة

مع مصلحة المتهمين الآخرين مما تقتضي أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عته عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر معه على محام واحد أن يدافع عنه وعنهما معا مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل متهم محام خاص به . ولما كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا . فانها تكون قد أخطأت مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ١٨٦٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٣٧٩) .

● لما كان القانون يوجب عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جناية واحدة ، أن يكون لكل متهم محام خاص حتى يتوافر له الحرية الكاملة في الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ باعتراف الطاعن الثاني في تحقيق النيابة سواء في حق نفسه أو في حق الطاعن الأول ، وكان مؤدى ما حصله من هذا الاعتراف أنه اعتبر مقرره شاهدا اثبات ضد الطاعن الأول ، فان ذلك ما يتحقق به التعارض بين مصالحهما ، مما كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر . وكانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما مع قيام هذا التعارض ، فانها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٥٤) .

● متى كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول في ادانة المطعون ضده الأول - ضمن ما عول عليه - على اقرار زوجته « المطعون ضدها الثانية » لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الأقوال أنه يجعل مقررها شاهدا اثبات ضد المطعون ضده الأول مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة

دون غيرها • ومن ثم فإن المحكمة بسماعها لمحام واحد بالمرافعة عن المطعون ضدها — مع قيام هذا التعارض — تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه •

(طعن رقم ١٣١٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣٥/١١/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٠٠)

● لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الأستاذ حسن اسماعيل المحامي حضر عن الطاعنين الثلاثة وأن الأستاذ عبد المنعم الملط المحامي حضر عن الطاعنين الثاني والثالث ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أفصح عن اطمئنائه الى اقرار كل من الطاعنين الثاني والثالث وعول على اقرارهما في ادانتهم ، واذا ما كان مؤدى ما حصله الحكم من اقرار هذين الطاعنين أن يجعل كل منهما شاهدا اثبات قبل الآخر مما يتعذر حتما فصل دفاع كل منهما واقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوفر له حرية الدفاع عن كل موكل في نطاق مصلحته الخاصة وحدها • لما كان ما تقدم ، فإن المحكمة اذا سمحت لاثنتين من المحامين بالمرافعة عن الطاعنين الثاني والثالث معا على الرغم من قيام التعارض بين مصلحتهما تكون قد أخلت بحقهما في الدفاع مما يعيب حكمهما بما يوجب نقضه بالنسبة اليهما • ونظرا لوحدة الواقعة ولحسب سنير العدالة فإنه يتعين نقض الحكم أيضا بالنسبة للطاعن الأول ، مع إحالة القضية الى محكمة جنابات بنى سويف لتحكم فيها هيئة أخرى بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن •

(طعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ص ٩٤٧) •

● متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن للمجنى عليه روايتين ذكر في احدهما — وهى القى أدلى بها في تحقيق النيابة — أن الطاعن الأول هو الذى أحدث به اصابة اليد اليمنى التى تخلف عنها عاهة مستديمة وأن الطاعن الثانى قد أحدث به اصابة اليد اليسرى التى تخلف عنها أيضا عاهة مستديمة ، أما روايته الأخرى القى أدلى بها

في محضر جمع الاستدلالات فقد ذكر فيها ، أن هاتين الاصابتين اللتين تخلف عن كل منهما عادة مستديمة قد أحدثهما الطاعن الثاني وحده . ومن ثم فان تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين يشكل اخلافا بحق المتهم الأول في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الثاني، وأن رواية المجنى عايه التي أدلى بها بمحضر جمع الاستدلالات هي مما ينبغى أن تكون محل تقدير في الدفاع عن المتهم الأول وكان يصح أن يتمسك بها في الجلسة لدرء مسئوليته الجنائية عن احداث عاهة اليد اليمنى ولأحدثت بالتالى أثرها في تقدير العقوبة بالنسبة للمتهم الآخر وهو ما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر واقامة مدام مستقل لكل منهما حتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . أما وأن المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالدفاع عن الطاعنين فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة لهما .

(طعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ص ٥٤٧) .

● اذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يازم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، فانه يتعين أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فاذا اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما فانها تكون قد أخطأت خطأ يعيب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢ س ١٣ ص ٦٨) .

● اذا كانت النيابة العامة قد عدلت وصف التهمة بالجلسة وأسندت الى كل من المتهمين جرائم القتل والشروع فيه واحراز الأسلحة المرفوعة بها الدعوى والتي كانت موزعة بينهم في قرار الاتهام وأمر الاحالة ، ثم جاءت أقوال شاهدي الاثبات بالجلسة متناقضة في نسبة الجرائم

الى فريق من المتهمين دون الفريق الآخر • فان هذا التناقض يؤدي حتما الى تعارض المصلحة بين الطاعنين — المحكوم بادانتهم — والمتهمين الآخرين — المحكوم ببراءتهم — فبينما يستدعى صالح الطاعنين تكذيب أقوال أحد الشاهدين فان مصلحة المتهمين الآخرين كانت تدعو الى تأييد أقوال هذا الشاهد مما كان يستلزم فصل دفاع كل من الفريقين عن الآخر وإقامة محام خاص لكل منهما تتوافر له حرية الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، فإذا كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عن الطاعنين وعن المتهمين الآخرين مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع مما يستوجب نقض الحكم والاحالة •

(طعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٣/١١/٥ س ١٣ ص ٧٠٧) •

● اذا كان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال المتهم الثالث أنه اعتبر مقررهما شاهد اثبات ضد الطاعن الرابع مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، لما كان ما تقدم فان المحكمة اذ سمحت لمحام الطاعن الثالث بالمرافعة عن الطاعن الرابع مع قيام هذا التعارض فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله •

(طعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١١/١٩ س ١٣ ص ٧٤٥) •

● اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية — مأذون — في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من الأخرى ، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي المقصودة بالزواج ، بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انعقد عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهما أمام محكمة الجنايات

محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها • فإذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب إجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه •

(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٢١٥ ق جلسة ١٩٥٦/١٠/٣١ س ٧ ص ١٠٤) •

● إذا استندت المحكمة فيما استندت اليه في ادانة الطاعن الى أقوال المتهم الأول فقد تحقق التعارض بين مصلحتهما في الدعوى ومن ثم فان تولى محام واحد الدفاع عنهما يعيب الحكم ويوجب نقضه ونظرا للارتباط وتحقيقا لحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعن والمتهم الأول معا •

(طعن رقم ٨٩٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١١/٢ س ٧ ص ١١٣٨) •

● إذا كانت الدعوى العمومية رفعت على الطاعن وآخرين بتهمة أنهم شرعوا في قتل المجنى عليه مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الاصابتين المبينين بالتقرير الطبي ، وقد حضر للدفاع عن المتهمين جميعا محام واحد أقام دفاعه على أن المجنى عليه أصيب من عيار واحد ، وتبين من التحقيق التي أجرتها المحكمة أن الطاعن هو الذي أطلق العيار الذي أصاب المجنى عليه ، وأن الأعيرة التي أطلقها الباقيون إنما أطلقوها للارهاب وجاء التقرير الطبي الشرعي مؤيدا لهذا النظر ، فأثبت أن المجنى عليه أصيب من عيار نارى واحد ، واستبعد الحكم ظرفي سبق الإصرار والترصد ، ودان الطاعن بتهمة الشروع في القتل ، وقضى ببراءة الباقيين ، فانه يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة ، فقد تقتضى أن يكون لأحدهم دفاع يلزم عنه صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهم معا ، مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل متهم محام خاص به ، فإذا كانت المحكمة قد

اكتفت بمدافع واحد عنهم جميعا ، فانها تكون قد أخطأت خطأ يعيب اجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(طعن رقم ٢٠٩٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/٣/١٩٥٨ س ٩ ص ٨٥٩) .

● اذا كان مؤدى أقوال الطاعن الثانى — التى استند الحكم اليها فى ادانة الطاعنين — أن تجعل مقررها شاهد اثبات ضد الطاعن الأول ، مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتهما وحتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها — فاذا سمحت المحكمة لمحامى الطاعن الثانى بالمرافعة عن الطاعن الأول فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة للطاعنين الأول والثانى — ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة .

(طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٣٦٩) .

● اذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بأنه مع علمه بوقوع هذه الجناية أعان الجانى على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده فى حمل جثة القتل بقصد القائها فى البحر واعتراف الجانى بأنه هو الذى قتل المجنى عليه ولكن اختلف هو والمتهم الآخر فى تقرير الباعث الحقيقى على اعتراف القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحه هذا المتهم الآخر فان هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباعث على ارتكاب الجريمة يجعل المتهم الآخر فى الواقع شاهد اثبات ضد القاتل مما يستلزم حتما فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر واقامة محام مستقل لكل منهما ، لأن انتداب محام واحد عنهما لا يهيىء لهذا المحامى الحرية فى تفنيده ما يقرره أيهما ضد الآخر ومما لا نزاع فيه أن للباعث على ارتكاب الجريمة فى نظر قاضى الموضوع أثرا فعالا فى تقدير العقوبة . واذن فانتداب محام واحد لكلا المتهمين

في هذه الصورة يكون فيه اخلال واضح بحق الدفاع المبطل للاجراءات
وموجب لنقض الحكم .

(جلسة ١١/١١/١٩٣٤ طعن رقم ٥٦ سنة ٥٥ ق . مجموعة الأحكام
قاعدة رقم ١٠ ص ٦٥٠) .

● اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم (الطاعن)
وآخر بتهمة احداث جرح نشأ عنه عاهة برأس المجنى عليه ، وكان
المجنى عليه قد أصر في أقواله على أن الآخر — لا الطاعن — هو
الذى أحدث به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين شهدوا بأنه لم يكن
بمكان الحادث انما قصدوا افلاته من العقاب لكونه مليئاً في حين
أن الطاعن صغير السن ولا يملك شيئاً فان مصلحة هذين المتهمين
في الدفاع تكون متعارضة ، لأن صحة دفاع أحدهما يلزم عنها عدم
صحة دفاع الآخر ، وكان من الواجب إذن أن يتولى الدفاع عن كل
منهما محام خاص به ، فاذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد
عنهما فانها تكون قد أخطأت خطأ يعيب اجراءات المحاكمة مما يستوجب
نقض الحكم .

(جلسة ٩/٤/١٩٤٥ طعن رقم ٥٢٩ سنة ١٥ ق . مجموعة الأحكام .
قاعدة ١٢ ص ٦٥١) .

● اذا كانت المحكمة قد اعتمدت في ادانة متهمين على قول
لأحدهما لم يسلم به الآخر ، وكان هذان المتهمان يتولى الدفاع عنهما
محام واحد ، فان حكمها يكون معيباً . إذ أن تولى محام واحد
الدفاع عن هذين المتهمين فيه اخلال بحق الدفاع لتعارض مصلحتيهما .
ونقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة الى كل الطاعنين
لوحدة الواقعة المتهمين فيها مما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون
اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين بارتكاب واقعتها .

(جلسة ١٨/٣/١٩٤٦ طعن رقم ٢٨ سنة ١٦ ق . مجموعة
الأحكام . قاعدة رقم ١٣ ص ٦٥١) .

● اذا كانت الدعوى قد رفعت على زيد وبكر بأن زيدا ضرب المجنى عليه عمدا بفأس على رأسه فأحدث به اصابتين تخلف عنهما عاهتان مستديمتان وبأن بكرا ضرب المجنى عليه بعصا على كتفه فأحدث به اصابة تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وتولى الدفاع عن هذين المتهمين محام واحد ، وكان بعض الشهود في الدعوى قد ذكر في شهادته أن بكرا اعتدى على المجنى عليه بضربة على رأسه ، فان تولى محام واحد الدفاع عن المتهمين الاثنين فيه اخلال بحق زيد في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الآخر بكر ، اذ أن أقوال أولئك الشهود في حق بكر هي مما كان ينبغي أن يكون محل تقدير في الدفاع عن زيد وكان يصح أن يتمسك بها في الجلسة لمصلحته لدرء المسؤولية الجنائية كلها عنه على أساس أن اصابات الرأس جميعها انما كانت من فعل بكر ، أو لتخفيف العقوبة عنه على أساس أنه لم يكن هو الذي أحدثها كلها ، أو لعدم مسؤوليته في الواقع الا عن عاهة واحدة من العاهتين •

(جلسة ١٨/١١/١٩٤٦ طعن رقم ١٨٩٢ سنة ١٦ ق • مجموعة القواعد • قاعد رقم ١٤ ض ٦٥٠)

● اذا كانت واقعة الدعوى أن رجلا وابنه اتهما بضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنها عاهة ، وكان لهذين المتهمين محام واحد وكلاه للدفاع عنهما ، فأعلن المحامي شهود نفى شهدوا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن ، فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام فاذا كانت المحكمة لم تلتفت الى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم •

(جلسة ١٠/٥/١٩٤٨ طعن رقم ٣٨٦ سنة ١٨ ق مجموعة القواعد • قاعدة رقم ١٥ ص ٦٥١) •

● إذا تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في دعوى ظاهر من واقعتها ومن الأدلة المقدمة فيها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم أن يقوم به محام لا شأن له بالدفاع عن الآخر لتعارض مصلحتيهما ، فهذا خطأ يستوجب بطلان المحاكمة .

(جلسة ١٠/٣/١٩٤٨ طعن رقم ١١٥٩ سنة ١٨ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ١٦ ص ٦٥١) .

● إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم وعلى والده بأن الوالد شرع في قتل المجنى عليه عمدا واشترك هو معه بطريق المساعدة بأن أعطاه السكين التي ارتكب بها الحادث ، ثم حضر للدفاع عنهما محام واحد وبالجلسة اعترف المتهم أمام المحكمة بأنه هو المرتكب للحادث وأن والده لم يكن موجودا مما مقتضاه أن الحكم ببراءة أحدهما يؤدي إلى ادانة الآخر فان مصلحتيهما تكون متعارضة ، ويكون من اللازم أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام غير المدافع عن الآخر لكي تكون له الحرية في الدفاع أما وجود محام واحد عنهما فإخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٠/٢٨/١٩٥٢ طعن رقم ٨٦٢ سنة ٢٢ ق . مجموعة القواعد . قاعدة ١٩ ص ٦٥٢) .

● إذا كان يبين من الحكم أن أحد المتهمين اعترف على الآخر وأن المحكمة آخذته باعترافه في حق نفسه ، ولم تأخذ باعترافه بالنسبة للمتهم الآخر فان مصلحة كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومقتضى هذا أن يتولى الدفاع عن كل محام خاص تتوافر له حرية الدفاع في نطاق مصلحته الخاصة دون غيره .

(جلسة ١٤/٢/١٩٥٢ طعن رقم ٢٤٣٠ سنة ٢٤ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ٢١ ص ٦٥٢) .

● ان التعارض بين مصلحة المتهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر لأن قيام محام واحدا بالدفاع عنهما لا يهيء له الحرية

الكامة في تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ويترتب عليه الاخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبيطله .

(جلسة ١٢/٧/١٩٥٤ طعن رقم ١١٦١ سنة ٢٤ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ٢٠ ص ٦٥٢) .

جواز أن يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة . شرطه . عدم وجود تعارض حقيقي بين مصالحهم . مناط التعارض الحقيقي . أمثلة .

● من المقرر أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد أو هيئة دفاع واحدة واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . وإذا كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعن وحده وهو مرتكب جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دانه بها وكان اعفاء القضاء ببراءة المحكوم عليه الآخر ، وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فإنه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولت هيئة دفاع واحدة الدفاع عن الطاعن والمحكوم عليه الآخر ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيديه من أوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل . (طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ٣١/١/١٩٨٠ س ٣١ ص ١٤٨) .

● لما كان الطاعن لا يدعى بتعارض مصالح الطاعنين الثلاثة الأول وليس في مدونات الحكم ما يشير إلى قيام هذا التعارض ، فإنه لا يكون ثمة مانع في القانون من الاكتفاء بنصب محام واحد للدفاع عنهم جميعا ، وإذا كان ذلك وكان الثابت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة أن المحكمة سلمت هذا المحامي ملف القضية للاطلاع والاستعداد ولم تنتظر الدعوى إلا بعد أن استعد فيها ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع

عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته ، فانه لا يقبل من الطاعن منعه على الحكم في هذا الخصوص وقوله بأن المحامي المنتدب قد ترفع بغير الاطلاع على الملف .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٢٧ س ٢٨ ص ٩٧٦) .

● جرى قضاء النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . واذ كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن المتهمين ارتكبا الفعل المسند اليهما واعتبر أولهما (الطاعن) حائزا لجوهر مخدر بقصد الاتجار وثانيهما محرزا لذلك المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وكان القضاء بإدانة أحدهما — كما يستفاد من الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع وكان المتهمان لم يتبادلا الاتهام والتزما جانب الإنكار وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا ينبني على احتمال ما كان بوسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع ما دام لم يبيده بالفعل ، فان مصلحة الطاعن في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة المتهم الآخر ويكون منعا على الحكم في هذه الخصوصية غير سديد .

(طعن رقم ١٣٨٤ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/١/٩ س ٢٣ ص ٣٠) .

● لما كان قضاء النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن وحده ارتكابه الفعل المكون للجريمة المسندة اليه .

وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي الى تبرئة الآخر منه أو يجعل اسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا كما أن القضاء بادانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع • ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا أساس له من الواقع والقانون • لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا •

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٤١ ق جلسة ١٢/١٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧١٧) •

● جرى قضاء النقض على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع من متهمين متعددين في جناية واحدة ، مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، واذ كان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا معا فعلى القتل والشروع فيه واعتبرهما فاعلين أصليين في هاتين الجريمتين ، وكان القضاء بادانة أحدهما — كما يستفاد من أسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ذلك بأن تعارض المصاحبة الذي يوجب أفراد كل منهما بمحام يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل •

(طعن رقم ٦٧٨ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩/١٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٦٧) •

● مناط التعارض في المصلحة أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن

يترافع عنهما ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في الادانة —
فيما عول — على اعتراف الطاعن الثانى عن نفسه وعلى الطاعن الأول
مما يتفق به قيام التعارض ويستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ،
وكان يبين من مطالعة محضرى جلستى المحاكمة حضور ثلاثة محامين
عن الطاعنين في الجلسة الأولى سمعت فيها المحكمة شهادة الشهود
ومرافعة أحد المحامين ثم أجلت المحكمة نظر الدعوى الى اليوم التالى
حيث نبهت الدفاع الى قيام التعارض وفصل دفاع كل طاعن عن الآخر،
وكان الثابت أن هيئة الدفاع بعد أن لفقت المحكمة نظرها الى قيام
التعارض قد عنت بتقسيم الدفاع عن الطاعنين ، فتولى منها
مساعدة الطاعن الأول غير من تولى مساعدة الطاعن الثانى ، ومحض
كل منهما الأدلة القائمة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك
ما قاله الطاعن الثانى في حق الطاعن الأول ، ومن ثم تكون مظنة
حرج المحامى في المرافعة عن مصلحتين متعارضتين منتفية في الواقع .
ومادام كل منهما قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكل الحرية
تفنيد ما أسنده زميله اليه ، وينهار كل أساس يقوم على القول بحصول
بطلان في الاجراءات أو اخلال بحق الدفاع . ولا عبرة بأن الشهود
كانوا قد سمعوا في حضره المدافعين جميعا على النحو الذى جرت عليه
اجراءات المحاكمة قبل تخصيص كل متهم بمن يدافع عنه ، لأن أيا من
المتهمين لم يطلب من المحكمة اعادة الاجراءات بعد تقسيم
الدفاع ، ولأنه يتعين التفرقة بين أمرين مستقلين : تولى المحامين جملة
واحدة الدفاع عن المتهمين معا على الرغم من قيام التعارض بين مصالحهم،
وسماع الشهود في مواجهتهم قبل الفصل بين دفاعهم من البداية . فان
أول الأمرين انحسم بما رفع التعارض بتدخل المحكمة والعمل على
تصحيح البطلان طبقا للمادة ٣٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية . أما
الثانى فلا وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١٠/٢٢ س ٢٠١ ص ٩١٨) .

● اذا كانت الواقعة التى أسندت الى المتهمين جميعا هى قتل المجنى عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق واحد منهم لا يؤدى الى تبرئة الآخرين من التهمة ، فان ذلك يجعل مصلحة كل متهم غير متعارضة مع مصلحة الآخرين ولا يقتضى أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(طعن رقم ١١٣٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/٢٥ س ٧ ص ٨١) .

● متى كان الواضح من الأدلة التى أستند اليها الحكم فى حق أحد المتهمين الأول والثانى لا يؤدى الى تبرئة الآخر عن التهمة التى نسبت اليه ، فان مصلحة كل منهما فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، ولا يعيب اجراءات المحاكمة تولى الدفاع عنهما محام واحد .

(طعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/١٢/٣٠ س ٨ ص ١٠٠١) .

● اذا كان الحكم قد انتهى الى أن الطاعنين ارتكبا فعل القتل معا ، واعتبرهما فاعلين أصليين لهذه الجريمة وكان القضاء بادانة أحدهما — كما يستفاد من أسباب الحكم — لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر ، وهو مناط التعارض المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم ان تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد ، وليس فيما تم تسليم من المحكمة بقيام اتفاق سابق ، كما أن أيهما لا يضار بقيام سبق الاصرار أو انتفائه ، مادام الحكم قد اعتبرهما فاعلين أصليين وأخذ كل منهما بفعله .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٦) .

● لا محل لافتراض قيام التعارض المخل بحق الدفاع اذا كان الطاعنان لم يتبادلا الاتهام والترما جانب الانكار .

(طعن رقم ١٧٦٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧ س ١٠ ص ١١٦) .

● أنه وإن كان من الواجب قانونا على المحكمة ألا تتبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضا من شأنه ألا يهيئ للمدافع الواحد الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أى المتهمين ضد الآخر بحيث إذا أغفلت مراعاة ذلك فإنها تتخل بحق الدفاع اخلا لا يبطل حكمها ، الا أنه اذا كان الثابت أن هيئة الدفاع ، رغم تقدمها للمحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص ، قد عنت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل متهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، ومحض كل فريق منها الأدلة التائفة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصلحتين متعارضتين منتفية في الواقع ، ومادام كل متهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسنده زميله اليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع .

(جلسة ٢٧/٣/١٩٣٩ طعن رقم ٦٧٣ سنة ١ ق ٠ مجموعة الأحكام ٠ قاعدة ١١ ص ٦٥٠) .

● متى كانت ظروف الواقعة ومرشئ المتهمين من الاتهام — على ما يتضح من الحكم — لا تؤدي الى تعارض بين مصلحة المتهمين فلا يقبل النعى على الحكم بدعوى الاخل بحق الدفاع لتولى محام واحد المدافعة عن ذين المتهمين .

(جلسة ١٧/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٠٦ سنة ٣٠ ق ٠ مجموعة الأحكام ٠ قاعدة رقم ١٧ ص ٦٥١) .

● ذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محاميا واحدا حضر عن صاحب المخبر ومتهم آخر معه ولكن الظاهر من هذا المحضر أيضا أن هذا المحامي قصر دفاعه على صاحب المخبر دون المتهم الآخر ،

فذلك ينتفى معه قيام التعارض بين مصلحتيهما •

(جاسة ٢٤/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٢٨٢ سنة ٢٠٠٢ ق • مجموعة

الأحكام • قاعدة ١٨ ص ٦٥١) •

جواز حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصلحتيهما •

طالما أن المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامي أى إجراء من

إجراءات التحقيق •

لما كان يبين من مطاعة محضر جاسة ١٠/١١/١٩٦٤ أن المحكمة

قامت بفض الأحرار ووجدت بالمظروفين أوراقا بيضاء والظرف الثالث

بعض الأكايشات والحرز الرابع خسر بالمستبة ، وإن ذلك في حضور

المدافعين عن الطاعن والمتهم الثانى وأصر الدفاع عن الطاعن على

الاطلاع على الحرز الذى به الدولارات المقول بانها مقلدة ومادام

هذه الأوراق غير موجودة فيستفيد المتهم من عدم وجودها لعدم

امكان تحقيق حالة هذه الأوراق من تقليد أو عدمه • وبعد أن تمت

الرافعة وقررت المحكمة اصدار الحكم بعد المداولة • أثبتت انه بعد

المداولة وقبل اصدار الحكم أحضر السيد وكيل النيابة الحرزين

الذين يحتويان على الدولارات المقلدة بناء على تكليف هيئة المحكمة

له بذلك • وقد أطلعت المحكمة الاستاذ تحسين نجيب وهبه المحامي

لغياب المحامين الأصليين الذى التمس التأجيل لجلسة باكر لحضور

المحامين الأصليين لابداء ملاحظتهما ، وعقب ذلك أصدرت المحكمة

قرارها باستمرار المرافعة لجلسة ١٢/١١/١٩٦٤ لحضور المحامين

الأصليين لاطلاعهما على حرزى الأوراق المقلدة مع التنبؤ على المتهمين

وحبسهما على ذمة القضية • وبجاسة ١٢/١١/١٩٦٤ قامت المحكمة

في حضور المحامين الأصليين للطاعن والمتهم الثانى بفض الحرزين

وعرضت الدولارات المزورة على المحامين الأصليين وترافعا في موضوع

الدعوى دون أن يعقبا على ما تبين من الاطلاع على الحرزين أو ينعيا

على إجراءات التحريز بما يعيها • لما كان ذلك وكان لا عوار فيما اتخذته

المحكمة من الاجراءات السالفة • ولا محل لما ينعاه الطاعن عليها من سماح المحكمة بحضور الاستاذ تحسين نجيب وهبه المحامى بمفرده مع تعارض مصلحتى الطاعن وزميله المتهم الثانى مادام أنها لم تتخذ فى حضوره أى اجراء من اجراءات المحاكمة ، وأن غرض الحرزين والاطلاع عليهما انما كان بعد ذلك فى حضور المدافعين الأصليين عنهما •

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ص ٦٣٢) •

جواز حضور محام واحد مع متهمين رغم قيام التعارض بين مصالحهما فى الدفاع • ما دام مع كل متهم أكثر من محام انفرد بالدفاع عنه •

وحيث أن مبنى الوجه الأول من تقرير الاسباب المقدمة من الأستاذ المحامى هو الاخلال بحق الدفاع • ذلك بأن المحكمة سمحت لمحام واحد هو الأستاذ بالمرافعة عن كلا المتهمين رغم قيام التعارض بين مصالحهما فى الدفاع

وحيث أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أنه وان كان الأستاذ المحامى قد تولى الدفاع عن الطاعن والمتهم الآخر، الا أن كلا منهما انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يحق له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها ، بما تنتفى معه مظنة الاخلال بحق أيهما فى الدفاع ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن غير ذى وجه •

(طعن رقم ٦٥٧ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ص ١١٣٩) •

حضور أكثر من محام مع كل متهم بجناية • غير واجب •

● لا يوجب القانون أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه •

(طعن رقم ٧٧٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ص ٩١٨) •

● ما أورده القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن

يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان أو منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم أن يحضر مع المتهم بجناية أكثر من محام واحد • ولما كان المحامي الموكل عن الطاعنين قد حضر اجراءات المحاكمة معهم ثم أبدى دفاعه عنهم ، كما ترفع عنهم المحاميان المنتدبان من المحكمة دون أن يتمسك أحد منهم بضرورة حضور محاميه الآخر الموكل أو يعترض على المحامين المنتدبين فان المحكمة لا تكون قد أخلت بحقهم في الدفاع •

(طعن رقم ٢٧١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ص ٣٨٣) •

● لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات أكثر من محام واحد •

(طعن رقم ٨٧٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/١٠ س ٧ ص ١٢٦١ ، جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ طعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة رقم ٥٤ ص ٦٥٦) •

● ان ما أراد القانون بالنص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام — موكلا كان أو منتدبا — بجانب المتهم أثناء المحاكمة ليشهد اجراءاتها ويعاون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع • واذا ما تمت المحاكمة على هذه الصورة ، وكان قد مكن الدفاع من أن يلم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للمتهم محام آخر ليعاونه في دفاعه مادام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحول بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى •

(جلسة ١٩٣٨/١١/٢١ طعن رقم ٢٣٦٣ سنة ٢٨ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة رقم ٣٠ ص ٦٥٣) •

حضور محامى تحت التمرين كمدافع عن المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات • بطلان • أساس ذلك •

● متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الاستاذ المحامى وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، ولما كان من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنقضى بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ، وكان يبين من كتاب نقابة المحامين المرفق أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٨/٣/١٩٧٤ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية لأنه مازال مقيدا تحت التمرين منذ ٢٥/٢/١٩٧٣ فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة •

(طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ٢٢/١٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٥) •

● تنقضى المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين — دون غيرهم — بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات الاستاذ المحامى وهو الذى شهد المحاكمة وقام بالدفاع عنه ، وكان يبين من الشهادة المستخرجة من نقابة المحامين أن الذى قام بالدفاع عن الطاعن فى ١٥ يناير سنة ١٩٧٢ غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام منذ ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣ ، فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا منطوية على اخلال بحق الدفاع •

(طعن رقم ٣٦٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٧٩٣) •

● إذا كان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه وبمحضر جلسة المحاكمة أن الأستاذة المحامية هي التي باشرت الدفاع عن الطاعن أمام محكمة الجنايات في جناية القتل المسند اليها ، وكان الثابت من كتاب لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة والمؤرخ ١٩٦١/١١/١٩ أن هذه المحامية غير مقررة للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا منطوية على اخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم والاحالة دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١ س ١٣ ص ١٤) .

● ان قانون تشكيل الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئناف فاذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعا مستوفيا ، وهذا اخلال يستوجب بطلان الاجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليه .

(جلسة ١٩٣٦/١١/٢ طعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٦ ق . مجموعة

القواعد قاعدة رقم ٢٧ ص ٦٥٢) .

● ان قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، واذن فان كان المحامى الذى ندبته المحكمة غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فان ذلك يكون فيه اخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعا ونقض هذا الحكم بالنسبة الى

هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة ، الأمر الذى يتعين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين فيها جميعا •

(جلسة ٢٠/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١٠٩١ سنة ٢٠ ق • مجموعة القواعد القانونية • قاعدة رقم ٢٨ ص ٦٥٣) •

عدم سداد المحامى لاشتراك النقابة لا ينزع صفته كمحام • من حقه الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات دون بطلان •

● ان المشرع بما أفصح عنه فى المادتين ٢٠ من قانون المحاماه رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ ، ٣٤ من اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، وقد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامى الذى لم يقيم بسداد الاشتراك فى الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وان كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماه الا أن القانون لم يترتب على اجترائه على مزاولتها الا المحاكمة التأديبية ومن ثم فان دفع المتهم ببطلان اجراءات المحاكمة لأن المحامى الذى كان موكلا عنه تولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدا من الجدول يكون فى غير محله مادام مقبولا للمرافعة أمام المصانكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنايات •

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٥٧ س ٨ ص ٧٠٠) •

● انضمام المحامى الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد فى مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يغنيه عن تكرارها ، ومن ثم فاذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت فى مواجهة محامين أحدهما موكل عن المتهم والآخر منتدب ، وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامى الموكل الذى ترافع عنه غير متيد بجدول المحامين وانضم الآخر اليه ، فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه •

(طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٣/١٩٥٧ س ٨ ص ٢٣٥) •

لا يشترط حضور محام مع المتهم في جناية تنتظرها محكمة الجench .
● ان حضور محام لدى محكمة الجench للدفاع عن متهم بجناية
أحيلت محاكمته عليها عملا بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ليس بواجب .
وعدمه لا يطعن في سلامة الحكم .

(جلسة ١٩٣١/٣/٥ طعن رقم ٦٩٩ سنة ٤٨ ق مجموعة القواعد
التانونية قاعدة رقم ١ ص ٦٤٩) .

● ان قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي أجاز لمحاكم الجench النظر
في بعض الجنايات المقترنة بظروف خاصة تبرر عقوبة الجنحة قد نص
في المادة الخامسة على أن اجراءات المحاكمة في الجنايات أمام هذه
المحاكم تكون طبقا للاجراءات المتبعة أمام محاكم الجench فلا يجب
قانونا في هذه الأحوال أن يكون مع المتهم بالجناية محام يدافع عنه .
(جلسة ١٩٣٧/٣/٨ طعن رقم ٨٥٧ سنة ٧ ق مجموعة القواعد
التانونية قاعدة رقم ٢ ص ٦٤٩) .

● ان حضور مدافع عن المتهم بجناية غير محتوم الا أمام محكمة
الجنايات نفسها أما الجنايات التي تنتظرها محاكم الجench عملا بالمادتين
١٥٨ ، ١٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، فتسرى عليها الاجراءات
الخاصة بالجench ، فالمتهم بجناية من هذا القبيل لا يتحتم أن يحضر
معه مدافع .

(جلسة ١٩٥٣/٦/٢٢ طعن رقم ٨٥٨ لسنة ٢٣ ق ٧ مجموعة
القواعد التانونية قاعدة رقم ٣ ص ٦٤٩) .

● ان القانون لا يحتم حضور مدافع عن المتهم الا أمام محكمة
الجنايات في مواد الجنايات ، أما اذا كانت الجناية محالة من قاضي
الاحالة الى محكمة الجench عملا بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة
١٩٢٥ فان اجراءات المحاكمة الخاصة بالجench هي التي يجب اتباعها ،
وليس في هذه الاجراءات ما يوجب حضور مدافع عن المتهم .

(جلسة ١٩٣٩/٣/٢٠ طعن رقم ٦٦ سنة ٦ ق مجموعة القواعد
قاعدة رقم ٨ ص ٦٥٠) .

لا يشترط حضور محام مع متهم في جنحة أمام محكمة الجنايات .
● ان القانون لا يوجب ندب مدافع عن المتهم أمام محكمة الجنايات ، الذي لم يعين لنفسه مدافعا عنه ، الا اذا كان متهما بجناية ، أما اذا كان متهما أمامها بجنحة فلا وجوب لذلك .
(جلسة ١١/١٢/١٩٣٣ طعن رقم ٤٣ سنة ٤٤ مجموعة القواعد القانونية قاعدة رقم ٧ ص ٦٥٠) .

● ليس من الاخلاق بحق الدفاع أن يقصر المحامي مرافحته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة مادامت المحكمة من جانبها لم يقع منها ما منعه عن القيام بواجب المدافعة عن موكله كإيهما بل كان ذلك راجعا الى تصرفه هو . لأن المتهم بالجنحة لا يجب أن يحضر معه محام . وله أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذي يريده أو بما فات محاميه أن يبيديه وهو في استعمال حقه هذا ليس بحاجة الى أي تنبيه من المحكمة .

(جلسة ٢٤/٢/١٩٤١ طعن رقم ٧٣٩ سنة ١١ اق . مجموعة الأحكام قاعدة ٩ ص ٦٥٠) .

حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب . الا اذا أسند المتهم الدفاع عنه الى محام . على المحكمة سماعه ان كان حاضرا . أو إتاحة فرصة الدفاع له .

● من المقرر أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة أن تسمعه ان كان حاضرا ، ولما كانت التهمتان اللتان دين الطاعن بهما تشكلان جنحتا المعاونة في ادارة مسكن للمدعارة وتسهيل دعارة المتهمات الأخريات وكان الثابت من محاضر المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، أن الطاعن حضر بنفسه بعض هذه الجلسات دون أن يبد أي دفاع أو يطلب التأجيل لتوكيل محام آخر غير الاستاذ المحامي الذي أثبت حضوره عنه وعن المتهم الثاني في الجلسات الأولى للمرافعة ثم

ما لبث ان انسحب من الجلسة قبل الأخيرة عن الحضور مع المتهم الثانى الذى تولى الدفاع عنه الأستاذ المحامى وكان من المقرر أن للمتهم بجنحة أن يتقدم هو بنفسه للمحكمة بالدفاع الذى يريده أو بما فات محاميه أن يبيده فان سكوت الطاعن عن المرافعة لا يجوز أن ينبنى عليه الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع وهو ما لم يقن به الطاعن .
(طعن رقم ١٣٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٥٦٣) •

● لما كان من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، وكان الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعنة الثانية أبدت دفاعا فى الجنحة المسندة اليها دون أن تطلب حضور محام يتولى الدفاع ، دذا الى أنها لم تثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا فى شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منها اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ٥ لسنة ٤١ ق جلسة ٩/٤/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٣٦٩) •

● الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا أنه متى عهد المتهم الى محام مهمته الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته • ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية ومعه محام آخر وطلب تأجيل الدعوى لانشغال محاميه الأصلى بمحكمة أخرى • فكان لزاما على المحكمة — وقد سبق أن قدم لها المحامى الأصلى طلبا مسبقا أبدى فيه عذره لعدم الحضور — اما أن تؤجل الدعوى أو تنسحب الحاضر مع المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكما فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فانها باصدارها هذا الحكم قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع •

(طعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٦/١٢/١٩٧١ س ٢٢ ص ٧٠٤) •

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ،
الا أنه متى عهد المتهم الى محام للدفاع عنه ، فإنه يتعين على المحكمة
أن تسمعه متى كان حاضرا ، فاذا لم يحضر فإن المحكمة لا تسمعه
ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهري .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٣/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٢٣٢) .

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا
الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة
أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تتقيد
بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهري . ولما كانت التهمة التي
دين الطاعن بها هي جنحة اخفاء أشياء مسروقة ، وكانت المحكمة
اذ التفتت عن طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي قد دلت على أنها
قدرت في حدود حتمها وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى أن
تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى
للحضور ، فضلا عن أنها لم تمنع المحامي الحاضر عن ابداء دفاعه بل
أحجم هو عنه بعد أن طلب في الجلسة السابقة أجلا للاطلاع والاستعداد
أجيب اليه . هذا الى أن المحكمة قد رخصت للطاعن بتقديم مذكرة
بدفاعه في فترة حيز الدعوى للحكم ، فمنحت بذلك المحامي الأصل
فرصة ابداء هذا الدفاع المكتوب . ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٤٠) .

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا .
فليس من الاخلال بحق الدفاع أن يقتصر المحامي مرافعته على موكله
المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجنحة مادامت المحكمة
دن جانبها لم يقع منها ما يمنعه عن القيام بواجب المرافعة عن موكله
كليهما بل كان ذلك راجعا الى تصرفه هو .

(طعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١/١١/١٩٧١ س ٢٢ ص ٦١١) .

● متى كان الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا الى أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية وطاب تأجيل الدعوى لحضور محاميه الأصلي أو لتوكيل محامى آخر فكان لزاما على المحكمة اما أن تؤجل الدعوى أو تتبه المتهم الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه ، أما وهى لم تفعل وأصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانه باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة فى ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع •

(طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ س ٢٧ ص ٣٨٣) •

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فاذا لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى ، ولما كانت التهمة التى دين بها هى جنحة خيانة أمانة ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محاميا حضر مع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لحضور المحامى الأصيل فأجيب الى طلبه وفى الجلسة التالية حضر الطاعن وحده وطلب التأجيل لحضور محاميه ، وكانت المحكمة اذ التفتت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قد قدرت فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تطمئن الى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل • ولما كان الطاعن لم يدع أن المحكمة

منعته من ابداء دفاعه فان الطعن على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(طعن ١١٧٥ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٧٠ س ٢٠ ص ١٠٩١ ، طعن ٦٦٤ لسنة ٤١ ق جلسة ٦/١٢/١٩٧١ س ٢١ ص ٧٠٤) .

● لا يوجب القانون حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة ، ومن ثم فان المحكمة تكون غير ملزمة باعادة الدعوى للمرافعة لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره ابداءه حين حضر امامها ، ولايجوز أن ينبني على سكوت المتهم عن المرافعة في الجرح الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع مادام أنه لا يدعى أن المحكمة منعته من المرافعة الشفوية بالجلسة .

(طعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٢٨) .

● الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته . ولما كان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية ومعه محام طاب حجز القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه ، فانه كان لازما على المحكمة اما أن تجيبه الى طلبه أو تنبيهه الى رفض الطلب حتى يبدى دفاعه شفويا ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف ، فانه باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالاخلاق بحق الدفاع .

(طعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٧ ق جلسة ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ص ٩٤٣) .

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه

متى كان حاضرا ، فان لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت أن غيابه كان لعذر قهرى •

(طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١٠/١٩ س ١٥ ص ٦٠١) •

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا — فاذا لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى • فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل للحكم مع مذكرات لانشغال المحامى الأسمى فى المرافعة أمام محكمة أخرى • ولم يطلب حجز القضية لآخر الجلسة ، كما جاء بأسباب الطعن ، فان المحكمة اذ انفتحت عن هذا الطلب ، قد دلت على أنها قدرت — فى حدود حقها وعلى ضوء الظروف التى مرت بها الدعوى — أن تخلف المحامى ام يكن لعذر قهرى يازمها بأن تمنحه مهلة أخرى للحضور • (طعن رقم ٣٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٢ س ١٢ ص ٦٠٨) •

● الأصل أن حضور محام عن المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فاذا لم يحضر فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهرى — لما كان ذلك وكانت التهمة التى دين بها المتهم (الطاعن) هى جنحة اخفاء أشياء مسروقة وكان الثابت بمحضر الجلسة أن محامى الطاعن طلب فى جلسة سابقة التأجيل للاستعداد فأجيب الى طلبه • وفى الجلسة التالية طلب محام آخر التأجيل لحضور المحامى الأسمى ولم يذكر أن لدى المحامى الأسمى عذرا منعه من الحضور ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد انفتحت عن هذا الطلب قد دلت على أنها قدرت — فى حدود حقها

وعلى ضوء الظروف التي مرت بها الدعوى — أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها معه أن تمنحه مهلة أخرى للحضور ، وأفادت أنها لم تظمن إلى السبب الذي بنى عليه طلب التأجيل ، وكان الطاعن لم يدع أن المحكمة منعت من ابداء دفاعه ، فان نعيه على الحكم المطعون فيه بالاخلال بحق الدفاع يكون في غير محله ويتعين رفض الطعن .

(طعن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢/١٣ ص ٨٦٠)

● الأصل أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا .

الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا . فاذا لم يحضر ، فان المحكمة لا تتقيد بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه لعذر قهري ، فاذا كان الثابت أن الطاعن قد حضر بالجلسة التي أعيدت فيها القضية للمرافعة وحضر معه محام نائبا عن محاميه الأصل اُبدى دفاع الطاعن الذي لم يثر اعتراضا أو يبد أن غياب محاميه الأصل يرجع الى عذر قهري ولم يطلب التأجيل لحضور هذا الأخير ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الاخلال بحقه في الدفاع لا يكون له محل .

(طعن ٢٠١ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٤/٥/١٩٦٥/١٦ ص ٥١١)

● ليس من المحتم قانونا أن يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه ، فاذا حضر محام عن متهم بجنحة ثم انصرف قبل نظر الدعوى بناء على أن المحكمة أخبرته بأن لديها قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها ، ثم نظرت المحكمة القضية ولم ينبهها المتهم أن له محاميا ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه بل ترفع هو بنفسه ، فليس ذلك اخلال بحق الدفاع . ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر لدى محكمة النقض من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها ، فانه هو الملزم بالحرص على مصلحته ومادام هو لم

ينبىء المحكمة الى تمسكه بحضور محاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر
تفريطه •

(جلسة ٢٦/١٠/١٩٣٦ طعن رقم ٢٠٧٦ سنة ٢٠٧٦ ق • مجموعة
الأحكام • قاعدة رقم ٢١٤ ص ٦٥٢) •

● ان حضور محام عن المتهم بجنحة ليس مما يوجب القانون ،
بل يكفى أن يدافع المتهم فيها عن نفسه ، واذا كان الثابت بمحضر الجلسة
أن المتهم كان حاضرا بنفسه ولم يشر الى أن له محاميا أو يطلب شيئا
في هذا الشأن فان نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بمقولة
أنها لم تستجيب الى ما طلبه من تأخير نظر القضية حتى يحضر محاميه ،
ذلك لا يكون له أساس •

(جلسة ١/٥/١٩٥٠ طعن رقم ٤٠٣ سنة ٢٠ ق • مجموعة
القواعد • قاعدة رقم ٢٦ ص ٦٥٢) •

● ان القانون لا يوجب حضور محام عن المتهم في جنحة ، بل
يكفى أن يدافع هو عن نفسه فيها ، فاذا كان الظاهر من محاضر
جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلت أكثر من مرة بسبب
غياب المحامي عن المتهم ، ثم حضر معه في الجلسة الأخيرة محام ترافع
في موضوع الجنحة المسندة اليه وطلب براءته منها ، فلا يكون لهذا
المتهم من وجه لأن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع
بعدم موافقتها على تأجيل القضية حتى يحضر محاميه الأصلي •

(جلسة ١٢/٦/١٩٥٠ طعن رقم ٧٢٣ سنة ٢٠ ق • مجموعة
القواعد • قاعدة رقم ١١٩ ص ٦٦٦) •

تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة مع اختلاف مصلحتهما
لا يخل بحق الدفاع •

● ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين بجنحة ، حتى عند
اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوغ النعى على

المحكمة أنها أخذت بحق المتهم في الدفاع ، فان حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنح والمخالفات ليس لازما بمقتضى القانون ، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره أن يبدى هو دفاعه ، ولم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الاخلال بحق الدفاع •

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢١ طعن رقم ٩٨٦ سنة ١٦ ق • مجموعة التواعد • قاعدة رقم ٤٧ ص ٦٥٥) •

● لا يشترط حضور محام مع متهم في جنحة اذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه اذا لم يوافق على دفاعه ، واذن فحضور محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصلحتهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع مادام لكل متهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرا على مصلحته • مع أنه اذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح الا بالنسبة الى أحد ذيك المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض دعوى الاخلال بحقه في الدفاع اذ المحامي عنه كان حرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء •

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٣٠ طعن رقم ٥٦٩ سنة ٢٠ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة رقم ٤٨ ص ٦٥٥) •

● ان تولى محام واحد لدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند اخلال المصلحة لا يخل بحق الدفاع ، اذ الاستعانة بمحام أمام محكمة ليست لازمة بحكم القانون ، فضلا عن أن المتهم مادام حاضرا بنفسه فقد كان في مقدوره أن يبدى هو دفاعه وهو لم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه أو استنم له •

(جلسة ١٩٥١/١/٨ دأعن رقم ١٦٧٢ سنة ٢٠ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة رقم ٤٩ ص ٦٥٥) •

خطة الدفاع متروكة لتقدير المحامي وحده • له أن يرتب الدفاع
نما يراه ذو في مصلحة المتهم •

● ان وجود محام بجانب المتهم في المواد الجنائية للدفاع عنه
لا يقتضى أن يلتزم المحامي خطة الدفاع التى يرسمها المتهم لنفسه ،
بل للمحامي أن يرتب الدفاع كما يراه هو في مصلحة المتهم • فإذا رأى
ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه أو من قيام أدلة أخرى ، كما له أن
يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة اليه مكتفيا ببيان
أوجه الرأفة التى يطلبها له •

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ طعن رقم ١١٦ سنة ٩٩ ق • مجموعة
الأحكام قاعدة رقم ٣٤ ص ٦٥٣) •

● مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى المحامي وتقديره وحده ،
فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من أقواله هو في ادانة المتهم •
(جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ طعن رقم ١١٦ سنة ٩٩ ق • مجموعة
الأحكام قاعدة رقم ٣٤ ص ٦٥٣) •

● اذا أدانت المحكمة المتهم (وهو محام) في جريمة تجديد
مبلغ ادعى المجنى عليه أنه سلمه اليه على ذمة دفعه رسما لاستئناف
حكم ، قائلة أنه صدر منه اقرار بتسلمه هذا المبلغ ثم عدل عنه بعد أن
تبين عدم صدق ما ادعاه من أنه ورده لقلم الكتاب ، وذلك دون أن
يكون في الدعوى من اقرار سوى ما قاله المحامي الحاضر معه من
« أنه منسوب للمتهم أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه رفعه » ، فإن
الحكم يكون قد استند الى دليل وهمي لا وجود له ، اذ فضلا عن
أن هذا القول من جانب محامي المتهم لا يتضمن الاقرار بتسلم المبلغ
المدعى اختلاسه فإنه لا يصح أن يؤخذ به المتهم شخصيا •

(جلسة ١٩٤٤/١٢١/٢٥ طعن رقم ٤٢ سنة ١٥ ق • مجموعة
الأحكام • قاعدة رقم ٣٣ ص ٦٥٣) •

● أنه وان كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات الا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة ، لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يساك في كل ظرف خطة مرسومة ، بل ترك له — اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا الى نبل أغراضها — أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون ، ومادام الأمر كذلك فانه متى حضر عن المتهم محام ، وأدلى بما رآه من وجوه الدفاع ، فان ذلك يكفى لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع .

(جلسة ٢٢/٤/١٩٤٠ طعن رقم ٧٨٣ سنة ١٠ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ٣٥ ص ٦٥٤) .

● ان المحامي الذي يوكل اليه الدفاع عن متهم ليس ملزما قانونا بأن يسلك في القيام بهذه المهمة الا الخطة التي يرى هو بمقتضى شرف مهنة المحاماه وتقاليدها أن في اتباعها ما يحقق مصلحة من وكل اليه الدفاع عنه . واذن فلا حرج عليه — متى كان مقتنعا من الأدلة المقدمة في الدعوى بثبوت التهمة على موكله — في أن يطلب أخذه بالראفة اذا ما رأى في الظروف ما يبرر طلبه . أو أن يكتفى بتفويض الأمر الى ما تراه المحكمة في شأنه دون أن يتقيد في ذلك بمسلك المتهم أو أقواله في التحقيقات أو بالجلسة .

(جلسة ١٩/١٠/١٩٤٢ طعن رقم ١٣٩٨ سنة ١٢ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة رقم ٣٦ ص ٦٥٤) .

● للمحامي في الجناية — موكلا كان أو منتدبا — اذا لم يستطع الحضور أن ينب عنه غيره من زملائه ، كما أن للمحامي أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستخلصه هو من التحقيقات وما توجبه التقاليد النبيلة لمهنته .

(جلسة ٢٣/٥/١٩٤٩ طعن رقم ٦٦٦ سنة ١٩ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة ٥١ ص ٦٥٥) .

● من المقرر أن للمحامى — موكلا أو منتدبا — أن يسلك السبيل الذى يراه محققا رسالة دفاعه عن الوجه الذى يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته فى القانون •

(طعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧١) •

استعداد المحامى للدفاع فى الدعوى موكول الى تقديره حسبما يراه ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته •

● ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكول الى تقديره على حسب ما يمليه عليه ضميره وتقاليد المهنة التى ينتمى اليها • فإذا كان الثابت بمحاضر الجلسات أن المحامى المنتدب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة ، فنذبت المحكمة محاميا آخر حضر جميع اجراءات المحاكمة ، ولم يبد منه اعتراض على سماع الشهود فى يوم نذبه ، الأمر الذى يفيد بذاته أنه حين سمع الشهود وترافع فى الدعوى كان واقفا على جميع ظروفها ، فليس فى ذلك اخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة • ولا يصح أن ينعى عليها أنها نذبت محاميا آخر بدل المحامى المنتدب وسمعت على الفور أقوال الشهود قد فوتت على المتهم التمتع بكامل حقه فى الدفاع بمقولة ان سماع أولئك الشهود كان فى ظرف لم يكن المحامى فيه ملما بدقائق الدعوى ومستعدا لمناقشتهم •

(جلسة ١/٤/١٩٤٦ طعن رقم ٤١٥ سنة ١٦ ق • مجموعة

الأحكام • قاعدة ٤٢ ص ٦٥٤) •

● ان استعداد المحامى موكول تقديره اليه حسبما يمليه عليه ضميره وتقاليد مهنته •

(جلسة ١٢/٤/١٩٥٥ طعن رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق • مجموعة

الأحكام • قاعدة ٤٥ ص ٦٥٥) •

● ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره، واجتهاده وتقاليده مهنته .
(جلسة ١٠/٥/١٩٥٥ طعن رقم ١٧٦ سنة ٢٥ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة ٤٦ ص ٦٥٥) •

● مادام المحامي الذي ندبته المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجاسة أنه لم يكن مستعدا للمرافعة أو أنه لم يكمل استعداده ومادام الاستعداد موكولا لزمة المحامي ومبلغ تقديره لواجبه حسب ما تقضى به أصول مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنعي على المحكمة بأنها أخذت بحق المتهم في الدفاع .
(جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ طعن رقم ١٤٥٢ سنة ١٥ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة ٤١ ص ٦٥٤) •

● ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل الى تقديره هو على حسب ما يمليه عليه ضميره واجتهاده ، فاذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الأدلاء بها فلا يكون ثمة اخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .
(جلسة ٢٧/١١/١٩٥٠ طعن رقم ١١٠٠ سنة ٢٠ ق • مجموعة الأحكام • قاعدة ٣٧ ص ٦٥٤) •

● مادام المحامي الذي حضر عن المتهمين في الاحالة قد أعلن استعداد المدافع ولم يطلب امهاله للاستعداد • ومادامت مصلحة المتهمين اللذين ندبته المحكمة للدفاع عنهما غير متعارضة — على ما هو مستفاد من الأوراق — ومادام المفروض في المحامي أنه يبدى أوجه دفاعه عن المتهم بحسب ما يرتضيه ضميره وما تمليه عليه التقاليد النبيلة للمهنة التي ينتمى اليها • مما لا يصح معه مناقشته فيما قاله وما لم يقله في مصلحة الدفاع فلا يصح أن ينعى على المحكمة أنها

ندبت هذا المحامي لمصادفة وجوده بالجلسة ولم تمنحه أجلا يحضر فيه دفاعه في الدعوى. على الوجه الأكمل .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٩ طعن رقم ٢٢١٢ سنة ١٧ق . مجموعة الأحكام . قاعدة ٥٠ ص ٦٥٥) .

● لرئيس محكمة الجنايات أن يعين محاميا لكن متهم بجناية يحضر أمام المحكمة في اليوم المعين لنظر دعواه ولا يكون معه — لأى سبب من الأسباب — محام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون ، ومادام المحامي الذى ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد اطلع على أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم أدلى فعلا بأوجه الدفاع التى رأى الادلاء بها ، دون أن يبدو منه ما يفيد أنه فى الظروف التى ندب فيها لم يتم اطلاعه أو يكمل استعداده ، فلا يكون ثمة محل للطعن على الحكم الذى يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التى أعطيت للمحامي الحاضر عنه للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صوريا وشكليا لا حقيقيا جديا .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٣٠ طعن رقم ٢٨٣٨ سنة ١٦ق . مجموعة الأحكام . قاعدة ٤٣ ص ٦٥٥) .

● من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى فان النعى على الحكم بمخالفة القانون والاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٧٢١٠ لسنة ٣٢ق جلسة ١٩٦٣/٤/١ س ١٤ ص ٢٧٠ ، طعن رقم ١١ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٤/٣/٣ س ١٥ ص ٢٢١) .

● استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . ولما كان المحامي

المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى فان ما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع وندب المحكمة بجلسة المحاكمة محاميا آخر - خلاف المحامي المنتدب الذي تخلف عن الحضور - ترافع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها لا يكون له محل .

(طعن رقم ٢٠٠٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٦٥ س ١٦ ص ٣١٤) .

● مادام الثابت أن محاميا حضر عن المتهم وترافع في الدعوى دون أن يطالب التأجيل للاستعداد ودون أن يتمسك بطلب سماع الشهود فلا محل بعد ذلك للنعي على الحكم بأنه أخل بحق المتهم في الدفاع ، لأن المحامي الذي ترافع كان عن محاميه الأصلي ولم يكن لديه الوقت الكافي للاستعداد .

(جلسة ٢٧/٢/١٩٥٠ طعن رقم ١٩٣ لسنة ٢٠ ق . مجموعة الأحكام . قاعدة ١١٧ ص ٦٦٦) .

● اذا كان المدافع عن المتهم قد أبدى عند بدء اجراءات الدعوى أمام المحكمة أن حالته الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل دون أن يصر على طلب التأجيل ، وحضر الاجراءات ثم أبدى دفاعه للمحكمة ، فلا يحق له أن يطلب نقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى للسبب المذكور فانه وهو الموكل اليه أن يدافع عن المتهم بحسب ما يمليه عليه ضميره وتفرضه عليه تقاليد مهنته النبيلة ، لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يؤول سكوته عن التمسك بالطلب الذي بدا منه أولا بأنه عدل عنه عن عقيدة صحيحة وأن ما أدلى به للمحكمة في سبيل الدفاع هو في نظره كل ما ينبغي أن يقال .

(جلسة ١٩/١/١٩٤٨ طعن رقم ٢١٤١٠ لسنة ١٧ ق . قاعدة

رقم ١٢٤ ص ٦٦٦) .

● لا وجه لما يتحدى به الطاعن من أن المحامي المنتدب لم يكن عالماً بوقائع الدعوى ، إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتتأليد مهنته .

(طعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٧٨ س ٢٩ ص ٩٥٥) .

● استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتتأليد مهنته . واذ كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدعوى نظرت باحدى الجلسات وفيها حضر الطاعن ومحاميه الذى طلب التأجيل لليوم التالى تمكينا له من الاستعداد فى الدعوى فأجابته المحكمة الى طابعه وأمرت بحجز الطاعن وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ومحاميه الذى لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد بل ترافع فى موضوع الدعوى ، فان منعه بالاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(طعن ١١٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٦٩) .

حق الدفاع من المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات

الجنائية . كون المتهم مرتدا عن الاسلام لا يغير من ذلك . علة ذلك . حرصت الدساتير المتعاقبة والقوانين المنظمة لاجراءات التقاضى على تقرير حق الدفاع وكفالاته بما لا يسوغ معه حرمان أى من أطراف الخصومة فى الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقها ، والا كان فى ذلك مخالفة لما تقتضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية . ولما كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من الطاعنة (بعدم سماع دفاع المطعون ضده لأنه مرتد عن الاسلام ويعتبر فى حكم الميت ساقط الحقوق) بقوله : « ان القانون الوضعى لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه فى اتهام جنائى منسوب اليه أو دعوى مدنية رفعت ضده » وكان ما أورده الحكم سائغا وصحيحا فى القانون ، فان ما تثيره الطاعنة لا يكون سديدا .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٤٤٠) .

عدم تمكن المتهم من ابداء دفاعه بالجلسة بسبب الايد له فيه
هو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايراً لاسمه الحقيقي • بطلان في
الاجراءات شاب الحكم •

وحيث أن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار
معارضته كأن لم تكن على الرغم من حضوره الجلسة المحددة لنظر
معارضته دون أن ينادى عليه باسمه ، وأنه تبين بعد ذلك أنه أثبت خطأ
بالحكم الغيابي الاستثنائي أن اسمه ••••• وترتب على ذلك ادراج هذا
الاسم الخاطيء برول الجلسة ولم ينادى عليه باسمه وصدر الحكم
باعتبار المعارضة كأن لم تكن اثر المناداة عليه بالاسم الخاطيء ودون
أن يتمكن من المثول أمام المحكمة وابداء دفاعه •

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الغيابي الاستثنائي والحكم
الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن المطعون فيه أن اسم المتهم ••• على
أن الثابت بالحكم الابتدائي أن اسمه ••••• وحيث أنه متى كان
ذلك كذلك ، فان الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن — يكون
قد جاء باطلا اذ لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التي
حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي بسبب لايد له فيه ،
وهو ادراج اسمه في رول الجلسة مغايراً لاسمه الحقيقي على ما يبين
من ظاهر الأوراق • لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد
شابه البطلان في الاجراءات ، مما يتعين معه نقضه واحالة الدعوى الى
المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد • بغير حاجة الى بحث سائر
ما يثيره الطاعن في طعنه •

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٠١١/١١/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٢٧٥) •

حرية الدفاع وضروراته • عدم محاكمة المتهم أو مدافعه عن عبارات
القذف أو السب التي يستلزمها حق الدفاع •

● حكم المادة ٣٠٩ عقوبات ليس الا تطبيقاً لمبدأ عام هو
حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه فيستوى أن تصدر العبارات أمام

المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو في محاضر البوليس ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه .

(طعن رقم ٨٤٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٥٦ س ٧ ص ٩٨٦) •

● يدخل في معنى الخصم الذي يعفى من عقاب القذف الذي يصدر منه أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات المحامون عن المتقاضين مادامت عبارات القذف الموجهة اليهم تتصل بموضوع الخصومة وتقتضيها ضرورات الدفاع •

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩٦) •

● الفصل فيما اذا كانت عبارات السب أو القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع •

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢٧/١١/١٩٥٦ س ٧ ص ١١٩٦) ،
طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٤ ق جلسة ٨/٢/١٩٢٢ مجموعة الأحكام قاعدة
١٢٢ ص ٧٤٢) •

● ان حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات يتناول فيما يتناوله ما يبيده الخصم في عريضة الدعوى اذ المقصود من الاعفاء الوارد في هذه المادة هو اطلاق حرية الدفاع للمتقاضين في حدود ما تقتضيه المرافعة عن حقوقهم أمام النيابة • ولما كانت عريضة الدعوى من الأوراق الواجب أن تبين فيها طلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الاعفاء • ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت اعلان عريضتها تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فان نظر الدعوى أمام المحكمة انما يكون بناء على ما جاء في عريضتها •

(طعن رقم ١١٧١ سنة ١٠ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٤٠ مجموعة
الأحكام قاعدة ١١٩ ص ٧٤١) •

● ان المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات وان كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من الخصوم من السب والقذف على بعضهم البعض في أثناء المرافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شفاهيا أو تحريريا مما يتناول

بطبيعة الحال ما يرد من ذلك في عريضة رفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة .
اذ هذه العريضة انما تعد لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة
لسماع الحكم عليه في الموضوع الذي يوجب القانون بيانه فيها
بعبارة صريحة مع الأدلة التي يستند اليها المدعى ، الا أنه يجب لذلك
أن تكون هذه العريضة جدية مقصودا بها طرح الدعوى بالفعل على
القضاء ليفصل في موضوعها الذي يقتضى حق الدفاع عنه التعرض في
تلك العريضة لمسلك الخصم بما قد يكون فيه مساس به أو خدش لشرفه
أو اعتباره ، فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في عريضة دعوى
شرعية مكونا لجريمة السب وأدانت من صدرت عنه على اعتبار أن
الاعفاء الوارد بالمادة ٣٠٩ لا يشمل له لأنه لم يكن في الواقع يدافع عن حق له
أمام المحاكم ولم يكن يقصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وانما قصد
بإعلان العريضة بما حوته مجرد إيلام المدعى عليه والنيل منه فلا تثريب
على المحكمة فيما فعلت .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ١٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٤٠ مجموعة الاحكام
قاعدة ١٢٠ ص ٧٤١)

● متى كانت محكمة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن
العبارات التي اعتبرها الطاعن قذفا في حقه انما صدرت من المطعون
ضده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه
ورأت أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
(طعن رقم ٢٥٧٥ سنة ١٧ ق جلسة ٢٦/١/١٩٤٨ مجموعة الاحكام
قاعدة ١٣١ ص ٧٤٢) .

● اذا كان ما وقع من المتهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه
في الدفاع أمام المحكمة عند نظر الدعوى فانه لا يكون مسئولا عنه
طبقا للمادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، أما اذا كان قد خرج في ذلك
عما يقتضيه المقام فانه يكون قد تجاوز حقه وتجب مساءلته مدنيا

عما وقع منه • ولذلك فإنه يجب على المحكمة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبحثه من هذه الناحية والا كان حكمها مشوبا بالقصور •

(طعن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة الاحكام قاعدة ١٢٣ ص ٧٤٢) •

● المراد بالسب في أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح الدال عليه أو باستعمال المعارض التي تسمى اليه ، وهو المعنى الملحوظ في اصطلاح القانون الذي اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو بخدش سمعته لدى غيره •

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ ص ٢٠ ص ١٠١٤) •

● من المقرر أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو بما يطمئن اليه القاضى في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ، الا أن جد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، اذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سباً أو قذفاً أو عيباً أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، كما أنها هي الجهة التى تهيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى اليه الحكم من مقدماته المسلمة • ولما كان يبين أن لفظ « اخرس » الذى وجهه الطاعن الى المطعون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفا له عن غلوائه في اتهامه هو بما يجرح كرامته ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى اللفظ ومنحاه ، والمساق الطبيعى الذى ورد فيه ، ومن ثم فإن الحكم اذا اعتبر ما تلفظ به سباً يكون قد مسح دلالة اللفظ كما أورده فضلا عن خطئه في التكييف القانونى •

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٠/٦ ص ٢٠ ص ١٠١٤) •

● جرى قضاء محكمة النقض عن أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، فيستوى أن تصدر العبارات أمام المحاكم أو أمام سلطات التحقيق أو فى محاضر التحقيق أو فى محاضر الشرطة ، ذلك بأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه • وما غاه به الطاعن من طلب السكوت من جانب المطعون ضده أدنى وسائل الدفاع عن نفسه فى مقام اتهامه أمام الشرطة باغتصاب أثاث زوجته ورميه بأنه يريد أن يعيش من مالها •

(طعن رقم ٧٨٢ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ص ١٠١٤) •

● لما كان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية التى قدم الطاعن بشأنها المذكرة التى اشتملت على عبارات السب ومدى اتصال هذه العبارات بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه ، حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة •

(طعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ص ١٠٧٤) •

● الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه وأنه من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ولحكمه النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها

واستظهار مرامى عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح .
لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم
المطعون فيه قد أورد أن الطاعن الأول نسب الى المدعى بالحقوق
المدنية في المذكرة المقدمة منه أنه طابت نفسه لأخذ مال الغير وأنه ليس
له أن يطمع فيما لا يطمع فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا فحسب
بل شريك في جراج للسيارات وأنه ليس قاضيا خالصا للقضاء بل يعمل
بالتجارة وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى بالحقوق المدنية
وتدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش
فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون . ومن ثم فإن
منعى الطاعن بخطأ الحكم في تطبيق القانون بمنقولة أن القانون
لا يؤثم جمع القاضى بين مهنته وبين الاشتغال بالتجارة ، وأن ذلك وإن
كان يشكل مخالفة مهنية تستوجب المؤاخذة التأديبية ، إلا أنها لا تكون
أية جريمة ولا تقوم بها جريمة القذف ، غير صحيح في القانون .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٩٩٥) .

● جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٣٠٩ من
قانون العقوبات ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى
يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه
وما أوردته الطاعن في مذكرته من عبارات نسب فيها الى المدعى بالحق
المدنى أنه طابت نفسه لأخذ مال غيره وأنه ليس له أن يطمع فيما لا يطمع
فيه غيره من الخصوم وأنه ليس قاضيا فحسب بل شريك في جراج للسيارات
وأنه ليس قاضيا خالصا بل يعمل بالتجارة ، فإنها عبارات لا يستلزمها
الدفاع في القضية المرفوعة منه على المدعى بالحق المدنى .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٩٩٥) .

● من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات
أن تكون عبارات السبب التى اسندت من الخصم لخصمه في المرافعة
مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، ولما كان الحكم الابتدائي

المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى فيما قال به المدعى بالحقوق المدنية من أن الطاعن وجه إليه عبارة السب الثابتة بمحضر جلسة ٢٩ ابريل سنة ١٩٧٣ في الدعوى ٢٣١ لسنة ١٩٧٣ مدنى فارسكور ، الذى قدم صورة منه ، خلص الى أن التهمة ثابتة فى حق الطاعن مما ورد بمحضر الجلسة المذكور من أنه وجه للمدعى بالحقوق المدنية عبارة « انت موبخ سمعة العيلة » وان تلك العبارة ليس لها ما يبررها اذ لا صلة لها بالدفاع فى الدعوى المدنية وليست من مقتضيات الدفاع المنصوص عليها بالمادة ١٠٢ من قانون المرافعات، وكان الحكم قد خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ومما ورد بأصل محضر الجلسة من سياق القول الذى اشتمل على عبارة السب ومدى اتصال هذه العبارة بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه مدافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات السب ليست مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٧٥) .

● ان تهمة السب ثابتة فى حق المستأنف فى العبارات الواردة فى مذكرة دفاعه المقدمة فى الدعوى رقم مستعجل القاهرة ، والتي أقر أمام محكمة أول درجة بجلطة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٧١ بضدورها عنه ومسئوليته عما جاء بها ، والتي أسند فيها الى المدعى بالحقوق المدنية أنه « كان يعمل بالسلك القضائى ثم انحرف نحو الجريمة ففصل من عمله وأراد أن يشتغل بالمحاماه فأبت لجنة القيد أن ينضم الى صفوف المحامين نصابا عالميا » - وهى عبارات تنطوى على خدش للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانونا بقديم المذكرة للمحكمة وتداولها بين أيدي الموظفين المختصين كنتيجة حتمية لايداعها ملف الدعوى . لما كان ذلك وكان من المقرر أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس الا تطبيقا

لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكانت المحكمة ترى أن ما أورده المستأنف فى مذكرته من عبارات على ما سبق مما لا يستلزمه الدفاع عن حق موكلته فى هذه الدعوى ولا تمتد اليه حماية القانون ، فان ما يثيره المستأنف فى هذا الصدد يكون على غير أساس .

(طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٩ س ٢٧ ص ٣٦٩) .

● لما كان من المقرر أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات القذف التى اسندت من الخصم فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٣٤ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذى يستلزمه وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ما ورد بمحضر الجلسة من سياق القول الذى اشتمل على عبارات القذف ومدى اتصالها بالنزاع القائم أمام المحكمة عند نظر الدعوى وما اذا كان قد استلزمها حق الدفاع أو أنها تخرج عن مقتضيات القدر الذى تقتضيه مرافعة الخصم عن حقه حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن عبارات القذف التى فاه بها الطاعن لا تمتد اليها حماية القانون ، فانه يكون قاصرا ، قصورا يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٧٠١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٦ س ٣١ ص ٩٧٥) .

الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها . هو متمم الدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها .

● لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المدعى بالحق المدنى أقام الدعوى قبل الطاعنين بالطريق المباشر أسند اليهما

فيها أنها تعمداً عدم دعوة الجمعية العمومية للمساهمين في الشركة منذ سنة ١٩٦٤ بالمخالفة لنص المادة ٢١٠ من نظام الشركة والمادة ٤٤ من قانون الشركات • ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أولى وثانى درجة تقدم الطاعنان بمذكرتين مصرح لهما بتقديمهما ضمانهما دفاعهما المشار اليه بأسباب الطعن من أن عدم دعوتهما الجمعية العمومية للشركة للاتخاذ يرجع الى قوة القاهرة حالت دون ذلك بعد أن أغلقت الشركة ووضعت عليها الاختتام من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية وتم الحجز على منقولاتها ثم حكم بإشهار إفلاسها ، فضلاً عن أن الطاعن الأول كان قد استقال من إدارة الشركة ، ولما كان الحكم الابتدائى والحكم الاستئنافى المؤيد له لأسبابه لم يتناول هذا الدفاع إيراداً له وردا عليه ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب فى مذكرة مصرح بها هو تنتميه للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لدفاع الطاعنين بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يتعين على الحكم أن يمحصه ويقول كلمته فيه ، فان الحكم بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوباً بقصور يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن •

(طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ص ٥٧٩) •

● من المقرر أن الدفاع فى مذكرة مصرح بها هو تنتميه للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها • ومن ثم يكون لامتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بل له اذا لم يسبقها دفاعه الشفوى - كما هو الحال فى الدعوى المسئلة - أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى المتعلقة بها •

(طعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ص ٦٣) •

● من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تتممه للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع ، بل له اذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة بها .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٢٨ س ٢٦ ص ٣٦٤ ، طعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٣ س ٢٤ ص ٦٩٦ ، طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ص ١٢٢٨ ، طعن رقم ٧٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ص ١٣٨٠ ، طعن رقم ٧٧١ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ص ٩٩٢) .

● اذا كان المتهم « الطاعن » قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة — والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي — معاينة المضبوطات « وهما قاطعتان من النحاس — للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي صورها الشهود واخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المسروقات فيها ، فإن غُذِمَ اجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدحضه هو مما يعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، اذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم « قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء المرافعة » ومن ثم فانه لا وجه للمنازعة فيما يقول الدفاع أنه أوردته بتلك المذكرة من طالب اجراء التجربة المشار اليها ، مادام الظاهر يسانده .

(طعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٣٠ س ١٣ ص ٢٧٢) .

المحكمة غير ملزمة بالتصريح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه طالما أتاحت له فرصة الدفاع الشفوي بالجلسة .

لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه مادامت قد نسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بجلسة المحاكمة .

ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى التفت الحكم المطعون فيه عن ايراده ، أو الرد عليه بل أرسل القول ارسالا ، وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه • وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن • ويكون النعى على الحكم فى غير محله •
(طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٣٤١) •

الأصل فى الاجراءات الصّحة وأنها روعيت •

● من المقرر أن الأصل فى الاجراءات الصّحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فى محضر الجلسة أو الحكم ، الا بطريق الطعن بالتزوير ، واذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل فى خصوص ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأخيرة من سؤال الطاعن عن الفعل المسند اليه ، فإن الزعم بأن الطاعن لم يسأل عن الفعل المسند اليه يكون غير مقبول ، هذا الى أنه من المقرر أن سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفتها •

(طعن ١٣٠٠ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/١٠ س ٣١ ص ٣٥٤) •

● لما كان ما يثيره الطاعن عن خلو محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من اثبات تلاوة تقرير التلخيص مردودا بما هو مقرر من أن ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وأن الأصل فى الاجراءات أنها روعيت ومن ثم فانه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبته الحكم من تقرير التلخيص الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله فيكون ما يثيره فى هذا الصدد غير مقبول •

(طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ س ٣١ ص ١٠٠٢) •

● لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية وفي ورقة الحكم الغيابي الاستئنافي تلاوة تقرير التلخيص على خلاف ما يزعمه الطاعن ، وكان الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فيها سواء في محضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن فان ما يجادل فيه من عدم تلاوة تقرير التلخيص يكون غير قويم ولا يعتد به .

(طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨ س ٣٠ ص ١٧١) .

خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الطاعن كاملاً . لا يعيب الحكم . اذ كان عليه أن يتمسك باثباته فيه .

● متى كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة قد منعتة من ابداء دفاعه فانه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملاً اذ كان عليه ان كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن الطاعن لم يبد عذراً . لتجاوزه ميعاد الاستئناف وقد خلت الأوراق من الشهادة المرضية التي يدعى بوجه الطعن بتقديمها دليلاً على عذره ، ومن ثم فليس له أن ينعى على المحكمة الاستئنافية قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها واعراضها عن دليل لم يطرحه عليها .

(طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/١/١٣ س ٣١ ص ٦١) .

● لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم ، اذ عاينه ان كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر كما عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وكان البين من محضر جلسة المرافعة أنه جاء خاوا مما يدعيه الطاعن من مصادرة

حقه في الدفاع ، بل ان الثابت أن المحكمة مكنته من ابداء دفاعه كاملا مما لا يوفر الاخلال بحق الدفاع ويضحي النعى في هذا الخصوص في غير محله .

(طعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٩ س ٣١ ص ١١٤٢) .

● ان نعى الطاعن بخصوص خلو محضر الجلسة من اثبات دفاعه كاملا . مردود ، بأنه لا يعيب الحكم . أن يكون دفاع المتهم غير مذكور بالتفصيل في محضر الجلسة ، ذلك أنه اذا كان يهمله بصفة خاصة تدوين أمر فيه فعليه أن يطلب صراحة اثباته فيه .

(طعن رقم ٩١ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٦ ص ٢٠٧) .

● لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم ، اذ عليه ان كان يهمله تدوينه ، أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر كما عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حيز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم، ولما كان الطاعنان لم يذهبا الى الادعاء بأنهما طلبا أن يثبت بمحضر جلسة المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة طلبهما ارجاء نظر الدعوى لحضور المحامي الأصيل ، وكانت أسباب طعنهما قد خلت البتة من أية إشارة الى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد ، كما خلت المفردات المضمومة من طلب يكون قد تقدم به المدافع عنهما مسجلا فيه على المحكمة مصادرة حقه في الدفاع ، فان النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٣٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/١٦ س ٢٦ ص ٢٣٢) .

● ان نعى الطاعن بخلو محضر الجلسة من اثبات دفعه على النحو الوارد بوجه النعى . فمردود بما هو مقرر من أن على صاحب الشأن أن يطلب صراحة اثبات ما يهمله اثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه

فيما بعد أن يأخذ على المحكمة اغفالها الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن ما أورده الحكم عن اسناد كل من الطاعنين بيع المخدر الى الآخر ، انما هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض ، وكان الحكم بعد أن عرض الى قصد الطاعن من احراز المخدر المضبوط استطراد قائلًا « يضاف الى ما تقدم في اثبات قصد الاتجار لدى المتهمين كبر الكمية المضبوطة لدى كل منهما مغلفة بقماش التربة - وماضى المتهمين الاجرامى - اذ ثبت من البيان المقدم من الشاهد الأول بالجلسة سبق الحكم على المتهم الأول - الطاعن - بالأشغال الشاقة المؤبدة سنة ١٩٥٩ في جريمة مخدرات ، وهذا أمر لم ينكره هذا المتهم » وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الشاهد الأول قدم ذلك البيان مستخرجًا من سجل مكتب مكافحة المخدرات ، فان هذا الذي أثبته الحكم يفيد أن الطاعن لم يثر بالجلسة شيئًا عن البيان سالف الذكر . وتكون بذلك دعوى الخطأ في الاسناد منتفية ، لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ص ٢٦٩) .

● من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر . كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز حاجته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصير فيما كان يتعين عليه تسجيله .

(طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/٧ س ٢٨ ص ٩٢١)

طعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ص ٣٤١ ، طعن

١٥٤٢ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ص ٥١٨) .

● الأصل - طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - أن الاجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت كما أنه من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن مادامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع • ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم اذ عليه - ان كان يهمله تدوينه - أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر ، كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم • (طعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٨ س ١٣ ص ٤٥٨) •

● الأصل في اجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، واذا كان المتهم يهمله بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذى عليه أن يطلب صراحة اثباته به • فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض • ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمكن الدفاع عن الطاعن من اثبات تمسكه بسماع شهود الاثبات • (طعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٦/٢ س ١٤ ص ٤٨٠) •

● على المتهم أن يطالب في صراحة اثبات ما يهمله اثباته في محضر الجلسة ، فان هو لم يفعل فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض • (الطعن رقم ١٠١١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/١/٣٠ س ١٥ ص ٦٢) •

● لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم بالتفصيل اذ عليه أن كان يهمله تدوين أمر معين أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر •

(طعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ص ٢٠٦) •

● لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان يهمه بصفة خاصة تدوين أمر فيه فهو الذى عليه أن يطلب صراحة اثباته به .

(طعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٥ س ١٦ ص ٩٦٨) .

● خلو محضر الجلسة من تدوين دفاع المتهم بالتفصيل لا يعيب الاجراءات اذ أن على المدافع أن يطلب تدوين ما يريد اثباته من أوجه دفاعه .
(طعن رقم ٨٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ٢/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ٤٧٢) .

للنيابة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره .

يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التى تستقل المحكمة بتقديرها . ومجرد غياب المتهم عن سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

(طعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ ق جلسة ٧/٣/١٩٧١ س ٢٢ ص ١٩٤) .

المحاضر التى يحررها أعضاء النيابة هى محاضر رسمية . جواز

إبداء المتهم لدفاع يتعارض مع ما أثبت فيها .

المحاضر التى يحررها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذى يبشرونه هى محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها . وهى بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها وان كانت حجييتها لا تحول بين المتهمين وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذى يروونه مهما كان متعارضا مع ما أثبت فيها .

(طعن رقم ١٥٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ٩/١/١٩٦١ س ١٢ ص ٥٨) .

• صحة قيام المحقق ببعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم •

• مادام قد سمح لهم بالاطلاع عليها •

● لما كان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما أثاره الطاعن من استماع وكيل النيابة المحقق للشهود في حضورهم مجتمعين ورد عليه ، وكان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات ، وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على أقوال الشهود التي يقول أنهم أدلوا بها في غيبته في تحقيقات النيابة • فان ما أثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهره البطلان ، ولا عن المحكمة ان التفتت عنه ولم ترد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون تعيبا للمتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم •

(طعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٩ س ٣١ ص ٧٤٢) •

● لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة في ١٥/١٠/١٩٧٨ أن من بين ما أبداه الدفاع عن الطاعن (دفعا) ببطلان التحقيق أمام وكيل النيابة طبقا للمادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية اذ أخرج المتهمين حين سماعه الشهود دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا الخصوص ، فان ما أثاره الدفاع فيما سلف لا يعدو أن يكون تعيبا للمتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، اذ من المقرر أن تعيب التحقيق الذي تجريه النيابة لا تأثير له على سلامة الحكم ، فاذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه والأصل أن العبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها وطالما لم يطلب الدفاع اليها استكمال ما قد يكون بالتحقيقات الابتدائية

من نقص أو عيب فليس له أن يتخذ من ذلك سببا لمنعاه اذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة هو الى محكمة الموضوع وحدها فمتى كانت قد صدقتها واطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها .

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٠٠ جلسة ١٥/٦/١٩٨٠ س ٣١ ص ٧٧٥) .

● الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة اليه ، الا أن القانون قد أعطى النيابة استثناء من هذه القاعدة ، حق اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا ، فاذ أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقتها ولا بطلان فيه ، وكل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بيئة من أمرها .

(طعن رقم ٢٩٤ لسنة ٤٩٠ جلسة ١٤/٦/١٩٧٩ س ٣٠ ص ٦٨٥) .

● لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراء التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الاجراءات ، وكانت الطاعنة لم تدع أمام محكمة الموضوع بأنها منعت من الاطلاع على أقوال الضابط التي تقول أنه أدلى بها في غيبتها في تحقيقات النيابة ، فان ما أثارتته في هذا الصدد أمامها لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة ان هي التفتت عنه ولم ترد عليه .

(طعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥٠ جلسة ٤/١/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩) .

● من المقرر أن المعاينة التي تجريها النيابة العامة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم ، اذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذ هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع

بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أثرها شأنها شأن سائر الأدلة الأخرى .

(طعن رقم ١٢١٠ لسنة ٤٩ق جلسة ١٩٨٠/١/٣١ س ٣١ ص ١٤٨ ،

طعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ص ٣٦٢) .

● المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطلها غياب المتهم وقت اجرائها ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المعاينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها — كما هو الشأن في سائر الأوراق .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٣٠ق جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٦ س ١١ ص ٩٤٧ ،

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٥٢/٦/٩ مجموعة الاحكام قاعدة

٣٩٣ ص ١٩٥٢ ، طعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٢٧ق جلسة ١٩٥٨/١/٢٠

مجموعة الاحكام قاعدة ١٧ ص ٦٨ ، طعن رقم ٦١٥ لسنة ٢٩ق جلسة

١٩٥٩/١٢/٧ مجموعة الاحكام قاعدة ٢٠٠ ص ٩٧٧) .

حق المتهم في طلب ترجمة المستندات الى اللغة التي يجيدها

عند طلبه الاطلاع عليها .

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه لا تصح مساءلته على أساس ما جاء بتقارير في الدعوى مكتوبة باللغة الانجليزية . ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا الى هذه التقارير دون ترجمتها فهذا عيب في الاجراءات يقتضى نقض حكمها .

(طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ١٨ق جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة

القواعد القانونية في خمس وعشرون عاما ص ١١٦ قاعدة ١٨٤) .

السماح للمتهم أو مدافعه بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو عقب اجراء التحقيق الذي أجرى في غيبته • دفع محامى المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم • هذا الدفع لا محل له اذ أن القانون لا يرتب البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى أجريت في غيبته •

(طعن رقم ٣٦ سنة ٢٠١٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٦١) •

الفصل الثالث

بطلان الاستجواب

- أولا : تعريف البطلان ونطاقه
- ثانيا : أنواع البطلان
- ثالثا : آثار البطلان
- رابعا : الفرق بين البطلان والانعدام
- خامسا : سقوط المدفع بالبطلان

الفصل الثالث

بطلان الاستجواب

يخضع بطلان الاستجواب للأواعد العامة في البطلان والتي وردت في المواد من ٢٣١ الى ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية • ولن نتعرض للقواعد العامة في البطلان الا بالقدر الذي يخدم بطلان الاستجواب • وعلى ذلك سنتعرض لتعريف البطلان ونطاقه وأنواعه وتصحيح البطلان وآثار البطلان والفرق بين البطلان والانعدام ثم سقوط الدفع بالبطلان •

أولا : تعريف البطلان ونطاقه (١)

البطلان هو جزاء اجرائي يترتب على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأي اجراء جوهري (م ٢٣١) • ويستوى أن تكون الأحكام المتعلقة بالاجراء الجوهري تتعلق بمضمون وجوهر الاجراء أو كانت تتعلق بالشكل الذي يصاغ فيه • كما يستوى أن تكون هذه الأحكام قد وردت بقانون الاجراءات الجنائية أم وردت بقانون العقوبات • وقد نظم المشرع البطلان كجزاء اجرائي في الفصل الثاني عشر من الباب الثاني من قانون الاجراءات الجنائية وذلك في المواد ٢٣١ وما بعدها • والبحث في أسباب البطلان تدور وجودا وعدما حول تكييف كل اجراء من الاجراءات من حيث كونه جوهريا من عدمه • ولم يحدد المشرع المتصود بالاجراء الجوهري وعلى ذلك فانه يتعين على الفقه والقضاء استخلاص الضوابط العامة والتي بمقتضاها يعتبر الاجراء

(١) أنظر في الموضوع • مأمون سلامه ص ٩٧٧ وما بعدها •

جوهريا وبالتالي يترتب البطلان على عدم مراعاة الأحكام الخاصة به •
فتحديد نطاق البطلان يتوقف على أمرين : الأول ما هو المقصود بالاجراء
الجوهري والثاني ما هو المقصود بأحكام القانون المتعلقة به وهل أى
مخالفة لها يترتب عليها البطلان •

أولا : ماهية الاجراء الجوهري :

لم يحدد الشرع كما سبق القول المقصود بالاجراء الجوهري
وانما ترك هذا التحديد لاجتهاد الفقه والقضاء يستنبطها ، مهتديا في ذلك
بالحكمة التى تقف وراء كل قاعدة تقرر اجراء معين • فعلى ضوء
هذه الحكمة يمكن استخلاص ما اذا كان الاجراء جوهريا من عدمه •

وقد يستخلص من بعض نصوص القانون أن الاجراء جوهريا ،
وهو أمر يستفاد من كون المشرع قد رتب البطلان صراحة على عدم
مراعاة الأحكام الخاصة به ، أما غير ذلك من الاجراءات فقد تركها
المشرع لاجتهاد الفقه والقضاء لبيان ما اذا كانت جوهرية من عدمه
استنادا الى حكمة التشريع •

ومثل الاجراءات الجوهرية بنص القانون الاجراءات المتعلقة بتشكيل
المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث
النوع وهذا مستفاد من نص المادة ٣٣٢ اجراءات ، والقواعد الخاصة
باجراءات جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة
وهو مستفاد من نص المادة ٣٣٣ اجراءات •

والضوابط التى استقر عليها الفقه والقضاء على اعمالها لمعرفة
ما اذا كان الاجراء جوهريا يترتب على مخالفته البطلان أو أن الاجراء
تنظيميا لا يترتب هذا الأثر يمكن تلخيصها فى الآتى :-

(أ) ضابط المصلحة العامة فى حسن سير الجهاز القضائى :

ان القواعد التى وضعها المشرع فى قانون الاجراءات والمتعلقة
بالاجراءات التى يجب مراعاتها ضمانا لحسن سير الجهاز القضائى

• شك أنها ترتبط بالمصلحة العامة للمجتمع في كفالة فاعلية هذا الجهاز .
ولذلك فان جميع الاجراءات المتعلقة بحسن سير هذا الجهاز تعتبر
اجراءات جوهرية يجب مراعاة أحكامها والا ترتب على المخالفة
إبطالان • وعلى ذلك نجد أن الاجراءات المتعلقة بحق النيابة العامة
في الدعوى الجنائية ومباشرتها وتمثيلها أمام القضاء • والقواعد المتعلقة
بمسئيل المحاكم من حيث عدد أعضائها وصفاتهم وولايتهم لنظر الدعوى
واحكم جميعها اجراءات وقواعد جوهرية روعيت فيها المصلحة العامة
في حسن تنظيم القضاء الجنائي وكفائه للفصل في الدعوى •

ولا تقصر الحماية التشريعية للمصلحة العامة في حسن سير الجهاز
القضائي على القواعد المتعلقة بالتشكيل والاختصاص والولاية بل تمتد
أيضا الى الاجراءات التي يضعها المشرع لضمان تحقيق العدالة الجنائية
على خير وجه ، ولو كانت في ظاهرها مقررة لمصلحة المتهم • فالمصلحة
العامة في حسن سير الجهاز القضائي لتحقيق العدالة الجنائية على
الوجه المرجو هي التي جعلت المشرع يوجب تعيين مدافع للمتهم في جناية
مهام محكمة الجنايات ، وهي أيضا التي دعت المشرع الى النص على
ضرورة استجواب المتهم قبل اصدار الأمر بحبسه احتياطيا •

ب) ضوابط مصلحة الخصوم :

يعتبر الاجراء جوهريا اذا كان قد نص عليه المشرع لمصلحة الخصوم
في الدعوى الجنائية • ذلك أن مصلحة الخصوم هي من المصالح الجوهرية
التي يحرص المشرع على حمايتها في الدعوى الجنائية تحقيقا للعدالة •

غير أن هذا الضابط لا يجب أن يختلط بالضابط السابق المتعلق
بالمصلحة العامة • حقا أن حماية مصلحة الخصوم هي حماية للمصلحة
نعامة في حسن سير العدالة الجنائية ، الا أن ذلك يأتي في المرتبة الثانية
للمصلحة التي أملت على المشرع وضع النص على الاجراء وتكون بالتالي

الغاية البعيدة من النص • أما الغاية القريبة فتتمثل في حماية مصالح الخصوم في الدعوى •

وعلى ذلك تعتبر اجراءات جوهريه لتعلقها بمصلحة الخصوم تلك الخاصة بحضورهم اجراءات التحقيق واعلانهم بالحضور وتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة وكذلك جميع الاجراءات المتعلقة باعلان الأوامر والقرارات والأحكام •

(ج) ضابط احترام حقوق الدفاع :

نص المشرع على اجراءات معينة كفالة لحق المتهم في الدفاع عن نفسه ونفى التهمة المنسوبة اليه وتفنيد أدلة الثبوت المساقة ضده ، ولاشك أن هذه الاجراءات تعتبر جوهريه لتعلقها بمصلحة أساسية للمتهم • والاجراءات المتعلقة بحقوق الدفاع منها ما نص عليه تحقيقا للمصلحة العامة ومنها ما هو متعلق بمصلحة المتهم الشخصية • ومن أمثلة الاجراءات المتعلقة بالمصلحة العامة وجوب حضور محامى للدفاع عن المتهم في جناية أمام محكمة الجنايات ، وجوب استجواب المتهم قبل حبسه احتياطيا وجوب تحديد التهمة المنسوبة اليه بأمر الاحالة • ومن أمثلة الاجراء المتعلقة بمصلحة المتهم الشخصية وجوب مباشرة اجراءات التحقيق الابتدائى في حضوره الا في الأحوال التى لا يجيز فيها القانون ذلك ، وحظر استجوابه من قبل المحكمة الا اذا وافق هو على ذلك وجوب مباشرة اجراءات التحقيق النهائى في حضوره ، وحقه في اعلان شهود نفى وسماعهم بمعرفة المحكمة ، والرد على الدفع والطلبات التى ييدها المتهم •

(د) ضابط الغاية من الاجراءات :

يعتبر الاجراء جوهريا اذا كان المشرع قد نص عليه لانتاج أثر قانونى يتعلق بسير الدعوى الجنائية والفصل فيها ، ولذلك يعتبر جوهريا وفقا لهذا الضابط جميع الاجراءات الخاصة بتحريك الدعوى الجنائية

ورفعها ومباشرتها واجراءات جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي
والتحقيق بالجلسة واصدار الأحكام •

ثانيا : المقصود بأحكام القانون المتعلقة به الاجراء الجوهرى :

ذكرنا من قبل أن البطلان هو الجزاء الذى يترتب على عدم مراعاة
أحكام القانون بالنسبة للاجراءات الجوهرية ، وقد حددنا المقصود
بالبين وضوابطه ، غير أن ذلك غير كاف لبين نطاق البطلان اذ ينبغى
فضلا عن ذلك تحديد المقصود بأحكام القانون بالنسبة لهذا الاجراء •

فهناك فى القانون قواعد اجراءات جوهرية طبقا للضوابط المختلفة
سابقة البيان يترتب على مخالفتها البطلان ، وهناك قواعد اجراءات
قصد بها المشرع مجرد الارشاد والتنظيم ومخالفتها لا يترتب عليه
البطلان ، فالبطلان اذن لا يترتب الا اذا كانت القاعدة جوهرية وليست
مجرد قاعدة ارشاد وتوجيه •

فمخالفة مأمور الضبط القضائى أو النيابة العامة للقواعد الخاصة
باجراءات تحريز المضبوطات لا يترتب عليه بطلان^(١) كما أن القواعد
المنظمة لاجراءات نظر الدعوى حيث سماع الشهود وكيفية سماعهم
وترتيب ذلك لا يترتب عليه بطلان^(٢) فيما عدا ما يتعلق بتحليف اليمين،
كذلك لا يترتب البطلان على مخالفة المواعيد المنصوص عليها بشأن
تقديم الطلبات من النيابة العامة والخصوم لقاضى التحقيق قبل اصدار

(١) نقض ١٥/١٢/١٩٥٤ مجموعة الأحكام س ١ رقم ١٠٤ ص ٢١٥ ،

١١/٣/١٩٥٤ س ٦ رقم ٢٢ ص ٥٩ ، ٢٨/٤/١٩٥٨ س ٩ رقم ١١٩

ص ٣٤٨ •

(٢) نقض ١٤/٦/١٩٥٢ مجموعة الأحكام س ٣ رقم ٤١٣ ص ١١٠٣ ،

١١/٣/١٩٥٤ س ٥ رقم ١٤١ ص ٤٢٠ •

أوامر التصرف في الدعوى • أو سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه (١) •

ولكن ما هو معيار أو ضابط القاعدة الجوهرية ؟
ان هذا المعيار يتوقف على التفرقة بين القواعد الموضوعية للإجراء وبين القواعد الشكلية :

١ - القواعد الموضوعية :

ان جميع القواعد الموضوعية التي يتوقف عليها صحة الاجراء تعتبر جوهرية حين يستلزم القانون لصحة الاجراء ضرورة وقوعه من شخص له صفة معينة هو ما يعبر عنه بالأهلية الاجرائية • ويتوافر سبب معين وينصب على محل معين • وأن يباشر في ظروف معينة جميع هذه القواعد المتعلقة بالوجود القانوني للإجراء الصحيح تعتبر جوهرية • ذلك أن تخلف أحد الشروط الموضوعية لصحة الاجراء يترتب عليه أن يكون الاجراء غير قادر على انتاج الأثر القانوني الذي نص عليه من أجل تحقيقه • بمعنى أن تخلف الشروط الموضوعية يؤثر على الغاية المبتغاه من الاجراء وبالتالي يترتب عليها البطلان • فمثلا انتداب النيابة العامة لرجل الشرطة ليست له صفة الضبطية القضائية يبطل هذا الاجراء ، وكذلك وقوع الاستجواب تحت تأثير الاكراه من شأن أن يبطل الاستجواب •

٢ - القواعد الشكلية :

يقصد بالقواعد الشكلية تلك التي يتطلب القانون أن يصاغ فيها الاجراء • فهي لا تتعلق بجوهر ومضمون الاجراء وانما بالشكل الذي يجب أن يكون عليه • ومثال ذلك التوقيع على محضر تحقيق النيابة من عضو النيابة والكاتب ، وتحليف الشاهد اليمين القانونية قبل سماع شهادته ، وذكر مواد الاتهام ووصف التهمة واسم وعنوان المتهم في ورقة التكاليف بالحضور أو أمر الاحالة أو دعوة محامي المتهم للحضور قبل الاستجواب والقائمة على تأكيد حقه في الدفاع المترتب على قرينة البراءة ، الى غير ذلك من القواعد الشكلية •

(١) نقض ٢٧/٢/١٩٦٧ س ١٧ رقم ٥٦ ص ٢٨٧ •

والمعيار الذى يهتدى به فى هذا الشأن هو مدى تأثير مراعاة هذه القواعد الشكلية على الغاية أو الهدف الذى أراده المشرع من النص على الاجراء ، فاذا كانت الشكليات التى يتطلبها المشرع من شأن مخالفتها أن تفقد الاجراء فاعليته فى تحقيق الهدف منه كان الشكل جوهرى ، اما اذا لم يكن لها هذا الأثر كانت القاعدة من قواعد الارشاد والتوجيه •

وعلى ذلك فتحليف الشاهد اليمين القانونية قبل سماعه يعتبر شكلا جوهرى يترتب على مخالفته البطلان لأن من شأن عدم مراعاته التشكيك فى قيمة الشهادة كدليل يمكن أن تستند اليه المحكمة • وتوقيع كاتب الجلسة على محضر الجلسة يعتبر شكلا استلزمه المشرع باعتباره أنه هو الذى حرر المحضر الا أنه لا يعتبر شكلا جوهرى يترتب عليه البطلان طالما كان محررا بخط يد الكاتب اذ أن عدم التوقيع لا يفقد المحضر القيمة القانونية فى اثبات ما ورد به ، أما توقيع رئيس المحكمة على محضر الجلسة والحكم فهو شكل جوهرى استلزمه المشرع لى ينتج المحضر أو الحكم آثاره من حيث كونها حجة بالنسبة لما ورد فيه • ودعوة محامى المتهم للحضور — ان وجد — قبل الاستجواب يعتبر شكلا جوهرى لأنه قائم على تأكيد حق المتهم فى الدفاع والمقترتب على قرينة البراءة كما سبق القول •

وعموما فالشكل يكون جوهرى طالما كان مرتبطا بالغاية أو الهدف المرجو تحقيقه من الاجراء ، ولا يكون جوهرى اذا كان قد قصد به التنظيم والارشاد • ويستفاد فى ذلك التحديد بذات الضوابط السابق بيانها لتحديد الاجراء الجوهرى •

ثانيا : أنواع البطلان

ان البطلان وان كان هو الجزاء المقترتب على مخالفة القواعد الخاصة بالاجراء الجوهرى ألا أنه يمكن تقسيمه وفقا لمعايير متعددة ، وأهم

تقسيم للبطلان من حيث أنواعه هو البطلان المطلق والبطلان النسبي .
١ - البطلان المطلق :

البطلان المطلق هو الذى يترتب على مخالفة القواعد الخاصة بالاجراءات الجوهرية المتعلقة بالنظام العام .

وهذا النوع من البطلان نص عليه المشرع فى المادة ٣٣٢ اجراءات معبرا عنه بالبطلان بسبب متعلق بالنظام العام ، وقد تحدث المشرع عن بعض أنواع القواعد المتعلقة بالنظام العام وترك القواعد الأخرى لاستنباط الفقه والقضاء . والقواعد المتعلقة بالنظام العام بنص المادة ٣٣٢ هى القواعد المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها .

ومعيار تعلق القواعد بالنظام العام - فى غير الاحوال التى أشار اليها المشرع - هو بالمصلحة التى أراد المشرع تحقيقها بالقاعدة الاجرائية . ذلك أن كل قاعدة اجرائية انما ينص عليها المشرع لحماية لمصلحة معينة ، فاذا كانت هذه المصلحة تتعلق بضمان حسن سير وفاعلية الجهاز القضائى لتحقيق العدالة الجنائية كانت القاعدة متعلقة بالنظام العام ، ولذلك يندرج تحت تلك القواعد ما يتعلق بعلنية الجلسات وسرية التحقيق الابتدائى ، والقواعد الخاصة بتسبيب الأحكام وطرق الطعن فيها .

أما احترام وضمان حقوق الدفاع فمنها ما يتعلق بالنظام العام اذا كان المشرع لم يراع فى غايته القريبية مصلحة للخصم وانما أراد تحقيق الصالح العام فى وجوب تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه ، ولذلك اذا وجد المشرع فى أحوال معينة أن حق الدفاع لا يجب أن يترك تقديره للمتهم وانما يتعين كفالته قانونا حتى رغم ارادة المتهم فهنا تكون المصلحة المراد تحقيقها هى مصلحة عامة وليست مصلحة خاصة بالمتهم ، ومثال ذلك وجوب تعيين مدافع للمتهم فى جنائية أمام محكمة

الجنائيات • وأيضا وجوب استجواب المتهم قبل الحبس الاحتياطي ، كما يعتبر متعلقا بالنظام العام القواعد الخاصة بتحريك الدعوى الجنائية من قبل النيابة العامة ومباشرتها لها •

الأحكام الخاصة بالبطلان المطلق :

يتميز البطلان المطلق بالأحكام الآتية :

(أ) جواز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط ألا يكون الدفع بالبطلان محتاجا الى تحقيق موضوعي مما يتجافى مع وظيفة محكمة النقض ويخرج عن اختصاصها •

(ب) أن تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ودون حاجة الى طلب من الخصوم •

(ج) يجوز التمسك به أو الدفع من قبل أي خصم دون اشتراط قيام المصلحة كشرط للدفع ، بمعنى أنه يجوز للخصم الدفع به ولو لم تكن له مصلحة مباشرة في تقرير البطلان •

(د) عدم قابليته للتصحيح عن طريق رضاء الخصم الصريح أو الضمني بالاجراء الباطل • غير أن البطلان المطلق رغم ذلك يصحح اذا كان الاجراء الباطل قد حقق الغرض المقصود منه رغم عدم مراعاة أحكامه ، ومثال ذلك أن يحضر محامى المتهم في جنائية أمام محكمة الجنائيات رغم رفض المحكمة التأجيل أو تعيين مدافع آخر ، أو أن يتطوع أحد المحامين الحاضرين بالجلسة للدفاع عن المتهم في جنائية أمام محكمة الجنائيات رغم عدم تعيينها محاميا للدفاع عنه •

(هـ) لا يجوز الدفع بالبطلان المطلق اذا كان سبب البطلان راجعا الى خطأ الخصم أو كان قد ساهم فيه • فلا يجوز مثلا أن يدفع

المتهم بالاخلاق بحقه في الدفاع لعدم استجوابه قبل الحبس
الاحتياطي اذا كان قد امتنع عن الاجابة على الأسئلة التي وجهها
اليه المحقق في الاستجواب •

٢ - البطلان النسبي :

البطلان النسبي هو عدم مراعاة أحكام الاجراءات الغير متعلقة
بالنظام العام وانما متعلقة بمصلحة الخصوم والأحكام الغير متعلقة
بالنظام العام لم يرد بشأنها نص في القانون ، الا أن المذكرة التفسيرية
ذكرت بعض أمثلة بشأنها اعتبرت مما يتعلق بمصلحة الخصوم وهي
التفتيش والضبط والقبض والحبس والاستجواب • والبطلان النسبي
يتميز بأحكام خاصة تختلف عن تلك المتعلقة بالبطلان المطلق •

فالْبطلان النسبي يجب الدفع به والتمسك به أمام محكمة الموضوع
ولا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يجوز
للمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها ، ولا يجوز التمسك به الا من
قبل الخصم صاحب المصلحة المباشرة من الحكم ببطلان الاجراء
لعدم مراعاة القواعد القانونية المقررة لمصلحته •

وحظر الاستجواب على المحكمة هو أمر مقرر لمصلحة المتهم فقط
ويترتب على ذلك أن مخالفة المحكمة لهذا الحظر يترتب عليه بطلان
لصالح المتهم الذي كان موجه اليه الاجراء الباطل ، وعليه فان البطلان
هنا يكون غير متعلق بالنظام العام وانما يتعلق فقط بمصلحة الخصوم •
فيجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ومن قبل المتهم الذي بوشر
بصدده الاجراء فلا يجوز لغيره من المتهمين الدفع به • كما أن عدم
الدفع به من المتهم يترتب عليه تصحيحه ، وكذلك وقوع الاجراء في
حضور محامي المتهم دون اعتراض عليه يصحح البطلان الذي شاب
الاجراء •

قواعد تصحيح البطلان النسبي :

ان أهم ما يميز البطلان النسبي عن البطلان المطلق في أن الأول قابل للتصحيح • وتصحيح البطلان النسبي يكون بطريقتين :

الأولى : هو القبول الصريح أو الضمني للأجراء الباطل من قبل من تقرر البطلان لمصلحته • وقد أورد المشرع هذا الطريق من طرق التصحيح معبرا عنه بسقوط حق الدفع بالبطلان وذلك في المادة ٣٣٣ إجراءات فقد نصت هذه المادة على أن يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجench والجنايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه — اما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحا اذا لم يعترض عليه المتهم ولو لم يحضر معه محام في الجلسة — وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنياية العامة اذا لم تنمك به في حينه •

والثانية : هو تحقيق الغرض من الاجراء الباطل • وهو يتم عن طريق التصرف أو القيام باجراء لاحق من شأنه أن يعدم أثر البطلان في الاجراء • وقد نص المشرع على تطبيق لهذا الطريق بالنسبة لبطلان ورقة التكليف بالحضور في المادة ٣٣٤ إجراءات •

شروط التمسك بالبطلان النسبي :

يشترط.للتمسك بالبطلان النسبي :

أولا : أن يكون الخصم الذي يدفع به له مصلحة مباشرة في مراعاة القواعد المنصوص عليها بالنسبة للأجراء الباطل لعدم مراعاتها • بمعنى أن تكون القواعد التي خولفت قد قررت لمصلحته • فلا يقبل الدفع ببطلان استجواب الا من قبل المتهم الذي تم استجوابه دون باقى المتهمين ، الا اذا كان هذا الاستجواب قد أسفر عن اعتراف المتهم وعول الحكم في ادانة المتهمين الآخرين على هذا الاعتراف فهنا يكون من

حق المتهم المعترف أو أى من المتهمين الآخرين التمسك ببطلان الاعتراف^(١) • وتطبيقا لذلك أيضا لا يجوز للمسئول عن الحقوق المدنية الدفع ببطلان اجراءات باطلة بطلانا نسبيا متعلقة بالمتهم • كذلك لا يجوز للمتهمين الدفع ببطلان اجراء يتعلق بمتهم من بينهم •

ولكن هل تشترط المصلحة أيضا بالنسبة للنيابة العامة أم أنها يجوز لها التمسك بالبطلان النسبى فى الاجراءات حتى ولو لم تكن لها مصلحة مباشرة باعتبار أن القواعد التى خولفت قد قررت لمصلحة خصم آخر فى الدعوى •

لقد ذهب البعض^(٢) الى أن النيابة العامة بوصف كونها خصم فى الدعوى يطبق بشأنها ذات القواعد المقررة للخصوم ، وبالتالى لا يجوز لها التمسك ببطلان اجراء لم يتقرر قواعده لمصلحتها وانما لمصلحة خصم آخر • فلا يقبل منها الدفع مثلا ببطلان التفتيش أو ببطلان ورقة التكليف بالحضور أو ببطلان الاعلان •

بينما ذهب رأى آخر^(٣) الى أن النيابة العامة لها دائما مصلحة قائمة فى مراعاة جميع القواعد الشكلية التى ينص عليها المشرع سواء أكانت مقررة لمصلحتها أم مقررة لمصلحة الخصوم الآخرين ومن ثم يمكن لها أن تدفع بالبطلان المتعلق بأى اجراء •

ونحن نميل مع بعض الفقهاء^(٤) الى الرأى الأول باعتبار أنه هو المتفق واتجاه المشرع فى اعتبار النيابة خصما كباقى الخصوم فى الدعوى ، وعلى ذلك يجب على النيابة العامة أن تبرز فى دفعها شرط المصلحة ، باثبات أن الاجراء والقواعد التى تحكمه قد تعلق بحق

(١) أنظر نقض ١٥/٥/١٩٦٧ س ١٨ رقم ١٢٧ ص ٦٥١ •

(٢) الدكتور محمود مصطفى ص ٤٠ •

(٣) الدكتور أحمد فتحى سرور ص ٣٨٣ •

(٤) الدكتور مأمون سلامة ص ٩٩١ •

الدولة في العقاب أو بحق النيابة العامة في تحريك ومباشرة الدعوى الجنائية ، فإذا لم تكن لها مصلحة متعاقبة بذلك لم يكن لها التمسك بالبطلان .

ثانيا : يشترط ألا يكون الخصم قد تسبب أو ساهم في وقوع البطلان في الاجراء . ويستوى في ذلك أن تكون مساهمته عن قصد أو كانت باهماله . فالمتهم الذي يحلف اليمين قبل استجوابه لا يجوز له الطعن ببطلان الاستجواب طالما لم يطلب منه حلف اليمين .

• تدخل القاضي لتصحيح البطلان المطلق أو النسبي •

أباح القانون للقاضي أن يصحح ولو من تلقاء نفسه كل اجراء تبين له بطلانه (م ٣٣٥ اجراءات) ويستوى أن يكون البطلان مطلقا أو نسبيا . فتصحيح الاجراء الباطل ليس مفاده الحكم بالبطلان ، وانما المقصود بذلك التصحيح هو أن المحكمة منوط بها واجب التطبيق المسليم للقانون بالنسبة للدعوى المنظورة أمامها واجراءاتها . ولذلك اذا تبين أن بعض الاجراءات التي باشرتها أو بوشرت بمعرفة الخصوم لم تراع فيها القواعد القانونية فلها أن تتدخل لتصحيح الاجراء لكي يكون مطابقا للقانون . بشرط أن يكون الاجراء يمكن تصحيحه بأن كانت الظروف الخاصة بالزمان والمكان المتعين مباشرة الاجراء فيها مازالت قائمة . أما اذا كانت الظروف تحول دون التصحيح فلا مناص من التقرير بالبطلان اذا كان مطلقا أو اذا كان نسبيا ودفع به الخصوم الذين يحق لهم التمسك به . فإذا سمعت المحكمة شهادة شاهد دون تحليفه اليمين فلها أن تعيد سماع شهادته بعد تحليفه اليمين طالما أن باب المرافعة لم يقفل ، واذا كانت المحكمة قد قامت باجراء معاينة لمكان الحادث دون اخطار الخصوم فلها أن تعيد الاجراء بعد اخطارهم الا اذا كان الشاهد قد توفي مثلا ، أو كان مكان الحادث قد تغيرت معالمه فلا مناص هنا من تقرير ببطلان المعاينة أو استبعاد صفة الدليل من شهادة الشاهد .

ثالثا : آثار البطلان

لا يحدث البطلان أثرا الا اذا تقرر بحكم أو بقرار المحكمة •
فالاجراء الباطل لا بد له من قرار قضائي يقضى به حتى يمكن أن يكون
للبطلان أثر • ومن أجل ذلك عندما نص المشرع على آثار البطلان علقه
على التقرير به • فالمادة ٣٣٦ تنص على أنه « اذا تقرر بطلان أى
اجراء فانه يتناول جميع الآثار التى تترتب عليه مباشرة ويلزم اعادته
متى أمكن ذلك » •

والتقرير بالبطلان أمر لازم سواء تعلق الأمر ببطلان مطلق أم
بطلان نسبي ، كل ما هنالك هو أنه فى البطلان المطلق يمكن التقرير به
من تلقاء نفس المحكمة أما فى البطلان النسبي فيكون بناء على دفع
الخصوم به •

وجدير بالذكر أن التقرير بالبطلان له طبيعة كاشفة اذا كان الأمر
متعلق باجراء يتعلق بالنظام العام ، ويكون منشئا اذا كان بصدد
بطلان نسبي أو اجراء يتعلق بمصلحة الخصوم (١) •

أثر البطلان على الاجراء ذاته •

القاعدة العامة أنه متى تقرر بطلان الاجراء زالت آثاره القانونية
ويصبح كأن لم يكن ، يستوى أن يكون الأمر متعلقا ببطلان مطلق أو
نسبي فكلاهما يستوى فى انعدام الأثر القانونى •

غير أن المشرع استثنى من هذه القاعدة حالة القضاء بعدم الاختصاص
بعد أن سار التحقيق شوطا أمام جهة غير مختصة • فقد نصت المادة
١٦٣ اجراءات على أنه لا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان
اجراءات التحقيق • وقد لاحظ المشرع فى هذا الاستثناء الرغبة فى عدم
تعطيل سير التحقيق خاصة وأن بعض اجراءاته قد لا يتيسر اعادتها •

(١) مأمون سلامه ص ٢٩٢ •

ويشترط لأعمال هذا الاستثناء شرطان :

١ - سريانه على إجراءات التحقيق الابتدائي، فلا يسرى على إجراءات الاستدلال أو الاتهام أو الاحالة أو المحاكمة .

٢ - أن يكون المحقق غير مختص بالتحقيق برمته لا مجرد أحد إجراءاته . فمثلا إذا أمر وكيل النيابة المحقق بتفتيش منزل غير المتهم بدون إذن سابق من القاضي الجزئي ، فإن عدم الاختصاص في هذه الحالة يتعلق بأحد إجراءات التحقيق ولا يحول دون بطلانه (١) .

أثر البطلان على الإجراءات السابقة .

القاعدة هي أن الاجراء الباطل لا يمتد بطلانه الى الاجراءات السابقة عليه . وذلك أن الاجراءات السابقة عليه تواجدت صحيحة قانونا دون أن تتأثر في وجودها بالاجراء الذي تقرر بطلانه فبطلان الاستجواب لا يترتب عليه بطلان التفتيش السابق عليه أو إجراءات التحقيق الأخرى . ولا يجوز الادعاء ببطلان التحقيق لعدم تمكن النيابة محامي المتهم قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى ، لأن البطلان لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ولا يعيب ما سبقه من إجراءات (٢) .

غير أن الاجراء الباطل وان كان ليس له تأثير على الاجراءات السابقة والمعاصرة له وبالتالي لا تتأثر به كقاعدة عامة ، الا أن هذه الاجراءات رغم كونها سابقة أو معاصرة قد يمتد اليها البطلان اذا توافر نوع من الارتباط بينهما وبين الاجراء الباطل . حقا أن المشرع في المادة ٣٣٦ تكلم عن أثر البطلان على الاجراءات اللاحقة والمترتبة عليه مباشرة ، الا أن ذلك لا يمنع من أن يكون للاجراء الباطل أثر

(١) أحمد فتحي سرور ص ٥٤٢ .

(٢) نقض ١٧/٤/١٩٥٦. مجموعة الاحكام نس ٧ رقم ١٧١ ص ٦١٤ .

على الاجراءات المرتبطة به سواء كانت سابقة عليه أم لاحقة أم معاصرة .
فمثلا بطلان أمر الاحالة لتجهيل الاتهام يمتد ليشمل الاستجواب السابق
طالما أن الاستجواب قد تم بناء على التهمة المجهلة الواردة بأمر
الاحالة (١) .

وفي غير حالات الارتباط هذه فالقاعدة هي أن بطلان الاجراء
لا يتعداه الى الاجراءات السابقة عليه والتي وقعت صحيحة .

أثر البطلان على الاجراءات اللاحقة .

إذا لحق البطلان اجراء من الاجراءات فانه يتناول جميع الآثار
التي تترتب عليه مباشرة ، والمقصود بذلك أن يمتد البطلان الى الاجراءات
التي ترتبط بالاجراء الباطل برابطة نشوء أو سببيه ، بمعنى أن يكون
الاجراء الباطل هو المنشئ أو السبب للاجراء التالي بحيث لولا الاجراء
الباطل لما وقع الاجراء اللاحق . فبطلان الاستجواب مثلا يترتب عليه
بطلان الحبس الاحتياطي أو امتداده باعتبار أن الحبس الاحتياطي
مترتب على الاستجواب ، وإذا فرض وصدر أمر بالحبس الاحتياطي
أو بتمده بغير استجواب المتهم فما هو سبيله للتمسك بهذا البطلان ؟

ليس أمام المتهم في التشريع الراهن الا اثاره الموضوع أمام الجهة
التي يعرض عليها مد الحبس أو موضوع الدعوى بعد ذلك ، ويتعين
عليها أن تبطل الأمر بالحبس أو الامتداد وتأمّر بالافراج عن المتهم
فورا . ولكن هل يجوز تفادي البطلان باستجواب المتهم لدى الجهة
التي يثار أمامها الموضوع فيتحقق بهذا الضمان قصد الشارع منحه
اياها ؟ . نحن نرى أن أمر الحبس قد ولد باطلا ولا يصححه الاستجواب
اللاحق ، لأن أمر الحبس بني على معدوم والمبنى على المعدوم معدوم (٢) .

(١) مأمون سلامة ص ٩٩٣ .

(٢) حسن المرصفاوى ص ٤٩١ .

والبطلان هنا ينسحب فقط الى أمر الحبس الاحتياطي أو مده دون الاجراءات السابقة كسماع الشهود أو اجراء المعاينة أو غير ذلك من الاجراءات ، مادامت قد تمت صحيحة ووفقا لأحكام القانون •

وجدير بالذكر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير العلاقة بين الاجراء الباطل والاجراء التالي له لمعرفة مدى تأثير الأول في الثاني ، كما أن نطاق البطلان يتحدد دون عبء بنوعه ، فالبطلان المتعلق بمصلحة الخصوم له ذات الأثر الذي يترتب عليه البطلان المتعلق بالنظام العام على الاجراءات المترتبة عليه •

• تحول الاجراء الباطل

عرف القانون المدني نظرية تحول العقد (المادة ١٤٤ مدني) وهذه النظرية ليست الا تطبيقا للنظرية العامة في تحول العمل القانوني ، وهي من النظريات العامة في القانون ، ويمكن تطبيقها على مختلف الاعمال القانونية ، ومنها الاعمال الاجرائية (١) •

ويقصد بتحول الاجراء الباطل الاعتداد بالقيمة القانونية للعناصر الذي تتواجد في الاجراء الباطل والتي تصلح في تكوين اجراء آخر ، ومعنى ذلك أن الاجراء الباطل يجب لتحوله أن يكون متضمنا ذات العناصر الموضوعية والشكلية لاجراء آخر •

ويشترط لتحول الاجراء الباطل الى عمله آخر صحيح شرطان :

- ١ - أن يكون الاجراء الأصلي باطلا •
- ٢ - أن يتضمن الاجراء الباطل الشروط الشكلية والموضوعية التي يتطلبها القانون لحدوث أثر معين يختص به اجراء آخر ، بمعنى أن يتضمن الاجراء الباطل عناصر عمل آخر صحيح •

(١) أحمد فتحي سرور ص ٥٤٦ •

ومن أمثلة تحول الاجراء الباطل الى اجراء آخر صحيح أن ينتدب وكيل النيابة مأمور الضبط القضائي لسؤال بعض الشهود فيسألهم دون تحليفهم اليمين ، فهنا تقع الشهادة باطلا كعمل من أعمال التحقيق بسبب عدم تحليفهم اليمين ، الا أنها تتحول الى عمل صحيح من أعمال الاستدلالات . وكذلك الأمر اذ باشر وكيل النيابة التحقيق وحرر محضره بخط يده دون الاستعانة بكاتب التحقيق ، فهذا التحقيق يقع باطلا الا أنه يتحول الى استدلال صحيح .

رابعا : الفرق بين البطلان والانعدام

انعدام العمل القانوني هو عدم وجوده ، وهو أمر يختلف عن البطلان الذي ينجم عن عيب في العمل القانوني دون أن يصل الأمر الى المساس بوجود هذا العمل . والاختلاف بين الانعدام والبطلان مصدره التباين بين عدم الوجود وعدم الصحة . فمظهر عدم الوجود هو الانعدام ، وجزاء عدم الصحة هو البطلان . وهكذا يتضح أن العمل المنعدم يختلف عن العمل الباطل بالمعنى الدقيق ، فهما وان تلاقيا في تعطيل آثار العمل القانوني ، الا أنهما يختلفان في سبب هذا التعطيل ، فالانعدام يعنى بحكم طبيعته أن العمل غير موجود وبالتالي فلا أثر له . أما البطلان فانه يعنى بناء على أمر القضاء أن العمل يجب أن يتجرد من آثاره القانونية .

ويتعين التمييز بين الانعدام القانوني والانعدام المادي ، فالأول يفترض الوجود المادي للاجراء ، أما الثاني فلا وجود له على الإطلاق . ومثال الانعدام المادي عدم استجواب المتهم قبل حبسه احتياطيا ، فالانعدام هنا ينصرف الى الاجراء الذي كان يجب مباشرته لا الى الاجراء المترتب عليه .

ويعتبر العمل الاجرائى منعدما قانونا اذا لم يسمح به القانون ،
ومثال ذلك اذا تم استجواب المتهم من شخص ليست له الصفة القانونية
فى الاستجواب ، أو اذا تم الاستجواب قبل نشوء الخصومة الجنائية •
فالعمل الاجرائى يعتبر منعدما قانونا اذا انطوى على عيب يمس وجوده
القانونى أو الاجرائى وهو يتوافر فى حالتين :

١ — اذا لم يكن مصدر الاجراء هو القانون •

٢ — اذا يؤثر العمل دون أن تنعقد الخصومة الجنائية •

ويتميز الانعدام عن البطلان بالآتى :

أولا : أن الانعدام يترتب بقوة القانون • بخلاف البطلان (بالمعنى
الدقيق) فإنه يتقرر بحكم قضائى •

ثانيا — الانعدام لا يقبل التصحيح ، لأنه شىء غير موجود ويظل
قائما رغم صدور الحكم البات بل أنه يؤثر عليه فى وجوده ، أما
البطلان — أيا كان نوعه — فيصح بالحكم البات •

ثالثا : أن آثار الانعدام يمكن أن تحدث فى أى وقت ومن أى شخص
ويقتضى بها حتى ولو لم يطلب الخصوم ذلك وتلحق الحكم البات أيضا •
رابعا : لا يحتاج الانعدام الى تنظيم المشرع ، لأنه تقرير للواقع ،
واستخلاص منطقى لتخلف جوهر العمل الاجرائى أو مصدره القانونى ،
أما البطلان فهو يتوقف على تنظيم المشرع للاجراءات الجنائية وسياسته
فى تقرير الضمانات التى تحيط بها فى اطار الشرعية الاجرائية^(١) •

(١) راجع المزيد • أحمد فتحي سرور ص ٥١٩ وما بعدها ، مأمون
سلامه ص ٩٩٦ وما بعدها •

خامسا : سقوط الدفع بالبطلان

السقوط هو جزاء اجرائي ينصب على حق معين للخصم في مباشرة الاجراء لمخالفة أحكام القانون المتعلقة بالميعاد الذي يجب أن يباشر خلاله الاجراء ، ولذلك فان السقوط يترتب عليه سقوط الحق في مباشرة الاجراء لانقضاء الموعد المحدد قانونا لذلك .

ومن هنا نجد أن هناك فروقا جوهرية بين السقوط كجزاء اجرائي وبين البطلان ، فمن حيث موضوع الجزاء الاجرائي نجد أن السقوط يرد على الحق في مباشرة الاجراء ، على حين أن البطلان ينصب على الاجراء ذاته ويؤثر على فاعليته في انتاج الآثار القانونية المعدة أصلا لاهدائه . ومن حيث القاعدة محل المخالفة نجد أن السقوط لا يكون الا حيث تكون المخالفة متعلقة بقاعدة تقرر ميعادا معيناً لمباشرة الاجراء ، على حين أن البطلان يكون عند مخالفة الاجراء لأية قاعدة جوهرية دون تمييز . كما يختلف السقوط عن البطلان النسبي أو المتعلق بمصلحة الخصوم في أن الأول غير قابل للتصحيح بينما البطلان النسبي قابل للتصحيح .

وقد نص المشرع في المادة ٣٣٣ اجراءات على سقوط حق الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي بالجلسة في الجنح والجنايات اذا كان للمتهم محامي وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض المتهم أو محاميه ، أما في المخالفات فلا يشترط حضور المحامي ويجب أن يعترض المتهم بنفسه حتى يحتفظ بحقه في الدفع . لأن عدم الاعتراض على الاجراء الباطل من المتهم أو المحامي بالنسبة للاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة يتعارض مع الدفع اللاحق بالبطلان .

وجدير بالذكر أن أسباب السقوط حددها القانون على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال وأن سقوط الدفع بالبطلان هو جزاء اجرائي ولا يعتبر تنازلا ضمنيا عن مباشرة الحق ومن ثم فلا محل للتحقق من علم الشخص بالحق الذي سقط أو بسبب هذا السقوط •

وتطبيقا لما تقدم فإن الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة للمتهم يسقط اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبيد اعتراضا •

تطبيقات قضائية

متى يكون الاجراء جوهريا ومتى يكون غير جوهرى • البطلان لا يترتب الا على مخالفة الاجراء الأول •

ان المادة ٣٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد رتبت البطلان على عدم مراعاة الأحكام المتعلقة بأى اجراء جوهرى ، والاجراء يعتبر جوهريا اذا كان الغرض منه المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المتهم أو أحد الخصوم ، اما اذا كان الغرض منه ليس الا الارشاد والتوجيه فلا يكون جوهريا ولا يترتب على عدم مراعاته البطلان • وما نصت عليه المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ من بيان ترتيب الاجراءات فى الجلسة وان كان بذاته مفيدا فى تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها الا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به الى حماية مصلحة جوهرية للخصوم، فاذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من ابداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ما له من حق مقرر فى أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه البطلان • (جلسة ١٤/٦/١٩٥٢ طعن رقم ٣٣٢ لسنة ٢٢ق • مجموعة القواعد • قاعدة ١٩٧ ص ١١٧) •

حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم ترد فى القانون على سبيل الحصر •

ان الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة فى المادة ٣٣١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ، الا أن هذه النصوص تدل فى عبارتها الصريحة أن الشارع لم يحصر ، وما كان

في مقدوره أن يحصر — والقوانين السياسية والادارية والمالية والجنائية
أبدا متغيرة — المسائل المتعلقة بالنظام العام فذكر البعض من هذه
المسائل في المادة ٣٣٢ وترك للقاضي استنباط غيرها وتمييز ما يعتبر
منها من النظام العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك
الخصوم وحدهم فيها أمر القبول من عدمه •

(طعن رقم ٩٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/٦/٢ س ٩ ص ٦٠٩) •

**البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلق بتشكيل
المحكمة أو ولايتها أو باختصاصها متعلق بالنظام العام •**

ان المادة ٣٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أن
البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة
أو بولايتها بالحكم في الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة
المعرضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك
به في أي حالة كانت عليها الدعوى وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب •

(جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٣٩ سنة ٢٢ ق • مجموعة القواعد
قاعدة ١٦٢ ص ١١٣) •

**عدم مباشرة الاجراء في الأعياد وأيام العطلات الرسمية ليس
متعلق بالنظام العام •**

انه وان كان الأصل أن اجراءات المحاكمة لا تجوز مباشرتها في
الأعياد وأيام العطلة الرسمية الا أن ذلك ليس من النظام العام •
فلا بطلان اذا باشرت المحكمة أي اجراء في تلك الأيام مادام الخصوم
لم يعترضوا عليها •

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٦ طعن رقم ١٢٧٥ سنة ١١ ق • مجموعة
القواعد قاعدة ١٨١ ص ١١٥) •

آثار البطلان • البطلان لا يلحق سوى الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون الاجراءات السابقة •

● ان البطلان — طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية — لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يعلق بما سبقه من اجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة باحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان ان صح اعادة القضية الى النيابة بل يكون للمحكمة أن تصح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات •

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٥/٣/١٩٥٦ س ٧ ص ٣٦١) •

● البطلان المشار اليه في المادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يلحق الا الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون ما سبقه من اجراءات تمت صحيحة ، وليس من شأنه أن يؤثر في قرار احالة القضية على محكمة الجنايات •

(طعن رقم ١٠٣١ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩/٢/١٩٦٠ س ١١ ص ١٥٨) •

الدفع ببطلان استجواب المتهم في جناية وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور جوهرى •

الدفع ببطلان استجواب المتهم في جناية واعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور — رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة — هو دفع جوهرى لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التى كفلها القانون. لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده. فان هى أغفأت ذلك. فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب •

(طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ص ٨٩١) •

لا يجوز الطعن ببطالان اجراء التحقيق لعدم حضور محام مع المتهم
مادام الأخير لم يعين محاميا عنه وقت الاستجواب •
لما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا
لأوجه الطعن — وبما لم ينازع فيه الطاعن الثالث — أن وكيل النيابة
المختص هو الذى أجرى التحقيق فلا يهم بعد ذلك المكان الذى اختاره
المحقق لاجراء التحقيق والذى يترك لتقديره حق اختياره حرصا على
صالح التحقيق وسرعة اجرائه ، كما أنه واذ لم يزعم الطاعن أنه
عين محاميا عنه وقت استجوابه أو أن محاميه تقدم للتحقيق مقررا
الحضور معه وقت هذا الاستجواب فان ما ينعاه الطاعن بشقيه فى
هذا الصدد يكون على غير أساس من القانون ولا تلتزم المحكمة بالرد
عليه لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانونى
ظاهر البطلان •

(طعن رقم ٢١٠٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٦/١١ س ٣٠ ص ٦٦٩) •

**الدفع ببطالان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لعدم
حضور محامى مع المتهم يتعين التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية •**
لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض •

لما كان من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب
قانونا ، وكان الثابت من محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعنة
الثانية أبدت دفاعها فى الجنحة المسندة اليها دون أن تطلب حضور محام
يتولى الدفاع ، هذا الى أنها لم تثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئا فى
شأن بطلان الاجراءات أمام محكمة أول درجة فلا تقبل منها اثاره
ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض •

(جلسة ٥ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩ س ٢٩ ص ٣٦٩) •

عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط • لأول مرة أمام النقض •
لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة •

لما كانت الطاعة لم تدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر الضبط فان هذا الوجه من النعى غير مقبول لما هو مقرر من أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض • هذا فضلا عن أنه ليس في اغفال اثبات محرر محضر الضبط بعض بيانات البطاقة الخاصة بالشاهد ما يعيب المحضر • ومن ثم فان ما تنعاه الطاعة في هذا الصدد لا يكون له من وجه ولا يعتد به •

(طعن رقم ١٤٧٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ ص ٢٨٨) •

عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض •
● لا يصح اثاره الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ١٨٦١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٣/٧ س ٢٢ ص ١٩٤) •

● من المقرر أن تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة بدعوى أن من قام به لم يكن مختصا مكانيا باجرائه انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة • ولما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ، فلا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ص ٦٢٦) •

● اذا كان الطاعن على ما يبين من محضر جلسة المحاكمة لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا من بطلان تحقیقات النيابة العامة بما في ذلك ما ينعاه عليها بطعنه من اجرائها التحقيق بمبنى الرقابة الادارية ، وهو أمر متروك لتقدير النيابة العامة وحسن اختيارها حرصا على صالح

التحقيق وسرعة اجرائه ، فانه لا يصح اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٨٥١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٢٩/٢/٢٤ س ٢٠ ص ٢٧٧)

لا بطلان في الاستجواب الذى تجريه النيابة العامة مع المتهم بعد احالة الدعوى الى محكمة الموضوع . شرط ذلك أن يكون التصرف خاص بمتهم آخر .

التحقيق الذى لا تملك النيابة اجراؤه هو الذى يكون متعلقا بذات المتهم الذى قدمته للمحاكمة وعن الواقعة نفسها ، لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، اما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فان للنيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة — بل من واجبها — تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة . ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من بطلان تحقیقات النيابة التى أجرتها معه بعد تقديمها الدعوى للمحكمة لمحاكمة متهمه أخرى عن ذات الجريمة ، وما رتبته على ذلك من عدم جواز الاستناد الى شئ منها لا يكون له محل ، مادام الثابت أن الطاعن ساهم في ارتكاب الجريمة .

(طعن رقم ١٨٩٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٢٦ س ١٤ ص ٢٣٥)

عدم جواز اثاره بطلان التسجيل الصوتى لأول مرة أمام محكمة النقض .

من المقرر أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة ، لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . واذ كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التسجيلين الصوتيين اللذين عول عليهما ضمن ما عول عليه في ادانة الطاعن ، فانه لا يقبل منه أن يثير أمر بطلانها أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ص ٦١٧)

الأصل هو حضور كاتب مع وكيل النيابة الذي يباشر التحقيق •
لوكيل النيابة — كرئيس للضبطية القضائية — اثبات ما يرى داعيا
لإثباته قبل حضور كاتب التحقيق • المادتين ٢٤ ، ٣١ إجراءات جنائية •
من المقرر أن مفاد إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب
حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما
لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها • لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم
الابتدائي — في الرد على الدفع ببطلان محضر استجواب النيابة للطاعة
لعدم استصحاب المحقق كاتبا لتدوينه — من أن الحاضرين معها في
تحقيق النيابة في اليوم التالي لم يدفعوا بهذا البطلان ومن أن هذا
المحضر ليس بمحضر تحقيق بل هو محضر أثبت فيه وكيل النيابة اعتراضا
صادرا أمامه ووقعته المتهمة بما يفيد صدوره منها — لا يتعارض مع
ما أضافه الحكم المطعون فيه بقوله أن « الحكم المستأنف لم يبين
حكمه على أنه محضر تحقيق أجراه وكيل النيابة كسلطة تحقيق بل
على أنه تصرف أجراه وكيل النيابة عندما أرسل إليه المحضر مع المتهمة
بوصفه رجلا من رجال الضبطية القضائية » ، ذلك لأن التناقض الذي
يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبتته
البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة • فإن دعوى
التناقض التي يرمى بها الطاعنان الحكم المطعون فيه تكون على
غير أساس • هذا إلى أن ما قرره الحكم — فيما تقدم بيانه — وهو
بسبيل رفض الدفع ببطلان محضر الاستجواب صحيح في القانون ،
ذلك لأن ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر
التحقيق وان كان هو الأصل الواجب الاتباع ، إلا أنه لا يترتب على
عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة من حالة الاستعجال وقبل أن
يحضر كاتب التحقيق ، إذ أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق
في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله
القانون لسائر رجال الضبطية في المادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الإجراءات

الجنائية في اثبات ما يرى بحسب الحال داعيا لاثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق ، بل ان هذا هو الواجب الذى يتعين عليه القيام به .
ولما كان هذا التقرير صحيح في ذاته كاف لحمل قضاء المحكم برفض هذا الدفع وللدرد على دفاع الطاعن ببطلان محضر الاستجواب بوصفه محضر جمع استدلالات ، فان تعيب المحكم في دعائه الأخرى القائمة على عدم الاعتراض على محضر الاستجواب من الحاضرين مع الطاعة في تحقيق النيابة في اليوم التالى — بغرض صحة هذا العيب — يكون غير منتج .

(طعن ١١٢٩ لسنة ٤٥٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٦٥٩) .

ضرورة اصطحاب وكيل النيابة المحقق لكاتب التحقيق عند استجواب المتهم والتوقيع على المحضر .

● مؤدى نصوص المادتين ٧٣ ، ١٩٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن القانون لم يوجب مصاحبة الكاتب للمحقق وتوقيعه الا في اجراءات التحقيق التى تستلزم تحرير محاضر كسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم واجراء المعاينة ، اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تعوقه عن ذلك كتابة المحضر ، أما سائر اجراءات التحقيق كالأوامر الصادرة بالحبس والقبض والتفتيش فهى بطبيعتها لا تستلزم تحرير محاضر تصرف فكر المحقق عن مهمته الأصلية ولا توجب بالتالى أن يصاحبه فيها كاتب يوقع معه عليها .

(طعن رقم ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/٣/١٩٦١ س ١٢ ص ٨٤١) .

● مفاد نص المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية والتى وردت في الفصل الثانى من الباب الثالث الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق ، هو أن المحاضر التى نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هى تلك الخاصة بالتحقيقات التى يياشرها قاضى التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود واجراء المعاينات واستجواب المتهمين دون

أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق إلا أنه ليس من المحاضر التي أشارت إليها تلك المادة .

(طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٨ س ١٢ ص ٥٤١) .

ندب وكيل النيابة كاتب غير كاتب التحقيق لا يؤثر في صحة الاجراءات . شرط ذلك .

تكليف وكيل النيابة عند انتقاله لشخص غير كاتب التحقيق وبعد تحليفه اليمين استثناء من حكم المادة ٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، أمر جائز قانونا مادام ما اتخذه وكيل النيابة من ندب وتكليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندب كاتب غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق الى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

(طعن رقم ٣٥٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ص ٦٢٢) .

عدم اصطحاب مأمور الضبط القضائي المنتدب من النيابة لاجراء التحقيق كاتب لتدوين هذا التحقيق . اعتبار المحضر محضر جمع استدلالات . لا جدوى من التمسك بالبطلان .

يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة ، ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، إلا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، وإنما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدلالات . ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم أن القانون لا يستلزم للأذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات . فإنه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطلان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

(طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢٠ س ١٢ ص ٢٣٣) .

لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في الدفع ببطلانه ولو كان
يستفيد منه • أساس ذلك •

● من المقرر أن استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط ليس
من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي
ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة
بذاتها ، كما أنه لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في أن يدفع ببطلانه
ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة
فيه • فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يسكون له محل •

(طعن رقم ١١٢٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢ س ٢٦ ص ٦٥٩) •

● اذا كان أحد المتهمين قد استجوبته المحكمة في الجلسة فلا يجوز
لغيره من المتهمين معه أن يطعن في الحكم استنادا الى ذلك ، فان هذا
من شأن المتهم الذي استجوب وحده •

(طعن رقم ١٤٦٥ سنة ١٠ ق جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ • مجموعة

القواعد قاعدة ٨٤ ص ١٠)

● لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطلان اجراءات المحاكمة اذا كان
سبب البطلان غير متعلق به بل بغيره من المتهمين ، واذن فاذا كان لأحد
أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن
ببطلان اجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى
الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات فيخبر زميليه بغرفة المشورة
بهذه الصلة ليتبين لزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى •

(جلسة ١٩٤٢/٣/٦ طعن رقم ٧٠٦ سنة ١٢ ق • مجموعة

الأحكام • قاعدة ١٦٧ ص ١١٣) •

الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة المتهم بباقي المتهمين .
دفع ظاهر البطلان . لا تلتزم المحكمة بالرد عليه . علة ذلك .

اما ما تثيره الطاعنة الاولى بشأن بطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهتها ببقية المتهمات فمردود بأن المواجهة كاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط اتخاذها . ولا يعيب الحكم خطؤه — بفرض صحة ما قالت به الطاعنة المذكورة — باعتبار النعي موجها الى التحقيق الذي أجرته النيابة العامة ، اذ أن الدفع لو توجه الى محضر الضبط لكان ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .
(طعن رقم ٩٥٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٣٤ ص ١٠٥٣) .

تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديه .
طالما لا ينازع في سلامة اعترافه في النيابة .

لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطلان استجوابه بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لا ينازع في سلامة اعترافه في تحقیقات النيابة الذي استند اليه الحكم في قضائه .

(طعن ٢٤٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٦ س ٢١٤ ص ٦٠٢) .

الدفع ببطلان إجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة . سقوطه اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .

● تنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجنب والجنایات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » . ولما كانت الطاعنة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق معها تم بحضور محاميها الذي لم يبين ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق فان ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/٣١ س ٢٤ ص ١٣٠٩) .

● من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب واذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن مناقشة المحكمة للطاعن تمت باختياريه في حضور محاميه الذي لم يعترض على هذا الاجراء فإنه لا يجوز له أن يدعى ببطلان الاجراءات •

(طعن رقم ١١٨ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٣٦٩) •

● ان المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يسقط الحق في الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي أو التحقيق بالجلسة في الجرح والجنايات ، اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه » • واذا كان ذلك ، وكان الطاعن لم ينازع في أسباب طعنه في أن التحقيق معه تم بحضور محاميه الذي لم يبدى ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذه الخصوصية يضحى ولا محل له •

(طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٧/٦/١٩٧١ س ٢٢ ص ٥١١) •

● متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن استجواب الطاعن تم بموافقة الدفاع دون اعتراض منه فليس له أن ينعى عليها من بعد أنها استجوبته ، هذا الى أن حقه في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على هذا لسبب قد سقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية لحصوله بحضور مجامى الطاعن بدون اعتراض منه عليه •

(طعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٣١) •

● من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته ، يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ، ولم يبد اعتراضا عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى ببطلان الاجراءات .
(طعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ص ٢٧٣) .

● عدم اعتراض محامى المتهم على اجرائه التجربة التى تمت بحضوره بحافضة أحد الحاضرين بالجلسة — وليس بالمحفظة المضبوطة — يسقط حقه فى التمسك بالبطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة المشار اليها فى المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .
(طعن رقم ١٥١٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٢ س ١٢ ص ٢٨) .

● متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ص ٦٥٩) .

● تنص المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه فى غير هذه الاحوال يسقط الحق فى الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائى والتحقيق بالجلسة فى الجناح والجنايات اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، واذن فمتى كان الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة استدعت الطبيب الشرعى بجلسة نظر الدعوى وكلفته بالاطلاع على أوراقها والتقاريرين الفنيين المقدمين فيها ثم وهى بسبيل تحقيق الدعوى

قامت بمناقشته بحضور الطاعن ومحاميه دون أن يعترضاً على ذلك
بشيء بل لقد اشترك محامى الطاعن في هذه المناقشة ثم ترفع في
الدعوى على أساس ما جرى منها بالجلسة فان ما يثيره الطاعن من
مخالفة المحكمة للقانون في هذا الاجراء يكون في غير محله .
(جلسة ١٩٥٢/٥/١٩ طعن رقم ٤٣٩ سنة ٢٠١٢ ق مجموعة
الأحكام قاعدة ١٢٢ ص ١١٣) .

تم بحمد الله

أهم المراجع

- الدكتور / محمد سامى النبراوى • استجواب المتهم • رسالة دكتوراه •
• ١٩٦٨
- الدكتور / سامى صادق الملا • اعتراف المتهم • رسالة دكتوراه طبعة
ثانية • ١٩٧٥ •
- الدكتور / أحمد فتحى سرور • الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية
• ١٩٨٠ • نظرية البطلان •
- الدكتور / محمد محمود مصطفى • شرح قانون الاجراءات الجنائية •
طبعة ثالثة • ١٩٥٥ •
- الدكتور / مأمون سلامه • قانون الاجراءات الجنائية • طبعة
أولى • ١٩٨٠ •
- الدكتور / حسن صادق المرصفاوى • أصول الاجراءات الجنائية •
• ١٩٦١ •
- على زكى العربى • المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية • ١٩٥١ •
- الدكتور / رؤوف عبيد • مبادئ الاجراءات الجنائية • ١٩٧٢ •
جرائم التزيف والتزوير • ١٩٥٤ •
- الدكتور / السعيد مصطفى السعيد • جرائم التزوير • ١٩٥١ •
- الدكتور / محمد مصطفى القللى • أصول قانون تحقيق الجنايات •
• ١٩٤٥ •
- الدكتورة / أمال عبد الرحيم عثمان • الخبرة فى المسائل الجنائية • رسالة
دكتوراه • ١٩٦٤ •

الدكتور / محمود نجيب حسنى • شرح قانون العقوبات • القسم
العام • ١٩٧٧ •

الدكتور / رمسيس بهنام • القسم الخاص فى قانون العقوبات ١٩٥٨ •
عقيد / محمد كمال الحديدى • كلاب الشرطة فى خدمة العدالة والمجتمع
• ١٩٦٢ •

للمؤلف • اعتراف المتهم فقها وقضاء • طبعة أولى ١٩٨٥ •
بالإضافة الى عديد من المراجع أشير اليها فى حينه •

صدر للمؤلف

- المرجع في منازعات العمل والتأمينات الاجتماعية • بالاشتراك مع الزميل معوض عبد التواب ١٩٨٠
- المرجع في الدعوى العمالية • بالاشتراك مع الزميل معوض عبد التواب ١٩٨٠
- شرح قانون معالجة آثار القانون ٨٣ ١٩٨٠
- التعليق على قانون العمل الجديد رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ١٩٨١ - ١٩٨٢
- التعليق على قانون العاملين بالقطاع العام ١٩٨٣
- قانون العاملين المدنيين بالدولة ١٩٨٤
- جريمة السرقة والجرائم الملحق بها ١٩٨٤
- اعتراف المتهم فقها وقضاء ١٩٨٥
- استجواب المتهم فقها وقضاء ١٩٨٦

الفهرس

صفحة	الموضوع
	تقديم وتقسيم
٧	الفصل الأول
٧	تعريف المتهم والاستجواب
٩	المبحث الأول — تعريف المتهم
١١	مراحل الخصومة الجنائية
١٢	متى يعتبر الشخص متهما
١٣	الشروط الواجب توافرها في المتهم
١٥	اجراءات الخصومة بالنسبة للمتهم المصاب بعاهة في عقله
١٧	زوال صفة المتهم
١٨	كيفية تحريك الدعوى الجنائية
١٩	اثبات شخصية المتهم ومواجهته بالتهمة . لا يبعد استجوابا
٢١	مدى التزام المتهم بوجوب الصدق في البيانات الخاصة باثبات شخصيته
	تطبيقات قضائية
٢٣	— من هو المتهم
٢٣	— العاهة العقلية
٢٨	— السكر والغيبوبة
٢٩	— حق محكمة الموضوع في تقدير حالة المتهم العقلية
	— المحكمة غير ملزمة بئدب خبير فنى لتحديد مدى تأثير مرض
٣١	المتهم على مسئوليته الجنائية
	— تبرئة المتهم بسبب عاهة في عقله . وجوب الامر بحجزه
٣٣	في احدى المحال المعدة للأمراض العقلية

- متى يكون الدفع بتصنع المتهم الجنون ويقتصر التقرير الطبي
جوهريا ٣٤
- ظهور دليل عاهة المتهم بعد المحاكمة النهائية . اثره .
قبول طلب التماس اعادة النظر ٣٥
- انتحال المتهم لاسم غيره في محاضر الشرطة والنيابة ٣٧

المبحث الثاني

تعريف الاستجواب

- ٤١ الاستجواب الحقيقي
- ٤٢ الاستجواب الحكمي
- ٤٣ حضور المتهم التحقيق لأول مرة
- ٤٤ لا يجوز للمحكمة استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك
- ٤٦ الاستجواب والاستيضاح
- ٤٧ الاستجواب والسؤال
- ٤٩ طبيعة الاستجواب
- ٥٠ طريقة الاستجواب ومضمونه
- ٥٤ استجواب المتهم الذي يتكلم بلغة اجنبية او بلهجة غير معروفة
- ٥٦ الاستجواب في جريمة القذف بطريق النشر ٤٥
- ٤٧ ميعاد الاستجواب

٥٩ تطبيقات قضائية

- الاستجواب معناه . مناقشة المتهم تفصيلا في ادلة الدعوى
اثباتا ونفيًا ٥٩
- المواجهة كالاستجواب . من اجراءات التحقيق . يحظر قانونا
على مأمور الضبط القضائي اجراؤها ٦٠
- لم توجب المادة ١٢٣ اجراءات على المحقق أن يفصح عن
شخصيته للمتهم ٦١
- الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة . ضرورة موافقة
المتهم . قاعدة حظر الاستجواب شرعت لمصاحته ٦٢

- ٦٦ — الاستيضاح الذى لا يندرج فى مفهوم الاستجواب
- ٦٩ — استجواب المحكمة للمتهم فى حالة اعترافه أمامها بالتهمة
- ٧٠ — سؤال المحكمة الذى لا يعد استجوابا
- ٧١ — عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة
- سؤال المحكمة للمتهم عن التهمة اجراء تنظيمى . ليس واجبا
- ٧١ — الا أهمام محكمة اول درجة
- ٧٢ — استجواب المتهم الاجنبى
- ٧٣ — استجواب المتهم الأصم الأبكم
- ٧٤ — ادراك معانى اشارات الأصم الأبكم موضوعى
- ٧٤ — حدوث عاهة عقلية او جنون للمتهم وقت الاستجواب او المحاكمة

الفصل الثانى

٧٧ ضمانات الاستجواب

٧٩ المبحث الأول : ضمانات الجهة المختصة بالاستجواب

- الجهة المختصة باجراء التحقيق الابتدائى هى الجهة المختصة
- ٧٩ بالاستجواب
- ٨٠ حياد النيابة العامة — كسلطة تحقيق — عند الاستجواب
- ٨١ ندب قاضى للتحقيق
- ٨٣ ندب مستشار للتحقيق
- ٨٤ لا يجوز لمأمور الضبط القضائى مباشرة الاستجواب
- ٨٥ هل يجوز لسلطة التحقيق ندب مأمور الضبط القضائى للاستجواب
- ٨٧ شروط صحة ندب مأمورى الضبط القضائى للتحقيق
- ٩٢ الآثار القانونية المترتبة على ندب مأمور الضبط القضائى للتحقيق
- ٩٦ حدود الاستجواب الذى تجريره المحكمة للمتهم

٩٨ تطبيقات قضائية

- قاضى التحقيق ولايته عينية . ليس له ان يباشر التحقيق الا فى
- ٩٨ الجريمة التى طلب منه تحقيقها

الموضوع	صفحة
— حرية قاضى التحقيق فى التصرف فى التحقيق ولو كان قراره مخالفا لطلبات النيابة	٩٨
— حق مأمور الضبط القضائى فى سؤال المتهم دون استجوابه	٩٨
— تسجيل مأمور الضبط أقوال المتهم واعترافه لا يعد استجوابا	٩٩
— تسجيل مأمور الضبط اعتراف المتهم فى حق نفسه وحق غيره لا يعد استجوابا	١٠٠
— سؤال مأمور الضبط القضائى للمتهم عن التهمة المسندة اليه لا يعد استجوابا	١٠١
— إحالة الأوراق من النيابة الى أحد رجال الضبط لا يعد انتدابا .	١٠١
— يجب أن ينصب النذب على عمل معين أو أكثر	١٠٢
— يجب أن يكون مصدر أمر النذب مختصا مكانيا بإصداره	١٠٢
— العبرة بحقيقة الواقع فى الاختصاص المكانى	١٠٢
— لا يجوز لغير من عين من مأمورى الضبط القضائى فى أمر النذب أن ينفذه . حقه فى الاستعانة بأعوانه على مرأى منه وتحت بصـره	١٠٣
— لاى مأمور ضبط قضائى تنفيذ أمر النذب مادام الأمر لم يعين مأمورا بعينه	١٠٥
— عدم تعيين اسم مأمور الضبط فى أمر النذب لا يعيبه	١٠٦
— صدور أمر النذب لأحد مأمور الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه . صحة الاجراء الذى يقوم به أى من هؤلاء . نذب مأمور الضبط لزميله كتابة غير لازم . كفاية النذب الشفوى	١٠٦
— يجب أن يكون أمر النذب الصادر من سلطة التحقيق ثابتا بالكتابة وموقعا عليه . لا يكفى الترخيص الشفوى	١٠٨
— لا يشترط وجود أمر النذب الكتابى بيد مأمور الضبط وقت التنفيذ	١١٠

- خلو أمر النذب من تنفيذه خلال مدة معينة . جواز تنفيذه في أى وقت . طالما ان الظروف التى اقتضته لم تتغير ١١٠
- أمر النذب لا ينفذ الا مرة واحدة ١١١
- يتعين أن يكون أمر النذب منصبا على جريمة وقعت فعلا لا على جريمة مستقبلية ١١١
- المحضر الذى يحرره مأمور الضبط ليثبت به ما أسفر عنه أمر النذب هو محضر تحقيق ١١٣
- يتعين تنفيذ أمر النذب فى خلال المدة المحددة له . ولمأمور الضبط المنتدب اختيار الظرف المناسب لتنفيذه ١١٣
- حق عضو النيابة عند مباشرة التحقيق بنفسه . تكليف أى من مأمورى الضبط ببعض ما يختص به . مثال . مراقبة الحادثات التليفونية ١١٤
- لانيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ١١٥

المبحث الثانى

١١٧ تمكين المتهم من ابداء اقواله فى حرية تامة

١١٩ أولا : التأثير الادبى

١١٩ الوعد والافراء

١٢٠ التهديد (الاكراه المعنوى)

١٢٣ تحليف المتهم اليمين

١٢٤ استعمال وسائل الحيلة والخداع

١٢٥ (ا) الاستماع خلصة الى المحادثات التليفونية

١٢٨ (ب) تسجيل اقوال المتهمين خلصة بواسطة آلة التسجيل

١٣١ كشف الكذب بالوسائل الفنية الحديثة

١٣٥	ثانيا : التأثير المادى
١٣٥	العنف أو الاكراه المادى
١٣٧	ارهاق المتهم بالاستجواب المطول
١٣٩	استخدام الكلب البوليسى
١٤٢	التنويم المغناطيسى
١٤٥	استعمال العقاقير المخدرة
١٤٦	ثالثا : حق المتهم فى الصمت عند استجوابه
١٤٨	تطبيقات قضائية
	— الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا وصادرا عن
١٤٨	ارادة حرة وقت الاستجواب
١٤٩	— يجب ان يكون التهديد أو الخوف وليد امر غير مشروع
	— لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير ما يدعيه المتهم من ان
١٥٢	اقتواله انتزعت منه بطريق الاكراه
	— تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف جنائية . تقدير المحكمة ان
	المكتوب الذى حرره المتهم اعترافا بجنائية تخابر وليد تعذيب .
١٥٣	موضوعى
	— حضور محامى مع المتهم عند استجوابه بمعرفة النيابة لا ينفى
١٥٥	حصول التعذيب
	— حضور المحامى التحقيق الذى تجريه النيابة . وعدم ملاحظة
	وكيل النيابة المحقق وجود اصابات ظاهرة بالمتهم لا ينفى
١٥٦	وجودها
	— الطعن بعدم قيام النيابة العامة باحالة المتهم المقال بان
	الاعتراف المعزو اليه وليد اكراه الى الكشف الطبى .
١٥٧	غير سديد . علة ذلك
	— اثر وجود ضابط الشرطة فى مجلس التحقيق . مثول المتهم امام
١٥٧	رجل الشرطة وخشيته منه لا يعد اكراها .

- حضور ضابط الشرطة للتحقيق لا يعيب إجراءاته . سلطان
الوظيفة ذاته لا يعد اكراها . شروط ذلك . ١٥٨
- اجراء التحقيق في قسم الشرطة لا يسلب المتهم ارادته .
شروط ذلك ١٦٠
- القول بأن الاعتراف موحى به من الضابط الذى حضر
التحقيق لا يعد قرين الاكراه ١٦١
- سلطان الوظيفة ذاته او مجرد الخشية منه . لا يعد اكراها .
مادام لم يستطل الى المتهم بالأذى ١٦١
- لا ينال استجواب المتهم اجراءه في حضور مخبري المباحث
المكلفين بحراسته ١٦٢
- تواجد ضابط المخابرات أثناء التحقيق ليس فيه ما يعيب
اجراءاته . ١٦٣
- الحديث الذى يجرى تسجيله في مكان عام . مشروع . ١٦٣
- تعرف كلب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التى
يوجب القاتون فيها شكلا خاصا . جواز الاستناد اليه كقرينة
تعزز أدلة الثبوت ١٦٣
- ضرورة بيان الصلة بين المضبوطات التى اشتبهت الكلب
البوليسى وبين المتهم ١٦٥
- بطلان الاعتراف الناتج عن وثوب الكلب البوليسى على
المتهم . على المحكمة ان رأت التعويل على الاعتراف ان
تعرض للصلة بينه وبين الاصابات انفاجة عن وثوب الكلب
البوليسى وتنفى قيامها ١٦٦
- الاعتراف الذى يصدر من المتهم اثر تعرف الكلب البوليسى عليه
يجب أن يكون عن طواعيه واختيار وبعيدا عن كل اكراه ١٦٩
- ضرورة بحث الصلة بين أدلة الاثبات وبين الاصابات المقول
بحصولها لاكراه المتهم عليها . ١٦٩
- حق المتهم في الامتناع عن الاجابة او الاستمرار فيها عند استجوابه ١٧١

المبحث الثالث

١٧٤	تمكين المتهم من حق الدفاع
١٧٤	اولا : احاطة المتهم بالتهمة
١٧٦	ثانيا : دعوة محامى المتهم للحضور فى الجنايات
١٧٨	شروط حضور محامى المتهم عند الاستجواب
١٧٩	دور المحامى عند حضوره استجواب المتهم
١٧٩	وجوب حضور محام مع المتهم امام محاكم الجنايات
١٨٢	انتداب محام للمتهم بجناية قبل المحاكمة
١٨٤	واجب المحامى فى الدفاع وجزاء تقاعسه
١٨٥	عدم وجوب حضور محام مع المتهم فى الجنح والمخالفات
١٨٦	اتعاب المحامى المنتدب
١٨٧	حق المتهم اصطحاب محاميه فى التحقيق الابتدائى
	ضمانة حضور المحامى مع المتهم غير واجبه بالنسبة لتحقيقات
١٩٠	جنايات امن الدولة
١٩١	حرية المتهم ومحاميه فى الدفاع
١٩٣	حق المتهم فى طاب تدوين دفاعه
	مدى جواز حضور محامى متمتع بجنسية احدى الدول العربية مع
١٩٤	المتهم امام سلطة التحقيق او المحاكم المصرية
	مسير المحامى المتمتع بجنسية احدى الدول العربية والذى كان
١٩٧	مقيدا بجدول المحامين المشتغلين فى ظل قانون المحاماه السابق
١٩٨	ثالثا : السماح بالاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب
	تمكين محامى المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب
١٩٨	او المواجهة
٢٠٠	تمكين المتهم من الاطلاع على التحقيق قبل الاستجواب او المواجهة
٢٠٢	حالة الضرورة والاستعجال التى يجرى التحقيق فيها فى غيبة المتهم
	ضمانة اطلاع المحامى قبل الاستجواب غير واجبة فى تحقيق
٢٠٤	جنايات امن الدولة

٢٠٦

تطبيقات قضائية

— سؤال المتهم عن تهمته . واجب أمام محكمة أول درجة فحسب .

٢٠٦

وهو اجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطالان

— اغفال سؤال المتهم عن اسمه وسنه وصفاعته والتهمة المسندة

٢٠٦

اليه لا يترتب عليه البطالان

٢٠٧

— توجيه التهمة الى المتهم . اجراء سابق على المحاكمة .

— الالتزام بدعوة محامى المتهم بجناية — ان وجد — لحضور

الاستجواب او المواجهة مشروط بان يكون المتهم قد اعلن

٢٠٧

اسم محاميه طبقا للمادة ١٢٤ اجراءات

— وجوب دعوة محامى المتهم بجناية لحضور الاستجواب او

٢٠٨

المواجهة . نطاقه . ليس للدعوة شكلا خاصا

٢٠٩

— دعوة المحامى لاجراء المعاينة لمكان الحادث . غير لازم .

— جواز استجواب المتهم او مواجهته بغير دعوة محاميه فى حالتى

التلبس والسرعة . تقدير ذلك للمحقق تحت رقابه محكمة

٢١٠

الموضوع

— اجراءات المحاكمة فى الجنايات . وجوب اتخاذاها فى مواجهة

٢١١

المتهم ومحاميه

— وجوب حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات .

بشرط ان يكون من المقبولين للمرافعة امامها والا يبعد اخلالا

٢١١

بحق الدفاع

— شرط قبول محامى متمتع بجنسية احدى الدول العربية للمرافعة

٢١٢

امام محكمة الجنايات

— حضور محام مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات واجب

٢١٣

قانونى . حق المتهم فى التمسك بمحاميه الموكل ابذى لم يحضر

— حق المتهم فى اختيار محاميه . طلب المتهم التاجيل لحضور محاميه

والتفات المحكمة عن هذا الطلب دون مسوغ . اخلالا بحق

٢١٤

الدفاع

- ندب المحكمة محاميا للدفاع عن المتهم . عدم افصاح الأخير
عن توكيل محاميا آخر وسكوته عن طلب التأجيل لحين
حضوره . لا اخلال بحق الدفاع . ٢١٦
- توكيل المتهم محاميين للدفاع عنه . حضور أحدهما واستجابه
الدعوى لحضور زميله . التفات المحكمة عن هذا الطلب
دون بيان العلة . اخلال بحق الدفاع ٢١٧
- توكيل المتهم محاميين حضور أحدهما ومرافعته عن نفسه
وعن زميله الغائب . لا اخلال بحق الدفاع . مادام المتهم لم
يعترض على ذلك . ٢١٧
- انضمام محامى الى زميله في مرافعته يتحقق به وجه الدفاع ٢١٨
- عدم مرافعة المحامى في الجلسة الأخيرة واحالة دفاعه على ما
أبداه في جلسة سابقة . لا اخلال بحق الدفاع . ٢١٨
- كف المحامى عن المرافعة من تلقاء نفسه بناء على ما فهمه من
اشارة مبهمه من المحكمة . لا يحتاج به في الاخلال بحق الدفاع
- حضور محام مع المتهم امام محكمة الجنايات . الحكمة منه . هو
تتبع اجراءات المحاكمة والقيام بعبء الدفاع عنه ٢١٩
- وجوب حضور محامى المتهم جميع اجراءات المحاكمة من
أولها الى نهايتها ٢١٩
- مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى في غيبة بعض المحامين عن
المتهم . لا ينال من سلامة الحكم . تأصيل ذلك . ٢٢٣
- الحكمة من حضور محام مع المتهم في محكمة الجنايات
لا تتفق اذا ثبت انه لم يترافع عنه او يقدم له معاونة ايجابية .
بطلان اجراءات المحاكمة . ٢٢٤
- ضمانة الدفاع عن المتهم تتحقق سواء كان المحامى الحاضر معه
موكلا او منتدبا او حضر من تلقاء نفسه . اساس ذلك . ٢٢٤
- لا فرق بين طلبات المحامى المنتدب او المحامى الموكل مادامت
تتعلق بحق الدفاع ٢٢٥

- وقوع خطأ مادي في اسم المحامي الحاضر مع المتهم اجراءات المحكمة لا تأثير له على سلامة الحكم ٢٢٦
- عدم ذكر اسم المحامي — الذي قام بالدفاع عن المتهم — في محضر الجلسة لا تأثير له على سلامة الاجراءات . ٢٢٦
- تخلف المحامي الموكل عن الحضور وندب المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى . لا اخلال بحق الدفاع . شرط ذلك . ٢٢٦
- جزاء تقاعس المحامي عن اداء واجب الدفاع . ٢٣٠
- امتناع المحامي عن المرافعة وانسحابه من الجلسة ومردى حق المحكمة في انتداب محامى آخر ٢٣١
- تولى المحامى المنتدب عن المتهم الدفاع عن المدعى بالحق المدنى لا عيب . متى تولى الدفاع عن المتهم محام آخر موكلا ٢٣٣
- وجوب استقلال محام بالدفاع عن كل متهم عندا تعارض المصلحة . امثلة ٢٣٣
- جواز ان يتولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة . شرطه عدم وجود تعارض حقيقى . . مناط التعارض انحقيقى . امثلة . ٢٤٧
- جواز حضور محام واحد مع متهمين رغم تعارض مصالحتهما . طالما ان المحكمة لم تتخذ في حضور هذا المحامى اى اجراء من اجراءات التحقيق . ٢٥٣
- جواز حضور محام واحد مع متهمين رغم قيام التعارض بين مصالحهما في الدفاع . مادام مع كل متهم اكثر من محام انفرد بالدفاع عنه ٢٥٤
- حضور اكثر من محام مع كل متهم بجنائية . غير واجب ٢٥٤
- حضور محامى تحت التمرين كمدافع عن المتهم بجنسية امام محكمة الجنائيات . بطلان . اساس ذلك ٢٥٦
- عدم سداد المحامى لاشتراك النقابة لا يفرع صفته كمحام . من حقه الدفاع عن المتهم امام محكمة الجنائيات دون بطلان ٢٥٨
- لا شرط حضور محام مع المتهم في جنائية تنظرها محكمة الجنح ٢٥٩

الموضوع	صفحة
— لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة أمام محكمة الجنايات	٢٦٠
— حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب . الا اذ اسند المتهم الدفاع عنه الى محام . فعلى المحكمة سماعه ان كان حاضرا . او اتاحة فرصة الدفاع له	٢٦٠
— تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة مع اختلاف مصالحتهما لا يخل بحق الدفاع	٢٦٧
— خطة الدفاع متروكة لتقدير المحامي وحده . له ان يرتب الدفاع كما يراه هو في مصلحة المتهم	٢٦٩
— استعداد المحامي للدفاع في الدعوى موكول الى تقديره حسما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته	٢٧١
— حق الدفاع من المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . كون المتهم مرتدا عن الاسلام لا يغير من ذلك . علة ذلك .	٢٧٥
— عدم تمكين المتهم من ابداء دفاعه بالجلسة بسبب لا يد له فيه . هو ادراج اسمه في رول الجلسة مفايرا لاسمه الحقيقي . بطلان في الاجراءات	٢٧٦
— حرية الدفاع وضروراته . عدم محاكمة المتهم او مدافعه عن عبارات القذف او السب التي يستلزمها حق الدفاع	٢٧٦
— اندفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها . هو متمم للدفاع الشفوي	٢٨٣
— المحكمة غير ملزمة بالتصريح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه . طالما اتاحت له فرصة الدفاع الشفوي بالجلسة	٢٨٥
— الاصل في الاجراءات الصحة وانها روعيت	٢٨٦
— خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الطاعن كاملا . لا يعيب الحكم . اذ كان عليه ان يتمسك باثباته فيه	٢٨٧
— للنياية اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره	٢٩١
— المحاضر التي يحررها اعضاء النياية هي محاضر رسمية . جواز ابداء المتهم لدفاع يتعارض مع ما اثبت فيها	٢٩١

- صحة قيام المحقق ببعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم .
 ٢٩٢ مادام قد سمح لهم بالاطلاع عليها
 — حق المتهم في طلب ترجمة المستندات الى اللغة التي يجيدها
 ٢٩٤ عند طلبه الاطلاع عليها
 — السماح للمتهم أو مدافعه بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق
 ٢٩٥ على الاستجواب أو عقب اجراء التحقيق الذي أجرى في غيبته

الفصل الثالث

٢٩٧ بطلان الاستجواب

٢٩٨ أولا : تعريف البطلان ونطاقه

- ٢٩٩ أولا : ماهية الاجراء الجوهري
 ٢٩٩ (١) ضابط المصلحة العامة في حسن سير الجهاز القضائي
 ٣٠٠ (ب) ضوابط مصلحة الخصوم
 ٣٠١ (ج) ضابط احترام حقوق الدفاع
 ٣٠٢ ثانيا : المقصود بأحكام القانون المتعلقة به الاجراء الجوهري
 ٣٠٣ ١ — القواعد الموضوعية
 ٣٠٣ ٢ — القواعد الشكلية

٣٠٤ ثانيا : انواع البطلان

- ٣٠٥ ١ — البطلان المطلق
 ٣٠٦ الأحكام الخاصة بالبطلان المطلق
 ٣٠٧ ٢ — البطلان النسبي
 ٣٠٨ قواعد تصحيح البطلان النسبي
 ٣٠٨ شروط التمسك بالبطلان النسبي
 ٣١٠ تدخل القاضي لتصحيح البطلان المطلق أو النسبي

٣١١ ثالثا : آثار البطلان

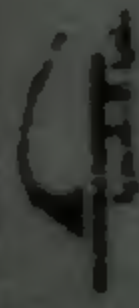
- ٣١١ اثر البطلان على الاجراء ذاته
 ٣١٢ اثر البطلان على الاجراءات السابقة

٣١٣	اثر البطلان على الاجراءات اللاحقة
٣١٤	تحول الاجراء الباطل
٣١٥	رابعاً : الفرق بين البطلان والانعدام
٣١٧	خامساً : سقوط الدفع بالبطلان
٣١٩	تطبيقات قضائية
٣١٩	— متى يكون الاجراء جوهرياً ومتى يكون غير جوهري . البطلان لا يترتب الا على مخالفة الاجراء الاول
٣١٩	— حالات البطلان المتعلق بالنظام العام لم ترد في القانون على سبيل الحصر
٣٢٠	— البطلان الذي يرجع لعدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة او ولايتها او باختصاصها . متعلق بالنظام العام
٣٢٠	— عدم مباشرة الاجراء في الأعياد وايام العطلات الرسمية . ليس متعلق بالنظام العام
٣٢١	— آثار البطلان . البطلان لا يلحق سوى الاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة دون الاجراءات السابقة
٣٢١	— الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنابة وما استمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور . جوهري
٣٢٢	— لا يجوز الطعن ببطلان اجراء التحقيق لعدم حضور محام مع المتهم مادام الأخير لم يعين محامياً عنه وقت الاستجواب
٣٢٢	— الدفع ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة لعدم حضور محامى مع المتهم يتعين التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية . لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض
٣٢٣	— عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط لأول مرة أمام النقض . لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة
٣٢٣	— عدم جواز الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام النقض

الموضوع	صفحة
— لا بطلان في الاستجواب الذي تجريه النيابة مع المتهم بعد احالة الدعوى الى محكمة الموضوع . شرط ذلك .	٣٢٤
— عدم جواز اثارة بطلان التسجيل الصوتي لأول مرة امام محكمة النقض	٣٢٤
— الأصل هو حضور كاتب مع وكيل النيابة الذي يباشر التحقيق . لوكيل النيابة — كرئيس للضبطية القضائية — اثبات ما يرى داعيا لاثباته قبل حضور كاتب التحقيق . المادتين ٢٤ ، ٣١ اجراءات جنائية	٣٢٥
— ضرورة اصطحاب وكيل النيابة المحقق لكاتب التحقيق عند استجواب المتهم والتوقيع على المحضر	٣٢٦
— ندب وكيل النيابة كاتب غير كاتب التحقيق لا يؤثر في صحة الاجراءات . شرط ذلك	٣٢٧
— عدم اصطحاب مأمور الضبط القضائي المنتدب من النيابة لاجراء التحقيق كاتب لتدوين هذا التحقيق . اعتبار المحضر محضر جمع استدلالات . لا جدوى من التمسك بالبطلان	٣٢٧
— لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في الدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه . اساس ذلك	٣٢٨
— الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من مواجهة المتهم بيساقي المتهمين . دفع ظاهرة البطلان . علة ذلك .	٣٢٩
— تمسك الطاعن ببطلان استجوابه بمعرفة الشرطة لا يجديه . طالما لا ينفاز في سلامة اعترافه في النيابة	٣٢٩
— الدفع ببطلان اجراءات الاستدلال والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة . سقوطه اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه	٣٢٩
— اهم المراجع	٣٣٣
— الكتب التي صدرت للمؤلف	٣٣٥

رقم الايداع بدار الكتب

٨٥/٣٩٤٨



Bibliotheca Alexandrina



0647963